

Hani Hourani

Proceedings of the conference "The Jordanian Economy: In the regional and national framework

Al Urdun Al Jadid Research Center, Friedrich Ebert Stiftung  
Amman, September 1997 (arab.)

**الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي**

## الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي

اشراف : هاني الحوراني

محرر : د. خالد الوزني ، حسين ابو رمان

## الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي

اشراف : هاني الحوراني

محرر : د. خالد الوزني ، حسين ابو رمان

رقم التصنيف : ٣٣٠.٩٥٦٥

المؤلف ومن هو في حكمه: اشراف هاني الحوراني

تحرير: خالد الوزني ، حسين ابو رمان

عنوان المصنف : الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي

الموضوع الرئيسي: ١- العلوم الاجتماعية

٢- الاقتصاد - الاردن

رقم الايداع: ( ١٩٩٦/١١/١٥٧٣ )

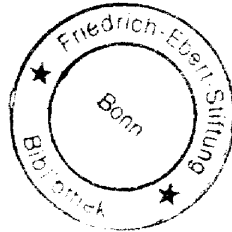
بيانات النشر: عمان: مركز الاردن الجديد للدراسات

تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية .

تنضيد واخراج : سهها محمد ، زاهرة الجمال

الناشرون : مركز الأردن الجديد للدراسات  
دار سندباد للنشر

نشر هذا الكتاب بدعم من مؤسسة فريدريش إيبرت



دار سندباد للنشر  
عمان - الأردن

## المحتويات

|    |               |
|----|---------------|
| ٩  | المشاركون     |
| ١٣ | المقدمة       |
| ٢١ | حفلة الافتتاح |

### الفصل الأول :

|    |                                                                                                   |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤١ | محاضرة : الاقتصادات العربية : من التحولات العالمية إلى التحولات الإقليمية ( د . جودة عبد الخالق ) |
| ٥٣ | محاضرة : التنمية الإقليمية وأزمة الاقتصاد العالمي ( د . كلاوس كيسكر )                             |

### الفصل الثاني :

|    |                                                                                                    |
|----|----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٦٧ | ورقة عمل : الاقتصاد الاردني في اطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الاقليمي ( د . تيسير عبد الجابر ) |
| ٩٧ | تعقيب : ( د . اديب حداد )                                                                          |

### الفصل الثالث :

|     |                                                                                               |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٠٩ | ورقة خلفية : العرب ومأزق المياه ( د . زكي حنوش )                                              |
| ١٣٩ | ورقة عمل : ادارة موارد المياه فسي الاردن والتحديات المستقبلية ( م . فوزي ابو النعاج )         |
| ١٦٥ | ورقة عمل : اقتصادات الزراعة الاردنية والتحديات المستقبلية ( د . سالم بطرس ، د . يوسف هياجنة ) |
| ١٨٥ | تعقيب : ( د . سليمان عربيات )                                                                 |

### الفصل الرابع :

|     |                                                                              |
|-----|------------------------------------------------------------------------------|
| ١٩٥ | ورقة عمل : الصناعة الاردنية في مواجهة التحديات والمتغيرات ( د . اكرم كرمول ) |
| ٢٠٧ | ورقة عمل : استراتيجية قطاع النقل الاردني ( د . دريد محاسنة )                 |

## مركز الاردن الجديد للدراسات مؤسسة أردنية مستقلة تأسست عام ١٩٩٠ لغايات البحث العلمي واعداد الدراسات والاستشارات.

ليس للمركز اي ارتباط حكومي او حزبي. وتعتبر الدراسات الصادرة عن المركز عن آراء مؤلفيها  
ومحرريها، ولا تعكس بالضرورة رأي المركز او وجهة نظره.

حقوق طبع ونشر تقارير وكتب المركز محفوظة  
لا يجوز استخدام مادة هذا الكتاب الا باتفاق خطي مع ادارة المركز  
مركز الأردن الجديد للدراسات

شارع مكة، مقابل ضاحية الحسين، قرب بنك الاسكان، مبنى رقم ٣٩، الطابق الثالث  
هاتف: ٥٥٣٣٣٦، فاكس: ٥٥١١١٨ - ٦ - ٩٦٢  
ص . ب ٦٣١، عمان ١١١٩٤ الاردن



**AL-URDUN AL-JADID  
RESEARCH CENTER**

An independent Jordanian institution founded in 1990 for the purpose of research and consultations. The Center has no governmental or political affiliation. Studies published by the Center express the views and opinions of their authors and contributors, and do not necessarily reflect the views and opinions of the Center.

#### PUBLISHER:

**AL-URDUN AL-JADID  
RESEARCH CENTER.  
SINDBAD PUBLISHING HOUSE.**

Tel: (962-6)5533336  
Fax: (962-6) 5511118  
P.O.Box: 940631. AMMAN, 11194 JORDAN.

## الفصل الخامس :

- مداخلة : حول قطاع المصارف (أ. جواد حديد) ..... ٢٢٧  
مداخلة : حول سوق عمان المالي (د. أمية طوقان) ..... ٢٣١  
ورقة عمل : الجهاز المصرفي الاردني في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية (أ. عبد القادر دويك) ..... ٢٣٥  
ورقة عمل : الآثار المحتملة للتطورات الاقليمية والدولية على التجارة الخارجية في الاردن (د. احمد قاسم القاسم) ..... ٢٤٣

## الفصل السادس :

- ورقة عمل : واقع قطاع السياحة في الاردن وأفاق المستقبل (د. حابس سماوي) ..... ٢٦١  
ورقة عمل : فرص القطاع السياحي في الاردن (أ. مانفرد هاك) ..... ٢٧٧  
ورقة عمل : السياحة المستدامة : دروس مستفادة (أ. لويس داموري) ..... ٢٨٥

## الفصل السابع :

- ورقة عمل : متطلبات التغيير الهيكلي للاقتصاد الاردني (د. جواد العناني) ..... ٢٩٧  
تعقيب : (د. خليل حماد) ..... ٣١٣

## الفصل الثامن :

- ورقة عمل : دور الدولة الاقتصادي في ظروف تحرير الاقتصادات العربية (د. طاهر كنعان، د. خالد الوزني) ..... ٣٢٣  
تعقيب : (د. بشير الزعبي) ..... ٣٣٩

## الفصل التاسع :

- ورقة عمل : الاقتصاد الاردني وامكانات المستقبل في المنطقة (د. ابراهيم بدران) ..... ٣٤٩  
تعقيب : (د. فهد الفانك) ..... ٣٧٥  
ورقة عمل : منظور فلسطيني لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين فلسطين والاردن واسرائيل (د. عادل الزاغة) ..... ٣٧٩

- تعقيب : (د. فهد الفانك) ..... ٤٠٣  
ورقة عمل : محدّدات علاقات اسرائيل الاقتصادية بالمنطقة العربية (د. جميل هلال) ..... ٤٠٩

## الفصل العاشر : (مائدة مستديرة)

- ورقة خلفية : « الشرق أوسطية » ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي (د. محمود عبد الفضيل) ..... ٤٢٩  
تعقيب : (د. وسيم حرب، د. فهد الفانك، د. ابراهيم بدران، د. زكي حنوش، د. تيسير عبد الجابر، د. سمير نصر، د. منير حمارة، أ. سمير حليمة، د. باسم فياض، د. ذكاء الخالدي، د. خالد الوزني، د. احمد النجار، د. وليد حميدات، د. كنعان اسماعيل، د. محمود عبد الفضيل) ..... ٤٤٥

## الفصل الحادي العاشر : (اوراق اللجنة التحضيرية)

- ورقة خلفية : (د. محمد هيثم الحوراني) ..... ٤٩٧  
نبذة عامة ..... ٥٠٩

## المشاركون\*

- د . ربحا خلف : وزيرة التخطيط ، مندوبة رئيس الوزراء ، راعي المؤتمر .  
 أ . هاني الحوراني : مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات .  
 د . فؤاد الشيخ سالم : رئيس جامعة فيلادلفيا ، الاردن .  
 أ . مانفرد هاك : الممثل الاقليمي لمؤسسة فريدريش ايبرت ، عمان ، الاردن .  
 د . جودة عبد الخالق : استاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة وعدة جامعات أخرى ، متخصص في اقتصادات الشرق الاوسط ، ج . م . ع .  
 بروفيسور كلاوس كيسكر : استاذ الاقتصاد في جامعة برلين الحرة ، ألمانيا الاتحادية .  
 د . تيسير عبد الجابر : رئيس المركز الاستشاري العربي ، وزير سابق ، الامين العام التنفيذي السابق للجنة الاقتصادية لغرب آسيا (أسكوا) ، الاردن .  
 د . اديب حداد : عميد معهد الدراسات المصرفية ، الاردن .  
 د . زكي حنوش : وكيل كلية الاقتصاد للشؤون العلمية ، جامعة حلب ، سورية .  
 م . فوزي ابو النعاج : وزارة المياه والري ، الاردن .  
 د . سالم بطرس : الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والزراعية ، الاردن .  
 د . يوسف هياجنة : رئيس قسم الاقتصاد ، جامعة العلوم التطبيقية ، الاردن .  
 د . سليمان عربيات : استاذ الزراعة ، الجامعة الاردنية ، وزير زراعة سابق .  
 د . اكرم كرمول : خبير في الصناعة الاردنية ، مدير عام مؤسسة المدن الصناعية الفلسطينية .  
 د . دريد محاسنة : مدير عام مؤسسة الموانئ ، الاردن .  
 أ . جواد حديد : مدير عام بنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن) .  
 د . أمية طوقان : مدير عام سوق عمان المالي ، الاردن .  
 أ . عبد القادر دويك : نائب مدير عام بنك الاسكان ، الاردن .  
 د . أحمد قاسم : الجمعية العلمية الملكية ، الاردن .  
 د . حابس سماوي : قسم الجغرافيا ، الجامعة الاردنية .  
 أ . لويس داموري : مؤسس ورئيس مؤسسة السياحة من اجل السلام ، الولايات المتحدة .  
 د . جواد العناني : اقتصادي ، مدير مركز العناني للدراسات ، وزير سابق ، الاردن .  
 د . خليل حماد : نائب عميد كلية الاقتصاد ، جامعة اليرموك ، الاردن .

\* ترتيب الأسماء حسب ورودها في الكتاب ، كما ان وصف المشاركين يعكس الاوضاع التي كانوا يشغلونها لدى انعقاد المؤتمر في ايار / مايو ١٩٩٦ .

## اللجنة التحضيرية للمؤتمر

- ١- أ. هاني الحوراني رئيس اللجنة ، مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات .  
 ٢- أ. مانفرد هاك ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت ، عمان .  
 ٣- د. عثمان الكيلاني جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الادارية والمالية .  
 ٤- أ. حسين ابو رمان منسق المؤتمر ، مدير النشر ، مركز الاردن الجديد للدراسات .  
 ٥- د. طالب عوض مدير البرامج ، مركز الاردن الجديد للدراسات .  
 ٦- د. خالد الوزني كلية العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة آل البيت .  
 ٧- د. احسان سمارة جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الادارية والمالية .  
 ٨- أ. ابراهيم عبد الكامل جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الادارية والمالية .

## الورقة الخلفية للجنة التحضيرية

- ١- أ. د. محمد هيثم الحوراني استاذ الاقتصاد في الجامعة الاردنية سابقاً ، مستشار اقتصادي .

## الاستشارات

- ١- د. تيسير عبد الجابر رئيس المركز الاستشاري العربي .  
 ٢- د. فهد الفانك باحث وكاتب اقتصادي .  
 ٣- د. خالد الوزني كلية الاقتصاد ، جامعة آل البيت .

- د. طاهر كنعان : اقتصادي ، وزير سابق ، الاردن .  
 د. خالد الوزني : كلية الاقتصاد ، جامعة آل البيت ، الاردن .  
 د. بشير الزعبي : كلية الاقتصاد ، الجامعة الاردنية ، الاردن .  
 د. ابراهيم بدران : اقتصادي ، المدير التنفيذي لمؤسسة نور الحسين ، الاردن .  
 د. فهد الفانك : اقتصاد ، كاتب صحفي ، الاردن .  
 د. عادل الزاغة : رئيس قسم الاقتصاد ، جامعة بيرزيت ، فلسطين .  
 د. جميل هلال : مؤسسة الابحاث والدراسات الفلسطينية ، فلسطين .  
 د. محمود عبد الفضيل : استاذ الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ج. م. ع .  
 د. وسيم حرب : رئيس مركز الدراسات والاستشارات في المعلوماتية القانونية ، لبنان .  
 د. سمير نصر : رئيس مجلس ادارة مؤسسة ضمان الاستثمار اللبنانية ، لبنان .  
 د. منير حمارة : كلية الاقتصاد ، الجامعة الاردنية ، الاردن .  
 أ. سمير حليلة : اقتصادي ، رام الله ، فلسطين .  
 د. باسم فياض : رئيس وحدة البحوث ، المعهد العالي للتعاون الزراعي ، ج. م. ع .  
 د. ذكاء الخالدي : رئيسة قسم التجارة والتمويل ، اسكوا ، عمان ، الاردن .  
 د. احمد النجار : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ج. م. ع .  
 د. وليد حميدات : كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الامارات العربية المتحدة .  
 د. كنعان اسماعيل : نائب رئيس كلية الرافدين الجامعية ، بغداد ، العراق .  
 د. محمد هيثم الحوراني : مستشار اقتصادي ، استاذ الاقتصاد في الجامعة الاردنية سابقاً .

## رؤساء الجلسات

- أ. مانفرد هاك : الممثل الاقليمي لمؤسسة فريدريش ايبرت ، عمان ، الاردن .  
 د. وسيم حرب : رئيس مركز الدراسات والاستشارات في المعلوماتية القانونية ، لبنان .  
 م. سمير قعوار : وزير المياه والري ، عضو مجلس النواب الاردني .  
 د. نادر ابو شيخة : عميد كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة فيلادلفيا ، الاردن .  
 أ. جواد حديد : مدير عام بنك المؤسسة المصرفية العربية (الاردن) .  
 د. صالح ارشيدات : وزير السياحة والآثار ، عضو مجلس النواب الاردني .  
 د. امية طوقان : مدير عام سوق عمان المالي ، الاردن .  
 د. فؤاد الشيخ سالم : رئيس جامعة فيلادلفيا ، الاردن .  
 د. هاني الملقى : رئيس الجمعية العلمية الملكية ، الاردن .  
 أ. هاني الحوراني : مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات .

## المقدمة

يتسم الاقتصاد الاردني في هيكله الراهن بالسّمات النمطية لاقتصاد صغير مفتوح على الخارج ، الأمر الذي جعله شديد التأثر بالضغط التي تفد اليه من النسقين الاقليمي والدولي . وتشير مسيرة الاقتصاد الاردني المعاصر إلى وضوح تلك السمة الرئيسية ، وهكذا كان وضع الاقتصاد الاردني مرآة صادقة للتطورات التي شهدتها اقليم الشرق الاوسط ، سواء كان ذلك في اوقات الراج أو الكساد .

وبالنظر إلى تلك السمة الرئيسية ، كان لا بد للأحداث التي شهدتها النسقان الدولي والاقليمي منذ بداية هذا العقد أن تكون مدار بحث وتمحيص لمعرفة حدود انعكاساتها على الاقتصاد الاردني ، بما يسمح بتزويد صانع القرار والباحثين والمهتمين بالاشارات اللازمة للتعامل مع الاوضاع التي سادت وما زالت ، وللتبصر بما هو مطلوب في المستقبل المنظور وفي المدى المتوسط والبعيد . وتأتي هذه المبادرة من مركز الاردن الجديد للدراسات في هذا الاطار بهدف التعرف على غط التحولات الاقليمية والدولية ولتدارس اتجاهات التعامل معها ، في اطار توجه علمي لدى المركز ، لاستطلاع وجهات النظر المختلفة في طبيعة الاصلاحات المطلوبة ، سواء على صعيد السياسات الاقتصادية أو على صعيد تطوير البيئة القانونية والادارية الحاضنة والمهيئة للانطلاق والنمو الاقتصادي . وقد لقي هذا المشروع الدعم المناسب من مؤسسة فريدريش ايبرت وجامعة فيلادلفيا للاهمية البالغة التي ينطوي عليها ، خاصة جراء ارتباطها بعدد من القضايا والتطورات الساخنة محلياً واقليمياً ودولياً .

وانطلاقاً من وقوع الاردن جغرافياً وسياسياً في بؤرة التحولات الاقليمية ، والانعكاسات الدولية عليه ، فان المتوقع ان يتأثر الهيكل الاقتصادي للبلاد دوماً بكل التطورات القائمة والقادمة على حد سواء . من هنا ، فقد تم تقسيم اعمال المؤتمر إلى عدة محاور ، حيث جاء الاول منها ليتيح المجال للإلقاء نظرات عامة على الاقتصاديين العربي والاردني ولرؤية نقدية لاطراف الاقتصاد العالمي . ثم تناول المحور الثاني الآثار المحتملة للتطورات الاقليمية على

القطاعات الرئيسية للاقتصاد الاردني، وتناول المحور الثالث الاقتصاد الاردني في ضوء العلاقات والتشابكات الاقتصادية المحتملة بين الاردن وفلسطين واسرائيل. وفي الختام كرست اعمال مائدة مستديرة لتناول التحديات المستقبلية التي تواجه اقتصادات المنطقة العربية بشكل عام والاقتصاد الاردني بشكل خاص.

وبالنظر إلى المحور الاول، فقد جاءت ورقة **الدكتور جودة عبد الخالق**، استاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة، لتظهر واقع الاقتصادات العربية في ظل ظروف العولمة بأبعادها المتنوعة والتحولات الاقليمية المختلفة. وقد ابرزت الدراسة التحولات والطروحات الأساسية التي تواجهها المنطقة، حيث اشارت بشكل خاص إلى ضرورة التعامل مع مفهومين أساسيين: الاول، هو مفهوم الحدود الفاصلة في ظل تطور نظام المعلومات واختراق الحدود، اما المفهوم الثاني، فهو مفهوم السيادة الوطنية والامن القومي والمنافسة وظاهرة العولمة. وتناولت الورقة جميع المفاهيم السابقة بالتحليل، وخرجت بمجموعة من التصورات الهامة في اطار التحولات القادمة. أما ورقة **البروفيسور كلاوس بيتر كيسكر**، استاذ الاقتصاد في جامعة برلين الحرة، فقد تناولت الآفاق المتوقعة للتنمية الاقليمية، خاصة بالنسبة للاردن، في اطار ازمة الاقتصاد العالمي. وركزت الورقة على البعد الاردني من منطلق ان الاردن، المقبل على تأهيل بنيته بما يتلاءم والتطورات الاقليمية والعالمية، هو اكثر اقتصادات المنطقة تأثراً بالتغيرات العالمية والاقليمية حسب ما اثبتت مسيرة اقتصاد البلاد على مر الزمن. وقد راجعت الورقة بالتفصيل ابعاد الاوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة والتوقعات المستقبلية لها، مشيرة بشكل خاص إلى أزمة الاقتصاد العالمي في مجالات معدلات النمو ومستويات البطالة والكفاءة التشغيلية والبنية التحتية والرأسمالية، مع التركيز هنا على ان اندماج الاقتصاد الاردني بالاقتصاد العالمي سيورثه بصمات واضحة من تلك الازمة.

كما نهت الورقة إلى ان تحول الاقتصاد الاردني بالكامل إلى اقتصاد رأسمالي هو فرصة وخطر في آن واحد، ذلك ان النظام الرأسمالي مثير للاعجاب، بيد انه يفتقد إلى البعد الانساني نظراً لحرية التصرف بوسائل الانتاج والارباح. وفي الختام، ابرزت الورقة ضرورة الاستفادة من اخطاء تجربة اندماج الالمانيتين، خاصة في مجالات التسرع باتخاذ القرارات الخاصة بالقوى العاملة والتخاصية وتغيير دور الدولة وسبل اجتذاب رأس المال الاجنبي والاستثمارات الاجنبية.

ثم جاءت ورقة **الدكتور تيسير عبد الجابر**، في الاطار نفسه، لتبحث عن موقع الاقتصاد الاردني في السيناريوهات المختلفة المطروحة على الساحة، مؤكدة في الخلاصة على انه في غياب تكتل اقتصادي فعال على مستوى المنطقة العربية والاقليم، فان الاردن مطالب بتبني توجهات سياسية اقتصادية تُعنى بمواصلة جهود الاصلاح الاقتصادي، والسعي نحو علاقات

اقتصادية أوثق مع الاطار الاقليمي للاردن، خاصة مع دول الخليج ومصر والعراق، والعمل على اعادة العلاقات مع الاقتصاد الفلسطيني، مع ضرورة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، واستمرار التفاوض من اجل الانضمام إلى اتفاقية الشراكة الاوروبية على اسس ملائمة للاردن.

وبالانتقال إلى المحور الثاني، جاء التركيز على قطاعات هامة للاقتصاد الاردني بدءاً من المياه، فالزراعة، فالنقل، فالتجارة الخارجية، واخيراً قطاع الصناعة. وفي هذا الاطار، جاءت ورقة **الدكتور زكي حنوش**، استاذ الاقتصاد في جامعة حلب، و**المهندس فوزي ابو النعاج** من وزارة المياه، لتتناولا مآزق المياه عربياً والتصورات المستقبلية للخروج منه ثم ادارة المياه في الاردن والتحديات المستقبلية. وقد اشارت الورقة الاولى، في سياق استشراف آفاق المستقبل، إلى سبل الحفاظ على موارد المياه، وإلى تركيز الرؤية العربية لمآزق المياه في ما يمكن تسميته بالانسجام المتناقض، حيث تغيب الرؤية العربية المشتركة للمآزق قطرياً وقومياً واقليمياً. وتضع ورقة الدكتور حنوش تصورات حول سبل الارتقاء بالثروة المائية وترشيد استخدامها، كربط الاسعار بكميات الاستهلاك على اساس تصاعدي، وايجاد بنك للمعلومات المائية، وتحسين ادارة الموارد المتاحة، واستخدام الطرق الاكثر كفاءة في استثمار المياه، وتقليل الهدر، واستثمار مصاب الانهار الكبيرة. اما ورقة المهندس ابو النعاج، فقد انطلقت من واقع ازمة المياه وادارتها في الاردن إلى وضع تصور للاجراءات الضرورية محلياً لمعالجتها في الظروف الحالية والمستقبلية، ثم إلى القاء الضوء على سبل التعاون الاقليمي في هذا المجال. وتستنتج الورقة ان هناك ضرورة لعقد مؤتمر مائي وفقاً لأجندة تشمل المبادئ الدولية لاقتسام المياه، وارساء مبادئ الادارة المشتركة ووضع اسس المساهمات المادية والفنية لترسيخ الامن المائي.

وفي اطار المحور ذاته، تأتي الورقة المشتركة **للدكتور سالم بطرس** من وزارة الزراعة و**الدكتور يوسف الهياجنة** من جامعة العلوم التطبيقية لتستعرض عدة قضايا هامة متصلة بالتحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في خضم التحولات التي يشهدها العالم والاقليم على حد سواء. وتنتهي الورقة إلى ملامح مقترحة لاستراتيجية تكيف مع المتغيرات، مشيرة إلى ان تلك الملامح تتأثر بقدرة القطاع الزراعي الاردني على الاستجابة للمتغيرات من حيث الامكانيات الذاتية، ومتغيرات السوق، والتنافس العالمي، والمتغيرات الاقليمية. وتشير الورقة إلى نتيجة مفادها ان القطاع الزراعي الاردني يمكن ان يتكيف مع المعطيات القادمة، ويقلص آثارها السلبية اذا ما تمت صياغة سياسة زراعية محلية تعتمد على تعبئة المدخرات المحلية، ورفع رؤوس الاموال الداخلية المستثمرة في الزراعة، وتطوير مفاهيم الادارة والاستخدام الامثل للموارد الزراعية.

أما بالنسبة لقطاع النقل، فقد جاءت ورقة **الدكتور دريد محامنة** لتركز على أحد أهم

شرايين النقل في الاردن الا وهو ميناء العقبة ، وذلك في اطار دراسة استراتيجية اردنية للنقل . وتشير الورقة في هذا السياق إلى المعوقات المرتبطة بقطاع النقل ، والعوامل المؤثرة على تطور ونمو ذلك القطاع والبدايل المطروحة للنهوض بميناء العقبة وتعظيم الاستفادة منه . وتستنتج الورقة ان البديل الأمثل هو في التنسيق العربي ، لا المنافسة ، للحيلولة دون السيطرة الاسرائيلية على قطاع النقل .

اما محور قطاع المصارف ، فقد شارك فيه كل من **الاستاذ جواد حديد** مدير عام بنك المؤسسة العربية المصرفية - الاردن ، و**الدكتور امية طوقان** مدير عام سوق عمان المالي ، في حينه ، و**الاستاذ عبد القادر دويك** نائب مدير عام بنك الاسكان ، حيث استعرض المتحدثون واقع الجهاز المصرفي والمشكلات التي يواجهها ، مع التركيز على ان المطلوب في اطار التغييرات اقليمياً ودولياً هو تقوية رؤوس الاموال والتخطيط الاستراتيجي والتطوير الاداري ومواكبة الثورة التكنولوجية وتنوع الخدمات المصرفية . اما على صعيد سوق عمان المالي ، فقد جاء التركيز على دوره في تمويل الاستثمار في البلاد ، كما تم التطرق إلى أثر أسعار الفائدة على السوق مع الإشارة إلى ضرورة اتباع سياسات اقتصادية سليمة لينعكس في ضوءها وضع سعر الفائدة الانسب لتنشيط الاقتصاد .

وفي مجال قطاع الصناعة ، فقد اشار الخبير في شؤون الصناعة الاردنية **الدكتور اكرم كرمول** إلى المتغيرات والتحديات التي تواجهها الصناعة الاردنية في ضوء التطورات الاقليمية والدولية . وقد وضعت الورقة مقترحات استراتيجية لمواجهة تلك التحديات والمتغيرات ، أخذاً في الاعتبار اهداف التنمية واولويات وخصائص الاقتصاد الاردني . وأبرزت الورقة امكانية الاستفادة من تجارب دول شرق اسيا في التصدير وتشجيع الاستثمار والمشاريع المشتركة ، وركزت على ضرورة الارتقاء بمستويات الانتاج وتنويعه وتبني المعايير الدولية وغيرها .

اما في مجال التجارة الخارجية ، فقد جاءت ورقة **الدكتور أحمد قاسم** من الجمعية العلمية الملكية والمعهد الدبلوماسي ، لتلقي الضوء على هيكل التجارة الدولية وآفاق تطورها في ظل الآثار المحتملة للمستجدات على الساحة الاقليمية والدولية . وقد تناولت الورقة هيكل التجارة الخارجية ومشكلات قطاع التجارة والمستجدات المستقبلية للقطاع في اطار الشراكة الاوروبية واتفاقية التجارة العالمية وتطورات العملية السلمية والاتفاق الاردني - الفلسطيني . وفي ختامها ، ألقت الورقة الضوء على العلاقات التجارية العربية ، واستنتجت ان قطاع التجارة سيبقى الاكثر تأثراً بالتطورات والمستجدات الدولية .

اما السياحة ، فقد تم تناولها في ثلاث اوراق عمل ، تمثلت في ورقة **الاستاذ مانفرد هاك** ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت في الاردن ، وفي ورقة عمل **للاستاذ لويس داموري** ، وثالثة **للدكتور حابس سماوي** من الجامعة الاردنية . وركزت المساهمات الثلاث على واقع القطاع

السياحي في الاردن ، وسبل الحفاظ على سياحة مستدامة من خلال دروس مستفادة دولياً . وقد اشير خلال هذه الاوراق إلى سبل ترويج الخدمة السياحية وإيلاء اهتمام اكبر بالسائح وسبل التسويق الناجح للاردن ، وبرزت هذه الامور من خلال الدروس العشرة التي طرحها الاستاذ داموري وكذلك من خلال الطرح الذي تناوله الاستاذ هاك ، اما الدكتور سماوي قد وجه الانظار إلى ضرورة تغيير النظرة إلى السياحة في ضوء تطورات العملية السلمية بما يستوجب الاهتمام بسبل التدريب والتسويق والرقابة السياحية والخروج بالسياحة خارج مدينتي عمان والعقبة ، وتنوع المنتج السياحي ليشمل العلاج والثقافة والتراث والنواحي الدينية والمؤتمرات والشواطئ .

وبالانتقال إلى المحور الثالث حول الاقتصاد الاردني في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية ، فقد جاءت ورقة **الدكتور جواد العناني** لتشير قضايا هامة في سياق الحاجة إلى احداث التغيير الهيكلي للاقتصاد الاردني ، خاصة في مجال بنية الاقتصاد والهجرة والبنية الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري والعلاقات الاقتصادية مع الدول العربية . وطرحت الورقة ضرورة اجراء مراجعة تحليلية لعناصر الهيكلية بهدف تفعيلها للوصول إلى التغيير المطلوب . ووجهت الورقة الأنظار إلى مجالات رئيسة للاصلاح الهيكلي ، في مقدمتها دور المرأة والنموذج التنموي الافضل ، ونظام التدريب والتعليم ، ودور القطاع الخاص وعلاقته مع الحكومة . واستخلص الدكتور جواد العناني ان التغيير الهيكلي في الاقتصاد الاردني يمكن وان المطلوب توفر السياسات اللازمة والاستعداد لدفع الثمن المرتبط بهذا التغيير .

أما ورقة **الدكتور طاهر كنعان** و**الدكتور خالد الوزني** ، فقد جاءت لتبرز الدور المطلوب للدولة انطلاقاً من التطورات العالمية في مجال العولة والتخصية والتحرر . واسترجمت الورقة واقع دور الدولة في الاردن ونشاطها الاقتصادي ، وأبرزت الاستراتيجية المستقبلية لمواصلة ذلك الدور . ولعل النتيجة الهامة التي أبرزتها الورقة هي ان المطروح ليس مجرد التحول من سيطرة القطاع العام والدولة إلى سيطرة القطاع الخاص ، وانما هي بشكل اساسي تحرير الاقتصاد ورفع كفاءة ادائه بهدف دفع عملية التنمية الاقتصادية والتعامل مع متغيرات سياسات العولة التي تشهد ارهاصات بوتيرة متسارعة منذ بداية العقد .

وقدمت في اطار محور مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الاردن وفلسطين واسرائيل اوراق عمل كل من **الدكتور ابراهيم بدران** و**الدكتور عادل الزاغة** و**الدكتور جميل هلال** ، حيث استعرضت واقع الاقتصاد الاردني وامكانيات المستقبل في الاطار الاقليمي ، وقدمت عدة تصورات حول العلاقات الاقتصادية المحتملة بين الكيانات الثلاثة ، ومحددات علاقات اسرائيل بالمنطقة العربية . وأشارت ورقة **الدكتور بدران** إلى ان الاقطار الثلاثة الاردن - فلسطين - اسرائيل مؤهلة لعلاقات مشتركة من نوع مختلف عن مستقبل العلاقة بين اسرائيل ودول

قد اكدت وأبرزت ضرورات عدم التفريط بالعمق العربي للاقتصاد الاردني ، وربطت بين آفاق تطوره والبيئة العامة المحيطة بالاقتصادات العربية بكل ما تنطوي عليه من تحديات وفرص وامكانات للنمو والتعاون الاقليمي .

ولعل أعمال مؤتمر الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي التي تقع بين دفتي هذا الكتاب تهيمء المجال مستقبلاً لشروع مركز الاردن الجديد للدراسات في سلسلة ورش عمل وندوات تلبي حاجات الاستشراف المستقبلي على اكثر من صعيد من صعد الاقتصاد الاردني ، وقد يكون في مقدمتها الحاجة إلى بلورة برنامج وطني بديل لبرنامج التصحيح الاقتصادي ، تبلوره وتضعه عقول اردنية ، ليجري احلاله محل برنامج التصحيح الهيكلي الحالي حال انقضاء مدته في نهاية ١٩٩٨ . ويمكن القول في هذا الصدد ان اي برنامج للتصحيح الاقتصادي للمرحلة القادمة لا بد له ان يأخذ في الاعتبار مجموعة من الاستحقاقات التي يمكن تلخيص اهمها في العناصر التالية :

أ- الاستفادة من دروس المرحلة السابقة لاحتواء عثراتها والانطلاق نحو الاستقرار والنمو المضطرد ، وهذا يتطلب بدوره وقفة تحليلية لما تم انجازه فعلياً من البرنامج الحالي مقارنة بما هو مطلوب لاحقاً للبرنامج :

ب- ضرورة ان لا يغفل البرنامج المقترح مستقبلاً الابعاد الاجتماعية للاصلاح الاقتصادي ، ولعل هذا الامر يستوجب ضرورة اجراء دراسة مسحية للآثار الاجتماعية التي ترتبت على البرنامج السابق لمعرفة الآثار الايجابية أو السلبية على حد سواء .

ج- يحتم برنامج الاصلاح الناجح ضرورة تنابع وتوزع الاهداف المنشودة ، بما يساعد على تكامل وترابط هذه الاهداف وتوزيع المكتسبات على كافة قطاعات الاقتصاد .

د- ضرورة اتساق اهداف البرنامج القادم ومتطلبات التطورات الاقتصادية عالمياً واقليمياً ، الأمر الذي يعني وضع التصورات المطلوبة لتأهيل الاقتصاد الاردني للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، ومتطلبات اتفاقية الشراكة الأوروبية ، واحتمالية الاندماج في اطار الطروحات الشرق اوسطية وغيرها .

وفي المحصلة ، فان البرنامج الوطني المأمول لا بد ان يكون نتاجاً للقناعات الوطنية لتأهيل الاقتصاد الاردني في تعامله مع ارهاصات التطورات الاقليمية والعالمية بما يخدم الوصول إلى تنمية اقتصادية - اجتماعية مضطردة .

وختاماً ، لا بد من توجيه الشكر لمؤسسة فريدريش ايبيرت الالمانية على رعايتها ودعمها السخي من اجل انجاح اعمال هذا المؤتمر وطباعة اوراقه في كتابين منفصلين يصدران باللغتين العربية والانجليزية .

المنطقة الاخرى . ثم وضعت الورقة سيناريوهات سياسية معينة ستولد سيناريوهات اقتصادية يكون افضلها سيناريو التكافؤ بما يسمح بانشاء نموذج مشابه للبنالوكس . وشددت ورقة د . بدران على ان الاساس هو قبول اسرائيل قيام دولة فلسطينية ذات سيادة . اما ورقة **الدكتور الزاغة** ، فذهبت إلى القول أن أنسب الترتيبات المستقبلية للتجارة الخارجية بين الاقطار الثلاثة هو الاتحاد الجمركي ، موضحة الايجابيات والسلبيات التي يجب التعامل معها في هذا الاطار . ووضحت ورقة **الدكتور هلال** العوامل والمحددات التي تحكم علاقات اسرائيل بالاقتصادات العربية واتجاهات الهيمنة والتعاون في اطار تلك العلاقات .

واخيراً ، جاءت المائدة المستديرة التي انعقدت في نهاية المؤتمر بمشاركة حوالي عشرين خبيراً اقتصادياً من الاردن والعالم العربي لمناقشة فكرة الشرق اوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي . ووضعت ورقة **الدكتور محمود عبد الفضيل** ، استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة والجامعة الامريكية في القاهرة ، ارضية عامة للنقاش ، حيث عرضت الطرح الشرق اوسطي الذي تواجهه المنطقة العربية بأبعاده المختلفة ثم آفاق التعاون المستقبلي العربي في اطار فكرة التخطيط التأشير كطرح بديل للشرق اوسطية . ودار الحوار هنا بشكل عام حول موضوع التحديات الشرق اوسطية وكيفية التعامل معها . كما تناولت مداخلات المشاركين مناقشة التخطيط التأشير كمنهج عمل للتعاون العربي مع ابراز ايجابيات وسلبيات ذلك .

لقد جاءت المحاور المختلفة للمؤتمر لتفتح الباب امام الباحثين والمهتمين وصناع القرار لمراجعة وتدارس الابعاد المختلفة للتحديات التي يواجهها الاقتصاد الاردني في اطار علاقاته الاقليمية والدولية ، مما يجعل من أبحاث المؤتمر ومناقشاته مرجعاً حديثاً لا غنى عنه لصناع القرار الاقتصادي ورجال الاعمال والاكاديميين والباحثين والمهتمين بقضايا الاقتصاد الاردني واقتصادات المنطقة العربية .

وابرزت نتائج اعمال المؤتمر ضرورة مواصلة وتعميق دراسة وتحليل اوجه العلاقات الاقتصادية في المنطقة في المستقبل مع الأخذ في الاعتبار الطاقات المتاحة والكامنة .

كما كان واضحاً ان العمق الاقتصادي العربي هو امر لا مفر منه اذا ارادت الدول العربية ان تتعامل مع قضية التعاون الاقليمي بمختلف اشكاله واحتمالاته بجدية كاملة ، وذلك في سبيل رفع حجم المغنم التي يمكن الحصول عليها والتقليل من المغارم التي يمكن ان تنطوي عليه تلك السيناريوهات .

ولقد اظهرت تطورات الاشهر الاخيرة ، تراجع زخم عملية السلام في المنطقة ، بعد وصول كتلة الليكود إلى السلطة في اسرائيل في انتخابات ايار ١٩٩٧ ، وأبرزت ان من الاهمية بمكان للاقتصاد الاردني الحفاظ على جسوره الوطيدة مع عمقه العربي ، وعدم التفريط بالتعاون الاقتصادي مع العالم العربي . ويشرفنا في مركز الاردن الجديد للدراسات ان تكون اعمال المؤتمر

كذلك أتوجه باسم العاملين في مركز الاردن الجديد للدراسات بالشكر إلى جامعة فيلادلفيا على تعاونها الخالص في التحضير للمؤتمر وفي تنظيمه وإدارته ، وخص بالشكر السيدة ليلى شرف رئيس مجلس أمناء الجامعة والدكتور فؤاد الشيخ سالم رئيس الجامعة ، والدكتور نادر ابو شيخة عميد كلية العلوم الادارية والمالية في جامعة فيلادلفيا .

وأود أيضاً أن أنه بالتقدير إلى أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، السادة : د . طالب عوض ، د . خالد الوزني ، الاستاذ حسين ابو رمان ، د . عثمان زيد الكيلاني ، د . احسان سمارة ، والاستاذ ابراهيم عبد الكامل والاستاذ مانفرد هاك ، وكذلك إلى الزملاء الآخرين في مركز الاردن الجديد للدراسات الذين قاموا بمساندة اللجنة التحضيرية ، وأخص بالذكر منهم الاستاذ حامد الدباس ، السيدة هناء بدوي ، السيدة سهى محمد ، والأنسة زاهرة الجمال .

واشير ايضاً بعين التقدير إلى طلبة جامعة فيلادلفيا والعاملين فيها على الخدمات الهامة التي قدموها لضيوف المؤتمر .

كما أشكر باسم مركز الاردن الجديد للدراسات ومؤسسة فريدريش ايبرت وجامعة فيلادلفيا كلاً من غرفة صناعة عمان وبنك الائماء الصناعي والسيدة ليلى شرف للحفاوة وكرم الضيافة التي ابدوها تجاه المشاركين في اعمال المؤتمر ، وأنه ايضاً إلى التسهيلات التي وفرها بنك الاسكان لضيوف المؤتمر في تنقلاتهم .

هاني الحوراني

## حفل الافتتاح

**كلمة معالي الدكتورة رما خلف،**

وزيرة التخطيط ، مندوبة رئيس الوزراء راعي المؤتمر .

**كلمة الاستاذ هاني الحوراني،**

مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات .

**كلمة الدكتور فؤاد الشيخ سالم،**

رئيس جامعة فيلادلفيا .

**كلمة الاستاذ مانفرد هاك،**

ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت في الاردن .

## كلمة الدكتورة رما خلف

### وزيرة التخطيط. مندوبة رئيس الوزراء راعي المؤتمر

اصحاب المعالي والسعادة والعطوفة ،  
السيدات والسادة المشاركون في المؤتمر ،  
الضيوف الاكارم .

يشرفني ان افتتح نيابة عن دولة رئيس الوزراء مؤتمركم هذا ، وان انقل اليكم اطيب تمنياته لكم ولمؤتمركم بالنجاح والتوفيق . وابدأ بتقديم الشكر والتهنئة لمركز الاردن الجديد للدراسات ، ومؤسسة فريدريش ايبرت وجامعة فيلادلفيا علي اختيارهم موضوع «الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي - نظرة مستقبلية» ، عنواناً لأعمال هذا المؤتمر . فهو موضوع لا تلازمه صفة الاهمية فحسب ، بل تتعداها الى كونه حالاً تعتمد عليه حياتنا ، ومستقبلنا ورفاه ابنائنا جميعاً . كيف لا ونحن نتفق بداية بان هذا الأمر ، وبما هو ، قد استحوذ اكثر من غيره على جل اهتمامنا ، مستنفذاً قدرأ لا يستهان به من طاقاتنا جميعاً ، رجال دولة ، واصحاب عمل ، واهل فكر .

وقبل ان نخوض في غماره ، اري لزماً علي ان اشير ولو بلمحة عابرة الى السبل العارم من الاحداث التي تدافعت خلال الاعوام العشرين الماضية ، وما تأتى عنها من تداعيات لم تخطر ببال احد منا مهما كانت قوة استشرافه . تلك الاحداث اولجتنا رغماً عنا في مسارات متقاطعة حيناً ومربكة حيناً آخر . وكان لا بد عند احد مفاصلها ان نتوقف فننظر في الأمر نظرة المتفحص اليقظ ، وان نأخذ بافضل ما توافر من الخيارات الممكنة . فكان حدث السلام .

ولقد تزامنت مع مقدمات هذا الحدث ، النذر والاشارات التي اذنت بانطلاقة ما يسمى بالنظام الدولي الجديد بأبعاده الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

وفجأة وجدنا أنفسنا ، شأناً في ذلك شأن السواد الاعظم من الدول النامية ، في مواجهة تحديات عظيمة لم نكن نحسب لها حساباً ، وأمام متطلبات من نوع غير مألوف للاندراج في

هذا العالم بنظامه الجديد . وكان من نتائج ذلك علينا ان الخيارات التقليدية التي كانت متاحة امامنا قد تبدلت بخيارات غير تقليدية ، وان التحالفات المألوفة انقلبت رأساً على عقب ، فغيرت الواقع وأفاق المستقبل .

ومن هنا أرى أهمية النظر بتعمق الى مستقبل الاقتصاد الأردني في اطاره الاقليمي والدولي في ظل هذا الواقع الجديد . واراكم في الأيام الثلاثة القادمة تتحاورون حول موقع اقتصادنا الوطني في الاطار الاقليمي والدولي ، فتتفقون حيناً وتختلفون حيناً آخر بين متفائل ومتشائم نتيجة تأملكم في كل ما حدث . فمنكم من سيتخوف على حال اقتصادنا الوطني الصغير وهو يتعرض للتعامل مع اقتصادات تكبره في الحجم والمقدرة ، فينبىء بالتهميش . ومنكم من سيرى فرصاً ذهبية سنحسن استغلالها لصالحنا ، فنطلق بكل ثقة لاتمام عملية البناء وتحقيق حلم التنمية المستمرة الذي ننشد .

واقول ان الحديث عن مستقبلنا الاقتصادي ليست مهمة استشرافية لذوي البصيرة . فالمستقبل لم يرسم بعد . بل سيتولد وتشكل مكوناته المختلفة نتيجة جهودنا اليوم ، ودقة فهمنا لسمات مرحلة الانتظام التي نمر بها حالياً وجاهزتنا وسرعة حركتنا . ولا بد ان نبدأ بالقراءة نظرة موضوعية الى نقاط الضعف في بنية اقتصادنا مع محاولة جادة حقيقية لتجاوزها ، والى نقاط القوة فيه لتدعيمها حتى يغدو اكثر قوة ومناعة .

في نظر الكثيرين منا ، يعاني الاقتصاد الأردني من قيدتين موضوعيتين يتكرران في ادبيات التنمية كمحددات للنمو ، وهما ضيق قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة وضيق السوق المحلي . وهنا اتوقف للنظر في جدية هذين القيدتين اللذين اعتبرهما المنظرون التقليديون علة العلل في الاقتصاد الوطني . بالنسبة لضيق قاعدة الموارد الطبيعية ، فلا يسعنا الا ان نلاحظ ان الجزء الاكبر من ثروة الامم المتقدمة يتكون من ثروة مصنعة وليس من ثروة موروثية . فاليابان وبعض غور آسيا لا تمتلك من الموارد الطبيعية الا قليلاً ، لكنها برأسمالها المادي (المصنوع) ورأسمالها البشري (المدرّب) استطاعت ان تتجاوز هذا القيد ، وتمكنت كل منها منفردة من النهوض بقاعدة اقتصادية متينة استعصت على كل محاولات الاختراق والاحتواء ، وتمكنت في الوقت نفسه من استقطاب استثمارات مالية كبيرة من اطراف العالم ومراكزه ، واصبحت ملاذاً للكثير من رجال الاعمال ورؤوس اموالهم . وكان ذلك بفضل استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي انتهجتها . وينسحب على قيد ضيق السوق المحلي ما انسحب على القيد الاول .

ايتها الاخوات ، ايها الاخوة .

لا أبالغ ولا أراني افراط بالتفاؤل اذا ادعيت ان القيود أنفة الذكر هي قيود وهنة سهلة التجاوز والتخطيم اذا اردنا لها ذلك ، فالارادة جزء من الحرية التي كرم الله بها بني البشر ، ولا ينقصنا سوى ادراك حقيقة هذه الارادة وتمثلها في اذهاننا .

واذا جاز لي اعتبار هذه الافكار كمسلمات في حالنا الاقتصادي ، فلا بد من تعيين نقاط القوة التي اجد ان من الواجب تدعيمها ، ثم البناء عليها من واقع ما يدور حولنا . وحتى اكون اكثر وضوحاً ، اقول ان جملة من الظواهر قد طفت على سطح الاحداث مؤخراً ولا مجال أمامنا الا ان نستغلها لما هو في صالحنا . وتندرج هذه الظواهر في حقلين اثنين : داخلي وخارجي .

### أولاً : على الصعيد الداخلي

لقد عصفت باقتصادنا الوطني جملة من الاحداث التي كادت ان تقوض انجازاته التي تحققت في الفترة السابقة . ومن اجل تجاوز مخاطر ذلك ، قام الاردن بتبني برامج اصلاحية صارمة مكنته من وقف التدهور واعادة دورة الحياة الى الاقتصاد . واستطيع القول انه مهما قيل بحق انجازتنا ، فان الاقتصاد امتن من ذي قبل ، اذ اننا اكثر اعتماداً على الذات واقل اعتماداً على الخارج . فكان من حصيلة تطبيق برامج التصحيح ان انخفض العجز في الموازنة بشكل كبير ، وانخفض الدين الخارجي بالارقام المطلقة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، وكذلك الامر بالنسبة للاستهلاك العام والخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، مع ما رافق ذلك من زيادة في حجم الادخارات المحلية والاستثمارات المحلية والخارجية المباشرة .

ولترسيخ هذه الانجازات والانطلاق بثقة نحو المستقبل ، تعمل الحكومة نحو تعزيز هذه الانجازات بتطوير البنى اللازمة لنمو مستديم من خلال ارساء القواعد لبيئة استثمارية سليمة بهدف حماية الاستثمارات وجذبها وتوظيفها والاستفادة منها بأقصى ما يمكن . وضمن هذا الاطار ، تقوم الحكومة الآن بصياغة قوانين جديدة في مجالات الجمارك والمنافسة ومنع الاحتكار وحماية الاقتصاد الوطني وحقوق الملكية الفكرية ، اضافة الى قانون جديد للشركات والاوراق المالية .

واستكمالاً لهذه البيئة الاقتصادية المحفزة للاستثمار ، تقوم الحكومة باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتبسيط الاجراءات وزيادة كفاءة الاجهزة الحكومية بما يؤدي الى الحفاظ على حقوق المواطن وتخفيض الكلفة على المنشآت الانتاجية في آن واحد .

وتعزيزاً لقدرة على المنافسة في الداخل والخارج ، تولي الحكومة أهمية خاصة للمواصفات والمقاييس بتبسيط الاجراءات والتشديد في حماية المستهلك وتطبيق معايير الجودة .

وتشكل هذه الاجراءات مكوناً صغيراً من برنامج اصلاحى متكامل يهدف الى تمكين الاقتصاد الوطني من المنافسة في الأسواق العالمية وتجاوز محدودات ضيق السوق وقاعدة الموارد المتاحة . فالمطلوب منا ، وبالحاح اشد من ذي قبل ، ان تطور الطرق الكفيلة بتجاوز القيود الواهنة ، وزيادة القاعدة الانتاجية التي لا تقتصر في اعتمادها على الموارد الطبيعية المحلية ، وان نستثمر في رأسمالنا الانساني لانه غاية التطور والبناء والتنمية ووسيلته قبل كل شيء .

وانطلاقاً من ذلك اقول ان قدراتنا المحلية تؤهلنا بتسلم موقع ريادي في الاقتصاد الاقليمي وليس عندي ادنى شك في ذلك .

### ثانياً : على الصعيد الخارجي

ان أداءنا على الصعيد المحلي لا ينفصل أبداً ، ولا يعقل ان نعمل على فصله ، عن الاداء على الصعيد العالمي لاننا وبكل بساطة جزء من هذا العالم ، ونحن مرتبطون بشكل وثيق بما يجري فيه من احداث وما يظهر فيه من تكتلات . وفي هذا الاطار ننظر الى عولة اقتصادنا كظاهرة ضرورية ومرغوبة .

ان حلقات الانتاج العالمي تتوزع الآن على اكثر من دولة ، واصبحت المزية التنافسية والنسبية سمة غالبية في العلاقات بين الدول . كما ان العلاقات بين رجال الاعمال اخذت تحتل مكاناً بارزاً في تحديد العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول العالم .

وتحت عنوان العولمة الكبير هذا ، تندرج مفاوضاتنا مع منظمة التجارة العالمية بهدف الانضمام اليها والاستفادة مما هو متاح من خلالها . وتندرج ايضاً مفاوضاتنا مع الاتحاد الاوروبي لعقد اتفاقية شراكة معه .

والتحدي هو كيف نوفق بين امكاناتنا وقدراتنا على الانتاج والمنافسة وبين امكانات الغير وقدرته على التنافس ، خاصة اذا ما نظرنا الى اقتصادات الحجم الكبير كالاتحاد الاوروبي . ان المنهجية التي أُلجأ اليها في الاجابة عن هذا السؤال هي نفسها التي لجأت اليها من قبل ، ودفعتنى للاعتقاد بل واليقين بإمكانية تجاوز كل الصعاب المطروحة من قبل المنظرين بمختلف مدارسهم واعتقاداتهم .

اقول بكل ثقة ان الجسم الصغير اكثر قدرة على الحركة والمناورة والنمو من الجسم الكبير . وهذا مرهون بقدرتنا على الافلاح عن التقليد ، واللجوء الى الابتكار والابداع في كل مجالات الحياة الاقتصادية . وانطلاقاً من ذلك ، فان اقتصادنا سيكون له موقعه اللائق في اطاره الاقليمي والدولي .

### السيدات والسادة .

في الوقت الذي أطلع فيه للافادة من مداولاتكم وكلي ثقة أنها ستتسم بالابداع ، لأتمنى لكم كل التوفيق في اعمالكم لما فيه خير هذا البلد ونهضة الامة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

### كلمة الاستاذ هاني الحوراني

#### مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات

معالي د . ربما خلف مندوبة دولة رئيس الوزراء ،

اصحاب المعالي والسعادة والعطوفة ،

السيدات والسادة ضيوف المؤتمر ،

الاخوة والزعماء المشاركون في اعمال المؤتمر .

بمشاعر الفخر والاعتزاز ينعقد مؤتمركم ، مؤتمر «الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي» ، وروح التفاؤل والتطلع الى المستقبل ، سوف تمضي الايام الاربعة المقررة لاعمال هذا المؤتمر ، ونحن نحتفل بعيد اليوبيل الذهبي لاستقلال الاردن ، راجين ان تكون نتائج مداولات ومناقشات المؤتمر ، هدية متواضعة لشعبنا الاردني الكريم ، بهذه المناسبة الغالية ، تؤكد من خلالها وفاءنا لتضحياته ، وإيماننا بمثله وتطلعاته ، وثقتنا بارادته وقدراته على التقدم نحو المستقبل .

واسمحوا لي ان اغتنم هذه المناسبة لاتوجه بالتهنئة الى جلالة الملك الحسين المعظم وحكومته ، وإلى ابناء وبنات الشعب الاردني ، بمناسبة العيد الخمسين للاستقلال ، احلى اعيادنا واكثرها سمواً .

السيدات والسادة .

ان سعادتنا عظيمة ان تجد دعوتنا اليكم لمشاركتنا في اعمال المؤتمر هذه الاستجابة الواسعة من ممثلي الدولة والمجتمع ، من قادة القطاعين الخاص والحكومي ، من الوسط الاكاديمي لجامعاتنا الاردنية العامة والاهلية ، ومن المنظمات الدولية والاقليمية والسلك الدبلوماسي في بلدنا . انني اذ ارحب بكم جميعاً ، ارجو ان تسمحوا لي بأن اخص بالذكر ضيوف المؤتمر والمشاركين فيه من الوطن العربي وجمهورية المانيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية ، اولئك الذين تجشموا عناء السفر ليشاركوننا بابحاثهم الرصينة ومساهماتهم الفكرية الثرية ، التي لا اشك في انها سوف تغني المؤتمر ، وتضفي عليه المزيد من الحيوية والمتعة العلمية . فأهلاً وسهلاً بكم جميعاً .

## السيدات والسادة .

دعوني اجيب عن سؤال ربما ما زال يراود البعض منكم على الاقل ، لماذا ينعقد هذا المؤتمر ، ولماذا الآن ، وما هي رسالته او الغاية الكامنة من وراء عقده ، وما عساه يضيف الى سيل المؤتمرات والندوات التي انعقدت او تنعقد هذه الايام حول الاقتصاد الاردني؟!

لن احاول هنا ان استفيض او ان اكرر ما سبق ان خاطبناكم به قبل اشهر عديدة حول اهداف وغايات المؤتمر ، لذلك سوف اوجز ملاحظاتي بالنقاط التالية :

أولاً : ان الاقتصاد الاردني ، كما تعلمون ، اقتصاد صغير منفتح على الاقليم والعالم ، كان وما يزال يتأثر بما يجري حوله من تطورات اقليمية وعالمية ، كما أنه تلقى الآثار الطويلة المدى للمواجهة العربية مع اسرائيل ، بابعادها السكانية والاقتصادية والاجتماعية والوجدانية والسياسية . وقد طبعت هذه الآثار بصماتها القوية على بنية الاقتصاد والمجتمع واورثتهما العديد من المشكلات الهيكلية . وفضلاً عن ذلك ، فقد تأثر الاقتصاد الاردني بالتطورات الاقتصادية الاجتماعية العربية ، واعتمد اخطأ من التنمية قريبة جداً من اخطأ التنمية في المشرق العربي ، وتأثر بزخمها سلباً وإيجاباً ، وكيف هياكله الانتاجية وقواه البشرية وفقاً لأخطأ الطلب في اسواقها ، فانتعش بانتعاشها وتراجع مع تراجع زخمها الاثماي والاستثماري . وانعكست عليه بقوة ، منذ مطلع التسعينات آثار ازمة وحرب الخليج الثانية ، فغادت الى ازدياد الضغوط على موارده المحدودة ، والى تجديد الحاجة الى اصلاح هياكله وتحريره من الاختلالات المالية والنقدية والقطاعية ، والى ايلاء مشكلات البطالة والفقر والاختلالات الاجتماعية والبيئية اهمية قصوى .

ثانياً : ان الاقتصاد الاردني يواجه استحقاقات التغيير والاصلاح الهيكلية في ظروف دولية واقليمية متغيرة ، تضغط باتجاه تحرير الاسواق والانفتاح على الاقتصاد العالمي ، وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، وتشجيع تحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص ، وتحرير البيئة الاستثمارية وفتحها امام المستثمرين الاجانب .

ومع انطلاق عملية التسوية السلمية ، فان الوعود التي رافقتها بانهاء عقود من الصراع واهدار الموارد وعدم الاستقرار ، ومن تغيب حقوق الشعوب وحرمانها المدنية باسم المواجهة والصراع مع اسرائيل ، وبالتالي حلول عهد تقطف فيه شعوب المنطقة ثمار السلام ومكتسباته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، نقول ان هذه الوعود توافقت مع استحقاقات شاقة ، ابرزها الاختيار بين اخطأ التعاون والتنمية الاقتصادية اقليمية ، بمعزل عن اتمام شروط قيام سلام عادل وشامل في المنطقة . فاذا كان قيام كتلة اقتصادية اقليمية اغراء لا يقاوم ، فهل يمكن لهذا الاقتصاد اقليمي ان ينشأ بدون تهيئة سياسية وثقافية ووجدانية ، اساسها سلام الشعوب ،

## والقناعة بعدالة السلام وديمومته .

ثالثاً : ان الاقتصاد الاردني ، مهما كانت خياراته في التعاون والتكامل الاقليمي ، هو اشد ما يكون حاجة لمراجعة واقعه واعادة تنظيمه وهيكلته ، والى احداث تعديلات جوهرية على بنية وآليات ومناخ الاستثمار وتحديث التشريعات الحاكمة له وتطوير الاداء الحكومي والتعليم وغط اعداد القوى البشرية .

فلقد تغيرت بصورة جذرية البيئة الاقليمية والعالمية التي احاطت تطوره في العقود الماضية ، فاذا كان الاقتصاد الاردني ، كما بينت تجارب سابقة ، قادراً على التعاطي بمرونة مع الصدمات والتغيرات السياسية والاقتصادية المفاجئة ، الامر الذي كان يقلص من الآثار السلبية الناجمة عن تلك التغيرات والصدمات ، الا ان السنوات العشر الاخيرة قد برهنت على ان قدرة الاردن على ادارة سياساته الاقتصادية والتحكم بالازمات ومواجهة المتغيرات بالوسائل السياسية وبالاتماد على الكفاءة القيادية والقدرة على اقامة التحالفات لم تعد استراتيجية صالحة للمستقبل . فمع انتهاء الحرب الباردة عالمياً ، وتراجع المواجهة اقليمياً ، لم يعد بوسع الاردن توقع استمرار المساعدات الحكومية او القروض السهلة ، مما بات يتطلب استراتيجية جديدة تعظم من القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني ، وتحسن من الميزات التنافسية للسلع الاردنية ، سعراً ونوعية ، وتطلق فيه قوى الابداع والابتكار ، وتوفر مناخات ملائمة للاستثمار المحلي والعربي والاجنبي .

## السيدات والسادة .

عند استعراض مناحي التغيير والاصلاح الهيكلية ، فاننا نرى بأن دواعيها شاملة ، ومبرراتها عاجلة ، يغرينا على الالتحاح في تظهيرها شعارات الحكومة التي تدعو الى التغيير ، ونستمد منها الشجاعة لمصارحة انفسنا بان بلدنا ، وليس اقتصادنا فقط ، بحاجة الى اصلاح وتغيير هيكلية ، فبدون حرب على الفساد والترهل الاداري ، واصلاح جذري للتعليم بمراحله المختلفة ، وبدون ان يراجع القطاع الخاص ، بمؤسساته المختلفة وافراده ، تقاليده القديمة في الاستثمار ، وبدون ذهنية جديدة تعيد الاعتبار الى مفهوم المجتمع المدني ، والذي يعتبر القطاع الخاص عماده بل قاعدته المادية ، فان قدرتنا على التكيف والتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية والاقليمية لن يصيبها النجاح ، ونأمل أن لا تضاف الى رصيد الفرص الضائعة .

## السيدات والسادة .

ان الاستحقاقات التي تبرزها المتغيرات الاقليمية والعالمية ليست مطروحة على الحكومة فقط ، وانما هي مطروحة على مجتمعنا بأسره . وهي ليست بالضرورة تحديات لا قبل لنا بمواجهتها ، وانما هي ، على الأرجح فرصة متاحة لاستنهاض عناصر القوة في اقتصادنا ومجتمعنا ، وبالتحديد قوانا البشرية المتعلمة والمؤهلة والمدربة ، ومن بينها قوانا الاحتياطية شبه

لاحقاً لنظرات متأملة ومحللة لاوضاع اقتصادنا الاردني ، أولاً بصورته الكلية ثم باوضاعه القطاعية . وسوف يقف المؤتمر وقفات ثلاث امام قضايا عامة محفزة على النقاش والحوار اولها متطلبات التغيير الهيكلي للاقتصاد الاردني ، وثانيها دور الدولة الاقتصادي في ظروف تحرير الاقتصادات العربية ، وثالثها الرؤى المختلفة للتعاون الاقتصادي مستقبلاً من وجهة النظر الاردنية والفلسطينية والاسرائيلية يقدمها خبراء من الاردن وفلسطين .

ولسوف تختتمون مؤتمركم بمائدة مستديرة عربية الطابع والمضمون ، كرست لمعالجة التحديات المستقبلية التي تواجهها الاقتصادات العربية ، ومنها اقتصادنا الاردني ، بمشاركة نحو خمسة عشر باحثاً اقتصادياً من مصر وسورية ولبنان والعراق واليمن والامارات العربية وفلسطين ومثل هذا العدد من الاردن .

ولعل وعود المؤتمر ، بكل ما يحفل به من قضايا تتحدى الفكر وما يشيره هذا الحشد الممتاز من اقتصاديي العالم العربي والمانيا والولايات المتحدة من متع ذهنية ما يعينكم على تحمل مشاق اربعة ايام من العمل المتواصل .

مرة اخرى ارحب بمعالي د . رما خلف ، وزيرة التخطيط ، واشكر دولة الاستاذ عبد الكريم الكباريتي على رعايته لمؤتمركم ، واجدد شكري للسادة الضيوف والاخوة المشاركين ، والسلام عليكم .

المعطلة ، ولا سيما من النساء والشباب . ولذلك فان مؤتمراً مدعو لمراجعة انجازات الخاضع بروج تستشرف المستقبل . ويقدّر ما يتطلب ذلك من صراحة قاسية على النفس وجراًة على النقد ، فانها تتطلب ايضاً اساساً رؤية ابداعية وقدرة خلاقة على اشتقاق الحلول المبتكرة والجديدة .

**دولة الرئيس ، اصحاب المعالي ،**

**السيدات والسادة .**

لن تكون لمؤتمراً ميزة خاصة ، لو انه جاء نسخة مكررة عن مؤتمرات وندوات رسمية او عن تلك التي تعقدها منظمات دولية او اقليمية قد تحكم خطابها درجات من الدبلوماسية وتدوير الزوايا . ومهمتنا هنا ان نتكامل لا ان نكرر جهود غيرنا ، وهذه هي ميزة ان يكون مركزنا مؤسسة مستقلة وان يتعاون مع مؤسسات غير حكومية واهلية اردنية وعربية واجنبية لها التطلع ذاته ، الى ادارة الحوار وتنظيم الاختلاف واثاره الحيوية في مجتمعنا وتبادل الافكار والآراء والخبرات مع الآخرين في عالمنا .

اني اذ انوه الى ذلك ، لارجو ان تسمحوا لي بتوجيه التحية الى شركائنا في هذا الجهد . وابدأ بمؤسسة فريدريش ايبيرت احد ابرز شركائنا في السنوات الثلاث الماضية ، الذين نجحوا في بناء جسور تعاون وصداقة مع العديد من المؤسسات العلمية والجامعية ، وندين لهم بفضل دعم هذا المؤتمر . وارجو ان اشكر بصورة خاصة الصديق مانفرد هاك ممثل المؤسسة الجديد في الاردن ، متمنياً له طيب الإقامة في بلدنا .

كما اشكر الاخوة في جامعة فيلادلفيا الذين شاركونا شرف التحضير للمؤتمر منذ نحو عام او اكثر ، وعلي ان اشمل بالشكر معالي السيدة ليلي شرف رئيس مجلس امناء الجامعة التي مهدت ورعت هذا التعاون ، وللاستاذ الدكتور فؤاد الشيخ سالم رئيس الجامعة ، والاخوة عميد واعضاء اسرة كلية العلوم الادارية والمالية في الجامعة . ولعلي لا استطع هنا أن أفي زملائي وزميلاتي في مركز الاردن الجديد للدراسات في هذه المناسبة واجب الشكر ، على العمل المتصل لمدة تزيد عن العام في التحضير للمؤتمر .

كما لا يسعني الا ان انوه بالعرفان للعديد من مؤسسات القطاع الخاص التي دعمت المؤتمر باشكال مختلفة ، واخص بالذكر بنك الائتماء الصناعي وغرفة صناعة عمان ومؤسسات مصرفية اخرى .

**السيدات والسادة .**

انه لشرف كبير لنا ان يحظى مؤتمراً بهذا الحشد الطيب من خيرة الخبرات الاقتصادية الاردنية والعربية والدولية ، وسوف تبدأ اعمال المؤتمر بنظرات وتحليلات للتطورات الاقتصادية العالمية اعترافاً بأثرها الكبير على الاقتصاد الاردني والاقتصادات العربية . مما سوف يتيح المجال

## كلمة د. فؤاد الشيخ سالم

### رئيس جامعة فيلادلفيا

معالي د. رما خلف ، مندوبة دولة رئيس الوزراء ، راعي المؤتمر ،  
السادة اصحاب المعالي والعطوفة والسعادة ،  
السيدات والسادة الضيوف .

يسرني أن ارحب بكم أجمل ترحيب بمناسبة انعقاد مؤتمر «الاقتصاد الاردني في اطاره  
الاقليمي والدولي : نظرة مستقبلية» ، واشكر لدولة رئيس الوزراء رعايته لهذا المؤتمر ومعالي د .  
رما خلف كلمتها الجامعة ، مما يؤكد حرص الحكومة الاردنية على دعم النشاطات الثقافية  
والعلمية في هذا البلد .

تعلمون ايها الاخوة ان بقاء الوطن يعتمد اعتماداً مباشراً على مجموعة البنى التي تهيم له  
البقاء والاستمرار . فالبناء الاجتماعي والعلمي والسياسي والاقتصادي يمثل الدعائم الاساسية  
لوجود وطن متقدم متطور ، ولا يتمكن اي بلد مهما بلغ حجمه من النمو والتطور الا اذا تحققت  
له هذه الدعائم الاساسية .

### أيها الاخوة والاخوات .

اننا نعيش اليوم في ظل اقتصاد عالمي يمتاز بتكتلات اقتصادية كبيرة تستند في تكوينها  
على المصالح المشتركة للدول المكونة لها . فالعلاقات بين الدول في عالم اليوم اصبحت  
متشابكة ، بحيث لا يجوز لنا أن نتصرف وكأننا نعيش بمعزل عن الدول الاخرى ، فما يحدث  
في أي بلد على وجه البسيطة يؤثر على البلدان الاخرى .

ومن هذا المنطلق ، فقد كان التفكير في عقد هذا المؤتمر لدراسة اثر التغيرات التي حدثت في  
منطقتنا العربية على الاقتصاد الاردني . وقد بادر مركز الاردن الجديد للدراسات مشكوراً  
بالدعوة الى هذا المؤتمر . وقد شاركت جامعة فيلادلفيا ومؤسسة فريدريش ايبرت في جميع

مراحل التخطيط والاعداد والتنفيذ مما كان له أثر كبير على اخراج المؤتمر الى حيز الوجود . ومن هنا فإنني أحيي هذه المؤسسات الثلاث على هذا التعاون البناء مما أدى الى أن يصبح هذا المؤتمر مثلاً يحتذى به في تصافر الجهود وتكاملها في مجالات العمل المشترك .

### الاحوة والاخوات .

ان الواجب يقتضي منا قراءة واقعنا الاقتصادي العربي امام متطلبات المرحلة ، للاسهام في ايجاد التوازن بين الامل والواقع ، ومحاولة منا في مساعدة الانسان العربي لينمو وفق قدراته واستعداداته وظروف مجتمعه . ومدعوون كذلك الى اتخاذ المواقف الجادة لمعالجة المشكلات الاقتصادية ، ولرد غربة الفكر التي تعاني منها انظمتنا الاقتصادية ، والتي ما زالت عاجزة عن تحقيق اهدافنا القومية الى حد كبير .

### السيدات والسادة .

انطلاقاً من ايماننا بأن أعمال الفكر الجاد والملتزم بقضايا الامة العصرية هو من اهم اسهامات المثقفين في وطننا العربي ، وأن قيمة العمل الفكري تكبر بقدر ما يسهم بفعالية في الحركة الصاعدة على درب التقدم ، فان الجهات الداعية للمؤتمر تطمح الى تحقيق الامور التالية :

أولاً : ان يجيب عن ماهية الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي الذي نريد ، وكيف يضمن لنا ذلك حياة أفضل ، وتحت اي افتراضات وشروط؟

ثانياً : ان تسهم مناقشات المؤتمر في تعميق وتوضيح الصورة المستقبلية للعلاقات الاقتصادية بين الاردن وفلسطين و «اسرائيل» .

ثالثاً : ان يواجه المؤتمر سؤالاً أساسياً يوفر الاجابة المحددة له ، وهو كيف يمكن مواجهة التحديات المستقبلية التي تواجه اقتصاديات المنطقة العربية والاقتصاد الاردني؟ وهل يمكن مواجهة هذه التحديات على مستوى قطري؟ واذا كان التعاون او التوحد القومي هو من شروطها الاساسية فما الذي يمكن او يجب عمله على المستوى القطري حتى يتحقق ذلك الشرط الضروري؟

رابعاً : ان تولي المناقشات عناية خاصة لموضوع الآثار المحتملة للتطورات الاقليمية على القطاعات الرئيسة للاقتصاد الاردني .

خامساً : ان نضع نصب اعيننا الخصوصية العربية ، في التاريخ والحضارة ، في الواقع الراهن والتحديات ، وأن نتعامل مع معطيات وطن عربي له خصائصه وخصوصياته ، وفيه التنوع بين اقطاره .

سادساً : ان نعتد توجهاً مستقبلياً في مناقشاتنا ، سواء كان محور النقاش طروحات نظرية

او تجارب عربية واجنبية .

وختاماً ، فإنني اتوجه بالشكر والعرفان الى جميع الباحثين الذين اسهموا بدراساتهم القيمة لاغناء هذا المؤتمر وتحملوا مشقة السفر للمشاركة فيه . كما أتقدم بالشكر والتقدير الى اللجنة التحضيرية للمؤتمر ولجميع المسؤولين في المؤسسات المشاركة على ما قاموا به من جهد متميز لاخراج المؤتمر بصورته الحالية .

اكرر ترحيبي بكم جميعاً شاكراً لكم تلبية الدعوة ، كما أتمنى لمؤتمركم كل تقدم ونجاح وللمشاركين فيه أوقاتاً سعيدة ، سائلاً الله أن يحفظ للاردن استقراره وغماءه في ظل قائد مسيرته حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

## كلمة الاستاذ مانفرد هاك

### ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت في الاردن

معالي الدكتور ريماء خلف ،

ايها السيدات والسادة .

كان يوم امس عيد الاستقلال في الاردن ، وأود بهذه المناسبة ان اعبر عن تهاني للشعب الاردني . ان مسقط رأسي هو مدينة برلين . وقد مضى علينا ٤٦ عاماً لم نحتفل فيه بالاستقلال ، واحتفلنا به فقط قبل ست سنوات . وأود هنا ان اهنئ مؤسسة فريدريش ايبرت في الاردن ، فقد مضى على وجودنا هنا في الاردن عشر سنوات . وخلال هذه الفترة ، فقد حدثت تغييرات عظيمة :

١- لقد حقق الاردن نموذجاً رائعاً من الديمقراطية .

٢- لعب الاردن دوراً نشطاً في عملية السلام .

٣- بدأ الاردن بتنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي الذي اوصى به صندوق النقد الدولي .

وتواجهنا الآن تحديات جديدة : العولمة الاقتصادية . والعولمة الاقتصادية وصف مذهب للحقيقة القائمة ، وهي ان الدول الصناعية الكبرى هي التي تتحكم في الاقتصاد العالمي . وهي تعني ايضاً ان النموذج الغربي لاقتصاد السوق هو الذي يضع المعايير الخاصة بالاقتصاد العالمي . وهذا لا يعني بالضرورة ان النموذج الغربي لاقتصاد السوق هو افضل نموذج قادر على توفير مستويات معيشية افضل للناس ، أو ان الاقتصاد الاشتراكي لم تعد له اي فائدة لاي بلد من بلدان العالم . ومع ذلك ، فسواء رضينا ام لم نرض ، فان عملية عولمة الاقتصاد هي عملية حتمية . ولذلك ، على الاردن ان يتعامل مع الاسواق العالمية وان يفتح عليها ، وان يقوم بذلك بطريقة تمكن اقتصاده من البقاء .

وهذا يعني ان على الاقتصاد الاردني ان يحسن من انتاجيته ، وهو يعني ايضاً تغييرات

اخرى . واعتقد ان هذا المؤتمر هو فرصة طيبة لبحث الآثار المترتبة على هذه العملية ، وربما لايجاد الحلول لمواجهة عملية التحول هذه بدون ان يطرأ هناك اي خلل يلحق بالنظام الاجتماعي . لقد مررنا بهذه التجربة في المانيا قبل ست سنوات ، وقد بدأت عملية التحول في الجزء الشرقي من البلاد . واستطيع ان اقول لكم ان عملية التحول لم تكن ناجحة كلياً . لقد استطعنا ان نغير الاقتصاد هناك ، ولكنه حصل خلل خطير في النظام الاجتماعي ايضاً . وتفادي هذا الخلل هو التحدي الحقيقي الذي نواجهه هنا في هذه المنطقة . واني متأكد ان المشاركين الكرام في هذا المؤتمر سيناقشون افكاراً جديدة بهذا الخصوص ، وربما حددوا معالم الطريق التي تؤدي بنا الى حلول جيدة لكل هذه المشاكل .

هناك ملاحظتان أود تقديمهما : الملاحظة الاولى ، قبل ان يدخل الاردن الاسواق الاوروبية وفي النهاية الاسواق العالمية ، على الاردن والدول الاخرى في المنطقة ان تعزز من تعاونها الاقتصادي الاقليمي . والخطوة الاولى لدخول السوق العالمية هي اقامة سوق اقليمي . والانطباع الموجود لدي هو ان هناك نقصاً في التعاون الاقليمي هنا بين الدول العربية .

والملاحظة الثانية هي ان العقبة الاساسية التي تواجه تحقيق المزيد من الرخاء في الاردن هي تزايد نسبة البطالة . ويجب علينا في هذا الصدد ان نعلم ان اكثر من نصف سكان الاردن هم ممن تقل اعمارهم عن ١٦ سنة . وبعد سنوات قليلة ، سيبدأون في البحث عن الوظائف ، وربما الوظائف المتقدمة . ان التوصية التي اود ان اقدمها لهذا المؤتمر هي ان يناقش مشكلة البطالة كاولوية متقدمة ، وان يقدر طاقات الجيل الشاب كأساس لأي اصلاح اقتصادي في المستقبل . وأخيراً ، اود ان اشكر مركز الاردن الجديد للدراسات للتحضير لهذا المؤتمر ، ولا سيما لفكرة انعقاده . واعتقد ان مركز الاردن الجديد هو حقاً منظمة ديمقراطية غير حكومية .

وشكراً .

## الفصل الاول

رئيس الجلسة : الاستاذ مانفرد هاك .

محاضرة اولى :

**الاقتصادات العربية: من التحولات العالمية الى التحولات الاقليمية.**

د. جودة عبد الخالق.

محاضرة ثانية :

**التنمية الاقليمية وأزمة الاقتصاد العالمي.**

بروفسور كلاوس بيتر كيسكر.

## الاقتصادات العربية:

### من التحولات العالمية الى التحولات الاقليمية

د . جودة عبد الخالق

#### ١- مقدمات :

الموضوع الذي طلب مني ان اتحدث فيه هو ما اصبح يعرف بالعملة او بتعبير اخر الدولة او التدويل او الكوكبة ، وهناك مسميات كثيرة ، ولكن يقصد بها ان تكون مرادفة للفظ الذي اصبح شائعاً باللغة الانجليزية (Globalization) ، وفي هذا الاطار التركيز مطلوب على الاقتصادات العربية وتبيان موقعها بين التحولات العالمية ومتريبات هذه التحولات بالنسبة للوضع الاقليمي .

السؤال الرئيس المطروح اذن : ما طبيعة البيئة الدولية ، التي نتوقع ان تواجهها ، من منظور مستقبلي ، الاقتصادات العربية؟ وما مضمون هذه البيئة العالمية بالنسبة للوضع الاقليمي ؟ سأطرح كنوع من الخلفية ، خمس محطات لا بد من التوقف عندها ، وهي جميعها محطات تاريخية . وسوف اعرض اطروحة اساسية ثم تأتي التفاصيل بعد ذلك .

هذا المؤتمر هو نظرة مستقبلية للاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي ، وبما ان المستقبل محكوم بالماضي من ناحية ، وبالارادة الفاعلة لمجموعات البشر من ناحية اخرى ، فلا بد اذن ، كبداية منطقية ، من النظر الى الماضي ، وهذا هو مبرر الحديث عما يمكن ان نسميه المحطات الخمس او نقاط التحول الخمس .

#### ٢- نقاط التحول الخمس :

نقطة التحول الاولى : هي مرور نصف قرن تقريباً على انتهاء الحرب العالمية الثانية . والنقطة الثانية : هي مرور ٣٠ عاماً تقريباً على حرب يونيو ١٩٦٧ ، وهذا حدث اقليمي كان له تداعيات دولية . والنقطة الثالثة : هي مرور حوالي ربع قرن على حرب اكتوبر ١٩٧٣ . والنقطة

الرابعة : هي مرور حوالي عشر سنوات على انتهاء حرب الخليج الاولى . واخيراً النقطة الخامسة : هي مرور حوالي خمس سنوات على انتهاء حرب الخليج الثانية . هذه علامات على الطريق لا بد من التوقف عندها حيث انها ستحكم تصوراتنا لبعض ما يمكن ان يحدث في المستقبل .

اهمية الحرب العالمية الثانية معروفة لنا جميعاً ، وهي انه ظهر في نهايتها ، وكنتيجة لها ، ترتيب معين لوضع العالم تسيدت فيه الولايات المتحدة زعامة العالم الغربي ، وتسيد فيه الاتحاد السوفييتي زعامة العالم الشرقي . وعشنا مرحلة من القطبية الثنائية التي انتهت او التي هي في سبيلها لانتهاء الآن ، هذا معطى تاريخي . المعطى الثاني هو حرب ٦٧ وحرب ٧٣ وما ترتب على هذين الحربين اقليمياً . واقليمياً ، وهذا هو اساس الاطروحة التي اعرضها في الجزء التالي من محاضرتي ، فإن حرب يونيو ٦٧ وحرب اكتوبر ٧٣ أدتا الى تحول النسق الاقليمي العربي ، او ما يسمى احياناً بالنظام الاقليمي العربي ، من حالة الاتزان الى حالة الاضطراب . والاساس هو انفصال القوة الاقتصادية ، التي انتقلت من مصر شرقاً الى الخليج ، عن باقي عناصر القوة العسكرية والديمقراطية والسياسية والثقافية .

### ٣- اطروحة أساسية :

وهنا نؤكد ان الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ تشكل نقطة تحول كيني (او نقطة انقلاب بالتعبير الرياضي) في النسق العربي . قبل هذه الفترة ، وبالذات خلال الخمسينات والستينات كانت مصر تجمع كل مقومات القوة ، كانت اكبر كيان اقتصادي واكبر قوة عسكرية . وحول هذين المكونين من مكونات القوة ، انتظمت المقومات الاخرى : السياسية والدبلوماسية والثقافية . الخ . وبتحمل مصر العبء الرئيس في الصراع العربي - الاسرائيلي ، وبالذات بعد ١٩٦٧ ، بدأت تفقد تدريجياً المكون الاقتصادي للقوة . ومع حرب اكتوبر ١٩٧٣ حدث تطور جذري : لقد ادت فورة النفط التي أعقبت حرب ١٩٧٣ ، ولأول مرة في تاريخ النسق العربي في العصر الحديث ، الى انفصام المكونين الرئيسيين للقوة . لقد انتقلت القوة الاقتصادية شرقاً الى منطقة الخليج ، في حين بقي مركز الثقل العسكري في مصر . لقد ترتب على حرب ١٩٧٣ نتيجة غاية في الخطورة فيما يتعلق باتزان النسق العربي وتماثله : فقد غدت مصر اضعف اقتصادياً وإن احتفظت بقوتها العسكرية ، واصبحت دول الخليج قوية اقتصادياً (على الاقل بالمعيار المالي البحث) وإن ظلت ضعيفة عسكرياً . وفي تقديرنا ان هذا هو سبب الاضطراب الذي يعيشه الوطن العربي منذ السبعينات .

دعنا ننظر الى الارقام لتدعيم هذه الفرضية الهامة ، والجدول (١) يقدم الدليل . فخلال العقد الممتد بين منتصف الستينات ومنتصف السبعينات ، هبط نصيب مصر من الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي باكثر من النصف (من ١٩,٦٪ إلى ٧,٩٪) . وبعد ان كانت مصر قبل

حرب ١٩٦٧ هي القوة الاقتصادية الاولى في الوطن العربي بمعيار حجم الناتج المحلي الاجمالي ، اذ بها تهبط الى المرتبة الرابعة عام ١٩٧٥ . وحلت السعودية محل مصر كأكبر قوة اقتصادية عربية\* .

لقد شهدت فترة السبعينات والثمانينات اذن تحرك مركز الثقل الاقتصادي للوطن العربي شرقاً باتجاه الخليج وبعيداً عن وادي النيل ، وبذلك اصبح الوطن العربي اكثر تأثراً بالتحويلات العالمية .

### ٤- التحويلات العالمية :

بعد استعراض نقاط التحول والاطروحة الاساسية ، انتقل الآن الى مناقشة التحويلات العالمية . طبعاً التحويلات العالمية يمكن ان نحددها بناء على معايير مختلفة ، واقتراح هنا ان نحددها في اربعة عناصر :

- ١- العولة او الدولة او الكوكبة .
- ٢- النظام التجاري الجديد ، والمقصود هنا جولة اوروجواي والجات ١٩٩٤ .
- ٣- التحويلات في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقاً .
- ٤- تنامي النزعات الاقليمية الجديدة .

قد يرى البعض ان الجات ١٩٩٤ تنتمي الى العولة ، ولكن انا افضل ، لاسباب تتعلق بموضوع هذا المؤتمر ، فصل الجات ١٩٩٤ عن العولة . المهم كما سنوضح أن محصلة هذه التحويلات العالمية هو إفراز آليات جديدة تستلزم مراجعة العديد من المفاهيم . واسمحوا لي ان اعرض العنصر الاول وهو العولة او الكوكبة والذي يسمى احياناً التدويل . ولكن حقيقة الامر انها ليست تدويل كما سيتضح . وما اود ان اقله ، باختصار شديد ، هو ان العولة او الكوكبة مفهوم مركب يمثل نزعة مركزية واضحة لتداخل الأبعاد المختلفة للظواهر ، بمعنى انه لم يعد من الممكن ، في اطار ظاهرة العولة أو الكوكبة ، فصل البعد الاقتصادي ، عن البعد السياسي ، عن البعد العسكري ، عن البعد الثقافي ، عن البعد البيئي . واصبحت هذه الأبعاد تتداخل مع بعضها البعض في علاقة تأثر وتأثير متبادلة ، أو لنقل علاقة تغذية مرتدة . هذه هي النقطة الاولى .

\* وحتى ندرك الدلالة العملية لذلك ، دعنا نقارن بين موقف العراق من الكويت قبيل استقلالها عام ١٩٦١ ، وموقفه عام ١٩٩٠ . في المرة الاولى لعبت مصر القوية دوراً هاماً في ردع العراق ، وتراجع عبد الكريم قاسم عن نيته ضم الكويت . أما عام ١٩٩٠ ، فلم تجد النداءات المصرية صدى ، واقدام العراق على غزو الكويت .

جدول (١)  
تطور الناتج المحلي الاجمالي والسكان في الوطن العربي  
١٩٦٥-١٩٨٣

| الدولة                                 | ١٩٦٥                   |                           | ١٩٧٥                   |                            | ١٩٨٣                   |                            |
|----------------------------------------|------------------------|---------------------------|------------------------|----------------------------|------------------------|----------------------------|
|                                        | السكان                 | الناتج المحلي<br>الاجمالي | السكان                 | الناتج المحلي<br>الاجمالي  | السكان                 | الناتج المحلي<br>الاجمالي  |
| مصر %                                  | ٢٧,٥                   | ١٩,٦                      | ٢٦,٢                   | ٦,٩                        | ٢٤,٩                   | ٨,٧                        |
| الجزائر %                              | ١١,٢                   | ١١,٦                      | ١١,٣                   | ٩,٩                        | ١١,٦                   | ١٠,٥                       |
| المغرب %                               | ١٢,٤                   | ١٠,٧                      | ١٢,١                   | ٦,٢                        | ١٢,٣                   | ٣,٤                        |
| العراق %                               | ٧,٤                    | ٩,٣                       | ٧,٨                    | ٩,٣                        | ٨,٠                    | ٨,٥                        |
| السعودية %                             | ٤,٥                    | ٨,٤                       | ٥,١                    | ٢٧,٢                       | ٥,٥                    | ٣٠,٣                       |
| الكويت %                               | ٠,٥                    | ٧,٦                       | ٠,٧                    | ٨,٣                        | ١,١                    | ٥,٤                        |
| ليبيا %                                | ١,٥                    | ٥,٧                       | ١,٧                    | ٨,٨                        | ١,٨                    | ٨,٥                        |
| مجموع<br>الوطن<br>العربي %<br>بالمليون | ١٠٠,٠<br>١٠٦,٨<br>نسمة | ١٠٠,٠<br>٢٧٤٤٥,٩<br>دولار | ١٠٠,٠<br>١٤١,٢<br>نسمة | ١٠٠,٠<br>١٤٥٦١٦,٥<br>دولار | ١٠٠,٠<br>١٨١,١<br>نسمة | ١٠٠,٠<br>٣٩٥٣٢٦,٦<br>دولار |

Source : Gouda Abdel Khalek, Development Performance in the Arab World : salient Features during the last 10-15 years, CERMAC, Cahier 48 - 49 - 50 (1987), PP. 111-115.

النقطة الثانية هي وحدة التحليل . تتطور وحدة التحليل الاقتصادي ، ووحدة التحليل السياسي ، ووحدة التحليل على اصعدة مختلفة ، فلم تعد وحدة التحليل هذه ، هي الدولة القطرية كما عرفناها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبالأذات في السنوات الاخيرة ، نلاحظ أن وحدة التحليل تتغير لكي تصبح كياناً أكبر من الدولة : فهي إما مجموعات من الدول تشكل تكتلات اقليمية في هذا الجزء او ذلك من العالم ، أو هي كيانات ذات طبيعة مختلفة تعرف الآن بالشركات دولية النشاط او الشركات متعددة الجنسية . اذن في اطار ظاهرة العولمة أو الكوكبة لم تعد الفواصل او الفوارق أو الحدود هي بالضرورة بين الدول ، وانما ستصبح بشكل متزايد بين مجموعات الدول ككيانات أكبر وبين الشركات دولية النشاط .

السؤال الآن : اذا كنا سنتحدث عن العولمة أو الكوكبة باعتبارها ظاهرة مركبة متعددة الابعاد تنطوي على وحدات تحليل تختلف عن الدولة القطرية ، فما العوامل التي أفضت الى هذه الظاهرة؟ في تفسير هذه الظاهرة ، هناك اسباب كثيرة ، ولكن ربما كان السبب او العامل الحاسم هو التقدم في وسائل المواصلات والاتصال وادوات تداول المعلومات . والحاسبات الشخصية التي شاع استخدامها بواسطة الاطفال والكبار الآن والتي يتغير اسمها بسرعة الى ان تصبح أجهزة معلومات Information Appliances . لقد اصبحت وظيفة الحاسب التي كانت ميرر ظهور هذه الحاسبات في البداية وظيفة ثانوية بالمقارنة بالوظائف الاخرى حالياً . هذه الوظائف هي اساساً تخزين المعلومات وتحليلها واسترجاعها ، ثم ارسالها واستقبالها . هذا معناه ، في الواقع ، انقلاب كبير في نمط العلاقات بين الكيانات المختلفة الفاعلة ، سواء في الساحة الاقتصادية ، او في الساحات السياسية ، او الشقافية ، او حتى البيئية والاجتماعية . وهذا يترتب عليه ، باختصار شديد ، ان التحكم في الظواهر لم يعد بالضرورة تحكماً مباشراً أو عن طريق اللمس ، وانما اصبحت يتم من خلال التحكم عن بعد . هذه تطورات اساسية لها مضمونها فيما يتعلق بدور الدولة في اطار البيئة الجديدة التي نسميها العولمة أو الكوكبة .

ظاهرة العولمة تتضمن اتجاهين . وقد يبدو ان هذين الاتجاهين متعارضان . وباستعارة مصطلحات علم الطبيعة النووية ، فهناك اتجاه الى الاندماج (اندماج كيانات اصغر في كيان أكبر) ، وهناك اتجاه نقض الى الانشطار (انشطار كيانات كبيرة الى كيانات اصغر) . بالنسبة لكيانات اصغر تندمج معاً مكونة كياناً أكبر ، فلدينا امثلة كثيرة : فلدينا التجمعات الاقليمية مثل الاتحاد الاوروبي في اوربا ، والناقتا في شمال امريكا ، والأبك في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ . وفي مجال الشركات نشاهد كل يوم عمليات الاندماج والضم . وكمثال على كيان كبير انشطر الى كيانات اصغر ، لدينا الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا الاتحادية ، وفي عالمنا العربي الصومال ، وكنماذج من الشركات : تفكيك شركة أي بي إم (IBM) الى عدة شركات فرعية .

**العنصر الثاني في التحولات العالمية هو النظام التجاري الدولي الجديد . فاجات ١٩٩٤** تتضمن اتفاقات متعددة في مجالات شتى . ويبدو ظاهرياً انها تصب في اتجاه تحرير التجارة على سبيل الاطلاق ، ولكن اذا كان الامر كذلك في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات والاستثمار ، الا انه ليس كذلك في مجال خطير ، هو مجال حقوق الملكية الفكرية ، لا بل ان الاتجاه في الواقع عكس ذلك ، فهو لا يقود الى التحرير وانما الى التقييد ووضع الضوابط ، وهذه مسألة جديرة بالتأمل : كيف ان هناك تحريراً على طول الخط في كافة المجالات تقريباً ، بينما هناك مجال مستثنى في اتجاه التقييد ، وهو مجال حقوق الملكية الفكرية .

ولنتأمل الجدل الشديد الذي ثار بشأن الجات ١٩٩٤ ، فهناك من يقول انها اتجاه أو نزعة الى اعلاء اعتبارات التنافسية والكفاءة والميزة الى آخر هذه الامور ، وهناك من يقول انها تكريس للداروينية الاقتصادية ، بمعنى اعلاء منطق البقاء للأصلح ، والاصلح هنا هو الاكبر والاقوى ، اي ان معيار الصلاحية اصبح هو الحجم وليس اي معيار آخر .

ولذلك ، فإن بيئة الجات الجديدة تتضمن ايضاً ضرورة مراجعة حسابات كثيرة ، وليس بالضرورة السير لآخر مدى في سبيل التحرير ، وانما محاولة السير في اتجاه التحرير في مجالات ، والتقييد في مجالات اخرى . واود ان اذكر ان المادة ٢٤ من اتفاقية الجات ١٩٤٧ والتفاهم حول تفسير هذه المادة في الجات ١٩٩٤ ، يتيح للدول انشاء ترتيبات تجارية اقليمية على اساس تفضيلي . وهذا معناه انه في ظل الجات ١٩٩٤ ، فإن الباب مفتوح امام اقامة تكتلات اقليمية ، وانا اعتقد ، ونحن نعيد الحسابات في هذا الجزء من العالم ، ونحدث عن المترتبات الاقليمية للتغيرات الدولية ، ان علينا ان نتذكر امكانية وضرورة اقامة ترتيب اقليمي على اساس تفضيلي بين الدول . اما من هي هذه الدول . فهذا ما سوف اتطرق اليه في نهاية المداخلة .

**العنصر الثالث في التحولات العالمية هو التحولات في اوربا الشرقية . وفي هذا الاطار** هناك انشطار الاتحاد السوفيتي الى خمسة عشر كياناً صغيراً ، بعضها في الواقع كيانات قزمية بدأت تتطاحن مع بعضها البعض . ولكن فيما يتعلق بالتوازنات الدولية ، فقد ادى ذلك الى انحسار الثنائية القطبية وظهور عالم تنفرد فيه قوة واحدة هي الآن الولايات المتحدة الامريكية بالقول الفصل في الكثير من القضايا . وهذا تطور يدعو ، من نواح كثيرة ، الى القلق بل الى اشد القلق . واعتقد ان له انعكاسات كثيرة جداً على هذه المنطقة من العالم بحكم الاهمية الاستراتيجية التي تمثلها من حيث الموقع والموارد .

**العنصر الرابع في ظاهرة العولمة هو تنامي النزعات الاقليمية او ما يسمى الاقليمية الجديدة Neo-Regionalism .** قد يفهم من ذلك ان النزعة الى اقامة التكتلات نزعة جديدة ،

ان التقدم الهائل بوسائل المواصلات والاتصال الذي ادى الى اعادة تحديد الحدود الفاصلة للكيانات المختلفة ، جعل من الضروري ايضاً اعادة تعريف الحجم الفعال ، سواء بالتعبير الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي او الثقافي . واريد هنا ان اوضح طبيعة البيئة الدولية التي تنتظرنا في السنوات القادمة من خلال ما حدث خلال السنوات العشر الماضية . فاذا نظرنا الى اكبر مائة كيان اقتصادي عملاق على مستوى العالم (انظر جدول ٢) ، سنجد انه في سنة ١٩٨١ ، كان عدد الدول بين الكيانات الاقتصادية العملاقة ٦١٪ ، وعدد الشركات دولية النشاط ٣٩٪ . اما في سنة ١٩٩١ ، فقد انخفض عدد الدول بين الكيانات العملاقة الى ٥٣٪ ، وارتفع عدد الشركات الى ٤٧٪ . اذن تقلص عدد الدول من ٦١٪ الى ٥٣٪ ، وزاد عدد الشركات من ٣٩٪ الى ٤٧٪ . واذا اضفنا الى ذلك تجمعات الدول ، فمعنى ذلك ان البيئة الاقتصادية الدولية القادمة سوف تكون بكل المقاييس بيئة العملاقة . وعلى اي بلد ، سواء كان الاردن او مصر او اي بلد في اي منطقة من مناطق العالم ، ان يقوم باعادة ترتيب اوضاعه للتعامل مع هذه البيئة انطلاقاً من انه لا يفل الحديد الا الحديد . وبناء عليه يصبح فرض واجب على كل بلد ، في هذه الحالة ، أن يسعى الى الالتحام في كيان اكبر ، في اطار ترتيب تفضيلي معين . وسوف أتطرق الى هذه النقطة في الجزء الاخير من العرض ، والذي يجيب عن السؤال : ما الكيان الافضل في حالة هذا الجزء من العالم؟

جدول (٢)  
أكبر مائة كيان اقتصادي عملاق  
١٩٨١-١٩٩١

| الكيانات    | ١٩٨١ | ١٩٩١ |
|-------------|------|------|
| عدد الدول   | ٦١   | ٥٣   |
| عدد الشركات | ٣٩   | ٤٧   |
| المجموع     | ١٠٠  | ١٠٠  |

المصدر : مجلة Accross The Board عدد ديسمبر ١٩٩٢ .

يصبح بحاجة الى مراجعة ، وسوف يتضح ذلك اذا ادركنا ان الجات ١٩٩٤ تضمنت اتفاقاً تصبح السياسة التجارية للدول بمقتضاه ليست شأناً من شؤون السيادة الوطنية ، وانما شأناً يخضع لمراقبة دولية في اطار منظمة التجارة العالمية . اذن علينا ان نتأمل معنى السيادة الوطنية في هذا السياق ، هل ستقف عند حد التشديد الوطني أو السلام الوطني والعلم؟ ام ان هناك معطيات جديدة لا بد ان ننظر اليها عند الحديث عن مفهوم السيادة الوطنية ؟

**المفهوم الثالث هو مفهوم الامن القومي الذي اصبح يحتاج الى مراجعة في ظل ظاهرة العولمة أو الكوكبة التي نتحدث عنها .**

اما المفاهيم الاخرى فهي مفاهيم اقتصادية بحتة . وبما اننا في مؤتمر اقتصادي ، اقترح على الاقتصاديين مراجعة اثنين على الاقل من هذه المفاهيم ، واولهما مفهوم الاسعار العالمية . فالادبيات الصادرة الينا من المؤسسات الدولية ، والتي تنعكس في عناصر مبادئ التصحيح والتكيف الهيكلي ، تتحدث عما يسمى بتحرير الاسعار ووقف التدخل الحكومي والاحتكام الى الاسعار العالمية . في اطار هذه البيئة الجديدة ، حيث تكون الكيانات ليست الدول وانما الشركات دولية النشاط او تجمعات دول عملاقة ، تتساءل عن معنى ودلالة الاسعار العالمية . لو اخذنا شركة جنرال موتورز على سبيل المثال ، هناك جنرال موتورز ألمانيا وجنرال موتورز مصر ، وأي تعامل بينهما لا يتم بناء على الاسعار العالمية ، وانما بناء على ما يسمى بأسعار التحويل Transfer Prices . هذه الاسعار لا علاقة لها بالضرورة بعناصر التكلفة داخل كل من الشركتين التابعتين ، وانما ترتبط بالحسابات الكونية للشركة الأم دولية النشاط . وبناء عليه ، فإن مبررات تعديل الواقع الاقتصادي لكي يتواءم مع ما تمليه «الاسعار العالمية» يصبح محل شك . وعلينا ان نراجع مفهوم الاسعار العالمية مرة ثانية ، وقد يكون الاكثر دقة ان نسميها اسعاراً ادارية او اسعاراً سياسية . لماذا هي اسعار ادارية أو سياسية؟ لانها ليست محكومة باعتبارات المنافسة الكاملة في جانبي العرض والطلب ، وانما محكومة إما بعناصر احتكار ، أو احتكار القلة ، أو المنافسة الاحتكارية ، وهذه لا تعكس عناصر الندرة الحقيقية للموارد .

**المفهوم الاخير ، وهو المفهوم الاقتصادي الثاني الذي يحتاج الى اعادة نظر ، هو مفهوم المنافسة .** فكثير من الادبيات التي تتلقاها ايضاً من المنظمات الدولية تفترض كنقطة انطلاق ان اطار السوق السائد هو المنافسة ، بمعنى وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين ، بحيث لا يمكن لأي منها ان يسيطر على شروط الصفقة ، ان جاز التعبير ، سواء بالنسبة للكميات او الاسعار ، هذا كلام ، اعتقد ، ان التطورات على صعيد الواقع المشاهد قد تجاوزته . ففي اطار البيئة التي تحدثنا عنها ، نحن في عالم اقرب الى صراع العمالة : شركات السيارات عملاقة ، شركات الطاقة عملاقة ، التجمعات الاقليمية في اوروبا وشمال امريكا وشرق اسيا عملاقة .

وبهذه المناسبة ، لي تعليق على مقولة جاءت في كلمة الافتتاح للدكتورة ريماء خلف . فقد

مثل توسيع نطاق التعاون في اوروبا واقامة الاتحاد الاوروبي او اقامة منطقة تجارة حرة في شمال امريكا ، او اقامة منتدى مثل منتدى الـ APEC\* في شرق اسيا ومنطقة الباسفيك . ولكن ما يحدث الآن انه سوف تخلق ثلاثة محاور كبرى للحركة معظمها شمال جنوب ، محور شمال امريكا ، محور اوروبا ، ومحور الباسفيك ( المحيط الهادي ) الذي يجمع بين اليابان ودول شرق اسيا ، الساحل الغربي لكندا والولايات المتحدة والمكسيك من الناحية الاخرى . وبالتالي علينا ان نتساءل : هل خطوط التماس والحركة تتحول الآن من ان تكون ، كما كانت فترة طويلة ، من الشرق الى الغرب ، لتكون من الشمال الى الجنوب؟ هذا سؤال هام جداً ، ومضمونه هو ان التكتلات الاقليمية تسعى الى تحقيق قدر من الحماية لأعضائها . والاقتصاديون يتعاملون مع هذا من خلال مفاهيم خلق التجارة وتحويل التجارة . ولذا يفترض ان ينظر هذا المؤتمر الى قضية التكامل بدرجة من الجدية أكبر مما هو قائم في هذه المنطقة حتى الآن .

## ٥- مفاهيم بحاجة الى مراجعة :

في ضوء ما قلناه عن طبيعة التحولات العالمية ، ارى ان هناك اربعة او خمسة مفاهيم اصبح من الضروري مراجعتها في اطار التحولات العالمية ، وما تتضمنه من ان التحكم في الاشياء لم يعد بالضرورة مباشراً وانما بطريقة غير مباشرة ، ومن عمليات اندماج وانسطار على مستوى الدول والمشروعات ، ومن آليات جديدة تحكم التبادل الدولي .

**المفهوم الاول الذي يقتضي ان يراجع هو مفهوم الحدود الفاصلة .** ما الحد الفاصل بين دولة واخرى؟ هل هو الخط المرسم في الحدود وتحكمه الاتفاقات الدولية؟ ان هذا الخط اصبح يتضعض امام الثورة في وسائل المواصلات والاتصال . وصار الحيز أو الفضاء الاعلامي ، على سبيل المثال ، لا يخضع في الواقع للسيادة المطلقة لكيان بعينه . اذن موضوع الحدود يحتاج الى تعريف . كثير من الظواهر البيئية أصبح يتخطى الحدود بين الدول ، وآخرها حادث تشيرنوبل ، والذي احتفل العالم في ابريل الماضي بذكرى مرور عشر سنوات على وقوعه . هذا يعني ان الحدود التي تفرض سياسياً بمقتضى القانون الدولي لم تعد هي الفواصل الحقيقية بين الكيانات ، سواء بالنسبة للتأثيرات الثقافية او العوامل البيئية او التفاعلات الاقتصادية .

**المفهوم الثاني الذي يحتاج الى مراجعة ، هو مفهوم السيادة الوطنية .** ما معنى السيادة الوطنية في هذا الاطار؟ لا بد ان نلاحظ ان السيادة الوطنية هي بنت فكر الدولة القومية الذي ظهر في الغرب في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ، وان العالم يتحول من وضع كانت فيه الدولة القومية هي الوحدة الفاعلة الى وضع تصبح الوحدات الفاعلة كيانات اخرى : إما تجمعات دول او شركات دولية النشاط كما ذكرت . وبناء عليه ، فان مفهوم السيادة الوطنية

الشعوب ومصالح النظم، مصالح الشعوب واحدة، لكن مصالح النظم قد تكون واحدة حيناً وقد لا تكون كذلك أحياناً. ولكن التحليل الرصين الذي يبتغي المدى الطويل، يتطلب التركيز على بنية النسق، وليس على ظواهر الأمور. ولذا عليه ان يبدأ من مصالح الشعوب لأن الشعوب باقية، بينما النظم مهما كانت فمآلها الى زوال.

ثانياً: هناك موجبات دولية تفرض وجود كيان أكبر، سواء في اطار الجات ١٩٩٤ او في اطار التحولات الدولية بعناصرها المختلفة. ثم هناك بعد مؤتمر مدريد حديث عن التكتل في اطار الشرق الاوسط، كالسوق الشرق اوسطية او التعاون في الشرق الاوسط وشمال افريقيا أو أي مسميات أخرى. ولكن دعوني اقول بمناسبة هذا البديل انه لا يصح ان نضع العربية امام الحصان، ولا يجوز هذا اذا اردنا الحركة الى الامام. فالواقع يقتضي ان نضع الحصان أولاً، والعربية ثانياً. فما العربية وما الحصان في هذه المعادلة؟ العربية هي التعاون الاقتصادي الاقليمي، والحصان هو الحل السياسي لمشكلة الصراع العربي الاسرائيلي، وهذا لم يحدث حتى هذه اللحظة.

منذ خمسة اسابيع كانت هناك مذبحة دامية في قانا، واعتقد ان هذا ابلغ دليل على أن المعادلة لم تحل سياسياً بعد، وبالتالي تجربة الكيانات الاكبر التي نشأت، سواء في اوروبا او في شمال امريكا او في منطقة المحيط الهادي وشرق آسيا، كلها توحى بان لا بد من حل المشكلة السياسية أولاً، ثم يأتي التعاون الاقتصادي بعد ذلك. وانا اعتقد ان العرب يخطئون كثيراً اذا تصوروا انه يمكنهم اتباع المنطق العكسي في هذه المسألة، فهو منطق ضد التاريخ وضد واقع الأمور. والتاريخ يقضي بأن نضع الحصان أولاً ثم يأتي بعدها العربية، وكذلك الواقع يحتم ان نضع العربية خلف الحصان... نبدأ أولاً بتكامل على المستوى العربي، ويجب ان نسعى، وانا لا أقول ان هذه مسألة سهلة، بل صعبة للغاية، ولكن دعونا نحتكم الى التاريخ... من كان يتصور انه سينشأ في اوروبا الغربية ما يجمع بين المانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا في كيان واحد بعد أن رأى ما حدث من معارك طاحنة ودموية خلال ست سنوات هي عمر الحرب العالمية الثانية. اعتقد انه ليس بين الدول العربية او اي دولة أخرى مثل هذا التراث، ومن الممكن في ظرف تاريخي معين تجاوز هذا.

واعتقد في الحالة العربية ان هذا امر ممكن، وعلى كل عربي مخلص ان يسعى في هذا الاتجاه، هذه ليست دعوة لأن يكون العرب ضد أحد، وانما هي دعوة لأن يكون العرب مع العرب، ثم ان يدخلوا كطرف في كيانات اكبر سواء في اطار شرق اوسطي أو أي كيان آخر، ليكون اسرائيل، تركيا، ايران، ليكن مع من يكون. ولكن المهم ان يتم البدء بالكتلة العربية أولاً ككتلة حرجة فاعلة وموثرة. حتى في اطار الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، فالمطروح هو اقامة مناطق تجارة حرة بين الخمس عشرة كمجموعة وكل دولة من الدول الاثنتي عشرة جنوب

اشارت الى قدرة الكيان الصغير، بحكم المرونة، على التكيف. وانا اقول انه علينا ان نحذر، لأنه اذا تصورنا مباراة بين كيان كبير هو الفيل وكيان صغير هو الفأر، فإن النتيجة تكون محسومة مقدماً لصالح الفيل، الا اذا تمكن الفأر، من القفز الى اذن الفيل. في هذه الحالة فقط يمكن ان تتغير نتيجة الصراع لصالح الفأر. ما معنى هذا الكلام؟ معناه ان الحديث تحديداً عن «تحرير» كل شيء والاذعان لقوى السوق لا يرقى حتى الى مستوى الحق الذي يراود به باطل، بل انه يمثل الباطل من نواح كثيرة. وارجو ان يكون فيما قدمت بالنسبة لهذه الظاهرة ما يبرر، على الأقل، مراجعة هذين المفهومين الاقتصاديين الاساسيين: مفهوم المنافسة ومفهوم الاسعار العالمية.

## ٦- المترتبات الاقليمية للتحولات العالمية:

ما مترتبات هذه العملية على المستوى الاقليمي؟ هذه هي النقطة الاخيرة التي سأعرض لها. إن البشر في هذا الجزء من العالم يتعاطون مفاهيم كثيرة تتصارع مع بعضها البعض، بشكل قد يبدو للناس وكأنه عبثي. هناك طبعاً حديث عن تكامل عربي بأشكال متعددة، وهناك حديث عن السوق الشرق اوسطية، وحديث آخر عن التعاون في منطقة حوض البحر المتوسط في اطار الشراكة مع الاتحاد الاوروبي الذي هو صيغة ١٢+١٥ المعروفة.

أود ان أذكر بالاطروحة الاساسية التي ذكرتها في بداية حديثي، وهي ان حربي ٦٧ و ٧٣ قد أدتا الى إصابة الكيان العربي بعدم اتزان داخلي، بانفصام القوى الاقتصادية عن معطيات القوة الاخرى. وما زلنا نعيش هذه الحالة حتى الآن. واعتقد انه، ان صح هذا التشخيص، فإن المدخل الصحيح يكون بمحاولة اعادة الاتزان المفقود الى هذا الكيان الاقليمي. لقد تبدت تجليات الاختلال أولاً في انشطار كيان الجامعة العربية، كإطار للتعاون الاقليمي، الى اطر اقليمية فرعية: مجلس التعاون لدول الخليج، ومجلس التعاون العربي الذي اختفى دون ضجة اعلامية، والاتحاد المغاربي العربي الذي ما زال قائماً حتى الآن، وبعد حرب الخليج هناك اعلان دمشق الذي كان ينظر اليه على انه ربما يكون نواة تكتل اقليمي جديد.

اذن اي حديث عن المضامين الاقليمية للتحولات الدولية عليه ان يبدأ من نقطة اختلال النسق الاقليمي. ويبقى السؤال: ماذا نختار من بين البدائل المطروحة: الشراكة مع الاتحاد الاوروبي؟ أم السوق الشرق اوسطية؟ أم التعاون العربي؟ هذه هي بنود القائمة على مائدة التكامل في هذا الجزء من العالم ان جاز التعبير. وفي تقديري واجتهادي الشخصي، فان البديل العربي هو البديل الأولي بالرعاية، ودعوني احدد الاسباب:

أولاً: هناك قضايا مشتركة كثيرة بين الدول العربية كلها معروفة ولا مبرر للحديث عنها باطناب. وسأفترض كنقطة انطلاق أن هناك مصالح مشتركة، ولكن علينا ان نميز بين مصالح

وشرق البحر المتوسط على حدة ، وهذه علاقة غير متكافئة على الإطلاق . وإذا عدنا الى مثل العلاقة بين الفيل والفار ، اعتقد ان هناك دروساً كثيرة لا بد من استيعابها قبل الانغماس والجري الى هذا المصير .

أخيراً في الختام ، هناك نقطة حول دور الدولة ، البعض يتصور أن في البيئة الدولية الجديدة ، على الدولة ان ترفع الراية البيضاء ، وتكف عن التدخل في كل الامور . ولكن اذا قلنا اننا ننتقل الى عالم العمالة ، عالم يكون مطلوباً فيه اعادة تفسير الحدود والسيادة الوطنية والامن القومي (كمفاهيم) ، عالم الكيانات الكبيرة الذي يستدعي اعادة تحديد دور الدولة ، فإن هذا التحديد لا يعني تقليص وتحجيم دور الدولة ، انما زيادة دور الدولة في مجالات وتقليل دورها في مجالات اخرى ، او بلغة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اعادة هيكلة دور الدولة حتى تكون دولة فاعلة وحتى لا ينطبق عليها قول ابو الطيب المتنبي : «لا تحسن اللحم فيمن شحمه ورم» . اي حتى لا تكون حكومة ضخمة جداً ولكنها مترهلة عديمة الفاعلية . فالمطلوب هو الوصول الى كيان يقترب من الحجم الأمثل والفاعلية .

هذه بعض الملاحظات التي عنت لي بمناسبة هذا الجمع العلمي الكريم ، وبالمناسبة اود ان اشكر مركز الاردن الجديد للدراسات على توجيه الدعوة لي لالقاء هذه المحاضرة ، واشكر حضراتكم على حسن الاستماع . وارجو ان يكون في بعض الافكار التي طرحتها ما يحفز على التفكير نحو مستقبل افضل للانسان في هذه المنطقة من العالم ، وشكراً جزيلاً .

## التنمية الاقليمية وأزمة الاقتصاد العالمي

البروفسور كلاوس بيتر كيسكر

### مقدمة

مرت المملكة الاردنية الهاشمية منذ توقيع اتفاق السلام بتطورات تثير الاعجاب ، فنمو حجم الانتاج والانتاجية ، والحفاظ على معدلات تضخم متدنية ، وتحسن المالية العامة والعجز المالي ، وتحسن الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري ، كلها نتائج طيبة للسياسات الاقتصادية الاردنية . بيد ان من الصعب افتراض ان استمرار هذه التطورات الايجابية في المستقبل امر مسلم به ، وان دوام التنمية في الاردن امر اكيد ، اذ ان النمو الاقتصادي الحالي ليس سوى نتاج لمكاسب السلام . وثمة شبه كبير بين التطورات الحالية للاقتصاد الاردني وبين المكاسب التي حققتها عملية اعادة توحيد الالمانيتين اثر سقوط جدار برلين .

### موضوع هذه الورقة :

بالنسبة للاردن ، لا أعتقد انه سيكون للمشاكل الداخلية مخاطر كبيرة على التنمية طويلة الأجل . وهناك من الاسباب ما يكفي للاعتقاد بان الاردن ما زال يمثل سويسرا الشرق . بيد ان الاقتصاد الاردني ظل ، على الدوام ، شديد التأثر بالاحداث الاقليمية والعالمية . وغالباً ما يكون النسق الخارجي هو مصدر ما يواجهه الاردن من تحديات ، اذ ان تطور الاقتصاد الصغير المفتوح يعتمد إلى حد كبير على أداء الاقتصاد العالمي . فالظاهر نظرياً وعملياً وبجلاء ، ان البلدان الصغيرة والأقاليم الفقيرة أشد تعرضاً للتأثيرات المفردة للأزمات العالمية الدورية ، وكذلك للتراجع الطويل الأمد لمعدلات النمو في الاقتصاد العالمي . وسعياً مني نحو فتح حوار حول الفرص المتاحة امام نمو الاقتصاد الاردني ، والمخاطر التي يتعرض لها ، في فترة التغيرات السريعة هذه ، وفي ظل عمليات اعادة البناء الجارية ، فانني ارغب في ان اتناول بصورة خاصة تلك العوامل الخارجية التي ستؤثر بشكل هائل على مستقبل التنمية الاقتصادية في الاردن . وأود ، في هذا الاطار ، الاشارة إلى بعض الأخطاء المريعة التي ارتكبت في عملية إعادة البناء

الاقتصاد الرأسمالي انما ينبعان من المنطق الداخلي لاسلوب الانتاج الرأسمالي نفسه، وانهما ما زالا النمط الأساسي الذي يحكم عملية التطور الرأسمالي .

### فائض تراكمي بنيوي

بينما يمثل التباطؤ في المستويات الحالية للنشاط الاقتصادي الوجه الظاهر للاشكالية، فإن الأوضاع الاقتصادية طويلة الأجل هي وجهها الآخر. إذ من الواضح ان سمات التراكم الرأسمالي الطويل الأجل في البلدان الصناعية المتقدمة قد تغيرت بصورة عاصفة منذ اواسط السبعينات. ومن المثير للانتباه ان نسبة اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت إلى الناتج القومي الاجمالي في تراجع مستمر على المدى الطويل، حيث هبطت من ٣٠٪ في الخمسينات بالنسبة لمانيا الاتحادية إلى ١٩٪ في الوقت الحاضر. اما في الولايات المتحدة، فهبطت من ٢٠٪ إلى ١٤٪، واذا ما القينا نظرة على التركيب النوعي للاستثمار، فإننا سنلاحظ ان حجم الاستثمارات المخصصة لزيادة الكفاءة ( الانتاجية ) قد زادت على حساب تلك المخصصة لاهداف التوسع. وكما اشرت، فإن الحركة الدورية هي السمة الطبيعية للتطور الرأسمالي. هذا اضافة إلى ان عمليات الصعود والهبوط الدورية قد أخذت تسير جنباً إلى جنب مع الاتجاهات طويلة المدى. أضف إلى ذلك ان طبيعة هذه الاتجاهات قد تغيرت، فمنذ اواسط السبعينات، نرى مقابل فترات الازدهار السابقة مايلي:

أ- معدلات النمو خلال فترات الازدهار الاقتصادي الحالية تقل كثير عنها في الفترات السابقة على ذلك.

ب- معدلات البطالة لم تنخفض بالرغم من حالة الازدهار.

ج- الفقر في تزايد مستمر حتى في اكثر البلدان غنى.

د- عمليات تدمير هائلة لرأس المال تتم خلال فترة الازدهار عن طريق اندماج الشركات والاغلاقات، وغلبة المزاحمة التي لم يسبق لها مثيل في شراستها.

هـ- بالرغم من عملية تصفية رأس المال هذه، فإن القدرات الفائضة تستمر في الظهور حتى بعد انتهاء الفترة (٢).

إن هذه الظواهر الجديدة ليست سوى علامات على القطع البنيوي في التطور الطويل الأجل للبلدان الصناعية المتقدمة.

ما الأسباب الكامنة وراء هذا التطور الجديد؟ لقد ظلت كل عمليات الانتعاش حتى السبعينات تبدأ بظهور جيل جديد من الآلات الجديدة المطورة. وفي كل طور من أطوار الازدهار، جرى ادخال أدوات متطورة تقنياً في الانتاج. أما في ظروف الكساد، فيجري في كل مدة تدهور في حالة اجزاء من وسائل الانتاج. ونتيجة لذلك، فقد اتسمت بداية كل دورة

لألمانيا الشرقية وتوحيد الالمانيتين. كما أرغب في الحديث عن بعض المشكلات المتعلقة بالتكامل الاوروبي، إذ ان مثل هذه الملاحظات قد تكون عوناً لنا في تجنب الأخطاء التي ارتكبت ونحن نتعامل مع قضايا الاقليم. وأود في النهاية ان اقدم بعض الاعتبارات النظرية في السياسات الاقليمية الخاصة بتنمية القوى الذاتية، وبهدف تمكين صانعي القرار الاقتصادي من تقويم الفرص المتاحة امام الاقليم.

### أزمة دورية

أود أولاً القاء نظرة على اوضاع الاقتصاد العالمي. فخلال العام الماضي، فقد الاقتصاد العالمي اندفاعته، إذ تراجعت معدلات النمو الاقتصادي الكلي في البلدان الصناعية بصورة ملحوظة. ووصل هذا التراجع إلى حدود الركود الاقتصادي بالنسبة لاقتصادات اوروبا الغربية بشكل خاص. كما ان اوضاع اسواق العمل على الصعيد العالمي ليست افضل حالاً، بما في ذلك السوق الامريكية.

واذا ما أخذنا في الاعتبار الاحتياطات الخفية من قوة العمل فإن ما يقارب من ٢٢ مليون شخص في بلدان الاتحاد الاوروبي، منهم ٧ ملايين على الاقل في ألمانيا، عاطلون عن العمل. وحسب ما ورد في تقرير لمنظمة العمل الدولية، فإن عدد العاطلين عن العمل قد ارتفع على الصعيد العالمي إلى ١٢٠ مليون انسان، اضافة إلى ٧٠٠ مليون آخرين من شبه المتبطلين. كما تدنى مستوى الكفاءة التشغيلية، بينما هبطت اسعار المواد الخام.

ونتيجة لتراجع مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية، فإن حجم الصادرات والارباح المترتبة عليها قد تراجع ايضاً. وقد اثر هذا بصورة اكثر ايداء على البلدان والاقاليم المصنعة للسلع ذات حجم الانتاج الكبير، والحساسية لتقلبات الاسعار، وكذلك البلدان المصدرة للمنتجات الأولية. ومع ان تأثير هذه التطورات على الاردن ما زال محدوداً، إلا ان بصمات الأزمات الدورية للاقتصاد الأردني ستصبح اكثر وضوحاً نتيجة للاندماج المتزايد لهذا الاقتصاد في الاقتصاد العالمي.

إن محاولة استشراف الاتجاهات الاقتصادية التي ستسود في العام القادم اليوم أمر في غاية الصعوبة، فالتنبؤات متضاربة. ومن الأسلم القول ان عمليات النمو في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة ستشهد حالات دورية من الصعود والهبوط. والأزمات الدورية ليست بالأمر الجديد. فقد ظلت هذه الأزمات تظهر بصورة منتظمة في الاقتصاد الرأسمالي خلال المائة والسبعين عاماً الماضية<sup>(١)</sup>. ولا أود هنا اضاءة الوقت بالتوسع في التفاصيل الخاصة بنظرية الازمة الدورية Cycle - Theory. وأكتفي بالقول:

ثمة شواهد نظرية وتجريبية، لم تحر الاجابة عنها بعد، على ان الصعود والهبوط الدوريين في

بتوافر المزيد والمزيد من الادوات المحسنة تكنولوجياً عن سابقتها . وكان هذا يعني بالنسبة للتطور الطويل الأجل :

أ- ان معدل القيمة المضافة قد ازداد بسبب التطور التكنولوجي .

ب- وان الارباح قد زادت بسبب غورأس المال .

ج- وأن معدلات الربح قد انخفضت بسبب استبدال الأيدي العاملة البشرية بالآلة .

إن هذا الاتجاه الطويل الأجل الذي يقف وراء انخفاض معدلات الربح للدورات الاقتصادية ، قد أدى إلى ازدياد الشكوى من قبل الصناعات ، بيد انه لم يشكل اية معضلة بالنسبة لوجود النظام الرأسمالي نفسه طالما ظلت الكتلة الربحية الكلية قادرة على التعويض عن انخفاض معدلات الربح .

غير ان الامر لم يعد على هذا النحو منذ اواسط السبعينات . فمعدل التراكم طويل الأجل الذي يمثل رأس المال المضاف ، والذي جرى النظر اليه بصفته تغيراً طويلاً في الأجل في الرأسمال الاجتماعي الاجمالي ، لم يعد كافياً للتعويض عن تدني معدل الربح . فذلك المعدل يتناقص بصورة اسرع من معدل الربح نظراً لأن حجم الاصول الرأسمالية يتزايد بشكل ثابت . ونتيجة لذلك ، فإن الاتجاه الطويل الأجل السائد منذ منتصف السبعينات هو ليس تناقص معدل الربح فحسب ، وانما تناقص الكتلة الربحية ايضاً<sup>(٣)</sup> . وهذا يوضح بدوره الامور التالية بشكل خاص :

أ- ان اصحاب العمل يحاولون تقليص الحجم الحقيقي لاستثماراتهم ، والتركيز على الاستثمارات البديلة والمرشدة .

ب- وأن هؤلاء يخلقون كميات هائلة من النقد على حساب الاستثمارات الحقيقية .

ج- وانهم يفضلون تملك مصانع جديدة بدلاً من توظيف ارباحهم في توسيع المصانع القائمة .

ان هذا التطور طويل الامد ، الذي يطلق عليه الفائض التراكمي البنيوي ، يشكل تهديداً لاستمرارية النظام الرأسمالي . ومن المنطقي ان يحاول هذا النظام ككل ، وكل رأسمال بصفته الفردية ، الحد من هذا الاتجاه التطوري على الاقل . هذا في حين تطالب المستويات الادارية الحكومات بالمساعدة على مواجهة المشكلة عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي على حساب العمال بصورة لا هواة فيها ، والاختباء وراء هذه المقولة ، بينما تكثف من نهجها للعالم الثالث . واخيراً وليس آخراً ، فإن هذا يتم على حساب البيئة ، التي تجري التضحية بها على مذبح وقف التدهور في الارباح .

## الاردن في العالم الرأسمالي

الاردن ماض في طريقه لأن يصبح بلداً رأسمالياً ، وجزءاً من الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وبينما يعتبر هذا التطور فرصة من ناحية ، فهو من الناحية الأخرى خطر لا بد من مداراته . فالنظام الرأسمالي ، وان كان يحمل منطقته الذي يثير الإعجاب ، إلا انه في الاساس يخلو من البعد الانساني<sup>(٤)</sup> ، إذ يقوم على قدرة الرأسمالي على التصرف بحرية بوسائل الانتاج وكذلك بالارباح .

وعلى مدى تاريخ الرأسمالية كله في البلدان الصناعية المتقدمة ، ظلت هذه القدرة على التصرف تخضع لحدود تفرضها الحركات العمالية من خلال الصراعات الاجتماعية ، والنضال الطبقي ، بيد انه لم يجر الغاؤها قط . ونظراً للمنافسة القائمة بين الرأسمالات المفردة ، سواء اتخذت هذه شكل المشروعات الصغيرة والعديدة أم شكل الشركات العالمية المتعددة الجنسيات ، فإن الرأسمالي مجبر على تعظيم ارباحه إلى الحد الأقصى ومراكمتها في اطار من الظروف الاجتماعية ، وإلا تعرض للفناء ، فالمنافسة جوهر ملازم للرأسمالية ، وكما ذكرت ، فمع انخفاض معدلات الربح ، راحت المزاومة تتخذ اشكالاً أكثر وحشية . وهذه الضغوط كانت موجودة في القرن التاسع عشر ، عندما كانت المنافسة تتم بين عدد كبير من الرأسمالات الصغيرة العديمة القوة ، وهي موجودة اليوم ، حيث يتحدد شكل التطور ، إلى حد كبير ، عن طريق المنافسة القائمة بين حفنة من الشركات الكبرى متعددة القوميات<sup>(٥)</sup> . أما أولئك الذين يحلمون بتخليص الرأسمالية من أزماتها ، وتغيير آثارها البيئية والاجتماعية ، فيفترضون سلفاً انه ليس من الضروري الحفاظ على القيود المفروضة على قدرة الرأسمال على التصرف فحسب ، وانما توسيع نطاقها ايضاً . ويحلم هؤلاء كذلك بأنه من الممكن اجبار الرأسماليين أو تشجيعهم على الاقتراب من افكارهم عن طريق نظام من الأوامر والنواهي ، وعبر إعادة بناء نظام الضرائب والتعويضات .

إن هذه الاحلام تقوم على استحضار الايام الخالية للتراكم الرأسمالي الصاعد واسقاطها على الحاضر والمستقبل ، وكأن الحال لم يتغير منذ اواسط السبعينات .

وفي كل الاحوال ، فإن هامش التنازلات المتوفر لرأس المال يضيق بصورة مستمرة نتيجة للتناقص السريع للاحتياجات الانتاجية والتراجع المستمر لامكانية تحسين معدلات القيمة المضافة .

وبرافق ذلك ارتفاع صراخ الرأسماليين بالمطالبة بتدخلات حكومية أقل ، وبتحرير الاقتصاد من القيود . فهم ينظرون إلى السياسات الحكومية التي يفيد منها الموظفون التابعون لهم ، وتلك التي تساعد في حماية البيئة ، على انها تجاوز على قدرتهم في استكشاف قوى السوق . إذ حسب ما يعتقونه من افكار ، فإن هذه القوى هي الضامن لايجاد عمل للجميع ، وتعزيز الازدهار .

الدخول؟ فالرأسماليون لا يوظفون اموالهم عادة في مناطق يتدنى فيها مستوى البنية التحتية . فلا الولايات المتحدة ، ولا المانيا الاتحادية ، أو اي بلد آخر ، تفكر في نقل نشاطها إلى المناطق الأشد فقراً من اراضيها . وكذلك الأمر بالنسبة لحركة رأس المال على الصعيد العالمي . إذ ان ما يقارب ٧٠٪ من الاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات الموجودة في البلدان الصناعية المتطورة تتجه نحو البلدان الصناعية المتطورة الأخرى . والسبب الرئيس وراء الاستثمارات الأجنبية هو اوضاع السوق ، فهي تتجه دوماً حيث يمكن ان تتوفر لها الاسواق . وهذا ما يتوجب على الاردن أخذه بعين الاعتبار اثناء البحث عن مستثمرين عالميين .

### تحليل الكلفة والمنفعة الاجتماعية

اود في هذا السياق أن أؤكد على مشكلة أخرى ، فالسعي المتسرع تماماً نحو إعادة بناء اقتصاد المانيا الديمقراطية ، وعملية الخصخصة المتهورة ، أديا في النتيجة إلى الكارثة . إذ اضطرت المصانع التي لم يمكن بيعها إلى المستثمرين من القطاع الخاص إلى اغلاق ابوابها ، وبغض النظر عما يترتب على ذلك من كلفة بالنسبة للمنطقة المعنية . بينما بيع الكثير من الشركات إلى المستثمرين ، الذين لم يكن يعينهم سوى شراء اسمها . فهؤلاء لم يكونوا معنيين إلا بالحصول على العقود التي بحوزة هذه الشركات دون ان ينفقوا ولو فلساً واحداً على إعادة بنائها . كما ان بعض عمليات الشراء تمت بدافع القضاء على المنافسين فحسب . وهناك شركات أخرى جرى الاستيلاء عليها نتيجة لان ثلثي عمالها قد فصلوا من عملهم . بالتأكيد كان هناك بعض الزبيب في الكعكة الرديئة ، والمانيا الديمقراطية ليست الاردن ، كما ان عملية إعادة البناء هنا تختلف عنها في المانيا تماماً . بيد أن هذا المثال على الخصخصة انما يكشف عن حقيقة ان ليس كل استثمار اجنبي هو استثمار نافع للمجتمع . وقديماً قال السيد العجوز فورد : «كل ما هو جيد لشركة فورد جيد لأمريكا» . إلا ان هذه المقولة تحتمل الكثير من النقاش ، ومثال المانيا الشرقية وغيرها من بقاع العالم خير شاهد على ذلك . ففي الكثير من الحالات ، ثمة تعارض شديد بين أهداف الشركات المتعددة الجنسيات واحتياجات المجتمع . وفي معظم الأحيان ، تكون الكلفة الاجتماعية اكبر بكثير من المنافع . ومن هنا ، فيبدو لي ان من المهم تماماً تقوم أية قرارات بالاستملاك أو بالترويج للاستثمارات الأجنبية على اساس تحليل الكلفة/ المنفعة الاجتماعية أولاً .

### نظرة على التكامل الاوروبي

انكم اليوم بصدد النظر في تشكيل تجمع اقليمي جديد في المنطقة ، لذا ، فربما كان من المفيد القاء نظرة على بعض المشاكل الخاصة بالتكامل التي نواجهها في اوروبا . فخلال عقدي الخمسينات والستينات ، تلاشت الفروقات الاقليمية في اوروبا . ولكن بالرغم من الجهود

وبالمصادفة ، فإن الدعوات الجارفة لتقليص التدخل في الاقتصاد قد لاقت نجاحاً هائلاً . فالاسباب الكامنة وراء هذا التوجه في السياسات الحكومية تكمن في التطورات الاقتصادية المتماثلة التي وقعت في كافة المراكز الرأسمالية .

أما خلال الأزمة الدورية القادمة ، والركود الذي سيلبها وربما لفترة طويلة ، فإن المشكلات الناجمة عن هذه التطورات سوف تزيد حالة الاقتصاد العالمي سوءاً . كما ان محاولات رأس المال لوقف تدهور الارباح ستزداد ، وذلك على حساب القوى العاملة وعن طريق المزيد من نهب العالم الثالث ، واخيراً وليس آخراً على حساب الطبيعة . ان هذه هي الظروف الخارجية التي يتحتم على الاردن ان يواجهها .

### اخطاء في عملية توحيد الالمانيتين

دعونا نلقي نظرة خاطفة على عملية توحيد الالمانيتين . فنحن هنا أمام عملية جذرية لإعادة بناء الاقتصاد في ظروف الأزمة الطويلة الأجل . إذ جرى مع عملية التوحيد اعتماد المارك الالمانى الغربي كعملة رسمية في جمهورية المانيا الديمقراطية ، بينما فتحت السوق امام الشركات الرأسمالية . وخلال الحملة الانتخابية وعد المستشار كول وفريقه بأن تتيح الوحدة النقدية للناس في المانيا الديمقراطية التمتع بمستوى معيشي شبيه بالمستويات الغربية خلال وقت قصير . بيد انني لست وحيداً في اعتقادي بأن عملية الخصخصة المتسعة تماماً ، وتوحيد العملة الذي تم بسرعة مذهلة ، كانتا خطوتين تمان عن اليأس المطبق ، ليس بالنسبة لالمانيا الديمقراطية فحسب ، وانما لالمانيا الاتحادية ايضاً . فلم تكن انتاجية العمل في المانيا الديمقراطية لتزيد عن ٤٠ - ٥٠٪ من مثيلتها في المانيا الاتحادية . وبدون توفير الحماية الكافية ، سواء عن طريق الحواجز الجمركية او الحفاظ على قيمة تبادلية مناسبة للعملة ، فقد كان من المحتم على المصانع في المانيا الديمقراطية ، التي كان عليها ان توحّد الاجور مع مثيلاتها على الجانب الآخر ، ان تغلق ابوابها بسبب المنافسة التي لا ترحم على الصعيد العالمي . اما محصلة ذلك فكانت اعلان ٦٠ - ٧٠٪ من المصانع افلاسها بعيد الاعلان عن التوحيد بوقت قصير . وكل ما ترتب على ذلك آنذاك ، كما في الوقت الحاضر ، زيادة هائلة في حجم البطالة ، بينما تحولت المناطق الشرقية من المانيا ، وبالرغم من المساعدات الضخمة ، إلى موطن فقراء الأمة .

ان نموذج الاندماج الالمانى - الالمانى في ظروف السياسات الحالية للتطور يبدو في غاية الصعوبة ، إذ ثبت ان كافة من توقعوا نهوضاً يثير الاعجاب كانوا على خطأ ، حيث لم يأخذ هؤلاء في اعتبارهم الاوضاع الاقتصادية العالمية المتغيرة . وتواجه الشركات متعددة الجنسيات اليوم ، بصورة عامة ، المشكلات الناجمة عن تدني مستويات التشغيل . فما الذي يمكن ان يدعوا إلى انفاق الكثير من المال في مصانع جديدة لتوسيع قدراتها الانتاجية؟ وما الذي يضطرها ، بشكل خاص ، إلى الاستثمار في منطقة تسود فيها معدلات عالية للبطالة وتدن في

لذلك ، فإن هذه الدول ، تماماً كما هو الحال بالنسبة لألمانيا الشرقية ، تقف عاجزة أمام الضغوط التي تفرضها المنافسة مع الشركات الاقوى شيكمة . واذا ما أخذنا بالاعتبار بأن السياسات الاقليمية الاوروبية قد عجزت بينها الحالية عن ان تقدم المساعدة حتى الان للمناطق الاضعف نسبياً حتى ترتقي إلى المستوى العام للتطور ، فلا بد من التوجس من ان الاتحاد النقدي سيزيد من سوء الاحوال بالنسبة للاقليم الاضعف نسبياً .

ان النظرة النقدية ، والواقعية في رأيي ، لتطورات الاقتصاد العالمي ، وما تستتبعه من مشكلات ، لا تقصد ان تنزع إلى السلبية ، وانما تبغي تقديم التحذيرات اللازمة إلى الاردن للمساعدة في مواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي ، وما يطرأ من تغيرات اقليمية . وأمل ان اكون قد اسهمت باثارة بعض القضايا التي تعزز النقاش . انني ارى ان لدى الاردن القدرة والرؤية لتحقيق تطور جيد . وانتمنى ان يسهم هذا المؤتمر في ضمان مستقبل المملكة الاردنية الهاشمية .

### الهوامش :

- ١- لم تخل تلك الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، والتي جرى طمس ملامحها في المانيا باستخدام تعبير Wirtschaftswan من سمات الازمة الدورية .
- ٢- استمر ظهور القدرات المعطلة لمدة ثلاث سنوات في المانيا الاتحادية بعد أزمة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . وظل استخدام القدرات المتاحة في حدود ٨٠ - ٨٤,٥ ٪ . اما بالنسبة للدورة الحالية ، فقد ظلت دون ٨٥ ٪ حتى عام ١٩٨٧ ، ثم أخذت في الارتفاع نتيجة لما سمي «حمى التأسيس» .
- ٣- ان ارتفاع معدل الربح منذ اواسط الثمانينات لا تتناقض مع هذا . فهو ليس أكثر من اتجاه قصير الأجل يعتمد على حركات في اطار الدورة . وازضافة إلى ذلك ، فإن الزيادة في الارباح قد ترتبت بصورة رئيسة على خفض الضرائب واعادة التوزيع على حساب الفقراء باستخدام وسائل تتصل بتقليص التدخل الحكومي في الاقتصاد .
- ٤- حتى التناقضات المتلازمة هي جزء من المنطق الداخلي الذي يحكم نظاماً ما .
- ٥- ان المنافسة لا تختفي مع تكثيف المركزية . فمع انه من الصحيح القول بأنه شكل المنافسة يتغير مع تكثيف الاحتكار ، إلا ان الافتراض ان دور المنطق الاجتماعي سوف يتنامى مع تزايد مأسسة الانتاج امر يعوزه البرهان . فحتى في ظل سيطرة الاحتكارات تظل عملية اعادة الانتاج بلا أي موضوع .

السياسية ، فإن التمايزات أخذت في التفاقم منذ اواسط السبعينات . فالمنطق الفقيرة ازدادت فقراً ، بينما ازدادت الغنية غنى . وأدى هذا إلى حوار مكثف حول العوامل الخاصة بالموقع . وكانت احدى النتائج هي التمييز بين العوامل البنوية وغير البنوية . كما ترتب على هذا النقاش استنتاج مفاده ان اهمية العوامل الخاصة بالموقع تعتمد على :

- مجال نشاط الشركة .

- حجم الشركة .

- مهمات الشركة .

ويمكن الإثبات بصورة تجريبية ان القرارات المتخذة حول مواقع الفروع التابعة للشركات المتعددة الجنسيات تتأثر بصورة رئيسة باعتبارات العوامل البنوية . وعلى سبيل المثال ، تتمحور هذه حول اسواق العرض والطلب ، الموارد البشرية وخدمات النقل . ولا يأتي دور العوامل الأخرى إلا عندما تتساوى العوامل البنوية بالنسبة للاقاليم المختلفة . وبشكل المناخ الاقتصادي جزءاً من العوامل غير البنوية ، ويتبدى هذا في الآليات الادارية المرنة ، وغياب القيود البيروقراطية ، والاجواء الايجابية تجاه المستثمرين ، واخيراً وليس آخراً توفر المخزون الثقافي والتعليمي اللازم .

كما يتوجب على التحليل المنهجي لعوامل الموقع ان يميز بين القدرات الذاتية باعتبارها فرصاً استثمارية وبين الاحتياجات الاقليمية . فكلتا الفئتين تسهمان في بناء اساس السياسة الحكومية الاقليمية . بيد ان كلاً منهما تتطلب اسلوباً مختلفاً في المعالجة .

ان من الضروري تفعيل وتطوير الموارد ، المستغلة منها وغير المستغلة ، التي تتوفر لها فرصة المنافسة في الاسواق ، وذلك بالاستفادة من استراتيجيات التفعيل ( البحث والتطوير ) . ويشتمل مفهوم القدرات الذاتية على الموارد التي يمكن تحويلها لتتمكن من المنافسة (استراتيجيات التحويل) ، كاعادة التدريب ، على سبيل المثال . وثمة فئة ثالثة هي المصادر التي لا يمكن تفعيلها . وتظل هذه موضع اختصاص الاستراتيجيات غير التفعيلية . (فرص العمل المشكوك بأمريها بيئياً) .

اما الهدف الرئيس من الاجراءات الاقليمية فهو تقدير الفرص التسويقية للموارد المحتملة ، وتقليص الضغوط عليها . ونظراً لأن القيود المفروضة على الميزانية تستثني اوجه الانفاق الطارئة والمؤقتة ، فمن الضروري التشدد في فرض القيود لدى التعامل مع الواجهة الثابتة للانفاق .

بعد هذه الملاحظة السريعة حول السياسات الاقليمية ، نعود مجدداً إلى موضوع التكامل الاوروبي . ان الاتحاد النقدي المزمع اقامته يواجه الدول الاعضاء بمشكلة انه لم يعد من الممكن موازنة الاختلافات في مستوى الانتاجية عن طريق رفع قيمة العملات أو خفضها . ونتيجة

## الفصل الثاني

رئيس الجلسة : د . وسيم حرب .

ورقة عمل :

الاقتصاد الاردني في اطار السيناريوهات

المحتملة للتكتل الاقليمي.

د. تيسير عبد الجابر.

تعقيب : الدكتور أديب حداد.

## ملخص

### الاقتصاد الاردني وموقعه في إطار

### السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي

( د . تيسير عبد الجابر )

في إطار التطورات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة العربية ، خاصة على المستوى الاقتصادي والسياسي ، وفي ظل سيناريوهات التكتل اقليمياً ودولياً ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بموقع الاقتصاد الاردني من تلك السيناريوهات ، وبالخيار الانسب للاردن من بين البدائل المتاحة ، والآثار المترتبة على كل بديل .

في إطار ذلك كله ، استهدفت الورقة دراسة موقع الاقتصاد الاردني من السيناريوهات المختلفة انطلاقاً من خصائصه الرئيسية والسمات الأساسية للسياسات الاقتصادية الاردنية والمحددات التي تحكم تلك الخصائص والسمات . ولقد تركزت أبرز تلك التطورات في انهيار النظام الاشتراكي ، وانتهاء الحرب الباردة ، وحرب الخليج الثانية ، والعملية السلمية بابعادها المختلفة ، وارهاسات التوجه نحو العولة والتحرر الاقتصادي .

وفي هذا السياق ، تناولت الورقة السيناريوهات المختلفة للتكتل الإقليمي والدولي بالدراسة والتحليل ، وأبرزت خيارات قيام نظام اقتصادي إقليمي عربي ، أو مثلث اقتصادي يربط الاردن بفلسطين واسرائيل ، أو نظام شرق اوسطي جديد ، أو نظام اوروبي متوسطي ، أو تكتل اقتصادي حول دول مجلس التعاون الخليجي ، واخيراً عدم قيام اي تكتل إقليمي فعّال . وقد اظهرت الدراسة الآثار والابعاد الكامنة وراء كل من الطروحات السابقة وفقاً للمحددات التي تحكمها .

وخلصت الدراسة إلى انه في غياب تكتل اقتصادي فعّال ، فإن الاردن مطالب بتبني توجهات سياسة اقتصادية تعنى بمواصلة جهود الاصلاح الاقتصادي ، أخذاً في الاعتبار ابعادها الاجتماعية ، واعطاء المبادرة الفردية والتحرر الاقتصادي الفرص اللازمة لنجاحها ، والسعي نحو علاقات اقتصادية اوثق مع الاطار الإقليمي للاردن ، خاصة مع دول الخليج ومصر والعراق ، وكذلك اعادة بناء العلاقات مع الاقتصاد الفلسطيني ، وضرورة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتخاذ السياسات اللازمة للتكيف مع متطلباتها في مجال تحرير الاقتصاد ، ومواصلة التفاوض للدخول في اتفاقية الشراكة الأوروبية لما لها من مردود ايجابي على الاقتصاد الاردني .

## الاقتصاد الاردني وموقعه في إطار

### السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي

د . تيسير عبد الجابر

#### مقدمة

شهد الوطن العربي ، ومعه منطقة الشرق الاوسط ، خلال السنوات الاخيرة تطورات اقتصادية وسياسية تاريخية وفاصلة ، وما زالت هذه التطورات تتفاعل وتنبلور بحيث لم تتضح بعد صورة نتائجها بالكامل . فعلى المستوى الاقليمي ، مثلت أزمة وحرب الخليج الثانية تطورا خطيرا في علاقات الدول العربية مع بعضها البعض ، وفي اضعاف نظام جامعة الدول العربية ، واستنزاف الموارد ، وتعميق المقاطعة العربية البينية . كما ان عملية السلام التي ولدت من تلك الحرب قطعت خطوات هامة ، ولكن الطريق امام السلام الشامل والدائم لا زال طويلا ، مما يحد من تلمسنا لفوائده الاقتصادية ، ويفسح المجال أمام عدم التأكد والوضوح ، على الصعيدين الامني والاقتصادي .

وعلى المستوى الدولي ، كان انهيار النظام الاشتراكي ، وانتهاء الحرب الباردة ، وغلبة الفكر الاقتصادي الغربي ومؤسساته الدولية ، وانفتاح الاقتصاد العالمي ، من أهم التطورات المتسارعة التي واجهت على حين غرة الكثير من الدول والشعوب ، وبخاصة العربية ، مما حال دون امكانية الاستفادة منها أو التكيف معها بأقل الخسائر .

وتطرح هذه التطورات بدائل وسيناريوهات متعددة للعلاقات الاقتصادية الدولية المتاحة أمام الاردن . فهناك من يرى بأن إحياء النظام الاقتصادي الاقليمي العربي لازال ممكناً ولكن على اسس جديدة ما زالت غير محددة . وهناك من يرى ان عملية السلام قد فتحت الباب أمام بديل قوي هو السوق الشرق اوسطية ، لتشمل بالإضافة للدول العربية المعنية اسرائيل وتركيا ودول غير عربية أخرى . كما يرى آخرون بأن المبادرة الاوروبية المسماة بالسياسة المتوسطة

## ١- اقتصاد صغير الحجم

الاقتصاد الاردني اقتصاد صغير، ويعزى ذلك إلى عدة معايير، فقيمة الناتج المحلي الاجمالي للاردن محدودة بالمقارنة مع كثير من الدول الاخرى، إذ يبلغ حوالي ستة مليارات دولار. كما ان حجم السكان صغير نسبياً، إذ يقدر بحوالي ٤,١ مليون نسمة. وتبلغ مساحة الاردن ٨٩ ألف كم<sup>٢</sup>. بيد ان هناك دولا متقدمة وأخرى نامية كانت أو ما زالت أقل وأصغر حجماً من الاقتصاد الاردني، مثل لوكسمبرج وهولج كونج وسنغافورة وقبرص، ولكن صغر الحجم الاقتصادي أو قلة الموارد أو محدودية المساحة لم تحل دون تطور تلك الدول وتنميتها. ولا ينفي هذا ما لصغر الاقتصاد من سمات قد تحول دون تحقيق الاهداف التنموية احياناً. فمحدودية السوق المحلي تضعف امكانية تطبيق سياسة احلال للمستوردات، وتؤدي إلى غلبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية. اما من ناحية اخرى، فان صغر حجم الاقتصاد الاردني قد افضى إلى تحويل المشاكل التي يواجهها إلى نطاق الادارة الممكنة Manageable. واخيراً، فإن صغر الحجم يوجب الانفتاح على الخارج في التجارة وانتقال الاشخاص والاستثمار، وهذا ما سنلاحظه بالنسبة للاقتصاد الاردني.

## ٢- سيطرة قطاع الخدمات

نظراً لمحدودية الموارد الطبيعية والمالية في الاردن، فان قطاع الخدمات كان وسيظل هو النشاط الاول في الاقتصاد الاردني، اذ ان ٩٦٪ من مساحة الاردن ارض قاحلة نظراً لتدني سقوط الامطار فيها، ولشح المياه المتوفرة لاستصلاحها. وتشكل الزراعة المروية ثلث مساحة الاراضي الزراعية. على صعيد آخر، يتوفر في الاردن خامات الفوسفات والبوتاس وأملاح البحر الميت واحتياطيات الغاز، وهي في معظمها مجال استثمار واستغلال وتصدير خاصة الفوسفات والبوتاس والاسمدة. وقد انعكست محدودية الموارد على المستوردات فزادت من تنوعها لتشمل مواد غذائية ومواد خام وبيع رأسمالية وبيع مصنعة أخرى. كما أثرت على التركيب السلعي للصادرات.

ويمثل شح المياه قيداً على امكانات التنمية في الاردن خاصة وان متوسط استهلاك الفرد من المياه أقل مما هو في الدول المجاورة. ويتطلب هذا إعطاء اولوية للمنتجات الزراعية، والأنشطة الاخرى التي ترفع من كفاءة استخدام المياه، أي تحقق اكبر مردود اقتصادي ممكن للمتر المكعب الواحد من المياه.

وتشكل الخدمات ٦٥,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وتأتي في مقدمتها الخدمات الحكومية، ثم الخدمات المالية والعقارية والاعمال، ثم النقل والاتصالات، ثم التجارة العامة. وبالرغم من ان خطط التنمية الاقتصادية المتتالية قد استهدفت زيادة الاهمية النسبية

الجديدة تسمح لعدد من الدول العربية ومنها الاردن للاندماج في منطقة اقتصادية اوروبية متوسطة ضخمة تحت مسمى الشراكة الاوروبية أو المتوسطية. وهناك بدائل أخرى مطروحة للبحث والحوار.

في ظل هذه التطورات وما تتيحه من بدائل للتكتل الاقتصادي الاقليمي، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما موقع الاردن كإقتصاد محدود الحجم والموارد، فيما عدا الموارد البشرية المتعلمة؟ وكيف يقوم بعملية الاختيار، إن كان من الضروري ان يختار بين تلك البدائل؟ وما هي الآثار المترتبة على كل بديل أو سيناريو؟

من هنا تتناول هذه الورقة هذا الموضوع الواسع في جوانبه وفي آفاقه الزمنية، ماضياً ومستقبلاً، وتغطي جميع أوجه النشاط الاقتصادي اخذاً بعين الاعتبار التفاعل والآثار الناتجة عن كل توجه. لذلك، تقدم الورقة باختصار أهم خصائص الاقتصاد الاردني، ثم تتناول التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية الرئيسية، وتعرض بعد ذلك السيناريوهات المحتملة للتكتل الاقليمي وموقع الاردن من كل منها، وتنتهي إلى بعض الاستنتاجات.

بقي نقطة أخرى لا بد من الإشارة إليها وهي ان موضوع هذه الورقة جدلي بطبيعته. فما دمنا نتحدث عن بدائل لم تكتمل بعد، فان الاراء حولها وحول افضلية انضمام الاردن أو تشجيعه لأي منها تظل تعكس كثيراً من المواقف الشخصية. ومن هنا فالأمر ليس حكماً قيمياً صرفاً، بل هناك تجارب في مختلف انحاء العالم وسياسات متفق على صلاحيتها والاعتماد عليها في تقدير المواقف والامور يمكن ان نركز عليها كلما اقتضت الضرورة.

## أولاً : خصائص الاقتصاد الاردني

تؤثر خصائص اقتصاد أي بلد على علاقاته الاقتصادية الخارجية، سواء كان الاقتصاد صغيراً أو كبيراً، متنوع الموارد والمنتجات أو مختصاً بسلعة واحدة أو بعدد محدود من السلع، ذا حجم سكاني محدود أو كبير، إلى غير ذلك من خصائص متعلقة بالموقع والسياسات الاقتصادية والمناخ الاستثماري.

وفي هذا السياق نعرض أهم خصائص الاقتصاد الاردني، لاعطاء صورة واضحة لنمط العلاقات الاقتصادية الممكنة في ضوء السيناريوهات المحتملة أمام دول المنطقة بشكل عام والاردن بشكل خاص.

لقطاعات الانتاج السلمي، إلا أن قطاع الخدمات ظل يشكل على الدوام حوالي ثلثي الانتاج المحلي الاجمالي .

### ٣- دور حكومي كبير

تقوم الحكومة بدور كبير في الاقتصاد الاردني، اذ توظف حوالي ٥٠٪ من القوى العاملة الاردنية، وتمتلك شركات ومؤسسات عامة، تغلب على الاخيرة الصفة التجارية. ويبلغ الانفاق الاستهلاكي الحكومي ٢٢,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وتوفر الحكومة خدمات حديثة في مختلف مجالات البنية التحتية من التعليم والصحة وغيرها. ولما كان هذا الدور الكبير للقطاع العام لا ينم عن توجه عقائدي معين، بل بناء على زيادة دور الحكومة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الانمائية والتوسع في خدمات المرافق العامة، فقد اصبحت التخاصية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية المرتبطة ببرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يطبقه الاردن بنجاح منذ عام ١٩٨٩.

### ٤- النمو المرتفع للسكان

مع ان عدد السكان في الاردن محدود نسبياً، إلا ان معدل النمو مرتفع جداً، اذ بلغ في السنوات ١٩٧٩ - ١٩٩٤، ٤,٤٪ سنوياً، وذلك بفعل الهجرة واضطرار ٢٥٠ الف اردني للعودة من الخليج نتيجة لازمة وحرب الخليج الثانية. كما ان معدل نمو السكان الطبيعي مرتفع ايضاً بفعل انخفاض معدل وفيات الاطفال. وقد انعكس ذلك على التركيبة السكانية، حيث أن ٤١,٤٪ من إجمالي السكان من صغار السن، اي اقل من ١٥ سنة من العمر. ويرتفع معدل الإعالة كثيراً إذ يبلغ ٨٠٪. كما ان نسبة كبيرة من السكان يقطنون في الحضر Urban.

### ٥- أهمية القوى البشرية

مع محدودية الموارد البشرية والمالية، اتجه الاردن نحو الاستثمار في تنمية القوى البشرية، فارتفعت أهمية القوى البشرية المتعلمة، واصبحت البلاد، طوال العقود الثلاثة الاخيرة، مصدراً للقوى العاملة إلى دول الخليج العربية كما اهتمت الدولة ايضاً بالتدريب الفني والمهني مما رفد النشاط الاقتصادي بالعمال الفنيين والمهرة في مختلف الحقول وبأجور معقولة. ونظراً لتراجع الطلب على القوى العاملة الاردنية في الخارج، ولابتعاد الاردنيين عن بعض الاعمال اليدوية، فقد شهد الاردن تطورين هامين في مجال القوى البشرية: الاول، تزايد معدل البطالة بين العمال الاردنيين وخاصة خريجي المدارس وكلليات المجتمع والجامعات (١٥٪). والثاني، الاعتماد على العمالة الوافدة وبخاصة من مصر وسوريا وسريلانكا، للقيام بالاعمال اليدوية في الزراعة والانشاءات والاعمال المنزلية\*.

\*حسب الاحصاءات الاخيرة، تجاوز عدد العمالة الوافدة ٢٥٠ ألف عامل.

ومن المتوقع ان تستمر ضرورة تشغيل جزء هام من القوى العاملة الاردنية في الخارج من اجل تخفيف حدة البطالة، وكذلك الاستمرار في الاعتماد على العمالة الوافدة في الاعمال اليدوية والخدمية، إلا اذا حدث تطور اساسي في النظام التعليمي، وتغير كبير في هيكل الاجور، وتحسن ملحوظ في انتاجية العامل الاردني.

### ٦- دور هام للعلاقات الاقتصادية الدولية

نظراً لصغر السوق المحلية، فان التجارة الخارجية تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الاردني. فقد اتبع الاردن عن وعي سياسة اقتصادية مفتوحة تجاه علاقاته الخارجية، وأعطى القطاع الخاص دوراً أساسياً في عمليات الاستيراد والتصدير. وبذلك تشكل التجارة الخارجية ٨٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ورغم ان الميزان التجاري ظل يعاني من عجز كبير، إلا انه أمكن تغطية ذلك العجز في معظم السنوات من صافي ايراد السياحة، ومن تحويلات العمال الاردنيين في الخارج، والتحويلات الرسمية. كما نتج عن حركة الاقتراض الخارجي أو تسديد القروض الخارجية ظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات حسب الوضع في كل سنة من السنوات في العقد الاخير.

وقد واجه الاردن هذا الوضع ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يطبقه بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي باتخاذ السياسات التالية في مجالات قطاع العلاقات الاقتصادية الدولية.

- إعادة جدولة القروض الخارجية بشروط أكثر يسراً، وشراء بعض القروض بخخص، والحصول على إعفاء القروض الامريكية (٧٠٠ مليون دولار) وبعض القروض الاخر.
- العمل على تنمية الصادرات الاردنية عن طريق الحوافز الضريبية، والحفاظ على سعر صرف معقول، وعقد اتفاقات تجارية، والاهتمام بجودة ونوعية المنتجات الاردنية.
- تحرير نظام المدفوعات الخارجية وذلك بتطبيق المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تقضي بحرية التحويلات الجارية.
- تنمية الموارد السياحية لزيادة اسهامها في توفير ايرادات العملة الاجنبية.

### ٧- تصحيح السياسات المالية

مع إعطاء زخم كبير للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، أخذت الحكومة في إصلاح سياساتها المالية العامة وفقاً لمتطلبات برنامج التصحيح الاقتصادي، فقلصت من مديونيتها الخارجية والداخلية، وعملت على تنمية ايراداتها المحلية، وأعدت النظر في الهيكل الضريبي ضمن عملية إصلاح ضريبي شامل، وضبطت الانفاق الجاري ضمن معدلات زيادة متحفظة،

وقللت من الدعم المطلق لاسعار بعض السلع الاساسية بحيث أصبح ذلك الدعم مركزاً على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وانخفض بذلك العجز في الموازنة العامة، واصبحت الايرادات المحلية تفيض عن النفقات الجارية، وانتهى الاقتراض الحكومي من الخارج بشروط تجارية، وبدأت عملية التخاضية في الفنادق والصحف وبعض الشركات الانتاجية، واصبحت ضريبة المبيعات، التي فرضت حديثاً، أهم مصادر الايرادات الحكومية.

#### ٨- تصحيح السياسة النقدية

تحرص السياسة النقدية في الاردن في ظل برنامج التصحيح الاقتصادي على الحفاظ على الاستقرار النقدي من جهة، واستقرار سعر صرف الدينار الاردني واستقرار المستوى العام للأسعار من جهة أخرى. وقد تحقق ذلك خلال السنوات الخمس الاخيرة، خاصة استقرار سعر الصرف تجاه الدولار الامريكي وحقوق السحب الخاصة، كما يتضح من جدول (١). وقد ظل مستوى الاسعار منضبطاً ضمن معدل زيادة محدود لا يتجاوز ٤٪ سنوياً.

وفي السياق ذاته، حافظ البنك المركزي الاردني على حرية تحويل الدينار الاردني للعملة الأخرى من خلال الجهاز المصرفي. كما عمل على تدعيم النظام المصرفي بتحفيز البنوك على الاندماج، وزيادة رأسمالها وتخصيص الاحتياطات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها، وإطفاء الديون المعدومة. واخذ ينتهج اساليب الرقابة غير المباشرة على حجم الائتمان من قبل أسعار الفائدة وشهادات الايداع. وظل الدينار الاردني يتمتع في فلسطين بمركز النقد القانوني، كما فتحت عشرة بنوك أردنية فروعاً لها في الضفة الغربية وقطاع غزة بما وفر نظاماً مصرفياً متطوراً لخدمة الاقتصاد الفلسطيني.

بعد هذا العرض الموجز لأهم خصائص الاقتصاد الاردني، يتم لقاء الضوء في الجزء التالي على التطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية وآثارها على الاردن.

#### جدول (١)

##### المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاردن ( بالمليون دينار )

| المؤشر                        | ١٩٩٢  | ١٩٩٣  | ١٩٩٤  | ١٩٩٥  |
|-------------------------------|-------|-------|-------|-------|
| الناتج المحلي الإجمالي        | ٣٤٩٣  | ٣٨١١  | ٤١٩١  | ٤٦٢١  |
| عدد السكان ( بالمليون )       | ٣.٨   | ٣.٩   | ٤.١   | ٤.٢   |
| متوسط دخل الفرد بالدولار      | ١٣٧٩  | ١٣٦٨  | ١٤٣١  | ١٥٤٠  |
| سعر صرف الدينار بالدولار      | ١.٥   | ١.٤   | ١.٤   | ١.٤   |
| الرقم القياسي لتكاليف المعيشة | ١٠٠   | ١٠٣.٣ | ١٠٧   | ١٠٩.٥ |
| النقد المتداول                | ١٠٠٤  | ١٠٤٨  | ١٠٧٣  | ١٠٥١  |
| عرض النقد (ع)                 | ١٧١٦  | ١٧٣٠  | ١٧٤٦  | ١٧٤٦  |
| ودائع البنوك                  | ٤٧٤٩  | ٤٩٣٩  | ٥٣٩٢  | ٥٧٨٨  |
| ائتمان البنوك                 | ٢٢١٨  | ٢٧٤١  | ٣٢٤٨  | ٣٧٠٦  |
| الايرادات المحلية للحكومة     | ١١٦٩  | ١١٩١  | ١٣٠٦  | ١٤٤٠  |
| الايرادات الخارجية للحكومة    | ٤٦٦   | ٢٩٤   | ٤٧٠   | ٦٥٧   |
| النفقات المتكررة للحكومة      | ٩٣٠   | ١٠٤٤  | ١١١٥  | ١٢٢٥  |
| النفقات الرأسمالية للحكومة    | ٤١٩   | ٦٠٤   | ٤٦٥   | ٥٣٤   |
| الدين العام الخارجي           | ٥٢٠٣  | ٤٨٤٢  | ٤٦١٣  | غ م   |
| الدين العام الداخلي           | ١٠٤٢  | ١١٤٤  | ١١٨١  | ٩٦٦   |
| الصادرات ( والمعاد تصديره )   | ٨٢٩   | ٨٦٥   | ٩٩٥   | ١٢٤١  |
| المستوردات                    | ٢٢١٤  | ٢٤٥٤  | ٢٣٦٣  | ٢٥٩٠  |
| الميزان التجاري               | ١٣٨٥- | ١٥٨٩- | ١٣٦٨- | ١٣٤٩- |
| ميزان الخدمات                 | ٦١٤   | ٨٧٩   | ٨٥٦   | غ م   |
| حوالات العاملين الاردنيين     | ٥٧٣   | ٧٢١   | ٧٦٤   | غ م   |

المصدر : البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية.

## ثانياً : التطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية الرئيسة وآثارها على المنطقة

شهد العالم في السنوات الاخيرة تطورات تاريخية كان لها آثار اقتصادية انعكست على المنطقة وعلى الاردن . ولا يقتضي المقام ان نقوم بعرض تفصيلي لهذه التطورات ، ولكننا نكتفي ، لأغراض هذه الورقة ، بالإشارة إليها وإلى آثارها على اقتصاديات المنطقة ، ومنها الاقتصاد الاردني ، وانعكاسها على مستقبل العلاقات الاقتصادية فيها . وغني عن القول ان هذه التطورات متداخلة ومتشابكة ، وتؤثر في بعضها البعض بحيث تؤدي في النهاية إلى حركة تاريخية متناسقة بجميع جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

### ١- انهيار النظام الاشتراكي

بعد حوالي قرن ونصف من طرح أفكار كارل ماركس وإنجلز حول النظام الاشتراكي وتوقعهما ان يحل بصورة حتمية محل النظام الرأسمالي ، وبعد حوالي سبعين عاماً من قيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي ، انهار النظام الاشتراكي فجأة وكأنه كومة ورق في مهب الريح . وقد تفكك الاتحاد السوفياتي إلى دول عديدة ، واختفى حلف وارسو ومؤسساته ، وانتهى التعاون الاقتصادي في Comecon ، وتقلص الحزب الشيوعي ، وألغي نظام التخطيط المركزي ، وشاع الحديث عن اقتصاد السوق والمنافسة الحرة ودور رجال الاعمال حتى في الدول التي كانت بالامس تأخذ بنظام اشتراكي مركزي صارم . واصبحت هذه الدول تقف أمام صندوق النقد الدولي تطلب العضوية أولاً ، ثم المساعدة في تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي ثانياً ، وتفتح اقتصادها أمام الاستثمارات «الرأسمالية» ثالثاً .

وكان لتأثير هذا التطور التاريخي على منطقة الشرق الاوسط ، ومنها الاردن ، تبعات بالغة ، حيث :

أ- اضعف الافكار الاشتراكية التي اعتنقها البعض ، إما اقتناعاً أو مصلحياً ، وأثرت بشكل واضح على زيادة دور الدولة في تخطيط الاستثمار والانتاج والاسعار والتجارة . وأصبح هذا النمط من الادارة الاقتصادية جزءاً من الماضي ، فتضاءل من يستطيع ان يقف مدافعاً عنه وإن كان لا يزال نمطاً مؤثراً في عدد من اقتصاديات دول المنطقة .

ب- زال ذلك التقاطب المدمر على دول المنطقة من قبل قوتين عظميين في ظل حرب باردة عالمياً ، ولكنها ساخنة في أجزاء كثيرة من المنطقة ، وما رافق ذلك من تنافس على بيع السلاح وخلق النزاعات لتجربتها ، وتحمل دول المنطقة مديونية غير منتجة بل ومنزفة للموارد .

ج- تراجعت العلاقات الاقتصادية والثقافية بين معظم الدول العربية وبين منظومة الدول الاشتراكية سابقاً وخاصة في مجال التجارة القائمة على المقايضة والبعثات الجامعية ، واضطرت تلك الدول العربية إلى إعادة هيكلة علاقاتها الاقتصادية الدولية .

### ٢- انتهاء الحرب الباردة

مع انهيار النظام الاشتراكي زال ذلك التحدي الحضاري الذي قام بينه وبين الدول الرأسمالية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والذي أخذ من دول العالم الثالث ميداناً واسعاً للصراع والاستعمار الاقتصادي . وقد اثر هذا التطور على دول منطقة الشرق الاوسط بعدة صور هي :

أ- وجدت بعض الدول انها أصبحت « يتيمة » ليس لها اي سند من القوى العظمى ، وهذه الدول هي التي كانت معتمدة على دعم الاتحاد السوفياتي السابق اعتماداً كاملاً . وقد دفع بعضها ثمناً اقتصادياً وسياسياً باهظاً نتيجة ذلك .

ب- وجدت دول أخرى ، مثل اسرائيل وتركيا ، أن دورها الاستراتيجي كمحطة متقدمة في مواجهة المنظومة الاشتراكية في الحرب الباردة لم يعد ضرورياً . واستوجب ذلك البحث عن دور جديد ، علماً بأن الدول الغربية قد اعطتها مهلة كافية لتتكيف مع المستجدات .

ج- أصبحت المنطقة ساحة صراع اقتصادي بعيد عن الايديولوجيات ومعتمد على المصالح المتنافسة للأقطاب الاقتصادية الرئيسية في العالم ، وهي الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة واليابان . وسيظل هذا التنافس عاملاً مستمراً وقوياً في تشكيل العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة والعالم .

### ٣- حرب الخليج الثانية وانقسام العرب

في خضم هذه التطورات فوجيء العرب بالغزو العراقي لدولة الكويت ، وفشل النظام العربي الاقليمي في احتواء الأزمة وفي إمكانية حلها ، وانكشف ذلك النظام مع ضعفه أمام لعبة الامم ، وانقسم العرب ، دولاً وشعوباً ، في قضايا حرب الخليج الثانية ، ومقاطعة الشعب العراقي ، وتعويض انتاجه من البترول بزيادة من انتاج بترول الدول الاخرى ، وتحمل تكاليف الحرب الباهظة التي فاقت ٦٢٠ مليار دولار ، وطفغيان هاجس الامن وفقدانه لدى معظم الدول العربية .

وقد كان من اهم نتائج حرب الخليج على دول المنطقة :

أ- إضعاف منظومة جامعة الدول العربية وامكانات التكامل الاقتصادي العربي ، وتعريض دول المنطقة لبدائل كثيرة متنافرة وغير محددة ، وضياح اقتصاد ناتج عن عدم المصالحة

يساعدها في إعادة تخصيص الموارد البشرية والمادية والمالية من الانفاق العسكري إلى الانفاق الانمائي ، ويتيح إمكانات التعاون في إقامة المشاريع المشتركة واستثمار الامكانات الاقليمية المتاحة بشكل متكامل كالمياه والكهرباء والطرق والطاقة والبيئة والعمل وغيرها .

ب- فتح المجال امام الاقتصاد الاسرائيلي للتفاعل مع اقتصادات الدول العربية المجاورة في اطار سوق شرق أوسطية تختلف فيه الدول في مستوى التنمية والتكنولوجيا ومستويات دخل الفرد والعلاقات التجارية مع دول العالم .

ج- تظل المنطقة في حالة غموض ومخاض إلى أن يتحقق سلام شامل ودائم يحتوي المسار السوري / اللبناني ، ويتفق على قضايا الوضع الدائم على المسار الفلسطيني ، ويخفف الهاجس الامني لدى اسرائيل وردود فعلها الشديدة على اي حدث ، وترفع المقاطعة عن دول عربية (العراق ، ليبيا والسودان) ، ويستقر عامل اقتصادي سليم بين اسرائيل والدول العربية خال من السيطرة من ناحية ، ومن المقاطعة من ناحية أخرى .

ويعني هذا كله ان مخاض السلام ما زال ممتداً ، وسيأخذ مداه الزمني والفعلي . وبذلك ، فإن الفوائد والعوائد الاقتصادية المنتظرة للسلام لن تتحقق في الأجل القصير إلا إذا ساعدت الولايات المتحدة والدول المانحة الاخرى في تفعيل ذلك الجانب . ولا يبدو أن ذلك هو ما حدث لغاية الان أو ما سيحدث قريباً .

#### ٥- التوجه العالمي نحو الانفتاح والتحرير الاقتصادي

مع انهيار النظام الاشتراكي أصبح العالم المتقدم والنامي أمام نظرية اقتصادية وسياسات اقتصادية واحدة تقريباً ، مع اختلاف في بعض التفاصيل ، وهي النظرية الاقتصادية الغربية التي تعتمد على اقتصاد السوق والمنافسة ، وتعظيم دور القطاع الخاص ، وتقليص دور الحكومة وتفعيله في الوقت نفسه . وتسابقت الدول النامية ، حتى تلك التي كانت تأخذ بالنظام الاشتراكي قبل سنوات فقط ، إلى اعتناق وتطبيق تلك الافكار الاقتصادية ، الامر الذي هباً دوراً أعظم للمؤسسات الاقتصادية الدولية في ادارة الاقتصاد العالمي ، وفي التعامل مع الأوضاع الاقتصادية لكل دولة على حدة . وهكذا زاد دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين يعملان وفق المبادئ والسياسات المذكورة نفسها . واكتمل عقد هذه المؤسسات بقيام منظمة التجارة العالمية ورثة اتفاقية الجات ، اعتباراً من ١٩٩٥/١/١ لتحقق درجة أكبر في تحرير التجارة الدولية من السلع والخدمات والحرية الفكرية .

ويطرح الاتحاد الاوروبي على عدد من دول المنطقة ، وهي الدول العربية وغير العربية ، الواقعة على الشواطىء الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط (فيما عدا ليبيا) سياسة متوسطة

بين الدول العربية ، وتأجيل الانفراج والتكامل الاقتصادي لسنوات طويلة .

ب- استنزاف الموارد الاقتصادية لدول المنطقة بانخفاض اسعار البترول لأقل مستوى بلغت في تاريخها ( القيمة الحقيقية ) ، وصرف المبالغ الضخمة على شراء الاسلحة ، ووقوع موازنات الدول العربية المصدرة للبترول في عجوزات متواصلة ، واضطرابها للاستدانة من الخارج ، وتصفية بعض استثماراتها .

ج- دخول الدول العربية عملية السلام وهي ضعيفة ومختلفة ، فبالإضافة إلى خسارتها لمساندة المنظومة الاشتراكية ، وانقسامها واستنزافها بحرب الخليج ، فقد وجدت كل دولة عربية انها في صندوق منعزل ، تطلب الرحمة من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لكي تتجنب المصائب التي تهددها والتي أخذت صوراً عدة مثل المقاطعة الاقتصادية ، والعنف الداخلي ، والنزاعات الحدودية ، والحروب الاهلية وغير ذلك من صور التهديد .

#### ٤- مخاض السلام وتأثيراته الاقتصادية

مع انتهاء الحرب الباردة وتفاعلاتها في المنطقة ، ومع انقسام العرب أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية بعدها ، أصبحت الفرصة مهيةاً للتحالف بقيادة الولايات المتحدة لإعادة ترتيب المنطقة . وكان على رأس قائمة القضايا الصراع الاسرائيلي وقضية فلسطين . وهكذا دعت الولايات المتحدة فور انتهاء حرب الخليج الثانية مباشرة إلى مؤتمر دولي للسلام عقد في ١٩٩١/١٠/٣٠ .

وقد قطعت عملية السلام ، ولو بصعوبة ، خطوات هامة . فجاء اتفاق إعلان المبادئ حول الحكم الذاتي الفلسطيني وما تلاه من اتفاقات اقتصادية وأمنية وإعادة الانتشار ، وأخيراً مفاوضات الوضع الدائم التي بدأت في ١٩٩٦/٥/٥ ، وكذلك معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل ، والاتفاقات العديدة في مختلف المجالات بينهما . كما بدأت المفاوضات على المسار السوري / اللبناني الاسرائيلي ، وألغت الدول العربية الخليجية المقاطعة الاقتصادية غير المباشرة لاسرائيل .

وتبادلت بعض الدول العربية مع اسرائيل مكاتب تمثيل . كما ان المفاوضات متعددة الاطراف متواصلة ، ولو دون نتائج ملموسة ، لتغطي قضايا اللاجئين والمياه والبيئة والحد من التسليح والتنمية الاقليمية .

ولعملية السلام في المنطقة تأثيرات مباشرة أهمها :

أ- إمكانية تحقيق استقرار سياسي في المنطقة مما سيجلب لها اهتماماً اقتصادياً ، بحيث يمكن ان تجتذب نسبة من الاستثمار الخاص المباشر والنشاط السياحي ، كما يمكن ان

عدد تلك التكتلات خمسة وعشرين تكتلاً ما بين منطقة تجارة حرة وتعاون اقتصادي عام وسوق مشتركة. ومن اهم تلك التكتلات السوق الأوروبية المشتركة، والبنيلوكس، والنافتا والكوميكون، والسوق العربية المشتركة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاسيان، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، وتكتل الانديان، و Mercusor، و Apec، وغيرها.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الذي يضم خمس عشرة دولة أنجح تلك التكتلات الاقتصادية على الإطلاق، وذلك من حيث استمراريته وتواصل خطوات عمله وامتداده إلى مختلف القطاعات والسياسات. وقد شهدت منطقتنا تجارب عديدة في التكامل والتعاون الاقتصادي امتدت منذ اقامة جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، إلى توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧، ثم السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤. كما اخذت في الثمانينات صورة مجالس التعاون: وهي مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، والاتحاد الاقتصادي المغاربي. ولم تكن الدول العربية مستقرة أو قابلة للاستمرار والتعمق، حالها في ذلك حال العديد من تجارب التكتل الاقتصادي في مختلف مناطق العالم النامية والصناعية، باستثناء الاتحاد الأوروبي.

ويسود العلاقات الاقتصادية الدولية حالياً توجهات رئيسة تتمثل في الانفتاح الاقتصادي العالمي Globalization، وتحرير التجارة Trade Liberalization، وزيادة دور الاستثمار الاجنبي المباشر، والتخصيص Privatization، وضخامة التدفقات النقدية الخاصة بين الدول. كما يستمر توجه الدول نحو اقامة التكتلات الاقتصادية الاقليمية التي تسعى للاستفادة من القرب الجغرافي في تنمية التجارة، وتشجيع انتقال عنصري العمل ورأس المال، وتحقيق تعاون اقتصادي أوثق من مجرد الانفتاح على العالم.

وقد اخذت بهذه التوجهات معظم الدول العربية وهي في حالة عدم استعداد للتفاعل معها بسهولة ويسر، حيث تزايد دور الحكومة في تلك الدول على حساب القطاع الخاص، ولجأت إلى تطبيق نط التنمية القائم على احلال الواردات والحماية الجمركية، بما في ذلك من إهدار في الكفاءة الاقتصادية وفرض قيود كثيرة على الاسعار وحركة التجارة والاستثمار الاجنبي وتحويل العملات الاجنبية وغيرها. كما حدثت في السنوات الاخيرة تطورات اساسية جعلت من تلك السياسات والعلاقات الاقتصادية مصدر تأخر وكلفة وتراجع. ويأتي في هذا المجال انهيار النظام الاشتراكي وما عهده من اتفاقات مقايضة، وقيام منظمة التجارة العالمية التي تشمل اكثر من ٩٠٪ من التجارة الدولية، ونشوب أزمة وحرب الخليج الثانية التي قسمت الدول العربية، وعصفت بجميع تجاربها التكاملية، وتطور عملية السلام التي فتحت المنطقة للعامل الاقتصادي مع اسرائيل، وتوجه الاتحاد الأوروبي نحو تقوية علاقاته الاقتصادية مع دول المتوسط.

جديدة اتفق على تفاصيلها في إعلان برشلونة في ١٩٩٥/١١/٢٨. وتدعو هذه السياسة إلى تحقيق منطقة اقتصادية تشمل ٢٧ دولة اوروبية ومتوسطة مستندة إلى إقامة منطقة تجارة حرة في ظل تعاون سياسي وأمني واقتصادي ومالي واجتماعي وثقافي شامل. وفي هذا الاطار وقعت تونس والمغرب على اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، وتجري حالياً مفاوضات مع كل من الاردن ومصر للتوصل إلى اتفاقيات ماثلة.

وتأتي هذه التطورات والدول العربية لا زالت غير مستعدة للتكيف معها بدون خسائر كبيرة، إذ أن دور الحكومة في اقتصادياتها تزايد وترعرع في العقود الثلاثة الاخيرة، ويصعب تقليصه وتنظيمه بالسرعة الكافية. وتفرغت مع ذلك الدور وتنوعت اجراءات وقيود حكومية اصبحت، بحجة المصلحة العامة، كالحيد الخفية تعيق حركة النشاط الاقتصادي وتثقل كاهله. وصارت الجمارك مورداً هاماً من ايرادات الموازنة العامة يصعب تعويضه في الاجل القصير. كما ان كثيراً من المنتجات الصناعية والزراعية المحلية ستواجه منافسة في السعر والجودة لم تكن تواجهها في السابق، أي قبل تحرير التجارة الخارجية. وستواجه أيضاً زيادة في كلفة براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الأخرى. والجدير بالذكر ان عدداً كبيراً من الدول العربية لم ينضم بعد لمنظمة التجارة العالمية.

إذن، يمكن القول باختصار ان التطورات الاقتصادية العالمية فاجت الدول العربية دون اي استعداد أو تعاون لمواجهةها. ولكن تلك التطورات لا تتوقف ولن تنتظر، بل تسير مسرعة في سبيل الانفتاح العالمي Globalization وزيادة التنافس واختراق الاسواق، وغو دور الاستثمار الاجنبي الخاص، والتدفقات النقدية اليومية، وتبني سياسات التخصيص. وكلما تأخرت اي دولة عربية في التكيف مع هذه التطورات كلما أصبحت مؤهلة لمزيد من العزلة والتخلف عن ركب الاقتصاد العالمي.

لقد خلقت هذه التطورات الضخمة بيئة جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وأصبح أمام كل دولة، بما فيها الاردن، سؤال أو أسئلة أساسية حول ماهية السياسات والتوجهات التي يجب ان تتبناها لخدمة مصالحها الحالية والمستقبلية. هذا ما سنتناوله في الجزء التالي من هذه الورقة، أخذين في الاعتبار السيناريوهات المحتملة للتكتل الاقتصادي الاقليمي وخصائص الاقتصاد الاردني.

### ثالثاً: السيناريوهات المحتملة للتكتل الاقتصادي الاقليمي

شهد العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية توجهاً قوياً نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الاقليمية ما بين الدول النامية وكذلك الدول الصناعية في مختلف مناطق العالم. وقد تجاوز

افتتاح مجلس التعاون الخليجي لتطوير علاقاته الاقتصادية مع عدد من الدول المجاورة ومنها الاردن في سبيل إقامة منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة .

٦- عدم قيام تكتل اقتصادي اقليمي فعال واختيار التعاون مع اي دولة في الاقليم وخارجه حسب المصلحة الاقتصادية للمملكة .

ومن المعروف ان امكانية الانضمام لتكتل اقتصادي اقليمي دون آخر أو الانضمام لأكثر من تكتل يتوقف على موقف الاردن من ناحية ، وموقف الدول الاعضاء في ذلك التكتل من ناحية أخرى ، اذ لا يكفي موافقة طرف واحد فحسب لتحقيق مشاركة ذات معنى . وقد يحدث تهيؤ أولي للانضمام إلى تكتل معين يتوج بتوقيعات رسمية ، إلا ان النجاح الحقيقي لذلك التكتل ، وبالتالي استمرارته بفعالية ، تتوقف على وجود مصلحة اقتصادية للاردن ، وللدول الاخرى في ذلك ، وإلا فإنه سينتهي إن عاجلاً أو آجلاً وسواء كانت النهاية معلنة أو ضمنية ، ومجلس التعاون العربي مثال جيد على ذلك .

يبين الجدول (٢) بعض المؤشرات الاقتصادية للتكتلات الاقليمية المحتملة امام الاردن ، ويتضح ان اصغرها هو المثلث الذي يشمل الاردن وفلسطين واسرائيل والذي يقل الناتج المحلي الاجمالي فيه عن ثمانين مليار دولار ، تشكل اسرائيل ٩٠٪ منها ، وعدد السكان فيه ١١,٣ مليون شخص . ومن ناحية أخرى ، فإن اكبر هذه التكتلات هو المنطقة الاقتصادية الاوروبية المتوسطية Euro-Mediterranean Economic Area الذي يضم ٢٧ دولة ، وبلغ الناتج المحلي الاجمالي فيه سبعة الاف مليار دولار ، وعدد سكانه ٥٧٢ مليون شخص . وتأتي دول الشرق الاوسط والدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي في مواقع بين التكتل المحدود والتكتل الضخم .

ونتناول فيما يلي وبإيجاز تقييم التكتلات الاقتصادية المحتملة امام الاردن .

#### ١- بناء نظام اقتصادي إقليمي عربي جديد

ان السيناريو الاول الذي يطرحه البعض هو بناء نظام اقتصادي اقليمي عربي جديد ، أي إقامة تكتل اقتصادي بين الدول العربية على اسس جديدة تختلف عما عهدناه في السنوات الخمسين الماضية . فقد توصلت الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية إلى منظومة للتعاون الاقليمي بداية من إقامة جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وعدد من المنظمات العربية المتخصصة في الستينات والسبعينات التي تعنى بالصناعة والسياحة والتربية والثقافة والعلوم والعمل والمواصفات والمقاييس وغيرها . وقد عملت هذه المنظمات من خلال مؤتمراتها ، السنوية أو كل سنتين ، على تنسيق المواقف العربية من القضايا المطروحة وتنمية التعاون الفني بين الدول العربية .

وتواجه هذه التطورات الاقتصاد الاردني مثلما تواجه الدول المجاورة . وتفتح المجال أمام سيناريوهات متعددة من التكتل الاقتصادي الاقليمي . وعلينا ان نحدد تلك السيناريوهات المحتملة مع بيان قابلية كل منها للنجاح والاستمرار ومدى فائدة الاردن من الانضمام لأي منها ، مع معرفتنا لصغر حجم الاقتصاد الاردني وخصائصه سالف الذكر .

إن صغر الحجم يعني في حالنا صغر السوق المحلية وضعف إمكانية لنجاح الصناعات البديلة للمستوردات والاستمرار في حمايتها . كما يعني صعوبة الانعزال أو تقليص التفاعل مع الاقتصاد العالمي حيث أن هذه السياسة لم تعد تصلح حتى بالنسبة للدول ذات الحجم الاكبر مثل روسيا الاتحادية والصين والمكسيك وتركيا وغيرها . كما ان من الاجدى ان نفيد من تجارب الدول الاخرى في موجهتها لنفس التطورات الاقتصادية العالمية وان نتعرف بالضبط على آثار اي توجه على اقتصادنا الوطني .

ويستوجب هذا من الباحث ان يتبع تقييماً واقعياً للبدائل المتاحة أمام الاردن في علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وليس تقييماً قائماً على التمني والوهم . ويصدق هذا الموقف بالذات على اقتصاد لم يصل حجمه إلى الحد الذي يؤهله لأن يكون نقطة اجتذاب لاقتصاد دول اخرى حوله ، فقليلة تلك الاقتصادات التي تستطيع ان تلعب هذا الدور التجميعي في العالم .

بعد هذه المقدمة وفي ضوءها ، يشور السؤال المركزي في هذه الورقة وهو : ما هي السيناريوهات المحتملة للتكتل الاقتصادي الاقليمي التي يمكن للاردن ان يكون عضواً فيها؟ وهنا ، أود ان أميز بين السيناريوهات التالية التي أقدمها دون ترتيب لأولويتها أو لأهميتها أو لامكانية انضمام الاردن إليها .

١- نظام اقتصادي اقليمي عربي جديد ، يعتمد على تطوير صيغة جامعة الدول العربية وإعادة النظر في دور منظومتها ، ويدخل في اعتباره عضوية جميع الدول العربية دون غيرها من دول المنطقة .

٢- قيام مثلث اقتصادي يشمل الاردن وفلسطين واسرائيل .

٣- قيام نظام اقتصادي شرق اوسطي جديد ، تكون اهم عناصره اندماج الاقتصاد الاسرائيلي مع دول المنطقة ودخول دول غير عربية مثل ايران وتركيا وقبرص ، ولا يشمل جميع الدول العربية في هذا التكتل الاقتصادي المحتمل ، وذلك وفقاً لتعريف منطقة الشرق الاوسط . وقد يجري توسيع هذا التعريف ليشمل أيضاً دول شمال افريقيا .

٤- قيام نظام اقتصادي أوروبي متوسطي استناداً إلى اتفاقات المشاركة .

٥- قيام تكتل اقتصادي حول مجلس التعاون الخليجي ، وهذا يفترض امكانية

جدول (٢)  
التكتلات الاقتصادية المحتملة في المنطقة

| التكتل                  | الناتج المحلي الاجمالي<br>بالمليون دولار | عدد السكان<br>بالمليون | متوسط دخل الفرد<br>بالدولار | عدد<br>النول |
|-------------------------|------------------------------------------|------------------------|-----------------------------|--------------|
| الاردن وفلسطين واسرائيل | ٧٧,٧٨٠                                   | ١١,٣                   | ٦٨٨٣                        | ٣            |
| الشرق الاوسط            | ٦٨٠,١٨٢                                  | ٢٩٧,٤                  | ٢٢٨٧                        | ١٩           |
| الدول العربية           | ٤٣٨,١٠١                                  | ٢٤٣                    | ١٨٠٣                        | ٢١           |
| دول المتوسط             | ٣٧٧,٣٤٦                                  | ٢٠٧,٣                  | ١٨٢٠                        | ١٢           |
| الاتحاد الاوروبي        | ٦٦٥٥,٠٩٩                                 | ٣٦٥,٠                  | ١٨٢٣٣                       | ١٥           |
| مجلس التعاون الخليجي    | ٢٠٢,٢٥٨                                  | ٢٤,٠                   | ٨٤٣٧                        | ٦            |

المصدر : الجدول (٣)، (٤)، (٥) .

ومع ان للنظام العربي الاقليمي ايجابيات ملحوظة ، إلا انه لم يتمكن من مواصلة تعميق التعاون . ويشير الباحثون في هذا المجال إلى استمرار ضعف أو غياب الارادة السياسية العربية في تطوير النظام الاقليمي ، بالإضافة إلى عوامل عديدة ساعدت كلها في تراجع النظام العربي خاصة منذ عام ١٩٨٠ . فالتجارة العربية البينية ظلت محدودة ما بين ٨٪ - ٩٪ من مجموع التجارة الخارجية العربية . واقتصرت الاستثمارات في المشاريع العربية المشتركة على حوالي ٤٠ مليار دولار ، بينما فاقت الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي ذلك الرقم مرات ومرات . على صعيد آخر هناك عوامل موضوعية ساعدت في إضعاف إمكانات التكامل الاقتصادي العربي مثل اختلاف الانظمة الاقتصادية المطبقة في الدول العربية ، وتشابه بل تنافس هياكلها الانتاجية . هذا بالإضافة إلى أن بعض المؤشرات الايجابية للتعاون العربي قد تمت إما ثنائياً ، مثل المساعدات المالية العربية ، أو نتيجة قوى السوق ، مثل انتقال القوى العاملة وما نتج عن ذلك من تعاون اثنائي وتحويلات مالية .

وإذا نظرنا إلى واقعية تحقيق هذا السيناريو ، وهو بناء نظام إقليمي عربي جديد ، فإن الحقائق السياسية والاقتصادية تبدو غير مشجعة . إذ أن معظم العوامل الداخلية والخارجية التي اضعفت النظام العربي في السابق ما زالت تفعل فعلها ، والمعروف ان موضوع إقامة نظام إقليمي يقتصر على الدول العربية ، بشكل شامل أو جزئي ، أمر مرفوض من قبل الدول الغربية الفاعلة . ولا زالت عملية المصالحة العربية غير متحققة بعد اكثر من خمس سنوات من انتهاء حرب الخليج الثانية . ويبدو ان الطريق الوحيدة السالكة هي اتجاه اسرائيل من خلال مبادرات اقليمية ودولية متقاطعة .

وليس من الواضح أيضاً ما هي الأسس الجديدة التي سيعاد بناء النظام العربي الاقليمي على اساسها ، وما اذا كان تنشيط جامعة الدول العربية لتحقيق ذلك أمراً كافياً . كما اننا لا نجد دولة عربية مؤثرة تسعى فعلاً لإقامة نظام اقليمي عربي جديد . ولن تكفي مبادرة من الاردن مثلاً لتحقيق تحرك قوي نحو هذا الهدف .

وأخيراً من المهم ان نستعين ببعض الارقام الاجمالية لكي نتصور محدودية إقامة نظام اقتصادي إقليمي عربي فعال ومتواصل النمو . فبين الجدول (٣) الذي يضم الدول الشرق أوسطية ، العربية وغير العربية ، ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي لجميع الدول العربية بلغ عام ١٩٩٣ (٤٣٨) مليار دولار ، وهو اقل من قيمة الناتج المحلي الاجمالي لدولة مثل اسبانيا ، ولا يتجاوز نصف الناتج المحلي الاجمالي لإيطاليا ، وكلاهما عضو في الاتحاد الأوروبي الذي يضم خمس عشرة دولة كما في الجدول (٤) . وهذا يعني انه حتى لو أمكن إقامة تكامل اقتصادي عربي فإنه سيكون صغيراً بالمقارنة مع التكتلات الاقتصادية الاخرى في الدول المتقدمة .

وقد كانت المؤسسات المالية العربية من أنجح الاجهزة في منظومة التعاون الاقليمي العربي ولا زالت كذلك ، وتشمل الصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي ، وصندوق النقد العربي ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والصندوق العربي للتعاون الفني مع افريقيا . يضاف إلى هذه المؤسسات اتحادات عربية مختلفة المهن والصناعات . وكان النظام العربي المذكور من أكثر الانظمة الإقليمية في الدول النامية نجاحاً من حيث شموليته واستمرارته وفعاليته . إلا ان ضعف الارادة السياسية أو غيابها وتدخل القوى الخارجية قد أضعف ذلك النظام ، وأدى إلى تراجعته منذ بداية الثمانينات ، أولاً : بحجة إعادة الهيكلة التي انتهت بتقليص الموازنات والاستغناء عن عدد كبير من الموظفين ، وثانياً : بسبب الانقسام العربي تجاه أزمة وحرب الخليج الثانية .

ومع ان حجم السكان يبلغ ٢٤٣ مليون شخص، إلا أن أعمار أكثر من ٤٠٪ منهم لا تزيد عن ١٥ سنة، أي خارج نطاق سوق العمل. وهذا يجعل متوسط دخل الفرد في العالم العربي ١٨٠٠ دولار فقط. ويخفي ذلك تفاوتاً هائلاً في مستويات الدخل والمعيشة ومؤشرات التنمية البشرية الأخرى. فهناك دولة مثل البحرين يأتي ترتيبها ٤٤ بين دول العالم في التنمية البشرية، وأخرى اليمن وترتيبها ١٣٧، والسودان وترتيبها ١٤٤. كما ان متوسط دخل الفرد في قطر والامارات العربية المتحدة يتجاوز ٢٠ ألف دولار، بينما يقل عن ألف دولار في السودان ومصر وسوريا ودول عربية أخرى في افريقيا لم يبينها الجدول (٣).

خلاصة الامر ان هذا السيناريو المعتمد على بناء نظام اقتصادي عربي جديد لا يمكن التعويل عليه، كما انه غير كاف، بل ان الارادة السياسية العربية والدولية لتحقيقه غير متوفرة. وبظل أملاً وطموحاً لمن يريد ان يتحرر من الواقع الصعب. وفي ظل هذه النتيجة، التي يصعب قبولها، فإن على الاردن ان ينتظر طويلاً قبل رسم علاقاته الاقتصادية الدولية اذا كان سيتصرف وكأن نظاماً عربياً جديداً سيولد يوماً ما وفق جدول معين. ومن هنا فالأفضل ان يسعى الاردن لتعزيز علاقاته الاقتصادية مع أي دولة عربية تبادلته تلك الرغبة. وقد يصل ذلك التعاون إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع كل من مصر والسعودية وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق أو غيرها خلال العقد القادم.

وإذا نشأ توجع لدى بعض الدول العربية لبناء نظام عربي جديد، فإن من مصلحة الاردن ان يبادر بالمشاركة في ذلك التوجه، وان لا يركن إلى سيناريوهات أخرى كبدايل كاملة لسيناريو التكتل العربي الاقليمي. وهناك عوامل تاريخية وأخرى موضوعية تؤكد هذا الموقف. فقد كان الاردن من بين الدول السبع التي أنشأت جامعة الدول العربية، والدول القليلة التي صادقت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في حينها، ومع الدول الأربع التي وافقت على السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، واحتضنت مؤتمر القمة العربية الاقتصادية عام ١٩٨٠، ومؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا في عام ١٩٩٥.

ومن النواحي الموضوعية، فإن الاقتصاد الاردني من أكثر الاقتصادات العربية تداخلاً مع المصالح العربية. إذ ان ثلث قواه العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، كما يوضح الجدول (٤)، وان حوالي ٤٠٪ من صادراته تتجه للدول العربية، وأكثر من خمس مستورداته منها، وهي المصدر الوحيد للاردن من البترول، وتعتبر السياحة مورداً جيداً للعمالات الاجنبية. كما ان تحويلات الاردنيين العاملين في الدول العربية تزيد عن مليار دولار سنوياً.

وإذا ما استقرت المنطقة سياسياً وأمنياً، وتم ترشيد علاقاتها الاقتصادية وفق القواعد الدولية التي يعمل بها في العالم، فإن موقع الاردن وتفاعلاته الاقتصادية مع الدول العربية الأخرى ستفتح مزيداً من النشاط الاقتصادي في مختلف المجالات.

## جدول (٣)

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لدول المنطقة (١٩٩٣)

| الدولة                                 | الناتج المحلي<br>الاجمالي بالليون<br>دولار | حد السكان<br>بالليون | متوسط دخل<br>الفرد بالدولار<br>(١٩٩٢) | متوسط دخل<br>الفرد<br>حسب القوة<br>الشراعية (١٩٩٢) | المساحة الف<br>كم <sup>٢</sup> | الترتيب حسب<br>مؤشر التنمية<br>البشرية |
|----------------------------------------|--------------------------------------------|----------------------|---------------------------------------|----------------------------------------------------|--------------------------------|----------------------------------------|
| البحرين                                | ٤.٥٣٢                                      | ٠.٥                  | ٧٩٤٠                                  | ١٤٥٩٠                                              | ٠.٧                            | ٤٤                                     |
| الكويت                                 | ٢٢.٤٠٢                                     | ١.٨                  | ١٨٣٨٠                                 | ٨٣٦٦                                               | ١٨                             | ٦١                                     |
| سلطنة عمان                             | ١١.٦٨٦                                     | ٢.٠                  | ٦٣٨٠                                  | ١١٧١٠                                              | ٢١٢                            | ٩١                                     |
| قطر                                    | ٧.١٧٣                                      | ٠.٥                  | ١٥٧٦٠                                 | ٢٢٣٨٠                                              | ١١                             | ٥٦                                     |
| الملكة العربية السعودية                | ١٢١.٥٣٠                                    | ١٧.٤                 | ٧٧٨٠                                  | ٩٨٨٠                                               | ٢١٥٠                           | ٧٦                                     |
| الامارات العربية المتحدة               | ٣٤.٩٢٥                                     | ١.٨                  | ٢٢٦٤٠                                 | ٢١٨٣٠                                              | ٨٤                             | ٤٥                                     |
| دول مجلس التعاون الخليجي               | ٢٠٢.٢٥٨                                    | ٢٤.٠                 | ٨٤٢٧                                  |                                                    | ٢٤٧٥.٧                         |                                        |
| مصر                                    | ٢٥.٧٨٤                                     | ٥٦.٤                 | ٦٣٤                                   | ٣٥٤٠                                               | ١٠٠١                           | ١٠٧                                    |
| السودان                                | ٥.٧٨٦                                      | ٢٥.٩                 | ٢٢٢                                   | ١٦٢٠                                               | ٢٥٠٦                           | ١٤٤                                    |
| العراق                                 | ٢٥.٠٠٠                                     | ١٩.٥                 | ١٢٨٢                                  | ٣٤١٣                                               | ٤٢٨                            | ١٠٦                                    |
| الاردن                                 | ٤.٤٤١                                      | ٤.١                  | ١١٣٠                                  | ٤٢٧٠                                               | ٨٩                             | ٨٠                                     |
| لبنان                                  | ٧.٥٣٧                                      | ٣.٩                  | ١٩٣٢                                  | ٢٥٠٠                                               | ١٠                             | ١٠١                                    |
| ليبيا                                  | ٢٢.٩٤٢                                     | ٥.٠                  | ٦٥٨٨                                  | ٩٧٨٢                                               | ١٧٦٠                           | ٧٣                                     |
| فلسطين                                 | ٣.٦٠٠                                      | ٢.٠                  | ١٨٠٠                                  | ١٨٠٠                                               | ٦                              | -                                      |
| سوريا                                  | ١٠.١٧٩                                     | ١٣.٧                 | ٧٤٣                                   | ٤٩٦٠                                               | ١٨٥                            | ٧٨                                     |
| اليمن                                  | ١١.٩٥٨                                     | ١٣.٢                 | ٩٠٦                                   | ٢٤١٠                                               | ٥٢٨                            | ١٣٧                                    |
| مجموع الدول العربية الشرق اوسطية       | ٢٣٩.٤٨٥                                    | ١٦٧.٧                |                                       | ١٠٢٤                                               | ٨٩٩٨.٧                         |                                        |
| مجموع الدول العربية                    | ٤٣٨.١٠١                                    | ٢٤٢                  | ١٨٠٣                                  |                                                    | ١٣٦٧٨.٧                        |                                        |
| قبرص                                   | ٧.٢١٠                                      | ٠.٧                  | ١٠٣٠٠                                 | ١٥٠٥٠                                              | ٩                              | ٢٢                                     |
| ايران                                  | ١٠٧.٢٣٥                                    | ٦٤.٢                 | ٢٢٢٠                                  | ٥٤٢٠                                               | ١٦٤٨                           | ٧٠                                     |
| اسرائيل                                | ٦٩.٧٣٩                                     | ٥.٢                  | ١٣٤١١                                 | ١٤٧٠٠                                              | ٢١                             | ٢١                                     |
| تركيا                                  | ١٥٦.٤١٣                                    | ٥٩.٦                 | ٢٠٢٠                                  | ٥٢٣٠                                               | ٧٧٩                            | ٦٦                                     |
| مجموع الدول غير العربية / الشرق الاوسط | ٢٤٠.١٩٧                                    | ١٢٩.٧                | ٢٦٢٧                                  |                                                    | ٢٤٥٧                           |                                        |
| مجموع دول الشرق الاوسط                 | ٦٨٠.١٨٢                                    | ٢٩٧.٤                | ٢٢٨٧                                  |                                                    | ١١٤٥٥.٧                        |                                        |

المصدر: أخذت هذه البيانات من مجموعة مصادر، هناك تقديرات بالنسبة ل: العراق، ليبيا، وفلسطين. أهم المصادر: صندوق النقد العربي وغيره، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٥.

W. B. World Development Report, 1995, UNDP Human Development Report, 1995

تنسيق التعرف المطبقة في الاردن مع تلك المطبقة في اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة . وفي الوقت نفسه ، تدخل البلدان الثلاثة في ترتيبات مماثلة مع الدول الاخرى التي ترغب في تقديم التزامات تجاه التجارة الحرة ( لورنس ، صفحة ١ ) ، وهذا يعني توجه البلدان الثلاثة لإنشاء اتحاد جمركي فيما بينها يكون قابلاً لانضمام دول أخرى في المنطقة .

إن المزايا المنتظرة من هذا السيناريو بالنسبة للاردن تماثل المزايا الناتجة عن اي تكامل اقتصادي ، فانفتاح السوق الاسرائيلية الكبير سيشتجع الصادرات الاردنية ، إما مباشرة لاسرائيل أو من خلالها للاسواق العالمية ، حيث للشركات الاسرائيلية علاقات تجارية جيدة ووسائل نقل وقنوات توزيع عاملة . كما ان تحرير السوق الفلسطينية أمام الصادرات الاردنية سيخلق تجارة جديدة انقطعت خلال سنوات الاحتلال الاسرائيلي . ويتوقع ان يؤدي هذا إلى تشجيع الاستثمارات وزيادة الانتاج وخلق فرص عمل جديدة في الاردن .

ومع أن الاردن يرغب في إحياء علاقاته الاقتصادية مع فلسطين بما فيه مصلحة الطرفين ، إلا أن بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين فلسطين واسرائيل يقيد حرية السلطة الفلسطينية في التجارة مع الاردن ضمن قوائم سلعية محددة وبكميات متفق عليها مسبقاً . كما ان سيطرة اسرائيل على المعابر بين الاردن وفلسطين تحد من انتظام حركة الاستيراد والتصدير وبالتالي من إمكانات نموها . كما ان العلاقة بين فلسطين واسرائيل ، خلال المرحلة الانتقالية على الأقل ، تظل علاقة احتلال وإلحاق ، وبالتالي فهي مفروضة من اسرائيل وغير مقبولة من السلطة الفلسطينية ، خاصة في ضوء إجراءات الفصل والاغلاق التعسفية التي تفرضها اسرائيل .

ويبدو واضحاً من التطبيق ان اسرائيل ليس مستعدة كثيراً للعب دور الدولة الأكثر تقدماً في تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدان الثلاثة ، وهو دور يستوجب التضحية نوعاً ما ، خاصة في البداية ، فالاتفاقية التجارية بين الاردن واسرائيل ، رغم مزاياها ، إلا انها ظلت ضمن اطار الاتفاقات الشائنة المعتادة في المنطقة التي تحدد قوائم سلعية واعفاءات بخصوصها ، ولم تتجاوز ذلك لفتح السوق الاسرائيلية بحرية كافية أمام الصادرات الاردنية . كما أن تنفيذ تلك الاتفاقية سيواجه عقبات عملية من ناحية اسرائيل لأسباب أمنية وحمائية ، ولحجج تتعلق بالمواصفات والمقاييس . وقد بينت الدراسات ان الأهمية النسبية للتجارة مع الاردن ستظل محدودة جداً بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي الذي تتركز تجارته مع الدول الأوروبية والأمريكية ، لذلك ، يتوقع ان تتبع اسرائيل سياسة انتقائية في علاقاتها الاقتصادية مع الاردن ، وان تعمل على الوصول إلى علاقة تقارب ما فرضته على فلسطين مثل تشجيع الصناعات التعاقدية Sub- Contracting مع الصناعات الاسرائيلية ، وتشجيع دور اسرائيل في الوساطة بين الاردن والاسواق الخارجية ، وهو ما لا يتفق مع مصلحة الاقتصاد الأردني ، وليس هناك ما يستوجب اللجوء له إلا من خلال صفقات محددة .

#### جدول (٤)

### الأهمية النسبية لتجارة الاردن الخارجية مع التكتلات الاقتصادية المحتملة ( متوسط الاعوام ١٩٩٢ - ١٩٩٤ )

| التجارة الخارجية | الصادرات |          | المستوردات |          | التكتل                  |
|------------------|----------|----------|------------|----------|-------------------------|
|                  | القيمة   | النسبة % | القيمة     | النسبة % |                         |
| النسبة %         | القيمة   | النسبة % | القيمة     | النسبة % | دينار                   |
| ---              | ---      | ---      | ---        | ---      | الاردن وفلسطين واسرائيل |
| ٣٠.١             | ٩١٧      | ٤٦.٦     | ٣٢٩        | ٢٥.١     | ٥٨٨                     |
| ٢٥.٥             | ٧٧٧      | ٣٩.٩     | ٢٨٢        | ٢١.١     | ٤٩٥                     |
| ٨.٣              | ٢٥٤      | ١٠.٩     | ٧٧         | ٧.٥      | ١٧٧                     |
| ٢٦.٦             | ٨١٣      | ٤.١      | ٢٩         | ٣٣.٥     | ٧٨٤                     |
| ---              | ٣٠.٤٩    | ---      | ٧.٦        | ---      | ٢٣٤٣                    |
|                  |          |          |            |          | المجموع                 |

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، ١٩٩٤ .

#### ٢- قيام مثلث اقتصادي ( الاردن وفلسطين واسرائيل )

ينطلق هذا السيناريو من حقيقة التقدم في المفاوضات على المسارين الاردني والفلسطيني تجاه اسرائيل وما تم التوصل اليه من معاهدات واتفاقات سياسية واقتصادية بين هذه البلدان الثلاثة . وفي هذا الصدد يؤخذ مثال البنييلوكس Benelux التي ضمت بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج كنواة تمت بالتدرج لتضم دولاً أخرى في الاتحاد الأوروبي . ومن ثم فإن المثلث الاقتصادي يطرح كسيناريو انتقالي ليشمل بالتدرج دولاً أخرى في المنطقة مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي .

وقد اعد فريق خبراء بتنسيق من جامعة هارفارد ، تقريراً حول هذا الموضوع ، يتضمن اقتراحاً خلاصته مايلي : « يتعين خلال خمس سنوات العمل على الغاء جميع القيود التجارية ، ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة والاردن ، وكذلك القيود على صادرات الاردن إلى اسرائيل ، وان يقرر الاردن بعض التخفيضات الجمركية على عدد من السلع المستوردة من اسرائيل . وبحلول عام ٢٠١٠ ، ستلغى جميع القيود المطبقة في الاردن أمام الصادرات الاسرائيلية ، وسيتم

الاتفاق على قضايا الحل الدائم . أما الشرط الثاني فهو انهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل ، فباستمراريتها لا يمكن قيام نظام اقتصادي شرق أوسطي . كما ان الفوارق الاقتصادية الضخمة في متوسط دخل الفرد والناج المحلي الاجمالي وعدد السكان ومستوى التنمية البشرية ستظل تثير قضية توزيع المغام التي يمكن ان تنجم عن التكامل الاقتصادي في الشرق الاوسط .

من هنا ، فإننا لا نتوقع في الاجل القصير والمتوسط ان تتبلور فكرة النظام الاقتصادي الشرق أوسطي إلى إطار محدد للتعاون الاقتصادي الاقليمي مثل إقامة منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة . بل إن توسيع عضويته ليشمل دولاً غير عربية سيؤهل لاثارة خلافات اضافية تتعلق بالمياه والحدود وغير ذلك . ويؤمل في الاجل الطويل ان يتم التوصل إلى إقامة علاقات اقتصادية عادية وذلك بعد توفر الشروط المذكورة اعلاه .

اما بالنسبة لموقف الاردن من هذا السيناريو ، فهو يقارب موقفه من السيناريو السابق حيث ان للاردن علاقات اقتصادية مع جميع دول الشرق الاوسط . أما دخول اسرائيل في هذا البديل فيسري عليه ماسبق ان قلناه سابقاً .

#### ٤- قيام نظام اقتصادي أوروبي متوسطي

اعلن الاتحاد الاوروبي عام ١٩٩٢ سياسة جديدة تجاه الدول المتوسطية تختلف عن سياسته المطبقة منذ منتصف السبعينات ، والتي استندت على اتفاقات تعاون اقتصادية تمنح لدول المتوسط تخفيضات جمركية من طرف واحد على صادراتها الصناعية ، واعفاءات على بعض صادراتها الزراعية في مواسم وكميات محددة ، وتقدم معونات مالية وقروض حسب بروتوكولات مالية تجدد كل خمس سنوات . وقد تم في مؤتمر برشلونة (٢٧-٢٨/١١/١٩٩٥) الذي ضم دول الاتحاد الاوروبي ودول المتوسط التوصل إلى اعلان يتضمن مبادئ السياسة الجديدة ، وتشتمل هذه المبادئ على عقد اتفاقات مشاركة بين الاتحاد الاوروبي من جهة وكل دولة متوسطية من جهة أخرى . وقد تم بالفعل عقد اتفاقية مع تونس وأخرى مع المغرب ، كما يجري التفاوض حالياً مع الاردن ومصر .

وتسعى اتفاقات المشاركة إلى التوصل إلى منطقة اقتصادية اوروبية متوسطية قائمة على التعاون السياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي . وأهم ما في التعاون الاقتصادي :

١- إقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الاوروبي وكل دولة متوسطية على حدة بحلول عام ٢٠١٠ على ان تبدأ فوراً في المستوردات الصناعية للاتحاد الاوروبي وضمن قوائم سلعية زراعية متفق عليها من الدول المتوسطية ، وان تتدرج الدول الاخيرة في اعفاء السلع

ليس من المتوقع ان تتطور العلاقات الثلاثية إلى إطار مؤسسي محدد في الاجل القصير والمتوسط ، بحيث يمكن إقامة منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي ، وذلك نتيجة لتعقيدات المرحلة الانتقالية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية ، حيث ترغب الاخيرة في الخلاص من علاقة اللحاق والتبعية إلى تعميق علاقاتها مع الدول العربية والدول الاخرى ، في حين تعمل الاولى على إعاقه ذلك . كما ان اسرائيل ليست مستعدة ، بالرغم مما ورد في اتفاقاتها مع الاردن ، ان تلعب دور الدول الصناعية التي تسعى لتكامل اقتصادي إقليمي تعم فوائده جميع الدول المشاركة .

ومن مصلحة الاردن في ظل هذا الواقع ان يعمل على تعميق علاقاته مع فلسطين ، والافادة من فرص التجارة والعمل والسياحة والاستثمار المتاحة في اتفاقاته مع اسرائيل ، مع الحرص على المعاملة بالمثل ، وإثارة المشاكل الحقيقية التي تعترض التطبيق . هذا البديل يمثل فرصة متاحة تضاف إلى فرصة أخرى وليس بديلاً وحيداً يستحق ان يحصر الاردن نفسه كلياً فيه .

#### ٣- قيام نظام اقتصادي شرق أوسطي

بدأ الحديث عن السوق الشرق أوسطية مع العملية السلمية التي نشطت منذ عام ١٩٩١ ، ويشمل الشرق الاوسط حسب تعريف الموسوعة الامريكية الدول العربية في آسيا ومصر وليبيا والسودان ، والدول غير العربية : تركيا وقبرص وايران واسرائيل . ويبلغ عدد هذه الدول ١٩ دولة منها اربع دول غير عربية ، مجموع الناتج المحلي الاجمالي لها ٦٨٠ مليار دولار نصفها للدول العربية الشرق اوسطية ، وعدد السكان فيها حوالي ٣٠٠ مليون نسمة اي ٥٦٪ منهم عرب ، ويبلغ متوسط دخل الفرد ٢٢٨٧ دولاراً ، انظر جدول (٣) .

ان العامل الجديد في طرح فكرة السوق الشرق أوسطية هو امكانية تطبيع العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية واسرائيل في ضوء العملية السلمية ، ذلك ان العلاقات الاقتصادية بين الدول الاخرى في الشرق الاوسط موجودة وليس فيها من جديد ما يستوجب الاعتقاد بأنها ستأخذ اطاراً تكاملياً . وبالإضافة إلى إدخال اسرائيل كلاعب مباشر وصريح في العلاقات الاقتصادية في المنطقة ، فإن طرح سيناريو الشرق الاوسط يبدو كبديل للنظام الاقليمي العربي ، لعل وعسى ان يكون في هذا البديل قوة دافعة لم تكن موجودة في النظام العربي .

على ان شروط قيام نظام اقتصادي شرق اوسطي غير متوفرة لغاية الآن ، فالشرط الاول هو التوصل إلى سلام شامل وعادل في المنطقة ، اذ بدون ذلك لا يتصور قيام علاقات اقتصادية مفتوحة بين جميع الدول وبخاصة مع اسرائيل . والمعروف ان هذا الشرط لم يتحقق بعد فما يزال السلام على المسار السوري / اللبناني غير متوفر . كما ان المسار الفلسطيني لم يكتمل بانتظار

جدول (٥)  
المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لدول الاتحاد الاوروبي  
(١٩٩٣)

| الدولة   | الناتج المحلي الاجمالي<br>بالمليار دولار | عدد السكان<br>بالمليون | متوسط دخل الفرد<br>بالدولار | المساحة<br>الف كم <sup>٢</sup> |
|----------|------------------------------------------|------------------------|-----------------------------|--------------------------------|
| بريطانيا | ٨١٩,٠                                    | ٥٧,٩                   | ١٤,١٤٥                      | ٢٤٥                            |
| النمسا   | ١٨٢,١                                    | ٧,٩                    | ٢٣,٠٤٦                      | ٨٤                             |
| بلجيكا   | ٢١٠,٦                                    | ١٠,٠                   | ٢١,٠٥٧                      | ٣١                             |
| الدنمارك | ١١٧,٦                                    | ٥,٢                    | ٢٢,٦١٣                      | ٤٣                             |
| فرنسا    | ١٢٥١,٧                                   | ٥٧,٥                   | ٢١,٧٦٨                      | ٥٥٢                            |
| فنلندة   | ٧٤,١                                     | ٥,١                    | ١٤,٥٣٤                      | ٣٣٨                            |
| المانيا  | ١٩١٠,٨                                   | ٨٠,٧                   | ٢٣,٦٧٧                      | ٣٥٧                            |
| اليونان  | ٦٣,٢                                     | ١٠,٤                   | ٦,٠٨١                       | ١٣٢                            |
| ايرلندة  | ٤٣,٠                                     | ٣,٥                    | ١٢,٢٧٥                      | ٧٠                             |
| ايطاليا  | ٩٩١,٤                                    | ٥٧,١                   | ١٧,٣٦٢                      | ٣٠١                            |
| لوكسمبرغ | ١٤,٨                                     | ٠,٤                    | ٣٧,٣٢٠                      | ٣                              |
| هولندا   | ٣٠٩,٢                                    | ١٥,٣                   | ٢٠,٢١١                      | ٣٧                             |
| النرويج  | ١٠٣,٤                                    | ٤,٣                    | ٢٤,٠٥٠                      | ٣٢٤                            |
| البرتغال | ٨٥,٧                                     | ٩,٨                    | ٨,٧٤١                       | ٩٢                             |
| اسبانيا  | ٤٧٨,٦                                    | ٣٩,٩                   | ١٢,١١٦                      | ٥٠٥                            |
| المجموع  | ٦٦٥٥,١                                   | ٣٦٥,٠                  | ١٨٢٣٣                       | ٣١١٤                           |

المصدر : World Bank, World Development Report, 1995

المستوردة من الاتحاد الاوروبي من الرسوم الجمركية .

٢- التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية وشمول القطاع الخاص في ذلك التعاون .

٣- تخصيص مبالغ مالية من الاتحاد الاوروبي لدول المتوسط كمساعدات وقروض ، وتبلغ خلال السنوات الخمس (١٩٩٥ - ١٩٩٩) حوالي ١٢ مليار دولار .

٤- العمل على تشجيع التكامل الاقتصادي الاقليمي بين دول المتوسط من خلال تخصيص مبالغ لتنفيذ مشاريع إقليمية ، وكذلك من خلال تراكم المنشأ واشتراط منطقة تجارية حرة لذلك .

٥- الالتزام باتفاقات الجات لعام ١٩٩٤ والاستمرار في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي .

وبين الجدول (٥) بعض المؤشرات الرئيسة لدول الاتحاد الاوروبي ، حيث يبلغ تعداد سكانه ٣٦٥ مليون نسمة ، والناتج المحلي الاجمالي ٦٦٥٥ مليار دولار ، ومتوسط دخل الفرد ١٨٢٣٣ دولاراً . ويشتمل هذا السيناريو على مزايا الاستفادة من السوق الكبير الذي يوفره الاتحاد الاوروبي لصادرات دول المتوسط بما فيها الاردن ، ومن المساعدات المالية التي ستقدمها ، ومن الانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي . كما ان اتفاقات المشاركة ستشجع الاستثمارات الاوروبية المباشرة في دول المتوسط ، وكذلك السياحة ، وربما تؤدي إلى تحرير التجارة بين دول المتوسط ذاتها . كما يجري التفكير حالياً في التوصل لاتفاقية منطقة تجارة حرة بين الاردن ومصر .

عديدة في ظل التنافس الاقتصادي الدولي الذي سيستمر في القرن القادم بين القوى الاقتصادية الثلاث : أوروبا وأمريكا واليابان (مع الصين) . ولا يبدو ان الدول العربية تأخذ الموقع نفسه من هذا التنافس ، بل هناك دول مؤهلة أكثر مع غيرها للبقاء تحت التأثير الأمريكي ، وأخرى تتفاعل مع أوروبا ، وثالثة بين بين . وتركز دول شرق اسيا حالياً على العلاقات الاقتصادية مع جميع الدول العربية دون طموحات سياسية .

في ظل هذا الوضع ، فإن من مصلحة الاردن ان يدعم علاقاته اينما وجد ذلك ممكناً . اذ ان تجارته الخارجية مع كل من الدول العربية أو الشرق الاوسط أو الاتحاد الاوروبي تشكل ٢٥,٥٪ و ٣٠,١٪ و ٢٦,٦٪ من اجمالي تجارته الخارجية \* ، ولا يستطيع ازاء ذلك ان يهمل بديلاً من البدائل الممكنة ، أو يكرس جهده تجارة بديل واحد قد لا يتحقق .

### رابعاً : الخلاصة

تناولت هذه الورقة السيناريوهات المحتملة للتكتل الاقتصادي الاقليمي وتأثير كل منها على الاقتصاد الاردني ، وذلك في ضوء بيئة اقتصادية عالمية واقليمية جديدة . وقد بينت ان امكانية بناء نظام اقليمي عربي جديد ضعيفة في ظل ضعف أو غياب الارادة السياسية لتحقيق ذلك بالإضافة للعوامل الموضوعية الأخرى التي تقيد امكانية نجاح مثل هذا النظام . ولكن لا يعني هذا عدم أهمية التفاعلات الاقتصادية بين الاردن والدول العربية الأخرى ، بل على العكس من ذلك ، فإن امام الاردن فرصة تدعيم علاقاته مع الدول العربية ، خاصة مع انفتاح اقتصاداتها على التعامل بحرية أكبر مع الدول الأخرى . ويسري هذا القول على علاقات الاردن الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي .

وهناك امكانات اقتصادية يمكن الاستفادة منها في إطار المثلث الاقتصادي الذي يضم الاردن وفلسطين واسرائيل ، علماً بأنه ليس من المتوقع ان يتبلور هذا الاطار إلى تكتل اقتصادي محدد . ويظل توجه الاردن نحو عقد اتفاقية مشاركة مع الاتحاد الاوروبي والانضمام لمنظمة التجارة العالمية وسيلة أكيدة لاندماج الاقتصاد الاردني في الاقتصاد العالمي .

وفي ضوء غياب اي تكتل اقتصادي اقليمي فعال ، فإننا نرى ان يأخذ الاردن بالتوجهات الاقتصادية الاساسية التالية :

- ١- مواصلة تطبيق برنامج اصلاح الاقتصادى بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين ، مع مراعاة الاثار الاجتماعية لذلك البرنامج ، والسعي لتخفيف وقعها على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل في المجتمع .

\* هناك تداخل بين دول المجموعتين الاولى والثانية .

ومع هذا كله ، فإن لهذا السيناريو كلفته المتمثلة في خسارة الرسوم الجمركية التي تشكل ١٦٪ من الإيرادات المحلية للموازنة العامة في الاردن ، وتعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من شركات ماثلة في أوروبا مما سيضطر بعضها للإغلاق . كما ان هذا البديل يخرج بتشكيلته عن بديل النظام الاقليمي العربي ، فهو يشمل دولاً غير عربية ، ولا يضم جميع الدول العربية حتى المتوسطة منها . كما انه يحقق التكامل بين دول نامية وأخرى صناعية متقدمة ، ولو أن هذا النمط من التكامل اصبح أكثر نجاحاً في الآونة الأخيرة كما في أمريكا الشمالية وشرق اسيا .

### ٥- قيام تكتل اقتصادي حول مجلس التعاون الخليجي

بعد مؤتمر القمة العربي الاقتصادي الذي عقد في عمان عام ١٩٨٠ وتوصل إلى استراتيجية التنمية العربية وبرنامج العمل العربي المشترك ، اتجهت الدول العربية الخليجية لاقامة مجلس تعاون اقليمي فيما بينها . وقد أدت الحرب العراقية الايرانية إلى إثارة هواجس أمنية كبيرة لدى دول الخليج . وانشئ مجلس التعاون الذي ضم ست دول خليجية عام ١٩٨١ مركزاً على التنسيق السياسي والأمني . ومع ان مجال التعاون الاقتصادي هو من اهتماماته الرئيسية ، إلا ان مدى الانجاز في هذا المجال ظل محدوداً .

ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٢ مليار دولار ، أي اقل من الناتج المحلي الاجمالي لبلجيكا . كما يبلغ عدد سكانه ٢٤ مليون نسمة ، ومتوسط دخل الفرد ٨٤٢٧ دولاراً . وتشترك الدول الاعضاء في انها مصدرة للبترول ، كسلعة مسيطرة على اقتصادياتها ، ومقابل ذلك تستورد معظم احتياجاتها ، وتعتمد على العمالة الوافدة .

وتربط بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية المجاورة ، بما فيها الاردن ، علاقات اقتصادية هامة تشمل التجارة ، والاستثمار ، والسياحة ، والقروض الائتمانية ، والمساعدات ، وانتقال العمالة ، وغير ذلك من مجالات تعاون . وكان من الممكن ان يتجه المجلس للانفتاح امام عضوية بعض تلك الدول ولو عضوية مراقبة في البداية لكي يتوسع ويصبح نواه لتكامل اقليمي اكبر ، إلا ان ذلك لم يتحقق ولا يبدو ان هذا السيناريو مطروح حالياً أو في المستقبل . وقد اردناه هنا كمثال للمكانات العديدة أمام التعاون الاقتصادي الاقليمي في المنطقة والتي لم يتم استثمارها .

ولاشك في ان من مصلحة الاردن أن يدعم علاقاته الاقتصادية مع الدول العربية الخليجية اياً كان النظام الاقتصادي الاقليمي الموعود .

### ٦- غياب اي تكتل اقتصادي اقليمي فعال

يبدو في ضوء استعراض السيناريوهات المحتملة السابقة ان السيناريو الأكثر احتمالاً هو غياب اي تكتل اقتصادي اقليمي فعال ، اذ يتجاذب الوطن العربي ودول المنطقة اتجاهات وقوى

## المراجع العربية :

- تيسير عبد الجابر ، «اشكالية التكامل الاقتصادي العربي في ضوء الواقع العربي الراهن» ، منتدى الفكر العربي ، أفاق التعاون العربي في التسعينات ، عمان ١٩٩٦ ، صفحة ٢٣٠-٢٣٩ .
- تيسير عبد الجابر ، دراسات في التكامل الاقتصادي العربي ، القاهرة ، المعهد العربي للدراسات العربية العالية ، ١٩٧٢ .
- تيسير عبد الجابر ، دراسات حول الآثار الاقتصادية للسلام في الشرق الاوسط على المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، آذار ١٩٩٥ .
- روبرت لورنس ، نحو تجارة حرة في الشرق الاوسط بدءاً من البلدان الثلاثة ، جامعة هارفرد ، حزيران ١٩٩٥ .
- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، ١٩٩٥ .
- صندوق النقد الدولي ، النتائج الممكنة لجولة مفاوضات اوروجواي فيما يتعلق بالبلدان العربية : تحليل عام ، ندوة آثار اتفاقية الجات على البلاد العربية ، الكويت ١٧-١٨ كانون الثاني ١٩٩٥ .

## المراجع الاجنبية :

- Dr. Tayseer Abdel Jaber, "The Impact of the Israeli Economy on the Neighboring Arab Countries in Time of Peace: An Arab Viewpoint" , **The Economy of Peace in the Middle East**, Vol.1, Paris, 1995, pp. 125 - 146 .
- IMF, **World Economic Outlook**, Washington, October 1994.
- UNDP, **Human Development Report**, New York, 1995.
- World Bank, **World Development Report**, Washington, 1995.
- World Bank, **Claiming The Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa**, Washington, 1995.

- ٢- فتح المجال امام القطاع الخاص ومبادراته في الاستثمار والانتاج والتصدير دون أي عوائق تتعارض مع الصالح العام ، والعمل على مواجهة التباطؤ البيروقراطي في الاجهزة الحكومية الذي من شأنه ان يحد من نجاح القطاع الخاص في أنشطته .
- ٣- السعي لتدعيم العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية ، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والعراق ودول المنطقة الاخرى ، من خلال تنشيط التجارة وعقد اتفاقات منطقة تجارة حرة معها ، وانتقال القوى العاملة ، وتنفيذ المشاريع الانمائية المشتركة والاقليمية .
- ٤- إعادة بناء العلاقات الاقتصادية مع فلسطين والتي أوقفها أو اضعفها الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ .
- ٥- الاستفادة من إمكانات التصدير للسوق الاسرائيلية .
- ٦- الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والدخول في مفاوضات مع تلك المنظمة حول مقتضيات التكيف خلال المرحلة الانتقالية وبخاصة في مجال تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات ، وتطبيق حقوق الملكية الفكرية ، وتحرير تجارة الخدمات .
- ٧- استمرار التفاوض مع الاتحاد الاوروبي حول اتفاقية المشاركة في اطار الاتفاقات التي يعقدها الاتحاد مع دول المتوسط .

## تعقيب الدكتور اديب حداد

في بداية الحديث اود ان اسجل تقديري للجهد الكبير الذي بذله الدكتور تيسير عبد الجابر في اعداد هذه الدراسة التي تصدر عن وحي قومي بالتحديات التي تواجه مسيرة الاقتصاد الاردني ، وعن الاسلوب الذي تمت من خلاله معالجة هذه القضايا الحيوية التي تدعو ، دون ادنى شك ، للتنويه عن مدى جاهزية الاقتصاد الاردني للتعامل مع هذه المستجدات والبدايل في المستقبل ، والتي تحتم على الاقتصاد الاردني التفاعل معها بقدر كبير من الكفاءة والفاعلية واختيار الأفضل لمصلحته المستقبلية . ولا شك ان السيناريوهات التي تطرق لها الدكتور تيسير عبد الجابر على قدر كبير من الواقعية والأهمية .

وقبل البدء بالحديث عن اهمية الدراسة من حيث المضمون واحتمالات المستقبل لا بد من التنويه بما يلي :

لا شك ان العقد القادم هو بمثابة عقد التحدي ليس فقط بالنسبة للاقتصاد الاردني وانما ايضاً للنظام الاقتصادي العالمي الذي يشهد تطورات لم يسبق لها مثيل تتمثل في التوجه نحو اقامة كتكتلات اقتصادية عملاقة ، وتحرير التجارة العالمية ، والانفتاح الاقتصادي ، وضخامة التدفقات النقدية الخاصة بين الدول ، فضلاً عن التوجه نحو التخاصية وزيادة الاستثمارات الاجنبية . ولقد بات واضحاً ان المرحلة القادمة سوف تدخل التاريخ الاقتصادي كحقبة تميزت بتحويلات جذرية في الاوضاع الاقتصادية والمالية الدولية ، وكذلك في العلاقات التجارية والاقتصادية بين مختلف التكتلات العالمية .

وبالرغم مما تشير اليه الدراسة من انهيار النظام الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة والتوجه العالمي نحو الانفتاح والتحرر الاقتصادي وانتهاء الصراع العربي الاسرائيلي بفعل عملية السلام ، الا ان هذه التطورات التي يعتبرها معظم الاقتصاديين عوامل ايجابية لا توحى بالتفاؤل . حيث يتوقع ان تشهد الحقبة القادمة ، وخاصة في الاجل الطويل صراعات اقتصادية قد تكون اكثر شراسة من الصراعات العسكرية بين هذه التكتلات العملاقة . ولا شك ان هذه التطورات تشير الى الاهمية الكبرى التي يفترض ان تضطلع بها المنظومة الاقتصادية الدولية والمتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ادارة الاقتصاد العالمي . وهذا بالطبع سيلقي

أعباء إضافية على كاهل هذه المؤسسات للتعامل مع هذه المستجدات .

أما بشأن مضمون الدراسة ، فقد اغفل الباحث الإشارة لبعض خصائص الاقتصاد الأردني والتي أفرزتها المستجدات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الأردني ، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :

- تدني مستوى الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتدني متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما انعكس سلباً على مستوى الرفاه الاقتصادي .
- العجز المستمر والمزمن في الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة .
- انتشار ظاهرة الفقر وارتفاع نسبة البطالة .
- استمرار المديونية الخارجية .

لقد اعتبر الباحث تصحيح السياسة المالية والنقدية من خصائص الاقتصاد الأردني ، وفي الواقع فهي تعتبر بمثابة إجراءات مالية ونقدية ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي وليس خصائص للاقتصاد الأردني .

وقد اغفل الباحث في معرض حديثه عن تصحيح السياسة النقدية الدور الكبير الذي لعبه البنك المركزي الأردني في إعادة النظر بالتشريعات والقوانين المالية والمصرفية من خلال برنامج الإصلاح المصرفي الذي شمل أعداد مشروع وإسع لقانون بنوك جديد يأخذ بعين الاعتبار وضع أحكام جديدة للرقابة على المصارف ، مستفيداً من التجربة الواسعة التي مر بها الأردن والدول الأخرى . وقد استهدف هذا البرنامج أحكام الرقابة وتحديث قدرتها على استشفاف مناطق الخطر في العمل المصرفي قبل وقوع الأحداث . وقد ركز البنك المركزي الأردني في إطار سياسته النقدية على الاستمرار ومضاعفة الجهد نحو عملية بناء احتياطات المملكة من العملات الأجنبية بهدف الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الأردني في المرحلة القادمة ، ومن ثم الاهتمام بطبيعة الأدوات التي سيسخرها لهذا الغرض .

أما بشأن السيناريوهات المحتملة للتكتل الاقتصادي الإقليمي ، فقد حدد الباحث ستة سيناريوهات محتملة للعلاقات الاقتصادية المتاحة أمام الأردن يتوقع ان تبرز خلال المرحلة القادمة تتمثل في :

- قيام نظام اقتصادي عربي جديد .
- قيام مثلث اقتصادي يشمل الأردن وفلسطين وإسرائيل .
- قيام نظام اقتصادي شرق أوسطي .
- قيام نظام اقتصادي أوروبي متوسطي .

- قيام تكتل اقتصادي حول مجلس التعاون الخليجي .

- عدم قيام اي تكتل اقتصادي اقليمي فعال .

انني اعتقد ان انضمام الاردن لاي من هذه التكتلات يطرح عدة تساؤلات حول التطورات المحتملة للتعاون الاقتصادي وطبيعة المجالات المطروحة للتعاون وشروطه ، وهل سيكون هنالك غو اقتصادي حقيقي في المنطقة ام انه سيفيد دولة على حساب دولة اخرى؟ وبعبارة اخرى ، فانني اعتقد ان انضمام الاردن لاي من هذه التكتلات والتي من الصعب ان تبرز الى حيز الوجود في الامد القصير او المتوسط يحمل في طياته بعض الايجابيات والسلبيات . فعلى سبيل المثال ، فان انضمام الاردن الى المثلث الاقتصادي الذي يشمل الاردن وفلسطين وإسرائيل او ما يسمى بالبنيلوكس الاوسطى على غرار بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ ، فانني اعتقد ان سلبياته ستفوق ايجابياته لا سيما وان إسرائيل ستستمر في الهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني حتى في الامد الطويل ، في ظل ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي . وما يعمق من هذا الاتجاه التفاوت الكبير بين هذه الاقتصادات ، حيث ان الاقتصاد الاسرائيلي اقتصاد كبير الحجم يبلغ حجم انتاجه حوالي ٦٥ مليار دولار ، أي أكثر من انتاج اقتصادات مصر والاردن وفلسطين وسوريا ولبنان مجتمعة . ويبلغ الدخل الفردي ١٣ ألف دولار مقارنة بحوالي ١١٥٠ دولاراً للاردن . كما ان الصناعات الاسرائيلية تفوق في جودتها ومنافستها الصناعات الاردنية ، حيث تشكل الصناعة الاسرائيلية ٣١٪ من الناتج المحلي الاسرائيلي مقارنة بحوالي ١٢٪ في الاردن . وتشكل الصادرات الصناعية حوالي ٩٢٪ من مجمل الصادرات الاسرائيلية والبالغة ١٤ مليار دولار لعام ١٩٩٤ ، وليس من المستبعد ان تسيطر إسرائيل على هذا المثلث الاقتصادي لصالحها .

أما بشأن امكانية قيام نظام اقتصادي عربي جديد ، فقد انطلق الدكتور تيسير عبد الجابر في تقييمه لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي من خيبة الامل التي يشعر بها محدودية نجاح تجاربها وضالّة منجزاتها . فعلى سبيل المثال ، بقيت التجارة العربية البينية محدودة جداً ، حيث بلغت ما يقارب ٨٪ - ٩٪ من مجموع التجارة الخارجية . واقتصرت الاستثمارات في المشاريع العربية المشتركة على حوالي ٤٠ مليار دولار ، بينما فاقت الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي ذلك المستوى بأضعاف .

انني اتفق مع الباحث في هذا الاتجاه ، حيث لم يسبق ان تجاوزت التجارب العربية الجماعية مرحلة منطقة التجارة الحرة منذ مطلع السبعينيات ، وبالتالي فهي لم تجرب عملياً حتى الآن مرحلة الاتحادات الجمركية . اما باقي مراحل الوحدة الاقتصادية العربية فقد ظلت مجرد اهداف مسطرة في الاتفاقية ، تنتظر التنفيذ .

ولا شك ان اسباب فشل الوحدة الاقتصادية ، بالإضافة الى ما ذكره الباحث ، يرجع

الامام لخدمة المصلحة العربية المشتركة ، وهذا يتطلب ان تعهد الدول العربية الى مجموعة مشتركة من المفكرين العرب للبحث في امكانية ايجاد السبل والوسائل الكفيلة في وضع تصورات مستقبلية لعمل عربي اقتصادي مشترك يرقى الى مستوى الطموحات والتحديات التي تواجه المستقبل العربي وتحول دون تقدمه . ولا شك ان قيام تكتل اقتصادي عربي اقليمي سيعزز من القدرة التفاوضية لهذه التكتلات مع التكتلات العالمية الاخرى ، كما انه سوف يعطي حافزاً لكل الدول العربية لبناء القوة الاقتصادية الداخلية والقدرة على المنافسة مع الخارج . اضافة الى ذلك ، فان البديل العربي سوف يلعب دوراً بارزاً في النظام الاقتصادي الشرقي اوسطي الجديد .

وبالنسبة الى مستقبل الاردن ، فاني اعتقد انه هناك عوامل لا تقل اهمية عن السيناريوهات المذكورة في الدراسة وتأثيرها على مستقبل الاقتصاد الاردني . ومن ابرز هذه العوامل رفع كفاءة وجاهزية الاقتصاد الاردني للتعامل مع هذه التحديات ، لا سيما وان هذه التحديات لا يتوقع ان تبرز الى حيز الوجود في الأمد القصير والمتوسط . وكون انها تشكل تهديداً للاقتصاد الاردني في الأجل الطويل فيجب ان ينصب التفكير حالياً على دراسة كيفية الاستفادة القصوى من هذه التحديات من خلال اتخاذ الاجراءات والآليات المناسبة من قبل الادارة الاقتصادية لرفع كفاءة وجاهزية الاقتصاد الاردني للتعامل معها مع التركيز على القطاعات الاقتصادية التي هي بحاجة الى الارتقاء بها لتغدو اكثر قدرة على المنافسة في ظل التحديات . وذلك عن طريق تطوير الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية وتحسين مستوى جودة المنتجات الاردنية في مجالات الانتاج السلعي والخدمي وذلك باستخدام المعايير والمقاييس العالمية التي تمكنها من دخول الاسواق العالمية ، وزيادة الاهتمام بالتكنولوجيا المتقدمة عن طريق التدريب والتأهيل في جميع مجالات الانتاج ، فضلاً عن زيادة الاهتمام بتطوير القدرات التسويقية وذلك عن طريق اقامة تعاون مشترك مع شركات التسويق العربية والعالمية وعقد اتفاقيات تصديرية تساعد على تسويق المنتجات الاردنية في الاسواق العالمية .

وبناء عليه ، ونظراً لعدم امكانية قيام نظام اقتصادي عربي فعال لأسباب ذكرت سابقاً ، الا ان ذلك لا يمنع من قيام تكتلات محدودة جديدة او احياء تكتلات سابقة مثل مجلس التعاون العربي . وهذا ما يهم الاردن بالطبع ، حيث ان الاقتصاد الاردني يرتبط ارتباطاً مباشراً باقتصادات الدول العربية المجاورة ، ويتأثر تأثراً مباشراً بالتطورات سواء الايجابية منها او السلبية التي تشهدها المنطقة ، الامر الذي يلبي على الاردن اعادة فتح قنوات الاتصال مع الدول المجاورة والتركيز على فتح اسواق التصدير امام الصناعات الاردنية واسواق العمالة واستقطاب السياحة من الدول العربية . وهذا من شأنه ان يخفف عن كاهل الاقتصاد الاردني العديد من المشاكل التي ما برح يعاني منها ، وخاصة مشكلة البطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية .

بشكل كبير الى تعميق الترابط العربي بالسوق الخارجية على حساب التكامل القومي في ميادين الانتاج والاستثمار والتبادل التجاري . اضافة الى ان غياب المنظور القومي في الخطط القطرية التنموية قد ادى الى تناقضها وتضاربها مما ادى الى تفتت السوق الداخلية وعشوائية انشاء المشروعات ، ولعل الغائب الاكبر في المسيرة التنموية الى امد قريب هو الاستراتيجية الشمولية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، والتي تحدد الاهداف والاولويات التي يفترض ان تتبناها الخطط القطرية والمؤسسات القومية وبما يحقق الترابط العضوي بين الاقتصادات والاسواق والمشروعات والهياكل العربية مع التأكيد على المدخل الانتاجي التكاملي والبرمجة والتخطيط .

وفي ضوء هذه الخلفية القائمة ، فاني اتفق مع الباحث بعدم امكانية قيام تكتل عربي فعال في المرحلة الحالية ، خاصة بعد تردي العلاقات العربية ابان ازمة الخليج وسيطرة القوى الاجنبية على المنطقة .

وهذا ايضاً ينطبق على عدم امكانية قيام تكتل اقتصادي حول مجلس التعاون الخليجي ، خاصة في ظل وجود الثروات الطبيعية والمالية لدى دول الخليج العربي ، والتي تولد الضغوط الامريكية والغربية تجاه فصل دول مجلس التعاون الخليجي والتحذير من اي محاولات او سيناريوهات من شأنها ان تفقدها السيطرة على هذه الثروات . كما انني غير متفائل من امكانية قيام نظام اقتصادي شرقي اوسطي . فمن حيث المبدأ ان النظام الشرقي اوسطي يأخذ بالاعتبار العلاقة الجغرافية بين الدول الشرق اوسطية متجاهلاً للطابع القومي الذي يميز العلاقات بين الدول العربية في منظمة الجامعة العربية . وبعبارة أخرى ، فان هذا النظام يعمل على تفكيك الترابط العضوي العربي واعادة تركيبه في مجموعات جغرافية يسهل الهيمنة عليها في اطار منطقة التبادل التجاري ، ومن يعرف ماذا سيكون الحال اذا توسعت المجموعة الجغرافية لتشمل الدول المجاورة لمنطقة الشرق الاوسط مثل باكستان وافغانستان وغيرها من الدول؟ اصف الى ذلك عدم وجود رؤية واضحة لمفهوم التعاون الاقتصادي الشرقي اوسطي .

ومهما يكن الامر ، فاني من دعاة البديل العربي لانه يعتمد على الروابط العربية كاللغة والتاريخ والثقافة بغض النظر عن التباين السياسي العربي في المرحلة الحالية . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : ما الاسلوب الذي يؤدي الى تحقيق تكتل اقتصادي عربي جديد؟ هل ان الاتفاق على تخفيض الحواجز الجمركية بين الدول العربية ام انشاء منطقة تجارة حرة هو البداية ، ام ان فتح المجال لتعاون اقتصادي ثنائي او اكثر بين الدول العربية هو الاسلوب الصحيح؟

ان الاجابة عن هذه التساؤلات يحتم على الامة العربية التحرك بقوة للبدء باحياء مسيرة التعاون العربي المشترك بالرغم من العقبات السياسية التي تحول دون الارتقاء بهذه المسيرة الى

من شروط اتفاقات الشراكة مع اوروبا . كما ان فتح السوق الاردني امام منتجات الدول العربية سيؤدي الى احلال المنتجات العربية محل المستورد من دول اخرى ، وفتح الاسواق العربية امام المنتجات الاردنية المحاصرة ، خاصة وان الاردن يصدر ما مقداره ٤٠٪ من صادراته الى الدول العربية وان اكثر من ثلث القوى العاملة الاردنية تعمل في الدول الخليجية ، فضلاً عن اهمية السياحة العربية وحوالات الاردنيين العاملين في الدول العربية للاقتصاد الاردني .

٦- ان الدخول في اتفاقات التجارة الحرة ثنائياً او اقليمياً او دولياً سيترتب عليها دفع ثمن باهظ من قبل الصناعة المحلية الى جانب فقدان اهم ايرادات الدولة المتمثلة بالرسوم الجمركية ، وان الحلول التي يجب العمل على تحقيقها هي في الاستفادة من المعونات وفترات السماح التي تمنحها التكتلات والدول التي سنرتبط معها في احداث تطوير جذري لنمط ونوعية الانتاج المحلي وخلق بيئة استثمارية جذابة وحقيقية لجذب استثمارات اطراف التكتلات والدول الاجنبية لخلق صناعات ومنتجات وخدمات قادرة على الاستفادة من فوائد تحرير التجارة في المستقبل .

٧- بالرغم من فشل التجربة العربية في احداث تكتل او تكامل اقتصادي عربي شامل ، فان خيار الاردن بالانضمام لاية نواة تكتل اقتصادي مع الدول العربية سيكون له مردود اقتصادي حقيقي . فالتكتل الاقتصادي العربي هو الاداة الاساسية في النمو الاقتصادي للدول العربية وفي تمكينها من ممارسة دور فعال في هندسة النظام الاقليمي الشرق اوسطي في المنطقة . فاعادة بناء العمل العربي المشترك في ظل الجامعة العربية ومنظمات التكامل الاقتصادي العربي المشترك سوف يجعل من وجود اسرائيل في المنطقة كدولة اجنبية ، بحيث يكون التعامل معها كالتعامل مع اي دولة غير عربية في المنطقة مثل تركيا وايران وقبرص وغيرها . ويبدو ان الدرس الذي لا بد للدول العربية أن تستخلصه من التجربة التي مرت بها خلال الاعوام السابقة هو ان التعاون فيما بينها يشكل افضل وسيلة لمواجهة احتمالات المستقبل ، فقد آن الأوان للدول العربية ، لكي تتخلص من تبعيتها للدول الصناعية ، وبالتالي تعرضها لمختلف انواع الاخطار والضغط الاقتصادية ، ان تنشأ فيما بينها علاقات اقوى مبنية على التكافؤ والاعتماد المتبادل .

فلا بد من توفر الارادة والعزم والتصميم والنية الحسنة لدى صانعي القرارات السياسية والاقتصادية في الاقطار العربية للتغلب على الصعاب الجمة في طريق التكتل الاقتصادي العربي . وان يتم ذلك بنشر روح الوعي والديمقراطية الحقيقية بين الشعوب العربية لتمكينها من المشاركة الفعالة في تحقيق هذا الهدف القومي الكبير . والامل ان تتمكن الاجيال القادمة من تحقيق ما أمّنت به الاجيال الحالية والسابقة في التكامل والوحدة الاقتصادية العربية .

اعتقد ان هذا البديل يأتي في مقدمة الاولويات التي من الممكن تحقيقه في المدى القصير والمتوسط . اما في المدى الطويل وكما ذكرنا سابقاً ، فيفترض ان يتم رفع كفاءة وجاهزية الاقتصاد الاردني لاغتنام الفرص الاخرى التي ذكرها الباحث مثل الشراكة الاوروبية ومحاولة الدخول الى الاسواق الفلسطينية والاسرائيلية . اما امكانية دخول الاسواق العالمية ومنافسة السلع العالمية فيظل ذلك محدوداً الى ابعد الحدود .

وخلاصة القول ، فانه لا بد من الاشارة الى بعض النقاط الجوهرية والتي من الممكن ان تشكل فرصاً متاحة لتدعيم موقف الاقتصاد الاردني امام التكتلات الاقتصادية الاقليمية المحتملة ، ومن اهمها :

١- عدم اغفال العلاقات الاقتصادية بين الاردن والعراق ، وخاصة في ظل بداية الانفراج الاقتصادي للسوق العراقية على اثر قرار مجلس الامن الدولي المتعلق بالسماح للعراق بتصدير جزء من النفط . وبالتالي فانه يجب وضع تصورات او بدائل لآلية التعامل مع السوق العراقية باعتبارها احدى الاسواق الرئيسية للصادرات الاردنية سواء في ظل استمرار النظام السياسي الحالي او تغييره ، ودراسة مدى تأثير ذلك على السياسات الاقتصادية الاردنية وتحديد اولويات الانفتاح او التعاون الثنائي او الاقليمي او الدولي على ضوء هذه السياسات .

٢- من الواضح ان الاردن يتجه لمسار التعامل او التعاون مع تكتل دول المجموعة الاوروبية ، مغفلاً ضرورة الانفتاح والسعي للبحث عن صلات وعلاقات تجارية مع تكتلات آسيا العملاقة الجديدة ومع اقطابها كاليابان . مما يفقد الاردن ميزات وفرص جذب استثمارات هذه الدول والاستفادة من تجربتها واسواقها .

٣- ان المفاوضات على المسار السوري واللبناني لا بد ان تنتهي في يوم ما الى حل ما ، وعند ذلك ستجد سوريا نفسها دون اي تناقض مع الاردن الذي انفتح على مصر ودول الخليج ، وبالتالي فلا بد من توقع سيناريو جديد يربط بين الاردن وبعض الدول المجاورة مثل سوريا والعراق ومصر ولبنان . واهمية هذا الربط تنبع من موقع الاردن المتوسط بين دول المنطقة ذات الحجم الاقتصادي الذي يمكن ان يحل ازمة السوق الاردنية الصغيرة .

٤- من المهم ان يهتم الاردن في مشاريع اتفاقاته الجديدة بايجاد منافذ لاهم سلعة تصديرية لديه وهي القوى العاملة المتعلمة والفنية والتي كسدت على اثر عودة الآلاف منها بعد حرب الخليج واغلاق اسواق العمل امامها بعد ذلك .

٥- ان التوجه نحو عقد اتفاقات ثنائية مع الدول العربية باتجاه تحرير التجارة بين الاردن وهذه الدول يمكن ان يوفر فرصة لفتح اسواق هذه الدول امام المنتجات الاردنية بشروط اقل

## الفصل الثالث

رئيس الجلسة : معالي م. سمير قعوار.

ورقة خلفية :

**العرب ومأزق المياه - الوضع  
الراهن والتصورات المستقبلية.**

د. زكي حنوش.

ورقة عمل :

**ادارة موارد المياه في الاردن  
والتحديات المستقبلية.**

المهندس فوزي ابو النعاج.

ورقة عمل:

**اقتصادات الزراعة الاردنية  
والتحديات المستقبلية.**

د. سالم بطرس و د. يوسف هياجنة.

تعقيب: د. سليمان عربيات.

## ملخص

### العرب ومأزق المياه:

#### الوضع الراهن والتصورات المستقبلية

(د. زكي حنوش)

استهدفت هذه الورقة استشراف آفاق المستقبل بشأن النجى السبل التي تكفل الحفاظ على الموارد المائية في الوطن العربي والاستغلال الأمثل لها ، مع مراعاة البعد البيئي .

واشارت الورقة بشكل خاص إلى الوضع الراهن للمياه في الوطن العربي مشيرة إلى تراجع نصيب الفرد وفقاً للمعايير الدولية ، وركزت على ان الأمن المائي يعتبر ضرورة قصوى وفقاً للمفاهيم الحديثة .

ووضعت الورقة أربعة مشاهد توضح سيناريوهات تطور السيطرة المائية في المنطقة ، مع الإشارة إلى دور اسرائيل وتركيا بهذا الصدد . وتستنتج الورقة ان الانهار الثلاثة الرئيسية في المنطقة ( نهر الاردن ، النيل ، دجلة والفرات ) ستكون إما عامل تعزيز للتعاون وإما سبباً في اشعال فتيل صراع لم يسبق له مثيل . وترى الورقة ان المعضلة الحقيقية في الرؤية العربية لمأزق المياه تتمثل في الانسجام المتناقض ، إذ أن هناك غياب رؤية عربية مشتركة للمأزق قطرياً وقومياً واقليمياً .

وتنتهي الورقة إلى مجموعة من التصورات مع اشارة خاصة إلى الآثار البيئية ، وتشير إلى ان حل مشكلة المياه هو سبيل لسلام عادل وشامل في المنطقة .

وفي تحديدها لسبل الارتقاء بالثروة المائية وترشيد استخدامها ، تؤكد الورقة على ربط الاسعار بكميات الاستهلاك على اساس تصاعدي ، وعلى ايجاد بنك معلومات مائية ، وحسن ادارة الموارد المتاحة ، واستخدام الطرق الاكثر كفاءة في استثمار المياه ، وتقليل الهدر واستثمار مصاب الانهار الكبيرة .

## العرب ومأزق المياه - الوضع الراهن والتصورات المستقبلية

د . زكي حنوش

### أولاً : الوضع الراهن للمياه في الوطن العربي

تأخر العرب كثيراً - كمعادتهم - في النظر في قضية من أهم قضاياهم الخطيرة ، وبادروا إلى وضعها في دائرة الضوء بعد أن أعتم مناخهم . ليكن ، فهناك فرصة للاستدراك إذا رغبوا .  
والمؤسف بالنسبة للعرب - خلافاً لما هو الحال في اسرائيل على سبيل المثال - اعتقادهم ، انسجاماً مع منحاهم الغيبي في التفكير والقدر في التصرف ، ولمدة طويلة ، بأن الموارد المائية هي موارد طبيعية غير محدودة وغير قابلة للاستنزاف ، وبالتالي فقد احتلت دوراً ثانوياً في تخطيط مشاريع التنمية . إلا أن الازدياد الكبير في النمو السكاني ، واستهلاك المياه اللاعقلاني في مختلف القطاعات التنموية التي شهدت تطوراً كبيراً بما فيها الاستهلاك المنزلي ، وظهور أزمات مائية جديدة في مناطق متعددة من العالم ، واكتشافهم - ولو بشكل متأخر - بأن اسرائيل كانت ولا تزال تولي المياه أهمية لا تقل عن الصراع العسكري ، وعن الأرض ، بل أن الصحيح والثابت هو أن الصراع العسكري ، والاستحواذ على مزيد من الأرض كانا أصلاً من أجل المياه .

وقد أدى ذلك إلى تغيير واضح في المفاهيم حول أهمية المياه في السنوات الأخيرة ، بعد طول غياب للوعي بهذه المعضلة ، سواء على المستوى القطري أو القومي . فقد كثر الحديث عن الأمن المائي كضرورة حيوية لا بد منها ، ليس على المستوى القومي بل على المستويات القطرية وبشكل منفرد دون تنسيق ، بينما يفترض العكس ، إنما ليكن : فذلك اضعف الايمان .

يعتبر الأمن المائي أحد أهم المفاهيم العصرية ، وقد دخل القواميس الاقتصادية والسياسية في الفترة الأخيرة ، وهو يعني معرفة واقع الثروة المائية من حيث مخزونها ، وتنوع مصادرها ، وطرائق استثمارها ، وكيفية تحسين نوعيتها ، وضمان توافرها بالقدر الذي يلبي حاجة الاستهلاك البشري ، والزراعي ، والصناعي ، والتوازن البيئي . وباختصار أصبح الأمن المائي

والمشكلة التي تجدر الإشارة إليها هي سوء توزيع هذه الموارد بحسب الأجزاء المختلفة للوطن العربي، فنصف كمية الأمطار على سبيل المثال تهطل في السودان، فيما لا يشكل السودان سوى سدس مساحة الوطن العربي. بالمقابل تستأثر ثلاثة أقطار عربية، وهي مصر والعراق والسودان بنحو ٧٠٪ من كمية مياه الأنهار الجارية، فيما تتوزع بقية الموارد على الأقطار العربية الأخرى مجتمعة. هذا مع الإشارة إلى أن عنصر الزمن يخلف أثراً سلبية كبيرة على الكميات المتاحة من مياه الأنهار، إذ تظهر القياسات الدولية أن مجرى كل من نهري الفرات ودجلة قد تراجع بنسبة الثلث منذ بداية هذا القرن، في حين خسر نهر الأردن نحو نصف موارده في الفترة ذاتها، مما يستدعي ضرورة الأخذ في الاعتبار عند تقدير الموارد المائية على المدى البعيد، العوامل السلبية المتأتية عن التبخر، وتعاقب سنوات الشح، وينطبق هذا إلى حد بعيد على توزيع الموارد الجوفية المتجددة. ويستدل من المعطيات المتوفرة عن توزيع الموارد المتاحة بحسب السكان على تفاوت وتراجع نصيب الفرد من هذه الموارد.

وبالتالي فإنه من المتوقع أن ينخفض نصيب المواطن العربي من المياه بنسبة ٣٠٪ حتى نهاية هذا القرن، وبنسبة ٥٠٪ في نهاية الربع الأول من القرن القادم، في حين سيزداد الطلب على الاستهلاك بمعدلات مضاعفة خلال العقود القادمة بسبب تضاعف عدد سكان الوطن العربي كل ٢٥ سنة في المتوسط. فإذا كان عدد سكانه الآن ٢٤١,٢ مليون نسمة، فسيصبح عددهم ٢٩١,٢ مليون عام ٢٠٠٠، و ٤٤٠ مليوناً عام ٢٠١٥، ونحو ٧٠٠ مليون عام ٢٠٣٠. وقد قدر البنك الدولي حصة الفرد الواحد في المنطقة العربية من مصادر المياه المتجددة في عام ٢٠٢٥ مقارنة بالفترتين ١٩٦٠ و ١٩٩٠ على النحو الوارد في الجدول رقم (١).

تابع (٢) حين تبلغ مساحة الوطن العربي ٩,٤٪ من مساحة العالم. ولو كانت المياه العذبة موزعة توزيعاً متوازناً على الأرض لكان نصيب المنطقة العربية حسب مساحتها ١٠٩٨ مليار م³ سنوياً. ويقدر نصيب الفرد العربي من المياه العذبة ٨,٥٪ من متوسط نصيب الفرد على مستوى العالم. وتقول الدراسة إذا كان مقدار الاستهلاك السنوي للمياه العذبة في الوطن العربي ٢١٥ مليار م³، فإن عجزه يبلغ ٨٣ مليار م³ (مشعل، ١٩٩٥).

مرادفاً لمصطلحات الأمن الأخرى. وتتضمن دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن حول الشرق الأوسط، بأنه يقف على حافة أزمة كبرى من أزمات الموارد الطبيعية، فقبل أن يقبل القرن الحادي والعشرون، يمكن للصراع حول الموارد المائية المحدودة والمهدورة أن يمزق الروابط القائمة فعلياً بين دول المنطقة وأن يؤدي إلى اضطرابات لم يسبق لها مثيل (سعید، ١٩٩٢)، خاصة وأن أغلب مساحة الوطن العربي تقع في العروض المدارية الحارة والجافة. ومع قلة المخزون المائي، فإن أكثر من أربع عشرة دولة عربية تقع دون خط الفقر المائي العام<sup>(١)</sup>. ومعروف أن الوطن العربي يتلقى نحو ٦٥٪ من مياهه الجارية من الدول المجاورة، وتصل هذه النسبة إلى ٩٨,٥٪ بالنسبة لرصيد بعض الدول العربية (حدادين، ١٩٨٩).

وتشير إحدى الدراسات (خوري - دروي، ١٩٩٠) إلى أن نصيب المواطن العربي من كميات الهطول السنوي تصل إلى ١٣٠٠ م³، أما نصيبه من الموارد المائية المتجددة فهو بحدود ١٧٤٥ م³ سنوياً، بينما يصل المعدل العالمي إلى نحو ١٢٩٠٠ م³.

وتتسم الموارد المائية العربية المتاحة بالندرة النسبية وبالقابلية للاستنزاف. وتتراوح تقديرات الطاقة الكامنة القصوى لهذه الموارد من حيث مستواها النظري، ما بين ٣٥٢ مليار م³ و ٣٩٤ مليار م³، أما الطاقة الفعلية في إطار المعرفة الراهنة فإنها تبلغ ٢٧٥ مليار م³، ومن بينها ٢٣٥ مليار م³ موارد مائية سطحية ونحو ٤٠ مليار م³ وهي عبارة عن مياه جوفية متجددة (حمدان، ١٩٩٥).

وإذا ما اعتمدنا التقديرات التي تتناولها مراكز البحوث والدارسون في دراساتهم، فإن حجم الطلب مع حلول القرن الحادي والعشرين سيصبح في حدود ٣٦٨ مليار م³، ومعنى ذلك أنه حتى التقديرات النظرية التي أشرنا إليها آنفاً، ستكون بالكاد لتغطية الطلب، وبالتالي، ومع ازدياد الطلب بسبب الزيادة الكبيرة في السكان وتنوع الاستخدامات المستجدة أو الإضافية في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن الطلب على المياه لن تقابله سيولة في عرضها، وسيعاني العرب من عجز مائي خطير<sup>(٢)</sup>.

(١) إن الدول العربية الواقعة فوق خط الفقر المائي العام هي: سورية (مع التحفظ) والعراق، والسودان، وسلطنة عمان، وموريتانيا، ومن المتوقع أن يتراجع نصيب بعض هذه الأقطار خلال العقد القادم. أما بقية الأقطار العربية فتقع دون خط الفقر المائي العام.

(٢) تشير إحدى الدراسات الأكثر تشاؤماً إلى أن كمية المياه العذبة المتجددة سنوياً تبلغ ١٣٢ مليار م³ من المصادر الطبيعية (أمطار - مياه جوفية - روافد نهريّة) وهي تعادل ٠,٣٢٪ من المياه العذبة على كوكب الأرض، فإذا أضفنا إلى هذه الموارد، المياه الواردة من الأنهار يصبح إجمالي المياه العذبة المتاحة نحو ٢٩٤ مليار م³، أي ما يعادل ٠,٧٢٪ من المياه العذبة، في

## جدول (١)

تطور حصة الفرد في المنطقة العربية من مصادر المياه المتجددة

| البلد    | ١٩٦٠م | ١٩٩٠م | ٢٠٢٥م تقديراً |
|----------|-------|-------|---------------|
| الجزائر  | ١٧٠٤  | ٧٣٧   | ٣٥٢           |
| مصر      | ٢٢٥١  | ٧٥٠   | ٦٤٥           |
| ايران    | ٥٧٨٨  | ٢١٥٢  | ١٠٣٢          |
| العراق   | ١٤٧٠٦ | ٥٢٨٥  | ٢٠٠٠          |
| اسرائيل  | ١٠٢٤  | ٤٦٧   | ٣١١           |
| الاردن   | ٥٢٩   | ١٩٠   | ٩١            |
| لبنان    | ٢٠٠٠  | ١٤٠٧  | ٨٠٩           |
| ليبيا    | ٥٣٨   | ١٦٠   | ٥٥            |
| مالطا    | ١٠٠   | ٧٥    | ٧٥            |
| المغرب   | ٢٥٦٠  | ١١٨٥  | ٦٥١           |
| عمان     | ٤٠٠٠  | ١٣٣٣  | ٤٢١           |
| السعودية | ٥٣٧   | ١٤٠   | ٤٩            |
| سورية    | ١١٩٦  | ٥٥٠   | ١٦١           |
| تونس     | ١٠٣٦  | ٤٥٠   | ٣١٩           |
| الامارات | ٣٠٠   | ٢٤٠   | ١٣٠           |
| اليمن    | ٤٨١   | ٢٤٠   | ٧٢            |

المصدر: (الشرق الاوسط، ١٩٩٦).

وهكذا فان متوسط نصيب الفرد من المياه سيكون أقل بكثير من متوسط نصيب الفرد في أغلب دول العالم إن لم يكن جميعها، وفق تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، باستثناء عدد محدود من الأقطار العربية كما هو مبين في الجدول رقم (٢)، وبناء على ذلك فإن أربعة عشر قطراً عربياً تدخل في فئة الأقطار الفقيرة بالمياه من أصل ٢٦ بلداً، أي بنسبة ٥٤٪.

## جدول (٢)

الاقطار شحيحة المياه، ١٩٩٢\*

| الاقليم / القطر | امدادات المياه المتجددة (٣م للفرد الواحد) | عدد السكان (مليون) | الزمن اللازم لتضاعف عدد السكان (سنة) |
|-----------------|-------------------------------------------|--------------------|--------------------------------------|
| أفريقيا         |                                           |                    |                                      |
| الجزائر         | ٧٣٠                                       | ٢٦,٠               | ٢٧                                   |
| بوتسوانا        | ٧١٠                                       | ١,٤                | ٢٣                                   |
| بورندي          | ٦٢٠                                       | ٥,٨                | ٢١                                   |
| الرأس الاخضر    | ٥٠٠                                       | ٠,٤                | ٢١                                   |
| جيبوتي          | ٧٥٠                                       | ٠,٤                | ٢٤                                   |
| مصر             | ٣٠                                        | ٥٥,٧               | ٢٨                                   |
| كينيا           | ٥٦٠                                       | ٢٦,٢               | ١٩                                   |
| ليبيا           | ١٦٠                                       | ٤,٥                | ٢٣                                   |
| موريتانيا       | ١٩٠                                       | ٢,١                | ٢٥                                   |
| راوندي          | ٨٢٠                                       | ٧,٧                | ٢٠                                   |
| تونس            | ٤٥٠                                       | ٨,٤                | ٣٣                                   |
| الشرق الاوسط    |                                           |                    |                                      |
| البحرين         | -                                         | ٠,٥                | ٢٩                                   |
| اسرائيل         | ٣٣٠                                       | ٥,٢                | ٤٥                                   |
| الاردن          | ١٩٠                                       | ٣,٦                | ٢٠                                   |
| الكويت          | -                                         | ١,٤                | ٢٣                                   |
| قطر             | ٤٠                                        | ٠,٥                | ٢٨                                   |

\* الاقطار التي تقل نسبة نصيبها من إمدادات المياه المتجددة عن ١٠٠٠ متر مكعب لكل فرد في العام، وهذه النسبة لا تشمل كميات المياه المتدفقة عليها من أقطار مجاورة.

دول أخرى في المنطقة مثل مصر وإسرائيل نحو ٩٠٪ من مواردها المائية غير المتجددة، وبأن نحو ٦٠ مليون عربي لا تتوفر لهم المياه الصحية. ومن جهة أخرى تبلغ حصة الفرد السنوية المتوافرة من المياه في ثماني دول في المنطقة أقل من ٥٠٠ م٣، مما يشكل عقبة في سبيل النمو الاقتصادي (الشرق الأوسط، ١٩٩٥). وقد أكدت ذلك أيضاً الدراسة المشتركة التي أجرتها «الاسكوا» مع «الفاو» (الشرق الأوسط، ١٩٩٥)، حيث تضيف بأن السياسات المائية في العديد من الدول العربية ساهمت في انخفاض السطح البيطني عن المستوى الأدنى المستديم. وفي عدد من الحالات، صار الاستمرار في ضخ المياه عملية غير اقتصادية، وقد أدى استنفاد المياه الجوفية إلى انتشار التصحر في العديد من دول الخليج، ولعل من أهم أسباب هذا الاستنزاف - تقول الدراسة - التكنولوجيا غير الملائمة، والقروض المدعومة التي شجعت على حفر الآبار، وتكاليف المياه المتدنية جداً عن الأسعار الاقتصادية.

أما الدراسة التي أعدها المركز القومي للبحوث في مصر، فقد قدرت الاحتياطيات المائية العربية الآن بنحو ٣٠٠ مليار م٣ سنوياً، والمتاح منها ١٧٠ مليار م٣ فقط، مما يعني أن نقص المياه في الوطن العربي وصل الآن إلى نحو ٤٣٪ (الحياة، ١٩٩٦). وفي السياق نفسه، تؤكد بحوث المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) في آب - أغسطس ١٩٩٣، أن إجمالي الطلب على الماء لكافة الاستخدامات يقدر بنحو ٣٦٨ مليار م٣ سنة ٢٠٠٠، وسيترفع هذا الطلب ليصل إلى ٦٢٠ مليار م٣ عام ٢٠٣٠، أي بعجز مائي قدره ٢٥٢ مليار م٣.

استنتاجاً من هذا الواقع الراهن، واستشرافاً لأبعاده المستقبلية، يتوقع معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن، أن الشرق الأوسط سيشهد في غضون السنوات القادمة حرباً للسيطرة على مصادر المياه، ويمكن أن تبرز هذه الأزمة المأزق قبل نهاية القرن الحالي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحطيم الروابط الهشة أصلاً بين دول الأقليم، ويؤدي بالتالي إلى نزاع لم يسبق له مثيل.

### ثانياً: المياه هدف استراتيجي مستقبلي لكل دول المنطقة العربية واقليمها

شهد العالم ومنطقة الشرق الأوسط على امتداد السنوات القليلة المنصرمة، انعقاد العديد من المؤتمرات حول مسألة الموارد المائية في الإطارين الدولي والاقليمي. وقد اجمعت هذه المؤتمرات بصيغ مختلفة على أن مسألة المياه سوف تشكل في العقدين القادمين عاملاً يهدد حياة العديد من الدول التي تقع في مناطق جافة أو شبه جافة، وأن هذه المسألة مرشحة بالتالي لأن تكون موضع نزاعات سياسية وربما عسكرية متنتقلة، وتعاطف احتمال تفجر مثل هذه

| الاقليم / القطر       | امدادات المياه المتجددة (٣م للفرد الواحد) | عدد السكان (مليون) | الزمن اللازم لتضاعف عدد السكان (سنة) |
|-----------------------|-------------------------------------------|--------------------|--------------------------------------|
| السعودية              | ١٤٠                                       | ١٦,١               | ٢٠                                   |
| سورية                 | ٥٥٠                                       | ١٣,٧               | ١٨                                   |
| الامارات              | ١٢٠                                       | ٢,٥                | ٢٥                                   |
| اليمن                 | ٢٤٠                                       | ١٠,٤               | ٢٠                                   |
| اقطار اخرى            |                                           |                    |                                      |
| بربادرس               | ١٧٠                                       | ٠,٣                | ١٠٢                                  |
| بلجيكا                | ٨٤٠                                       | ١٠,٠               | ٣٤٧                                  |
| المجر                 | ٥٨٠                                       | ١٠,٣               | -                                    |
| مالطا                 | ٨٠                                        | ٠,٤                | ٩٢                                   |
| هولندا                | ٦٦٠                                       | ١٥,٢               | ١٤٧                                  |
| سنغافورة              | ٢١٠                                       | ٢,٨                | ٥١                                   |
| مجموع السكان الاجمالي |                                           | ٢٣١,٥              |                                      |

المصدر: (حجاج وصقار، ١٩٩٤).

ولعله من المفيد أن نلخص المزيد مما توصلت إليه دراسات أخرى حول المشكلة (٣)، فقد تحدث نائب مدير البنك الدولي للشرق الأوسط في مؤتمر قمة عمان الاقتصادي المنعقد في الأردن (٢٩ - ٣١ / ١٠ / ١٩٩٥) عن مضاعفات تناقص مصادر المياه على النمو في المنطقة العربية، وألمح إلى أن تقديرات البنك الدولي الأخيرة تؤكد بأن سبع دول في المنطقة باتت مضطرة الآن إلى استخدام ١٠٠٪ وأكثر من الموارد المائية غير المتجددة كل سنة، وتستخدم

(٣) يبدو من الواضح وفق المعروض أن هناك اختلافاً في التقديرات التي انتهت إليها الدراسات المشار إليها، إلا أن الذي تؤكدته كل الدراسات هو أن أزمة المياه في الوطن العربي ليست قادمة فقط بل قائمة بالفعل، وعلى ذلك يمكن اعتبار الأرقام التي ذكرت في السياق أرقاماً تأشيرية، تؤكد خطورة المأزق المائي العربي.

مقابل كمية مساوية للاردن ، مع إقرار شكلي بسيادة الاردن على أرض تعهدت بتأجيرها لاسرائيل ، والملفت أن هذا الاتفاق تم في غياب الطرف الآخر ، سورية (حمدان ، ١٩٩٥) .

### المشهد الثاني :

ومسرحه منطقة حوض الفرات (نهر الفرات) الذي يتدفق عبر ثلاث دول (تركيا وسورية والعراق) حيث أقامت تركيا العديد من السدود دون اتفاقات مسبقة مع الجوار . ويميز الخطر الأكبر على هذا الصعيد في شروع تركيا خلال الثمانينات في تنفيذ مشروع جنوب شرقي الاناضول (GAP) سعياً وراء تحقيق هدفها الاستراتيجي ، وطموحها مجدداً للقيام بدور سياسي واقتصادي رئيس في المنطقة ، ودعم اوضاعها الاقتصادية غير المطمئنة ، وحل العديد من مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمناً ( التضخم - البطالة - الفقر - التجاذبات الايديولوجية القابلة للانفجار - التناقضات السياسية ... الخ) .

فالمعروف أن هذا المشروع سيُدخل مساحة مليون وثمانمائة ألف هكتار إلى الاستثمار الزراعي ، أي بما يعادل خمس مساحة الأراضي الزراعية . إضافة إلى توليد ٢٧,٧٣٨ مليار كيلو وات ساعة من الطاقة الكهربائية سنوياً ، وخلق مليون وستمائة ألف فرصة عمل ، عبر إقامة ٢١ سداً على نهري دجلة والفرات ، إضافة إلى ١٧ محطة كهربية ، مما يساعد على إقامة شبكة واسعة من المشروعات الانمائية الأخرى في قطاع الزراعة ، والصناعة ، والصحة ، والتعليم ، والمواصلات ، والاتصالات .

ونعتقد أن وضعاً كهذا من شأنه أن ينقل تركية نقلة نوعية هائلة ، لا يمكن إلا أن يكون هدفاً استراتيجياً يجب كل الأهداف الأخرى أو يسبقها من حيث الأهمية ، خاصة وأنه يطمح إلى توفير تغطية كبيرة لاحتياجات الجوار من المنتجات الزراعية ، ومنتجات الصناعة الزراعية وغيرها من السلع وصولاً إلى الماء .

فإذا أدخلنا إلى دائرة هذا الهدف مشروع أنابيب السلام الذي سينقل بعد اقامته نحو ٦ ملايين م<sup>٣</sup> من المياه يومياً إلى دول الخليج وسورية والاردن ، والذي جُمِدَ مبدئياً ، إلا أنه مرشح للعودة ثانية إلى الواجهة على ضوء تقدم عملية السلام العربي الاسرائيلي ، ستصبح تركية (سلة غذاء وخزان ماء للمنطقة) . فهل ثمة هدف أكثر طموحاً من هذا يمكن أن تتبناه وتسعى إلى تحقيقه بكل الوسائل دولة كتركية تعاني ما تعانيه من أوضاع قلقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وتسعى في الوقت نفسه إلى تبوؤ مركز قيادي في المنظومة الشرق أوسطية (دمشقية ، ١٩٩٤) .

إلا أن هذا الهدف الاستراتيجي الطموح يخلق أهدافاً استراتيجية لدى كل من سورية والعراق بالنسبة لأمنهما المائي ، الذي يجعل ضمناً (وقف الشروحات الواردة في القسم الأول

النزاعات بشكل خاص في المناطق التي تشترك في استعمال مصادر مائية موحدة .

ويرى «حمدان ، ١٩٩٥» : أن منطقة الشرق الأوسط في امتدادها الافريقي والاسيوي تعتبر مجالاً مميزاً لاحتمال بروز هذه المخاطر المستقبلية - أن لم تكن بارزة فعلاً - حيث تتكرر على نطاق واسع حالات البلدان المتشاطئة وسط اتجاه عام لاتساع الخلل بين العرض والطلب في هذه البلدان كما سبق الايضاح .

ويصبح من الطبيعي والحال على ما هي عليه ، أن يكون الأمن المائي واحداً من أهم الأهداف الاستراتيجية المستقبلية على المدى المنظور لدول المنطقة العربية ، إن لم يكن أولها وأهمها على الاطلاق ، بعد أن توارت آلة الحرب العسكرية وتراجعت إلى الخلف ، بسبب مفاوضات السلام واتفاقياتها التي وقعت وتلك التي ستوقع .

وتتيح لنا هذه التوقعات تحديد أربعة مشاهد تتداخل وتتصطرع خلالها الاهداف الاستراتيجية المائية لدول المنطقة :

### المشهد الأول :

كما هو معروف ، فقد وضعت اسرائيل يدها على كميات كبيرة من مياه نهري الاردن واليرموك لتغطية عجزها المائي المرشح لان يتضاعف مع نهاية هذا القرن ، وكذلك على الموارد الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهضبة الجولان .

وقد بنت جسر المياه الوطني عام ١٩٦٤ الذي يربط بحيرة طبريا بصحراء النقب . وتشير الدراسات (حمدان ، ١٩٩٥) إلى أن أكثر من ٥٥٪ من استهلاك المياه في اسرائيل يأتي من مناطق ومنابع خارج إطار حدود ١٩٤٨ ، مما يجعلها تتمسك بورقة المياه من خلال سيطرتها الفعلية على الموارد المائية حتى الرمق الأخير كهدف استراتيجي حالي ومستقبلي ، وهو الهدف نفسه الذي كان متداولاً في المؤتمرات الصهيونية حتى قبل قيام اسرائيل كدولة في المنطقة<sup>(٤)</sup> ، وهذا ما بدا واضحاً في مجمل جولات المفاوضات المتعددة الأطراف ، ففسي الاتفاق الاردني الاسرائيلي سمح لاسرائيل بالمحافظة على استعمالها الحالية لنهر الاردن

(٤) الدولة اليهودية التي نشدها زعماء الحركة الصهيونية منذ القدم هي دولة مائية تمتد من النيل إلى الفرات ، ويمثل موضوع المياه نقطة التقاء بين الزعامات الاسرائيلية ، على مختلف اتجاهاتها السياسية والايديولوجية قديماً وحديثاً . وتقول التقارير والدراسات المفرج عنها ، أن السيطرة على المنايع والمصادر المائية كانت تشكل الهدف (ما وراثي) للخطط السياسية والعسكرية الاسرائيلية على الأقل منذ قيام الدولة العبرية . ويرى خبير امريكي أن الاطلاع على خرائط التوضع البشري اليهودي في فلسطين قبل قيام اسرائيل وخرائط الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة في حرب ٦٧ يؤكد القيمة الكبرى التي تعطيها تلك الخرائط للمياه (الامة ، ١٩٩٢ / دمشق ، ١٩٩٤ / الدويك ، ١٩٩٢ / المرجة ، ١٩٩٤) .

وأي أسلوب وبأي ثمن إلى الحفاظ عليه إذا ما تهدده الخطر<sup>(٥)</sup>، لا بل استزادته قدر الإمكان . ولهذه الأسباب يصبح الماء الهدف الاستراتيجي الأكثر أهمية لكلا البلدين .

#### المشهد الرابع :

إن زوال الثنائية القطبية وحرب الخليج الثانية ، والمتغيرات الدولية التي استجذت في السنوات الأخيرة والتي انعكست خللاً متعاضداً في موازين القوى العربية - الإقليمية ، تفتح المجال على مصراعيه أمام شتى الاحتمالات بالنسبة للنزاعات الدائرة حول مسألة الموارد المائية ، فتركية تسعى مجدداً للاضطلاع بدور القطب المهيمن على منطقة الشرق الأوسط ، وما يقال عن تركية ينسحب ، وإن بصيغ وأشكال أخرى ، على إسرائيل التي توصلت بعد نصف قرن من الصراع مع العرب إلى احلال مشروع السيطرة (الايكوسياسية) على المنطقة العربية كبديل لمشروع سيطرتها (الجيوسياسية) المباشرة . فبات الإقتصاد (والمياه من صلبه) هو المجال الطبيعي لسياسها إلى ممارسة هيمنتها على دول المنطقة .

وتتطلق في مشروعها من أوضاع تتميز بها عن العرب على غير صعيد ، فهي تمتلك حليفاً استراتيجياً راسخاً هو الولايات المتحدة الأمريكية (والشواهد أكثر من أن تحصى ، وربما لا نحتاج إلى شواهد ) ، فهذا الحليف ما انفك حتى اللحظة بالرغم من بدء عملية السلام - وهو راعيها - يؤكد ضمانه للتفوق الاسرائيلي على دول المنطقة العربية مجتمعة .

وباختصار ، فإن الولايات المتحدة تسعى بكل وضوح إلى إدماج إسرائيل في إطار المنطقة العربية كعضو طبيعي في النظام الشرق أوسطي ، مدعومة بخصائص تفوقها التكنولوجي ، وتعزيز دور حليفها الآخر ، تركية ، أيضاً في نظام الشرق أوسطي المأمول .

عبر هذه التشابكات تتضح تماماً صورة تناقض الأهداف الاستراتيجية للأمن المائي بين العرب من جهة وبين إسرائيل ، المسككة والمتحكمة بجزء من مصادر مياه دول الجوار ، ومن

من هذا البحث حول نقص المياه مستقبلاً) أمنهما الاقتصادي والعسكري والاجتماعي والسياسي والقومي بشكل عام في مهب الريح .

فالمشاريع التركية تعني حتماً تدني الكميات المخصصة لسورية والعراق من ٣٠ مليار م<sup>٣</sup> إلى نحو ١٢ - ١٣ مليار م<sup>٣</sup> سنوياً ، حيث سينقص الصبيب في الفرات بمقدار النصف أو أكثر .

وسيتربط على ذلك أن الصبيب المتبقي سيروى جزءاً صغيراً من حوض الفرات السوري ، في حين سيعاني العراق من حرمان يقرب من الكارثة ، إذ سينخفض نصيب سورية من المياه أكثر من ٤٠٪ ، بينما سينخفض نصيب العراق إلى نحو ٨٠٪ . أما في الجانب الآخر وبنتيجة إقامة سدود على نهر دجلة في الجانب التركي فإن هذا سيؤدي إلى حجز ٥٠٪ من مياه هذا النهر عن العراق (معرض ، ١٩٩٢) .

يضاف إلى ذلك تدني في نوعية المياه الوافدة بسبب كثافة استخدامات المياه في الجانب التركي لأغراض الري والزراعة والصناعة ، وهكذا ستعاني كل من العراق وسورية من انخفاض حصتهما من المياه ، وتلوث المياه الواردة إليهما ، وما ينجم عن ذلك من آثار بيئية ومضاعفات خطيرة .

#### المشهد الثالث :

إن مضمون المشهدين السابقين ينسحب بالابعاد والصيغ والمعاني نفسها على هذا المشهد باستثناء الجغرافية ، فالأمن المائي كهدف استراتيجي للسودان ، وبالذات بالنسبة لمصر ، فهو يقع في مقدمة الأولويات بالنسبة لنهر النيل الذي يخترق تسعة بلدان افريقية تنتهي بالسودان وصولاً إلى مصر ، مع نهاية جريان النهر الذي يبلغ صيبه نحو ٩٥ مليار م<sup>٣</sup> سنوياً .

فتزايد طلب البلدان المتشاطئة على مياهه ، وتزايد عدد السدود المقامة على مجراه ، مع تزايد عدد السكان بوتائر عالية ، وتكاثر المشكلات البيئية المحيطة به ، يشكل أساساً لاستمرار عمليات التجاذب والشد وصولاً إلى الصراع . ويبرز الخطر بالنسبة لمصر بشكل صارخ ، فهي تستهلك حالياً كامل حصتها من النهر والبالغة نحو ٥٥,٥ مليار م<sup>٣</sup> ، في حين يتوقع أن يرتفع الطلب المصري على مياهه ( كمصدر وحيد ) إلى نحو ٧٥ مليار م<sup>٣</sup> مع حلول القرن القادم .

أما السودان التي يبلغ نصيبها الآن نحو ١٨ مليار م<sup>٣</sup> ، وعلى ضوء خطتها في مضاعفة المساحة المزروعة من ٤,٥ مليون فدان إلى ٩,٥ مليون فدان ، فإن حاجتها من الماء سترتفع إلى نحو ٤٠ مليار م<sup>٣</sup> سنوياً (حمدان ، ١٩٩٥) ، ولأن الماء هو أساس الحياة والتنمية والحضارة والصحة وكل شيء ، فإننا لانرى هدفاً كمثلته يستحق أن تلجأ مصر أو السودان إلى كل وسيلة

(٥) بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٤ ، وضعت الادارة الامريكية ١٧ مجلداً تحوي الدراسات المائية الاستراتيجية حول اثيوبيا ونهر النيل وطبيعتها الجيوغرافية تحت تصرف خبراء المياه الاسرائيليين ، كما أوفدت اسرائيل في مطلع عام ١٩٩٠ عشرات الخبراء في مجال المياه الى اثيوبيا .

وكانت هذه الدراسات قد وضعت أصلاً في محاولة للرد على مشروع السد العالي في مصر ، واقترحت فيها الادارة الامريكية على اثيوبيا اقامة ١٦ سداً وخزاناً من شأنها ان تنقص من مياه تدفق النيل الأزرق ما مقداره ٤,٥ مليار م<sup>٣</sup> على حساب حصص مصر والسودان .

ويمكن القول انه برغم عدم تنفيذ هذه المشاريع فإنها كانت ولا تزال وسيلة ضغط على مصر (دمشقية ، ١٩٩٤ / المرف ، ١٩٩٥) .

والاقتصادية ، وأن تتكاتف الجهود في سبيل إيجاد وسيلة أو حزمة وسائل وأساليب لاستخدام ما يطلق عليه أحواض المياه المشتركة ، سواء كانت مياهاً جوفية ، أو سطحية ، وكذلك تنفيذ خطط طويلة الأمد لترشيد استخدام المياه (سعيد ، ١٩٩٣) .

فإذا تعرضنا لمفهوم وأهمية السياسات المائية العربية ، نجد أن رؤية مفترضة يجب أن تقوم من خلال صياغة سياسات مائية عربية ناجحة وفعالة في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن المائي العربي في الحاضر والمستقبل ، ويتم ذلك بربط السياسات المائية بالأوضاع السياسية العامة في المنطقة لتوفير القدرة على مواجهة الآخرين ، فإن لم يكن هؤلاء في قائمة الأعداء فهم في خانة المنافسين على الأقل ، أو الضاغطين لجهة مصالحهم في أبسط الأحوال . وفي هذا الصدد يمكن الإشارة الى ما يلي :

#### ١- الانسجام المتناقض في السياسات المائية العربية الراهنة

إن الأعداء ، والمنافسين والضاغطين وأصحاب المصالح ، يتعاملون مع العرب كأمة واحدة بافتراض تماسكها ، أو أنهم يبنون ذلك - في أضعف الأحوال - على ما نقوله وندعيه كلاماً وإعلاماً ، بغض النظر عن ترجمة الكلام والادعاءات والأقوال إلى أفعال وواقع مجسد ، وبدون أن تعبّر (الانسجام المتناقض) هو خير صيغة ذات دلالة على هذا الواقع ، الذي يفترض أن تكون الرؤية الحالية والمستقبلية غاية في الانسجام تخطيطاً وتنفيذاً أو تعامللاً . ولأن الآخرين يعرفون تماماً هذه الحقيقة المأساوية ، فإنهم يبنون خططهم في مواجهتنا ، أو النيل منا في شتى المجالات ، ومنها مجال المياه ، على هذا الأساس ، بحيث تنطبق علينا تماماً ظاهرة (التمركز المشتت) ، إذ ندعى أننا أمة واحدة ، ولنا جامعة عربية ، وقرارات مشتركة إلا أنها متمركزة على الأوراق والاتفاقات ومشتتة عند التنفيذ .

في حين كان المفروض أن تكون رؤية العرب لمعضلة المياه منسجمة رغم تناقضاتهم فيما يمكن أن نسميه بـ «التناقض المنسجم» بعكس ما ذهبنا إليه . لأن العرب في هذه الحالة ، وعبر السياسات المائية المنسقة ووحدة الرؤية ، سيحولون صراعاتهم العربية إلى صراع عربي موحد في مواجهة تهديدات الآخرين ومخططاتهم اقليمياً ودولياً .

ونسوق فيما يلي على سبيل المثال عدد من حالات التناقض الذي يرقى أحياناً إلى مرتبة الصراع بين العرب في مجال المياه (محيو ، ١٩٩٥) ، ومنها :

أ- النزاع الراهن وغير المعلن بين الأردن والسعودية على المياه الجوفية بين البلدين ، والتي تستخدمها السعودية في مشاريعها الزراعية ، الأمر الذي يجعل العاصمة الأردنية تعاني من شح المياه وتلجأ إلى التقنين .

ب- تبرم العراق في كثير من الأحيان وتحمله سورية مسؤولية استخدام الحد الأقصى من

جهة أخرى ، بين تركيا عبر امساكها وتحكمها بأوراق دجلة والفرات وبين سورية والعراق . ومن جهة ثالثة بين اثيوبيا التي يتدفق منها ٨٤٪ من صبيب النيل والمتحكمة بإدارته وبين السودان ومصر . وليس خافياً على أحد ذلك القدر من التنسيق القائم ضمناً بين اسرائيل والولايات المتحدة بالتناغم مع اثيوبيا وجاراتها للضغط على السودان ومصر باستخدام ورقة النيل ، بالوسائل والأساليب ذاتها التي تستخدمها تركيا في الجانب الآخر من الوطن العربي (حمدان ، ١٩٩٥) .

هذه المشاهد الأربعة ، تنذر بأحداث خطيرة وهامة في سياسات المنطقة العربية والشرق الأوسط . وعلى مدى العقد القادم ، فإن القضايا المائية في أحواض الأنهار الثلاثة الرئيسة في المنطقة (نهر الأردن ، نهر النيل ، نهر دجلة والفرات) ستكون إما عاملاً من عوامل تعزيز تعاون لم يسبق له مثيل ، أو سبباً في إشعال فتيل صراع مدمر لم يسبق له مثيل أيضاً .

وبهذا الصدد يطرح البعض أنه مقابل الشح المتوقع للمياه في المنطقة ، يصبح من الضروري التعاطي مع موضوع المياه على أساس اقتصادي تجاري ، أي جعل الماء سلعة لها قيمة سوقية كما هي الحال بالنسبة للنفط .

وغني عن البيان أن هكذا تفكير يؤهل المياه للعب دور اقتصادي بالغ الأهمية في الدول التي تسيطر على منابعها خصوصاً في منطقة بالغة الأهمية كالشرق الأوسط ، ولاشك أن أي تقدم اقتصادي واجتماعي مع ازدياد أعداد السكان ، سيضاعف الحاجة إلى المياه ، وينقل بالتالي إلى مركز الشغل الاقتصادي أصحاب المياه الذين سوف يمتلكون هكذا أهم مقومات التنمية ، وبعبارة أخرى مفاتيح قوة المستقبل ( زين الدين ، ١٩٩٥) .

ويؤكد ذلك ، الدراسة التي وضعها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن في بداية السبعينات ، والمتضمن مسحاً سريعاً حول مياه الشرق الأوسط ودورها في الصراعات الاقليمية عام ٢٠٠٠ . وقد نبهت واشنطن كلاً من اسرائيل وتركيا ، ان مالك المياه بإمكانه التحكم بالذين يشربون منها كما يحلوه ، خلال العقود المقبلة . وظلت الدراسة في طي الكتمان إلى أن أطلقها المركز عام ١٩٨٨ ، محذراً دول المنطقة من أن الماء سيصبح أندر من النفط ، وسيكون مصدر ازمات لم تشهدا المنطقة من قبل (الشرق الأوسط ، ١٩٩٥) .

#### ثالثاً: الرؤية العربية المقترضة لمأزق المياه

إن التنبؤ بمستقبل المياه العربية على ضوء ما يشهده الوطن العربي من أحداث وتحولات سريعة ، يحتاج إلى وقفة متأنية ورؤية شاملة لمعطيات الفترة الماضية ليتسنى للدول العربية صياغة استراتيجياتها وخططها المستقبلية على ضوء المعطيات والتحولات السياسية

والعجز الفادح بين المتاح والمطلوب من المياه في إطار الحق المائي العربي ، وضرورة توفير الموارد المائية اللازمة لخطط التنمية العربية القطرية والقومية ، والاستجابة لمتطلبات التزايد السكاني العربي . إن ذلك كله يتطلب مواجهة مشكلات المياه العربية ، فيما اسميناه بالرؤية المفترضة على المستوى القومي ومعالجة قضية الأمن المائي العربي في إطار الأمن القومي ، وإعداد جميع الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك الأمن .

غير أن الاعتماد على ميزان القوى العسكرية لا يمكن أن يشكل الدعامة الرئيسية والوحيدة للأمن المائي العربي ، خاصة في مرحلتنا الراهنة ، مرحلة مفاوضات السلام ، ذلك أن الردع العربي بمفهومه الشمولي هو الأداة على صيانة ذلك الأمن . وبالتالي لا بد أن يكون الردع مبنياً على عناصر الأمن القومي المجتمعي الشامل . فلا يكفي أن يكون مستندة السلام وحده ، وإنما لاغنى عن أن تسند دعائم اقتصادية واجتماعية ، وقرار سياسي واحد ، خاصة وأن معركة المياه العربية ليست قتالاً فحسب ، وإنما هي قبل ذلك معركة قانونية ، وسياسية ، وعلمية وثقافية ، واقتصادية واجتماعية . وهذا ماقصرت رؤية العرب المفترضة عنده ، وتأخرت وما تزال في الوصول إليه .

إن الردع العربي بهذا المفهوم إذا ما توافرت له العوامل والأسباب هو وحده القادر على إقناع دول الجوار دون استثناء بأن تسلك سبيل العدل ، وطريقة الحسنى في عدم المساس بالحقوق المائية العربية .

### ٣- تصحيح الرؤية العربية للموارد المائية :

إن محدودية الموارد المائية العربية كما عرضنا ، وتزايد استهلاك الثروة المائية ، وضرورة التوسع بالرقعة الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء<sup>(٦)</sup> ، وتطور القطاع الصناعي الذي يعتمد أساساً على المياه في معظم منتجاته . كل هذه العوامل وغيرها تستدعي المبادرة إلى تصحيح المفاهيم والسلوك والنظرة العربية إلى موضوع المياه والتي منها (سعيد ، ١٩٩٢) :

أ- التعامل الرسمي والشعبي العربي مع الموارد المائية بصفتها موارد متجددة غير قابلة للنضوب ، حيث تعكس هذه النظرة نقصاً في التنمية ، والتطوير في هذا القطاع ، ونقص

(٦) قدرت دراسات قدمت إلى اجتماع وزراء الزراعة العرب المنعقد في دمشق في مطلع عام ١٩٩٣ تكلفة فاتورة استيراد القمح للدول العربية في عام ٢٠٠٠ بمبلغ ٤٢ مليار دولار ، في حين قدرت إجمالي فاتورة الغذاء الذي سيستورد بنحو ٧٠ مليار دولار . كما أشارت الدراسات إلى تفاقم مشكلة الغذاء بحيث تستورد الدول العربية حالياً نحو ٨٠٪ من احتياجاتها الغذائية ، في حين يزداد عدد سكان الوطن العربي بحدود ٥ ملايين سنوياً أو ٧,٢ مليون في تقديرات أخرى ، مما سيؤدي مستقبلاً إلى توسيع الفجوة أكثر فأكثر بين الإنتاج والاستهلاك .

مياه الفرات العابرة لأراضيها على حساب حصّة العراق ، وذلك لتخفيف اعتمادها على مياه نهر الأردن .

ج- ويصح القول بأن اتفاق السلام الأردني - الإسرائيلي ، وترتيبات الاستفادة من مياه نهر الأردن تم في غياب الطرف الثالث وهو سورية ، وهي صاحبة مصلحة مباشرة وحقوق مؤكدة ولايفترض أن تعقد اتفاقات ثنائية من وراء ظهرها .

د - العلاقات بين مصر وليبيا قد تتردى في وقت ما بسبب شكوك القاهرة في أن المياه التي تغذي النهر العظيم الليبي تأتي من خزانات جوفية ، عمرها ٣٠ ألف سنة ، تمتد إلى داخل الأراضي المصرية ، ويخشى المصريون أن يسفر النهر العظيم عن زيادة ملوحة أراضيهم أو يؤدي إلى تحويل مجرى نهر النيل .

هـ - بين مصر والسودان توتر شبه دائم حول مياه النيل . والمنطقي هنا (رغم الغرابة) أن تلجأ الأطراف ذات المصلحة ، وتحديدًا تركية وإسرائيل ، إلى اغتنام فرصة غياب الرؤية العربية المنسجمة المفترضة لخلق ازمان مائية عربية ، والطلب إلى العرب الذين يريدون حقوقهم المائية بالعودة إلى جيرانهم العرب في طلب هذه الحقوق .

كل ذلك بسبب غياب الرؤية العربية المشتركة للمأزق قطعياً وقومياً وإقليمياً . بل يبدو العرب وكأنهم يتصرفون ضد مصالحهم ، وليس أدلّ على ذلك من سلوكهم في مواجهة إسرائيل حين شرعت عام ١٩٥٩ في تحويل مجرى نهر الأردن ، حيث انشغلوا في اجتماعات جامعتهم ، وعقد مؤتمرات قممهم ، وتشكيل هيئاتهم الاستشارية ، وقيادتهم العسكرية الموحدة ، ومجالس دفاعهم ، ووضع مشروعاتهم المشتركة لاستثمار مياه نهر الأردن . وفي مقابل كل ذلك شرعت إسرائيل في تنفيذ خطتها ، وكان أن انتهى المشروع العربي في جنوبي سورية نهاية مأساوية في حرب ١٩٦٧ حين احتلت إسرائيل مواقع المشروع العربي في جنوب سورية ، واستولت على ألياته ، ومعداته ، وباتت كل مياه النهر وروافده في يدها وحتى الساعة .

### ٢- الردع العربي

ليس بالضرورة أن تترجم هذه العبارة إلى ما يعني الردع العسكري بمعنى الحرب ، رغم بقاء الاحتمالات . وليس بالضرورة أن مفاوضات السلام ستلغي أشكال الردع الأخرى ودواعيه ، والتي سنأتي على ذكرها خاصة وأن سياق هذه المفاوضات والاتفاقيات يأخذ في كثير من الحالات صيغ التحايل أو الضغط أو الابتزاز ، عبر الصور التي اتينا على ذكرها في سياق البحث ، مما يستوجب بقاء الردع بكل صيغه قائماً كما يرى (الكيلاني ، ١٩٩٢) . فالوضع الحالي للمياه العربية ، وما أصابها من اقتطاع ، وإنقاص ، وتحويل ، وسرقة ، واعتداء قائم ومحتمل ، وما يحتمل أن تتعرض له من مخاطر ، والحاجة الحياتية للوطن العربي للمياه ،

العقل، والأمسك بكل فرص التعاون بدلاً من إضاعتها، واستبدال حلول (الحد الأقصى) بحلول (الحد الممكن)، بدلاً من نسف كل شيء في المنطقة عربياً وأقليمياً. فذاكرة الشعوب هي قبلة موقوتة لا صاعق لها، وهي تنفجر تلقائياً عندما يصل تأزم ما بداخلها حده الأقصى. ولعل هذه النتيجة تساعدنا على الانتقال بسهولة إلى النقطة الأخرى.

## ٢- التعاون والرؤية المفترضة لدى الآخرين

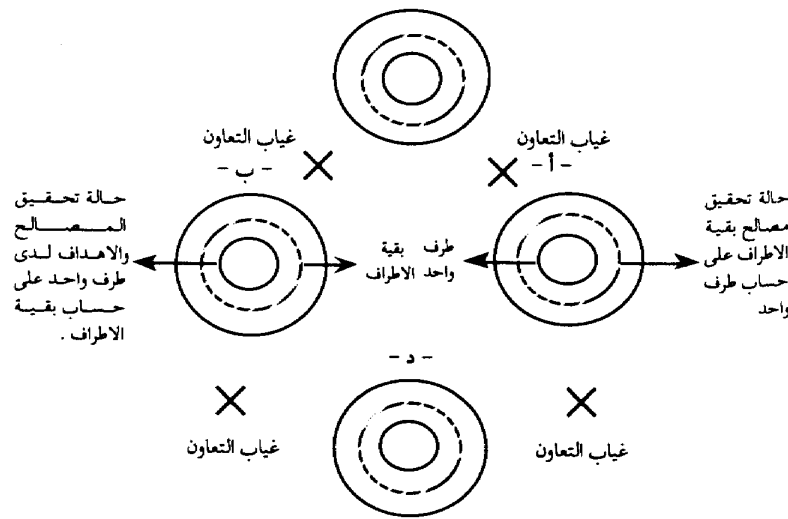
ربما نستطيع عبر الشكّلين التاليين تلخيص قضية التعاون بين دول المنطقة العربية، أو بشكل أكثر تحديداً بين العرب من جهة وبين إسرائيل وتركيا من جهة أخرى. ويخطئ من يقول أو يتصور بأن العرب تفككوا وتشردوا لأن التاريخ والجغرافية والمشاغور وجذور الانتماء هي حقائق وثابت لا يمكن تجاهلها أو القفز فوقها، حتى وإن أصابها الوهن مؤقتاً.

خلاصة القول، فإن الأطراف الثلاثة ذات العلاقة بمأزق المياه (العرب، إسرائيل، وتركيا وربما إثيوبيا أيضاً) هم أمام حالتين: أولاهما: التمرّكز حول المصالح والأهداف الذاتية دون أدنى اعتبار لأهداف ومصالح الآخرين، وتدمير كل جسور التعاون. وثانيتهما: إقامة تعاون عاقل بين كافة الأطراف على أساس اقتسام المغام والمغامر، وعندئذ ستكون أية دعوة للسلام وعارسته، والالتزام بمتطلباته شيئاً ممكناً وقابلاً للاستمرار.

أ- تنازع الأهداف الاستراتيجية وغياب التعاون والتمرّكز حول المصالح والأهداف الذاتية.

### الشكل (١)

- ج -



الموارد البشرية المؤهلة، وضعفاً في أعمال الصيانة والرقابة، واختلالاً في سياسات التسعير، وتغاضياً عن الهدر، وتخلّف الشبكات، واستخفافاً بكل ما له علاقة بالحساب الاقتصادي، وبكفاية التوظيف.

ب- اتجه بعض البلدان العربية المتزايد نحو مصادر مائية غير تقليدية مع ما تنطوي عليه من تكاليف باهظة لا تتناسب مع ما يقول عليها من مردود اقتصادي.

ج- إذا كانت قضية الردع العربي السابق ذكرها تعني أسلوب وآلية التعامل مع الأطراف الأخرى غير العربية، فإن تصحيح الرؤية العربية للموارد المائية تعني ردع الذات قبل كل شيء، وإعادة النظر في كل ما له علاقة بالموارد المائية استغلالاً واستثماراً وترشيداً كما سنرى.

## رابعاً: النتائج والتصورات مع إشارة خاصة للأثار البيئية

إن المياه التي تساهم في إطفاء الحرائق يمكن أن تؤدي إلى هبوب العواصف والدمار، ولذا يمكن أن تكون عاملاً مهماً في استمرار الحروب والصراعات في الوطن العربي وإقليمه إذا لم نحل بشكل عادل ودائم، وأن يكون حلها مدخلاً حقيقياً للسلام إذا أريد له أن يرى النور، خاصة وأن للمياه أبعاداً سياسية واقتصادية، ولهذا فإن أية تسوية سلمية لن تحدث من دون الاتفاق على توزيع المياه دون ضغط وإبتراز (نوفل، ١٩٩٤).

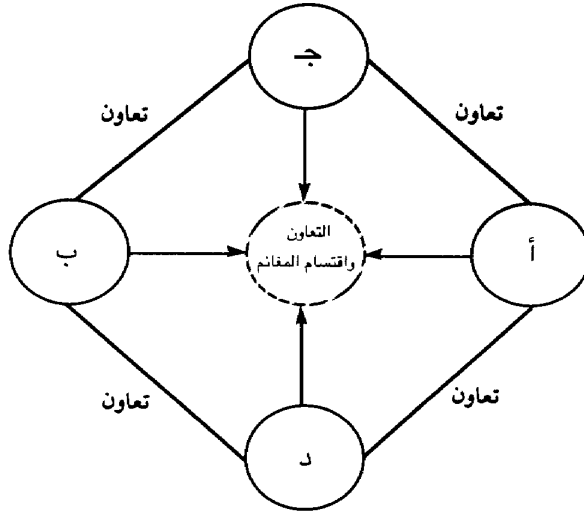
إن محاولة وضع تصورات منطقية وواضحة تقتضي الحديث عن النقاط التالية كل على حدة، رغم تلازمها وتداخلها من حيث النتيجة والسبب:

- ١- النتائج . ٢- التعاون . ٣- الأثار البيئية . ٤- الترشيح .

١ - فيما يتعلق بالنتائج، بعد الذي عرضناه من توصيف للمأزق وحجمه وأفاقه وأبعاده، فإن استمرار الوضع على ما هو عليه سيؤدي حتماً إلى دفع المنطقة عربياً وأقليمياً إلى دائرة مدمرة من الصراعات، وهي التي لم تكذ تخرج منها بعد، وبصورتنا ستكون أكثر عنفاً وشراسة من كل ماسبقها عبر تناقض الأهداف الاستراتيجية، فإذا كان الصراع العسكري الذي يبدو أنه خبا وتراجع الآن من أجل الأرض من حيث المبدأ، أو على الأقل بالنسبة للعرب، فإن الصراع القادم سيكون من أجل الحياة، إذ أنه بدون ماء، لن يكون هناك اقتصاد، ولا زراعة، ولا صناعة، حتى ولا كرامة. وستدعى وتستدعى إلى ذاكرة الجمهور كل الشارات التاريخية البعيد منها والقريب بكل ما تحمله من احتقانات قومية ووطنية وحتى فردية.

ولأن الأمور والتوازنات عرضة للتغيير، فإن الأوضاع الدولية المستجدة بالتعبية قابلة للتغيير. وقد يؤدي ذلك إلى تدمير كل الهياكل على الجميع، وبالتالي فإنه لا بد من أعمال

الشكل (٢)



متوالية من الاحتقان القومي، ونتيجته الوحيدة هي الانفجار، وإسرائيل من بين كل الدول وبالأحرى الشعوب تعي تماماً قصة شمشوم ومعانيها ودلالاتها.

إن التاريخ لا يتميز بالشباب، فانهيار الاتحاد السوفياتي كان كالثقل الكونية وخارج نطاق التوقعات، وكذا الثورة الإيرانية، وأميركا آيلة للتراجع وربما للسقوط ولو بعد حين. والحقائق تقول أن من يعمل في سياق التاريخ ويتعايش معه ويعيش فيه، فإن عليه أن يحلله ويدرسه ويعي دروسه ومعانيه ومخرجاته.

إن استدعاء المشاعر المتأججة لدى الشعوب نتيجة الحجر ومصادرة الحقوق والحيازات والتسلط والضغط، أمر لا يخضع لحساب وتوقيت، ولحظة الانفجار في حساب الزمن التاريخي، قد تكون عقداً، أو حولا، أكثر أو أقل.

وإذا كان ما يطرحه المفكرون والمنظرون الاسرائيليون وصولاً إلى رئيس الوزراء السابق (بيريغز) من تطلع لشرق أوسط جديد، متعاون، ونام... فعليهم أن يعيدوا النظر في كل السياسات والليات تطبيقها وتفعيلها في مفاوضاتهم مع العرب. لأن من يريد الحصول على كل شيء، قد يفقد كل شيء ولو بعد حين في وقت قادم.

وينسحب هذا الكلام على الطرف الثالث في الشمال الشرقي من الوطن العربي، فمصلحه ممتدة ومتجذرة في أغلب أقطار الوطن العربي، ولأن بقاء الحال من الحال، فإن مصلحه وإن

إن آلية عمل هذه الحالة السلبية ستؤدي في كل الأحوال إلى الصراع الذي سيدمر مصالح كل الأطراف. ففي الوضع (أ) تلجأ عدة أطراف متمثلة (في الدائرة الوسطى) إلى تحقيق مصالحها على حساب طرف واحد (الدائرة الصغرى في المركز)، وفي هذه الحالة ستدفع الضغوط والخسائر الطرف الواحد المتضرر إلى الانفجار والعمل على تدمير مصالح بقية الأطراف.

وفي الوضع (ب) يحقق طرف واحد مصالحه على حساب بقية الأطراف (متمثلاً في الدائرة الصغرى في المركز) مما يدفع ببقية الأطراف (متمثلة في الدائرة الوسطى) إلى حصاره وخنقه.

وحيث أن الدائرة الأولى (المحيط) تمثل المنطقة، فإن الصراع والانفجار سيعمها، وستبقى هذه الدائرة مشتعلة في دوائرها الأصغر، وبالتالي فإن حساب الخسائر التي ستنتج عن حالات الصراع وصولاً إلى الصراع العسكري عبر إثارته واستدعائه للخلفيات التاريخية، ستفوق قطعاً الخسائر الجزئية التي قد تصيب أي طرف من الأطراف، والناجمة عن حالة التعاون واقتسام المغام والمغارم وانعكاس ذلك على الاستقرار وأثره على التنمية، المحلية والاقليمية والدولية، بالتبعية. وباعتقادنا فإنه ليس من مصلحة الأطراف (الخارجية - الدولية) صاحبة المصلحة أيضاً (والظروف الدولية على ما هي عليه) بقاء هذه المنطقة مشتعلة تتبادل التدمير لأن ذلك ينعكس في كل الأحوال على مصالحها.

ترى هل من مصلحة الاقطاب الجدد في عالم ما بعد الثنائية القطبية اشتعال المنطقة من جديد؟

#### ب- حالة اقتسام المغام والمغارم عبر التعاون المتكافئ بافتراض تماثل الأوزان

في هذه الحالة يتنازل كل طرف عن بعض متطلباته لحساب الآخرين حيث يؤدي ذلك الى اقتسام المغام والمغارم وفق الموضع في الشكل (٢).

#### الرؤية المفترضة الآخرين:

وبكل الوضوح وبوضع النقاط على الحروف نقول: إذا كانت إسرائيل تعتبر نفسها حالة طارئة ومؤقتة، جاءت لتجني مغنماً كبيراً وتمضي بعده، فإن سلوكها في الضغط والمناورة وصولاً إلى الإبتزاز للحصول على الكثير يبدو منطقياً وصحيحاً إلى أبعد الحدود بمنطق هذه المعادلة.

أما إذا كانت تعتبر نفسها حالة دائمة وعلى امتداد الزمن القادم فإن المناورة والنزوع إلى السيطرة، والابتزاز، وحصار الجوار في زوايا رديئة المناخ، سيؤدي حتماً إلى تراكمات

انعكاس شح مياه نهر الفرات على شكل شح مياه شط العرب ، بشكل قد يؤدي في النهاية إلى توقف الملاحة وبالتالي اغلاق المنفذ الوحيد للعراق على البحر ، وكما هو معلوم فإن حرب العشر سنوات مع إيران كانت بدعوى استعادة شط العرب (وردة ، ١٩٩٤) .

ج- في تقريره ، دعا البنك الدولي إلى التركيز على قضية التلوث في الوطن العربي ، فقد قدر تقرير البنك الكلفة الصحية لتلوث المياه وما ينتج عنه من أمراض ببضعة مليارات من الدولارات ، ويردف بأنه نتيجة الزحف نحو المدن ، يتبعها رداءة المياه ، ويركز على أن التلوث الصناعي أصبح يمثل قلقاً بالغاً لأن ٨٦٪ من سكان الوطن العربي يعيشون وسط صناعات ملوثة . ويحث التقرير العرب على اتباع سياسات تجمع بين الحوافز والاستثمارات مع حملات توعية فعالة تهدف إلى بناء صناعة نظيفة مع تأكيد استخدام طاقة قليلة التلوث (الشرق الأوسط ، ١٩٩٥) .

د- إضافة لمصادر التلوث المذكورة ، فقد دخلت المصانع والمعامل منذ زمن بعيد دائرة التلوث ، من خلال القاء فضلاتها ونفاياتها الصناعية السائلة وشبه السائلة والصلبة في مياه الأنهار والبحار في الوطن العربي .

هـ- تشير تقارير ودراسات البنك الدولي ، وفق التقديرات المحافظة ، أن تلوث المياه والهواء مع تعري الأرض يكلفان العرب حالياً أكثر من عشرة مليارات دولار في السنة أو مايساوي ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، لذا فإن الكلفة الصحية للأوبئة المتعلقة بالتلوث تفوق وحدها نصف الكلفة الاجمالية .

و- إن فرداً واحداً من بين كل أربعة أفراد في الوطن العربي يفتقد إلى المياه الصحية . ويعيش واحد بين كل خمسة أفراد في المدن تحت مستوى التلوث .

#### ٤- سبل الارتقاء بالثروة المائية وترشيد استخدامها

هناك العديد من الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف ، تأتي على ذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر ، فالأمر ليس منوطاً فقط بمجموعة من الخبراء المتوفرين بأعداد كبيرة في الوطن العربي ، وليس بالأموال والامكانيات المادية المتوفرة أيضاً ، وليس بالتكنولوجيا التي غلكت بعضها ويمكننا امتلاك بقية ما نحتاجه . إنما هو منوط ، أولاً وأخيراً ، بالإرادة الجماعية التي لم تتوفر لدينا حتى الآن . فالمطلوب من الاقطار العربية (حكومات بالدرجة الأولى وقبل كل شيء) أن تفعل ارادتها وتدفع بالقضية المأزق إلى واجهة الاهتمامات والاهداف ، وعندئذ ستتحقق الكثير من النتائج وستوضع العديد من الخطط والبرامج بهدف تحقيق ما يلي :

١- وضع نظام محكم للحفاظ على المياه ، والصرامة في تطبيقه ، إذ بالرغم من تضمن

كانت أمنة الآن ، إلا أنها لن تكون بعيدة عن دوائر الضغط أو الخطر ، والتاريخ القريب الذي لايزال ماثلاً في الأذهان ، يقرر بكل وضوح كيف خرج العرب والوطن العربي من العباءة العثمانية عندما تجاوزت الأخيرة مصالح العرب .

#### ٣- الآثار البيئية

إذا كان نقص أو نضوب المياه في الوطن العربي سيؤدي إلى الجفاف والمجاعات أو الفقر ، فإن تلوث المياه في الوطن العربي ليس بأقل خطراً على صحة المواطن العربي ، حيث يعد واحداً من أبرز الأخطار التي تهدد الموارد المائية ، وذلك بسبب ضعف تقنيات حماية البيئة من آثار التلوث مما يؤدي إلى خسارة كميات كبيرة من الموارد المائية الجوفية والسطحية معاً ، ويزداد التلوث بازدياد نفايات الصناعة والزراعة والإنسان .

ويجدر التنويه بأن كل متر مكعب من المياه الملوثة يلوث من ٤٠ - ٦٠ متراً مكعباً من المياه النظيفة .

كذلك فإن ضعف محطات معالجة المياه في الوطن العربي وقلة عددها يساهم ليس فقط في إنعدام إمكانية الاستخدام المتكرر للمياه ، وإنما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية وخروج خزانات جوفية بأكملها من دائرة الاستثمار (الشويكي ، ١٩٩١) .

وسنكتفي فيما يلي بإيراد خلاصات لبعض الآثار البيئية التي يسببها نقص المياه من جهة ، وتلوث المياه من جهة أخرى وأثرها على الصحة البيئية والمناخية والصحة العامة ، مع ما يمكن تصوره واقتراحه لتجنب هذه الآثار المدمرة :

١- قدر مركز علاج أمراض الكلي في مصر بأن ٤٥٪ من مجموع الحالات التي يعالجها ناجم عن تلوث المياه الذي مصدره :

أ- زراعي ، إذ أن مياه الصرف بالإضافة إلى زيادة كميتها أصبحت محملة بكافة الوان الأسمدة الكيميائية والمبيدات ، فنسبة تركيز النترات مثلاً في مياه الصرف يجب أن لاتتجاوز الـ ٤٥ جزءاً في المليون في حين ترتفع نسبتها في مصر إلى ٣٤٠ جزءاً في المليون .

ب- إذا كان صرف المخلفات الأدمية والحيوانية في المياه الجارية يشكل خطراً فادحاً ، فإن القاءها دون معالجة هو جريمة ، نظراً لامكانية الاستفادة منها بعد معالجتها في مجال الزراعة كونها تحتوي على أسمدة طبيعية . ورغم ذلك فهناك أنهار ومجار مائية عربية كثيرة لا زالت تعاني من الصرف المباشر دون معالجة (العشماوي ، ١٩٨٤) .

والعراق أيضاً ، على سبيل المثال كآخر مستفيد من نهري دجلة والفرات ، فإنه أكثر المتضررين من التلوث لدرجة أن سكان العديد من القرى اضطروا أخيراً إلى استيراد مياه الشرب بالصهاريج (دمشقية ، ١٩٩٤) . وينفرد العراق أيضاً بمشكلة (جيوبوليتيكية) سببها

إلى ما بين ٢٤٠٪ - ٢٦٠٪، وسيؤدي ذلك إلى توفير نحو ٥٠٪ - ٦٠٪ من كميات المياه المستمرة بالطرائق القديمة وتقدر بنحو ١٠٠ مليار م٣. كما ستساعد على استخدام الأسمدة بنسب أقل، وتوفير جزء من التكلفة، وتؤدي إلى تجنب نمو الأعشاب الضارة نتيجة لكثرة المياه. ٨- تطوير تقانات الحراثة بأحدث منها بشكل يؤدي إلى الحفاظ على مياه الأمطار في التربة، ومكافحة الأعشاب الضارة.

٩- ابتكار أصناف من المحاصيل الرئيسة تتمتع بصفات استعمال المياه بكفاءة أعلى، وتتمتع أيضاً بصفات تمكنها من التغلب على فترات الاجهاد المائي دون انخفاض إنتاجيتها.

١٠- تحسين طرائق تدفق المياه من السدود بغية إيجاد التوازن بين المياه اللازمة للري والمياه المتدفقة لتوليد الكهرباء.

١١- تضمين برامج التعليم في كل المراحل وحتى الجامعة مناهج مخصصة لاقتصادات المياه والتوعية البيئية والتلوث وترشيد الأنفاق ومكافحة الهدر بشكل عام.

١٢- استخدام وتطوير ثقافات معاملة مياه الصرف الصحي وإعادة تدويرها، لأن كمية مياه الصرف الصحي في الوطن العربي ليست قليلة، فقد بلغت عام ١٩٩٠ نحو ١١,٥ مليار م٣، ومن المتوقع أن تبلغ في نهاية هذا القرن نحو ٢١,٢ مليار م٣، وفي عام ٢٠١٥ نحو ٤٠ مليار م٣، أما في عام ٢٠٢٥ فمن المتوقع أن تصل إلى ٥٠ مليار م٣ سنوياً.

١٣- لأن جزءاً بسيطاً من الماء المستخدم لأغراض الصناعة يستهلك فعلاً (كالتبريد - والمعالجة - والأعمال الأخرى)، فإن ذلك يخلق امكانية توفير استخدام المصانع لمزيد من المياه عن طريق إعادة تدوير المياه داخل المصنع نفسه (نظام الدورات المغلقة) أو بالمشاركة مع عدة مصانع في المناطق والمجمعات الصناعية.

١٤- ترشيد استهلاك المياه في المدن، ونسوق في الجدول رقم (٣) تجارب بعض المدن والأساليب المستخدمة بهذا الخصوص.

١٥- وضع الأمن المائي العربي في مقدمة مفاهيم أمن العرب، وجوداً واقتصاداً وحضارة، والنظر إلى الثروة المائية العربية نظرة شمولية وقومية متكاملة.

١٦- إنشاء بنوك للمعلومات القطرية والإقليمية مرتبطة ببنك عربي مركزي، تتجمع فيه المعلومات المتوافرة عن الأحواض المائية السطحية والجوفية، مزودة بالشكل والخريطة، وبطريقة يسهل الوصول إليها محلياً وعربياً.

١٧- إحداث هيئة قومية متخصصة بشؤون المياه، من حيث الإدارة والدراسة والتخطيط والاستثمار على الصعيد العربي.

التشريعات العربية في مجملها لنصوص تنظم استعمال المياه سواء في الري أو للأغراض الصناعية والخدمية، إلا أن الكميات المهدرة لا تزال جد مرتفعة، وتؤكد ذلك الإحصائيات التي تشير إلى ارتفاع نسبة مياه الصرف الزراعي والصحي بالمقارنة مع غيرها من مصادر المياه. فبالنسبة للري مثلاً يجب أن تتضمن التشريعات نصوصاً صريحة وقاطعة بتحريم الري بالغمر، والري الليلي الذي يقوم على غمر الأراضي بالمياه طول الليل، دونما رقابة، مما يؤدي إلى فقدان كميات هائلة من المياه دون فائدة تذكر للمزروعات مع اقتران ذلك بأشد العقوبات والغرامات. والعبرة في التنفيذ أولاً وأخيراً، أو ليس هذا ما فعله الآخرون ويفعلونه الآن.

٢- رفع أسعار المياه النقية أسوة بتجارب أوروبا وأميركا وكندا والصين والعديد من الدول، حيث يتم زيادة الأسعار بعد زيادة الاستهلاك عن حد معين.

٣- اقرار القيود على الملكية رغم حرية المالك فيما يملك من حيث المبدأ، ومؤدى ذلك ألا يؤدي ممارسة حق الملكية إلى الأضرار بالبيئة، وبمعنى آخر أن يكون للملكية وظيفية بيئية إلى جانب وظيفتها الاجتماعية.

٤- تشير الدراسات إلى أن هناك عدداً من الدول العربية تستثمر المياه الجوفية بمعدلات تفوق معدلات التغذية الطبيعية، ويهدر جزء منها عبر الاستهلاك غير الرشيد، خاصة الأحواض الأحفورية ذات التغذية المتدنية حيث تتعرض هذه الأحواض نتيجة لسوء الاستثمار إلى التلوث والنضوب، ولكي نحافظ عليها، فإنه لا بد من الالتزام بالتصرفات الآمنة في حدود طاقة هذه الأحواض مع الاهتمام بسلامة تخطيط مواقع الآبار وتصميماتها بالنسبة لكل الأحواض.

٥- تقييم موارد المياه الجوفية ونوعيتها وإدارتها بوسائل عصرية باتت معروفة، وإنشاء شبكات للأرصاد والمتابعة لماكن تدارك التدهور في مستويات المياه، مع التحديد المستمر لمستويات التلوث وأسبابه.

٦- ينصح البنك الدولي الحكومات العربية بتبني استراتيجية توازن بين احتياجات النمو وبين التحديات البيئية الخطيرة. ويقترح أيضاً اعتماد نظام الغرامات والرسوم على التلوث، والقضاء بالمقابل على كل أنواع الدعم، واعتماد نظام جديد للحوافز تعطى في مجال المحافظة والاستخدام الكفؤ للموارد المائية، وتعزيز حملات التوعية الجماهيرية الفعالة.

٧- تضيق الفجوة بين المعدلات الحالية لكفاءة استثمار المياه في الزراعة وبين المعدلات القياسية التي يمكن تحقيقها. وتشير الدراسات إلى أن استخدام طرائق الري القديمة (بحد ذاتها) ولكن بشكل كفؤ سيؤدي إلى زيادة إنتاج المحصول بين ١٧٤٪ - ١٩٠٪. في حين أن استخدام طرائق الري الحديثة الأكثر كفاءة والأقل استنزافاً وهدراً، فإن النسبة السابقة سترتفع

## الجدول (٣)

| المدينة / الاقليم              | النشاطات / الانجازات                                                                                                                                                                                                                                                                 |
|--------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| مكسيكوسيتي                     | تم استبدال ٣٥٠ ألف خزان تنظيف دورة المياه بنموذج ذي ٦ لترات من الماء وبذلك جرى توفير ما يسد حاجة ربع مليون نسمة . وتهدف المدينة إلى تخفيض معدل استخدام الماء للفرد الواحد بمقدار السدس بحلول عام ١٩٩٦ من خلال وضع أسعار للماء وإرشاد السكان وتبديل الأجهزة ورفع مستوى كفاءة الأداء . |
| بكين ، الصين                   | يربط نظام الأسعار الجديد الثمن بكمية المياه المستخدمة . وتنص اللوائح منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ إلى تخصيص حصص للاستهلاك ، وتحول تغريم من يزيد في استهلاكه على الحصص .                                                                                                             |
| سنغافورة                       | مع ارتفاع استخدام المياه بأكثر من مرتين عن نسبة تزايد السكان ، قامت هذه الدولة ، الجزيرة ، بتخفيض المياه المهدورة بمقدار ١٠ بالمائة عن طريق إصلاح أعطاب الشبكة التي تؤدي إلى تسرب المياه ، ومن خلال تشجيع ترشيد استهلاك المياه مع رفع أسعارها وإرشاد السكان .                        |
| بوسطن الكبرى ، ولاية ماساشوستس | الإصلاح الشامل لأجهزة المياه وفحص حاسباتها واكتشاف التسرب وبرامج الإرشاد كلها أدت إلى تخفيض إجمالي الطلب السنوي بنسبة ١٦ بالمائة مما أرجع هذا الطلب إلى مستوياته في أواخر الستينات .                                                                                                 |
| بلدية واترلو ، كندا            | أجلت التوسع في إمدادات المياه الإقليمية نتيجة لرفع أسعار المياه وتوزيع حقائب معلومات خاصة بطرق ترشيد استهلاك المياه وإرشاد الجمهور . وانخفض معدل استخدام الفرد من الماء بمقدار ١٠ بالمائة خلال السنوات الثلاث الأخيرة .                                                              |
| بوغور ، اندونيسيا              | عندما وجهت مصلحة المياه بمشروع المياه باهظ التكلفة قامت برفع أسعار الماء بصورة كبيرة ومفاجئة وذلك لتشجيع ترشيد استهلاك المياه . وخلال سنة واحدة انخفض استخدام المنازل للمياه بنسبة ٣٠ بالمائة تقريباً .                                                                              |
| ملبورن ، استراليا              | منذ جفاف ١٩٨٢ - ١٩٨٣ عندما انخفض استخدام المياه بنسبة ٣٠ بالمائة ، جرى اتباع استراتيجية لترشيد استهلاك المياه ، استطاعت أن تمتع هذا الاستخدام من الارتفاع عن مستواه عام ١٩٨٠ ، مما سمح بتأجيل إنشاء مشاريع مائية جديدة وتوفير ٥٠ مليون دولار .                                       |

١٨- حماية الموارد المائية وتنميتها وترشيد استثمارها وتخفيف الهدر فيها ، وتخزين مياه الأمطار إما سطحياً أو جوفياً ، بعد إجراء الدراسات المناسبة لمعرفة أفضلية كل منها ، ثم اختيار المناسب ، وإقامة السدود التخزينية لتغذية المياه الجوفية ، او للاستثمار المباشر في الأودية الجافة أو على الأنهار الدائمة الجريان .

١٩- إجراء الدراسات الميدانية لتقدير المخزون المائي الإجمالي ، قطعياً وعربياً وإقليمياً ووضع خرائط هيدرولوجية وهيدروجيولوجية مفصلة لمعرفة الموازنة المائية ، وتقديم دراسات متكاملة عمودياً من حيث بنية التربة ونوعها ودرجة الانحدار والغطاء النباتي والخصائص المناخية في كل منطقة لتحديد كيفية استثمار الثروة المائية المتواجدة فيها .

٢٠- الاهتمام بصناعة المعدات المائية الأساسية اللازمة للدراسات الهيدرولوجية ولضخ المياه ووسائل نقلها ، ولتحلية مياه البحر المعتمدة على الطاقة الشمسية ، ولبناء محطات لتنقية مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي .

٢١- العمل لاستثمار مصبات الأنهار الكبيرة ، وبخاصة في نهر النيل وشط العرب . ففي مياه الخليج العربي تذهب هدرأ كمية من المياه العذبة في شط العرب تقدر بنحو ٢٥ مليار م٣ سنوياً ، وهذه الكمية كافية لتلبية حاجة النشاطات الاقتصادية في شبه الجزيرة العربية إذا تم ضخها بأنابيب ، ووزعت على المناطق الزراعية والتجمعات المدنية في دول مجلس التعاون الخليجي ، واستثمرت بالطرائق الحديثة . وكذلك بالنسبة إلى مياه نهر النيل التي تصب في البحر المتوسط دون فائدة ، إذ يمكن الاستفادة منها في استصلاح الأراضي داخل الصحراء المصرية كمنخفض القطارة أو وادي النطرون أو في شبه جزيرة سيناء . ولكن لا بد في هذه الحالة من إجراء دراسات هيدرولوجية وإيكولوجية دقيقة لمعرفة المنعكسات المترتبة على مشاريع كبيرة من هذا القبيل .

## المراجع

- ١- (العشماوي ، سامية ١٩٩٥) ، المياه العربية : أزمة كمية أم نوعية ، مركز الدراسات العربي الأوروبي - الملف ، ص ٢٣ ، باريس .
- ٢ - (الشرق الأوسط ١٩٩٥) ، «تقرير البنك الدولي حول دعم قطاعات المياه والكهرباء في الدول العربية» ، ع ٥٨٩٤ ، ١٧/١/١٩٩٥ .
- ٣- (الشرق الأوسط ، ١٩٩٥) ، (دراسة الاسكوا ، والفاو) . «دعوة لتحرير أسعار المياه وتقليص التوسعات الزراعية» ، ع ٦٣٣٢ .
- ٤ - (الحياة ١٩٩٦) ، «الامن العربي من منظور اقتصادي» ، عرض لكتاب : عمر عبد الله كامل ، ع ١٢٠٣٠ .
- ٥- (الدويك ، موسى جميل القدسي ، ١٩٩٢) «المستوطنات الاسرائيلية والمياه العربية» ، شؤون عربية ، ع ٧٢ ، ص ١١٣ - ١٢٠ .
- ٦- (المرجة ، رضا بن ، ١٩٩٤) ، «السطو على المياه العربية» ، الوسط ، ع ١٠٦ ، ٧ / ٢ / ١٩٩٥ .
- ٧- (الهواري ، عبد الرحمن ، ١٩٩٥) ، «المطامع الاسرائيلية في مياه النيل» ، مركز الدراسات العربي الأوروبي - باريس ، ع ٢١ ، ص ١٤ .
- ٨- (الكفاح العربي ، ١٩٩٥) ، «مسألة المياه العربية في إطارها الاستراتيجي» ، ع ٧٣٩ .
- ٩- (الشرق الأوسط ، ١٩٩٥) ، «البنك الدولي يحذر دول الشرق الأوسط من القنبلة المائية» ، ع ٦١٠٠ .
- ١٠- (الكيلاني ، هيثم ، ١٩٩٢) «المياه العربية ومعركة الأطماع والتحديات» ، الكفاح العربي ، ع ٧٤٢ .
- ١١- (الشرق الأوسط ، ١٩٩٦) ، ع ٦٢٦١ .
- ١٢- (الشويكي ، حسان ، ١٩٩١) ، «الامن المائي العربي» ، الوحدة ، ع ٧٦ ، ١٩٩١ .
- ١٣ - (حدادين ، منذر ، ١٩٨٩) ، الأهمية الاستراتيجية للمياه في الاقطار العربية ، مركز البحوث والدراسات المائية ، الجامعة الأردنية ، عمان .
- ١٤- (حمدان ، كمال ، ١٩٩٥) ، «الموارد المائية العربية والمتغيرات الدولية» ، الطريق - عدد ١ / ١٩٩٥ ، ص ٨٥ - ٩٦ ، بيروت .
- ١٥- (حجاج ، على حسين - صقار ، موفق ، ١٩٩٤) ، الواحة الأخيرة - مواجهة ندرة المياه -

- مترجم ، دار البشير للتوزيع والنشر ، عمان ، الأردن ، ص ٢٩ .
- ١٦- (خوري جان - الدروبي عبد الله ، ١٩٩٠) ، «المخطط القومي للأمن المائي العربي بالمناطق الجافة في الوطن العربي» ، مجلة الزراعة ، العدد ١١ ، ص ٦-١٠ ، دمشق .
- ١٧- (دمشقية ، غسان ، ١٩٩٤) ، أزمة الصراع على المياه في المنطقة العربية ، الأهالي للطباعة والنشر ، دمشق ، ص ٦١ - ١١٧ .
- ١٨ - (زين الدين ، أحمد ، ١٩٩٤) ، أزمة المياه في الشرق الأوسط ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ، ع ٢١ ، ١٩٩٤ .
- ١٩- (سعيد ، ابراهيم أحمد ، ١٩٩٢) ، «الأمن المائي واستراتيجية الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي» ، شؤون عربية ، عدد ٧١ ، ص ٦٦ - ٦٧ ، القاهرة .
- ٢٠- (سعيد ، صبري ، ١٩٩٣) «حصار المياه الاقتصادي» ، الأهرام الاقتصادي ، ع ١٢٧٩ .
- ٢١ - (لامه ، بن فرج ، ١٩٩٢) ، «المياه في السوقية الصهيونية» ، الوحدة ، ع ٧٦ ، ١٩٩٢ .
- ٢٢- (مشعل ، أمين حامد ، ١٩٩٥) ، «العرب وأزمة المياه» ، العربي ، عدد ٤٤٥ - ص ٢٦ ، الكويت .
- ٢٣- (معوذ ، جلال عبد الله ، ١٩٩٢) ، «تركيبة والأمن القومي العربي - السياسة المائية والاقليات» - المستقبل العربي ، ع ١٦٠ ، ص ٩٧ ، بيروت .
- ٢٤- (محيو ، سعيد ، ١٩٩٥) ، «حروب المياه» ، عرض مترجم لكتاب :

John Bulloh and Adel Darwish "Water wars : coming conflicts in the Middle East " , London , 1993.

- المستقبل العربي ، ع ١٩١ ، ص ١٣٦ .
- ٢٥- (نوفل ، أحمد سعيد ، ١٩٩٤) ، «الصراع على المياه ، ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط» ، دراسات عربية ، ع ٧ - ٨ ، ص ٣٨ .
- ٢٦- (وردة ، محمد ، ١٩٩٤) ، «خلفية نزاعات المياه في الشرق الأوسط» ، الشرق الأوسط ٥٥٦٩ .

## ملخص

### ادارة موارد المياه

#### في الاردن والتحديات المستقبلية

(م . فوزي ابو النعاج)

في ظل الطرح المسلم به بوجود ازمة مائية في الاردن ، وما تتأثر به البلاد من تبعات الاوضاع المائية اقليمياً ، تهدف الورقة إلى القاء الضوء على الاوضاع المائية الحالية ، وأفاقها المستقبلية ، والاجراءات اللازمة داخلياً واقليمياً للتعامل معها . وفي ضوء ذلك ، تحلل الورقة واقع مصادر واستعمالات المياه في الاردن ، وكذلك اسس وهيكل ادارة المياه ، والاجراءات الضرورية على الصعيد المحلي لمعالجة ازمة المياه ، وسبل التعاون الاقليمي التي تكفل عدالة التوزيع والاستغلال الامثل للموارد المائية المشتركة .

وفي اطار استعراض مصادر المياه واستعمالاتها المختلفة في شتى القطاعات ، يتضح ان نصيب الفرد في الاردن اقل من المعدل المعياري المتعارف عليه دولياً . بل ان الاردن ، يعد تحت خط الفقر المائي قياساً بما يجب ان يكون عليه الحال .

وتشير الورقة إلى الوضع الحالي لتنظيم قطاع المياه في البلاد والمعوقات الادارية المرتبطة به ، والركائز الاساسية لادارة الموارد المائية ، كما تشير ايضاً إلى وجود فجوة بين المطلوب من المياه والمتوفر منها وإلى الحاجة لادارة جانبي الطلب والعرض بما في ذلك بدائل تطوير استخدامات المياه .

وتلقى الورقة الضوء على سبل التعاون الاقليمي في مجال ازمة المياه ، مع التركيز على ان البعد الاقليمي يشمل الاردن ، سوريا ، لبنان ، فلسطين ، واسرائيل ، وذلك في ظل الاجتهادات الفقهية في مجال الانهار الدولية وفي اطار ضرورة توفير الامن المائي في الاقليم . ويرى الباحث هنا ضرورة عقد مؤتمر مائي وفقاً لاجندة تشمل المبادئ الدولية لاقتسام المياه ، وأرساء مبادئ الادارة المشتركة ، ووضع اسس المساهمات المادية والفنية لترسيخ الامن المائي ، مما يتطلب التفاوض لعقد اتفاقات جماعية بروح ايجابية تراعي ظروف الطبيعة والاحتياجات السكانية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، لعل ذلك يفضي إلى تعديل الاتفاقات بما يكفل اقتساماً اكثر انصافاً وعدلاً للمياه المشتركة .

## ادارة موارد المياه في الاردن والتحديات المستقبلية

المهندس فوزي ابو النعاج

### ١- المقدمة

إن من نافلة القول أن هناك أزمة مائية في الأردن حالياً وأنها ستستمر على مدى المستقبل المنظور. تسعى هذه الورقة في أبوابها الأولى الى القاء بعض الضوء على الأوضاع المائية الحالية في الأردن وما هو متوقع أن تؤول اليه هذه الأوضاع مستقبلاً، وكذلك على الاجراءات الممكنة على الصعيد الداخلي للتخفيف من هذه الأزمة. أما الباب الأخير «التعاون الاقليمي» فيقدم نظرة الى ما يمكن أن يكون مدخلاً الى معالجة المسألة المائية في الاردن على صعيد المنطقة.

يعتبر الأردن بلداً شبه جاف أو جاف في معظم أجزائه، مساحته حوالي ٨٩٠٠٠ كم<sup>٢</sup> معظمها صحراوي (حوالي ٨٦٪). عدد السكان بلغ ٤١٤ مليون نسمة في عام ١٩٩٤، وتقدر الزيادة السكانية الطبيعية السنوية بحوالي ٣٦٪. ويسكن ٩٠٪ من السكان المرتفعات الوسطى والشمالية الغربية بينما تتركز الكثافة السكانية في منطقة عمان الكبرى والزرقاء، حيث يقطن حوالي ٣٤٪ من مجموع السكان، كما يسكن المدن ٧٨٪ من السكان.

### ٢- مصادر المياه

تنحصر مصادر المياه في الأردن في مصدرين رئيسين هما المياه السطحية والمياه الجوفية.

#### ١-٢ المياه السطحية

هي مياه الأنهار والينابيع والأودية الجارية، وهذه موزعة بشكل غير متساو على ١٥ حوضاً مائياً. المصدر الرئيس للمياه السطحية هو الأمطار التي تهطل في الأردن في فصل الشتاء الذي

وتجدر الإشارة الى أن حوض اليرموك يسهم في حوالي ٤٠٪ من المياه السطحية في الأردن (وهذا يشمل المياه الواردة من الجزء السوري من هذا الحوض)، وهو الرافد الرئيس لمياه قناة الملك عبد الله التي تكون المحور الرئيس للتنمية في منطقة الأغوار.

الكمية المتاحة سنوياً من المياه السطحية تبدو كبيرة الا أنه لا يمكن استغلال أكثر من ٢٧٧ مليون متر مكعب منها سنوياً وذلك لاسباب فنية واقتصادية.

## ٢-٢ المياه الجوفية

وهذه عبارة عن مياه مخزنة في باطن الأرض، وتنقسم الى قسمين: مياه جوفية متجددة وتغذى من المياه السطحية سنوياً، ومياه غير متجددة تجمعت عبر الحقب الزمنية السابقة، ولا تتلقى أية تغذية من المياه السطحية. وتتنوع المياه الجوفية على ١٢ حوضاً.

الضخ الآمن من المياه الجوفية يساوي طاقتها المتجددة وهو حوالي ٢٧٧ مليون متر مكعب سنوياً. ولكن استغلالها زاد عن هذا الحد منذ أوائل الثمانينات بحيث ضُخ منها في عام ١٩٩٣ حوالي ٤٦٥ مليون متر مكعب. وهذا بدوره كان وما زال يؤثر تأثيراً سلبياً شديداً على نوعية المياه في الأحواض، مما زاد من ملوحتها وادى الى انخفاض سطح الماء بشكل ملحوظ.

جدير بالذكر انه يوجد في حوض الديسي والجفر الجوفيين الواقعين في جنوب البلاد مخزون وافر من المياه غير المتجددة يستغل منها حالياً ٨٤ مليون م<sup>٣</sup> (٧١ مليون م<sup>٣</sup> من الديسي و١٣ مليون م<sup>٣</sup> من الجفر). وتقدر كميات المياه التي يمكن استغلالها من حوض الديسي بحوالي ١٢٥ مليون م<sup>٣</sup> لمدة ٥٠ عاماً على الأقل. أما حوض الجفر فيمكن استغلال ١٨ مليون م<sup>٣</sup> منها لمدة ٤٠ عاماً.

وهناك مصدر آخر للمياه وهو المياه العادمة المعالجة التي تنتج عن ١٤ محطة معالجة لمياه الصرف الصحي، وتقدر كميتها حالياً بحوالي ٥١ مليون م<sup>٣</sup>، وهذه المياه في ازدياد مستمر مع ارتفاع استهلاك البلديات من المياه وزيادة عدد المنازل الموصولة مع شبكات الصرف الصحي بحيث يتوقع ارتفاع كمياتها الى ١٥٠ مليون م<sup>٣</sup> في عام ٢٠١٠. كما أن ملحق معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية التي عقدت في تشرين الأول ١٩٩٤ والخاص بالمياه، نص على حصول الأردن على ما مجموعه ٢١٥ مليون م<sup>٣</sup> سنوياً من مصادر مختلفة. ولا شك أن هذا سيساهم في التخفيف من أزمة المياه رغم ان استغلال بعض المصادر المذكورة في ذلك الملحق يتطلب تحقيقه بعض الوقت.

## ٣- استعمالات المياه

تتركز القطاعات التي تستعمل المياه في الأردن في قطاع البلديات وقطاع الصناعة وقطاع

يمتد بين شهر تشرين الأول (اكتوبر) وشهر نيسان (ابريل)، ويقدر المعدل العام لكميات الأمطار السنوية بحوالي ٧٢٠٠ مليون متر مكعب، ويقل هذا المعدل في سنوات الجفاف الى اقل من ٦٠٠٠ مليون متر مكعب، كما يرتفع في السنوات الرطبة الى ١٢٠٠٠ مليون متر مكعب.

كميات الأمطار السنوية متذبذبة من سنة لأخرى، مما يؤثر تأثيراً كبيراً على تخطيط وإدارة المصادر المائية.

القسم الأكبر من مياه الأمطار (٨٥٪) ينتهي الى البحر او يتبخر، بينما يغذي الباقي الينابيع والأحواض الجوفية. وتعتمد المراعي على هذه الأمطار، وخاصة تلك الواقعة في مجاري الأودية وبعض الأراضي الزراعية المروية.

معدل هطول الأمطار في الأردن يتراوح بين ٥٠-٦٠٠ ملم سنوياً، والمرتفعات الغربية تحظى بأعلى من هذه المعدلات. ويتبين من الجدول (١) أن معظم مناطق المملكة لا يتجاوز هطول الأمطار فيها ٢٠٠ ملم سنوياً.

## الجدول (١)

### معدل هطول الأمطار وفقاً للمساحة الكلية للأردن

| النسبة المئوية<br>من المساحة الكلية للأردن | معدل الهطول<br>ملم / سنة |
|--------------------------------------------|--------------------------|
| ١ر١                                        | ٦٠٠ - ٥٠٠                |
| ١ر٨                                        | ٥٠٠ - ٣٠٠                |
| ٥ر٧                                        | ٣٠٠ - ٢٠٠                |
| ١٠ر٤                                       | ٢٠٠ - ١٠٠                |
| ٨١ر٠                                       | أقل من ١٠٠               |

لا يتوقع أن يزيد استهلاك هذا القطاع أكثر من ٠.٥٪ سنوياً وذلك بسبب توقف مشاريع الاستثمار في المشاريع الزراعية والتركيز على مشاريع تلبية حاجات قطاعي البلديات والصناعة، ولتحسين وسائل الري وزيادة ثقافة المزارعين المهنية.

وبين الجدول (٢) استعمالات المياه في القطاعات المختلفة منذ عام ١٩٨٦ وحتى نهاية عام ١٩٩٤

جدول (٢)  
استعمالات المياه في القطاعات المختلفة

| السنة | البلديات | الصناعة | الزراعة* | المجموع |
|-------|----------|---------|----------|---------|
| ١٩٨٦  | ١٣٥      | ٢٣      | ٤٦١      | ٦١٩     |
| ١٩٨٧  | ١٥٠      | ٢٤      | ٥٧٠      | ٧٤٤     |
| ١٩٨٨  | ١٦٥      | ٣٩      | ٦١٤      | ٨١٨     |
| ١٩٨٩  | ١٧٠      | ٣٦      | ٦٢٤      | ٨٣٠     |
| ١٩٩٠  | ١٧٩      | ٤٣      | ٦٥٨      | ٨٨٠     |
| ١٩٩١  | ١٧٩      | ٤٣      | ٦١٢      | ٨٣٣     |
| ١٩٩٢  | ٢٠٨      | ٣٥      | ٧٠٠      | ٩٤٣     |
| ١٩٩٣  | ٢١٨      | ٣٣      | ٧٢٦      | ٩٧٧     |
| ١٩٩٤  | ٢٢٠      | ٤٠      | ٧٢٦      | ١٠٠١    |

\* تشمل استهلاك الثروة الحيوانية.

#### ٤-٣ التقديرات المستقبلية

المياه المتوفرة للفرد حالياً في الأردن لا تزيد عن ٢٤٢ متراً مكعباً سنوياً لجميع الأغراض، رغم استمرار الضخ الجائر للأحواض الجوفية والذي يزيد عن معدلات التغذية السنوية في بعض الأحواض، وهذا يضع الأردن تحت خط الفقر المائي. إذ أن المعايير الدولية تقدر الكمية المقبولة لاحتياجات الفرد السنوية من المياه لمختلف الأغراض هي ألف متر مكعب.

التقديرات المستقبلية للمتوفر من المياه والمطلوب منها ولكنها تجمع على أن الفجوة بينهما واسعة وخطيرة، وأنه لا يمكن التوصل إلى رآبها في المستقبل القريب بإجراءات قليلة التكاليف. وهذه الصورة القائمة تفرض على الحكومة إيلاء تخطيط وإدارة مصادر المياه المتاحة

الزراعة. ويمكن توضيح أوجه الاستعمال في كل قطاع على النحو التالي:

#### ١-٣ قطاع البلديات

ويشمل الاستعمالات للأغراض المنزلية والصناعات الخفيفة والمياه المستعملة للأغراض العامة للبلديات. ويستهلك هذا القطاع حالياً ٢٢٪ من مجمل المياه المستهلكة في الأردن، أي حوالي ٢٢٠ مليون متر مكعب سنوياً، وبهذا يكون نصيب الفرد حوالي ٥٣ متراً مكعباً سنوياً (١٣٧ لتر/يوم) وهو معدل يقل عن الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية لغايات الاستعمالات المنزلية ليبقى المستوى الصحي والاجتماعي للفرد مقبولاً، وهو ١٥٠ إلى ١٨٠ لتراً يومياً.

المصادر التي تغذي تجمعات السكان الرئيسية معظمها من المياه الجوفية وتبعد عنها مسافات كبيرة. وهذا يتطلب إنشاء خطوط نقل باهظة التكاليف، فبين الأعوام ١٩٦٢ إلى ١٩٨٧ بلغ مجموع أطوال هذه الخطوط ٥٢٩ كم كلفت ١١٧ مليون دينار، وتنقل ١٨٠ مليون متر مكعب سنوياً. هذا وتبذل بعض الجهود لتشجيع السكن في الأماكن القريبة من مصادر المياه والمقبولة مناخياً، ولكن لا يتوقع أن يلاقي هذا المنحى نجاحاً كبيراً أو أن يكون له تأثير إيجابي ملموس على التخفيف من أزمة المياه، ذلك أن الأردن بلد صغير وشبكة المواصلات فيه جيدة وواسعة مما يسهل عملية التنقل بين أجزائه.

#### ٢-٣ قطاع الصناعة

الطلب الحالي لهذا القطاع يقارب ٤٠ مليون متر مكعب سنوياً، ويتوقع ارتفاعه بشكل كبير بسبب التطور الصناعي المرتقب، وأنه من الحكمة أن تشجع الصناعات الجافة (التي يكون مردود الانتاج فيها بالنسبة للمتر المكعب الواحد من المياه المستعملة في الانتاج قليلاً نسبياً). ويجدر التنويه أن معدل الانتاجية في قطاع الصناعة أعلى بحوالي ٥٠ ضعفاً منه في قطاع الزراعة.

#### ٣-٣ قطاع الزراعة

هو القطاع المستهلك الأكبر للمياه حيث تصل حصته حالياً إلى حوالي ٧٦٪ من مجمل المياه المستخدمة في الأردن. وبسبب المناخ الجاف السائد في المنطقة فإنه يمكن الاعتماد على الزراعة المروية أكثر من الزراعة البعلية. ومنذ مطلع الستينات استثمرت الحكومة مبالغ طائلة في تنمية المشاريع المختلفة في قطاع الري من خلال إنشاء القنوات وشبكات الري والسدود واستصلاح الأراضي. بيد أن العائق الأكبر للتوسع في هذا القطاع هو ارتفاع الكلفة الرأسمالية وكلفة التشغيل والصيانة إلى جانب عدم توفر المياه، فكلية استصلاح الدوم الواحد من الأراضي المروية ارتفع من ٧٥ ديناراً في أوائل الستينات إلى ما يزيد عن ٤٧٩ ديناراً في أواخر الثمانينات.

الأهمية القصوى ، وان تقوم بذلك بكل حرص وفعالية وتصميم . هذا وسيتم لاحقاً تناول الاجراءات التي يمكن ، بل ويجب ، اللجوء اليها لتلبية الاحتياجات المختلفة من المياه .

#### ٤- التنظيم الاداري لقطاع المياه

##### ١-٤ الوضع الاداري الحالي

انشئت وزارة المياه والري بنظام رقم ٥٤ لعام ١٩٩٢ كجهة مساندة لقطاع المياه وللسلطتين: سلطة المياه وسلطة وادي الأردن . ولكن التطبيق لم يتمش مع أهداف انشاء الوزارة ، اذ أن كلاً من سلطتي المياه وادي الأردن ما زالتا تعملان بقانونيهما المستقلتين ، واعتبر نظام انشاء الوزارة ثانوياً بالنسبة لهذين القانونين .

سلطة المياه تعمل حسب قانون سلطة المياه لسنة ١٩٨٨ ، وهي معنية بمياه البلديات وخدمات الصرف الصحي وحماية مصادر المياه في المملكة ما عدا تلك الموجودة في وادي الأردن . أما سلطة وادي الأردن فتعمل بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٨ وهي مسؤولة عن التنمية المتكاملة لمنطقة وادي الأردن (تحت خط ارتفاع ٣٠٠ م فوق سطح البحر للمنطقة شمال البحر الميت و ٥٠٠ م فوق سطح البحر للمنطقة جنوب البحر الميت) . ولكل من السلطتين مجلس ادارة يرأسه وزير المياه والري ، والمجلس مسؤول عن تنفيذ برامج وخطط كل سلطة ، وقراراته قطعية غير قابلة للطعن .

وتقوم الآن شركة استشارية كندية ( Deloitte & Touche ) بتكليف من وكالة التنمية الكندية الدولية (CIDA) بدراسة اعادة هيكلة قطاع المياه ، وقد انتهت المرحلة الأولى منها . وهناك جهات أخرى معنية بقطاع المياه لا يقل عددها عن ١٣ جهة ما بين وزارة وجمعية و مركز أبحاث .

##### ٤-٢ المعوقات الادارية

الوضع الاداري كما هو مبين سابقاً أدى الى تبعثر الخطط الخاصة بقطاع المياه والى قصر مدى تلك الخطط . كما أدى الى التركيز بشكل أكبر على زيادة الانتاجية من المصادر المتاحة بدلاً من التركيز على ادارة الطلب الذي يفرضه شح الموارد ، هذا بالإضافة الى قلة التنسيق بين ادارة مياه الري ومياه الشرب . وهذا الخلل في توحيد المسؤولية عن قطاع المياه وفي امكانية وضع خطط متكاملة أصبح من العوائق الرئيسة في وجه زيادة الفعالية الادارية في هذا القطاع .

هذا ويطبق نظام الخدمة المدنية في قطاع المياه وهو نظام يحد من استخدام الكفاءات والمحافظة عليها بسبب عدم وضع أنظمة للحوافز ومكافأة العمل الذي يحتاج الى خبرات فنية وعلمية خاصة أو الى جهود ووقت لا يخضع لساعات وظروف العمل الروتيني ، أي أن هذا

النظام لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية واجبات قطاع المياه ، وليس فيه المرونة الكافية لاستخدام وادارة القوى البشرية بما يتلاءم وخصائص العمل في هذا القطاع .

كما تجدر الإشارة الى أن بعض مؤسسات قطاع المياه تخضع للأنظمة الحكومية الخاصة باللوازم والمالية والمراقبة والتدقيق (ديوان المحاسبة) والعطاءات المركزية . فمثلاً قانون سلطة المياه ينص بوضوح على أن لها استقلالها المالي والاداري ولكن قانون سلطة وادي الأردن لا ينص على ذلك .

هذا وتجابه مؤسسات قطاع المياه صعوبات أخرى مثل بعض التداخلات في القوانين والأنظمة التي تعمل مؤسسات المياه تحت مظلتها أو الموضوعة لمؤسسات أخرى مثل وزارة الزراعة والصناعة والبيئة وأمانة عمان . كما أنه غني عن القول أن وزارة المياه والري بمؤسساتها المختلفة لا تعمل بمنأى عن الحقائق الاجتماعية والاقتصادية الموجودة والتي ينعكس بعضها سلباً على أعمال هذه المؤسسات .

##### ٥- إدارة الموارد المائية

هناك بعض الركائز الرئيسة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في ادارة المياه في الأردن وهي :

أ- موارد المياه المتاحة شحيحة وغير كافية ، وزيادتها تتطلب تكلفة عالية . بالإضافة الى ان متطلبات قطاعي البلديات والصناعة في ارتفاع مضطرد .

ب- تدنت نوعية المياه الجوفية بسبب تملح بعض الاحواض الجوفية والمبالغة في استعمال المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية أو مخلفات بعض المصانع من المياه العادمة .

ج- لا يمكن التخطيط لتوفير كميات المياه المطلوبة بمعزل عن نوعيتها ، فالمستهلك دائماً يطلب نوعية معينة من المياه لكل من الاستعمالات .

د- لنجاح عملية الادارة والتخطيط وتحديث أنظمة المعلومات لابد من توفر المعلومات الصحيحة والكافية وتوفر القدرة الفنية لخلق نظام معلومات متكامل .

هـ- قطاع المياه يعاني من العجز المالي ومن النقص في الموارد الخاصة بالصيانة الوقائية ومن ضعف الخبرات الفنية والمهارات اللازمة .

ز- المشاركة الشعبية في نشاطات قطاع المياه لا ترقى الى المستوى الفعال المقبول .

##### ٥-١ التخطيط والسياسة المائية

اعتمدت السياسة المائية ، كما مارستها الحكومة وبيتها في خطط التنمية السابقة ، على زيادة انتاجية جميع المصادر المائية والتوسع في تطوير الأراضي الزراعية ، أي على ادارة التزويد ،

جديدة ووضع الخطط لمراقبة الضخ بواسطة عدادات توضع على الآبار الخاصة والمحاسبة بموجبها. كما أن المرحلة الأولى من مشروع إعادة هيكلة قطاع المياه (SAPS) الذي تقوم به حالياً شركة استشارية كندية قد انتهت، وهذا المشروع سيؤدي إلى إعادة تنظيم مؤسسات قطاع المياه بحيث يمكنها من مجابهة التحديات المستقبلية.

إن التخطيط في إدارة مصادر المياه لا يعني أن تسيطر الحكومة على كل شاردة وواردة فيها، فقد أثبتت التجارب حتى الآن أن اللامركزية أجمع من غيرها في بعض النشاطات الإدارية، يضاف إليها مشاركة المستفيدين من المياه والقطاع الخاص في التخطيط والإدارة. كما أنه لا يعني أن مسؤولية تحديد الأهداف والأولويات يجب أن تقع على كاهل الحكومة وحدها بنأى عن المستفيدين من المياه، فمشاركة هؤلاء المستفيدين في التخطيط وفي اتخاذ القرارات الإدارية يعزز الشعور بالمسؤولية ويؤدي إلى حلول أكثر قبولاً وفعالية ومرونة.

#### ٥-٢ إدارة التزويد (Supply) وإدارة الطلب (Demand)

إدارة المياه، كما ذكر سابقاً، بدأت بالاتجاه نحو المنحى السليم لمجابهة الأزمة المائية الحالية، أي الانتقال من إدارة التزويد كما كان الحال عليه إلى إدارة الطلب. وقد فرض هذا الاتجاه بسبب تناقص انتاجية المصادر الحالية المتوفرة وارتفاع كلفة الاستثمار في مصادر جديدة وخاصة غير تقليدية.

إدارة الطلب تعني اللجوء إلى الإجراءات المباشرة لضبط عملية استعمال المياه (مثل القوانين والأنظمة واستعمال التكنولوجيا الحديثة) أو الإجراءات غير المباشرة (مثل آلية السوق، الحوافز المالية، التشقيف الجماهيري). والهدف الأساسي من هذه الإجراءات هو الحفاظ على المياه عن طريق زيادة كفاءة استعمالها.

وأنه من المسلم به أن تحسين إدارة المياه (من تزويد وطلب) وترشيد الاستهلاك هما أقل الإجراءات كلفة في الأزمة المائية وكلاهما مجد وذو أثر حميد على البيئة.

الطلب على المياه كما سبق وذكر في تزايد مضطرد، والتقديرات المستقبلية متفاوتة. ولكن لو أخذت نقاط الإطار العام للسياسة المائية السابقة الذكر بعين الاعتبار، وأخذت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الحالية (مثل تحسن مستوى المعيشة والتزايد السكاني والتطور الصناعي والتوسع في التوصيلات المنزلية لشبكة الصرف الصحي) فإنه يمكن القول إن احتياجات القطاعات المستقبلية للمياه يمكن تقديرها حسب ما هو موضح في (الجدول ٣) (مقدرة بملايين الأمتار المكعبة سنوياً):

ولكن الوضع المائي الصعب حداً بالحكومة إلى إعادة النظر في تلك السياسات. ومن هنا فإن الإطار العام للسياسة المائية كما وضعتها الحكومة والذي نشر في أيلول ١٩٩٤، واعتماداً على خطة التنمية الخمسية (١٩٩٣-١٩٩٧)، نص على خمسة مبادئ يجب أن تتمحور حولها الاستراتيجيات المائية، وهي:

أ- المصلحة العامة ككل تحدد الأولويات في استعمالات المياه. وأن جميع مصادر المياه في الأردن سطحية كانت أو جوفية هي ملك للدولة ولا يمكن التصرف بها إلا حسب قانون سلطة المياه رقم ١٨ لسنة ١٩٨٨.

ب - يعطى قطاع الشرب الأولوية الأولى في تخصيص المياه المتاحة بحيث تلبى حاجات السكان المنزلية والمقولة أولاً، ثم تلبى حاجات الصناعة والسياحة وقطاعات الخدمات الأخرى، وأخيراً تلبى حاجات قطاع الزراعة. والهدف الأول في توزيع الأولويات هو العمل على استمرارية انتاجية المصادر المتاحة.

ج - العمل على إعادة هيكلة قطاع المياه بحيث يبنى إطار مؤسسي قوي ومتماسك يؤمن الفصل بين إدارة المصادر القومية وبين خدمات التوزيع، والفصل بين المهام التنظيمية والمهام التشغيلية، ويأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الفريدة للمصادر، كما يشجع سياسة اللامركزية في المسؤوليات وإسنادها إلى مؤسسات مستقلة خاصة أو إلى مجموعات من المستهلكين أو القطاع الخاص.

د - إعطاء الأهمية الخاصة للتخطيط المدروس، فالخطة المائية لعام ١٩٧٧ يجب إعادة تقييمها وتحديثها بحيث توضع خطة مائية وطنية شاملة (National Water Master Plan) تعطي أولوية لتحديث الأنظمة المعمول بها وإلى إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة، وكذلك إلى المشاريع التي تساهم بشكل فعال في تلبية احتياجات قطاع البلديات (الشرب) وقطاع الصناعة.

هـ - وأخيراً، العمل على حصول الأردن على جميع حقوقه في المياه الدولية المشتركة.

ويتبين من ملامح هذا الإطار أنه أعطى قطاع الشرب الأولوية الأولى وبشكل واضح لا لبس فيه، وكذلك حدد الاستمرارية في الانتاج كهدف واضح، ونص على ضرورة مواكبة التنظيم الإداري في القطاع للمتطلبات المستجدة الحديثة.

وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الأولى من الإصلاحات المطلوبة في القطاع هي في طور التنفيذ من خلال القرض التصحيحي للقطاع الزراعي (ASAL) ومشروع المساعدة الفنية للقطاع الزراعي (ASTUP). كما رفعت الحكومة أثمان مياه الري في مسعى لتشجيع استهلاك أفضل لها. وسعت إلى مراقبة أفضل للضخ من المياه الجوفية وذلك بالحد من إعطاء رخص لأبار

الجدول (٤)  
المياه المتاحة (١٩٩٥-٢٠١٠)

| المصادر           | عام ١٩٩٥ | عام ٢٠٠٠ | عام ٢٠١٠ |
|-------------------|----------|----------|----------|
| مياه سطحية        | ٣٦٠      | ٤٧٥      | ٤٧٥      |
| مياه جوفية متجددة | ٢٧٥      | ٢٧٥      | ٢٧٥      |
| غير متجددة        | ٨٥       | ١٣٥      | ١٤٥      |
| مصادر غير تقليدية | ٥٠       | ١٠٠      | ١٨٠      |
| مصادر أخرى        | ٢٥       | ٨٠       | ١٢٠      |
| المجموع           | ٧٩٥      | ١٠٦٥     | ١١٩٥     |

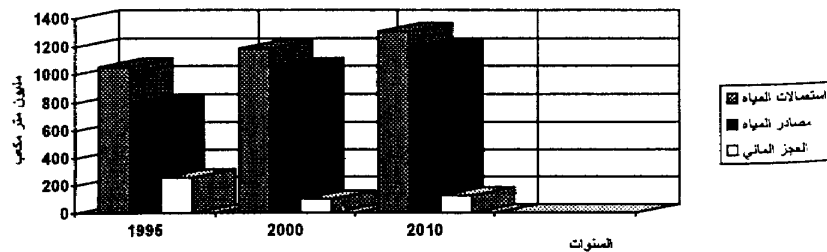
وهذه التقديرات تبين أنه على الرغم من كل الإجراءات لزيادة كميات المياه المتاحة والاقبال من كميات الاستهلاك فسيبقى العجز المائي كبيراً كما هو موضح في الجدول (٥):

الجدول (٥)

تقديرات العجز المائي في الأردن

| عام  | العجز (مليون متر مكعب) |
|------|------------------------|
| ١٩٩٥ | ٢٥٥                    |
| ٢٠٠٠ | ١٠٠                    |
| ٢٠١٠ | ١٢٥                    |

والشكل التالي يبين تقدير الاحتياجات والمتوفر من المياه حتى عام ٢٠١٠ .



الجدول (٣)

الاحتياجات المستقبلية للمياه في الأردن

| العام | البلديات | الصناعة | الزراعة | المجموع |
|-------|----------|---------|---------|---------|
| ١٩٩٥  | ٢٥٥      | ٤٥      | ٧٥٠     | ١٠٥٠    |
| ٢٠٠٠  | ٣٤٠      | ٧٥      | ٧٥٠     | ١١٦٥    |
| ٢٠١٠  | ٤٥٠      | ١١٠     | ٧٦٠     | ١٣٢٠    |

أما المياه المتاحة لتلبية احتياجات القطاعات المختلفة فستتأثر بعدة اجراءات منها :

- الحد من الضخ للأحواض الجوفية وتأثيره السلبي .
  - استثمار أكبر في استخراج ونقل مياه حوض الديسي .
  - تحسين شبكات المياه والري والتقليل من الفاقد .
  - التوسع في اعادة استخدام المياه العادمة المعالجة .
  - تحلية المياه قليلة الملوحة .
  - استثمار بعض المصادر الجوفية الجديدة : الجفر ، وادي عربة ، اللجوة .
  - استرداد بعض حقوق المياه حسب معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية الأخيرة .
  - التوسع في انشاء السدود المخطط لها .
  - ترشيد الاستهلاك والتوعية الجماهيرية .
  - تحسين الأداء الفني والاداري للعاملين في قطاع المياه .
  - تطبيق الأنظمة والقوانين ، وخاصة فيما يتعلق بحفر الآبار غير المرخصة والتوصيل غير المشروع بشبكات المياه .
- وإذا أخذت جميع هذه الاجراءات بعين الاعتبار فان المياه المتاحة سنوياً مقدرة بملايين الأمتار المكعبة ستصبح كما هو مبين في الجدول رقم (٤) :

و- عدم تكامل المعلومات الفنية والادارية وعدم وجود نظام معلومات حديث وموحد .  
 ز - غياب النظم وعدم وجود تخطيط قصير ومتوسط وطويل المدى لادارة وتطوير القوى البشرية واستخدامها بشكل فعال .

ورغم كل هذه السلبيات فان مؤسسات قطاع المياه بدأت تتلمس طريقها نحو التغلب عليها ، فهي تولي كلاً من هذه السلبيات عناية خاصة ، وهناك الدراسات والابحاث الجادة للتخفيف منها أو ازالتها بالكامل ، ويجب الاستمرار في بذل الجهود في جميع الاتجاهات في الوقت نفسه . من أبرز الدراسات في مجال التحسين الاداري لقطاع المياه الدراسة التي تقوم بها حالياً الشركة الاستشارية الكندية ( Deloitte & Touche ) وبدعم من وكالة التنمية الكندية الدولية (CIDA) . وهذه الدراسة تهدف الى اعادة النظر في الأوضاع الراهنة للمؤسسات العاملة في قطاع المياه ، كما تهدف الى ابراز دور وزارة المياه والري ودعمها ، بحيث تصبح الجهة المرجعية في قطاع المياه وفي بناء السياسات المائية الوطنية . وقد انتهت المرحلة الأولى من هذه الدراسة حيث تم فيها تقييم الوضع الحالي لقطاع المياه من جميع نواحيه ، كما تم تحليل بدائل تنظيمية عالية المستوى ، وانتهت هذه المرحلة بطرح تنظيم مؤسسي جديد . وقد حددت الاحتياجات الهامة لقطاع المياه ، فكانت ستة احتياجات أصبحت هي المبادئ الارشادية الرئيسة في تطوير البدائل التنظيمية ، وهي :

أ- تقوية القدرات على تطوير السياسات والتخطيط لموارد المياه .

ب- فصل المهام الادارية عن توفير الخدمات .

ج- فصل عمليات الجملة Wholesale (البنية التحتية الوطنية) عن عمليات الفرق Re-tail (خدمات التوزيع) .

د- الاستثمار في تنمية القدرات - الأنظمة والتدريب - بهدف توجيه أنشطة قطاع المياه نحو تحقيق المبادئ التجارية .

هـ- استحداث السبل الكفيلة بتسهيل مشاركة المؤسسات الأخرى والمتنفعين من القطاع والصناعيين في وضع السياسة المائية .

و- وأخيراً لا بد أن تكون القدرة على النمو المالي Financial Viability احد الملامح الرئيسة للتنظيم المقترح .

والتنظيم الذي أوصي باعتماده يحدد وبوضوح المهام الرئيسة لقطاع المياه وكيفية هيكلتها على النحو التالي :

- نظم التخطيط والسياسة والتنظيم والاشراف : وهذه ستتولى الحكومة السيطرة المباشرة عليها .

ومن المتوقع استمرار توسع الفجوة بين المطلوب والمتوفر بعد عام ٢٠١٠ ، اذ ان امكانية زيادة التزويد غير ممكنة بسبب محدودية المصادر المتاحة وارتفاع التكلفة ، كما انه من المتوقع استمرار ارتفاع الطلب للأسباب العديدة المذكورة سابقاً .

وانه لمن البديهي أن التخطيط لهذه الاجراءات لا يعني امكانية تطبيقها كاملة ، فبعضها مكلف للغاية والحصول على التمويل اللازم لها ليس سهلاً المثال . ويوضح الجدول (٦) امثلة على ذلك .

#### الجدول (٦)

#### تكلفة بعض المشروعات المائية

| المشروع                          | الكلفة التقديرية<br>مليون دينار |
|----------------------------------|---------------------------------|
| جر مياه الديسي شمالاً            | ٣٣٥                             |
| مشاريع ملحق معاهدة السلام للمياه | ٤٤١                             |
| سد الموجب                        | ١٣٢                             |
| سد التنور                        | ١٥                              |
| سد الوحدة                        | ١٩٤                             |
| تحسين الشبكات (مياه وري)         | ٦٨                              |

#### ٣-٥ التطوير الاداري

من المتفق عليه أن قطاع المياه بحاجة ماسة الى اعادة النظر في هيكله كما سبق وذكر . فالمشكلة المائية بالإضافة الى انها مشكلة نقص في الموارد فهي مشكلة اختيار وادارة ، ومن الامثلة على ذلك ما يلي :

أ- استعمال مصادر غير متجددة لأغراض الري .

ب- ضعف ادارة وصيانة الشبكات المائية حيث أن الفاقد منها يساوي حوالي نصف المياه المنتجة .

ج- عدم كفاية تطبيق الأنظمة والقوانين الخاصة بالمياه .

د- ضعف التنسيق بين مؤسسات قطاع المياه بعضها مع بعض ومع الجهات الأخرى المعنية .

هـ- عدم فعالية التنظيمات الادارية الحالية لمؤسسات قطاع المياه .

- البنية التحتية الوطنية : وهذه ستيح التنظيم الجديد للحكومة ادارتها كمصدر قومي مع اتاحة الفرصة لادارتها بكفاءة أفضل وتحت المحاسبة الحكومية المباشرة .

- انظمة الجمع والتوزيع المحلية : وهذه يمكن تشغيلها على أسس لامركزية وبتقسيمات ادارية مناسبة بحيث يتم التوجه تدريجياً نحو نمو مالي مستقل وبالتالي نحو مشاركة القطاع الخاص الاستثمارية والبشرية .

التنظيم المقترح يفصل بشكل واضح مهام البنية التحتية الوطنية (نظام الجملة) عن مهام أنظمة التجميع والتوزيع المحلية (نظام المرقق) ، كما أنه سيعطي التخطيط الوطني للمياه مكاناً تنظيمياً واضحاً . كما نص ذلك التنظيم على وجوب إيجاد مجلس للمياه يضع السياسة الوطنية للمياه ، وعلى أن يكون هذا المجلس متعدد القطاعات ويضم ممثلين عن مستخدمي المياه ، كما يضمن التنسيق على أعلى المستويات ؛ وتوكل الى هذا المجلس مهمة النظر في المقترحات المقدمة من وحدة التخطيط والسياسات في وزارة المياه والري واتخاذ القرارات بشأنها .

وفي المرحلة الثانية من الدراسة سيتم التصميم التفصيلي للتنظيم المقدم والموافق عليه من قبل الحكومة الأردنية ، كما سيتم وضع الخطط التنفيذية اللازمة لتطبيقه ، وهذه المرحلة قد بدأت فعلاً .

وتجدر الإشارة الى أن وزارة المياه والري تبذل جهوداً كبيرة في مجال ترشيد الاستهلاك وتوعية الجماهير من خلال عنصر أساسي من عناصر «مشروع تحسين نوعية المياه والمحافظة عليها» الذي تقوم به الشركة الاستشارية (DAI) بتكليف من وكالة الانماء الأمريكية (U. S. AID) وهذه الجهود بدأت تعطي ثماراً جيدة في تنمية السلوكيات الايجابية في طرق استعمالات المياه وفي رفع مستوى الوعي البيئي لدى المواطنين .

وهناك خطة وطنية للمياه National Master Water Plan في طور الاعداد في الوزارة وبالتعاون مع وكالة (GTZ) الألمانية ، وهذه الخطة ستبنى على قاعدة معلومات متكاملة ، كما أن نظام المعلومات الاداري (Management Information System) هو في طور التطوير والتحديث في الوزارة .

## ٦ - اجراءات وأولويات

من كل ما تقدم يمكن وضع الخطوط العريضة للمسألة المائية في الأردن ، كما يمكن تلخيص الاجراءات الضرورية على الصعيد المحلي لمعالجة الأزمة المائية الحالية والمستقبلية على النحو التالي :

١- الموارد المائية شحيحة والفجوة بين المتاح والمطلوب واسعة ، وهذا يؤثر سلباً على التنمية .

كما أن هذه الموارد في وضع حرج كماً ونوعاً ويجب السعي الحثيث لمعالجة هذا الوضع .  
٢- أصبح من الضرورات الملحة اللجوء الى التخطيط السليم المتكامل والى وضع سياسة مائية واضحة تعيد النظر في أولويات الاستخدام وفي زيادة المتاح من الموارد المائية ، وخاصة الموارد غير التقليدية من تحلية للمياه المالحة الجوفية ومياه البحر أو استعمال المياه العادمة المعالجة .

٣- الوضع الاداري في قطاع المياه بحاجة ماسة الى اعادة النظر فيه وتحديثه واعادة هيكلته ليتماشى مع المتطلبات والحقائق الراهنة والمتوقعة . كما أنه يجب إيلاء التطوير الاداري والتدريب أهمية قصوى .

٤- ادارة المياه - توزيعاً وطلباً - بحاجة الى تحسين ، مع التركيز على ادارة الطلب .

٥- الأنظمة والقوانين الخاصة بمؤسسات المياه بحاجة الى تحديث بحيث تؤمن تطبيق الهيكله والتوجهات الجديدة . كما أنه يجب وضع الآلية الفعالة لتطبيق تلك الأنظمة والقوانين .

٦- يجب التوجه نحو اللامركزية والمشاركة الشعبية في ادارة المياه لضمان الاستمرارية والفعالية .

٧- من الضروري الاستمرار في وضع البرامج الخاصة بالتنوعية والتثقيف المائي للجماهير وترشيد الاستهلاك ورفع مستوى الوعي البيئي لدى مختلف فئات المجتمع .

ولا بد من التنويه أن اجراءات معالجة المسألة المائية لا بد أن تنفذ بشكل متزامن وليس بشكل منفرد . أي أن الانشطة يجب أن تكون على جميع المستويات وبأن واحد حتى تأتي أكلها بشكل فعال وحتى تضمن الاستمرارية .

إن جميع المؤشرات والتوقعات تبين أن اجراءات المعالجة المقترحة على الصعيد الداخلي لن يكون فيها العلاج الشافي للأزمة المائية ، ففي المستقبل المنظور ستعاني الأردن وجاراتها من عدم كفاية مصادر المياه ، وخاصة اذا ظلت ادارتها على ما هي عليه حتى الآن ، وهذا يفرض على الجميع اللجوء الى التعاون المشترك . والتعاون في مجال المياه يجب أن يكون في منتهى الجدية والالحاح ، ويسعى الى تجاوز الخصومات السياسية والى التمسك بالشرعية الدولية القائمة في عالم اليوم . وتصف الاندية السياسية والمحافل الدولية هذا التعاون المشترك بأنه سمة العالم الجديد ولا مكان في مصداقته للازدواجية والثنائية في المعايير والمقاييس .

## ٧ - التعاون الاقليمي

للحديث في هذا الموضوع لابد من تحديد الاقليم : فالاقليم كما تعنيه هذه الورقة يشمل الدول التالية : الأردن ، فلسطين ، سوريا ، لبنان ، واسرائيل . فعلى الرغم من أن بعض هذه الدول متشاطئة على أنهار دولية مع دولة أخرى خارج الاقليم ، الا أنه لا يمكن التوسع حالياً في مفهوم الاقليم لثلاث تنوع الدائرة كثيراً فيصبح التعاون فيها صعب المنال . وقبل الخوض فيما يمكن القيام به في مجال «التعاون» يجب لقاء بعض الضوء على ماهية النهر الدولي وتعريفه وتطور مفهومه في القانون الدولي والنظريات والاجتهادات الفقهية فيه .

## ٧-١ مجاري المياه المشتركة

الانهار الدولية في التعريف الحديث والموسع لا تشمل المجاري والمياه السطحية المثلثة للنهر - مجراه الطبيعي - فحسب بل تشمل مفهوم الخوض المائي للنهر الدولي ، وهذا المفهوم حول حوض النهر تحديداً من شأنه أن يشمل تلك الوحدة الجغرافية أو الطبيعية التي تكون مجراه ، والتي لها أثرها على المياه من حيث الكم والكيف والتحكم في جريان مياهه وفي طبيعة نظامها ، وذلك بغض النظر عن أحجام هذه المياه أو قربها أو بعدها عن الحدود الدولية المرسومة (الأنهار الدولية في العالم العربي - المجلة المصرية للقانون الدولي - ١٩٦٦) . وقد أيدت هذا المفهوم الموسع للأنهار الدولية محكمة العدل الدولية الدائمة المنبثقة عن عصبة الأمم عام ١٩٢٩ ، وذلك في النزاع الذي نشب بين بولونيا من جهة وبين ألمانيا والدنمارك وتشيكوسلوفاكيا من جهة أخرى حول نهر الأودر (Oder) . فقد رفضت المحكمة آنذاك النظرية التي تحصر النهر الدولي بمجره الرئيس دون البحث في أحواض وأحواض فروعه من منبعه الى مصبه ، كما أيدته لاحقاً (عام ١٩٥٣) الفقيه السويسري سوسر هول (Saucer) .

هذا وقد أقرت لجنة القانون الدولي في دورتها (٤٣) المنعقدة في جنيف عام ١٩٩١ تعريفاً جديداً لشبكة المجاري المائية الدولية وللدولة المجرى المائي وهو : أن شبكة المجاري المائية هي شبكة مياه تتألف من عناصر هيدروغرافية وتشمل أنهاراً وبحيرات ومياه جوفية وقتوات تؤلف بحكم علاقتها الطبيعية كلاً واحداً . وإن شبكة المجاري المائية الدولية هي شبكة مجاري مائية تقع أجزاؤها في دول مختلفة . وإن دولة المجرى المائي أو الشبكة المائية هي الدولة التي يقع في أراضيها جزء من أجزاء شبكة مائية دولية .

هذا الترخيص الحديث في مفهوم الأنهار الدولية ينقلنا حكماً الى مسؤولية الدول المتشاطئة على الأنهار الدولية أو المشتركة في أحواضها وشبكاتها عن الأعمال التي تقوم بها هي أو رعاياها ، والتي تحدث تعديلات أو تغييرات في البنية المائية لتلك الأنهار أو اعاقه لجريانها ؛ أو استغلالها بطريقة تعسفية تؤدي الى الأضرار بدولة مجاورة ؛ أو الحيلولة دون انتفاع تلك الدولة

بمياه النهر أو حوضه أو شبكته بشكل عادل ومنصف وغني عن القول أن هذا يشمل ما قد يحدث عن تلك الأعمال من تلوث في المياه أو انخفاض في منسوبها واندفاعها في مجراها الطبيعي والتقليدي المعتاد .

يقع ضمن هذا المفهوم للأنهار الدولية في اقليم الشرق الأوسط - كما عرف سابقاً - الأنهار التالية : العاصي اليرموك الأردن ونهرا دجلة والفرات .

## ٧-٢ الاجتهادات الفقهية في الأنهار الدولية

طورت مفاهيم حقوق الدول المتشاطئة في مياه الأنهار من المفهوم الضيق المستند الى حق الملكية وحرية السيادة والتصرف المطلق ، كما كان في الفقه الروماني ، الى المفهوم الواسع . ويستند هذا المفهوم الى النظرية القائلة أن الأنهار الدولية هي ملك جميع الدول المتشاطئة ، بحيث ان ادارتها واستثمارها يجب أن تكون بالاسلوب المشترك . وينصب هذا المفهوم على أنه : - لا يجوز لدولة المجرى الاعلى للنهر الدولي أن تتصرف بمياه النهر تصرفاً من شأنه أن يخفض من كمية المياه في دولة المجرى الأدنى .

- لا يحق لتلك الدولة أيضاً أن تحدث أي تغيير على الأوضاع الطبيعية للنهر الدولي الا بعد التشاور والتوصل الى اتفاق مسبق مع دولة المجرى الأدنى .

أخيراً جاء الفقيه الأمريكي كلايد ايجلتون (Clyde Eaglton) بمفهوم المنافع المتوازنة وهو ما اصطلح على تسميته بالاسلوب الدولي في الادارة ، ويستند على :

- ان سيادة الدولة في هذا المفهوم ليست متناهية بل هي محدودة (أي ليست مطلقة) .
- ان توزيع المياه يجب أن يكون عادلاً ، فالمناطق الجافة لها أفضلية على المناطق المروية سواء تم هذا الارواء عن طريق الأمطار أو من مياه النهر أو من المياه الجوفية أو غير ذلك من طرق الارواء الاصطناعي .
- أنه يجب على من يعالج مسألة استخدام المياه النهرية المشتركة من قبل عدة دول أن يأخذ بعين الاعتبار المنافع التي تجنيها كل دولة مقابل الخسائر والاضرار التي تلحق بالدول الأخرى .

هذا مفهوم رائد ينصب على معالجة حاجات كل بلد معالجة واقعية قائمة على مطالب السكان بالاضافة الى برامج التنمية الاقتصادية الحالية منها والمستقبلية .

افرزت الاجتهادات القضائية المختلفة في النزاعات والخلافات النهرية سابقاً فتاوى اساسية لخصها اجتهاد محكمة العدل الدولية الذي نشر في مجلة القانون الدولي الايطالية عام ١٩٣٩ وماه :

- ان النهر الدولي هو ملك لمجموعة الدول المشاركة فيه ، وان لكل دولة حق التمتع بجميع المنافع المتاحة في النهر .

- لا يجوز لأي دولة أن تمس نهراً دولياً باستثمار روافده بصورة حصرية ومنفردة .

- اذا أخذت الدولة الشريكة في النهر من مياه النهر لأي غرض من الأغراض كمية ما ، فانها مجبرة على اعادة تلك الكمية الى النهر وذلك لكي تؤمن لبقية الدول الشريكة الاستفادة الكاملة من مياه ذلك النهر .

وتجدر الإشارة هنا الى أن المؤتمر الدولي الذي عقد في (مونت فيديو) عام ١٩٣٣ ادخل في توصياته جملة من الاعتبارات والالتزامات الادبية والمعنوية المستندة الى نظريات حقوقية وقانونية مثل : صلة الجوار ، وحسن الجوار ، والاستعمال الأفضل ، والموازنة بين المصالح ، والاقتراس العادل والمعقول بين الدول المتشاطئة على المياه الدولية . وهذه حقوق تستند في مضامينها على حقائق مادية وعلى علاقات دولية ودية بين الدول المتجاورة أو على معطيات فنية يمكن تقديرها . وهناك الحقوق التاريخية التي تعتمد على معطيات سابقة قد يصعب الوصول الى اثباتها والأخذ بها ، فضلاً عن هذا فهي غالباً ما تستند الى المبدأ القائل ان الأحوال والأوضاع القائمة منذ فترة طويلة من الزمن وتقادت عليها حقبات تاريخية بعيدة ينبغي عدم تعديلها الا في أضيق الحدود . (محكمة التحكيم الدولية في النزاع الذي قام بين السويد والنرويج عام ١٩٠٩) . أما الحقوق المكتسبة التي تدعيها دولة ما فينبغي عدم التسليم بها بمجرد الادعاء بها الا بعد التحقق من شرعيتها وصحتها وانتفاء عامل الضغط والاكراه فيها ، بالإضافة الى القبول المقترن بمحض الارادة الحرة والرضى . وهذه هي فتوى القاضي الدولي الهندي جوهاروي عضو محكمة التحكيم الدولية .

### ٧- ٣ توفير الأمن المائي في الاقليم

منعاً لتفاقم الأزمة المائية في اقليم الشرق الأوسط ودرءاً للنزاعات والخلافات المحتملة بين الدول المتشاطئة والمشاركة في الأنهار الدولية ، صار من الضروري اعتماد الأسس والمعايير لاقتراس الموارد المائية المشتركة في الاقليم وإدارتها بشكل مشترك .

أصبحت أسس ومعايير ومبادئ اقسام الموارد المائية والتعاون الاقليمي بين الدول المتشاطئة على الأنهار الدولية أو المشتركة في أحواضها المائية معروفة لدى المجتمع الدولي ، ويمكن الاسترشاد بها واعتمادها أساساً لحل الخلافات والنزاعات على المياه الدولية المشتركة . وعلى الأطراف ذات المصلحة في المياه الدولية المشتركة أن تبادر الى ايجاد الحلول العادلة والمنصفة لنزاعاتها حول تلك المياه وذلك باللجوء الى الحلول السلمية ، أي عن طريق التفاوض وعقد المعاهدات التي يجب أن يقبل عليها الجميع بروح عالية من التعاون والمشاركة ، أو عن طريق

الوساطة والتوفيق والتحقيق والتحكيم ، قبل اللجوء في آخر المطاف الى محكمة العدل الدولية . وهذا ما أشارت اليه المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة . والمبادرة الأولى يمكن أن تكون على شكل دعوة الى عقد مؤتمر للمياه لدول اقليم الشرق الأوسط - كما عرف سابقاً - تشارك فيه هذه الدول ويكون تحت رعاية المجتمع الدولي ، وتبحث في هذا المؤتمر المسألة المائية في الاقليم من جميع نواحيها .

هذا ويمكن أن تشمل أجندة هذا المؤتمر الأمور الرئيسة التالية :

١- الاتفاق على المبادئ الاساسية التي يجب أن تحكم اقتسام الموارد المائية المشتركة في الأقليم ، وعلى كيفية التعاون الاقليمي بين الدول المتشاطئة على انهار الاقليم الدولية أو المشتركة في أحواضها المائية . ومن أهم هذه المبادئ نظرية المنافع المتوازنة التي سبق ذكرها ، وما صدر عن المؤتمرين الدوليين ، اللذين عقدا في هلسنكي عام ١٩٦٦ ، وفي الأرجنتين عام ١٩٧٧ ، من توصيات ومقررات نموذجية ورائدة في موضوع اقتسام المياه الدولية .

وأشمل ما جاء في هذا الصدد ما قدمه أحد الخبراء الدوليين الى لجنة القانون الدولي (International Law Commission) في جنيف في دورتها المنعقدة في أديس بابا عام ١٩٩٠ استجابة الى مبادرة من اللجنة الأفريقية الاقتصادية (Economic and Social Council) في منظمة الأمم المتحدة من حيث :

١- الاعتراف بحق كل دولة من دول الحوض النهري الدولي بالانتفاع النصف من مياه ذلك النهر ، هذا الانتفاع الذي هو حل وسط بين مفهوم الانتفاع الواسع والانتفاع الضيق بما يسمى بالمنافع المتوازنة .

٢- تجنب التسبب بالحق ضرر ملموس بدولة أخرى مشاركة في الحوض في المجرى الأدنى من النهر الدولي .

٣- تجنب التسبب بالحق ضرر بالبيئة النهرية للحوض .

٤- تبادل المعلومات والبيانات والاحصاءات المتعلقة بالحوض فيما بين الدول المتشاطئة عند توفرها .

٥- تبادل الاخطارات والمشاورات على أساس المعاملة بالمثل فيما بين الدول المشاركة في الحوض والمحتمل الخاق الضرر بها عند تنفيذ أي مشروع أو برنامج تخطط له أو خططت له دولة أو أكثر من دول الحوض .

٦- التعاون الايجابي بين دول الحوض بغرض تنمية وزيادة امكانيات الحوض المائية وترشيد استعمال المياه ما وجدت الدول المتشاطئة الى ذلك من سبيل .

وهذه النقاط مقبسة من كتاب «المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية» للدكتور زكريا

## Annex- A

## THE PRINCIPLES OF REASONABLENESS AND EQUITY, ACCORDING TO THE HELSINKI RULES OF 1966 AND THE INTERNATIONAL LAW COMMISSION(1983)

(ADAPTED FROM CAPONERA, 1985)

## According to the Helsinki Rules (ILA,1966):

- 1) What is reasonable and equitable share .. is to be determined in the light of all the relevant factors in each particular case.
- 2) Relevant factors which are to be considered include, but are not limited to :
  - a- the geography of the basin, including in particular the extent of the drainage area in the territory of each basin State;
  - b- the hydrology of the basin, including in particular the contribution of water by each basin State;
  - c- the climate affecting the basin;
  - d- the past utilization of the waters of the basin, including in particular existing utilization;
  - e- the economic and social needs of each basin State;
  - f- the population dependent on the waters of the basin in each basin State;
  - g- the comparative costs of alternative means of satisfying the social and economic needs of each basin State;
  - h- the availability of other resources;
  - i- the avoidance of unnecessary waste in the use of waters;
  - j- the practicability of compensation as a means of adjusting conflicts among users; and
  - k- the degree to which the needs of a basin State may be satisfied, without causing substantial injury to a co-basin State.

السباهي . والجدير بالذكر ان الشرائع الدولية وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ، وقبله اتفاقية لاهاي عام ١٩٠٧ ، أهابت بالدول أن تلجأ إلى الحلول السلمية كالمفاوضة والوساطة والتوفيق والتحقيق والتحكيم ، وفي آخر المطاف اللجوء إلى محكمة العدل الدولية .

ب- ارساء مبادئ الادارة المشتركة للموارد المائية الدولية في الاقليم . كما يمكن أن تشكل أثناء المؤتمر ادارة خاصة مشتركة للمياه الدولية في الاقليم ، وتكون مهمة هذه الادارة النظر في الاعتراضات التي يثيرها أي عضو فيها بكل جدية ، وتشرف بشكل مباشر على المفاوضات التي يقوم بها أعضاؤها بخصوص المياه ، كما تساعد على حل النزاعات المائية بين الأطراف المتنازعة ، وتتدخل ان تعثرت المفاوضات أو لجأت إحدى الفرق إلى التسوية والمماطلة أو إلى تعليق المفاوضات دون مبرر . وغني عن القول أنه يجب تشكيل هذه الادارة بهيكلية وصلاحيات وآلية لتطبيق القرارات وطريقة تمويل واضحة المعالم .

ج- وضع الأسس للمساهمات المادية والفنية الدولية لترسيخ الأمن المائي في الاقليم ، فهذا الأمن ولا شك هو الدعامية الرئيسة للسلام السياسي ، وبدون ضمان الأمن المائي لجميع الأطراف ستكون أية معاهدات ثنائية هشّة سريعة العطب .

وهذا الاطار المطروح يعني التفاوض بغرض عقد اتفاقيات جماعية رائدها الروح الايجابية ، وتأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية المتغيرة المحيطة بالمياه ، وكذلك الحاجات المتكررة للسكان المرتبطة بالمياه وكثافتها وشحها ومنسوبها فهذه في تغير دائم ومستمر ، إذ انها تخضع في مجموعها لظروف اجتماعية وسكانية واقتصادية متغيرة مثل : النمو السكاني والانتاج الغذائي والتطور التكنولوجي . وكل هذه الظروف الطبيعية تستدعي وضع اتفاقيات و ابرام معاهدات جديدة أو تعديل اتفاقيات ومعاهدات سابقة للتوصل إلى اقتسام المياه المشتركة بعدالة وانصاف .

وهذه الاجراءات تتطلب وقتاً طويلاً للتحضير واخراجها إلى حيز الوجود ومن ثم تطبيقها على أرض الواقع ، والاجدى هو المبادرة إلى العمل بها في اقرب وقت ممكن وبدون انتظار للتسويات او المعاهدات السياسية التي تجري او ستجري المفاوضات بشأنها . فكما سبق وذكر فان ضمان الأمن المائي لجميع الأطراف في الاقليم هو الدعامية الرئيسة والضرورية لديمومة وثبات التسويات والمعاهدات السياسية الحالية منها والمستقبلية . والتعاون الاقليمي الودي والعادل هو السبيل الأمثل لتحقيق هذا الأمن المائي .

## المراجع

- البنك الدولي ، إدارة شؤون الموارد المائية - وثيقة من وثائق سياسات البنك الدولي ، أيار / مايو ١٩٩٤ .
- د. زكريا السباهي ، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية - البنك الدولي - دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٩٤ .
- الجريدة المحلية السري - تقرير عن النتائج الرئيسية للتعهد العام للسكان في المملكة ، تاريخ ١٩٩٦/١/٢٧ .
- علي الغزاوي وهبة الدجاني ، قطاع المياه في الأردن - حقائق وأرقام - الجمعية العلمية الملكية - عمان - الأردن - تموز / يوليو ١٩٩٥ .
- فوزي أبو النعاج ، مصادر المياه في الوطن العربي - ندرتها وأمثل الطرق لاستعمالها - تقرير داخلي ، سلطة المياه ، نيسان ١٩٩١ .
- فوزي أبو النعاج ، موارد المياه في الأردن ، تقرير داخلي ، سلطة المياه ، كانون الثاني / يناير ١٩٩١ .
- د. محمد بني هاني ، المياه في الأردن ، ورقة قدمت في ندوة «المشكلات المائية في الوطن العربي» ، القاهرة تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤ .
- الوضع المائي في الأردن - تقرير داخلي - برنامج التوعية المائي - وزارة المياه والري ، آب / أغسطس ١٩٩٥ .
- Deloitte & Touche, **Phase I Report of Structural Adjustment and Policy Support Project**, for Ministry of Water and Irrigation, Nov. 1994.
- Elias Z. and El-Naser, H., **Water Use, Conservation, Utilization and Management in Jordan**, Presented at Regional Symposium on Water use and Conservation , ESCWA & CEHA, December 1993 .
- Garber, A., and Salameh E. Proceedings, **Jordan's Water Resources and Their Future Potential**, Fredrich Ebert Stiftung, and University of Jordan , October 1991.
- Keenan, J., **Technological Aspects of Water Resources Management**

## According to the ILC Report of 1983 (ILC, 1983):

- 1) In determining whether the use by a system State of a watercourse system or its waters is exercised in a reasonable and equitable manner in accordance with article 7, all relevant factors shall be taken into account whether they are of a general nature or specific for the watercourse system concerned. Among such factors are:
  - a - the geographic, hydrographic, hydrological and climatic factors together with other relevant circumstances pertaining to the watercourse system concerned;
  - b - the needs of other system States including the stage of economic development of all system States concerned;
  - c - the contribution by the system State concerned of waters to the system in comparison with that of other system States;
  - d - development and conservation by the system States concerned with the watercourse system and its waters;
  - e - the other uses of a watercourse and its waters by the State concerned in comparison with the uses by other system States, including the efficiency of such uses;
  - f - cooperation with other system States in projects or programmes to attain optimum utilization, protection and control of the watercourse system and its waters;
  - g - the pollution by the system State in question of the water course system, in general and as a consequence of the particular use, if any;
  - h - other interference with or adverse effects, if any, of such use for the uses or interests of other States including but not restricted to, the adverse effects upon existing uses by such States of the watercourse system or its waters and the impact upon protection and control measures of other system States; and
  - i - availability to the State concerned and to other system States of alternative water resources.

## ملخص

### اقتصادات الزراعة

### الأردنية والتحديات المستقبلية

(د. سالم بطرس مقطش، د. يوسف هياجنة)

تستعرض هذه الورقة عدة قضايا هامة تتمحور حول تحديات الاقتصاد الزراعي للأردن وآفاقه المستقبلية، وتشمل على أبواب ثلاثة، يتناول الأول المؤشرات الاقتصادية العامة للوضع الزراعي، ويستعرض الثاني اثر المتغيرات الدولية والاقليمية على اقتصادات الزراعة في الأردن، ويوضح الثالث الملامح المقترحة لاستراتيجية تكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية.

ففي مجال المؤشرات العامة، تتناول الورقة خصائص الزراعة ومشكلاتها. ثم تتطرق إلى مؤشرات أداء القطاع الزراعي والتجارة الزراعية موضحة وجود عجز في مجموعة من السلع الاستراتيجية التي تعتبر من اساسيات الامن الغذائي. أما من حيث اثر المتغيرات الاقليمية والدولية على اقتصادات الزراعة الاردنية، فتستعرض الورقة عدة محاور منها سياسات التكيف الاقتصادية، والتكتلات الاقتصادية، واتفاقية تحرير التجارة الدولية.

ولحساب الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية التجارة الحرة على الأردن، تبنت الورقة نموذجاً حركياً مبسطاً يستند إلى ما جاء في الاتفاقية من حيث تخصيص الدعم وتحويل القيود الجمركية إلى رسوم جمركية وغيرها. وقد وجدت الورقة ان الآثار المحتملة تتركز في التأثير السلبي للاقتصاد الأردني من حيث زيادة بعض الاسعار عالمياً مثل القمح والزيوت النباتية وبلغ العجز المطلق. كما يتوقع ان يستفيد الأردن ايجاباً من ارتفاع الاسعار العالمية للحوم الحمراء. بيد انه يتوقع بشكل عام ان تزيد فاتورة المستوردات الزراعية بشكل ملموس.

وتستخلص الورقة ملامح مقترحة لاستراتيجية تكيف مع المتغيرات، مشيرة إلى ان تلك الملامح تتأثر بقدرة قطاع الزراعة الأردني على الاستجابة لتلك المتغيرات من حيث الامكانيات الذاتية، ومتغيرات السوق والتنافس العالمي، والمتغيرات الاقليمية. ثم تشير الورقة في الخاتمة إلى قدرة الاقتصاد الأردني على الافادة من حركة المتغيرات الاقليمية والدولية وتقليص آثارها السلبية، اذا تمكن من صياغة سياسة زراعية محلية تعتمد على تعبئة المدخرات الوطنية، ورفع رؤوس الاموال المحلية، وتطوير مفاهيم الادارة والاستخدام الامثل للموارد الزراعية.

World Bank International Workshop on Comprehensive Water Resources Management Policies, Washington, D.C, June 1991.

- Lonergan S., and Brooks, D., **Watershed, The Role of Fresh Water in the Israeli-Palestinian Conflict**, International Development Research Center, 1994.

- Quteishat, Q., **Water Supply and Use in Jordan**, Paper Presented at Water Management : French Techniques & Savoir - Fair symposium, Ministry of Water and Irrigation, January 1996.

- Schiffler & Others, **Water Demand Management in an Arid Country, the Case of Jordan with Special Reference to Industry**, German Development Institute, Reports and Working papers 10/1994.

- Al- Weshah, R., **Jordan Water Resources : Technical Perspective**, Water International, Vol. 17, No. 3, 1992.

- World Bank, **A Strategy for Managing Water in the Middle East and North Africa**, Sept. 1993.

## اقتصادات الزراعة الاردنية

### والتحديات المستقبلية

د . سالم بطرس مقطش

د . يوسف هياجنة

#### مقدمة

تندرج هذه الورقة ضمن المحور الثاني من اعمال هذا المؤتمر : «الاثار المحتملة للتطورات الاقليمية على القطاعات الرئيسية للاقتصاد الاردني » والذي يشتمل على تقديم ورقة اجمالية عن القطاع الزراعي ، وحيث اشتملت هذه الورقة على ثلاثة ابواب ، عالج الباب الاول المؤشرات الاقتصادية العامة ، وخصائص الزراعة الاردنية ، ومؤشرات الاداء في القطاع الزراعي ، والتجارة الزراعية ، والوضع الغذائي في الاردن .

أما الباب الثاني ، فقد عالج اثر المتغيرات الاقليمية والدولية على اقتصادات الزراعة الاردنية ، حيث احتوى على قراءات في برنامج التكيف الهيكلي ، والتكتلات الاقتصادية ، ومعاهدة برشلونة واتفاقية تحرير التجارة الدولية والمتغيرات الاقليمية . وعالج الباب الثالث بعض الملامح المقترحة نحو استراتيجية للتكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية ، حيث احتوى على قراءات في قدرة القطاع الزراعي الاردني على الإستجابة للمتغيرات وانتهى إلى بعض المقترحات .

واذ يقدم الباحثان هذه الورقة ليأملان أن يكونا قد ساهما مساهمة متواضعة في المحور مدار البحث لتشكّل وتتكامّل مع المساهمات الاخرى في وضع تصور للوضع الاقتصادي الاردني في اطار المتغيرات والتحديات المستقبلية .

كما لا يفوت الباحثان كلمة شكر للثقة التي اولاهما لهما القائمون على هذا المؤتمر .

## الباب الاول المدخل الاقتصادي

### أولاً : مؤشرات اقتصادية عامة

(١) ارتفع الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية من حوالي ٢٤٢٩ مليون دينار إلى حوالي ٤٣١٤ مليون دينار في الفترة ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٤ ، في حين ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق من حوالي ١٩٠٨ إلى ٢٥٢١ مليون دينار خلال الفترة ذاتها .

(٢) يمكن ملاحظة ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة حقق معدلات ايجابية متباعدة ، وصلت في اقصاها إلى ١٢٪ في عام ١٩٩٢ ، لتعاود انخفاضها إلى ٥,٥٪ في عام ١٩٩٤ بسبب التباطؤ الملحوظ الذي شهدته معدل نمو قطاعي الانشاءات والزراعة ، حيث حققا نمواً نسبته ٤,١٪ ، ١٪ في ذلك العام مقابل ٥٥,٤٪ ، ١٧,٣٪ في عام ١٩٩٢ على التوالي .

(٣) بلغ اجمالي المستوردات في عام ١٩٩٤ حوالي ٢٣٦٣ مليون دينار ، في حين بلغ اجمالي الصادرات حوالي ٩٧٥ مليون دينار ، اي ان الميزان التجاري الاجمالي يعاني من عجز مزمن ومتزايد حيث ارتفع من حوالي ١١١٤ مليون دينار في عام ١٩٩٠ ليصل إلى حوالي ١٣٨٨ مليون دينار في عام ١٩٩٤ .

(٤) تبلغ تقديرات القوى العاملة الموجودة في المملكة حوالي ٨٦٠ ألف عامل ، يعمل منهم في قطاعات الانتاج السلعي حوالي ٢١٢ ألف ، اي ما نسبته ٢٥٪ ، في حين يعمل ٧٥٪ من اجمالي القوى العاملة في قطاعات الخدمات المختلفة .

(٥) بلغت جملة الاستثمارات للقطاعين العام والخاص حوالي ١٣٠٤ مليون دينار في عام ١٩٩٣ خصص للقطاع الزراعي منها ٢٠ مليون دينار .

(٦) تظهر معدلات التضخم للمجموعات الرئيسة الداخلة في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة تغييراً نسبياً يتجه باتجاه متناقص حيث انخفض الرقم القياسي من نحو ١٦٪ في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٣,٦٪ في عام ١٩٩٤ .

واما بالنسبة لمعدلات التضخم في المواد الغذائية ، فعلى الرغم انها قد اظهرت اتجاهات متناقضاً إلا أنه يمكن ملاحظة قفزة نوعية في الرقم القياسي في عام ١٩٩٤ ، حيث ارتفع من ١,٩٪ عام ١٩٩٣ إلى حوالي ٥,٩٪ ، في عام ١٩٩٤ .

(٧) اظهر الرقم القياسي العام لاسعار الجملة اتجاهات متزايدة ، حيث ارتفع من حوالي ٢٣٤٪ إلى حوالي ٢٦٢٪ ، خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ ، ويظهر ذلك بشكل واضح في مجموعة اللحوم والاسماك ، حيث ارتفع من ٢٠٠ إلى حوالي ٢٣٦ ، وكذلك في مجموعة الخضراوات ، حيث ارتفع من ١٧٤ إلى حوالي ٢٠٦ ، ويظهر بشكل جزئي في مجموعة الحبوب والبقول ، في حين يظهر ثباتاً شبه مستقر في مجموعة منتجات الالبان والبيض .

### ثانياً : الزراعة في الاردن

#### ١-٢ الزراعة ، خصائصها ومشكلاتها .

تتم الزراعة الاردنية بمجموعة من الخصائص يمكن ايجاز اهمها ، على النحو التالي :

١- ندرة الاراضي الخصبة وضعف القدرة الاستثمارية ، حيث تقدر الاراضي الزراعية بحوالي ٩ ملايين دوغ ، وتقدر المساحة الخصبة منها بحوالي مليوني دوغ فقط . اما باقي الاراضي الاردنية فهي مناطق جافة وشبه جافة تقدر نسبتها بحوالي ٨١٪ من اجمالي مساحة الاردن التي تبلغ ٨٨,٩ مليون دوغ تقريباً .

وتقدر المساحة المستغلة بحوالي ٤ ملايين دوغ يزرع منها حوالي ٣,٥ مليون بالاعتماد على مياه الامطار وحوالي نصف مليون دوغ يزرع رياً ، الامر الذي يمكن الاعتقاد معه بإمكانية التوسع الافقي في المساحات المزروعة .

كما يمكن الاستنتاج بأن الزراعة الاردنية تتسم بعدم الاستقرار من حيث المساحة المزروعة ومن حيث الانتاجية .

٢- ندرة الموارد المائية ، وضعف قاعدة المعلومات عنها ، وتدني مستوى تطوير المصادر المائية ، حيث ارتفع العجز المائي إلى حوالي ٢٨٢ مليون متر مكعب فسي عام ١٩٩٥ ويقدر ان يستمر الاتجاه التصاعدي للعجز المائي ليصل إلى حوالي ١٤٤٠ م ٣ مع حلول عام ألفين وعشرين ، الامر الذي يضع قيداً قوياً على التوسع في الزراعة المروية ، وقد يتعدى إلى اكثر من ذلك ليمس المساحات الحالية اذا لم يتم تطوير مصادر اخرى لتوفير المياه لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان والتصنيع حيث يقدر ان ترتفع هذه الاحتياجات إلى حوالي ٨٥٥ م ٣ مع حلول عام ألفين وعشرين .

٣- ضعف قاعدة الموارد العلفية وبخاصة العليقة المألثة وتدني مستوى استثمار المراعي ، وبخاصة مراعي البادية التي تشكل حوالي ٧٠٪ من الاراضي الاردنية ، الامر الذي يضع قيداً قوياً على امكانيات التوسع في مجال الانتاج الحيواني ، إلا انه يمكن القول بان المساحات الرعوية وبخاصة في مناطق البادية تعتبر مناطق واعده بالنسبة لانتاج

نصوص السياسة الزراعية امراً ممكناً يتيح مجالاً للقرارات الفردية وبخاصة القرارات الفردية ذات الطابع النفعي .

### ثالثاً : مؤشرات الاداء في القطاع الزراعي

يمكن تبين مستوى الاداء الزراعي من خلال موجز سريع لبعض مؤشرات الاداء ، على النحو الآتي :

(١) ساهم الناتج الزراعي بسعر التكلفة بمعدل ٢٣١ مليون دينار من اصل ٣٤٦٢ مليون دينار ، هو معدل عامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، اي ما نسبته ٦,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

(٢) بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي حوالي ٦٩ ديناراً مقارنة بحوالي ٨٤٠ ديناراً هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ذاتها .

(٣) بلغ متوسط العجز في الميزان التجاري الزراعي ٣٥٣ مليون دينار ، حيث بلغ متوسط تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ٣٠٪ .

(٤) ارتفع الرقم القياسي العام لاسعار الجملة خلال عامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٧٩ الى حوالي ٢٦٠٪ ، ٢٦١٪ على التوالي . وارتفع الرقم القياسي لاسعار المزرعية الى حوالي ١٠٣٪ ، ١٠٧٪ خلال الفترة ذاتها .

(٥) تبين من الدراسات ان مساحة كل من المحاصيل الحقلية ومحاصيل الخضر الرئيسة البعلية ، قد اظهرت معدلات نمو سالبة ، في حين اظهرت مساحة الاشجار المثمرة معدلات نمو موجبة (د . سالم بطرس ، ١٩٩٤) .

(٦) كما اظهرت انتاجية الدوم من المحاصيل الحقلية البعلية معدلات نمو سالبة في بعضها ، ومعدلات نمو موجبة في بعضها الآخر ، في حين اظهر انتاج اللحوم معدلات نمو موجبة نسبياً (المصدر السابق) .

(٧) اظهر الميزان السلعي عجزاً وصل الى حوالي ٦٥٠ الف طن ، في حين اظهر معدل نمو موجب في انتاج الخضر والفاكهة .

(٨) يمكن الاعتقاد بأن متوسط نصيب الوحدة من تكنولوجيا الزراعة متدنية بالمقارنة مع الدول المتقدمة زراعياً .

### الماعز والاغنام والجمال .

٤- هجرة العمل الزراعي ، وتناقص اعداد العائلات الزراعية ، والاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة ، اذ يقدر عدد العمال في القطاع الزراعي بحوالي ٥٥ ألف عامل اي ما نسبته ٦,٤٪ من اجمالي القوى العاملة ، يعمل منهم حوالي ٤٨ ألف في قطاع الزراعة وتربية المواشي . ويلاحظ ان نسبة متزايدة وكبيرة منهم هي من العمال الوافدين ، الامر الذي يؤثر سلباً على كفاءة وكفاية العمل الزراعي ، كما يدفع بالزراعة باتجاه مفهوم الزراعة الرأسمالية التي لا تتفق مع ظروف الحياة الزراعية حيث تشكل المساحات ما بين ٥-٥٠ دوغماً حوالي ٧٠٪ من مجموع الحيازات ، اضافة الى حتمية التوجه نحو التخصص في الزراعة التكاملية وغيرها من المشكلات التي تشكل قيداً على التنمية الريفية .

٥- ضعف القاعدة الانتاجية لمستلزمات الانتاج والتصنيع الزراعي ، الامر الذي يؤدي الى الاعتماد على استيراد مستلزمات الانتاج والتصنيع الزراعي ، ويجعل من الزراعة الاردنية زراعة تحويلية تصدر نسبة كبيرة من القيمة المضافة المتحققة من النشاطات الزراعية الى الخارج ، كما تجعل منها زراعة تابعة بما تحمله تلك التبعية من آثار سلبية على الامن الغذائي وعلى الاقتصاد الوطني ، كما تضع قيداً قوياً على امكانيات التنمية الزراعية .

٦- الفجوة التكنولوجية ، حيث يلاحظ ان هذه الفجوة لا زالت واسعة بين الاردن والدول المتقدمة على الرغم من التوسع الكمي والنوعي في استخدامات تكنولوجيا الزراعة في الزراعة الاردنية .

وبالنظر لتدني دخول المزارعين وضعف امكانياتهم المالية وصغر حيازاتهم وغيرها من العوامل غير المشجعة التي تضع قيداً على التوسع النوعي والكمي في مجال استخدامات التكنولوجيا الزراعية المتقدمة ، يمكن الاعتقاد بوجود قيود على امكانيات التوسع الرأسي في الزراعة .

٧- ضعف قاعدة الخدمات المساندة ، وبخاصة مؤسسات البحث والتطوير والارشاد والتمويل والاقراض الزراعي ، الى جانب ضعف التنسيق المؤسسي ، والظروف القاسية التي يعمل فيها الباحثون والمرشدون الزراعيون .

٨- التغيير المستمر في السياسات الزراعية ، وعدم انسجام مختلف السياسات الزراعية مع قانون الزراعة بما فيها السياسة الزراعية التي اعتمدت مؤخراً ، الامر الذي يمثل ثغرة في تنفيذ هذه السياسات من حيث تعارضها مع قانون الزراعة ، كما يجعل من امر تجاوزها بالاعتماد على النصوص القانونية ، وكذلك من امر تجاوز القانون بالاعتماد على

## رابعاً: التجارة الزراعية والوضع الغذائي

الى جانب بعض المنتجات ، كالرز والسكر ، التي لا تنتجها الاردن ، يمكن ملاحظة ان البلاد تعاني من عجز واضح ومتزايد في كل من الحبوب والبقول والزيوت ، اي ان هناك عجزاً رئيساً في مجموعة السلع الاستراتيجية التي تعتبر اساسيات في مجال الامن الغذائي ، وهو ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (١) .

الجدول (١)

### معدلات الاستهلاك

#### المتوقع للسلع الغذائية الرئيسية بالالف طن

| السلع         | عام ١٩٩٥  |         |            | عام ٢٠٠٠  |         |            |
|---------------|-----------|---------|------------|-----------|---------|------------|
|               | الاستهلاك | الانتاج | الاكتفاء % | الاستهلاك | الانتاج | الاكتفاء % |
| القمح         | ٦٦٩       | ٩٧      | ١٥         | ٨١٤       | ٩٧      | ١٢         |
| الشعير        | ٨٧        | ٢٠      | ٢٣         | ١٠٦       | ٢٠      | ١٩         |
| الذرة         | ٢٦١       | -       | -          | ٣١٧       | -       | -          |
| الحمص         | ١٧        | ١       | ٤          | ٢١        | ١       | ٣          |
| العدس         | ٩         | ٥       | ٥٤         | ١١        | ٥       | ٤٥         |
| الزيتون       | ١٣        | ١٢      | ٩٠         | ١٦        | ١٤      | ٨٦         |
| للحوم الحمراء | ٦٠        | ١٤      | ٢٣         | ٧٣        | ١٤      | ١٩         |

المصدر: د. سالم بطرس ، الاقتصاد الاردني ، المشكلات والآفاق ، ١٩٩٤ .

وعلى الجانب الآخر فان الاردن يحقق فائضاً في انتاج الخضار ، وفائضاً نسبياً في انتاج بعض انواع الفاكهة والبيض ، الامر الذي يمكن معه ملاحظة اهمية التجارة الزراعية بالنسبة للاردن ، حيث وصلت قيمة المستوردات الزراعية اكثر من ٥٠٠ مليون دينار وهي باتجاه متزايد ، في حين بلغت الصادرات الزراعية حوالي ١٤٦ مليون دينار ، ولكن بنسبة تزايد اقل من نسبة تزايد المستوردات ، الامر الذي ادى إلى شكل من اشكال العجز المزمن والمتزايد في الميزان التجاري للمواد الغذائية يصل في بعض السنوات الى حوالي ٤٠٠ مليون دينار .

واذا ما اضعنا لهذا الوضع العجز المتولد عن استيراد مستلزمات الانتاج ، فلنا ان تتصور

اهمية التجارة الزراعية في الاقتصاد الوطني ، ووضع الاردن من حيث امنه الغذائي .

ولدى ملاحظة المعالجات الاردنية للتجارة الزراعية ومسألة الامن الغذائي في البلاد ، يمكن ملاحظة النقاط التالية :

(١) عمل الاردن على تطوير انتاجه من السلع الغذائية وبعض مستلزمات الانتاج الزراعي وبعض الصناعات التي تعتمد السلع الزراعية كمادة اولية مثل صناعة رب البندورة .

(٢) عمل الاردن على تدعيم التجارة البينية العربية حيث شكلت نسبة مساهمة الصادرات البينية حوالي ٩٧٪ من اجمالي صادراته .

(٣) يمكن ملاحظة التزام الاردن بمختلف المساعي لتدعيم العمل العربي المشترك والتكامل الزراعي العربي .

(٤) يمكن ملاحظة ان الاردن قد اعتمد سياسة الاحتفاظ بمخزون استراتيجي ، وسياسة القدرة الاقتصادية ، وسياسة تحسين علاقاته العربية والدولية في مجال ضمان أمنه الغذائي ، اكثر من اعتماده على تطوير انتاجه المحلي على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها في هذا المجال ، وذلك لضعف القاعدة الموردية الزراعية .

(٥) قدرت دراسة السياسات السعريّة واستهلاك الغذاء<sup>(١)</sup> «ان مقدار استهلاك الفرد الاردني بالجرام يومياً مقارنة بمكونات الاغذية الرئيسية وفق مقررات منظمة الاغذية والزراعة الدولية على النحو الموضح في الجدول رقم (٢) :

جدول (٢)

| مكونات الاغذية | الطاقة والبروتين | الدهون | الزيوت | النشويات | الكالسيوم | الفسفور  | الحديد | الفيتامينات |
|----------------|------------------|--------|--------|----------|-----------|----------|--------|-------------|
| في الاردن      | ٢٩٠٠             | ٩٥     | ٧٦     | ٤٠٤      | ٥٧٨       | ٢٩٦٣     | ٢٤     | ٩٨٦,٩       |
| مقررات المنظمة | ٢٤٤٠             | ٦١     | ٨١     | ٣٦٦      | ٧٠٠       | غير محدد | ١٢,١   | ٦٦٣,٢       |
| الفرق %        | ١١٩              | ١٥٦    | ٩٤     | ١١٠      | ٨٢        | غير محدد | ١٩٥    | ١٤٩         |

وبذلك يمكن ملاحظة ان الاستهلاك الفردي الفعلي اليومي يزيد عن الاستهلاك المتوازن من العناصر الرئيسية السابقة ، وهذا يعني ان هنالك هدراً في النمط الاستهلاكي الغذائي الوطني الاردني الراهن يبلغ حوالي ٤٨,٦ مليون كالوري ، وحوالي ٣٥,٦ طن بروتين ، وحوالي ٤٠ طن حديد ، وحوالي ١٢٨ طن فيتامين «ج» مع نقص في الدهون يبلغ حوالي ٨٠,٤ طن .

## الباب الثاني

## أثر المتغيرات الاقليمية والدولية على اقتصادات الزراعة في الاردن

حملت فترة الثمانينات مؤشرات عديدة لمعالم الفترة القادمة ، يمكن تلمسها من خلال مجموعة متغيرات ذات ابعاد قصيرة ومتوسطة المدى على مجمل النشاطات الاقتصادية ، ومن ضمنها النشاطات التنموية الزراعية ، ومن ابرز هذه المتغيرات :

(١) برامج التكيف الهيكلي .

(٢) قيام التكتلات الاقتصادية .

(٣) معاهدة برشلونة ومنطقة التجارة الحرة لدول المتوسط .

(٤) اتفاقية تحرير التجارة الدولية .

(٥) المتغيرات الاقليمية في المنطقة العربية .

ونورد فيما يلي الابعاد التي يحملها كل من المتغيرات السابقة .

## أولاً : برامج التكيف الهيكلي

وهي عبارة عن مجموعة من الاجراءات ذات الطابع الاقتصادي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وقد ظهرت هذه البرامج اثر تصاعد مديونية بعض الدول بشكل فاق قدرتها على خدمة ديونها ، وترافق ذلك ، في عقد الثمانينات ، مع الازمة الاقتصادية التي شهدها العالم والتي تمثلت بتدهور معدلات النمو ، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم في العديد من دول العالم المتقدمة وانعكست في مزيد من الخلل الاقتصادي في الدول النامية .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها تلك الدول سواء عن طريق تنشيط تجارتها او عن طريق اتخاذها حزمة من الاجراءات الاقتصادية ، الا انها لم تفلح في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ، الامر الذي دفع بتلك الدول لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين اشترطا قبول نصائجهما الاقتصادية على هذه الدول كأساس لتقديم المساعدات والتسهيلات والقروض .

وحيث يعلم الجميع بأن هاتين المؤسستين تقعان تحت سيطرة ونفوذ الدول المتقدمة ، فيمكن الاعتقاد بأن حزمة النصائح هذه تحمل خدمة لاقتصاداتها اكثر مما تحمل خدمة لاقتصادات الدول النامية ، ومنها الدول العربية .

لقد قادت الدول العربية اقتصاداتها الى نقطة اللامبالاة كنتيجة لتوجهاتها الاستهلاكية

وانفاقاتها على مشاريع البنية التحتية والعسكرية ، وعدم قدرتها على توظيف قروضها بشكل اقتصادي يمكنها من خدمة هذه الديون ، وباتت بالتالي مرغمة على قبول النصائح التي اخذت صفة اصلاح الاختلالات الهيكلية والتشوهات السوقية باتباع حزمة من السياسات الاقتصادية التي يأتي في مقدمتها تحرير التجارة ، وتعميق منهج التحرر الاقتصادي ، وربط مبدأ إعادة جدولة الديون ، وخفض المديونية وتقديم المساعدة بمدى التقدم في تطبيق برامج اصلاح الاقتصاد المقترحة .

ومن منطلق ذلك ، فقد باتت الدول العربية مرغمة على قبول الشروط المفروضة ، وقامت بتقديم تعهدات بتنفيذها ، واصبحت في وضع لا تملك فيه اختيار المناهج التي يمكن ان توائم ظروفها بهدف تخفيف تكلفة واعباء تنفيذ هذه البرامج ، تلافياً لعدم الدخول في مشكلات اقتصادية واجتماعية ، كذلك التي نجمت عن المرحلة الاقتصادية السابقة والتي جاءت ايضاً نتاج قبول نصائح المؤسسات الدولية في تلك المرحلة من اجل الحصول على المساعدات والقروض في حينه .

## ثانياً : التكتلات الاقتصادية

شهد العالم مؤخراً قيام عدد من التكتلات الاقتصادية ، ويمكن الاعتقاد بإمكانية قيام تكتلات اقتصادية اخرى بالنظر لان الاقتصاد العالمي لم يستقر بعد ، ومن اهم التكتلات التي قامت :

(١) منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك وكندا (NAFTA) .

(٢) منطقة التجارة الحرة بين البرازيل والارجنتين ، وهي مؤهلة لانضمام دول اخرى اليها من دول امريكا اللاتينية .

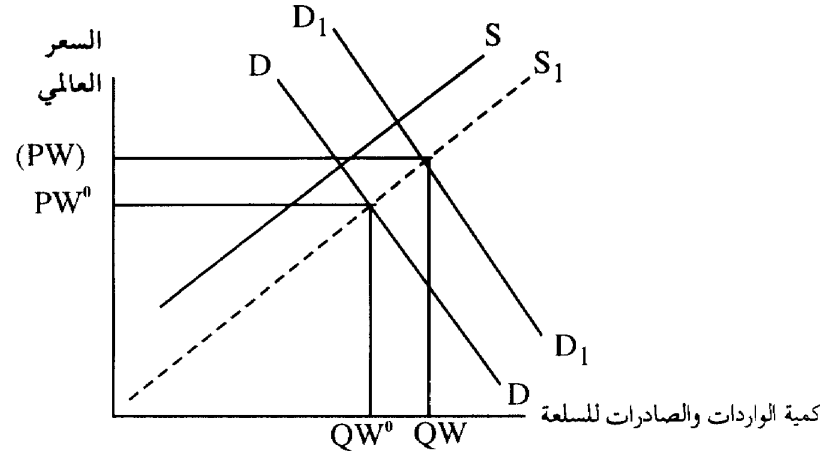
(٤) الرابطة الاسيوية بين كل من اندونيسيا وبروناي وماليزيا والفلبين وتايلاند وسنغافورة ، حيث تهدف هذه الرابطة الى تكوين منطقة تجارة حرة في جنوب شرق آسيا .

وهكذا يمكن الاعتقاد بأن تقوية التجارة بين دول التكتلات من شأنه ان يعمل على تقليص السعة السوقية ، كما سيؤثر على شروط التبادل التجاري مع الاقتصاد الاردني .

## ثالثاً : معاهدة برشلونة

تهدف معاهدة برشلونة للسعي نحو ايجاد منطقة تجارة حرة بين دول البحر المتوسط ضمن مفهوم الشراكة الاوروبية بما فيها بحث الجوانب السياسية والاجتماعية ، اذ بدأ الحوار الاوروبي

الذاتي من الانتاج المحلي . ويمكن توضيح ذلك في الشكل البياني التالي :



SS = منحني العرض العالمي

DD = منحني الطلب العالمي

PW<sup>0</sup> = السعر العالمي

الزيادة في منحني الطلب العالمي = QW - QW<sup>0</sup>

وهكذا يتضح بأنه من الممكن التعرف على الآثار المتوقعة على الاردن لمجرد تقدير التغير المتوقع في السعر العالمي للسلع ، الامر الذي يتطلب حساب معادل الاتفاقية لتقدير الدرجة التي تتغير بها الاسعار العالمية منسوبة إلى فترة الاساس ، وذلك على النحو التالي :

معادل الاتفاقية = معادل الدعم الممنوح للمنتجين بالمئة من السعر المحلي ( ويساوي معدل تخفيض دعم المنتجين مقسوماً على كمية الانتاج منسوباً إلى السعر المحلي ) + معادل دعم الصادرات بالمئة من السعر المحلي في فترة الاساس ( ويساوي معدل تخفيض دعم الصادرات مقسوماً على كمية الصادرات المدعومة إلى السعر المحلي )  $\pm$  المعادل الجمركي بالمائة من السعر المحلي ( بتحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية ثم حساب المعادل الجمركي  $\Delta t / (1+t)$  كنسبة مئوية من السعر المحلي حيث  $\Delta t$  معدل التخفيض المقرر منسوباً إلى معدل الرسوم الجمركية في فترة الاساس  $t_1$  .

وبذلك يمكن ملاحظة ان التوازن في السعر العالمي يخضع لمتغيرات عرض وطلب عالمي على

العربي يأخذ بعداً اوسطياً على شكل حوار اوروبي متوسطي ، باستثناء دول الخليج التي تعتبر منطقة نفوذ امريكية خالصة .

واذ يتجه الاردن لعقد اتفاقية ثنائية مع دول الشراكة الاوروبية ، على غرار اتفاقية تونس مع دول الشراكة ، يمكن الاعتقاد بأن هذه الاتفاقية ستحمل آفاقاً من الانفتاح على الاسواق العالمية في اطار تنافسي شديد في مختلف المجالات ومنها المجالات الصناعية والزراعية والخدمية والبنكية وشركات التأمين ... الخ .

#### رابعاً : اتفاقية تحرير التجارة الدولية

على الرغم من ان الجولة الاولى لمفاوضات الجات في ١٩٤٧/١٠/٣٠ بين الدول الاعضاء في ذلك الوقت وعددها ٣٢ دولة ، من بينها سوريا ولبنان ، وعلى الرغم من الجولات اللاحقة ، فانه لم يتم التعرض الى تجارة السلع الزراعية الا في الجولة السابعة ، جولة ارجواي ، التي ارتفع عدد المشاركين فيها الى ١١٧ دولة في الفترة ما بين ١٩٨٦-١٩٩٣ ، باشتراك سبع دول عربية لم تكن الاردن من ضمنها . وقد انتهت هذه الجولة باعلان مراكش في ١٥ نيسان ١٩٩٤ ، وقع عليه ١٠٩ دولة على ان يبدأ في تطبيقه اعتباراً من اول كانون الثاني ١٩٩٥ . وستقوم المنظمة العالمية للتجارة بادارة الاتفاقية التي تم التوصل اليها لتحل محل اتفاقية الجات . ولعل ابرز ما تضمنته هذه الاتفاقية هو تخفيض مستويات الدعم لقطاع الزراعة والمنتجات الزراعية . وقد خصت الاتفاقية الدول النامية بمعدلات تخفيض اقل من الدول المتقدمة ، وبمجموعة من الاستثناءات في مجال البحث العلمي والارشاد الزراعي وغيرها ، كما وحدت الاتفاقية سقفاً زمنياً للتنفيذ .

ومن ابرز ما تضمنته الاتفاقية تحويل القيود الكمية ونظام الحصص وحظر الاستيراد ، وهي من المعالم الاكثر استخداماً ، الى قيود سعرية .

وبالنظر لاهمية اتفاقية التجارة العالمية ، حيث من المتوقع ان تحكم مسار العلاقات التجارية مستقبلاً ، وفي محاولة لتقدير الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية ، تم تصميم نموذج ديناميكي<sup>(٢)</sup> بسيط يستند على ما جاء في الاتفاقية ، حيث اعتمد على ان تخفيض الدعم للمنتجين ودعم الصادرات بالنسب المتفق عليها من شأنه ان يؤدي الى ارتفاع الاسعار في الاسواق المحلية والعالمية في المدى القريب ، كما ان تحويل القيود التجارية الى رسوم جمركية وتخفيضها في الدول المستوردة سيؤدي الى خفض سعر السلعة في الاسواق المحلية وزيادة الطلب على الواردات ، الامر الذي يتوقف معه التأثير الصافي للاتفاقية على نسب التغير في هذين المتغيرين ومرونة العرض والطلب المحلي والعالمي ، اضافة الى درجة الاكتفاء

السلع يمكن تقدير الزيادة النسبية منه ، التي من شأنها أن تزيل الطلب الزائد الناتج عن تطبيق الاتفاقية على النحو التالي :

$$\frac{QW^0 - QW}{QW^0 \cdot E_w - QW \cdot N_w} = \hat{P} = \text{الزيادة النسبية في السعر العالمي}$$

حيث  $E_w$  ،  $N_w$  تمثلان كل من مرونة العرض والطلب العالمي على الترتيب. ويمكن احتساب مدى استجابة الاردن للتغير في السعر العالمي نتيجة تطبيق الاتفاقية على النحو التالي :

$$\Delta m_j = m_j^0 \cdot N_j^m \cdot \hat{P}$$

وتمثل  $\hat{P}$  ،  $N_j^m$  ،  $m_j^0$  كل من كمية واردات الاردن من السلعة في سنة الاساس ومرونة طلب الواردات في الاردن والزيادة النسبية في السعر العالمي . ويمكن احتساب مرونة طلب الواردات على النحو التالي :

$$N_j^m = \frac{N_j^d \cdot C_j}{m_j} - \frac{E_j^s \cdot Q_j}{m_j}$$

وتمثل كل من :

$$N_j^d = \text{المرونة السعرية للطلب المحلي على السلعة}$$

$$E_j^s = \text{المرونة السعرية للعرض المحلي}$$

$$C_j = \text{كمية الاستهلاك المحلي للسلعة}$$

$$Q_j = \text{كمية الانتاج المحلي للسلعة}$$

$$m_j = \text{كمية الواردات للسلعة}$$

ولعله من الواضح أن هذا المفهوم لمرونة الطلب على الواردات من سلعة معينة يحمل في طياته حوافز للمنتجين المحليين للاستجابة للأسعار ، كما يفهم منه ان مرونة الطلب على

الواردات  $N_j^m$  عالية اذا ما كانت كمية الواردات اصغر بالنسبة للانتاج . وفي ضوء تطبيق ذلك على مختلف السلع الزراعية ، يمكن تقدير التغير المطلق في كمية المستوردات من هذه السلع على النحو التالي :

$$\sum_j \Delta m = \sum_j m_j^0 \cdot N_j^m \cdot \hat{P}$$

كما يمكن تقدير التغير المطلق في قيمة المستوردات من مختلف السلع الزراعية على النحو التالي :

$$\Delta C = PW^0 m_j^0 (1 + N_j^m) \hat{P}$$

وبذلك يمكن تقدير الخسارة في الرفاهية بالنسبة للاردن على النحو التالي :

$$W_j^m = (m^0 PW^0 + PW^0 \frac{\Delta m_j}{2}) \hat{P}$$

ولدى مناقشة الآثار المحتملة على الاردن في ضوء ما اسلف من منهجية التحليل دون التعرض إلى عملية التحليل ذاتها ، حيث لا يحتمل المجال مثل هذا التفصيل ، يمكن الاعتقاد بما يلي :

(١) يقدر ان تصل الزيادة في السعر العالمي للقمح ٤,٥٪ سنوياً نتيجة تطبيق الاتفاقية ، وحيث ان مستوردات الاردن من القمح تعتبر كبيرة فمن الطبيعي ان يؤدي ذلك إلى تأثير الاردن سلبياً على المدى القصير . وبالنظر لمحدودية امكانيات الانتاج من القمح والحبوب بشكل عام ، فمن المتوقع ان يمتد الاثر السلبي إلى المدى الطويل .

(٢) حيث من المقدر ان ترتفع اسعار اللحوم الحمراء والدواجن والزبدة والجبنة والحليب الجاف بنسب تصل إلى ٣,٨٪ و ٢,٧٪ و ٥,٤٪ و ٧,٧٪ سنوياً على الترتيب ، وحيث ان الاردن يمتلك من الموارد ما يتيح له التوسع في تربية الماشية عن طريق استثمار الموارد الرعوية من جانب ، وبالنظر لأن ذلك يتطلب مزيداً من مستوردات الاعلاف ،

كالذرة التي يصعب انتاجها في الاردن ، بالنظر لندرة الموارد ، من جانب اخر ، يمكن ملاحظة مدى التعقيد للموازنة بين المدخلات والمخرجات في اطار الربحية المالية والاقتصادية ، الا ان التجربة الاردنية تشير إلى امكانية تزايد الانتاج من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن ومشتقات الحليب نسبياً في المدى القصير والمتوسط ، لذلك يمكن الاعتقاد بأن الاردن سوف يتأثر ايجابياً نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية ، وسوف يميل استهلاكه إلى لحوم الدواجن ، في حين يتوقع ان ينخفض استهلاكه من اللحوم الحمراء ومشتقات الالبان .

(٣) اما فيما يتعلق بالزيوت ، فإن اعتماد الاردن على الزيوت النباتية يعد اعتماداً مطلقاً باستثناء زيت الزيتون ، ويقدر ان ترتفع اسعار الزيوت النباتية بنسبة تصل إلى حوالي ٤,٦٪ سنوياً الامر الذي يدعو الى الاعتقاد بأن الاردن سيتأثر سلبياً وفق تزايد اعتماده على الزيوت النباتية ، وفي الوقت نفسه ، يمكن الاعتقاد بأنه سيتأثر ايجابياً بالنسبة لانتاج زيت الزيتون ، وبخاصة على المدى الطويل ، وذلك نظراً لامكانية التوسع في انتاج هذه السلعة .

(٤) واما سلع العجز المطلق كالسكر والارز فيمكن الاعتقاد بأن الاردن سيتأثر سلبياً بارتفاع الاسعار العالمية ، في حين يمكن الاعتقاد بالميل نحو تخفيض الاستهلاك من هذه السلع .

(٥) وبشكل عام ، يمكن الاعتقاد بأن قيمة فاتورة المستوردات الاردنية من السلع الزراعية ستشهد زيادة واضحة وكبيرة على المدى القصير ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ تقدر بتباين بين ١٠٪ إلى ٤٠٪ وفق انواع السلع ، الامر الذي يفرض اعباء اضافية على الاقتصاد الاردني يتوجب التحوط لتلافي اثارها السلبية على الرفاهية قد تصل إلى حوالي يمكن تقديرها بحوالي خمسين مليون دينار سنوياً وفق الاسترشاد بنموذج التحليل وبناتج الدراسات العربية والعالمية في هذا المجال .

### خامساً : المتغيرات الاقليمية

لعل المدخل الحقيقي للمتغيرات الاقليمية يكمن في تراجع العمل العربي المشترك على كافة الاصعدة ومن جملتها على الصعيد الاقتصادي الذي اخذ طابعاً تكاملياً مع بدايات تأسيس الجامعة العربية ، ودخل مرحلة التنسيق الفعلي في عام ١٩٥٦ حين اتخذت اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية قراراً نصه :

« لما كانت الوحدة الاقتصادية من اهم الاهداف التي تسعى اليها الجامعة ، فإن اللجنة السياسية

توصي بتأليف لجنة من خبراء العرب تتولى ادارة مشروع كامل لهذه الوحدة الاقتصادية » .

وقد نتج عن ذلك اتفاقية لهذا المشروع في عام ١٩٦٢ ، وتم بناء عليه تشكيل مجلس الوحدة الاقتصادية الذي اصدر عام ١٩٦٤ قراراً بانشاء السوق الحرة العربي ، لخدمة الاهداف التالية :

أ- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال .

ب- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية والاجنبية .

ج- حرية الاقامة والعمل .

د- حرية النقل واستخدام وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية .

وعلى الرغم من الجهود المخلصة التي بذلت ، فإن غياب الارادة السياسية اعاق تنفيذ هذا الاتفاق ، كما يمكن الاعتقاد بان الادارة السياسية ذاتها قد عملت ولا زالت تعمل باتجاه اغلاق مؤسسات العمل العربي المشترك عن طريق الاحجام عن تسديد التزاماتها المالية ، مما ادى إلى تقلص نشاطات بعض مؤسسات العمل العربي المشترك ، وافلاس بعضها الآخر ومنها افلاس مجلس الوحدة الاقتصادية .

وبلغت ذروة انهيارات العمل العربي المشترك اثر الحرب الامريكية العراقية ، والتي ارادت لها الولايات المتحدة الامريكية ان تأخذ طابع تحالف عالمي يتعهد تمزيق الامة العربية ، ويفضي إلى هيمنة الولايات المتحدة الامريكية والصهيونية العالمية ممثلة بالدولة اليهودية في فلسطين ، وحيث تمكنت الولايات المتحدة من بسط نفوذها المباشر على المنطقة بشكل عام ، فقد كان من نتيجة انهيار النظام العربي ان اقدم الفلسطينيون وتلاههم العرب على التنازل عن الحق الفلسطيني العربي في فلسطين ، وابرمت مع العدو الاستيطاني معاهدات ما سمي بمعاهدات السلام لتتشكل بذلك ابرز المتغيرات في المنطقة ، وليعود حلف بغداد باسم الشرق الاوسط الجديد ، من خلال تطويع الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وخلق السوق الشرق اوسطية من خلال رفع المقاطعة العربية للاقتصاد اليهودي .

وحيث ان مجمل التغيرات الاقليمية الاقتصادية ما هي إلا نتاج من مخرجات المتغيرات السياسية على مستوى المنطقة ومستوى السياسة العالمية ، فإن مناقشة الآثار الاقتصادية لهذا التغير على الاقتصاد الاردني بمعزل عن الاهداف السياسية والاقتصادية للدولة اليهودية والامبريالية العالمية ، وبمعزل عن اقتصاديات العالم العربي ، انما هو فعل النعامة اذ تدفن رأسها في الرمال ، الامر الذي يتوجب معه في هذه العجالة الاشارة السريعة فيما يلي لبعض المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي قبل السياسي :

(١) رغبة الولايات المتحدة الامريكية في خلق منطقة استقرار سياسي واقتصادي في

الشرق الاوسط تحتل الدولة اليهودية فيها موقع المركز التابع الذي يؤمن تبعية المنطقة للاقتصاد الامريكي، ويمكنه من مواجهة التكتلات الاقتصادية الاخرى، وبسط نفوذ الولايات المتحدة على أوروبا والدول التي تحاول الافلات من القبضة الأوروبية.

(٢) تسعى الدولة اليهودية لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية من خلال تحقيق اسرائيل الكبرى اقتصادياً، حيث يأتي على سلم اولوياتها رفع المقاطعة العربية التي قدرت تأثيراتها التراكمية وفقاً لأحدى الدراسات الاسرائيلية بحوالي ٤٥ مليار دولار، بالإضافة إلى منع دخول استثمارات تقدر بحوال ٢٤ مليار دولار، وخسارة من حرمانها من الاسواق العربية تقدر بحوالي ٢٠ مليار دولار.

ومن المتوقع ان تعمل الدولة اليهودية من اجل بسط نفوذها على الاراضي الزراعية بالشراء أو بالاستئجار أو بمشاركة المالكين والشركات الزراعية الوطنية أو الشركات متعددة الجنسيات. كما ومن المتوقع ان تتوجه اسرائيل للسيطرة على مصادر المياه، وامتلاك التكنولوجيا الزراعية، واستثمار العمالة الزراعية الاردنية في الزراعة والمشروعات الزراعية اليهودية أو اليهودية الاردنية المشتركة.

ولعل في مشروع تطوير حوض وادي عربه وتكامله مع مشروعات التطوير في مناطق الحكم الذاتي واسرائيل صورة أخرى، وكما هو الحال في مشروع قناة البحر الاحمر والبحر الميت وما يمكن ان يوفره من مياه محلاة لاستخدامات عديدة يأتي على رأسها الاستخدام الزراعي، فإن مجمل ما انجز حتى الان وما يمكن ان ينجز في المستقبل يشير بوضوح إلى امكانية استفادة القطاع الزراعي الاردني من التطورات الاقليمية من حيث التطور كماً ونوعاً في الانتاج، إلا أن استمرار هذا التطور واستدامته يبقى مرهوناً للإرادة الاسرائيلية، وبخاصة اذا ما اضيف إلى كل ذلك التحول المتوقع لمستوردات الأردن من تكنولوجيا الزراعة إلى اسرائيل، الامر الذي يتطلب من الاردن ان يبحث عن ثوابت يمكن الاعتماد عليها والوثوق بقدرتها على استغلال مشروعات وبرامج التنمية الزراعية وضمان ديمومة التطور الزراعي بمعزل عن المؤثرات السياسية.

### الباب الثالث

#### ملامح مقترحة لاستراتيجية التكيف مع المتغيرات

تتلخص اهم الملامح المقترحة لاستراتيجية التكيف المتغيرات السابقة بالنقاط التالية :

أولاً : قدرة القطاع الزراعي الاردني على الاستجابة للمتغيرات

يمكن تلمس قدرة القطاع الزراعي الاردني على الاستجابة للمتغيرات باربعة عوامل هي :

(١) الامكانيات الذاتية المتاحة .

(٢) متغيرات السوق .

(٣) التنافس العالمي .

(٤) المتغيرات الاقليمية .

(١) فمن حيث الامكانيات الذاتية، تعتمد الزراعة الاردنية على الزراعة المطرية، مع امكانيات التوسع الأفقي على المدى المتوسط، كما ان امكانية التوسع في الزراعة المروية امكانية محدودة على المدى المنظور، إلا انه يمكن التوسع عمودياً بزيادة انتاجية وحدة المساحة، وتبين كذلك بان هنالك امكانيات ارضية للتوسع في مجال تربية المواشي باستثمار البادية الاردنية، إلا ان الامر يحتاج إلى امكانيات مالية كبيرة تفوق قدرات القطاع الخاص الاردني.

ولدى محاولة دراسة مدى قدرة الزراعة الاردنية على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، تبين ان نسبة الاكتفاء الذاتي تسير باتجاه متناقص وبخاصة من السلع الاستراتيجية، كما تبين تقلص اعداد الزراعيين الاردنيين والاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة، واذا ما اضيف إلى ذلك كله اعتماد الأردن المتزايد على استخدام تكنولوجيا الانتاج المستوردة، امكن الاعتقاد بوجود قيود ومحددات رئيسة لتطور القطاع الزراعي الاردني وقدرته على الاستجابة للمتغيرات.

(٢) واذا ما اضيف إلى ذلك متطلبات التكيف الاقتصادي نحو آلية السوق وتحرير التجارة الدولية، من حيث وجود قاعدة اقتصادية قوية في القطاع الخاص ونضوج الظروف الاجتماعية والسياسية لتمهد لتولي القطاع الخاص لمهام التنمية الزراعية، امكن الاعتقاد بأن ضعف هذه القاعدة يضع قيداً قوياً على استجابة القطاع الزراعي للمتغيرات ومتطلبات التكيف الهيكلي مع اقتصادات السوق وتحرير التجارة الدولية.

(٣) ويمكن ملاحظة مدى التشابك في العلاقات الاقتصادية العالمية من حيث ظهور اقطاب اقتصادية عملاقة ومتنافسة لها مصالح اقتصادية متباينة ومتعاكسة في كثير من الاحيان، كما لها مع الاردن علاقات تؤثر بشكل مباشر على مسيرة التنمية الزراعية وغير الزراعية في الأردن.

(٤) يمكن ملاحظة حجم العبء الذي يواجهه القطاع الزراعي لتطويع قدراته للاستجابة للمتغيرات العالمية والاقليمية اذا ما ادمجت العوامل السابقة بعوامل المتغيرات الاقليمية، من حيث مسيرة التحرر والتوحيد العربي وما تتضمنه من توجهات لها جذورها التاريخية ومؤسستها القائمة وطموحاتها المستقبلية نحو التكامل الزراعي والتجاري العربي، وكذلك من حيث المسيرة السلمية والتوجه نحو السوق الشرق

والرقابة والتعليم والارشاد الزراعي ، وتوفير المعلومات السوقية وغيرها ، حيث يتطلب ذلك مجموعة من الدراسات المتلاحقة اثناء عملية التصحيح الاقتصادي .

(٦) لان الاردن لا يستطيع ان يعيش خارج العالم ، وبالنظر لحجم اقتصاده المتواضع فهو متلقي لآثار المتغيرات الدولية والاقليمية ، الامر الذي يفرض عليه اتباع سياسات خارجية تمكنه من التعايش والاستفادة من هذه المتغيرات ، وتقليل أثارها السلبية إلى أقل درجة ممكنة ، حيث يقترح في هذا المجال اتباع سياسة انتاجية وتصنيعية زراعية تأخذ بمبدأ تنوع الانتاج والمصنعات الزراعية ، وتحسين نوعيتها ، وفق مبدأ الميزة النسبية الانتاجية والاقتصادية تؤهله للمنافسة في الاسواق الداخلية والخارجية ، والعمل على تعظيم الاستفادة من مبدأ الاعفاءات الواردة في اتفاقيات تحرير التجارة الدولية فيما يخص السلع الزراعية ومدخلات الانتاج الزراعي في الدول النامية .

(٧) وبالنظر للمزاحمة والمنافسة الشديدة في السوق العالمي ، وظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة والتوجه العالمي نحو تحرير التجارة الدولية ، والتوجه الاقليمي (الذي ترعاه دول الغرب) نحو انشاء سوق شرق اوسطية تزيد من حدة المزاحمة والمنافسة ، وتزيد من تعقيدات التجارة الزراعية الاردنية ، وبالنظر لمخاطر وطموحات بعض دول الشرق الاوسط في المنطقة العربية ، فإن مجابهة مثل هذه المخاطر ، وحماية كل من الانتاج الزراعي الاردني والسوق الاردنية ، يتطلب اتباع سياسة خارجية ذات ثلاثة ابعاد للتعامل مع دول العالم خارج المنطقة ودول الشرق الاوسط غير العربية والدول العربية ، وحيث يصعب اقتراح سياسات محددة في هذا المجال ، إلا انه يبقى من المهم الاشارة إلى أهمية البعد الاستراتيجي العربي في اطار التعاون الاقليمي والسوق الشرق اوسطية ، حيث يمكن ان يشكل البعد الاستراتيجي العربي مدخلاً قوياً من حيث دعم القدرة التفاوضية للاردن ، كما يمكن لمساءلة التكامل في مجالي الانتاج والامن الغذائي العربي ، وتكامل قاعدة صناعة مدخلات الانتاج الزراعي ، ان تشكل قاعدة مأمونة لاستقلالية القرار وضمان عدم الوقوع في فخ التبعية الاقتصادية ، وتأمين اسواق للمنتجات الزراعية الاردنية في الحالات الاعتيادية وحالات الطوارئ .

وحيث يصعب الاعتقاد بان الطموحات الصهيونية في الاراضي العربية ، وفي السيطرة على اقتصادات العالم العربي ومنه الاردن ، فإننا نحذر ، في هذه العجالة ، من فتح ابواب الاستثمار الزراعي اليهودي على الاراضي الاردنية بشكل أو بآخر ، وندعو إلى ضرورة ابعاد هذا القطاع عن اي تبعية للتكنولوجيا الاسرائيلية . كما نبه لضرورة دراسة العلاقات الزراعية بين الاردن ودول الشرق الاوسط غير العربية ، حيث اخذت مظاهر التحالف في الظهور على شكل تحالف اسرائيلي تركي قد يتسع ليشكل طوقاً

اوسطية ، بما تحمله من تعارض وتعاكس مع مسيرة التكامل الزراعي والتجاري العربي ، وما تتضمنه من خطر الطموحات الاسرائيلية للسيطرة على الزراعة الاردنية ، وخطر تبعية القطاع الزراعي للاقتصاد الاسرائيلي واقتصادات الاقطاب العالمية . يضاف إلى ذلك وضع الاردن الاقتصادي من حيث حجم مديونيته ومتطلبات مواصلة التنمية .

### مقترح للتكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية :

على الرغم من الصورة السلبية لقدرات الاردن الاقتصادية ، وبالاعتماد على تجربته التاريخية في تطويع الاحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية وتجييرها لخدمة التنمية الاقتصادية في الاردن ، يمكن الاعتقاد بقوة بأن الاردن سيكون قادراً على الاستفادة من حركة المتغيرات الاقليمية والدولية ، وتقليل حجم أثارها السلبية اذا ما تمكن من صياغة سياسة زراعية محلية تعتمد على الادخار الوطني ، ورفع رؤوس اموال شركائه ، وتطوير مفاهيم الادارة ، وتأهيل اجهزته الزراعية ، وتدعيم ذلك بمجموعة من المعايير الاقتصادية لاستخدام الموارد الزراعية استخداماً اقتصادياً رشيداً ، واذا ما تمكن من صياغة سياسات خارجية تؤمن مصالحه دون تعارض مع مصالح الاسواق العالمية ، حيث يمكن ان يقترح في هذا المجال :

- (١) بناء قاعدة معلومات الكترونية .
- (٢) بناء قاعدة المؤسسات الكفوة .
- (٣) الاعتماد المتزايد على الاستثمار الوطني في الزراعة . واستغلال القاعدة الموردية المتاحة ، وتطويرها ، ورفع مستوى استخدام تكنولوجيا الانتاج الزراعي بهدف رفع الكفاءة الانتاجية وفق المفهوم الاقتصادي لاستثمار الموارد .
- (٤) الاعتماد على الية السياسات السعرية والدخلية والانفاقية والاعلامية بهدف خفض الميول الحدية للاستهلاك وخلق انماط استهلاكية متوازنة ، وخفض الهدر ، وتنويع وزيادة الانتاج ، وتقليل العجز من الاغذية .
- (٥) تحديد كل من الدور الحكومي ودور القطاع الخاص في مسيرة الاصلاح الاقتصادي في اطار الميزة النسبية لكلا القطاعين في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالانتاج الزراعي ، وبالرغم من عدم وجود وصفة جاهزة للدور الحكومي في ظل كليات السوق ، إلا أن شكل وابعاد هذا التدخل تتغير وفق القيود المحددة للقرارات الحكومية ، لاعتبارات ضرورة لتوفير الغذاء ، ومنها الاعتبارات الاستراتيجية ، واعتبارات التخطيط التأشيري والتنسيق ، واعتبارات تتعلق بمعالجة ظاهرة الاسعار السوقية المشوهة واعتبارات تتعلق بعدم اقدام القطاع الخاص على الاستثمار في بعض المجالات ، واعتبارات الاشراف

على العالم العربي ، واذا نحذر من ذلك فإن ندعو إلى إعادة النظر في مسألة التكامل الانتاجي والتجاري الزراعي العربي وفق مبدأ معادل التجارة ومعاملات التصحيح التجاري بين الدول العربية ، والاستفادة من خبرات التكتلات الاقتصادية لبناء قاعدة مصلحية متبادلة بين الاقتصادات الزراعية العربية .

## تعقيب الدكتور سليمان عربيات

باديء ذي بدء أود أن اتقدم بالشكر الى القائمين على هذا المؤتمر للجهود المبذولة في اعداده ولأهدافه العلمية والوطنية كمساهمة مخلصه في معالجة قضايانا الاقتصادية ، كما اتقدم للمنظمين بالامتنان لاعطائي الفرصة للمشاركة ، والمحاورة والتعقيب على احدى الاوراق الرئيسية : «اقتصادات الزراعة الاردنية والتحديات المستقبلية» للزميلين الفاضلين د . سالم بطرس ود . يوسف هياجنة .

ولا بد في هذه المداخلة من تقدير هذه المحاولة الجادة من قبل الباحثين في اجلاء موقع الزراعة الاردنية من منظور الخصائص والمشكلات ومؤشرات الاداء والوضع الغذائي والاهمية الاقتصادية . كما سعت الورقة الى تحديد المتغيرات الاقليمية والدولية على الزراعة الاردنية وشكلت محاولة «متواضعة» لرسم الملامح لاستراتيجية التكيف مع هذه المتغيرات مع استخلاص عدد من التوصيات .

ان هذه الورقة ، قدمت صورة واقعية لاهمية الزراعة في الاقتصاد الاردني . وأود قبل مواصلة المناقشة ان اضع بعض الافكار التي ترد في مثل ادبيات دور الزراعة في الاقتصاد الوطني ثم خصائص هذه الزراعة في البلدان المتقدمة ، تكون هناك عملية «دمج» بين التطور الاقتصادي والاجتماعي وبين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى ، وتكون الزراعة الحديثة قد أخذت شكل الاعمال Business men ، ويتصرف المزارعون كرجال الاعمال Business men وينتمون الى العمل التجاري ولديهم المعلومات الفنية ومنظومة من المؤسسات البحثية والارشادية والتسويقية والتمويلية .

أما الزراعة التقليدية فانها تتصف بالاستخدام المكثف للعمالة غير الماهرة ، وليس بالضرورة ان تساهم الزراعة بنسبة عالية في الدخل الوطني . والواقع ان القطاع الزراعي في البلدان النامية غير متجانس بل متنوع وكثيراً ما يتواجد تحت قطاعين : احدهما متقدم استخدامه للعمالة محدود وانتاجه عال ، والثاني متخلف واستخدمه للعمالة عال وانتاجه محدود ، وهذا ما يطلق عليه ثنائية القطاع Dualism .

وقد جرى بحكم هذه الظروف ونتائجها ان «ضرب» القطاع الزراعي في مهده، وتحمل مديونية عالية، وكان على الحكومة التدخل وتحمل الخزينة جزءاً من الاعباء.

وفي سياق تحليل الباحثين، فإني أجد صعوبة في قبول أو اعتبار وجود عمالة وافدة من مشكلات الزراعة الأردنية، لأن هناك عاملاً إيجابياً لتواجدها وهو الأهم، التكلفة المتدنية لهذه العمالة مما يقودنا إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الأردنية.

أما مؤشرات الأداء والتي لخصها الباحثان في قيمة المساهمة في الناتج المحلي، والعجز في الميزان التجاري الزراعي، وتدني الانتاجية لبعض السلع الزراعية، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي بالمقارنة مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وهي كما تظهر الارقام مؤشرات تدل على انخفاض في الاداء.

ومع هذا، فإن علينا أن نتعامل مع هذه المعطيات سلماً أو إيجاباً، لأنه لا يمكن بأي حال من الاحوال التقليل من دور الزراعة في الاقتصاد الأردني. فالزراعة ما تزال تقوم بالدور المتوقع منها في التنمية الاقتصادية سواء من حيث المساهمة في الدخل المحلي أو من حيث القيمة المطلقة، وهي تشكل جزءاً ورافداً للأمن الغذائي الوطني وفرض عمل جديدة للقوى العاملة الاقتصادية واحتياطي كمخزون لفرص عمل في حالة خروج العمالة الوافدة. ومع حدوث التحولات الهيكلية في القطاع، والتي تتطلب مهارات متقدمة ومنظورة من الفنيين الزراعيين وخريجي الكليات الزراعية وأصحاب الاعمال للارتقاء إلى مستوى المنافسة وتحقيق الكفاءة المطلوبة في الانتاج.

أما أثر المتغيرات الاقليمية على اقتصادات الزراعة الأردنية، فإن الباحثين قد حددا خمسة متغيرات، ويمكن زيادة أو تخفيض عدد هذه المتغيرات. وقد لا تختلف مع الباحثين في قياس مدى تأثير هذه المتغيرات على الزراعة الأردنية، ولكنني سأتوقف عند متغيرين بالتحديد وهما: متغير اتفاقية تحرير التجارة الدولية والمتغيرات الاقليمية. كما ان الباحثين قد اغفلا البحث في الوضع الراهن لتبني الاردن لبرنامج التصحيح الاقتصادي وما تم في برنامج القرض التصحيحي الزراعي.

وحول اتفاقية تحرير التجارة الدولية، فان الاتفاقية في المجال الزراعي تعالج خمسة موضوعات وهي:

- ١- تحويل جميع الحواجز التي تقوم على اساس التعرفة مثل حظر الاستيراد وحصص وقيود التصدير إلى تعريفات جمركية.
- ٢- تخفيض التعريفات الجمركية تدريجياً في الدول الصناعية لجميع المنتجات المشمولة بالاتفاقية.

ومن خصائص الزراعة التقليدية في البلدان النامية انها مكونة من حيازات صغيرة، وتعتمد على العمل العائلي، والارض والعمل هما عنصرا الانتاج، وتكون الزراعة الى حد كبير زراعة الكفاف Subsistence Agriculture، وتكون العمالة مصدراً للقوى العاملة في القطاعات الاخرى، وتكون اجور العمل الزراعي متدنية والعمل اليدوي متوفر وتكون التكنولوجيا والمعلومات بسيطة، ويجهل المزارعون وجود تكنولوجيا حديثة، ويتميز وضعهم بالركود التكنولوجي Technology Stagnation

أما دور الزراعة في التنمية الاقتصادية، فان التحليل الكلاسيكي لدور الزراعة في البلدان النامية فانه يصب في اربعة عوامل:

- ١- المساهمة في الانتاج: حيث يشكل الانتاج الزراعي المادة الاساسية المستخدمة في الصناعات الغذائية والنسيج وهو ما يطلق عليه Product-Contribution.
- ٢- يشكل السكان الزراعيون، بالاضافة الى كونهم منتجين، سوقاً استهلاكية للصناعات المحلية ومدخلات الانتاج وهو ما يطلق عليه Market-Contribution.
- ٣- المصدر الرئيس لرأس المال للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاخرى. وقد تتحول بعض العمالة من الزراعة الى القطاعات الرديفة وهو ما يطلق عليه Factor-contribution.
- ٤- المساهمة في دعم ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات أو التقليل من المستوردات بانتاج السلع البديلة وهو ما يطلق عليه Foreign exchange - contribution.

بعد هذا الايجاز فانه يمكن للباحثين الاستفادة من هذا النموذج لتحديد مساهمة الزراعة الأردنية في الاقتصاد الوطني باستخدام معادلات هذا النموذج. لقد حدد الباحثان مشكلات الزراعة في ندرة الاراضي الخصبة، وقلة الموارد المائية، والهجرة من الريف الى المدينة، والتخلف التكنولوجي، وضعف قاعدة الخدمات، وتغيير وعدم ضبط السياسات الزراعية.

وفي تصوري بأن أي قطاع زراعي في معظم الاقطار العربية والنامية يواجه عدداً ماثلاً من المعوقات الفنية والاقتصادية والمؤسسية والطبيعية. ولكن من أبرز مشكلات القطاع الزراعي في الاردن، هو عدم قدرته على مواكبة المستجدات الاقتصادية، فهو لم يحظ بألوية في خطط التنمية، واستحوذت القطاعات الاخرى على «حصة الاسد»، ولقيت تشجيعاً وتسهيلات لم تتوفر للقطاع الزراعي. ولم يكن بمقدور العاملين في هذا القطاع التكيف بسهولة مع السياسات الاقتصادية. وهكذا فإن هذا القطاع عانى اكثر من غيره من القطاعات الموازية في ظل المستجدات. وبكفي الاشارة الى الاغلاق التام أو الجزئي امام المنتجات الزراعية من قبل بعض الاسواق العربية الشقيقة نتيجة الظروف السياسية أو لأسباب اقتصادية، وبخاصة ان جزءاً كبيراً من قطاعنا الزراعي قد تم تطويره بهدف تصدير انتاجه الى الاسواق العربية المجاورة.

«المتشدد والعنيد» وشكوكهما في امكانية الوثوق بالمواقف الاقتصادية دون اعتبار للمواقف السياسية وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقة الاردنية الاسرائيلية ، الا أنني لا استطيع مجارتهما في قبول الاستنتاجات ، حيث خرجت الاستنتاجات عن السياق العام للموضوع ، فأصبح البحث في اطار الحوار السياسي والايدولوجي وليس في مجال الاقتصاد وان كانت هناك علاقة بينهما لا يمكن انكارها . وحتى في حالة اتفاقنا الكامل مع الباحثين في اسلوب التحليل من حيث انصباغ الموقف العربي والموقف الاردني لسياسة الواقع ولا نهيار النظام العربي ، فان الطموحات الاسرائيلية في فرض سيطرتها واختراق النظام العربي لا يتوقع لها النجاح في بسط نفوذها على الاراضي الزراعية الاردنية مهما كانت وسائلها وهي قناة تأسست لدي ، كما تشكلت قناة الباحثين في الجهة المقابلة .

لقد طغى التحليل السياسي في صياغة التوصيات وفي مناقشة القضايا والوصول الى بعض الاطروحات . كما أن المقترحات لاستراتيجية التكيف لا تتعامل مع الواقع ، وهي في تصوري ورغم احترامي للارادة الوطنية «سباحة ضد التيار» أمام المعطيات الفعلية الغلبة .

وقد يكون من المفيد في حالة اعادة الصياغة للورقة تعديل بعض مفاهيمها وطروحاتها والتعرض للمتغيرات الاهم في برنامج التصحيح الزراعي الوطني الذي ألقى بثقله على كاهل المزارع الاردني خلال الاشهر الماضية نتيجة اتخاذ الاجراءات التصحيحية التالية :

- تحرير التجارة الاردنية من حيث الاستيراد والتصدير مع استثناءات بسيطة .
- رفع الدعم عن الاعلاف والمياه .
- اعادة هيكلة مؤسسات القطاع الزراعي والاتجاه نحو التخصص (شركة التسويق الزراعي ، مؤسسة التسويق الزراعي ، مؤسسة الاقراض الزراعي) .
- عدم التدخل في النظام الزراعي - اغط الانتاج ، وبالتالي الغاء الدور الحكومي في عملية التنمية الزراعية والاستثمار في البنية التحتية ، وهي اجراءات لها آثارها السلبية المباشرة وبحاجة الى برامج محددة للانتقال الى الوضع النهائي لبرنامج التصحيح مع اقل الخسائر .

### ٣- تخفيض دعم الصادرات بالتدريج .

### ٤- تخفيض الدعم المحلي المقدم الى القطاع الزراعي .

ومن الملاحظ ، بأن الاتفاقية الزراعية ، تشير بصورة واضحة الى احتمالات حدوث انعكاسات سلبية نتيجة الاصلاحات في البلدان الأقل نمواً والمستوردة الصافية للغذاء والتي تعاني من عجز غذائي ، كما أن الاتفاقية تتضمن ضوابط على الدعم المسموح به للانتاج وكذلك الدعم المقدم للصادرات . وهكذا فانه من الناحية العملية ونتيجة لضعف الموقف التجاري الزراعي ، فانه من المتوقع ، مع تخفيض الدعم الزراعي ، حدوث ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية ، وزيادة قيمة العجز في ميزان المدفوعات وبخاصة نتيجة ارتفاع اسعار القمح واللحوم ومنتجات الالبان والسكر . كما سيتأثر رفاه المنتجين والمستهلكين والمستوردين والمصدرين نتيجة ارتفاع اسعار المستوردات الغذائية .

وهكذا فانه في ظل الفجوة الغذائية القائمة واستمرار هذا العجز ، فان الاردن في حالة الالتزام التام بتطبيق مقررات الاتفاق النهائي لجولة أورجواي . فان القيمة الكلية المتوقعة لمستوردهات الغذائية من القمح والارز والسكر واللحوم الحمراء والبيض والزيت والالبان ستكون حوالي ٥٥٩ مليون دولار وزيادة الاضافية في قيمة ميزان سلع الفجوة الغذائية حوالي ٥٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، أي خلال الفترة الانتقالية المحددة للدول النامية . وهذا يتطلب من الاردن متابعة تطورات الاسواق العالمية والتخطيط للانتاج الزراعي واحداث تغييرات هيكلية في اغط الانتاج والاستهلاك .

أما ما يقال حول فرص الوصول الى الاسواق الخارجية ، فان هناك توقعات ان تتحسن هذه الفرص وبخاصة للخضر والفواكه . ولكن شح الموارد المائية يشكل قيداً على انتاج بعض السلع . كما يواجه الاردن قيوداً من قبل الاتحاد الاوروبي بالرغم من وجود توجهات نحوها اطلق عليه «برنامج الشراكة الاوروبية» ، وعليه فان على الاردن ان يركز على اسواق دول الحوار العربية بالإضافة الى اسواق عالمية اخرى مثل الدول الشرقية (المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي سابقاً) .

ان النموذج الذي استخدمه الباحثان لقياس أثر اتفاقية تحرير التجارة ، بحاجة الى اختبار وتعديل في متغيراته . ولم يكن واضحاً فيما اذا كانت النتائج التي توصل اليها الباحثان من حيث توقعات ارتفاع الاسعار لبعض السلع وقيمة الخسارة في الرفاهية قد تم التوصل اليها بالاستخدام المباشر نتيجة تطبيق معادلات هذا النموذج على الواقع للمستوردة من المواد الغذائية في الاردن .

وحول المتغيرات الاقليمية ، فإنني وان اتفقت مع الباحثين من حيث موقفهما الوطني

## الفصل الرابع

رئيس الجلسة: د. نادر أبو شيخة.

ورقة عمل :

الصناعة الاردنية في مواجهة  
التحديات والمتغيرات.

د. اكرم كرمول.

ورقة عمل :

استراتيجية قطاع النقل الاردني.

د. دريد محاسنة.

## ملخص

### الصناعة الاردنية في

### مواجهة التحديات والمتغيرات

(د. أكرم كرمول)

تنطلق هذه الدراسة من توضيح المؤشرات الرئيسة للقطاع الصناعي الاردني ، مع التركيز على بعض مشاكله المزمنة . وتشير الدراسة في هذا الصدد إلى مشكلتي ضعف القدرة التنافسية وضعف ترابط القطاع الصناعي بالقطاعات الاساسية الاخرى ، هذا مع توضيح اهمية التوجه محلياً نحو تطبيق معايير ISO 9000 .

ثم تتناول الورقة انعكاسات المتغيرات العالمية والاقليمية على الاقتصاد الاردني والصناعة الاردنية مع التركيز هنا على اتفاقية السلام مع اسرائيل ببعدها الاقتصادي واهمية تكافل الجهود العربية خاصة بين الاردن وفلسطين لدرء اي سلبيات متوقعة ، ثم الحديث عن تنامي التكتلات التجارية العالمية واثار ذلك على الدول الصغيرة التي يصنف الاردن ضمنها ، وبشكل خاص اثر اتفاقية التجارة الدولية والشراكة الاوروبية على الاردن وحاجة الصناعة الاردنية إلى التأقلم معها لتفادي السلبيات والاستفادة من الايجابيات المتوقعة .

وتنتهي الورقة إلى اقتراح الاستراتيجيات الاقتصادية اللازمة لمواجهة التحديات والمتغيرات ، وتركز على ضرورة وضع اطار استراتيجي يأخذ في الاعتبار اهداف التنمية واولويات وخصائص الاقتصاد الاردني مع محاولة الاستفادة القصوى من فتح الاسواق الجديدة . وتبرز الورقة امكانية الاستفادة من تجارب دول شرق آسيا في مجال التصدير وتشجيع الاستثمار ، واقامة المشاريع المشتركة مع الدول المتقدمة . كما تركز على ضرورة الارتقاء بمستوى الانتاج وتنويع الصادرات وتبني المعايير الدولية للجودة .

## الصناعة الاردنية في مواجهة التحديات والمتغيرات

د. أكرم كرمول

### أولاً - المقدمة

لقد نما الاقتصاد الاردني بامكاناته المتاحة نمواً متوازناً خلال العقود الاربعة الماضية في ظل استقراره الداخلي وكوادره المدربة وعائدات ابنائه من الخارج . وانتعش هذا الاقتصاد في السبعينات والثمانينات نتيجة لانتعاش دول المنطقة المحيطة به وانفتاحه عليها .

ومع بداية التسعينات تسارعت التغيرات السياسية والاقتصادية على الصعيدين الاقليمي والعالمي ، ودخل الاردن فترة ركود تطلبت منه القيام بعمليات تصحيحية في هيكله الاقتصادي . ففي السنة الاولى من عقد التسعينات شهدت المنطقة العربية اندلاع ازمة الخليج وما تلاها من اعادة ترتيب لأوضاع المنطقة وتبعات سلبية عليها .

وعلى الصعيد العالمي انهار النظام الشيوعي في اوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، وبرز نظام عالمي جديد يتسم بأحادية القطب ، وبدأت دول العالم تتسارع في التأقلم مع هذا النظام الجديد رغم ان ملامحه الرئيسة لم تتبلور بعد .

وعلى الصعيد الاقليمي شرعت دول المنطقة في عام ١٩٩١ في مباحثات السلام التي من المتوقع ان تؤدي هي ايضاً في نهاية المطاف الى نظام اقليمي جديد ينسجم مع النظام العالمي الجديد ويتكامل معه .

ومن المتوقع ان تتجه العلاقات الاقتصادية بين دول العالم ضمن منظومة جديدة من العلاقات تبني على اساس اناط فكرية جديدة تفرض على دول المنطقة تحديات تتطلب وعياً ودقة في التعامل معها لكي لا تهدد المسيرة التنموية لهذه الدول .

وقد تزامن مع هذه الاحداث تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية التي تسعى من خلالها الدول المشاركة الى توسيع اسواقها وسيطرة اقتصاداتها ، وجرى تعزيز دور المنظمات

الدولية العاملة على تحرير وتنظيم التجارة الدولية في العالم .

وأدت التطورات التكنولوجية المتسارعة الى حدوث تحولات في الميزات النسبية للدول وخاصة تلك التي تعتمد على موادها الخام كمصدر رئيس لمواردها الذاتية ، بحيث أصبحت المعرفة أكثر أهمية من المال في تحريك الاقتصاد وتحقيق التنمية .

ويعر الاردن كغيره من الدول في هذه المرحلة وهذه المتغيرات المتسارعة ضمن اوضاع دقيقة ومحرجة لاقتصاده القومي وصناعاته النامية .

وسيتركز موضوع هذه الورقة ، بعد لقاء الضوء على بعض المؤشرات والاتجاهات ، ستركز على ابراز مجموعة التحديات والمتغيرات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد الاردني بشكل عام ، وقطاع الصناعة بشكل خاص ، مع التعرض كلما امكن الى سبل المعالجة الممكنة لضمان سلامة الاقتصاد وكذا الاستراتيجيات والاجراءات التنموية اللازمة للتصدي لهذه الاحداث .

### ثانياً : بعض المؤشرات الرئيسة للقطاع الصناعي في الاردن

يعتبر قطاع الصناعة الاردني احد الروافد الرئيسة للاقتصاد الاردني والدخل القومي . فقد زادت قيمة انتاجه عام ١٩٩٤ عن ١٧٠٠ مليون دينار ، واصبح مصدراً لتشغيل أكثر من مائة ألف عامل ، وتنوعت منتجاته ، وتوفرت معظم خدماته التحتية ، وساهم القطاع التحويلي بحوالي ١٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٤ . كما بلغت الصادرات الصناعية حوالي ٨٩٪ من قيمة اجمالي الصادرات الوطنية للعام نفسه .

الا ان هذا القطاع لا زال يعاني من تأثير بعض المشاكل الاقتصادية المزمنة عليه بالرغم من تبني الاردن برامج تصحيحية لاقتصاده منذ عام ١٩٨٩ ، ومن هذه المشاكل :

- العجز المزمن في الميزان التجاري .

- عبء الدين الخارجي الناتج عن تمويل عمليات التنمية .

- البطالة الناتجة عن زيادة نسبة النمو السكاني قياساً بنسبة نمو الدخل ، وكذلك صغر حجم سوق العمل ، وضعف قدرته الاستيعابية بالنسبة للدخلين سنوياً الى سوق العمل .

وقد نتج عن البرنامج التصحيحي تقليص عجز الموازنة وتخفيض التضخم الى حد ما . الا انه لا تزال الصناعة الاردنية تعاني من ضعف في قدرتها التنافسية من حيث الجودة والسعر وخاصة في الاسواق العالمية غير العربية ، بالاضافة الى ضعف في ترابط قطاع الصناعة مع القطاعات الاساسية الاخرى مثل قطاع الزراعة ، وتدني في انتاجيته نتيجة عدم استغلال

كامل طاقاته المتاحة .

وتعود اسباب ضعف القطاع اساساً الى ما يلي :

- محدودية الموارد الأولية المحلية والمدخلات الصناعية للقطاع .

- صغر حجم الاسواق المتاحة وزيادة المستوردات كثيراً بنسبة الصادرات ، حيث تشكل الاخيرة حوالي ٣٧٪ من قيمة المستوردات الاساسية فقط . أي ان العجز في الميزان التجاري يزيد عن ٥٠٪ وهو ما يعادل ٥٠٧ ملايين دينار لعام ١٩٩٤ .

وتعتبر الصناعات الاستخراجية مثل الفوسفات والاسمدة والبوتاس من اهم الصادرات الصناعية وكذلك صناعة الادوية ، الا ان هذه الصادرات تعتمد على اسواق تقليدية ومجاورة في معظمها مما يجعلها عرضة لمخاطر تقلبات هذه الاسواق وخاصة في ضوء التطورات الدولية السريعة والداعية لتحرير التجارة الدولية .

ومن المطمئن ان بعض الصناعات الاردنية تمكنت مؤخراً من الحصول على معايير الجودة العالمية «ISO 9000» . كما ان هناك اقبالاً كبيراً من صناعات اخرى نحو ذلك .

### ثالثاً : انعكاس المتغيرات العالمية والاقليمية على الاقتصاد الاردني والصناعة الاردنية

تدل جميع المؤشرات والاتفاقيات والمتغيرات على ان المرحلة القادمة ستتم بانفتاح اسواق السلع والخدمات امام منتجات جميع الدول في المنطقة . ومن المتوقع ان يؤدي هذا الانفتاح الى تعريض الاقتصاد الاردني والصناعة الى ضغوط عديدة خاصة فيما يتعلق بزيادة حدة التنافس ، الا ان هذه المتغيرات يمكن ان تنقلب لصالحنا اذا ما استطعنا التعامل معها بوعي ودناميكية ، وبمشاركة حقيقة من القطاع الخاص في كل حالة على اعتباره صاحب المشكلة في النهاية . ومن هذه الاتفاقيات والمتغيرات ما يلي :

#### ١- اتفاقيات السلام والاتفاقيات الاقتصادية مع اسرائيل

لم تحقق هذه الاتفاقيات حتى الآن الا القليل من التعاون بالرغم من التوقعات الكبيرة بهذا الخصوص .

وقد تم وضع آليات للتعاون الشرق اوسطي ، وانشئت المؤسسات الاقليمية لدعم هذا التعاون مثل بنك تنمية الشرق الاوسط في القاهرة ، والمجلس الاقليمي للسياحة في تونس والمجلس الاقليمي للاعمال في عمان .

ويقف خلف التوجه لقيام تعاون شرق اوسطي كل من الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة

غير متكافئاً للاقتصاد الاسرائيلي الى دول المنطقة ، ومنع التنافس الضار ، وتشكيل قوة تفاوضية اقتصادية للحصول على أفضل ما يمكن من الامتيازات السوقية والتكنولوجية التي يمنحها الغرب لاسرائيل ، ولكي يشكل الاردن وفلسطين معاً صمام امان لحماية باقي اسواق المنطقة العربية باعتبار ان هاتين الدولتين ستكونان الجسر الرئيس الذي يمكن ان تعبر عليه البضائع والمنتجات الاسرائيلية الى دول المنطقة .

ومن جهة اخرى فان القوة الاقتصادية الاردنية الفلسطينية والعربية المشتركة ستشكل فرصة افضل وتكتلاً منافساً (بما في ذلك في مجالات الخدمات الصناعية والكوادر) .

وما يطمئن في هذا الاتجاه الاتفاق المتكافئ الذي عقد ما بين الاردن وفلسطين في مجالات التجارة والبنوك والصناعة وتنظيم الاستثمارات المشتركة والتعاون المشترك في شتى المجالات والذي ينتظر التطبيق اذا حصل الاستقرار المنشود .

وفي الخلاصة ، فانه ان لم تختار الدول العربية لنفسها طريقاً أميناً للتضامن والتنسيق والاندماج الاقتصادي فيما بينها فسيختار لها الغير ما قد لا يرضيها ، وستفرض عليها النتائج التي قد تتأتى في ظل النظام الشرق اوسطي الجديد الذي يجري التوجه نحو فرضه في المنطقة والذي لا بد وانه سيميل الى تكريس التبعية في الدول التي تضعف امامه بشكل يجعلها عاجزة عن استثمار مواردها الذاتية لصالح شعوبها .

## ٢- تنامي التكتلات التجارية العالمية

ان توجه الاقتصاد العالمي نحو ظهور التكتلات التجارية الكبيرة سيحد من فرص الدول الصغيرة والنامية مثل الاردن من التصدير الى اقطار هذه التكتلات ما لم تقيم هذه الدول الصغيرة بتطوير انتاجها وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية وتكتلها مع غيرها اقتصادياً وتجارياً .

ومن المتغيرات العالمية التي ستؤثر على استراتيجيات الدول الصغيرة النامية مثل الاردن في هذا المجال انخفاض مستوى الدعم العالمي الذي كان يقدمه الغرب لهذه الدول بعد ان انتهت الحرب الباردة وانتهى معها المبرر السياسي للدعم المالي الذي كان يهدف في الاصل لمحاربة المعسكرات المعادية واستقطاب الدول النامية . وعليه فيصبح لزاماً على هذه الدول النامية ومن ضمنها الاردن التخطيط جيداً لمستقبل اقتصادي لا يعتمد على المعونات بقدر اعتماده على الذات .

وبذلك يصبح لتنمية المصادر الاخرى من العملات الاجنبية ( واهمها الصادرات من السلع الصناعية والخدمات ) اولوية قصوى في أي استراتيجية اقتصادية ينتهجها الاردن تبتغي تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي امام التكتلات العالمية الجديدة . وقد ورد في هذا المجال في تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٣ موضوع قيام كتلة اقتصادية عالمية رابعة بقيادة الصين التي رشحها

الاوربية واليابان وكندا بهدف دمج اقتصادات دول المنطقة مع الاقتصاد الاسرائيلي ، وفتح اسواق المنطقة على بعضها مما يجعلها تصبح بالتالي سوقاً استهلاكية كبيرة امام منتجات الدول الصناعية واسرائيل .

وتشير احدى الدراسات التي اعدتها جامعة تل ابيب ان الصادرات الاسرائيلية ستزيد بنسبة ٢٢٪ او بنحو ملياري دولار في حالة ازالة المقاطعة العربية عنها . ومن ناحية اخرى سيؤدي الغاء المقاطعة العربية الى زيادة حجم الاستثمار الاجنبي في اسرائيل بنسبة ١٠٪ ، مما سيزيد من قدرة سلعها على المنافسة في المنطقة العربية .

وفي مقارنة سريعة للمؤشرات الصناعية في كل من اسرائيل والاردن باعتبارهما من بلدان السلام الرئيسة ، نجد ان الصناعة في اسرائيل ذات التكنولوجيا المتقدمة قد ساهمت في عام ١٩٩٤ بحوالي ٢٥٪ من الدخل الاجمالي الاسرائيلي (مقابل ١٤٪ في حالة الاردن) ، وبلغت صادراتها الصناعية حوالي ٦ مليارات دولار للعام نفسه .

ومن جهة اخرى فقد عانت الصناعة في البلدين من صغر حجم السوق كعائق رئيس ، الامر الذي دفع كلا منهما الى التركيز على الصادرات والتي اصبحت تمثل في اسرائيل بالذات جوهر استراتيجيتها على ضوء انفتاح اسواق العالم أمام منتجاتها .

ويتميز الاردن صناعياً بتوفر الكفاءات العاملة ومعاهد التدريب المتخصصة ، الامر الذي اذا احسن استغلاله يمكن ان يسرع في نقل التكنولوجيا الى الاردن ، ويساعد في تقدمها مثلما حصل في شرق آسيا (بالرغم من عدم توافر الثروات الطبيعية والمواد الخام بدرجة كافية فيها) .

وتلافياً لأي انعكاسات غير مرضية قد تنجم نتيجة لمجاورة الاردن والدول العربية الاخرى مع اسرائيل والاحتكاكات الاقتصادية المتوقعة ان تفرض على دول المنطقة ، وخاصة على ضوء المؤشرات غير المتكافئة بينها (حسبما ورد أعلاه) ، فانه لا بد من الاجراء المبكر لتضافر الجهود العربية المشتركة والحثيثة لمواجهة هذه الاحتكاكات والتحركات الاقتصادية بكل دقة وحذر للتأكد من ضمان توازن المصالح لدول المنطقة ، وعدم غو الجانبي الاسرائيلي لوحده كما هو مخطط له (على ضوء الامتيازات الكبيرة الممنوحة له من امريكا واوروبا) على حساب الجوانب الاخرى الضعيفة نسبياً وغير المدعومة من قبل الغرب . ويستطيع الاردن في هذا المجال الاستفادة من مزاياه في مجال Sub-contracting في الصناعات الكثيفة العمالة نتيجة الانخفاض النسبي للاجور ، وكذلك الاستفادة من موقعه الجغرافي مما يقلل تكلفة النقل .

ولتنظيم ذلك كله ، فانه لا بد من تعاون الاطراف العربية عن طريق عمل التجمعات والاتفاقيات فيما بين المواقف العربية وخاصة فيما بين الاردن وفلسطين كطرف واحد للتفاوض مع اسرائيل ، وبحيث يكون الهدف من هذه الاتفاقيات والتجمعات وضع الضوابط امام أي مدّ

التقرير للتقدم على اليابان في العام ٢٠٠٢ مما سيؤدي بالتالي الى زيادة مستوى التنافس الدولي امام الدول العربية التي وصف البنك دورها الاقتصادي في نفس التقرير بأنه سيكون مرهوناً بقدرتها على التكتل لحفظ مستوى نموها ونجاحها السنوي أمام التكتلات العالمية .

### ٣- الاتفاقيات التجارية الدولية والاقليمية

#### أ- اتفاقية الجات :

اسفرت المفاوضات التجارية الطويلة لجولة اوروغواي بإعلان مراكش في ١٥/٤/١٩٩٤ عن انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تهدف في مجملها الى تحرير كامل التجارة وتنظيم انسيابها بين دول العالم . وتعتبر هذه المنظمة الاطار المؤسسي الذي يجمع كل الاتفاقيات والوثائق القانونية التي تحرر التجارة وتحمي الملكية الفكرية ، كما توفر الاطار المؤسسي لتسوية المنازعات التجارية بين الاعضاء . ولضمان عدم الاضرار بالصناعات الوطنية في ظل هذه الاتفاقيات فهناك احكام خاصة لمكافحة الاغراق والسلع المدعومة وذلك بالسماح لحكومات الدول المتضررة باتخاذ الاجراءات اللازمة لاصلاح اوضاعها ، وهنا أيضاً لا بد من اشراك القطاع الخاص في كل ما يجري باعتباره صاحب الخبرة والشأن فيه .

وبالنسبة للأردن فإن هناك تحوفاً من زيادة المستوردات المحلية السلعية نتيجة لفتح الاسواق العالمية عليها وانخفاض التعرفة ، مما سيزيد بالتالي من المنافسة امام الصناعات الوطنية والتحول الى الاستيراد . وقد يؤدي انخفاض الجمارك ايضاً الى رفع نسبة ضريبة المبيعات وغيرها للتعويض مما يرهق الصناعة المحلية ويقلل من مستوى الحماية ويضعف الميزة النسبية لاسعار المنتجات .

كما ان الالتزام بحماية حقوق الملكية الفكرية سوف يزيد من كلفة الانتاج على الصناعة لدفع ثمن شراء براءات الاختراع واستعمال العلامات التجارية وخاصة في حالة صناعات الادوية والكمبيوتر .

ومن جهة اخرى فإن اعفاء دخل الصادرات يصبح دعماً ممنوعاً في ظل المنظمة ويحرم بالتالي الصناعة المصدرة من ميزات التصديرية .

الا انه من ناحية اخرى فلن يقلل عدم انضمام الاردن الى «WTO» من هذه المخاطر ، حيث سيكون للدول الاعضاء حق ممارسة انواع الحماية المختلفة ضد الدول غير الاعضاء في المنظمة ، ويصعب بالتالي دخول بضائعها اليها ، كما وقد تشترط الدول الاعضاء على الاردن حينئذ اثبات سلامة براءات الاختراع في حالة الادوية والكمبيوتر قبل تصديرها الى الدول الاعضاء ، بالإضافة الى احتمال اجراء ممارسات تجارية غير مشروعة ضد الاردن ان لم يكن عضواً مثل الاغراق او تصدير المواد المدعومة والمواصفات المغايرة التي يصعب مقاومتها ، حيث لا تستطيع

المنظمة أن تحميه عندئذ منها لكونه ليس عضواً في المنظمة . ومن المعروف ان مبدأ الدولة الاولى بالرعاية يمكن للاردن الاستفادة منه كثيراً اذا احسن استغلاله . كما وان اتفاقية حماية الملكية والتزام الاردن بها سوف يشجع الاقبال على الاستثمار في الاردن نتيجة اطمئنان المستثمرين عندئذ بضمان حقوقهم واختراعاتهم .

ولا بد والحالة هذه ان يعدل الاردن قوانينه بالنسبة لحماية الملكية وأن يضع قوانين جديدة تخدم توازنه وخاصة فيما يتعلق بالاجراءات المضادة للاغراق والحماية من الممارسات الضارة وحماية المستهلك ومنع الاحتكار .

#### ب- اتفاقية الشراكة الأوروبية :

تم الاتفاق على مبادئ هذه الشراكة في المؤتمر الاوربي المتوسطي الذي عقد في برشلونة في عام ١٩٩٥ . وللاتفاق ابعاد سياسية في مجال الاستقرار والامن وحقوق الانسان والديمقراطية ومكافحة الارهاب ، وابعاد اقتصادية تتضمن تسريع الانتعاش الاقتصادي وتقليص الفوارق وتشجيع التعاون والتكامل الاقليمي واقامة مناطق التبادل الحر وتوفير المعونات الاوروبية لدعم الدول المحتاجة لها ، وابعاد ثقافية واجتماعية تتعلق بتنمية الموارد البشرية وتأهيلها مهنيّاً والتعاون في مجال الصحة والشباب والبلديات والتعليم .

وسيتم بموجب اتفاق الشراكة الالغاء التدريجي للتعرفة الجمركية على السلع الصناعية بحيث تصبح صفراً في نهاية الفترة في عام ٢٠١٠ ، كما سيتم العمل على الغاء الحواجز غير التعريفية ايضاً .

وستساعد الدول الاوروبية الصناعات التي قد تتضرر من المشاركين على توفيق اوضاعها ورفع جودة انتاجها اذا لزم .

وبالنسبة للاردن فسوف يتم بموجب الاتفاق الغاء رسوم التعرفة تدريجياً على السلع الاوروبية المستوردة خلال فترة ١٢ عاماً ، في حين سيتم الغاء الرسوم فوراً وبالكامل على السلع الصناعية الاردنية المصدرة الى اوروبا .

وما لا شك فيه ان اتفاقية الشراكة الاوروبية الاردنية اذا ما توفرت لها السياسات الاقتصادية المناسبة والممارسات الصناعية التي تتفق مع متطلباتها الخارجية ، فانها ستفتح افقاً واسعة امام الاردن .

وبشأن المخاطر التي ترتبط بميزان المدفوعات والموازنة العامة وقطاع الصناعة فهي كما يلي :  
بالنسبة للموازنة وميزان المدفوعات فيعتبر التخفيض التدريجي للتعرفة على مدى سنوات صمام أمان لا احتمال زيادة المستوردات زيادة كبيرة وخاصة اذا واكب التطبيق سياسات استيرادية حكيمة بالإضافة الى الاستفادة من تعهد الاوروبيين بالمساعدة اذا لزم . ومن جهة

الموازنة ، فإن لدى الحكومة ادواتها الخاصة التي يمكن عن طريقها تعويض النقص في الإيرادات (ولكن على حساب المستورد) بالرغم من ان زيادة الضرائب على المستوردات ستحد ولا شك من الاستيراد .

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فإن بعض الصناعات التصديرية قد تزدهر نتيجة للاتفاقية ومنها الفوسفات ومشتقاته من الأسمدة وكذلك البوتاس على اعتبارها أصلاً صناعات منافسة وتنتج بمعايير جودة واسعار عالمية مناسبة ، وعليه فقد تفتح الاتفاقية الأوروبية لهذه المنتجات اسواق جديدة في دول الاتحاد التي كانت شبه مغلقة امامها . واما الصناعات الصغيرة والمتوسطة مثل الغذائية والمشروبات ومواد الانشاء والملابس فقد تبقى منافسة في الاسواق المحلية وربما العربية المجاورة أيضاً باعتبارها ارخص من المستورد لقربها ولكونها تناسب الأذواق المحلية شريطة ايلائها عناية خاصة فيما يتعلق بالتركيز على تحسين جودتها في ظل الاتفاقية .

ويبقى الخطر قائماً علي بعض الصناعات الالكترونية والكهربائية باعتبارها تجميعية في غالبيتها . وهنا لا بد من دراسة التأثيرات المحتملة عليها بدقة شديدة من الآن لتطويرها ، ووضع السياسات المحلية والعربية الملائمة لحمايتها حتى لا يصبح انتاجها غير مجد فتختفي .

وبناء على ما تقدم فلا بد ان يقوم القطاع الصناعي بمراجعة صادقة لموازنة اولوياته من الانتاج والتصدير ومعادلة سياساته الاقتصادية والعربية لتلافي الانعكاسات وتعظيم الفائدة للخروج من التقوقع الى حالة الانفتاح وتحسين النوعية ، مع الاستفادة ما امكن من الدعم المالي والفني اللذين تقدمهما دول الاتحاد للدول والصناعات التي ترغب في التطوير لاغراض التصدير .

#### رابعاً : الاستراتيجيات الاقتصادية المقترحة لمواجهة التحديات والمتغيرات

من الواضح انه نتيجة لتقدم التكنولوجيا والمعلومات وتطور الاتصالات بين دول العالم ، بالإضافة الى تطبيق الاتفاقيات الدولية اعلاه سوف يؤدي ذلك في النهاية الى تقريب المسافات بين هذه الدول وجعلها تمارس احتكاكات اقتصادية مباشرة فيما بينها . ولا بد والحالة هذه من أن نهىء انفسنا لمواجهة هذه المستجدات بهدف احتواء أثارها السلبية المحتملة ضمن اطار استراتيجي يأخذ بالاعتبار الاهداف التنموية طويلة المدى وبرنامج الاولويات وخصائص الاقتصاد الأردني وميزاته ومشكلاته مع محاولة الاستفادة القصوى من فرص التصدير والاسواق المفتوحة كدعامة للتنمية . وقد بدى فعلاً بتطبيق جانب من هذه الاستراتيجيات ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي حيث يتم التوجه حالياً نحو سياسة التصدير بدلاً عن سياسة الاحلال محل المستوردات وذلك عن طريق زيادة القيمة المضافة الصناعية وتحسين

الجودة واعتماد الاسعار المنافسة وغير ذلك .

ولتكن تجارب دول شرق آسيا نماذج تحتذى في هذا المجال ، حيث اعتمد نجاحها الاقتصادي على التصدير وتشجيع الاستثمار ، وتمكنت من التوفيق بين المعرفة التقنية والتسويق والادارة والمعلومات مع الموارد المحلية والخارجية . كما استفادت كثيراً من المشاريع المشتركة مع الدول المتقدمة والغنية . ومن جهة اخرى فإنه لا بد من الارتقاء بمستوى الانتاج وتنوع الصادرات وتبني معايير الجودة الدولية قبل نهاية هذا القرن . هذا بالإضافة الى ضرورة تنمية البنية التحتية للصناعة مثل الاتصالات وتسهيل الاجراءات والقوانين واختيار التقنيات المناسبة والاهتمام بالبحث والتطوير وتدريب العمالة .

أما الصناعات الأردنية التي قد تتضرر من تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفردية او التي تعتمد التجميع أساساً او التي تنتج سلعاً متشابهة او ضعيفة فعليها ان تتفق فيما بينها على التخصص في الانتاج وزيادة القيمة المضافة واعتماد مراكز مشتركة للبحث والتطوير . ومثل هذا التخصص سيؤدي الى زيادة التجارة البينية العربية والتكتل العربي ، ويعظم الفائدة من مناطق التجارة الحرة والاستفادة من التكتلات الاقتصادية التي تمنح اعضاؤها ميزات خاصة .

ويعتبر دعم مؤسسات القطاع الخاص مثل رجال الاعمال وصاحبات الاعمال والجمعيات والاتحادات ومأسسة بعضها خطوة ضرورية لزيادة كفاءتها ولتغلب دوراً هاماً وعملياً في التأثير على مجريات الاحداث الاقتصادية والمستجدات .

كما وأن التغير في السياسات الصناعية يحتم ان يكون واضعو السياسات ومنفذوها وصانعو القرارات المواقبة للمتغيرات ، ان يكونوا من الكفاءات الاقتصادية المعروفة واصحاب الخبرة والدراية من القادرين على ادراك الاختلافات الدولية والاختناقات الاقتصادية وتأثيراتها على القدرة التنافسية والمزايا النسبية حتى لا يساء استخدام الظروف والسياسات والحمايات عن طريق التطبيق السيء .

## ملخص

### استراتيجية قطاع النقل الاردني

( د . دريد محاسنة )

يعتبر الشرق الاوسط ملتقى خطوط الشرق والغرب منذ القدم ، وقد تطور ذلك الخط بتطور الزمن وشهد العديد من سبل الانتقال النوعي بوسائط النقل . ولعل الاردن ، وهو احد اهم حلقات هذا الاقليم ، لم يكن ليغيب عن تلك التطورات منذ وجوده كدولة . وتحاول الورقة ان تلقي الضوء بشيء من التركيز على اهمية ميناء العقبة الاردني ، هذا الشريان الحيوي للاردن وللدول المنطقة ، وذلك في اطار وضع استراتيجية اردنية للنقل .

وتشير الورقة في سياق المؤشرات المستقبلية إلى العوامل المؤثرة على تطور ونماء دور قطاع النقل الاردني وخاصة في مجال الموانئ ، والتي تتمثل في حلقات ثلاث : العلاقات العربية العربية ، والعلاقات الاردنية الاسرائيلية بابعادها السياسية والاقتصادية والجغرافية ، واخيراً العلاقات الدولية والتطورات المرتبطة بها سياسياً واقتصادياً .

وتنتقل الورقة إلى الحديث عن استراتيجية اردنية للنقل والمعوقات التي تواجه هذا القطاع ، وترى ان اي استراتيجية للنقل البحري ، تنطلق من ضرورة تخفيض تكلفة الشحن والكلف المرتبطة بها لتحسين شروط المنافسة .

وترى الورقة ان ميناء العقبة يمكن ان يكون بديلاً لمعظم موانئ الاقليم في سوريا ولبنان واسرائيل وحتى فلسطين بالإضافة إلى ميناء السويس ، وذلك باستخدامه للتصدير والاستيراد مع شرق آسيا مقابل استخدام الاردن لأي من تلك الموانئ لتجارته مع اوروبا وامريكا ، وذلك أخذاً في الاعتبار الميزة النسبية في مجال التكلفة التي يتمتع به ميناء العقبة عن قناة السويس . بيد ان البديل الامثل هو في التنسيق العربي ، لا في المنافسة ، للحيلولة دون السيطرة الاسرائيلية على قطاع النقل .

واختتمت الورقة بوضع تصور لمشاريع نقل مقترحة منها ما هو بري ، يركز على شبكة طرق وسكك حديد ، ومنها ما هو بحري باستخدام الموانئ المتاحة في المنطقة .

## استراتيجية قطاع النقل الاردني

د . دريد محاسنة

### أولاً : مقدمة

يمثل الشرق الاوسط ملتقى خطوط النقل بين الشرق والغرب ، كما يوحي بذلك اسمه ، منذ القدم وحتى في سنوات ما قبل الميلاد ، وتدل الاكتشافات الاثرية الاخيرة لموقع أيلّا في العقبة على وجود تجارة حية بين الصين ومناطق الشرق (العراق) في القرون من (٧-١٢) قبل الميلاد ، حيث تم اكتشاف العديد من التحف الصينية والعراقية في الموقع .

وشكلت طريق الحرير ، فيما بعد ، واسطة نقل بين اوروبا والصين عبر تركيا وايران . في حين انشئ اول طريق بري دولي في التاريخ ليربط مصر بآسيا الصغرى عبر فلسطين وسوريا حيث عبرت البضائع من مصر الى اثيوبيا والصومال ، وبالبحر الى عُمان . ويذكر اهل عُمان بكثير من الفخر رحلات قواربهم الى العقبة والى مناطق شرق آسيا .

وفي عصر الامبراطورية المصرية الثانية عشرة (١٧٨٨-٢٠٠٠ ق.م) تم انشاء قناة تربط نهر النيل بالبحر الاحمر ، واستعمل العرب وحلفاؤهم هذه القناة لحين اكتشاف الطريق الى الهند عبر رأس الرجاء الصالح في العام ١٤٩٧ .

ولقد ساهمت هذه الطرق في انشاء مراكز انتاج في مناطق تركيا ووادي النيل ، بحيث انتعشت التجارة بين المنطقتين ، وتعدت ذلك الى مناطق كالحجاز والعراق مما سمح بنقل البضائع والخدمات في المنطقة . الا ان وسائل النقل اختلفت كلياً مع التطور التكنولوجي في العصر الحديث ، فاستبدلت العربات التي تجر بالحيوانات بعربات ذات محركات ذاتية ، وتم انشاء الطرق الحديثة وسكك الحديد ، وحلت البواخر العملاقة محل القوارب الشراعية ، وتم الاعتماد اكثر على الطيران في نقل الركاب والبضائع ، واصبح نقل السوائل ممكناً باستعمال الانابيب عبر البلدان .

وفيما قَرَبَ تطور وسائل النقل المسافة الجغرافية والزمنية بين البلدان جميعاً ، حافظت

في احتلال أبنية الفنادق للشاطئ الاسرائيلي مع منشآت قليلة من الارصفة لتصدير الفوسفات واستيراد النفط ورصيفاً للحاويات .

ولم يشهد الساحل المصري على خليج العقبة أية نشاطات صناعية فيما عدا مرفأ نوبيع للركاب ، حيث لم تقام اية موانئ كبيرة بينما شهد نشاطاً سياحياً مكثفاً بإقامة قرى سياحية عديدة في كل من (طابا ، نوبيع ، دهب ، شرم الشيخ) ، اما الساحل السعودي فبقي في معظمه دون اية نشاطات اقتصادية كبيرة وملحوظة .

وقد احتلت الانشطة المختلفة من الساحل الاردني ما يقارب ٣٥٪ منه ، بلغت الحصة الاكبر منها للموانئ (٧٥٪) . وكمعظم مراحل التنمية الاقتصادية في الاردن ، فقد تأثرت العقبة والميناء بالعوامل السياسية الجغرافية والتي ارتبطت بالحروب المختلفة في المنطقة .

ولم يملك الاردن ميناء قوياً في العقبة قبل السبعينات بالرغم من انشاء الميناء عام ١٩٥٢ ، ويعود السبب في ذلك الى ان معظم الصادرات الاردنية من الفوسفات والواردة اليه كانت تتم مناوئتها في تلك الفترة عن طريق ميناء بيروت لعدة اسباب اهمها :

- ١- قرب ميناء بيروت الى مناجم فوسفات الرصيفة وعمان مقارنة بميناء العقبة .
- ٢- تميز ميناء بيروت بتجهيزات افضل من ميناء العقبة في حينه .
- ٣- ضعف طرق المواصلات من عمان الى العقبة ، وافتقار العقبة الى الكثير من عناصر البنية التحتية (مواصلات ، مطار ، سكن مناسب ، الخ) .
- ٤- اغلاق قناة السويس بعد حرب حزيران ١٩٦٧ مما أجبر الناقل على الابحار حول افريقيا للقدوم للعقبة ، مما انعكس في زيادة كلفة النقل البحري الى العقبة .

الا ان نشوب الحرب الاهلية في لبنان عام ١٩٧٥ وفتح قناة السويس بعد اتفاقية كامب ديفيد في العام ١٩٧٩ ، اعاد الحياة الى ميناء العقبة ، مما جعل اعتماد الاردن على ميناء العقبة بعد عام ١٩٧٥ شبه كلي . لكن نشوب الحرب العراقية الايرانية في العام ١٩٨٠ وتحويل العديد من البواخر القادمة الى الموانئ العراقية الى ميناء العقبة كان سبباً رئيساً في تحول الميناء الى ميناء اقليمي ذي أبعاد استراتيجية .

وفيما شهدت الفترة الثانية خلال الاعوام ١٩٧٥-١٩٨٠ نمواً ملحوظاً في المكننة وزيادة قدرة الاستيعاب والمناولة في ميناء العقبة ، برزت اهمية التخصص في عمل الميناء في الفترة الثالثة خلال الاعوام ١٩٨٠-١٩٩٠ ، حيث اضيف الى منشآت الميناء ميناء متخصص للحاويات وأرصفة

منطقة الشرق على مركزها المتوسط والهام لعبور البضائع ، وازدادت اهميتها مع تطور مراكز الانتاج فيها . واكتسبت اهمية اكبر بعد اكتشاف النفط والغاز في المنطقة وفتح قناة السويس فيها ، ولهذا الغرض يمكن الاخذ بعين الاعتبار عوامل التاريخ والجغرافيا مجتمعة وربطها ربطاً وثيقاً بمراكز الانتاج في المنطقة ووسائل المواصلات وطرقها خدمة للمنطقة ورفاهية سكانها ، ومن هنا يجب تحديد مشاريع للنقل وتشجيع الاستثمار فيها وانشاؤها .

ويحتل النقل الخارجي من المنطقة واليها الحجم الاكبر من البضائع المتداولة بوسائل النقل المختلفة (براً وبحراً وجواً) ، سواء للاستيراد او التصدير او للنقل بالترانزيت . ومن بين الوسائل المختلفة ، يبرز النقل البحري ذو الاستثمار والحجم الاكبر من بين الوسائل الاخرى ، حيث ساهم عامل فتح قناة السويس في تقوية النقل البحري .

ولم تشذ الاردن عن القاعدة في هذا المجال فكان اعتمادها على ميناء العقبة متزايداً منذ انشائه عام ١٩٥٢ وحتى اليوم ، بحيث اصبح الميناء هو عماد ومركز الثقل للنقل من الاردن واليه وعبره ، لا سيما وأن النقل بالسكك الحديدية في المنطقة بقي ضعيفاً دون استثمار يذكر . لذا ، أفردت هذه الدراسة مساحة مناسبة لميناء العقبة لأهميته الاستراتيجية وموقعه الجغرافي الفريد وبروزه بين موانئ المنطقة كأحد أفضلها أداء وقدرة .

## ثانياً : العقبة

يمتد خليج العقبة بطول ١٨٠ كم وعرض ١٤-٢٦ كم مع خليج السويس لحيطا بشبه جزيرة سيناء . وتحيط بخليج العقبة كل من الاردن والسعودية ومصر واسرائيل . ويحظى الاردن بطول ٢٦,٥ كم من الساحل على خليج العقبة كمعبر اساسي ووحيد للاردن على البحر .

ولقد شهدت التنمية على الساحل الاردني من خليج العقبة تسارعاً مضطرباً ، ساهم في العقدتين الاخيرتين من الزمن في تحويل الساحل الى مجموعة من الانشطة الصناعية (الاسمدة ، الفوسفات ، الطاقة وغيرها) وبناء الارصفة (ميناء العقبة الرئيس والحاويات والنفط ، الخ) ومستودعات تخزين متعددة الاغراض ، اضافة الى القليل من الانشطة السياحية على الساحل الشمالي من مدينة العقبة .

ولقد ساهمت هذه التنمية الاقتصادية في زيادة عدد السكان ستة اضعاف في العقدتين الماضيتين من ١٠-٦٠ ألف نسمة ، ورافق ذلك مشاريع متعددة للبنية التحتية لتوفير المياه والطاقة والطرق والهاتف ومطار دولي ومحطة للمياه العادمة في المدينة . وفيما كان على العقبة ان تشهد نمو العديد من القطاعات الاقتصادية (صناعة ، موانئ ، شحن وسياحة) كونها الاطلالة الوحيدة للاردن على الخارج عبر البحر ، شهدت ايلات في المقابل نشاطاً سياحياً مكثفاً تمثل

## الجدول (٢)

تطور حركة المناولة في ميناء العقبة بما فيها الترانزيت

(مليون طن)

| السنة | بضائع اردنية | بضائع ترانزيت | المجموع |
|-------|--------------|---------------|---------|
| ١٩٨٥  | ٩,٥          | ٥,٩           | ١٥,٤    |
| ١٩٨٨  | ٨,٠          | ٩,٩           | ١٧,٩    |
| ١٩٨٩  | ١٠,٤         | ٧,٣           | ١٧,٧    |
| ١٩٩٠  | ١١,٥         | ٣,٦           | ١٥,١    |
| ١٩٩١  | ١١,٧         | ١,٦           | ١٣,٣    |
| ١٩٩٢  | ١١,٣         | ٢,١           | ١٣,٤    |
| ١٩٩٣  | ١٠,٣         | ١,٣           | ١١,٦    |

ويعمل الميناء حالياً بما يقل عن نصف طاقته الكبيرة التي تستطيع مناولة ما يزيد عن ٣٠ مليون طن من البضائع سنوياً عبر ارصفتها الثمانية عشرة .

## ثالثاً : المؤشرات المستقبلية

يبدو جلياً أن المؤشرات المستقبلية سترتبط ارتباطاً مباشراً بعاملين رئيسين ، هما :

١- العلاقات العربية - العربية .

٢- العلاقات الاردنية - الاسرائيلية .

وفيما يلي عرض لهذه العلاقات على التوالي :

١- العلاقات العربية - العربية

أ- العلاقة الاردنية - الفلسطينية :

لا بد هنا من دراسة اثر اتفاقية غزة وأريحا على العلاقات الاقتصادية الاردنية الفلسطينية ، وخاصة الاتفاق الاقتصادي الاسرائيلي الفلسطيني . وما يعيننا من هذا الاتفاق بالتحديد هو :

## جدول (١)

تطور حركة المناولة في ميناء العقبة

(مليون طن)

| السنة | المستوردات | الصادرات | (مليون طن) |
|-------|------------|----------|------------|
| ١٩٨٥  | ٧,١٥       | ٩,٧      | ١٦,٨٥      |
| ١٩٨٨  | ٩,١٤       | ١٠,٩٥    | ٢٠,٠٩      |
| ١٩٨٩  | ٨,٧        | ١٠,٠٠    | ١٨,٧       |
| ١٩٩٠  | ٦,٢        | ٨,٩      | ١٥,١       |
| ١٩٩١  | ٥,٥        | ٧,٧      | ١٣,٢       |
| ١٩٩٢  | ٦,٠        | ٧,٤      | ١٣,٤       |
| ١٩٩٣  | ٥,٣        | ٦,٤      | ١١,٦       |

وبعكس فترات الازدهار التي تميزت بها الاعوام ١٩٩٠-١٩٥٢ حتى في ظل الازمات السياسية السابقة ، كان لحرب الخليج الثانية خلال العام ١٩٩٠ الاثر السلبي الاكبر على حجم التجارة عبر ميناء العقبة ، وساهمت قرارات مجلس الامن المتعلقة بالمقاطعة للعراق والحصار البحري على ميناء العقبة والتفتيش في مضائق تيران في تقليص حجم المناولة في الميناء وزيادة كلفة النقل البحري اليه ، حيث انخفض حجم المناولة في الميناء ، وخاصة بضائع الترانزيت المعنونة للعراق ، كما هو مبين في الجدول رقم (٢) .

القوانين والانظمة اللبنانية والتجار اللبنانيين في التعامل مع حركة البضائع مقارنة بالسوريين ، الا ان ذلك لن يمنع الموانئ السورية (اللاذقية ، طرطوس ، بانياس) من التقدم ، خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ان النظم ذات الطبيعة الاشتراكية في سوريا ستحسر حتماً اما بالقدرة الذاتية او نتيجة اضطراب سورية للانفتاح على التجارة الدولية والاسواق العالمية كأحد ضرورات الحياة المستقبلية . ويبدو ضرورياً هنا رسم العلاقة التكاملية نفسها مع سوريا ولبنان ، وذلك بانشاء المناطق الحرة لدى كل جانب وتقوية النقل البري المشترك بين الموانئ الاردنية وسوريا ولبنان وكذلك بين الموانئ اللبنانية والسورية والاردن ، مما يستلزم توحيداً في العديد من الاجراءات والقوانين وانشاء شبكة طرق حديثة وتقوية الاسطول البري بل تغطي كل ذلك وتطويره بانشاء شبكة سكة حديد حديثة لنقل الركاب والبضائع بين هذه البلدان ، مستفيدة جميعها من موقعها الوسيط للتجارة الحرة التي ستزيد بين الشمال (تركيا وأوروبا) والجنوب (دول الخليج والسعودية) .

#### ج- العلاقة مع دول البحر الاحمر العربية :

لم تجر حتى الآن تجارة بحرية نشطة بين اقطار البحر الاحمر العربية . وفيما عدا ما لقاها خط الجسر العربي للركاب بين الاردن ومصر عبر العقبة ونوبيج من نجاح ، فإن النجاح الآخر كان فقط في تقوية ميناء جدة السعودي والسويس المصري على حساب ميناء العقبة في فترة ما بعد حرب الخليج نتيجة لاجراءات التفتيش واعادة البواخر التي كانت تضطر لترك البضائع في تلك الموانئ .

ولم يجد اقليم شمال البحر الاحمر حتى الآن وللأسف اي تلاق مع اقليم جنوب البحر الاحمر ، ومع أنه يتعذر مثل هذا التلاقي مع دول الفائض النفطي في المرحلة الحالية ، الا انه لا مبرر لعدم تقوية التجارة والعلاقة مع السودان واليمن ، ولقد استوعب السودانيون هذا الأمر بصورة أفضل من الاردنيين . فالباواخر السودانية تؤم ميناء العقبة وبكثافة في ظل عجز الاردن عن انشاء اسطول بحري خاص به لعقم القوانين في تلبية الحاجة لمثل هذا الاستثمار ولضعف الخطوط البحرية الاردنية . وتستطيع هذه السفن ، سودانية كانت ام اردنية ، حمل الكثير من الصادرات الاردنية المختلفة الى السودان ، بل ان تشجيع الكوادر الفنية للمساهمة في بناء السودان والاستثمار فيه سيكون ذا جدوى اقتصادية كبيرة خاصة في المجال الزراعي . وكان على الاردن ان يستفيد من السمعة المميزة التي ساهم في ارسائها سمو الامير الحسن في السودان عبر اعمال الهيئة الهاشمية الخيرية .

من ناحية اخرى ، على الاردن تقوية الخط البحري (العقبة / نوبيج) ليصبح ذا أثر في نقل البضائع لدول شمال افريقيا الغربية ولنقل الركاب من العقبة وسيناء واليهما . وسيجابه هذا الخط خطراً فادحاً وضربة قاصمة لاقتصاداته وفيما يجلبه من مردود مالي للاردن في حالة فتح

هل سيلجأ الاقتصاد الفلسطيني الى استعمال الموانئ الاسرائيلية لمرور تجارته ام سيلجأ الى انشاء ميناء غزة من جديد؟

ولو افترضنا جديلاً اضطراب سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الى استعمال الموانئ الاسرائيلية لمرور البضائع من وإلى مناطق الحكم الذاتي ، فإن لذلك مردوداً سلبياً على ميناء العقبة ولا بد من بحثه عبر مباحثات اردنية فلسطينية او حتى مباحثات اردنية اسرائيلية فلسطينية ، وعند ذلك سيتم التطرق الى بدائل مختلفة لتقوية التجارة عبر ميناء العقبة ، وخاصة الصادر الى مناطق شرق آسيا والهند أو الوارد منها . وسيتم التطرق الى ذلك بمزيد من التفصيل عند بحث العلاقات الاردنية الاسرائيلية . اما البديل الثاني المتمثل في استعمال ميناء غزة ، فسيرتبط بعدة أمور أهمها :

- محتاج غزة بشكل ملح وعاجل الى انشاء بنية تحتية سليمة ذات كلفة عالية ، تشمل بناء الطرق ومحطات الكهرباء وخطوط المياه والمجاري والاتصالات والمطارات قبل ان تنشئ ميناء حديثاً قادراً على المنافسة .

- سيحاول الاسرائيليون جاهدتين مقاومة انشاء ميناء غزة او اضعاف دوره ، وذلك لمصلحة الموانئ الاسرائيلية المطلّة على البحر الابيض المتوسط القريبة ، كميناء اشدود الذي تم اعداده من قبل الحكومة الاسرائيلية لاستقبال البضائع العربية خاصة الاردنية والفلسطينية .

وعلى الاردن دور وطني هام في ان تكون له اليد الطولى والمؤثرة في انشاء ميناء غزة كميناء مكمل لميناء العقبة . وعلى الاردن ان يطرح تجارة حرة ومستمرة من الدول الاوروبية ودول غرب البحر المتوسط الى الاردن وفلسطين وبالعكس عبر غزة ، وأخرى من دول شرق آسيا والهند واستراليا الى الاردن وفلسطين وبالعكس عبر العقبة . وبمثل هذا الاتفاق فقط سيكون لكل من الميناءين دور اقليمي قوي وثابت وذو استراتيجية وجدوى . وبعد الوصول لمثل هذه المعادلة ، سيكون على الكوادر الاردنية الدور الاهم في بناء القدرة الفلسطينية للتعامل مع انشاء الموانئ ، ولا يمكن لذلك ان يتحقق خلال سنة او اثنتين بل ان انشاء ميناء غزة وجعله قادراً على المنافسة يحتاج الى عشرة سنوات على الاقل وإلى الكثير من الاموال . ويحتاج كل ذلك الى تنسيق وتعاون مستمر مع جمهورية مصر العربية للاستفادة من الامكانيات الهائلة لدى مصر في مجال النقل البحري .

#### ب- العلاقة الاردنية - السورية - اللبنانية :

يبدو ميناء بيروت في طريقة لاستعادة دوره المؤثر على الساحل الشرقي من البحر الابيض المتوسط ، وتبدو الموانئ السورية ايضاً في غو مستمر ولو بحركة أبطأ . ويعود ذلك الى مرونة

أ- محاولة اسرائيل تجاهل ميناء العقبة وطاقاته ، والاستعاضة عن ذلك باقتراح انشاء ميناء مشترك جديد في خليج العقبة تحت مسمى ميناء القناة Canal Port .

ب- محاولة اسرائيل تقديم ميناء اشدود كبديل لميناء العقبة ، خاصة للنقل مع مناطق غرب البحر الابيض المتوسط (اوربا والامريكات) وذلك بتجهيزه لمثل هذا الغرض . وفي سبيل ذلك تتجه اسرائيل بعروضها لموردي البضائع الامريكية ، خاصة المواد الغذائية المقدمة بصورة منح (كالقمح والحبوب) للتفريغ في ميناء اشدود كمركز توزيع رئيس للمنطقة توفيراً على الخزينة الامريكية نتيجة لزيادة تكلفة النقل الى العقبة عبر قناة السويس .

ج- عدم وجود مراكز تصديرية مناسبة في الاردن تتمتع بالاعفاءات واسلوب المناطق الحرة تستطيع تجميع البضائع ذات المصادر المختلفة لاعادة تصنيعها ان لزم وبيعها .

د- عدم وجود اسطول نقل بري اردني مناسب ، اذ ان الشاحنات الاردنية قديمة وعددها قليل نسبياً ولا تتمتع بأية اعفاءات جمركية او ضريبية تشجع المستثمرين على دعم انشاء اسطول نقل بري جديد ومناسب .

ولمواجهة كل ما ورد اعلاه تبدو الحاجة ملحة لاجراء تطوير جذري لقطاع النقل وخدمات الترانزيت في الاردن ليشمل تعديل العديد من القوانين والانظمة والاجراءات لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع ، وتطوير البنية التحتية فيه من طرق وسكك حديد وغيرها أخذين بعين الاعتبار المبادئ الاساسية التالية :

١- تميز ميناء العقبة عن الموانئ الاخرى في سوريا ولبنان والعراق واسرائيل وفلسطين وحتى تركيا في موقعه على البحر الاكبر بما يمكنه من خدمة مناولة بضائع هذه الدول من الشرق الاقصى وجنوب شرق آسيا واليهما بكلفة اقل نتيجة التوفير في عدم عبور قناة السويس ، وبالمقابل للاردن ان يحظى بالمعاملة الافضل من اي من الموانئ الاخرى المطلة على البحر الابيض المتوسط . وحتى يصبح ميناء العقبة قادراً على تقديم مثل هذه الخدمة عليه القيام بما يلي :

أ- تحديث آلياته وتجهيزاته وتطوير اساليب العمل فيه .  
ب- ابقاء اسعاره اقل من الموانئ الاخرى وبشكل منافس لاستدراج المزيد من البضائع .

ج- زيادة السعة التخزينية فيه بزيادة مساحات تخزين البضائع ومستودعاته .

د- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في بناء الارصفة وتأجير الآليات .

هـ- تطوير عمل المناطق الحرة المتاخمة لمساحات الميناء وزيادتها .

طريق بري ما بين مصر والاردن عبر ايلات (اسرائيل) . ومع ان الاسرائيليين ابدوا عدم رغبة في مشاهدة غير السواح على مثل هذه الطريق الا ان احتمال استعمال الطريق من قبل اعداد المصريين الكبيرة المسافرة من الخليج العربي واليه يبقى كبيراً . ومع ان انشاء مثل هذا الخط البحري ساهم في فتح مزيد من الاسواق العربية (ليبيا مثلاً) امام المنتجات الاردنية الا انه ايضاً عزز وضع الاردن كمركز ترانزيت مهم ، فعبره تمر العديد من البضائع ومن بلدان مختلفة (سوريا ، العراق ، السعودية ، دول الخليج وحتى ايران) الى دول شمال افريقيا . كما عزز هذا الخط العلاقة التجارية بين مصر والاردن ، حيث تشكل مصر بالنسبة للاردن حلقة تجارية هامة لا يمكن تجاهلها . ومن المهم ان نذكر ان زخم هذه العلاقة بدأ منذ تأسيس اجتماعات آفاق التعاون العربي بين مصر والاردن (١٩٨٢) .

ويوضح الجدول رقم (٣) حركة نقل الركاب والمركبات عبر خط العقبة / نوبيع والعوائد المالية للاردن من هذا الخط .

### جدول (٣)

#### حركة النقل عبر خط العقبة - نوبيع

#### والعوائد المالية للاردن

| السنة | عدد سفن الركاب | عدد الركاب | عدد المركبات | العوائد المالية للاردن<br>بالمليون دينار |
|-------|----------------|------------|--------------|------------------------------------------|
| ١٩٨٩  | ٨٩٤            | ٧٠٧٧٧      | ٥٤٩٣٠        | ٢,٧                                      |
| ١٩٩٠  | ٩٤٩            | ٨٠٥٧٧٢     | ٧٢٤٠٠        | ٣,٦                                      |
| ١٩٩١  | ١٠٠٩           | ٨٦٧٨١٩     | ٦٥٤٣٧        | ٣,٥                                      |
| ١٩٩٢  | ١١٦٢           | ١٢١١٦٣٥    | ٨٦٥٦٢        | ٥,٨                                      |
| ١٩٩٣  | ١٠٣٢           | ١٢٥٩٩٢٠    | ٨٦٩٧٣        | ٧,٢                                      |

### ٢- العلاقة الاردنية - الاسرائيلية

مع ان توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل أرسى اسساً للتعاون بين البلدين الا ان هذا التعاون لم يصل حتى الآن الى درجة تقضي على التمحور والمنافسة بين البلدين ، ويعود ذلك للأسباب التالية :

٢- ضرورة ربط اقليم شمال الاحمر بقطاع النقل البحري عبر العقبة باقليم وادي نهر الاردن (الجرف) عبر وادي عربة ، اذ ان تنمية وادي عربة من العقبة حتى البحر الميت يجب ان تضع ميناء العقبة في خدمة مشاريع تطوير الجرف وبالسوائل التالية :

أ- ربط ميناء العقبة مع مراكز التصدير الصناعية في الجرف وخدمته لتصدير مشتقات هذه المراكز . ويشمل ذلك البوتاس الاردني والاسرائيلي ومشتقات املاح البحر الميت .

ب- ربط ميناء العقبة مع هذه المراكز الصناعية بخطوط سكك حديد وطرق مواصلات مناسبة تخدم الزيادة المتوقعة في حجم النقل .

ج- تقديم الميناء لخدمة تصدير المنتجات الزراعية للوادي الى دول العالم الاخرى .

د- تقديم الميناء لخدمة لانشاء قناة البحرين (الاحمر / الميت) باستيراد المستلزمات عبره وتسهيل مرورها .

ويقتضي كل ما ورد اعلاه ان يكون الميناء عنصراً أساسياً في الخطة الشاملة Master Plan لتطوير الجرف .

### رابعاً : الاستراتيجية الاردنية للنقل

يعتمد قطاع النقل في المملكة في عمله اعتماداً أساسياً على ميناء العقبة وحجم المناولة فيه . ويعود ذلك الى كون العقبة الميناء الوحيد للمملكة ، ويشكل مركز الثقل للبضائع استيراداً وتصديراً . ولقد اكتسب ميناء العقبة عبر السنوات اهمية استراتيجية للنقل في المنطقة بسبب موقعه الجغرافي الفريد وكفاءة المناولة فيه ورخص تكاليفه .

وتبدو اهم المعوقات الجغرافية امام سيطرة المملكة على النقل بالترانزيت في المنطقة هو عدم وجود اي مرفأ للاردن على البحر المتوسط مما يضطر البواخر القادمة الى الاردن من مناطق شمال وغرب البحر الابيض المتوسط (اوروبا ، الامريكاتان وشمال افريقيا) عبور قناة السويس وتكبّد كلفة اضافية تزيد من كلفة الشحن البحري من العقبة واليه مقارنة مع الموانئ العربية والاسرائيلية المطلة على البحر الابيض المتوسط .

وعليه يجب ان تعتمد اي استراتيجية اردنية في النقل على تخفيض هذه التكلفة لابقاء عنصر المنافسة لميناء العقبة قائماً ازاء الموانئ الاخرى . وفي هذا المجال تساهم العناصر التالية في تحديد كلفة النقل الاجمالي من المستورد والمصدر واليهما :

١- تكلفة الشحن البحري من ميناء العقبة واليه بالمقارنة مع الموانئ الاسرائيلية شرق البحر الابيض المتوسط (جدول رقم ٤) .

٢- تكلفة مناولة البضائع في ميناء العقبة بالمقارنة مع الموانئ الاسرائيلية والعربية في المنطقة . (جدول رقم ٥) .

٣- تكلفة النقل البري من العقبة واليه الى مراكز الاستيراد والتصدير مقارنة بالموانئ الاخرى في المنطقة . (جدول رقم ٦) .

٤- كفاءة وسرعة المناولة في ميناء العقبة مع الأخذ بعين الاعتبار توفر الارصفة المناسبة وساحات ومستودعات البضائع المختلفة والمعدات اللازمة لمناولتها مع وجود خدمات الصيانة والمعاينة والتموين بصورة ملائمة .

٥- وجود انظمة مساعدة لمناولة البضائع بطريقة الاقطرمة وتوفير مناطق حرة للميناء وقوانين مشجعة للاستثمار في قطاعي النقل البحري والبري .

٦- توفر وسائل للنقل بامكانيات مناسبة سواء بالشاحنات او السكك الحديدية .

٧- توفر شبكة طرق مناسبة لاستيعاب تدفق حركة الشاحنات مع توفر مراكز الخدمة والصيانة اللازمة .

٨- وجود سياسة تسويقية مناسبة مرتبطة باقتصاد قوي ومتطور واتفاقيات ومعاهدات ثنائية واقليمية ودولية .

ويوضح الجدول رقم (٧) الجدوى الاقتصادية الاجمالية لتبادل نقل البضائع الاردنية والاسرائيلية عبر موانئ البلدين دون المرور عبر قناة السويس .

وكما ذكر سابقاً ، تبدو نقطة الضعف لدى الاردن في عدم امتلاكه لمرفأ على البحر الابيض المتوسط ، الا ان نقطة القوة مقابلها هي في امكانية ميناء العقبة مناولة البضائع مع الشرق الاقصى وجنوب شرق آسيا دون المرور بقناة السويس وبكفاءة ، خاصة وأن الطاقة الاستيعابية للميناء تفوق الثلاثين مليون طن سنوياً والمستخدم منها حالياً لا يتعدى الاثني عشر مليون طن .

ويستطيع ميناء العقبة ان يصبح بديلاً عن الموانئ السورية واللبنانية والاسرائيلية وحتى الفلسطينية مستقبلاً وذلك باستخدامه للتصدير والاستيراد مع شرق آسيا مقابل استخدام الاردن لأي من هذه الموانئ لتجارته مع اوروبا وامريكا . وللاردن ميزة اختيار أي من موانئ شرق البحر الابيض المتوسط بناء على الارخص كلفة له والافضل تعاملًا .

جدول (٤)  
أجور الشحن البحري

(دولار امريكي)

| محور النقل            | بضاعة عامة للطن |       | حاوية ٢٠ قدم |       |
|-----------------------|-----------------|-------|--------------|-------|
|                       | العقبة          | أشدود | العقبة       | أشدود |
| شمال وشمال غرب أوروبا | ٤٦              | ٣٣    | ١٣٧٧         | ٦٥٧   |
| غرب البحر المتوسط     | ٣٥              | ٢٥    | ١٠٧٧         | ٥٧٧   |
| الشرق الاقصى          | ٩٠              | ١٠٠   | ١٢٧٧         | ١٥٥٧  |
| جنوب شرق آسيا         | ٧٥              | ٨٥    | ١١٧٧         | ١٤٥٧  |

- اجور الشحن البحري على اساس LIFO (تشمل رسوم التحميل فقط) ولا تشمل التكاليف الاضافية المترتبة على عمليات تفتيش السفن في خليج العقبة .  
- اجور الشحن البحري لميناء أشدود هي اجور شركة (ZIM) الاسرائيلية .

## جدول (٥)

بدلات خدمات الموانئ

(دولار امريكي)

| الميناء | بضائع عامة للطن | حاوية ٢٠ قدم |
|---------|-----------------|--------------|
| العقبة  | ٣,٥             | ٢٣           |
| أشدود   | ٥,٥             | ٣٣           |

جدول (٦)  
أجور النقل البري

(دولار امريكي)

| محور النقل     | بضاعة عامة للطن | حاوية ٢٠ قدم |
|----------------|-----------------|--------------|
| العقبة / عمان  | ١٢,٥            | ٣٠٠          |
| أشدود / عمان   | ١٨              | ٤٠٠          |
| أشدود / القدس  | ٨               | ٢٠٠          |
| العقبة / القدس | ١٠              | ٣٠٠          |

جدول (٧)  
(بضاعة عامة)

| محور النقل |                                | كلفة النقل الاجمالية (دولار / الطن) |       | مقدار الوفر للطن الواحد |
|------------|--------------------------------|-------------------------------------|-------|-------------------------|
|            |                                | ميناء العقبة                        | أشدود |                         |
| بضائع      | (شمال وشمال غرب أوروبا / عمان) | ١٠٣,٥                               | ١١٣,٥ | ١٠ +                    |
| اردنية     | (غرب البحر المتوسط / عمان)     | ٨٨,٥                                | ٩٨,٥  | ١٠ +                    |
| بضائع      | (الشرق الاقصى / القدس)         | ٦٢                                  | ٥٦,٥  | ٥,٥ +                   |
| اسرائيلية  | (جنوب شرق آسيا / القدس)        | ٥١                                  | ٤٨,٥  | ٢,٥ +                   |

## (حاويات ٢٠ قدم)

| محور النقل |                                | كلفة النقل الاجمالية (دولار/الحاوية) |       | مقدار الوفر للحاوية الواحدة |
|------------|--------------------------------|--------------------------------------|-------|-----------------------------|
|            |                                | ميناء العقبة                         | أشدود |                             |
| بضائع      | (شمال وشمال غرب أوروبا / عمان) | ١٧٠٠                                 | ١٠٩٠  | ٢٠٠ +                       |
| اردنية     | (غرب البحر المتوسط / عمان)     | ١٤٠٠                                 | ١٠١٠  | ٢٠٠ +                       |
| بضائع      | (الشرق الاقصى / القدس)         | ١٦١٠                                 | ١١٠٠  | ٦٠٠ +                       |
| اسرائيلية  | (جنوب شرق آسيا / القدس)        | ١٥١٠                                 | ١٠٠٠  | ٤٠٠ +                       |

عدم تهميش دوره في النقل البري في المنطقة .

كما ان انشاء سكة حديد رئيسية من منطقة البحر الميت الى العقبة يساهم في نقل صادرات املاح البحر الميت والبوتاس الاردني والاسرائيلي الى الخارج ، خاصة لمناطق شرق اسيا . ومن ناحية اخرى فان تطوير خطة سكة حديد العقبة والخط الحجازي سيساهم في تقوية النقل من العقبة واليهما داخلياً وخارجياً فيما لو تم ربط هذا الخط مع الشبكات العربية الاخرى (سوريا ، السعودية والعراق) .

ويبدو عامل الوقت هاماً للحصول على اكبر قدر من المكاسب لصالح الاردن ، مستفيدين من ردود الفعل الايجابية التي ولدها اعلان واشنطن عالمياً بما ساهم في امتلاك المفاوض الاردني للقدرة على المبادرة والحصول على مطالبه . فعلى الاردن المبادرة بالتحرك مع كافة الاطراف ذات العلاقة (اسرائيل - مصر - سوريا - لبنان) وحتى مع الاطراف الاقليمية الاخرى (كالسعودية ودول الخليج والعراق وتركيا) لتحقيق اكبر قدر من الاتفاقيات الثنائية والاقليمية ان امكن ، مع العمل داخلياً على تطوير الانظمة والتشريعات لتشجيع دخول رأس المال الاجنبي للاستثمار في قطاع النقل ولفتح المجال امام القطاع الخاص للمساهمة في بناء هذه البنية عبر مردود اقتصادي مربح .

## خامساً : مشاريع النقل المقترحة

### (١) الطرق

انشاء ثلاثة محاور رئيسية للربط الطرقي بين الاردن واسرائيل وهي :

- المحور الاول : (حيفا / العفولة / جسر الشيخ حسين / اربد) .
- المحور الثاني : (أشدود / القدس / جسر الملك عبد الله / عمان) .
- المحور الثالث : (العقبة / ايلات / رأس النقب) .

انشاء محطات تحميل وتفريغ وتخزين Terminals على المعابر الحدودية الاردنية الاسرائيلية لمحاور الربط الطرقي بين البلدين .

### (٢) السكك الحديدية

انشاء خطوط السكك الحديدية التالية :

- خط (عمان / دمشق) .
- خط (الزرقاء / حيفا) .

والبديل الامثل عن ذلك كله هو في ان لا تتجه الدول العربية للمنافسة الشديدة بينها بل للتنسيق في عملها للحيلولة دون السيطرة الاسرائيلية على قطاع النقل . فمن الممكن مثلاً وصول الاردن ومصر الى اتفاق تقتنع مصر عبره بأن تقوية ميناء العقبة هو تشجيع لقناة السويس ، اذ عبر القناة ستمر البضائع في طريقها الى العقبة من اوروبا وامريكا ، ويتأتى ذلك بتخفيض رسوم قناة السويس للبواخر المتجهة الى العقبة . ويبدو واضحاً من كافة ما ورد اعلاه وجود مجال واسع للمناورة الاقتصادية السياسية في هذا المجال وضمن معادلة طرفيها موانئ البحر الابيض المتوسط من جهة وميناء العقبة على البحر الاحمر من جهة اخرى . وتستلزم مثل هذه المناورة التوجه وبسرعة للمحادثات بين الاردن والاطراف جميعها (مصر ، اسرائيل ، سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ، سوريا ولبنان) . وستحقق افضل النتائج للاردن بالحصول على احد المطالب التالية :

١- الحصول على موطىء قدم على ساحل البحر الابيض المتوسط على شكل مرفأ يدار اردنياً مقابل مرفأ للطرف الآخر في العقبة مع ارتباط مثل هذه المرفأء بمناطق حرة ملاصقة ليس فقط للتخزين بل للصناعة والتجارة الحرة .

٢- الحصول على صفقات متماثلة في استعمال الموانئ بين ميناء العقبة وموانئ البحر الابيض المتوسط .

٣- الحصول على تخفيضات وحسومات على رسوم قناة السويس للبواخر المتجهة للعقبة ، حيث ان ازدياد الحركة باتجاه العقبة من اوروبا وامريكا يعني زيادة في الحركة لقناة السويس .

٤- انشاء شركات مشتركة للنقل البري مع اي من الدول التي سيرتبط احد موانئها مع ميناء العقبة وذلك تفادياً لسيطرة قطاع النقل البري للطرف الآخر (خاصة اسرائيل) على النقل الى الاردن وعبره للدول الاخرى .

والبديل الآخر يتمثل في انشاء مجمع كبير (Terminal) على الحدود الاردنية الاسرائيلية يتم عبره نقل الحاويات والبضائع من الشاحنة الاسرائيلية الى الشاحنة الاردنية (Back to Back) والتي ستعبر بها الى الاردن او الدول الاخرى او بالعكس واهم اسباب اللجوء لهذا البديل ما يلي :

أ- محاولة الاحتفاظ بحصة كبيرة من النقل البري للشاحنات الاردنية وذلك منعاً لسيطرة الشاحنات الاسرائيلية على النقل الى الدول العربية عبر الاردن .

ب- عدم رغبة اسرائيل بدخول شاحنات عربية لأراضيها لاسباب امنية وبيئية .

ج- حصول الاردن على حصة اكبر من تجارة الترانزيت عبر الدول العربية للمساهمة في

- خط (المفرق / بغداد) .
- خط (عمان / العقبة) .
- خط (معان / تبوك) .
- خط (البحر الميت / العقبة) .
- خط (العقبة / ايلات) .
- خط (العقبة / حقل / تبوك) .

## (٢) الموانئ

- تخصيص ميناء العقبة كميناء وحيد ورئيس على البحر الاحمر لنقل البضائع (الأردنية / الاسرائيلية / السورية / اللبنانية / العراقية) من الشرق الاقصى وجنوب شرق آسيا .
- تخصيص احد موانئ البحر الابيض المتوسط (اللبنانية / السورية / الاسرائيلية) لنقل البضائع (الأردنية / العراقية) من شمال وشمال غرب أوروبا وغرب البحر المتوسط .
- انشاء شركة مشتركة للنقل البري مع اي من الدول التي سيرتبط مينائها على البحر الابيض المتوسط مع ميناء العقبة .

## الفصل الخامس

رئيس الجلسة : الاستاذ جواد حديد.  
مداخلة :

**القطاع المصرفي في ضوء التطورات  
الاقليمية والدولية.**  
الاستاذ جواد حديد.

مداخلة:

**سوق عمان المالي في ضوء التطورات  
الاقليمية والدولية.**  
د. أمية طوقان.

ورقة عمل:

**دور الجهاز المصرفي الاردني في ضوء  
المتغيرات الاقليمية والدولية.**  
الاستاذ عبد القادر دويك.

ورقة عمل:

**الآثار المحتملة للتطورات الاقليمية  
والدولية على التجارة الخارجية في الاردن.**  
د. أحمد قاسم القاسم

تعقيب: الاستاذ جواد حديد

## ملخص

### القطاع المالي والمصرفي في

### ضوء التطورات الاقليمية والدولية

( أ . جواد حديد ، د . امية طوقان ، أ . عبد القادر دويك )

تناول هذا المحور دراسة القطاع المالي والمصرفي في الاردن في سياق النظر إلى الآثار المختلفة التي تشهدها المنطقة والعالم ، بهدف مراجعة الوضع الراهن واستشراف آفاق المستقبل لهذا القطاع الاقتصادي الهام .

واشار المتحدثون إلى واقع الجهاز المصرفي الاردني موضحين بشكل خاص وجود ازدحام واكتظاظ في العمل المصرفي من حيث عدد البنوك والفروع ، ووجود نوع من التشرذم في الجهاز المصرفي ادى إلى ارتفاع اسعار الفوائد لزيادة كلفة الودائع وانعدام الامان المصرفي والملاءة المالية ، مما ادى إلى سقوط بعض الوحدات المصرفية .

وبعكس ما هو مطروح ، فقد تم توضيح ان الجهاز المصرفي لا يمتلك سيولة زائدة بل ان غو الودائع تراجع مؤخراً تحت ضغط نزوح بعض الودائع إلى مواطنين في الضفة الغربية بعد فتح البنوك هناك ، وتحت ضغط القلق على وضع الدينار الاردني ، والذي خلق نوعاً من الدويرة النسبية .

اما بالنسبة لسوق عمان المالي ، فقد سعى هذا المحور إلى تأكيد دور السوق في تمويل الاستثمار في البلاد ، وذلك عن طريق اصدار الاسهم والمشاركة في الملكية ، كما اوضح المحور اثر اسعار الفائدة على السوق مع التركيز على وجوب اتباع سياسة اقتصادية سليمة لينعكس في ضوئها وضع سعر الفائدة الأنسب .

واشارت المداخلات إلى ان استقرار الاوضاع الاقتصادية وضبط معدلات التضخم له آثار ملموسة على العوائد الحقيقية ، وان سوق السندات في الاردن لم ينم بشكل كاف . وبالعودة مرة أخرى إلى الجهاز المصرفي ، فقد ركز المحور بعد مراجعة المتغيرات الاقليمية والدولية والتطورات المصرفية عالمياً على حاجات القطاع المصرفي في المرحلة القادمة . وفي هذا السياق ، فقد تم التركيز على تقوية رؤوس الاموال ، وضرورة التخطيط الاستراتيجي ، والتطوير الاداري ، ومواكبة الثورة التكنولوجية ، وتنويع الخدمات المصرفية .

## مداخلة الاستاذ جواد حديد

### حول القطاع المصرفي

يشتمل القطاع المصرفي ، كما هو معروف ، على بنوك تجارية وبنوك استثمار ومؤسسات اقراض متخصصة . وسوف نتناول هنا بشكل رئيس البنوك التجارية والاستثمارية .

لدينا في الاردن عشرون بنكاً ، منها أربعة عشر بنكاً تجارياً وستة بنوك استثمارية ، ولكن البنوك الاستثمارية في الاردن أشبه ما تكون بالبنوك التجارية ، فهي ليست بنوكاً استثمارية بالمفهوم المتعارف عليه دولياً . فمثلاً البنوك الاستثمارية في الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع قبول الودائع ومنح القروض ، حيث يقتصر عملها على مجال الاوراق المالية بما يخدم سوق رأس المال من حيث خلق ادوات هذه السوق وتطويرها ، أي ، بعبارة أخرى ، حشد المدخرات مباشرة من المستثمر وليس عن طريق الودائع . بينما يستطيع بنك الاستثمار في الاردن أن يستقطب الودائع وأن يعيد اقراضها ، أي انه ، بهذا المعنى ، كالبنك التجاري ، ولذلك يمكن القول أن لدينا في الاردن عشرين بنكاً تجارياً .

وبالنظر الى ما لدى البنوك من فروع ، نجد ان هناك ٤١٠ فروع مصرفية ، وهذا يعني ان هناك فرعاً بنكياً لكل عشرة آلاف مواطن اردني ، مما يشير الى حالة الازدحام في العمل المصرفي الاردني ، وهو ما تؤكده المقارنة مع القطاع المصرفي في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، حيث يوجد هناك ما معدله فرع بنكي لكل ثلاثة عشر ألف مواطن ، مع ملاحظة ، ايضاً ، التباين الشاسع في معدل الدخل الفردي السنوي ، حيث يبلغ هذا المعدل في الولايات المتحدة ثلاثة عشر ضعف قيمته في الاردن .

وطالما ان كمية النقود هي المعيار الاهم بالنسبة للبنوك ، لذا يتضح ان الفارق الحقيقي هو اكثر بكثير من الفارق بين عشرة آلاف وثلاثة عشر ألفاً ، مما يؤكد اننا نستطيع ان نقدم خدمة مصرفية مناسبة للمواطن الاردني بأقل من عُشر العدد الموجود من المصارف وفروعها . وهذا

يقودني الى الحديث عن أحد الاشكاليات والتحديات الراهنة في واقع القطاع المصرفي الاردني والتي تتمثل بالتشردم Fragmentation . فالى ماذا يقود ذلك؟

ان إحدى الظواهر القائمة الآن في واقع القطاع المصرفي تتمثل بارتفاع الفوائد على الودائع . وبسبب حالة الازدحام في القطاع المصرفي ، فان البنوك تتنافس على استقطاب الودائع بشكل محموم جداً ، والنتيجة ان اسعار الفوائد على الودائع ترتفع الى اكثر مما يبرره الوضع الاقتصادي ، حيث وصلت الى حوالي ٩,٥ بالمئة .

صحيح أن السياسات النقدية للبنك المركزي قد أدت الى هذه النتيجة ، لكن الازدحام المصرفي يؤدي ، من جهته ايضاً ، الى تجاوز نتائج السياسة النقدية الرسمية الى مستويات غير مبررة في اسعار الفائدة على الودائع .

وفي ظل الازدحام المشار اليه ، فان التنافس الشديد يفضي ايضاً الى خفض اسعار الاقراض لدى البنوك ، حيث يمتد التنافس الى الفوائد على القروض المصرفية . فسعر الفائدة الافضل بالنسبة للمقترض هو السعر الاقل تماماً كما ان السعر الافضل بالنسبة للمودع هو السعر الاعلى .

وبالنتيجة ، فان هامش الفائدة المدينة مقارنة مع الفائدة الدائنة يتقلص تدريجياً في القطاع المصرفي . فقد كان هذا الهامش (الفارق) يصل في فترة سابقة الى ٦ بالمئة بينما اقدّر انه يصل الآن ، اذا احتسبنا كافة الاكلاف ، الى ٣٪ . ولكن الى جانب ذلك ، علينا ان نأخذ بالاعتبار العامل الضريبي وعامل المساهم وعامل الخصصات المطلوب من البنك المركزي . فالبنك المركزي يفرض سنوياً على البنوك ٢ بالمئة من اصل سعر الفائدة على حقيبة القروض الجديدة كمخصصات للديون العاملة (الجيدة) ، ومعنى ذلك ان هامش ال ٣ بالمئة ينبغي ان يغطي نسبة ال ٢ بالمئة وان يغطي ايضاً الربح ، والضريبة ، ومخاطر الاقراض ، واشياء أخرى اقل اهمية .

وبالنظر الى جملة هذه المعطيات ، فان ما يشاع حالياً من ان البنوك تتقاضى فوائد عالية لا ينطبق ، حقيقة ، على الواقع . ومع ذلك فان معدلات الفائدة الوسطية الحالية غير صحية ، مع مراعاة الفارق ، بطبيعة الحال ، بين مقترض وآخر ، حيث تقبل البنوك في بعض الحالات الفردية هامشاً من ١ بالمئة او ٠,٥ بالمئة كريح صاف اذا انعدمت المخاطر ، بينما يكون لديها المبرر لان تتقاضى ٦ او ٧ بالمئة كريح صاف اذا كانت المخاطر المرتبطة بالقرض عالية نسبياً .

كما تؤدي حالة التنافس القائمة في القطاع المصرفي ايضاً الى التغاضي عن معايير الامان المصرفي . ففي حالات الاقراض ، لا بد أن تؤخذ بالاعتبار عوامل الامان المصرفي والملاءة المالية للمقترض وتدفعاته النقدية . . الخ ، لكن اجواء التنافس تؤدي احياناً ببعض البنوك الى

التساهل في هذه المعايير . وهذا ما حصل في اواخر السبعينات وأوائل الثمانينات حيث شهد القطاع المصرفي تنافساً محموماً مع ان حجم الاقتصاد الوطني كان اصغر مما هو عليه الآن ، وقد أفضى ذلك التنافس الى سقوط بعض البنوك وهيكله رؤوس اموال مؤسسات مالية وبنوك أخرى والى ضعف البنية المالية لبعض المؤسسات المالية ، الامر الذي يؤكد جدية المخاطر الناجمة عن ارتفاع حمى المنافسة ، وهو ما ينبغي ان تأخذه الادارات المصرفية بالحسبان عندما تقرر السياسات الائتمانية التي تتحدد بموجبها شروط منح الائتمان .

موضوع الودائع ، هو الآخر من القضايا التي تواجه القطاع المصرفي الاردني . ويبلغ حجم الودائع لدى البنوك حالياً حوالي ٥٨٠٠ مليون دينار منها حوالي ٢٢٦٠ مليون دينار بالعملة الاجنبية ، وهذا يعني ان الاموال القابلة للاقراض هي الودائع بالدينار الاردني والبالغ قيمتها حوالي ٣٦٠٠ مليون دينار . ونظراً لان الاقراض وصل الى ٣٦٠٠ مليون دينار ، فمعنى ذلك ان جميع الودائع بالدينار الاردني باتت مقرضة ، علاوة على جزء من الودائع بالعملة الاجنبية ، يبلغ حوالي ١٠٠ الى ٢٠٠ مليون دينار ، وذلك بموجب السياسة الجديدة للبنك المركزي الذي سمح مؤخراً باقراض العملات الاجنبية .

وهكذا يتضح ان مجموع الاقراض من الجهاز المصرفي يساوي مجموع ودائع الجمهور ، ولذا فان كل الحديث ، في فترة سابقة ، عن وجود سيولة كبيرة لدى البنوك وعما تفعل البنوك بهذه السيولة كان مبنياً على فهم خاطيء لواقع الودائع والاقراض في الجهاز المصرفي .

وتجدر الاشارة الى ان نحو الودائع في السنتين الاخيرتين لم يكن مطمئناً . وفي السنة الماضية لم تتم الودائع بالدينار الاردني باكثر من ٤ بالمئة ، بينما معدل التضخم المعلن هو ٦ بالمئة ، وحتى اذا افترضنا ان معدل التضخم هو فعلاً ٦ بالمئة ، فهذا يعني ان هناك ادخاراً سالباً لا يسمح بتوظيفات اضافية للجهاز المصرفي في قنوات النمو الاقتصادي المنشود .

طبعاً ، البنوك مستعدة ان تقرض بعض اموالها الخاصة ، اي حقوق المساهمين ، التي لا يجوز ، من حيث المبدأ ، اقراضها من باب الحيلة والحذر Caution . فحقوق المساهمين هي بمثابة جهاز الحماية الواقعي من الصدمات ازاء ما تتحمله البنوك من مخاطر . فالمساهم وليس المودع هو الذي ينبغي ان يتحمل المخاطرة الرئيسية في الاقراض ، هذا هو الشيء الطبيعي ، ومع ذلك فقد نما الاقراض في البنوك اكثر مما تمت الودائع ، وبهذا اقتربت البنوك من الخطوط الحمراء باقراض حقوق المساهمين ، وهذا وضع يتوجب الانتباه اليه جيداً لا سيما في ضوء التركيبة الحالية للودائع .

أما لماذا لم تتم الودائع بشكل جيد ، فذلك يعود لسببين : السبب الاول ، ويتمثل في ان بعض الودائع لدى البنوك في الاردن مملوكة اصلاً لمودعين مقيمين في الضفة الغربية ، حيث لعب القطاع المصرفي دور الملاذ لودائع مواطني الضفة الغربية تحت الاحتلال ، والامر نفسه ربما

ينطبق بشكل جزئي على قطاع غزة . اما الآن فقد باتت هناك فرص جديدة امام مواطني المناطق الفلسطينية المحتلة لتوظيف ودائعهم محلياً ، فضلاً عن نشوء مصارف جديدة تعيش هي الاخرى حالة ازدحام ، ومن المرجح ان يكون كل ذلك قد ادى الى رحيل بعض الودائع من الاردن الى المناطق الفلسطينية ، مما أثر سلباً في المدى المباشر وان بشكل جزئي ، على نمو الودائع ولكن هذا وضع مؤقت وسوف يصحح تدريجياً ، الا انه لا يشكل خطورة حقيقية على نمو الودائع القابلة للاقراض سواء في المدى الطويل او في المدى المتوسط .

ويتمثل السبب الثاني في عدم نمو الودائع في السنتين الأخيرتين بالشكل المناسب في ذلك النوع من القلق الذي اصبح تقليدياً على الدينار الاردني . فقد تولدت منذ عام ١٩٨٩ مخاوف من انهيار الدينار الاردني لدى كثير من المدخرين ، فلبجأوا الى ايداع مدخراتهم لدى البنوك بالعملة الاجنبية ، لذلك نرى ان هناك دولار Dollarization جزئية للاقراض المصرفية ، ومع انها جزئية الا انها كبيرة بالمعايير النسبية ، فهي تبلغ حالياً حوالي ٣٩٪ ، وكانت قبل سنة حوالي ٣٥٪ و ٣٣٪ قبل سنتين ، مما يشير بوضوح ان هناك اتجاهاً نحو الادخار بالعملة الاجنبية ، وقد تواءم ذلك مع تحرير القيود النقدية التي مثلت ظاهرة صحية ، اذ لو لم تحرر هذه القيود لرحلت الاموال الى المصارف الاجنبية والى خارج البلاد .

ومن المفضل طبعاً اذا كانت هناك دولار في الادخار ، ان يبقى هذا النوع من الادخار داخل المصارف الاردنية ، لاسيما وأنه اصبح مؤخراً قابلاً للاقراض ، وبالتالي للضخ في قنوات التنمية الاقتصادية .

### مداخلة د. امية طوقان حول سوق عمان المالي

شكراً للاستاذ جواد حديد على مداخلته التي تناولت مواضيع هامة جداً . وبحكم موقعي ، سوف اتحدث عن سوق رأس المال بالإضافة الى بعض الملاحظات حول الجهاز المصرفي .

بداية ، هناك قناتان رئيستان في الاقتصاد تتحول المدخرات من خلالهما الى استثمارات . القناة الاولى هي الجهاز المصرفي ، وقد تناوله الاستاذ جواد بالشرح والتوضيح . أما القناة الثانية فهي سوق رأس المال . وللأسف ، فان في صحافتنا صحفيين وكتاب اعمدة وحتى بعض المسؤولين يعتقدون خطأ ان سوق عمان المالي او سوق رأس المال لا دور لها في التنمية الاقتصادية رغم انها القناة الرئيسة الثانية التي تنساب المدخرات من خلالها الى الاستثمار .

اذن ، هناك عدم وضوح في بلادنا بهذا الشأن ، وحتى الشركات عندنا ، فهي تلجأ الى الجهاز المصرفي لتمويل مشاريعها سواء بالاقتراض منه او بالحصول على تسهيلات ائتمانية بينما لا تقدم على اصدار السندات لتكوين رأس مال تمول به مشاريعها .

الطريقة الثانية لتكوين رأس المال هي ، إذن ، اصدار الاسهم التي تطرح للاكتتاب العام ، وبالتالي من يشتري السهم فهو يقرض الشركة او يشارك في رأس مالها او ملكيتها .

ومن هذا المنطلق ، هناك تشابه كبير بل وتداخل كبير بين وضع الجهاز المصرفي ووضع سوق رأس المال . وقد عقدت مؤخرًا ندوة في القاهرة كان موضوعها الاساسي البحث فيما اذا كان هناك تنافس بين الجهاز المصرفي وبين سوق رأس المال . وبعبارة اخرى ، اذا وجدت بورصة نشطة في بلد ما ، فهل هذا جيد للجهاز المصرفي ام ضار به ؟

استخلاصات الندوة المشار اليها اكدت تكامل القناتين . فاذا ازدهر الجهاز المصرفي تزدهر ايضاً سوق رأس المال . وأرجو أن تكون هذه النقطة واضحة لا سيما بالنسبة لصحافتنا .

النقطة الثانية هي : هل يساهم سوق رأس المال فعلاً في تمويل عملية الاستثمار ، وما حجم

مساهمته؟ طبعاً الجواب بالإيجاب . وإذا نظرنا الى ارقام السنوات الاخيرة ١٩٩٣-١٩٩٥ ، نجد ان ما يزيد عن ٢٠٠٠ مليون دينار اردني قد تم تكوينها في سوق رأس المال ، وهذا المبلغ يمثل رؤوس اموال الشركات الجديدة منذ عام ١٩٩٣ والتي تم الاكتتاب برأس مالها .

أما في موضوع الاقتراض ، فكما أوضح الاستاذ جواد ، فان الاقتراض يقل بطبيعة الحال عن مجموع الودائع ، انما ينبغي ملاحظة التناسب بين الرقمين ، وهذا يدل الى حد ما على نضج سوق رأس المال الاردني ، وان كان لا ينفي وجود ثغرات او اخطاء بحاجة الى تصحيح ، بما في ذلك تأسيس شركات قابضة على أساس مفهوم خاطيء ، لكن النتيجة الاساسية التي أماننا هي ان سوق رأس المال الاردني سوق نشطة ، وساهمت بتمويل مشاريع جديدة بقيمة ٢٠٠٠ مليون دينار خلال الثلاث سنوات الماضية .

النقطة الثالثة تتعلق بأسعار الفائدة . فما أثر مستوى اسعار الفائدة على سوق رأس المال؟ لقد أوضح الاستاذ جواد كيف ان التنافس في الجهاز المصرفي قد أدى الى تضيق الفرق بين سعر الاقتراض وبين سعر الوديعة ، ولا شك ان هذا قد يعرض بعض المصارف الى درجة من الخطورة اعلى مما هي معتادة عليه . كما ذكر الاستاذ جواد ان التنافس الشديد يؤدي بشكل أو بآخر الى التغاضي عن معايير الامان المصرفي . وأنا أرى ان من يتغاضى عن معايير الامان المصرفي بهدف اجتذاب عملاء جدد او توظيفات جديدة عليه ان يتحمل نتيجة عمله ، فاذا وقع في مشكلة وخرج من جهاز مصرفي صحي فهذا ما يجب ان يكون . ومعروف لنا ان العديد من المصارف الامريكية تعلن افلاسها بين حين وآخر بسبب سياسات معينة تطبقها اداراتها . ولعل من شأن اي سياسة خاطئة ان تقضي ان عاجلاً ام آجلاً الى نتائج سيئة على اصحابها .

وتعقيباً حول موضوع التنافس ، هل هو شيء سيء أم جيد؟ انا اعتقد ان التنافس جيد في جميع الاحوال وتحت كل الظروف . والتنافس هو في الواقع جزء من الاجابة على مشكلة كبيرة في الاردن وفي البلدان النامية عموماً .

بالتأكيد ، فان المنافسة تعود بالضرر على الاجزاء الضعيفة من الجهاز ككل ، وهذا هو مصير من قام على اساس خاطيء او من لم يكتمل نضوجه ، لا سيما وان البلد تتجه نحو مزيد من الانفتاح ولكن في اطار كامل يتضمن فتح البلد للمنافسة مع الخارج وتحريك الاقتصاد ورفع سوية الخدمات وتحسين جودة السلع المنتجة ، هذه الامور بمجموعها ، عدا عن كونها سوف تزيد من كلفة الانتاج ، فهي تؤدي بشكل عام الى اخراج الضعيف من الجهاز . فالشركات او المؤسسات الضعيفة لن تقوى على المنافسة الا اذا كانت ادارتها واعية ، وادخلت الاصلاحات اللازمة في الوقت المناسب .

من الواضح ايضاً اننا نتناول الموضوعات المطروحة من جوانب فنية بحتة ، وهذا لا ينفي وجود مشاكل سياسية او اجتماعية ، لكن واجبتا العلمي يحتم علينا ان ننبه الى الطريقة

الاسلم حتى يكون الاقتصاد الوطني على مستوى معين من الانتاجية والقدرة التنافسية ، اما المشاكل الاجتماعية التي تترتب على ذلك ، فهناك جهات اخرى يتوجب ان تكون واعية لها . وفي تجارب بلدان اخرى توجد سياسات متكاملة تعالج مثل هذه الاوضاع ، لكن لا شيء يبرر عدم اتباع السياسات الاقتصادية السليمة . فلكل سياسة سليمة سعر وهو يمثل مقايضة بين كلفتين . واذا كنا نحلى بالوعي فلا بد ان يتجه القرار نحو الاخذ بالسياسات السليمة التي من شأنها رفع الدخل وتوفير المزيد من فرص العمل ، علماً بأن مثل هذه السياسات تتسبب ببعض المعاناة لفئات معينة او لأقسام معينة من الجهاز المصرفي .

وعودة الى موضوع سعر الفائدة ، فهو من المؤشرات الرئيسة في اي اقتصاد . وسعر الفائدة الاسمي يساوي سعر الفائدة الحقيقي مضافاً اليه التضخم او مستوى الاسعار ، اذن ما هو مطروح هو العائد الحقيقي على الاستثمار الذي هو سعر الفائدة الحقيقي . فأنا حتى أقترح لتمويل مشروع ما يجب ان يكون العائد على هذا المشروع يساوي الكلفة الحقيقية للاموال التي اقترضها ، والتي لا تتعدى في اي بلد من البلدان ٣ الى ٤ بالمئة .

واذا افترضنا ان العائد الحقيقي ثابت بشكل عام ، وليكن ٣ الى ٥ بالمئة ، فان ارتفاع معدل التضخم الى ١٠ بالمئة مثلاً يعني ان الاقتراض مجزٍ .

وفي البلدان الصناعية ، كلما ارتفع التضخم كلما استفاد المقترض وتضرر المقرض . وبشكل عام ، فان البلدان التي تكون فيها معدلات التضخم عالية يكون الاقبال فيها على الايداع متدنياً ، اذ ان الانسب للمودع في هذه الحالة هو تحويله الى شراء ارض او عقار .

ولو راقبنا مستوى الاسعار في الاردن ، لوجدنا ، مع كل تغير في مستوى التضخم ، تحولاً في الودائع من قطاع الى آخر او انتقال في التمويل من طريقة الى اخرى ، انسجاماً مع تغير المردود في اطار حالة دينامية تتغير باستمرار . وبهذا الصدد لا بد من تسجيل ملاحظة وهو ان معظم المحللين الاقتصاديين عندنا يفترضون نموذجاً ثابتاً Static ، وربما يفسر هذا انه رغم ٣٠ - ٤٠ سنة من العمل الجاد ، فان النتائج ليست كما يجب لان المدخلات كانت خاطئة ولان التحليل يفترض ، بدرجة كبيرة ، الى ادخال عنصر الدينامية .

## دور الجهاز المصرفي الاردني

### في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية

الاستاذ عبد القادر دويك

لقد دخلت المنطقة العربية في السنوات الاخيرة سلسلة من التحولات المتسارعة التي طالت الفعاليات الاقتصادية ، ولقد كان الجهاز المصرفي العربي من بين القطاعات التي تأثرت بهذه المتغيرات والتحولات والتي من أبرزها :

- ١- بداية عملية السلام في المنطقة ، وانعكاساتها المتوقعة على تسارع عملية التنمية وإقامة مشاريع محلية واقليمية .
  - ٢- انتهاء حرب الخليج وأثرها الاقتصادي والمالي على دول المنطقة ، والمتطلبات المالية لاعادة الاعمار .
  - ٣- التحرر والانفتاح بين الدول ، واتفاقيات التعاون بين التكتلات الاقتصادية المختلفة ، وما نجم عنها من ازالة للقيود وتححرر للسلع والخدمات ، بما فيها الخدمات المصرفية .
  - ٤- تبني عدد متزايد من الدول العربية برامج اصلاح اقتصادي .
  - ٥- ثورة التكنولوجيا في مجال الكمبيوتر والاتصالات .
- كما شهد قطاع البنوك ، عالمياً ، بعض المتغيرات المتسارعة منها :
- أولاً : عولمة الاسواق المالية وحرية تبادل الخدمات المالية والمصرفية وازالة القيود .

تنسم الاسواق المالية حالياً بالانفتاح والتحرر ورفع القيود ، وخاصة في الاسواق المتطورة في الدول الصناعية ، وذلك في ظل الانفتاح بين هذه الدول والذي أتى أثر دخولها عضواً في منظمة التجارة الدولية (الجات سابقاً) ، او دخولها في اتفاقيات مع التكتلات الاقتصادية العالمية ، وقد أدى ذلك الى ما يلي :

علاقة سوق رأس المال بالتنمية ومدى اهميتها مقارنة مع ما تقدمه البنوك للتنمية موضوع هام . ولقد سبق ان اكدت ضرورة ان لا تقبل بنوك الاستثمار الودائع وتعيد اقراضها بل عليها ان تخلق ادوات سوق رأس المال التي هي اساساً سندات الدين والاسهم . فسوق السندات مطلوب للتمويل متوسط وطويل الاجل ، اي لخلق رأس المال سواء عن طريق المساهمة المباشرة في الاسهم ، او عن طريق السندات . والسندات تطرحها عادة بنوك الاستثمار في الاسواق الدولية للمستثمرين مباشرة . وقد يسحب المودع وديعته للاستثمار في السند .

ولكن عندنا في الاردن لم تنم سوق السندات سواء في السوق الاولى او في السوق الثانوية بالمقدار الكافي ، ولم تسهم الا بقسط يسير في عملية استقطاب الادخارات . واعتقد ان هناك عوامل عديدة مسؤولة عن هذا الوضع ، ابسطها ميل الناس والبنوك نحو السيولة ، فضلاً عن تساهل البنك المركزي مع البنوك في السماح لها بسحب ودائعها حتى المؤجلة مقابل غرامة بسيطة Penalty بنسبة ١ أو ٢ بالمئة ، الامر الذي حول سوق الادخار كله الى اموال سائلة ، والشئ نفسه ينطبق على السندات ، اذ ان البنك المركزي مستعد لاطفاء سندات التنمية التي يصدرها لعشر سنوات كل ستة اشهر .

ولكن ما نحن بحاجة اليه هو سوق حقيقي للسندات وعدم اطفاء السندات بل حصر عملية استبدالها بالسيولة في سوق عمان المالي فقط . كما نحن بحاجة الى سوق ودائع حقيقي يحترم آجال الودائع سواء كانت تحت الطلب او مؤجلة . وبالرغم من تقسيم السيولة المحلية الى ودائع وعرض نقد (١) وعرض نقد (٢) (شبه النقد) الا انه ينطبق عليها جميعها عرض النقد (١) بسبب قابلية الودائع والسندات الى التسييل شبه الفوري .

اما بشأن تأثير اسعار الفائدة على سوق رأس المال ، فقد لاحظت ان هناك تراجعاً في حجوم الاستثمار يقابل ارتفاع اسعار الفائدة ، حيث ان رؤوس الاموال الجديدة المستثمرة في عام ١٩٩٤ اقل من عام ١٩٩٣ ، وفي عام ١٩٩٥ اقل من عام ١٩٩٤ ، مما يشير الى علاقة عكسية في الاردن بين ارتفاع اسعار الفائدة وأحجام الاستثمارات الجديدة .

يبقى ان اشير الى ان المنافسة ، نعم هي الشئ الصحيح والصحي ، ولكنني تحدثت عن التنافس المحموم غير الصحي . وفي حقيقة الامر نحن نريد مهنية مصرفية ولكن ، للأسف ، فان البنك المركزي هو الذي يفرض قواعد المهنة المصرفية على البنوك ، اي يضع المعايير المهنية التي يجب على البنوك تطبيقها بدل ان تكون ادارات البنوك هي المسؤولة عن تطبيق مهنية عالية في ممارسة اعمالها المصرفية .

المختلفة ، بما أدى الى زيادة إيرادات البنوك من العمولات والرسوم ، في وقت تراجعت فيه هوامش الفائدة (الفرق بين سعر الفائدة المدينة والدائنة) .

(٣) توسعت عمليات ما يسمى بالتوريق SECURITIZATION بهدف اتاحة الفرص لأكبر عدد من المستثمرين في المشاريع التنموية ، ولاجتذاب المزيد من هذه الاستثمارات لمواجهة متطلبات التنمية المختلفة ، ورفع المقدرة على توفير أدوات مالية طويلة ومتوسطة الاجل لتناسب ومتطلبات العملية الاستثمارية المقبلة . وتتلخص هذه العملية في تحويل بعض موجودات البنك الى اوراق مالية من خلال ميكانيكية معينة ، وبيع هذه الاوراق الى مستثمرين ، اي اصدار اوراق مالية مغطاة بضمان هذه الموجودات .

**ثالثاً : معايير الكفاية الرأسمالية والاقبال الكبير على عمليات الاندماج بين البنوك الكبيرة .**

كان لا بد من العمل على وجوب رفع كفاية رؤوس أموال البنوك أو قيامها بعمليات اندماج طوعية كما حدث بين عدة بنوك كبرى في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وذلك لتمكين هذه البنوك من :

- ١- الاستفادة من ما يسمى بوفورات الحجم الكبير .
- ٢- زيادة معدلات النمو والتوسع والربحية .
- ٣- التقليل من مخاطر العمليات المصرفية .
- ٤- التجاوب مع المتغيرات في عالم المصارف .
- ٥- مواجهة متطلبات الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية المتطورة في المرحلة القادمة .

### القطاع المصرفي العربي والاردني والمرحلة القادمة

فيما يتعلق بالقطاع المصرفي العربي والاردني وادائه وتطويره في ظل المتغيرات الأنفة الذكر ، فانه لا بد أن تأخذ الادارات المصرفية على عاتقها تعميق مفهوم الطابع المؤسسي الأكثر التزاماً بقواعد الصناعة المصرفية المتطورة ، والأكثر عمقاً في الادارة والتفاعل مع المتغيرات ، والأكثر قدرة في تدعيم كفاية رؤوس الأموال لتناسب مع المعايير الدولية في مجال الالتزام بمتطلبات الكفاية الرأسمالية التي وضعتها لجنة بازل .

وحتى تتمكن البنوك الاردنية من أن تلعب دوراً ملموساً في عملية التنمية الشاملة ، خاصة بعد أن دخل الاردن مرحلة السلام وبدأ استعداداته في شتى المجالات للتعامل مع المرحلة

أ- دخول منافسين من مؤسسات غير مصرفية أصبحت تمارس العديد من النشاطات التي كانت تختص بها البنوك وحدها سابقاً ، مثل مؤسسات الادخار والاقراض SAVINGS AND LOAN ، والشركات المالية وبنوك الاستثمار ، وشركات التأمين ، وصناديق الاستثمار المشترك .

ب- قيام البنوك التجارية بممارسة نشاطات غير تقليدية ، مثل تعهد تغطية الاصدارات المالية وادارتها ، والمتاجرة بالاسهم والسندات ، وتقديم الاستشارات المالية وادارة محافظ الاوراق المالية للعملاء ، وتقديم خدمات التأمين وتوريق الدين ، والتعامل بالادوات والوسائل المالية الحديثة مثل ال SWAPS ، والخيارات ، والتعامل بالهامش . كما ظهر مفهوم ادارة الموجودات ، مما أدى إلى ظهور مخاطر جديدة كمخاطر الائتمان وتقلبات اسعار الفوائد وتنوع مصادر الاموال ، والاهتمام بمفهوم الجودة الشاملة ، كما أصبح مفهوم الاربحية عنصراً من عناصر البنوك الناجحة ، وهذا يعني التحول في العمل المصرفي الى مفهوم عمل البنوك الشاملة .

ج- الانتشار المتسارع للبنوك الدولية في عدة اسواق دولية وممارسة عملياتها عبر الحدود في هذه الاسواق دون قيود أو عوائق ، مما يوفر للبنوك فرصاً كبيرة ويعرضها للتأثر بالمتغيرات التي تحدث في هذه الاسواق ، وبالتالي لم يعد أي سوق حكرًا على بنوك وطنية أو غيرها .

**ثانياً : التطور المصرفي العالمي وظهور خدمات وأدوات مالية جديدة باستمرار .**

أ- لقد أدى التطور التكنولوجي وتزايد استخدام الحاسوب في اعمال البنوك الى :

(١) ابتكار خدمات مصرفية وأدوات مالية واستثمارية جديدة وأصبحت البنوك تتنافس فيما بينها على ابتكار الخدمات الحديثة وتقديمها للعملاء الذين أصبحوا أكثر وعياً وثقافة ، حيث أن متطلباتهم أكثر تعقيداً . وقد أصبح الابتكار INNOVATION في هذا المجال احد الاسلحة التنافسية الهامة ووسيلة فعالة لزيادة الربحية ، وأدى ذلك الى تخلف البنوك التقليدية التي لا تقوم بابتكار وادخال خدمات جديدة .

(٢) زيادة كفاءة وسرعة أعمال هذه البنوك وتمكينها من خدمة عدد اكبر من العملاء بشكل اسرع واقل كلفة . وقد تحولت فروع البنوك الى مكاتب مبيعات للخدمات المصرفية وأدى تزايد الاعتماد Automation الى استعمال المزيد من اجهزة الصراف الآلي ATM الذي يقدم سلسلة من الخدمات ، وكذلك ادخال البنوك المنزلية HOME BANK والبنوك الناطقة PHONE BANK وانظمة الدفع الالكترونية

البشرية بأدوات ومهارات التعامل مع العملاء والمستثمرين بما ينسجم وتوقعاتهم واحتياجاتهم المتطورة من الجهاز المصرفي بشكل عام .

إن لنجاح الجهاز المصرفي في العملية التدريبية لكوادره سيمكنه من التعامل مع السوق المصرفي الدولي بفاعلية وكفاءة واقتدار ، وبالمستوى المتطور نفسه الذي تتميز به كبرى المصارف الدولية .

رابعاً : مع الثورة التكنولوجية المصرفية التي بدأت تعم مختلف المصارف الدولية في العالم ، لا بد من أن يكون الجهاز المصرفي الاردني مواكباً لهذه التكنولوجيا المصرفية لتدعيم قدراته التنافسية ، ولتتمكنه أيضاً من توفير انظمة وقواعد بيانات متكاملة عن عملائه وعن السوق المحلي والعربي والدولي ، وذلك عن طريق ربط فروع كل بنك على حدة من خلال شبكة اتصالات مباشرة من ناحية ، وربط فروع الجهاز المصرفي كوحدة متكاملة بطريق مباشر وبشبكة اتصالات موحدة ، مع مراعاة ضرورة ربط مراكز البنوك مع المراكز والاسواق المالية الدولية ، مما يسرع اتصالات الجهاز المصرفي الاردني مع مختلف الاسواق المصرفية والدولية في جميع انحاء العالم .

خامساً : تطوير الخدمات المصرفية القائمة حالياً ، واستحداث خدمات مصرفية حديثة تركز على الاستفادة من التكنولوجيا المصرفية المتقدمة ، والادوات المتطورة المستخدمة في الاسواق المالية والنقدية الدولية ، الأمر الذي يسهل تلبية كافة متطلبات المرحلة القادمة ، وذلك من خلال ما يلي :

أ- البحث عن اساليب اجتذاب ودائع ومدخرات متوسطة وطويلة الاجل تتناسب مع المرحلة القادمة ، والتي تتطلب احتياجات تمويلية متوسطة وطويلة الاجل . وفي هذا الصدد يمكن تنشيط خدمة اصدار شهادات الايداع ، وتوريق الدين ، واصدار سندات الاقراض ، وتطوير وتدعيم سوق التجمعات البنكية والتمويل التأجيري لكي يتم من خلالها تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع التنموية الكبيرة التي سوف تشهدها المرحلة القادمة .

ب- تعميم فكرة انشاء صناديق الاستثمار المشترك بهدف اجتذاب اكبر قدر ممكن من المدخرات من الراغبين في الاستثمار في هذه الصناديق من داخل الاردن وخارجه ، تمهيداً لتوظيفها في مشاريع التنمية المختلفة .

ج- ادارة اصدارات وتعهد تغطية الاسهم والسندات في السوق الاولى ، والعمل على ترويجها وتسويقها عبر شبكة فروع الجهاز المصرفي المحلي والدولية وشبكات المراسلين التابعة له في مختلف ارجاء العالم ، بما يؤدي بالتالي الى تدعيم وتوسيع قاعدة

القادمة ، بما تشتمل عليه من ظروف ومعطيات جديدة ، لكي تتمكن هذه البنوك أيضاً من التفاعل مع المتطلبات المتوقعة في هذه المرحلة لما لهذا القطاع من علاقات وطيدة مع بقية القطاعات الاقتصادية ، فإن عليها أن تهيم نفسها لدخول هذه المرحلة التي تحمل فيه طياتها عدداً من التحديات . وبقدر ما تكون درجة استعداد القطاع المصرفي قوية ومتينة ومبنية على أسس علمية ومدروسة ، فإن استفادته ستكون اكثر من الثمرات المتوقعة للمرحلة القادمة ، خاصة وأن حجم النشاط الاقتصادي سيزداد وينمو على مستوى المنطقة بشكل عام . وهذا بدوره يتطلب زيادة كفاءة وفاعلية البنوك الاردنية اكثر من أي وقت مضى ، وذلك من أجل زيادة دورها وتفعيله في شتى المجالات التنموية ، وتقديم التمويل اللازم للمشاريع المحلية التي ستقام . كما أن المنافسة الشديدة التي من المتوقع أن يشهدها السوق المصرفي في المنطقة ، وامتداد أنشطة البنوك وتفرعها خارج موطنها خاصة في ضوء انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً) ، يستوجب من البنوك الاردنية ان تطور وتنمي قدراتها التنافسية وذلك كي تحافظ على حصتها في السوق المصرفي المحلي من جهة ، ولكي تحصل على حصة معقولة من الخدمات المصرفية التي تحتاجها المشاريع المتوقعة قيامها في المنطقة من جهة اخرى .

ولكي تكون البنوك قادرة على مواجهة هذه التحديات والمستجدات فإن عليها ان تتعامل مع هذه التحديات بقدر عال من الجدية . وفي هذا الاطار فإن على القطاع المصرفي الاردني مراعاة عدد من الامور والقضايا قد يكون من أهمها ما يلي :

أولاً : أن يتم تقوية رؤوس أموال البنوك من أجل رفع معدل كفاية رأس المال بما ينسجم والمعايير التي وضعتها لجنة بازل ، وهذا بدوره سيعمل على تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الاردنية . وكما هو معلوم فقد بدأت بعض البنوك بزيادة رؤوس أموالها لكي تكون اكثر تناسباً وحجم الاعمال المتوقعة خلال المرحلة القادمة . كما قام البنك المركزي الاردني بالاعلان عن منح بعض الحوافز والمزايا التشجيعية للبنوك التي تنوي تعزيز وتدعيم رؤوس أموالها من خلال الاندماج فيما بينها .

ثانياً : اعتماد التخطيط الاستراتيجي كمركز اساسي في عمل المؤسسات المصرفية حيث أن الناجحة منها هي الاكثر كفاءة في التخطيط الاستراتيجي ، والتي تتخذ من مبدأ وعقيدة الادارة بالاهداف منهاجاً في أداء عملها لتحقيق اهدافها الاستراتيجية .

ثالثاً : الاستمرار في التطوير الاداري والتحديث المستمر في تدريب وتطوير الكفاءات البشرية العاملة في الجهاز المصرفي ، وحسن اختيار الموظفين ذوي القدرات الفنية المتخصصة في العمل المصرفي المتطور ، والتسلح بالثقافة المصرفية والمعرفة المالية للادوات الاستثمارية متوسطة وطويلة الاجل ، والقادرة دوماً وباستمرار على متابعة تطور الصناعة المصرفية العالمية والاستفادة منها في تطوير خدمات المصارف بشكل عام ، علاوة على تسليح هذه العناصر

المستثمرين في مشاريع التنمية والعمل على إعادة رأس المال المهاجر الى أرض الوطن .

د- اعتماد التخطيط الاستراتيجي لدراسة السوق المحلي والدولي ، واكتشاف الفرص الاستثمارية ، والاستعداد لأي تغييرات محتملة في البيئة للتعامل معها بكفاءة وفعالية ، مدعماً ذلك بمخططات ترويجية تركز على الاتصال المستمر ، وخلق قنوات اتصال دائمة مع أصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين من داخل الاردن وخارجه ، يضاف إلى ذلك قيام البنوك باستغلال شبكات فروعها خارج الاردن أو شبكات مراسليها في العالم لتعريفهم بالفرص الاستثمارية وحوافز الاستثمار ، وتشجيعهم على المشاركة في رؤوس أموال أي مشاريع مستقبلية او المساهمة في تمويلها .

هـ- التوجه نحو عمل البنوك الشاملة بما في ذلك تقديم الخدمات البنكية الخاصة -PRI VATE BANKING واستحداث وحدات متخصصة في ادارة استثمارات العملاء لمساعدتهم على الادارة السليمة لاستثماراتهم ، لتصبح البنوك مدراء استثمار للعملاء والمستثمرين وفق التعليمات التي يسمح بها البنك المركزي في هذا المجال .

و- تدعيم وتغذية وتطوير مراكز الابحاث والمعلومات داخل الجهاز المصرفي ، بهدف توفير معلومات وبيانات تساعد ادارات البنوك على اتخاذ قراراتها من جهة ، وتساعد العملاء والمستثمرين من جهة أخرى في اتخاذ قراراتهم الاستثماري ، مع التركيز على تزويدهم بمعلومات عن فرص الاستثمار الجديدة وأي تطور يطرأ على التشريعات والقوانين الاستثمارية داخل الاردن ، مما يؤدي بالتالي الى تسريع مدروس في عملية التنمية الوطنية الشاملة .

أخيراً ، فإن الدور الملحق على عاتق القطاع الخاص ، بشكل عام ، وعلى الجهاز المصرفي الاردني ، بشكل خاص ، سوف يتعاظم ويكبر عاماً بعد عام في ضوء التطورات المستقبلية التي سيشهدها الاقتصاد الاردني ، ونأمل أن يتمكن الجهاز المصرفي الاردني من أداء دوره بشكل فعال وكامل .

## ملخص

### الآثار المحتملة للتطورات الاقليمية

### والدولية على التجارة الخارجية في الاردن

( د . احمد قاسم الاحمد )

استهدفت هذه الورقة الفاء الضوء على هيكل التجارة الخارجية الاردنية وآفاق تطورها في ظل الآثار المحتملة للمستجدات على الساحة الاقليمية والدولية .

ابتدأت الورقة بتوضيح واقع الاقتصاد الاردني وهيكله باعتبار ان التجارة الخارجية هي محصلة التطورات في شتى اوجه النشاطات في الاقتصاد ، ثم تناولت الهيكل السلعي والجغرافي لكل من الصادرات والمستوردات الاردنية ، وكذلك مشكلات قطاع التجارة الاردنية ، لا سيما ما يتعلق منها بالنظام الجمركي وتعقيده و اجراءات الادخال والاخراج ، وقلة المعلومات عن الاسواق المحتملة ، وعدم تنوع الاسواق بفتح اسواق جديدة ، وضعف القدرات التسويقية وغيرها .

وفي قسمها الاخير ، ركزت الورقة على المستجدات المستقبلية في قطاع التجارة الاردنية مشيرة إلى ان مستقبل القطاع يعتمد بشكل كبير على معطيات المرحلة القادمة آخذاً في الاعتبار المستجدات على عدة محاور ، اهمها : الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الاوروبية وتبعاتها على التجارة الاردنية ، وقضية السلام مع اسرائيل وخاصة في جانب البعد الاقتصادي ، في ظل اختلاف حجم السوقين ، واختلاف المرحلة التي قضاها كل منهما في مجال التطور النوعي والتكنولوجي .

وفي هذا السياق ، تناولت الورقة الاتفاق الاردني الفلسطيني مركزة على ان الافضل هو الاتجاه نحو التكامل التام بين السوقين بحيث يصبح سوقاً واحدة مستقبلاً ، كما ألقت الضوء على العلاقات التجارية مع دول الاقليم العربية ، خاصة مصر والسعودية والعراق ودول الخليج الاخرى .

وترى الورقة ان قطاع التجارة سيبقى الأكثر تأثراً بالتطورات والمستجدات الدولية والاقليمية ، وتمنت ان يتم تسخير ذلك لخدمة الاقتصاد وتنميته .

## الآثار المحتملة للتطورات الاقليمية

### والدولية على التجارة الخارجية في الاردن

د . احمد قاسم الاحمد

#### مقدمة

يعتبر الاقتصاد الاردني اقتصاداً ناشئاً ، يعتمد بصورة رئيسة على قطاع الخدمات الذي يشكل حوالي ثلثي الناتج المحلي الاجمالي . وبالرغم من ان القطاع الزراعي يساهم حالياً مساهمة قليلة في الناتج المحلي الاجمالي ، لكن النظرة ما زالت الى الاردن كأحد البلدان الزراعية . وتحاول الحكومة ، منذ سنوات ، وبصورة جادة ، زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من خلال بناء قاعدة صناعية قوية ، معتمدة على تحفيز الادخارات المحلية ، وتشجيع الاستثمارات الوطنية ، والاجنبية ، وذلك بسن قوانين تشجيع الاستثمار المختلفة ، وتحديث القوانين المنظمة للاقتصاد الوطني بكافة انشطته .

وبالرغم من النجاح الكبير الذي حققه الاقتصاد الاردني في سنواته الاخيرة ، الا انه واجه احداثاً مفاجئة بسبب موقعه في منطقة مضطربة كمنطقة الشرق الاوسط ، والتي عانت منذ اكثر من نصف قرن ، وما زالت تعاني من حالة عدم الاستقرار والحروب المتكرر سواء بين الدول العربية وإسرائيل ، بسبب المشكلة الرئيسية وهي القضية الفلسطينية وما نجم عنها من موجات هجرة قسرية ، أو تجاه الشرق أو الغرب ، أو بين دول المنطقة مثل حرب الخليج الاولى والثانية ، وما نجم عن الاخيرة من عودة قسرية لمئات الآلاف من الاردنيين العاملين في دول الخليج ، وما تركته من آثار على اقتصاده الذي ما زال يعاني منها حتى الآن ، رغمًا عن الجهود الحثيثة لتجاوزها .

كما عانى الأردن مع نهايات العقد الماضي من آثار تخفيض قيمة الدينار الأردني بسبب تراجع سعره بنسبة ٦٠٪، وعانى الاقتصاد الأردني، وما زال، من ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع نسبة الاعالة، ومعدل زيادة سكانية عالية، تعتبر من أعلى معدلات زيادات السكان في العالم.

ونظراً لاعتماد الأردن على المساعدات والهبات والقروض من الخارج، لعدم كفاية مصادره المحلية لتغطية احتياجاته، فقد تراكمت عليه المديونية التي وصلت في أعلى مستوياتها إلى حوالي ١١,٧ مليار دولار، وتراجعت إلى ٧,٥ مليار دولار مع نهاية عام ١٩٩٣. وقاربت ٦ مليارات دولار مع نهاية عام ١٩٩٥، نتيجة للسياسة الحكومية المعتمدة على برامج التصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة.

ومنذ توقيع معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل فـي /١٩٩٤/ ١٠/٢٦، فقد قامت الحكومة الأردنية بالغاء جميع القوانين التي تنص على مقاطعة إسرائيل ومنع الاتجار معها، وذلك من خلال الغاء قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو رقم (١١) لسنة ١٩٩٥، كما تقرر في عام ١٩٩٥ نفسه الغاء رخص الاستيراد ضمن بعض الاستثناءات عملاً بسياسة الانفتاح الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.

وانسجماً مع عنوان البحث فاننا سنركز على مناقشة وضع التجارة الخارجية في الأردن حالياً وما سيؤثر على هذا القطاع مستقبلاً، في إطار التغيرات المستجدة بعد حرب الخليج وانفتاح الاقتصاد العالمي وزيادة التوجه إلى التكتلات الإقليمية، سواء على مستوى القارة الأمريكية، أو الاتحاد الأوروبي، أو منطقة جنوب شرق آسيا أو منطقة البحر الأسود، وأخيراً منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى الدعوة الحالية المقرونة بالتوجه لعقد اتفاقيات شراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط بما فيها الدول العربية والتي ليس لها شواطئ مباشرة على البحر المذكور. وكذلك الدعوة لإنشاء منطقة تجارة حرة في حدود عام ٢٠١٠، فضلاً عن التغيرات المستجدة بدخول غالبية الدول باتفاقية التجارة الدولية، وأثر ذلك على اقتصادات الدول المنضمة للاتفاقية ومنها الأردن.

## قطاع التجارة الخارجية في الأردن

يبدو نشاط التجارة الخارجية وكأنه محصلة مختلف الأنشطة الاقتصادية، فهو يؤثر ويتأثر بها، وهو بحق مرآة تعكس كافة النشاطات في أي اقتصاد. وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية منذ أقدم العصور ومع مرور الزمن بسبب تزايد الأنشطة التجارية بين الدول وتعدد الحاجات والمطلوبات الإنسانية وتكاثر السلع الداخلة في حركة الأسواق.

تؤدي التجارة الخارجية في الأردن دوراً نشطاً على صعيد الاقتصاد الوطني، إذ تعتمد القطاعات الاقتصادية المختلفة على المستوردات من السلع المختلفة سواء الانتاجية منها أو الوسيطة أو الاستهلاكية. واصبحت حركة الصادرات تنمو بشكل ملحوظ وتسعى الدولة لزيادتها ودعمها وتشجيع حركتها، لما يتبع ذلك من أثر واضح على الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وإلى سنوات قريبة جداً كانت الصناعات التعدينية هي السلع الرئيسية التي تعمل الشركات الكبرى بصورة مكثفة مع الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها، وكانت تسعى وما زالت إلى تطوير نشاطها التسويقي بكسب أسواق جديدة، ولكن هذا الوضع ازداد في السنوات الخمس الأخيرة مع زيادة الصناعات، فهناك صناعات الأدوية والصناعات الغذائية والألبسة الأجهزة وغيرها، وهذا تظهره البيانات الإحصائية الأخيرة وخاصة لعام ١٩٩٥، حيث نمت الصادرات الوطنية بنسبة ٢٦,٥٪ والبضائع المعاد تصديرها ازدادت بنسبة ١٧,٥٪.

لقد تراجع العجز التجاري في عام ١٩٩٥ عنه في عام ١٩٩٤ بنسبة ١,١٪، ولأول مرة تسجل الصادرات زيادة عما سجلتها المستوردات للعام نفسه.

### أ- الصادرات

يعود الأداء الجيد للصادرات الأردنية في العامين الماضيين، ولا سيما عام ١٩٩٥ وما تشير إليه النتائج الأولى للنشاط التصديري للأشهر الأولى لعام ١٩٩٦، إلى توفير التمويل اللازم لها ومنحها بعض الامتيازات التفضيلية، وإلى جهود القطاع الخاص الجادة لفتح أسواق جديدة - سواء في دول أوروبا الشرقية أو الاتحاد الأوروبي أو جنوب شرق آسيا أو السوق الأمريكي - لبعض المنتجات الأردنية ذات المواصفات العالية والنوعية الممتازة، كما زاد عدد الشركات والمشروعات التي حصلت أو تسعى للحصول على شهادات الجودة العالمية.

ويعزى جانب زيادة المستوردات إلى دخول حزمة التخفيضات الجمركية، والتي كانت مرتقبة من قبل المستوردين، حيز التنفيذ في نهاية عام ١٩٩٤. وأظهرت تلك التخفيضات نقصاً في عام ١٩٩٤ بنسبة ٣,٨٪ عن مستواه في عام ١٩٩٣، ولكنها زادت في عام ١٩٩٥. ويظهر الجدول رقم (١) مؤشرات التجارة الخارجية في الأردن.

وبالنظر إلى بيانات الصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي، يلاحظ أن الزيادة قد شملت كافة المجموعات الرئيسية، كالزيتون النباتية والحيوانية، وكذلك السلع التقليدية في قائمة الصادرات الأردنية كالبنوتاس والأسمدة والفوسفات والتي سجلت نمواً طفيفاً.

وتعتبر أسواق الدول العربية الأولى باستيراد السلع الأردنية، ويعود ذلك لتركيز الصادرات الأردنية على الأسواق العراقية، ثم دول الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية، والهند وتركيا وتايوان، وهذه الدول مستوردة بصورة رئيسة لسلعة الفوسفات. وللسلع المعاد تصديرها دور

ريادي في حركة التجارة الخارجية وخاصة ان بعض الدول تستورد بضائعها عن طريق الاردن كالعراق بسبب الظروف الناجمة عن حرب الخليج الثانية .

جدول رقم (١)

| السنة               | ١٩٩١  | ١٩٩٢  | ١٩٩٣  | ١٩٩٤  | ١٩٩٥  |
|---------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| معدل النمو (%)      |       |       |       |       |       |
| التجارة الخارجية    | ٢-    | ٢٣,٣  | ١٠,٤  | ٠,٤   | ١٣,٩  |
| الصادرات الوطنية    | ٢,-   | ٥,٩   | ٩,١   | ١٤,٨  | ٢٦,٥  |
| المستوردات*         | ٩-    | ٢٩,٤  | ١٠,٨  | ٣,٧-  | ٩,٦   |
| المعاد تصديره       | ٨٣,٥  | ١٣,٦  | ١١,٣- | ١٦,١  | ١٧,٥  |
| نصيب الفرد بالدينار |       |       |       |       |       |
| التجارة الخارجية    | ٦٣٠,٤ | ٧٤٨,٦ | ٧٩٦,٢ | ٧٦٢,٦ | ٨٣٧,٨ |
| الصادرات الوطنية    | ١٦٣,٤ | ١٦٦,٦ | ١٧٥   | ١٩١,٨ | ٢٣٤,١ |
| المستوردات*         | ٤٦٧,٠ | ٥٨٢,٠ | ٦٢١,٢ | ٥٧٠,٨ | ٦٠٣,٧ |
| المعاد تصديره       | ٤٧    | ٥١,٤  | ٤٣,٩  | ٤٨,٦  | ٥٥,١  |

المصدر : البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثاني والثلاثون لعام ١٩٩٥ . ص ٩٤ .

\* احتسبت مؤشرات المستوردات في عامي ١٩٩١ ، ١٩٩٢ بدون تضمين المستوردات لقيمة سيارات واثاث الاردنيين العائدين من الكويت ودول الخليج الاخرى والبالغة ( ٥٩,٥ ) ، ( ٨٣ ) مليون دينار على الترتيب .

#### ب- المستوردات

وإذا أخذنا جانب المستوردات فاننا نجد بأنها قد ازدادت بما نسبته ٩,٦٪ مقابل تراجع نسبته ٣,٧٪ في عام ١٩٩٤ ، وهذا ما دلت عليه البيانات الرسمية . ويعود السبب في زيادة المستوردات الى عوامل منها انفراج القرارات الخاصة بحالة الترقب التي سادت المستوردين بسبب انتظارهم قوائم التخفيضات الجمركية ، والتي تم الاعلان عنها مع نهاية عام ١٩٩٤ مما ادى الى زيادة الطلب ، علاوة على الزيادة الطبيعية في المستوردات الناجمة عن زيادات السكان والتوسع في حركة العمران واقامة المشروعات الجديدة .

تركزت الزيادة في الطلب على المستوردات من السلع المصنعة من المواد الكيماوية الأولية والمستحضرات الطبيعية والوقود المعدني ومواد التشحيم ، اضافة لارتفاع قيمة المستوردات من الآلات والمعدات الخاصة بالنقل ، ويليها المواد الغذائية والحيوانات الحية .

ولقد تراجعت المستوردات من مجموعة المشروبات والتبغ في عام ١٩٩٥ عنها في عام ١٩٩٤ كما دلت البيانات الاحصائية ، اضافة لتراجع المستوردات من الكثير من السلع والتي اصبح توافرها في السوق المحلي ممكناً بسبب بدء الانتاج في المصانع المنشأة حديثاً .

وقابل تراجع المستوردات من بعض السلع المصنعة زيادة الطلب على السلع من المواد الخام والوسيلة الداخلة في مثل تلك الصناعات .

وإذا نظرنا الى التوزيع الجغرافي للمستوردات ، نجد ان دول الاتحاد الاوروبي هي المصدر الرئيس للاردن وخاصة المانيا ، تليها الدول العربية وفي مقدمتها العراق كمصدر رئيس للنفط الخام . وتراجعت المستوردات من دول اوربا الشرقية يقابلها زيادة المستوردات من تركيا وكوريا الجنوبية ، وحافظت المستوردات الاردنية من الولايات المتحدة على حالها كأول دولة مصدرة للاردن خارج المجموعات الجغرافية .

#### مشكلات قطاع التجارة الخارجية الاردني

بالرغم من ان قطاع التجارة الخارجية يلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد الاردني الا انه يعاني من بعض المشكلات والتي منها :

١- قلة استجابة المستثمرين بالصورة الطموحة التي تحاول الدولة باستمرار الترويج لها ، سعياً وراء زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القادرة على خلق نقلة نوعية لكافة مرافقه وانشطته .

٢- ما زال النظام الجمركي يعاني من اختناقات خلال مراحل تطبيقه ، من حيث :

أ- تعقيد نظام الادخال المؤقت ونظام الرسوم .

ب- تفاوت رسوم التعرفة الجمركية .

ج- غلبة عملية التخمين على الاجتهاد الشخصي ، نتيجة عدم وجود المعلومات الكافية عن اسعار المستوردات .

د- عدم استناد عملية تحديد التعرفة الجمركية على معايير محددة .

٣- تعقيد اجراءات ادخال واخراج البضائع من وإلى المناطق الحرة .

٤- قلة المعلومات عن الاسواق الخارجية وخاصة نظام الافضليات الممنوحة من عدد من

المنتجات بالموصفات العالمية ، وهذا يتطلب مزيداً من الاستعداد والانفاق الذي ستتحمله المنتجات الأردنية الى أن يصبح بمقدورها الاستجابة لمتطلبات المستهلك وإقتناعه بشراؤها سواء على مستوى الاسواق الداخلية او الخارجية .

### ثانياً : اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروي

دخلت الاردن بمفاوضات مع الاتحاد الاوروي لتعديل الاتفاقية الموقعة في عام ١٩٧٧ مع المجموعة الاوروية . ومنذ العام الماضي وحتى الآن تم عقد اربع جولات من المفاوضات بين الاردن والاتحاد الاوروي لعقد اتفاقية شراكة ، ضمن التوجه الجديد للاتحاد بعقد اتفاقيات شراكة مع كافة الدول المطلة على البحر المتوسط والتي تدخل ضمن المفهوم المتفق عليه كالاردن .

ستتيح الاتفاقية ، المتوقع توقيعها قبل نهاية عام ١٩٩٦ للاردن امتيازات اكثر لتشجيع صادراته سواء الزراعية او الصناعية منها ، وخاصة ان الهدف المتوقع مع بداية القرن القادم ، وربما مع حلول عام ٢٠١٠ ، هو انشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الاوروي ودول حوض البحر المتوسط ومنها الاردن . اسوة بباقي دول حوض البحر المتوسط ودول اخرى في شرق اوربا . وستترك مثل هذه الاتفاقية ، بعض الآثار السلبية وخاصة على المدى القصير ، لكنها ستتيح فرصاً ايجابية للمنتجات الأردنية في المستقبل لما تسمح به من فتح سوق واسع وبشروط افضل من اتفاقية التعاون الموقعة مع المجموعة عام ١٩٧٧ . وستكون المرونة في التطبيق اسهل ، وخاصة ان الاتحاد الاوروي سيساعد على تجاوز بعض العقبات التي كانت تحول دون وصول المنتجات الأردنية الى دول الاتحاد حتى الآن بسبب القيود ووضع روزنامة خاصة بدخول المنتجات وخاصة الزراعية منها .

ان الاخذ بمبدأ تراكم المنشأ هو اسلوب آخر لاتاحة الفرصة امام المنتجات الأردنية لزيادة صادراتها الى دول الاتحاد الاوروي ، وهو من الاهمية بمكان اذ ينظر اليه باعتباره عاملاً ايجابياً لزيادة الفرصة امام الصادرات الأردنية مستقبلاً .

ويتجه هذا المبدأ الى اعتبار الاردن وفلسطين ومصر منطقة واحدة ، والى معاملتها على هذا الاساس في اجراءات التصدير والاستيراد . ويسمح المبدأ للاردن باعتبار أن منشأ الصناعات الأردنية هو الاردن ، حتى لو تمت بعض العمليات الصناعية في دولة اخرى ضمن المنطقة .

واذا ما تم تطبيق هذا المبدأ فإن الاردن يستطيع تصدير منتجاته الى الاتحاد الاوروي برسوم جمركية منخفضة ، اذا هي شاركت بنحو ٢٠٪ من تكاليف الانتاج بالاضافة لنسبة ١٢٪ لفلسطين و ٥٪ من مصر دوغما اعتباراً لبقية النسب . ومن الصناعات التي تستفيد من مبدأ

### الدول الصناعية للاردن .

٥- اقتصار تسويق المنتجات وخاصة الصناعية منها على السوق المحلي والاسواق المجاورة .

٦- ضعف القدرات التسويقية لدى السوق الاردني .

٧- ما زالت الصناعات الأردنية بحاجة الى الاستجابة الى المواصفات والمقاييس الدولية .

٨- الاعتماد شبه الكلي على مدخلات الانتاج المستوردة . وقد دلت البيانات الاحصائية على أن الصناعات الكيماوية والدوائية وصلت مدخلاتها المستوردة الى ٧٪ من اجمالي مدخلات الانتاج ، والصناعات الهندسية ٦٧٪ ، والسلع الاستهلاكية الغذائية ٦٣٪ .

رغمًا عن المشكلات الواردة اعلاه ، الا ان الاقتصاد الاردني شهد ، منذ وضع برنامج التصحيح الاقتصادي الاول والبرنامج التصحيحي الثاني ، مساح حكومية لتعديل مسار الاقتصاد الاردني وتقليص حدة الاختلالات الهيكلية ، ومواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني ، كمشكلات الفقر والبطالة والمديونية الخارجية والعجز المزمّن في الميزان التجاري .

وفي عام ١٩٩٥ أتمت الحكومة الأردنية الكثير من الاجراءات ، فعدلت ضريبة المبيعات وتم توسيع قاعدتها لتشمل بعض الخدمات واعداداً اضافية من السلع . وعدل قانون ضريبة الدخل باتجاه المزيد من الاعفاءات ، وخفضت التعرفة الجمركية ، وافر قانون جديد لتشجيع الاستثمار ونظام لتشجيع الاستثمارات لغير الاردنيين ، وغير ذلك من الاجراءات .

وفي مجال التجارة الخارجية ، تتابع الحكومة المباحثات مع الاتحاد الاوروي لعقد اتفاقية للشراكة ، ومع منظمة التجارة الدولية (WTO) للانضمام لها ، وعقدت اتفاقيات ثنائية لتفعيل بعض الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية والصديقة ، ويمكن تحديد المستجندات المستقبلية على قطاع التجارة الخارجية في الاردن مستقبلاً ضمن المؤثرات الاقليمية والدولية حسب الآتي :

### أولاً : دخول الاردن منظمة التجارة الدولية

ستؤثر المستجندات العالمية الخاصة بالتجارة الخارجية منذ توقيع اتفاقية تأسيس منظمة التجارة الدولية (WTO) في المغرب ، ورغبة الاردن بالانضمام لها ، سلباً وإيجاباً على المنتجات الأردنية وحركة الصادرات والمستوردات . فرغمًا عن توسع السوق المحتمل امام المنتجات الأردنية ، الا ان المنافسة ستكون شديدة وستتأثر الصادرات الأردنية بكل تأكيد .

وعلى جانب المستوردات ، فسوف تزداد فرصة عرض السلع المستوردة وتقل الحماية في البداية الى ان تتلاشى بعد مدة زمنية معينة بحسب بنود الاتفاقية .

وستتأثر المنتجات الأردنية بازدياد الاسعار الناجمة عن الضغط القادم والذي يوجب التزام

التراكم هي الصناعات المعدنية والدوائية والهندسية والجلدية . وأما السلع التي ستتأثر سلبياً فهي السجائر ، والمشروبات الروحية وغيرها .

ويشترط الأوروبيون انشاء منطقة تجارة حرة بين الاقطار الثلاثة حتى تتمكن من الاستفادة من مبدأ التراكم .

ويمكن أن تتلافى الاتفاقية حدوث نتائج سلبية عند توقيعها ، وخاصة تلك التي يمكن أن تحدث خلال المرحلة الانتقالية اللازمة للاردن لتكييف اوضاعه وسياساته الاقتصادية مع الاتفاقية المستقبلية ، ومن هذه النتائج :

أ- انخفاض العوائد الجمركية وزيادة عجز الموازنة العامة .

ب- زيادة احتمال هروب رأس المال .

ج- زيادة الضغوط على معدلات البطالة والفقر .

د- فرض متطلبات اضافية من الاستثمار لرفع جودة المنتجات الصناعية الاردنية لتتمكن من المنافسة في الاسواق الأوروبية .

هـ- زيادة المستوردات والضغط على احتياجات المملكة من العملات الاجنبية .

و- مواجهة الصناعات الاردنية بعض المتاعب بسبب تخفيض مستويات الحماية التي تتمتع بها حالياً .

### ثالثاً : اتفاقية السلام بين الاردن واسرائيل

تعتبر اتفاقية السلام من اهم الاحداث الاقليمية التي ستؤثر على قطاع التجارة الخارجية الاردنية . وقد جاء في الاتفاقية الخاصة بمعاهدة السلام بين الاردن واسرائيل ، المادة (٧) بشأن العلاقات الاقتصادية ، نصوباً واضحة على ازالة كافة اوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية ، وانهاء المقاطعة الاقتصادية . وان يتم عقد اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي ، بما في ذلك التجارة واقامة منطقة تجارة حرة ، والاستثمار ، والعمل المصرفي ، والتعاون الصناعي والعمالة وغيرها . وقد تم تجاوز الاتفاقية الثنائية الخاصة بالتبادل التجاري وحددت قوائم السلع التي تشملها الاتفاقية مع باقي الاتفاقيات الثنائية كباقي القطاعات والانشطة المشتركة .

وتجب الاشارة هنا الى بعض النقاط الهامة التي ستؤثر على حركة التجارة بين الدولتين :

١- كبر حجم الاقتصاد الاسرائيلي مقارنة بحجم الاقتصاد الاردني ، حيث اشارت احصائيات ١٩٩٢ الى ان حجم الناتج المحلي الاجمالي الاسرائيلي يصل الى حوالي (٦٠) مليار دولار ومتوسط دخل الفرد ١١٦٠٠ دولار ، بينما في الاردن حجم الناتج

المحلي الاجمالي كان حوالي (٥) مليارات ومتوسط دخل الفرد ١٣٠٠ دولار امريكي .

٢- التجارة الاسرائيلية اكثر تنوعاً وتقدماً واسواقها اوسع وقدرتها على المنافسة ربما أجود ، وذلك بسبب الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية واستجابتها الى الطلب الخارجي للاسواق العالمية منذ زمن .

٣- اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على التكنولوجيا المتقدمة بصورة افضل من الاقتصاد الاردني ، مما اكسبه قدرة ديناميكية واسبقية على كسب الاسواق الخارجية .

وبعد توقيع الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين ومنها المتعلقة بالتجارة الخارجية ، فقد تم تحديد السلع التي ستصدرها الاردن الى اسرائيل وبالعكس . وقد اعطت الاتفاقية عدداً من السلع اجراءات حمائية الى مدة زمنية محددة .

يعتقد البعض ان السلع الاسرائيلية اقدر على المنافسة وبالتالي ستطغى على السلع الاردنية ، ولهذا فستمتنع اسرائيل بفائض في ميزانها التجاري لصالحها . يضاف الى ذلك أن اسرائيل ترتبط باتفاق منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي .

ومهما كانت التوقعات ، فالحقيقة القائمة ان الاسواق ستفتح لسلع الطرفين ، وبالتالي ستكون المنافسة شديدة امام المنتجات الاردنية سواء الزراعية منها او الصناعية ، وستأثر القطاع باختلاف مستويات المعيشة والاسعار والاجور والانظمة الجمركية ومستويات التقنية السائدة في البلدين ، اضافة الى قدرة الاقتصاد الاسرائيلي الديناميكية على بناء علاقاته مع العالم الغربي منذ مدة سبقت الاقتصاد الاردني ، وخاصة في ضوء المزايا الايجابية التي منحتها تلك الاقتصادات للاقتصاد الاسرائيلي .

ومن الانشطة الرئيسية التي ستؤثر على حركة التجارة نشاط حركة السياحة بين البلدين لتوفر مقوماتها ورغبة الافراد في ذلك .

كما سيتأثر قطاع النقل ، سواء البري منها أو الجوي ومستقبلاً البحري ، وحركة الترانزيت واعادة التصدير ، وخاصة ان اسرائيل ترغب بلعب دور رئيسي في تجارة الترانزيت من خلال الموانئ على البحر المتوسط كميناء حيفا ، وجعله يخدم منطقة شمال وشرق الوطن العربي والعراق وتركيا . وهذا غالباً ما سيمر عبر المملكة الاردنية الهاشمية .

ومهما يكن من امر فان قطاع التجارة الخارجية سيتأثر بصورة واضحة ، سواء من خلال ميناء العقبة او المطارات او الطرق البرية والسكك الحديدية او التبادل السلعي ، نتيجة للعملية السلمية التي وقعت اتفاقيتها في ٢٦/١٠/١٩٩٤ وما زالت نتائجها تظهر يوماً بعد يوم .

ونتيجة لازالة المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل فسيجد الاقتصاد الاردني نفسه في مواجهه قطاع تجارة خارجية اسرائيلي اكثر تقدماً ويتمتع بدعم حكومي ملحوظ ، وبمستوى

الاتفاقية في تحسين وضع البلدين ودعم موقفهما بالتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية ، مما سيؤدي الى المزيد من الاستثمارات المشتركة وخلق فرص عمل جديدة وزيادة التبادل وانتقال السلع بين البلدين ودول المنطقة ، وهذا إذا ما توسع النموذج الموقع بين البلدين مستقبلاً ليشمل دولاً أخرى .

#### سادساً : التعاون الاقتصادي الاردني السعودي

تم مع بدايات هذه الشهر تبادل الوفود الرسمية بين البلدين ، وتم الاتفاق على تفعيل اللجنة الاردنية السعودية المشتركة ، وسيزور وفد من رجال الاعمال السعوديين الاردن لاستطلاع امكانية اعادة قاعدة التعاون المشترك ضمن المجالات الاقتصادية المختلفة وعلى كافة الانشطة .

#### سابعاً : العلاقات الاردنية الخليجية

بالرغم من الفتور الذي ساد علاقات الاردن مع دول الخليج منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ، الا ان الاشهر الاخيرة حملت تباشير عودة العلاقات بدفئتها المعتاد قبل الحرب . وبدأت اقطار ، مثل قطر والبحرين والامارات ، باستيراد بعض السلع الاردنية وخاصة الزراعية منها ، فضلاً عن أن سلطنة عمان لم تتأثر العلاقات معها كثيراً بسبب حرب الخليج . وبكل تأكيد سيؤثر الوضع الجديد ، في حالة انفراج العلاقات بين تلك الدول والاردن ، على تنشيط حركة التجارة الخارجية بينها .

#### ثامناً : العلاقات التجارية العراقية الاردنية

يعتبر العراق شريكاً أساسياً لقطاع التجارة في الاردن ، وما حملته احداث الاسبوع الماضي من توقيع اتفاق العراق مع الامم المتحدة و «النفط مقابل الغذاء» سيساهم في اعادة تنشيط الحركة التجارية بين البلدين ، وخاصة في مجال السلع الغذائية والادوية . وربما تستورد العراق سلعها عن طريق ميناء العقبة مما سيساعد على تنشيط حركة الترانزيت واعادة التصدير للعراق عبر الاردن . وتعتبر العلاقة الاقتصادية بين الاردن والعراق ، علاقة استراتيجية لا بد من استمرار النظر اليها من خلال نظرة استراتيجية لما فيه مصلحة البلدين .

ومهما يكن من امر فان المؤسسات التي تتأثر بالقطاع التجاري ، كالمناطق الحرة وخليج العقبة وقطاع النقل وقطاع الخدمات ، ستتأثر بالاحداث الجديدة والمستجدات المختلفة على المستوى الاقليمي والدولي ونأمل أن يكون لها اثر ايجابي لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني في الاردن .

اداري تنظيمي جيد ، واسواق خارجية اصبحت تقليدية له ، ولهذا فهناك حاجة لاعداد واجراء المزيد من بحوث السوق والتعامل بمرونة كافية مع الاسواق الخارجية ، مع السعي باستمرار الحصول على شهادات المواصفات والمقاييس العالمية والالتزام بها من قبل المنتجات الاردنية ، لاكسابها قدرة على المنافسة والاستمرار والتطور .

#### رابعاً : الاتفاق الاقتصادي بين الاردن وفلسطين .

تحمل العملية السلمية نتائج مختلفة على اطراف العملية الثلاث الاردن ، وفلسطين ، واسرائيل . وهناك دعوات من قبل كثيرين لاقامة منطقة تجارة حرة بين الاطراف الثلاثة .

وقد وقعت الحكومة الاردنية الاتفاق الاقتصادي مع السلطة الفلسطينية ، وحدد على اساسه حجم التبادل التجاري والسلع التي يسمح باستيرادها من الاردن وبالعكس . ولكن هذا الاتفاق ما زال يراوح مكانه نسبياً ، ولم يتم تطبيقه بالصورة المرجوة ، لاسباب غالبيتها تنصب حول عدم اكتمال المسيرة السلمية وعدم اكتمال قيام السلام العادل الشامل في المنطقة .

ومهما يكن من امر فان هناك ضرورة لعودة السوق الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة الى الاسواق العربية لما تحمله من امكانيات ستتيح فرصاً متزايدة امام المنتجات الاردنية للتصدير ، ولكن ما زال الجانب الاسرائيلي يشرف على المعابر التجارية الفلسطينية وهذا يشكل احد المحددات الرئيسة لتطوير آفاق التجارة بين الاردن وفلسطين .

كما ان الاتفاقية الموقعة بين الاردن وفلسطين ، بتاريخ ١٩٩٤/١/٧ ، اقترحت انشاء منطقة حرة في وادي الاردن ، وهناك امكانيات للتوسع في قطاع السياحة ، بما يحمله هذا القطاع من فرص جيدة لتنشيط قطاع التجارة الخارجية وخاصة في مجال السلع السياحية او الصناعات التقليدية السياحية .

ويمكن القول بأن السوقين الاردني والفلسطيني لا بد أن يسيرا باتجاه تكاملي وان يتم التعامل مستقبلاً على اعتبارهما سوقاً واحدة .

#### خامساً : اتفاقية التجارة الحرة بين الاردن ومصر

ضمن اطار السياسة الحالية للحكومة الاردنية والانفتاح المتواصل المقرون بديناميكية تتناسب وتطلعات الاقتصاد الاردني ، بأن يصبح نموذجاً في منطقة الشرق الاوسط ، تسعى الحكومة لاقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع غالبية الاقطار المجاورة وخاصة القريبة منها . وقد تم مؤخراً توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الاردن ومصر تضمنت الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى والغاء القيود غير التجارية . وسيكون لهذه الاتفاقية آثار ايجابية على مستوى المعاملات التجارية بين البلدين ، وعلى المستوى الاقليمي . وربما ستكون بداية لتعاون اقليمي عربي واسع ، وبداية لاعادة تفعيل الاتفاقيات العربية . والمتوقع ان تساهم هذه

## تعقيب الاستاذ جواد حديد

أثارت د. احمد قضايا ونقاط يجب ان تعطى الاهتمام اللازم لا سيما في موضوع منظمة التجارة العالمية (W.T.O) وتأثيرها على الميزان التجاري الاردني من حيث الواردات والصادرات. وأشار د. احمد ايضاً الى اهمية صناعة الادوية في صادرات الاردن، ولكن صناعة الادوية ستخضع الى رقابة دقيقة عندما يدخل الاردن كعضو كامل وملتزم باتفاقية التجارة الدولية مما يتطلب من هذه الصناعة ان تواجه هذا التحدي منذ الآن، واعتقد انه لا بد لها ان تقوم ببحوث اصيلة او الارتباط بشركات لديها باع طويل في صناعة الادوية كما يحصل حالياً في مصر حيث يتم تصنيع ادوية، بموجب تراخيص من شركات أجنبية، بأسعار رخيصة، مما يعطيها هذه الميزة. كما يجب ان ننتبه ايضاً الى مجال صناعة برامج الكمبيوتر.

ومن بين الخدمات التي سوف تخضع الى مراقبة منظمة التجارة العالمية، البنوك. واعتقد انه ليس هناك ما يبرر الخشية من المنافسة الاجنبية، لأن البنوك في الاردن بدأت بالحضور الاجنبي وليس الوطني، واقدام بنك اجنبي في الاردن ترتبته الآن الرابع عشر او الخامس عشر فيما تحتل البنوك الوطنية المراتب الاولى.

وكما تؤكد تجارب دول مجاورة، فإن البنوك الاجنبية لم تقم بتطوير سوق المال او سوق الودائع ولم تقدم منتجات جديدة حقيقية الى السوق، وكل ما هنالك انها تمول تجارة بلدانها مع الاردن وتحاول الحصول على العمل المصرفي الخارجي مثل الكفالات والاعتمادات بدل اعطائها للبنوك المحلية، وقضية الاعتمادات والكفالات ليست قضية منتج يحتاج الى ابداع.

وبشكل عام لا نجد بنكاً اجنبياً مارس نشاطاً استثمارياً بتطوير سوق رأس المال في الاردن، وحتى في بعض دول الخليج التي فتحت ابوابها للتراخيص الاجنبية، فقد اكتفت البنوك الاجنبية بممارسة ادوار ثانوية.

اما في موضوع السلع الاسرائيلية واحتمال طغيانها على السوق، فان السلع الاسرائيلية التي تتمتع بقيمة مضافة عالية هي السلع التي تستخدم التكنولوجيا العالية High Tech، وهي سلع لا تصنعها بل نستوردها من بلدان كثيرة في العالم مثل الولايات المتحدة واليابان والدول

الاوروبية . ولذا فان دخول اسرائيل الى السوق يعني دخولها منافساً لهذه الدول ، فاذا كانت المنتجات الاسرائيلية ذات كلفة اقل على الاقتصاد الوطني مما نستورده من البلدان الاخرى ، فليكن ذلك اذا كنا نعيش مرحلة السلام الحقيقي .

هناك ايضاً سلع اخرى من انتاج الصناعات التقليدية ، وما نلاحظه ان اصحاب هذه الصناعات من يتجهون نحو الاردن لتأسيس مشاريع مشتركة مع اردنيين حتي يتجاوزوا ارتفاع الاجور في اسرائيل . فالحد الأدنى لاجرة العامل في مصنع للالبسة مثلاً في اسرائيل هو ١٤٠٠ دولار بينما هو ١٥٠ دولاراً في الاردن ، ولذا فان من مصلحة الصناعات التقليدية في اسرائيل ان تنهات على اقامة مشاريع مشتركة لها في الاردن ، وهذا يؤكد بأنه لا ينبغي أن نعطي هذا الموضوع طابع الدراما السياسية الكبيرة ، كما لا يجب الخشية منه الى تلك الدرجة ، لا بل أن شيئاً من الانفتاح يشحذ الهمم والعقول كي تكون في مستوى التحدي لا سيما وأن الانفتاح وتحرير الاسواق يوفر هذه الفرصة . واعتقد أن أمام رجل الاعمال Entrepreneur مستقبلاً واعداً فليديه الخوافر ولديه تجربة الدور الكبير الذي قام به في تطوير الاقتصاد الاردني بالرغم من شح الموارد ومحدوديتها .

## الفصل السادس

رئيس الجلسة: معالي د. صالح ارشيدات .

ورقة عمل :

واقع قطاع السياحة في  
الاردن وآفاق المستقبل.

د. حابس سماوي.

ورقة عمل :

فرص القطاع السياحي في الاردن.

الاستاذ مانفرد هالك.

ورقة عمل :

السياحة المستدامة: دروس مستفادة.

الاستاذ لويس داموري.

## ملخص

### واقع قطاع السياحة

### في الاردن وآفاق المستقبل

(د . حابس سماوي)

تسعى هذه الدراسة إلى صياغة اهداف مستقبلية لقطاع السياحة في الاردن آخذاً في الاعتبار الامكانيات السياحية المتاحة ، وخصائص الحركة السياحية ، ومحددات عرض السياحة .

وتنطلق الدراسة من استعراض الهدف الكلي في تطوير قطاع السياحة وتوفير مرتكزاته ، وابرار الامكانيات السياحية الطبيعية والحضارية ، وتميز الاماكن السياحية وتوزيعها على المناطق المختلفة بتضاريسها ومناخها المتنوع ، وتشير إلى وجود اماكن فريدة لا مثيل لها في العالم ، فضلاً عن امكانية السياحة العلاجية .

وبعد تحليل خصائص الحركة السياحية ، توضح الورقة محدثات عرض السياحة في الاردن ، وتلقي الضوء بشكل خاص على الحاجة الماسة إلى اتباع سياسات جديدة من شأنها تفعيل دور هذا القطاع الهام في الاقتصاد .

وتنادي هذه الدراسة بضرورة تغيير النظرة إلى السياحة في ضوء التطورات الراهنة العملية السلمية ، ووجوب الاهتمام بسبل التسويق والتدريب السياحي والرقابة على النشاطات السياحية لضمان كفاءتها والاعتماد على الطاقات المحلية ، بالإضافة إلى ضرورة الخروج بالسياحة خارج نطاق مدينتي عمان والعقبة .

وتقترح الدراسة تنوع المنتج السياحي لكي لا يقتصر على السياحة الثقافية ، وترى بأنه ينبغي دعم التوجهات الجديدة نحو السياحة العلاجية والدينية وسياحة المؤتمرات وسياحة الشواطئ وغيرها ، مؤكدة في الختام ان تنمية وتطوير السياحة يحتاج إلى تحقيق السلام الشامل والعاال .

## واقع قطاع السياحة في الاردن وآفاق المستقبل

د . حابس سماوي

### ١- مقدمة

تسعى هذه الدراسة إلى وضع تصور مستقبلي لتنمية السياحة في الأردن ، وإلى التركيز على الواقع السياحي ، وأبرز المشكلات التي تواجه قطاع السياحة . ومن أبرز هذه الأهداف :

أ- العمل على توفير عدة أقاليم سياحية متكاملة في الأردن ، مثل إقليم العقبة ورم ، والبتراء ، والكرك ، ومادبا ، والبحر الميت ، وعمان ، وشمال الأردن . إن تعدد هذه الأقاليم سيزيد في التنوع السياحي ، وزيادة مدة إقامة السائح .

ب- ضرورة تطوير البنى التحتية في المواقع ، مثل تطوير شبكات الطرق والماء والكهرباء والهاتف والصرف الصحي .

ج- توفير الخدمات السياحية المتكاملة من فنادق ومطاعم ومتاجر واستراحات في كافة المواقع السياحية .

د- ضرورة تشجيع السكان وانخراطهم في العمل السياحي ، عن طريق فتح مراكز التدريب السياحي المتخصصة في مناطق التجمعات السكانية والمواقع السياحية .

هـ- تشجيع قيام الصناعات التقليدية والحرفية في المواقع السياحية .

و- التركيز على مفهوم السياحة المستدامة (Sustainable Tourism) في الأردن ، سيما وأن بيئة المواقع السياحية هشة ، وتحتاج إلى إدارة سياحية يراعى فيها الحس البيئي للوصول إلى مفهوم السياحة المستدامة .

ز- تحقيق زيادة مضطردة في أعداد السياح من مختلف الأسواق السياحية وعلى مدار العام ، والسعي لزيادة مدة إقامة السياح ، من أجل زيادة الدخل السياحي .

ح- وضع التصورات لمواجهة المرحلة القادمة ، حيث يشهد الأردن ومنطقة الشرق الأوسط مجموعة من التطورات ، ودخول المنطقة مرحلة السلام .

ط- العمل على الاستفادة من كل الفرص التي تمنحها السياحة عن طريق تسويق المنتج

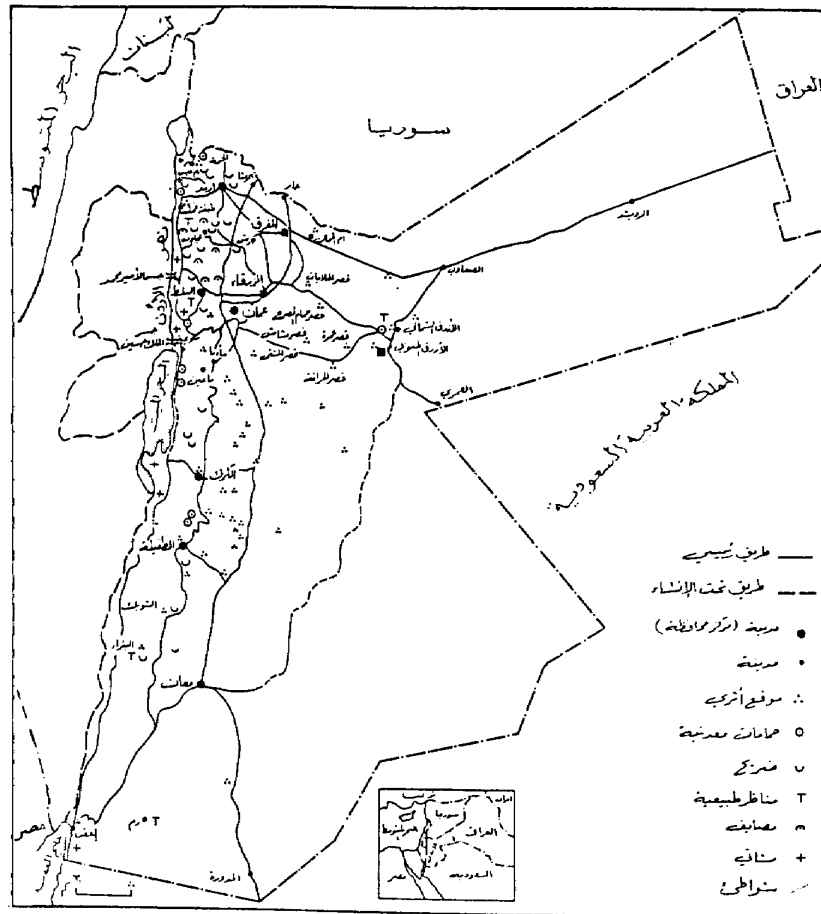
الأردني للمجتمع السياحي وتقليل الاستيراد الخارجي ، وأن يكون قطاع السياحة مكملًا للقطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة وليس منفصلاً عنها .

## ٢- الامكانات السياحية في الاردن :

لم تعد السياحة أمراً طارئاً في حياة الشعوب ، بل غدت حركة منتظمة ومدرسة بين شعوب العالم المتحضرة ، وقد تطورت أعداد السياحة الحديثة تطوراً ملموساً ، إذ ارتفعت السياحة الدولية من ٢٥ مليون سائح عام ١٩٥٠ إلى نحو ٥٦٧ مليون سائح عام ١٩٩٥ ، في حين أن الدخل السياحي قد ازداد من ٢,١ بليون دولار عام ١٩٥٠ إلى نحو ٣٧٢ بليون دولار عام ١٩٩٥ ، وتتسابق دول العالم المتقدمة والنامية على اجتذاب أكبر عدد ممكن من السياح ، بل أصبح اقتصاد بعض الدول مناعاً بالسياحة مثل اسبانيا وإيطاليا وقبرص وتونس وغيرها.

وقد سعى الأردن منذ الخمسينات لأخذ مكان مرموق على الخريطة السياحية، ولكن بعض الظروف، مثل احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ وأحداث الشرق الأوسط المختلفة وأزمة الخليج، حالت دون ذلك. وتلعب السياحة دوراً مهماً في تنمية وتفعيل عجلة الاقتصاد الأردني، وتسهم السياحة بنحو ١١٪ من الناتج المحلي، وتعتبر السياحة ركيزة اقتصادية مهمة لما تساهم به من دخل وعمليات صعبة تجاوزت ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥، وحركة سياحية بنحو ١,٠٧٤,٠٠٠ سائح في ذلك العام. بالإضافة إلى ما تسهم به السياحة من تشغيل للأيدي العاملة والمشاريع السياحية التنموية، وكذلك أهمية السياحة على الصعيد الاجتماعي والحضاري والاعلامي.

وعن الإمكانات السياحية، يتمتع الأردن بتوافر العديد من المعالم السياحية الطبيعية منها والحضارية التي تجذب أعداداً كبيرة من السياح، فعلى الصعيد الطبيعي يعتبر الأردن متحفاً متنوعاً لظواهر التضاريسية، فمنطقة غور الأردن، التي تمتد من شمال البلاد إلى جنوبها، هي بيئة غنية بنباتاتها ومياهها العذبة والمعدنية والمالحة، وهي مشفى الأردن الذي ترتفع به درجات الحرارة مقارنة بالبيئات المجاورة. وتعتبر مياه البحر الميت المالحة وسيلة للاستجمام والاستشفاء، في حين أن مياه العقبة ذات المزايا الشتوية تشكل منتجعاً يقصده السياح بشكل كبير، إضافة إلى الينابيع المعدنية التي لم تستغل جميعها مثل حمامات ماعين، والحمة، والشونة الشمالية، والزارة، وعفرا، وبربيطة (شكل ١).



شكل - ١ - مناطق السياحة والاستجمام في الأردن

٥- تتوفر امكانات سياحية طبيعية ولكنها غير مستغلة بشكل فعال ، تتمثل في المنتجات الشتوية ، مثل العقبة ، والبحر الميت ، والأغوار ، ومنتجات صيفية مثل عجلون واشتفينا ، ودين ، وزبي .

### ٣- الحركة السياحية وخصائصها في الأردن :

تشير الأرقام التي أصدرتها وزارة السياحة لعام ١٩٩٥ أن عدد السياح الوافدين لذلك العام بلغ ١٠٧٣٥٤٩ سائحاً ، أي بزيادة ٢٥,١٪ عن عام ١٩٩٤ ، ويأتي السياح من أسواق مختلفة أهمها دول الخليج العربي الذين يشكلون حسب عام ١٩٩٥ نحو ٥٢,٧٪ ، يليهم السوق الأوروبي بنسبة ٢٣,٩٪ ، ثم الدول الأمريكية بنسبة ٩,٦٪ ، واسرائيل بنسبة ٩,٣٪ ، ودول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي بنسبة ٤,٥٪ كما هو مبين في الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

| المنطقة                          | ١٩٩٤   | ١٩٩٥    | نسبة التغير % | النسبة المئوية ١٩٩٥ |
|----------------------------------|--------|---------|---------------|---------------------|
| الولايات المتحدة الأمريكية       | ٥٨٠٩٥  | ٨٣٨٥٣   | ٤٤,٣          |                     |
| مجموع الدول الأمريكية            | ٦٩٨٧٨  | ١٠٣٣٤٦  | ٤٧,٩          | ٩,٦                 |
| بريطانيا                         | ٣٨٠٥٥  | ٤٤٩٥٩   | ١٨,١          |                     |
| ألمانيا                          | ٣٤٢٣٥  | ٤٤٨٠٤   | ٣٠,٩          |                     |
| إيطاليا                          | ٢٧٥٠١  | ٢٩٢٧٤   | ٦,٥           |                     |
| فرنسا                            | ٢٤٧٦٦  | ٣٠٠٧٥   | ٢١,٤          |                     |
| مجموع الدول الأوروبية            | ١٩٢١٧٦ | ٢٥٥٤٩٦  | ٣٢,٩          | ٢٣,٩                |
| المملكة العربية السعودية         | ٤٥٧٥٩١ | ٤٥٢٨٦٠  | -١            |                     |
| مجموع دول الخليج العربي          | ٥٥٣٠٥٠ | ٥٦٦٥٦١  | ٢,٤           | ٥٢,٧                |
| إسرائيل                          | ١٠٧٦٧  | ١٠٠٠٧٩  | ٨٢٩,٥         | ٩,٣                 |
| جنوب شرق آسيا ودول المحيط الهادي | ٣١٧٣٩  | ٤٨٠٦٧   | ٥١,٤          | ٤,٥                 |
| المجموع                          | ٨٥٧٦١٠ | ١٠٧٣٥٤٩ | ٢٥,١          | ١٠٠                 |

المصدر : وزارة السياحة والآثار / قسم الاحصاءات .

ويحاذي الغور إقليم المرتفعات الشرقية التي يتراوح ارتفاعها بين (١٥٠٠ - ١٢٠٠) متر فوق سطح البحر ، وتشكل هذه المرتفعات مكان جذب للسياح والزوار في فصل الصيف ، كما أنها تمتاز بتباين ارتفاعها وتنوع مناظرها ، حيث تكسو جبالها الغابات والأحراج ، ومن أبرز المواقع السياحية في هذه المناطق : عجلون ، ودين ، واشتفينا ، وزبي ، وضانا .

وتعتبر الصحراء الإقليم الطبيعي الثالث ، إذ تشكل نحو ٨١٪ من مساحة الأردن ، وتبرز في هذه الصحراء لوحات طبيعية جميلة مثل وادي رم وواحة الأزرق .

أما عن المقومات الحضارية ، فالأردن بلد عريق توالى عليه العديد من الحضارات القديمة ، التي تركت معالم حضارية ما تزال محافظة على روعتها وجمالها . ومن هذه الآثار معالم الممالك الثلاثة الأدومية والمؤابية والعمونية في كل من بصيرة وذيبان والكرك وعمان ، والآثار اليونانية الماثلة في جرش ، وأم قيس ، وطبقة فحل ، وعراق الأمير ، والآثار النبطية الماثلة في البتراء ، وأم الجمال ، ووادي رم ، والآثار الرومانية في جرش ، وأم قيس ، وطبقة فحل ، والبتراء ، وعمان ، وقويلبة ، والآثار البيزنطية في جرش ، وأم قيس ، وطبقة فحل ، وقويلبة ، ومأدبا ، ونيبو ، والبتراء . هذا بالإضافة إلى الآثار العربية الإسلامية المبنية على شكل صروح معمارية ، مثل قصر المشتى ، وقصر الخزانة ، وقصر عمرة ، والآثار الأيوبية والمملوكية والعثمانية المتمثلة في قلعة الكرك ، وقلعة عجلون ، والأزرق ، والعقبة . وبالإضافة إلى ما تقدم هناك آثار الأردن الحديث ومعالمه التي بدأت مع تأسيس إمارة شرقي الأردن ، وشهدت تطوراً كبيراً في عهد جلالة الملك الحسين والمتمثلة بالمنشآت الحضارية والاقتصادية كالمتحف الوطني ، وصرح الشهيد ، ومدينة الحسين للشباب ، والجامعات الأردنية ، والمزارع النموذجية في الأغوار ، والمستشفيات الحديثة المتخصصة ، والمصانع المختلفة التي تستقطب جميعها أنظار السياح للتعرف على منجزات الأردن الحديثة .

وتتميز الإمكانيات السياحية في الأردن بما يلي :

١- أن آثار الأردن تتوزع في كافة أرجاء الأردن ، بل وتحتوي على حضارات عريقة مثل آثار الحضارة اليونانية ، والرومانية ، والبيزنطية ، والإسلامية . وإن هذه الآثار لا تزال ماثلة حتى يومنا الحالي وبصورة جيدة .

٢- أنه يمكن مشاهدة تطور الحضارات من خلال الموقع الواحد ، ففي عمان مثلاً يمكن مشاهدة آثار الحضارة العمونية ، والرومانية ، والبيزنطية ، والإسلامية .

٣- هناك مواقع فريدة من نوعها ولا مثيل لها في دول العالم كالبتراء مثلاً .

٤- هناك مواقع تتمتع بإمكانات سياحية علاجية مثل ماعين ، والشونة الشمالية ، والحمة ، والبحر الميت .

جرش التي زارها عام ١٩٩٥ نحو ٢٨٣٣٩٧ وبزيادة ٥٦٪ عن عام ١٩٩٤ ، أما بقية المواقع السياحية فأرقامها غير دقيقة كما يلاحظ من جدول رقم (٣) .

### جدول رقم (٣)

عدد السياح الذين زاروا المواقع الاثرية حسب الشهر في عام ١٩٩٥

| الشهر   | البتراء | جرش    | متحف مادبا | الكرك | متحف عمان | العقبة | ام قيس | عجلون | رم    |
|---------|---------|--------|------------|-------|-----------|--------|--------|-------|-------|
| كانون ٢ | ١٦٦٦٢   | ١٣٩٥٠  | ٣٠٠        | ٤٢٠٠  | ٢٤٥٠      | ٥٢٥    | ٧٨٠٠   | ٣١٥٠  | ٥٣٦٨  |
| شباط    | ١٤١١٠   | ١٠٨٠٠  | ٧٠٠        | ٤٢٥٠  | ٢٨٥٠      | ٦٠٠    | ٧٧٥٠   | ٣٠٥٠  | ٦٢١٢  |
| آذار    | ٣٨٥٥٠   | ٣٣٢٠٠  | ٩٥٠        | ٩٠٠٠  | ٦٦٥٠      | ١١٧٠   | ٥٨٣٢٤  | ٩٤٥٠  | ١٠٨٤٧ |
| نيسان   | ٤٣٠٥٠   | ٤٤٤٥٠  | ١٩٠٠       | ١٢٧٠٠ | ١٠٢٢١     | ٦٥٠    | ٥٣٤٦٩  | ١٥٦٠٠ | ٢٤٥٣  |
| أيار    | ٣٦٧٠٠   | ٣١٩٩٩  | ١٤٠٠       | ٨٧٥٠  | ٥٦٣٣      | ٨٠٠    | ١٨٤٠٠  | ١٢١٠٠ | ٩١٠٢  |
| حزيران  | ٢٠٢٥٠   | ١٧٩٠٠  | ٦٠٠        | ٢٢٠٠  | ٢٢٩٨      | ٢٥٠    | ١٠٦٠٠  | ٧٠٥٠  | ٣٥٤٤  |
| تموز    | ١٩٧٥٠   | ٢٠٨٤٨  | ٧٥٠        | ٣٦٠٠  | ٢٤٥٠      | ٧٠٠    | ٢٨٧٩   | ١٠٥٥٠ | ٢٤١١  |
| أب      | ٢٢٩٥٠   | ٢٧٠٠٠  | ١٠٥٠       | ٥٣٥٠  | ٢٤٣٠      | ١١٥٠   | ٣٤١٠   | ١٢٥٠٠ | ٣٦٩٥  |
| أيلول   | ٢٢٦٥٠   | ٢١٠٠٠  | ٦٢٧        | ٦٥٥٠  | ٣٦٥٠      | ٤٩٨    | ٨٤٦٣   | ٨٥٠٠  | ٤٠٩٣  |
| تشرين ١ | ٣٧٢٠٠   | ٢٦٦٥٠  | ٦٠٧        | ٨٥٠٠  | ٧٢٠٠      | ٨٧٥    | ٩٣٥٠   | ٧١٥٠  | ٩٢٧٠  |
| تشرين ٢ | ٣٥٤٥٠   | ٢٠٤٠٠  | مغلق       | ٥٣٥٠  | ٥١٥٠      | ١١٦٥   | ٧٧٥٠   | ٤٩٥٠  | ٧١٠٩  |
| كانون ١ | ٢٥٢٩٩   | ١٥٢٠٠  | مغلق       | ٣٤٥٠  | ٣٣٥٠      | ١٠٧٠   | ٦٥٥٠   | ٣٣٠٠  | ٣٨٦٧  |
| المجموع | ٣٣٧٢٢١  | ٢٨٣٣٩٧ | ٨٨٨٤       | ٧٣٩٠٠ | ٥٤٣٣٢     | ٩٤٥٣   | ١٩٤٧٣٥ | ٩٧٣٥٠ | ٦٧٩٧١ |

المصدر : وزارة السياحة والآثار / قسم الإحصاء .

وبالنسبة لمدة الإقامة ، فقد أظهرت الدراسات التي قام بها الباحث ، أن مدة إقامة السائح في الأردن حوالي ٣,٨ ليلة سياحية ، وهذه مدة قصيرة إذا ما قيست بمدة إقامة السائح في مصر ٨,٨ ليلة ، وفي تونس ١١,٢ ليلة ، وبالتالي تتسم السياحة في الأردن بسرعتها وقلة مآثرها على المواقع السياحية والمناطق .

وعن أهداف الزيارة ، أفاد السياح الذين استجوبوا بأن هدفهم الأساسي من زيارة الأردن هو زيارة الأماكن الأثرية حيث شكل ذلك الهدف نحو ٦١,٢٪ ، أما الهدف الديني فقد شكل نحو ١٧,٢٪ ، والعامل الطبيعي ٢٦,١٪ ، والعامل العلاجي ١٢,١٪ ، وللتعرف على حياة الشرق ٦,١٪ .

أما عن واقع السياحة في الأردن بالمقارنة مع دول المنطقة المجاورة ، فإنه لا زال أمام الأردن طريق طويل للوصول إلى مستويات بعض الدول السياحية مثل تونس ومصر وتركيا واسرائيل ، وذلك من حيث تجهيز البنية التحتية والخدمات السياحية . ويعتبر حجم الطاقة الفندقية على سبيل المثال معياراً مهماً للحكم على طبيعة العمليات السياحية ، فكما يوضح الجدول رقم (٢) بلغ مجموع الغرف الفندقية عام ١٩٩٥ في الأردن نحو ٨٥٨٦ غرفة ، في حين بلغت في سوريا نحو ١٧٢٣٤ غرفة ، وفي اسرائيل ٦٢٢٠٠ غرفة ، وفي مصر ٦٥١٣١ غرفة ، وفي تونس ١٦٠٠٠٠ غرفة ، أما في تركيا فقد بلغ ١٧١٤٥٠ غرفة ، وهذا يفسر سبب ضعف الدخل السياحي في الأردن مقارنة مع الدول المذكورة.

### جدول رقم (٢)

واقع السياحة في الأردن ومقارنتها بدول المنطقة لعام ١٩٩٥\*

| الدولة  | عدد السياح بالمليون | الدخل السياحي / مليون دينار | عدد غرف الفنادق |
|---------|---------------------|-----------------------------|-----------------|
| الأردن  | ١,٠٧                | ٦٠٠                         | ٨٥٨٦**          |
| سوريا   | ٠,٧٥                | ٨٢٥                         | ١٧٢٣٤           |
| لبنان   | ٠,٤                 | ٧١٠                         | ١١٤٥١           |
| مصر     | ٢,٨                 | ٢٧٠٠                        | ٦٥١٣١           |
| تونس    | ٤,١                 | ١٥٠٠                        | ١٦٠٠٠٠          |
| تركيا   | ٦,٥                 | ٥٠٢١                        | ١٧١٤٥٠          |
| اسرائيل | ٢,٠٨                | ٢٥٥٤                        | ٦٢٢٠٠           |
| قبرص    | ٢,١                 | ١٨٥٠                        | ٣٤٢٦٠           |
| المغرب  | ٢,٦                 | ١١٦٨                        | ١٢١٤٠٠          |

\* Source: World Tourism Organization (WTO), Statistical Department

\*\* بما في ذلك الفنادق الحاصلة على إذن اشغال .

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للسياح في الأردن ، فلا يوجد أرقام دقيقة تسجل أين يذهب السياح في الأردن؟ وأين يمشون؟ وما هي مدة الإقامة؟ ولكن تشير سجلات دائرة الآثار ، أنه قد زار البتراء في عام ١٩٩٥ نحو ٣٣٧٢٢١ سائحاً ، أي بزيادة ٦٨,٢٪ عن عام ١٩٩٤ ، وفي

أما عن الخدمات السياحية في الأردن فهي تتوزع بشكل رئيس في مدينتي عمان والعقبة، حيث شكلتا معاً نحو ٨٥٪ من الطاقة الفندقية، و ٩٢٪ من مجموع مكاتب السياحة والسفر، و ٧٧٪ من مجموع متاجر التحف الشرقية، و ٧٣٪ من مجموع المطاعم السياحية، و ٩٠٪ من الأدلاء السياحيين، و ٩٥٪ من مجموع مكاتب تأجير السيارات (جدول رقم ٤).

## جدول رقم (٤)

## التوزيع الجغرافي للخدمات السياحية في الأردن لعام ١٩٩٥\*

| المنطقة      | طاقة الفنادق** | مكاتب السياحة | متاجر التحف | المطاعم السياحية | الأدلاء السياحيون | مكاتب تأجير السيارات |
|--------------|----------------|---------------|-------------|------------------|-------------------|----------------------|
| عمان         | ٥٨٥٢           | ٢٩٣           | ١٠٠         | ٢٥٤              | ٣٧٥               | ١٤٢                  |
| العقبة       | ١٤٥٣           | ٤٥            | ٤٢          | ١٦               | -                 | ٥                    |
| البتراء      | ٥٣١            | ٤             | -           | ٣                | ٢١                | -                    |
| إربد         | ١٧٢            | ١٣            | ١           | ٤٠               | -                 | ٦                    |
| الزرقاء      | ٥٥             | ٩             | ١           | ٧                | ١                 | -                    |
| مأدبا        | -              | ١             | ٧           | ٣                | ٧                 | ١                    |
| الكرك        | ١٠٤            | ١             | -           | ٨                | -                 | -                    |
| عجلون        | ٨٨             | -             | -           | ٣                | ٢                 | -                    |
| البحر الميت  | ١٠٠            | -             | -           | ٣                | -                 | -                    |
| ماعين        | ١٤٢            | -             | -           | ١                | -                 | -                    |
| الحمة        | ٣٧             | -             | -           | ١                | -                 | -                    |
| جرش          | -              | -             | ٣٢**        | ٦                | ٥                 | -                    |
| مناطق متفرقة | ٥٢             | ٥             | ٢           | ٢٦               | ٣                 | -                    |

\* المصدر: وزارة السياحة / قسم المهن.

\*\* مجموع الغرف الفندقية المصنفة بالإضافة إلى الفنادق التي تعمل بإذن اشغال حتى نهاية عام ١٩٩٥.

\*\*\* تصريح مؤقت.

إن تركز الخدمات السياحية في مناطق محددة مثل عمان والعقبة سيحرم بقية المواقع السياحية من مزايا التنمية بفعل الحركة السياحية.

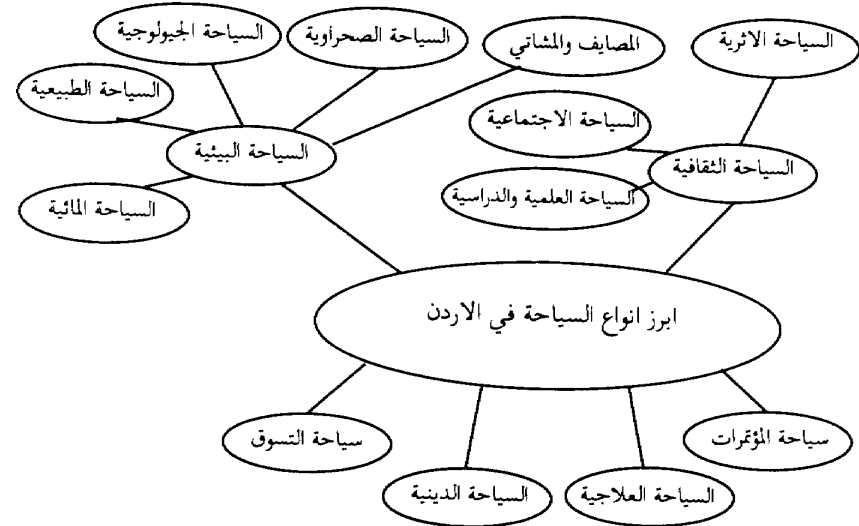
وعن انطباعات السياح عن زيارة الأردن، فقد أظهرت الدراسات التي قام بها الباحث أن نسبة الرضى بشكل عام هي جيدة، حيث بلغت ٨١٪، ولكن تفاوتت نسبة الرضى حيال المرافق الصحية ٤٢٪، ومستوى الخدمات ٤٤٪، الأدلاء السياحيون ٦٦٪، مستوى النظافة ٦٦٪، والمعلومات والخرائط السياحية ٣٢٪، مواقف السيارات ٦٧٪، الأمن والاستقرار ٩٥٪، الأهمية التاريخية ٨٥٪.

## ٤- عوامل العرض السياحي:

ارتكزت السياحة منذ نشأتها في الأردن على اعتبار المقومات الثقافية هي أبرز مقوماتها، ولا غرو في ذلك، إذ أن الأردن كما قال لانكستر هاردنج «متحف أثري مفتوح»، ولكن لا يمكن الاعتماد على الآثار في ترويج الأردن فقط، لأن هناك مقومات أخرى يزخر بها الأردن ربما تلبي أذواق السياح. لقد أظهرت الدراسات التي قامت بها المنظمة العالمية للسياحة (WTO) أن الآثار تجذب ١٢٪ من الحركة السياحية الدولية، لذا يجب تنوع المقومات السياحية لجذب أكبر شريحة ممكنة من السياح، ومن الأنواع السياحية التي تتبوأ مكانة هامة أيضاً السياحة الدينية، والعلاجية والطبيعية، والعلمية (شكل ٢).

## شكل رقم (٢)

## أنواع السياحة في الأردن



كما إن السياحة بدون خدمات لا مغزى لها ، ويفترض أن تتركز الخدمات السياحية في الموقع السياحي حتى تتحقق الفائدة التنموية من السياحة ، إن عدم حصول السائح على منامه في البتراء كفيل بالغاء رحلته ، وإن فكرة قرب العقبة من البتراء لا يحل الأمر .

ويلاحظ أيضاً من الجدول (٤) أن هناك نقصاً كبيراً في الخدمات على صعيد الأردن ، وبمقارنة الطاقة الفندقية في الأردن مع مثيلاتها في الدول السياحية (جدول ٢) يظهر أن هناك فارقاً كبيراً في حجم الطاقة الفندقية في دول مثل تونس ومصر وسوريا .

إن تركز الخدمات السياحية في مناطق عمان والعقبة لا يخدم مصالح السياحة ، لهذا فإنه في السنتين الأخيرتين بدأت تظهر مناطق مثل البتراء والبحر الميت ومادبا وجرش ، وإذا ما نجحت هذه الخطوة فإن توزيع الخدمات السياحية سيكون أكثر عدلاً على مناطق الأردن الجغرافية .

## ٥- مستقبل السياحة في الأردن :

بعد استعراض الواقع السياحي في الأردن ، وكي نواجه المستقبل بصورة أفضل ، لا بد من اتباع سياسات سياحية جديدة ، لتبقى السياحة في الأردن واحدة من دعائم الاقتصاد الأردني ، وأحد مفاتيح التنمية ومعقلاً كبيراً للعمالة ، وحتى نستفيد من إمكانيات الأردن السياحية الزاخرة ، فلا بد من تدعيم الحركة السياحية ، وتشجيع قدوم السياح من مختلف الأسواق السياحية ، والعمل على توفير كل سبل الراحة للسياح ، ليعودوا إلى بلادهم وهم راضون عن زيارتهم للأردن .

ومن السياسات التي يجب أن تنتهجها السياحة في الأردن ما يلي :

### أولاً : تنمية وتطوير السياحة الداخلية

السياحة الداخلية هي الأساس في تطور العملية السياحية ، ولا تستطيع الدول تحقيق نقلة نوعية في السياحة بدون تطور السياحة الداخلية ، ونظراً لعدم الاهتمام بهذا النوع من السياحة ، فأقترح أن تكون السياحة الداخلية هدفاً رئيساً في استراتيجية الأردن السياحي من خلال ما يلي :

١- إيجاد خدمات سياحية تلائم الذوق الأردني وتناسب مستوى معيشتهم ، ويجب أن تكون السياحة متاحة لكل مواطن سواء كان دخله متدنياً أو مرتفعاً .

٢- القيام بحملات توعية اعلامية سياحية للأردنيين من أجل تحقيق الثقافة والعقلية السياحية المتفهمه ، ويجب أن تقوم وسائل الإعلام المختلفة بإبراز أهمية السياحة وضرورة التعامل مع السياح بشكل جيد وحسن التصرف معهم . وإذا نشطت السياحة

الداخلية ستعمل على التقليل من الموسمية السياحية وخاصة في وقت الأزمات ، بالإضافة إلى أن تطور السياحة الداخلية سيقطل الفجوة بين السياح والسكان المحليين .

٣- تنظيم واقع الرحلات المدرسية واستثمارها لزيادة الوعي السياحي عند الطلاب .

٤- العمل على إيجاد مقومات سياحية تشجع رغبات المواطن الأردني ، كالمسابع ، المعارض ، ومراكز التسويق ، والأنشطة الرياضية والثقافية ، والمدن الترفيهية ، وحدائق الحيوانات .

### ثانياً : تحقيق زيادة كبيرة في الخدمات كماً ونوعاً

يقترن تطور السياحة في البلد السياحي بحجم الخدمات السياحية وتنوعها ، وبمقارنة الخدمات السياحية في الأردن بمستواها في الدول المجاورة ، مثل سوريا ولبنان ومصر واسرائيل وتونس وتركيا ، تبين أن الأردن يمتلك أقلها ، وحتى على صعيد أعداد السياح وحجم العوائد كان إيراد الأردن هو الأقل ، وحتى يصبح الأردن قادراً على استقطاب أعداد أكبر فلا بد من إيجاد مناطق سياحية متكاملة بخدماتها في كل المواقع السياحية ، حيث لاحظنا تركز معظم الخدمات السياحية في عمان والعقبة ، وبالتالي فلا بد من تشجيع إنشاء خدمات سياحية متكاملة في كل من البتراء ، والبحر الميت ، ومادبا ، وعجلون ، وأم قيس ، وجرش ، ويراعى في إنشاء الخدمات السياحية ما يلي :

١- تنوع هذه الخدمات لتلائم كافة الأذواق والمستويات .

٢- توفير الخدمات السياحية المتكاملة في كل المناطق السياحية .

٣- توفير الحس البيئي والحضاري في هذه الخدمات .

٤- توفر النظافة العامة ، والإدارة المتخصصة ، وفن التعامل الصحيح .

٥- أن تكون أسعار الخدمات السياحية ملائمة لمستويات السياح المختلفة .

### ثالثاً : استكمال البنية التحتية في كافة المواقع السياحية مثل

١- تحسين شبكات الطرق المؤدية إلى المواقع السياحية ، مثل طريق عراق الأمير ، وأم قيس ، والأغوار الشمالية ، وقوبلة .

٢- وضع الإشارات واللافتات لجميع الطرق المؤدية للمواقع السياحية .

٣- إنشاء خدمات اساسية مثل مواقف السيارات والمرافق الصحية في كل من البتراء ، وجرش ، وأم قيس ، ومادبا ، والكرك .

٤- توفير المرافق الهاتفية والكهرباء والماء والصرف الصحي في كافة المواقع السياحية .

## رابعاً : مراكز التدريب السياحي

تشجيع قيام مراكز التدريب السياحي المتخصصة وكذلك الكليات المتخصصة في مجال السياحة ، كي توفر الطاقات البشرية من سكان المنطقة ، حيث لا فائدة ترجى من السياحة إذا كانت ستعتمد على عمالة وافدة ، ولغاية الآن لا تتوفر مؤسسات التدريب الملائمة ، ولا بد هنا من تشجيع قيام مؤسسات في مناطق التجمع السكاني والسياحي مثل العقبة ، والبتراء ، ومأدبا ، وعمان ، وجرش ، وإربد .

ومن المعلوم أنه سينشأ في الأردن في غضون السنوات الثلاثة القادمة حوالي ٤٠٠٠ غرفة فندقية ستحتاج على الأقل إلى ٥٠٠٠ مستخدم ، ونظراً لأهمية دور العامل السياحي فإننا نشجع توفير التعليم السياحي ذي المستوى العالي بدلاً من التدريب المكثف .

## خامساً : الاستفادة من السياحة بشكل أفضل

اعتبار قطاع السياحة مكماً لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وليس منفصلاً عنها ، أي أن تطور السياحة يجب أن لا يكون على حساب القطاعات الأخرى مثل الزراعة ، بل يكون قطاعاً مكماً وريفاً لها ، وفي الأردن لا تزال الاستفادة من السياحة محدودة ، حيث أن معظم ما يقدم للسائح مستورد من الخارج لهذا السبب فإن الأثر المضاعف للسياحة لا يزال قليلاً بالمقارنة مع الدول الأخرى ، وحتى نستفيد من السياحة بالشكل الأفضل نقترح ما يلي :

١- تشجيع الزراعة كي تخدم السياحة ، بحيث نصل في النهاية إلى أن كل ما يقدم للسائح من مأكلاً ومشروب من مصدر محلي .

٢ - عدم الاعتماد على العمالة الوافدة والاعتماد على الطاقات المحلية .

٣- تشجيع إنشاء الصناعات التقليدية في مختلف المواقع السياحية ، على غرار جمعية بني حميدة ، أو جمعية سيدات جرش ، بحيث تكون معروضات متاجر التحف الشرقية من مصدر محلي ، ومُصنَّعة بأيدي أردنية .

## سادساً : البيانات والمعلومات السياحية

توفير المعلومات والبيانات السياحية الدقيقة ، حيث لا تزال نعتمد في الأردن على بيانات غير دقيقة ، وبالتالي فإن عدم توفر البيانات الدقيقة لا يضمن لنا التخطيط للمستقبل بشكل جيد ، وفي هذا الصدد اقترح ما يلي :

١- ضرورة توفير البيانات الدقيقة عن عدد السياح الوافدين للأردن ، وليس الزوار ، بالإضافة إلى معرفة مدة الإقامة .

٢- توفير البيانات الصحيحة عن معدل الانفاق السياحي حسب جنسية السائح .

٣- توفر البيانات الدقيقة عن عدد السياح للمواقع السياحية المختلفة وعن معدل الانفاق والإقامة في كل موقع وحسب الجنسية .

٤- اجراء دراسات دورية عن مدى رضى السياح عن مستوى الخدمات السياحية .

٥- توفير بيانات نسبة اشغال الفنادق على مدار العام .

## سابعاً : السياحة في ظل مرحلة السلام

لقد جلب السلام للمنطقة الأمن والاستقرار ، الذي يعتبر ضرورياً جداً للسياحة ، وقد شهد عام ١٩٩٥ قفزة كبيرة في عدد السياح قدرت بزيادة ٢٥٪ عن عام ١٩٩٤ ، وستشهد الأعوام القادمة المزيد من السياح ، وبالتالي يقتضي الأمر الإعداد الكامل لاستقبال هذه الأعداد المتزايدة عن طريق توفير الخدمات الملائمة وتجهيز الطاقات البشرية المدربة ، ووضع الضوابط والقوانين للإشراف على العملية السياحية .

## الخاتمة

إن مرحلة السلام التي يعيشها الأردن اليوم تفرض عليه تغيير نظرتة للسياحة ، حيث يشهد الأردن تطور ملموس في أعداد السياح سيفتح أمامه أسواقاً سياحية جديدة ، ولكن ستظهر منافسة شديدة في اجتذاب السياح بين دول المنطقة السياحية ، وحتى يستطيع الأردن الاعتماد على السياحة بشكل أفضل فلا بد من اعطاء اهتمام اكبر لموضوع السياحة ، ويجب أن يكون دور وزارة السياحة أكثر فاعلية من حيث تكثيف عمليات التسويق ، وتشجيع انشاء مراكز التدريب السياحي المختلفة ، وضبط عملية السياحة والرقابة بشكل أفضل ، بالإضافة إلى تطوير مرافق الخدمات السياحية التحتية والفوقية ، والاستفادة من السياحة بشكل أفضل من خلال الاعتماد على المنتج المحلي والطاقات البشرية المحلية المدربة ، وأخيراً تشجيع الاستثمار السياحي في مناطق سياحية خارج مدينتي عمان والعقبة .

كل الدلائل تشير إلى أن قطاع السياحة يتقدم حثيثاً ليصبح عنصراً اقتصادياً هاماً في ميزان المدفوعات الأردني ، عن طريق توفير مبالغ كبيرة من انفاق السائحين والزوار ، فالتقدم الذي حصل خلال السنوات الثلاث الأخيرة يشير إلى أن وتيرة النمو ستتواصل ، ويدعم ذلك وجود المقومات السياحية ، ومباشرة إعداد الخدمات الأساسية والمنشآت السياحية لخدمة الزوار والسائحين ، وهو ما لم يتوفر في الماضي ، وتشهد المملكة الآن تحولاً هاماً نحو الاستفادة من جميع أنواع السياحة ، فبعد أن كانت الزيارات شبه مقتصرة على السياحة الثقافية ، المتمثلة بزيارة الأماكن التاريخية والأثرية ، بدأنا نلاحظ بدايات السياحة العلاجية وسياحة الشواطئ وسياحة المؤتمرات والسياحة الدينية وسياحة زيارة الأهل والأقارب .

ومن ناحية ثانية أخذت آفاق العمل السياحي تمتد لتشمل كافة أنحاء المملكة وستزداد تلك الظاهرة قوة مع تقدم عملية التطوير والتنمية .

والأمل معقود على أن تكمل بالنجاح الجهود التي تبذل لرفع كفاءة الخدمات في مواقع الزيارة ، وتحديث طرق التعريف بالمواقع والتراث ، وأدامة المواقع السياحية والحزم في إدارتها وذلك مما سيوفر بيئة سياحية تشجع على إطالة مدة إقامة السياح واجتذاب أعداد أكبر منهم وزيادة الاستثمار في مجال السياحة سيزيد عدد العاملين في حقل السياحة ويؤدي إلى زيادة الوعي لأهمية السياحة كعنصر اقتصادي منتج . ولكن لكي تتحقق هذه التوقعات والآمال في هذا المجال الهام يفترض أن تتوصل منطقة الشرق الأوسط إلى حالة السلام الشامل والعادل .

## ملخص

### فرص القطاع السياحي في الاردن

(مانفرد هاك)

تنطلق هذه الورقة من التركيز على أن قطاع السياحة يمكن ان يكون مولداً وحافزاً رئيساً في تحريك عجلة التنمية للاقتصاد الاردني وخلق فرص عمل جديدة ومتطورة باستمرار ، الأمر الذي يسهم في تحقيق هدفين متلازمين : أولهما في مجال توفير العملة الصعبة لدعم ميزان المدفوعات ، وثانيهما في مجال حفز الاستثمار وخلق الوظائف وانهاش الاقتصاد .

وتشير الورقة إلى ان تحقيق الاهداف المشار اليها محكوم بتوفر اربعة مبادئ تتمحور حول التسويق السياحي ، والحفاظة على الموارد السياحية ، وتطوير نوعية الخدمات السياحية ، واخيراً الادارة الاردنية الكفؤة للموارد السياحية . وتوضح الورقة ان المبدأ الاول لتحقيق أهداف السياحة ينطلق من ضرورة التركيز على نوعية السائح وليس على الكم السياحي ، وذلك انطلاقاً من ان التركيز على النوع له ابعاد طويلة الامد في مجال الوصول إلى سياحة ذات تنمية مستدامة . وفي هذا الصدد يمكن استهداف سائحين من مثل رجال الاعمال ، والافراد الذين يسعون إلى السياحة كهدف ثقافي وليس السياحة التي تقتصر على الزيارة والترفيه . اما في مجال الهدف الثاني ، فهو ينطلق من ضرورة الحفاظة على الموارد السياحية باستعمال قيود معقولة على استعمال تلك الموارد بما يسهم في ادامتها واستمرار الافادة منها . ويركز المبدأ الثالث على ان السياحة ذات الجودة العالية هي صناعة تخدم العمالة ، الأمر الذي يستوجب تغيير الصورة التقليدية السائدة لوظائف الخدمات من خلال توفير التدريب اللازم لرفع كفاءة العاملين في مجال السياحة . ويركز الهدف الرابع على ادارة الخدمات ذات العلاقة بالسياحة بأيد اردنية متخصصة باعتبار ان تلك الخدمات هي جزء لا يتجزأ من صناعة السياحة في الاردن .

وتطرح الورقة في الختام ، ان يتوفر للسياحة الشبكات الاولية للاعلان والتسويق والحجز وإبرام العقود المرتبطة بالشبكات المحلية . كما تؤكد على ضرورة انشاء غرفة للسياحة ، كما هو الحال في الصناعة والتجارة ، وعلى انشاء جهات مستقلة مسؤولة عن القضايا المرتبطة بالسياحة على المستويات المحلية والاقليمية والدولية .

## فرص القطاع السياحي في الاردن

الاستاذ مانفرد هاك

ان السياحة صناعة اساسية يمكن الاعتماد عليها لتحريك الاقتصاد الاردني . ويمكن للسياحة ان تصبح فرعاً مهماً من فروع قطاع الخدمات المتنامي ، وقادراً على تزويد سوق العمل بوظائف جديدة ومتطورة .

وعلى صعيد آخر ، قد تكون السياحة مجرد موجة مؤقتة من النمو الخارج عن السيطرة الذي يركز على السياحة الجماعية ، والتي ستؤدي الى التدهور السريع لجاذبية الاردن كمركز سياحي . ان هذا هو الوقت الذي يجب ان نقرر فيه عما اذا كنا نريد استخدام الموارد الطبيعية للاردن كمصدر للرخاء الطويل المدى ، او ان نبيع سياحتنا بسعر رخيص مقابل ربح سريع .

أود هنا ان أؤكد على ضرورة الأخذ بالخيار الاول ، والذي يجب ان يكون له هدفان رئيسان :  
١- الحصول على العملة الصعبة بموجب شروط تجارية في صالح الاردن تساهم في دعم ميزان مدفوعاته .

٢- دفع عملية التنمية في مجال الوظائف التي تتطلب مهارات فائقة وتشجيع قيام شركات خاصة جديدة .

وهناك اربعة مبادئ تحكم هذين الهدفين ، وهي :

أولاً : يجب تسويق المواقع الطبيعية والاثريّة للاردن بالقدر الذي يستطيع السوق ان يتحمّله .

ثانياً : يجب ان يكون هناك ادراك ان هذه المواقع السياحية هي فريدة من نوعها ، وانها موارد لا يمكن تعويضها اذا ما اندثرت ، ولذلك ، يجب المحافظة عليها بكل الوسائل الممكنة .

ثالثاً : يجب اعادة تعريف الوظائف ذات العلاقة بالخدمات السياحية ودعم الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في جميع المجالات السياحية .

رابعاً : ان الخدمات المتعلقة بكلفة السياحة كالخطط، و ابرام العقود ، وتصميم المنتجات ، والتسويق ، والتوزيع ، وخدمات التمويل والتأمين ، يجب ان تبقى جميعها تحت الادارة الاردنية وفيما يلي شرح موجز لتلك المبادئ :

ان المبدأ الاول يعني بكل بساطة تفضيل النوع على الكم . يجب ان يبقى الاردن بعيداً عن اية مشاريع للسياحة الجماعية ، والتي لن تؤدي الا الى الكارثة في النهاية ، وأن يتم تركيز الجهود بدلاً من ذلك على مجموعات مستهدفة تسعى الى سياحة ذات مستوى رفيع ، وتكون هذه المجموعات على استعداد لدفع ثمن هذا النوع من السياحة . تتكون هذه المجموعات المستهدفة بشكل عام من السياح الافراد الذين يطلبون برامج سياحية متكاملة تفي باغراضهم ، او خيارات متعددة يستطيعون بموجبها الاختيار في كل مرحلة من مراحل الرحلة .

ان هذا القطاع المستهدف من السياح الذين يسعون لسياحة ذات جودة عالية يشمل على السياح الذين يقومون برحلاتهم لأغراض ثقافية او بيئية ، وليس بالضرورة فئة السياح الافراد . ان السيدات غير المتزوجات واللواتي يسافرن لوحدهن هن مجموعة مستهدفة تم تجاهلها طويلاً من قبل صناعة السياحة العادية وقطاع السياحة ذي المستوى الرفيع . ان بلدنا اسلامياً له نظرة منفتحة على العالم ويشتهر بحسن ضيافته كالاردن يمكن ان يحتل مكان الصدارة في سوق السياحة العالمي .

وتتألف المجموعة الاخرى المستهدفة من رجال الاعمال الذين يحبذون تمديد فترة رحلاتهم التي يقومون بها من اجل العمل لتشمل على بعض الايام من الاجازة . ويجب ان يجري التفكير في هذا الموضوع ضمن سياق الطموحات الكامنة في توسيع دور عمان لتصبح مدينة للمؤتمرات والاجتماعات .

ويمكن اجتذاب هذه الفئات المستهدفة المحددة عن طريق عرض التجارب الفريدة من نوعها بالطريقة الصحيحة . وعندما يصلون الى الاردن ، فقد يقررون الإقامة لبعض الوقت والصرف بسخاء اذا ما قدمت لهم انواع مختلفة من الخدمات الممتازة .

ان الخدمات الممتازة تعني اول ما تعني الخدمة الشخصية . ومثل هذه الخدمة لا يمكن للسائح ان يتوقعها من فندق كبير من فئة الخمس نجوم ، بل من المؤسسات السياحية الاصغر حجماً والتي تمتلك القدرة الاستراتيجية على تقديم مثل هذا النوع من الخدمة الشخصية . وبناء على ذلك ، يجب ان يكون القائمون على مثل هذه المؤسسات الصغيرة على قدر كبير من الكفاءة . ان برنامجاً سياحياً معداً خصيصاً لارضاء ذوق السائح يجب ان يشمل على زيارات لمواقع تمتاز بالمنظر الطبيعية الخلابة ، ويجب ان يشمل كذلك على تنظيم المناسبات الثقافية وتقديم التسهيلات الرياضية وزيارة اماكن التسوق والمطاعم العربية من الفئة الاولى .

ان الحافز الرئيسي للطرف الاردني من وراء توفير هذه الخيارات المتنوعة هو الفائدة العائدة من وراء السياحة ذات المستوى الرفيع . فالفرق واضح بين الارباح القليلة التي تجنيها السياحة من عمليات السياحة الجماعية ، والارباح الكثيرة للسياحة القائمة على برامج موجهة لارضاء السائح .

أما المبدأ الثاني ، فهو مرتبط بالمبدأ الاول بشكل وثيق . فالسياحة ذات النوعية الرفيعة تتطلب فرض قيود معقولة على استعمال الموارد . ان هذا المبدأ هو مبدأ تسويقي في الاساس ، ولكنه يفي بمتطلبات المحافظة على البيئة في نفس الوقت .

ان مواقع الجذب الاساسية في الاردن هي الجمال الطبيعي لهذه البلد ، وكذلك مواقعها التاريخية والاثريّة .

ان مدينة البتراء النبطية هي احدى اهم المواقع في العالم من ناحية تراثها الثقافي . ولذلك ، فان الحاجة تدعو الى المحافظة على الآثار التي لا يمكن تعويضها ، وكذلك الى ادخال التحسينات السياحية المعقولة الى المدينة الاثريّة . ان بناء الفنادق الضخمة وازدحام هذه المواقع باعداد كبيرة من السياح هو مخالف لروح ذلك المكان . ويتوجب ان يكون عدد الزوار اليوميين محدوداً .

كما ان المحاولات الرامية لزيادة العمالة وتوليد الدخل يجب ان تركز على الخدمات المرافقة ، والسؤال الذي يجب على القائمين على السياحة ان يسألوا انفسهم هو : «ما الذي يبقى لنشأه او نعمله بعد ان نمشي في السيق؟»

كما يمكن ان تصبح منطقة البحر الميت مركزاً مفضلاً للسياحة العلاجية ، بما في ذلك الناس الذين يعانون من الامراض الجلدية . واذا ما اردنا ان تصبح منطقة البحر الميت مركزاً للسياحة العلاجية والسياحية الترفيهية في نفس الوقت ، فإنه يتوجب تغيير مظهر الشواطئ وازالة النفايات التي تقذف هناك . ويتطلب الامر كذلك فنادق صغيرة يستطيع السائح فيها ان يشعر براحة الشخصية بدلاً من الفنادق الكبيرة .

ان ام قيس هي مثال جيد لموقع أثري فريد من نوعه ، ويمكن استغلاله لغايات السياحة ذات النوعية العالية . فالكنوز الاثريّة المتوفرة في الموقع يمكن ان تجذب السياح الذين يقومون بالسياحة لأغراض ثقافية ، اذا ما تم تسهيل عملية الوصول الى المواقع وجرى تطوير البيئة المحلية . وسيكون توجيهنا خاطئاً لو قمنا ببناء الفنادق الضخمة هناك ، حيث تصبح الآثار الرومانية والبيزنطية والاسلامية ليس اكثر قيمة من الاشياء العرضية التي نشأها في مدينة «ديزني لاند» . يجب علينا ان نحافظ على التميز التاريخي لام قيس ونعيد بعث القرية القديمة ، بعرض نماذج من الصناعات والحرف واساليب الحياة القديمة ليشاهدها الزوار .

وفي العقبة هناك مشاريع تستهدف تحويل تلك المدينة، النائمة، الى مركز سياحي رئيسي بإدخال نماذج غير ملائمة تتميز بكبير الحجم، ومثل هذه المراكز الكبيرة تلحق الفرد بصناعة السياحة. ومن الناحية الأخرى، لا تزال هناك امكانيات هائلة لتطوير مدينة العقبة، وذلك موقعها المباشر على الخليج حيث تتوسط أربعة بلدان متجاورة. ولا تتوفر في الوقت الحاضر رحلات بحرية في خليج العقبة او اتصالات منتظمة مع شواطئ البلدان الأخرى او تسهيلات ووسائل الترفيه التي عادة ما تتوفر في مدينة ذات مرفأ.

اما وادي الموجب بمناظره الطبيعية الساحرة، فانه موقع مثالي لاقامة مشروع متنزه قومي فيه. ومثل الأولى، فانه سيحافظ على الموارد الطبيعية. ومن الناحية الثانية، فانه سيجعل مثل هذا الموقع متوفرًا للسياحة التي لا تلحق ضرراً بالبيئة. واذا ما اردنا اقامة متنزه قومي في وادي الموجب، فاننا لن نحتاج الى اكثر من فتح طرق تؤدي الى مشاهدة الطبيعة الخلابة هناك، وبناء عدد محدود من اماكن الاقامة للزوار والسياح، بالاضافة الى توظيف عدد من الحراس لحراسة المتنزه، والذين يمكن تغطية رواتبهم بجزء من رسوم الدخول التي تستوفى من الزوار. ان مشروع المتنزه القومي ملائم ايضاً لوادي رم وللقلعة الصحراوية بالقرب من الأزرق، وربما لام قيس ايضاً.

اما المبدأ الثالث، فإنه يتعلق بالهدف الأكثر أهمية من كل الاهداف الأخرى، وهو استعادة الاقتصاد الاردني لنشاطه السابق وزيادة فرص العمالة. ان السياحة ذات الجودة العالية هي صناعة تخدم العمالة. وأما الخطوة الأولى الواجب اتخاذها لتحويل هذا القطاع المتخلف الى محرك دينامي ينتج العمالة فهي تغيير الصورة القائمة عن وظائف الخدمات. فالسياحة ذات الجودة العالية تتطلب خدمات مهنية على قدر عال من الكفاءة تستهدف تزويد السائح بخدمة مطلوبة في كل مراحل الرحلة. وفي هذا الصدد، يجب استبدال النادل التقليدي بنادل عصري، وتدريب موظفي الاستقبال في الفندق على ان يستقبلوا ضيوفهم بالحفاوة الاردنية المعهودة بدلاً من التصرف بالطريقة البروقراطية التي يتبعونها.

والخطوة التالية على هذه الطريق هي توفير المنشورات والكتيبات التي تساعد السائح على تفهم المواقع التي سيزورها. وربما كان بإمكان احد مراكز التدريب المهني او احد اكاديميات السياحة ان تقوم بهذه المهمة.

والخطوة الثالثة تكمن في ادخال نوع جديد من اماكن الاقامة شبيهة بالاماكن التقليدية الشرقية لاقامة القوافل. وقد يعني بهذا الاغرض ان تكون هناك فنادق مريحة تديرها تعاونيات او انماط أخرى من الاستثمار الخاص.

اما المبدأ الرابع، فانه يركز على الخدمات ذات العلاقة بالسياحة، مثل تصميم وتطوير المنتجات السياحية، وإبرام العقود لرحلات سياحية مصممة على ذوق الزبائن، وكذلك

استهداف كبار الزبائن باستخدام الطرق التسويقية المتطورة. ان حصة الاسد من هذه الخدمات والتي يجب ان تستهدف دعم قطاع النقل والاقامة في الفنادق، يجب ان لا تكون في أيدي وكالات السياحة والسفر الأجنبية، بل يجب اعتبار هذه الخدمات جزءاً لا يتجزأ من صناعة السياحة في الاردن، والتي يجب ان يقوم بها الاردنيون انفسهم.

وأخيراً، يجب ان تتوفر للسياحة ذات الجودة العالية شبكات دولية للاعلان والتسويق والحجز وإبرام العقود، والتي يمكن ربطها جميعاً مع مكاتب الملكية الاردنية والسفارات الاردنية في الخارج. ومن الضروري انشاء غرفة للسياحة، شبيهة بغرفة التجارة او الصناعة، وكذلك انشاء مؤسسات مستقلة مسؤولة عن جميع القضايا المتعلقة بالسياحة على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية.

## ملخص

### السياحة المستدامة: دروس مستفادة

الاستاذ لويس داموري

في اطار التعريف بالسياحة المستدامة واستراتيجيتها التي تشتمل على عملية مشاركة تدور ضمن دائرة من التخطيط والتنفيذ الهادف إلى تحقيق الاهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بطريقة متوازنة متكاملة ، تسعى هذه المداخله إلى عرض عشرة دروس تم استنباطها من خلال خبرة الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة في البلدان المختلفة .

ويشير الدرس الاول إلى ان الاستراتيجيات هي خطط تنمية مستدامة تستهدف الوصول إلى غايات طويلة المدى . ويرى الثاني ان مراحل التنمية السياحية يجب ان تكون متكاملة لا منفصلة ، ويؤكد الثالث على ضرورة ان تقوم الاستراتيجية السياحية على المبادرات المحلية أولاً ، بحيث يتم البناء أساساً على ما هو متوفر وتنميته وتطويره ، ويركز الرابع على التكامل في اطار عملية صنع القرار الاقتصادي فيما بين القطاعات وداخلها بهدف تحقيق النجاح طويل الامد ، كما يؤكد الخامس على صياغة الاهداف والاستراتيجيات من داخل البلد واهله وليس من خارجه .

أما الدرس السادس فيركز على المنظور الاستراتيجي وصياغة الاولويات خاصة في مجالات التدريب والتنمية الادارية والتسويق وغيرها ، ويتناول السابع مبدأ المشاركة والتعاون المفتوح لتحقيق التنمية المستدامة للقطاع . ثم يؤكد الدرس الثامن على اهمية الاتصال والمعلومات التي تؤدي إلى زيادة الوعي وتغيير السلوك ، في حين يركز التاسع على بناء القدرات وذلك من اجل تحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسات المعنية ، ويركز العاشر على ضرورة الرصد والتقييم لكل ماسبق وما يتعلق به .

وتختتم المداخله بالقول ان الاهتمام بنوعية السائح شيء هام ، وان هناك حاجة إلى تنوع الخدمة السياحية من طبيعية واجتماعية وثقافية وتراثية وغيرها ، وإلى الحفاظ على الموارد القابلة للتجدد وتلك غير القابلة للتجدد ، وكذلك الحاجة إلى التسويق المسؤول .

## السياحة المستدامة: دروس مستفادة

الاستاذ لويس داموري

اود ان اهنئ زميلي الاثنين لعرضهما الممتاز، فقد كان العرضان ممتعين، وانا اتفق معهما بالنسبة للملاحظات التي ابدياها، واود ايضاً ان اشكر منظمي هذا المؤتمر لاتاحة الفرصة لي للحضور الى هنا للمشاركة في اعمال هذا المؤتمر معكم .

يصادف انعقاد المؤتمر احتفالات الاردن باليوبيل الذهبي لاستقلاله، ويأتي في وقت حقق فيه الاردن إنجازات عظيمة في جميع المجالات . لقد أصبح الاردن مركزاً للحوار الديمقراطي والحريات العامة والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان والاصلاح الاجتماعي . وحقق الاردن ايضاً قفزات عظيمة في حقول التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وتوفير الماء النقي والكهرباء لكل مواطنيه . وبات الاردن الآن في وضع يتيح له ان يصبح نموذجاً اقليمياً للتنمية الاقتصادية المستدامة . كما تتوفر لصناعة السياحة الامكانيات الضرورية لان تلعب الدور القيادي لتحقيق هذا الهدف . وللاردن نافذة من الفرص يستطيع من خلالها ان يجني فوائد السلام التي ادت الى زيادة السياحة والسفر الى الاقليم، وتوسيع شبكات المواصلات واجتذاب الاستثمارات .

وبالرغم من ان الشرق الاوسط لا يحظى سوى بحصة قليلة من السياحة العالمية، كما اشار معالي الوزير وهو محق في ذلك، فقد أصبح اسرع منطقة نمو سياحي في العالم في العام الماضي، اذ ارتفع عدد الوافدين الى المنطقة بنسبة ١٢ بالمئة، وارتفع الدخل من السياحة بحوالي ٣٠ بالمئة .

لقد تحدث السيد انطونيو انروكيز سافينيكا، الامين العام لمنظمة السياحة العالمية في اجتماع الجمعية العامة للمنظمة في تشرين الاول / اكتوبر الماضي قائلاً: «اذا ما توفرت الاجواء السياسية والاقتصادية المواتية، يستطيع الشرق الاوسط ان يحصل على حصة اكبر من السياحة العالمية»، واضاف قائلاً: « ان منطقة الشرق الاوسط غنية بتاريخ الحضارات

الانسانية ، ففيها مواقع التراث الانساني الاكثر اهمية ، وفيها مناطق طبيعية خلابة ، وهي غنية بثقافات الشعوب العديدة التي عاشت فيها» . واستطيع ان اضيف الى ذلك حرارة الاستقبال لشعبها المضياف ، وهي ميزة مهمة يجب ان نتذكرها .

يمكن أن نبدأ بتوجيه السؤال التالي : ما السياحة المستدامة ؟ ان التعريف الذي احبه للسياحة المستدامة هو التعريف الذي قدمه «الصندوق العالمي للحياة البرية» ، وهو كالتالي :

السياحة المستدامة هي السياحة والبنى التحتية ذات العلاقة التي تستطيع من خلالها الدول ، الان وفي المستقبل ، القيام بما يلي :

أ- العمل ضمن طاقتها الطبيعية من اجل تجديد الموارد الطبيعية والانتاجية المستقبلية للموارد الطبيعية .

ب- ادراك المساهمة في السياحة والتي يمكن ان يقدمها الناس ومجتمعاتهم وكذلك العادات والتقاليد وطرق الحياة .

ج- تقبل فكرة الدول انه يجب ان يحصل الناس على حصة عادلة من المنافع الاقتصادية للسياحة ، وان تسير وفق رغبات الناس والمجتمعات في الدول المضيفة .

وفي الوقت المخصص لي معكم بعد ظهر هذا اليوم ، اود ان اعرض منحنى استراتيجياً للسياحة المستدامة . ان استراتيجية السياحة المستدامة هي عملية مشاركة تدور ضمن دائرة من التخطيط والتنفيذ الهادف الى تحقيق الاهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بطريقة متوازنة ومتكاملة .

لقد اكتسب الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة خبرة لا تقل عن ١٠ سنوات الى ١٥ سنة في بلدان العالم المختلفة عن تنمية السياحة المستدامة . ومن هذه التجربة ، فقد استنبط الاتحاد عشرة دروس من خلال مراجعته لوضع البلدان المختلفة ، وهذا هو ما ساعرضه عليكم اليوم .

### الدرس الاول :

ان الاستراتيجيات هي عمليات تنمية مستدامة ، وليست مجرد خطط ومشاريع ، بالرغم من انها تشتمل على الخطط والمشاريع . وعملية التنمية الاستراتيجية المستدامة للسياحة هي عملية يجب ان توفر بالضرورة المنابر من اجل اجراء المناقشات والسياسات الضرورية لمثل هذه المناقشات وكذلك تطوير النظرة الجماعية . ويجب ان توفر ايضاً اطاراً لعملية المفاوضات وبناء الاجماع . وحتى لو كان للناس نظرة واحدة ومصلحة واحدة ، فلا بد ان تبرز بينهم بعض الخلافات . والطريقة التي نبحث فيها هذه الخلافات ونصل الى الاجماع ، وكذلك الطريقة التي نخطط فيها مع الناس ونقوم بالابحاث والتطويرات تشكل وسيلة للتركيز على مجموعة من القضايا والفرص التي تتخذ صفة الاولوية ، ولتطوير الآلية الضرورية للعمل التنظيمي والمؤسسي المطلوب

لتنمية السياحة المستدامة . ومن الواضح ان النتائج النهائي لهذه الاستراتيجية يجب ان يكون تحقيق اهداف هذه الاستراتيجية ، سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او بيئية . أما النتائج الانية والقصيرة المدى فهي الخطوات التنفيذية التي تنتج عن هذه الاستراتيجية بما يحقق اهدافها .

### الدرس الثاني :

هو الحاجة الى الابتعاد عن المراحل التي يكون كل منها مستقلاً عن الآخر ، اذ يجب ان لا يكون هناك فصل بين مرحلة التطوير ومرحلة التنفيذ . انها عملية تجري من خلال دائرة يبدأ فيها التنفيذ منذ البداية ، ويستمر حتى النهاية . والتاكيد هنا هو على بناء القدرات . واذا ما تحقق تقدم فعلي ، فان ذلك يعطي دفعا جديداً للاستراتيجية . وهناك مستويات مختلفة في للتنفيذ سواء على صعيد الحكومة او الصناعة او المنظمات والتجمعات غير الحكومية .

وهناك ايضاً ممثلون كثيرون يأخذون ادوارهم لتحقيق ما اسميه «الكتلة الحرجة» ، وذلك من اجل ان تصبح النتائج المرئية والتأثير الرئيس واضحاً وضوح العيان . ان مثل هذا المنحى يزيد من المنافع المتحققة ، حيث ان الخطط تتحول الى عمل فعلي ، وحيث ان التنفيذ يخضع للمراجعة واعادة النظر . وبالإضافة الى ذلك ، فان الاستمرار في تنفيذ العملية ، يجري بموجب الدروس التي تم تعلمها من المراجعة واعادة النظر . وهكذا فمع كل دورة من دورات الدائرة ، يتوفر المزيد من المنافع الايجابية .

### الدرس الثالث :

يجب ان تقوم الاستراتيجية على المبادرات والعمليات القائمة محلياً . فالعملية هي شيء يتطور باستمرار ، وهي شيء مستمر يدعم الجهد المبذول نحو تحقيق الهدف . ان الهدف هنا هو ليس ان نضع عملية جديدة او منفصلة للتنمية المستدامة ، بل ان نبني على ، وان نحسن ، البرامج والعمليات القائمة . ويجب ان تكون المبادرات الجديدة مرتبطة باستمرار العمليات السابقة ، وان لا تكرر او تتجاهلها او تلغيها ، بل تتعامل معها كامتداد لها او مكوناً من مكوناتها . ويمكن ادخال التحسينات الضرورية على العمليات القائمة حالياً ، خاصة من خلال بناء الشراكة بين الحكومة ومؤسساتها ، ومع القطاع الخاص والمنظمات والتجمعات غير الحكومية . ومن خلال هذا النوع من الشراكة ، يمكن تحقيق التعاون في بذل الجهد للوصول الى ما اسميه «الكتلة الحرجة» .

### الدرس الرابع :

يجب ان يتم التكامل في اطار عملية صنع القرار الاقتصادي وفيما بين القطاعات وداخلها ، وهذا شيء مهم بالنسبة للنجاح الطويل المدى للاستراتيجية ، وبالتالي فانه يجب دمج العملية

بصنع القرار الاقتصادي ، ويجب ان تكون ضمن الاولويات الوطنية .

فالسياحة ، كما قال المتحدثون الذين سبقوني ، يمكن ان تدخل بسهولة كهدف من الاهداف الوطنية الكلية ، وهذا يشمل ، كما أفهمها التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي والتصدير والعدالة الاجتماعية والعمالة . وهناك حاجة للتأثير على عوامل التغيير الاقتصادية الرئيسة واشراك الهيئات الحكومية الاقتصادية ، كالمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ، وكذلك القطاع الخاص بشقيه التجاري والصناعي في العمل الهادف لتحقيق التكامل . ومن المهم أيضاً ادخال مبدأ التنمية المستدامة في السياسات التي تؤثر على كل من القطاعين العام والخاص . واحدى المسائل التي يمكن ان نتحدث عنها في فترة النقاش هذه هي فكرة صياغة «ميثاق اخلاقي» او مبادئ هادية للسياحة المستدامة .

### الدرس الخامس :

وقد اكد عليه المتحدثون من الاردن ، وهو ان الاستراتيجيات يجب ان توضع في داخل البلد ومن قبل اهله . ويجب ان ينصب الاعتماد هنا على القدرات الوطنية ، الهادفة الى تطوير وتنفيذ هذه الاستراتيجيات وبناء هذه القدرات ، وذلك من خلال الشراكة الوطنية في الاستثمار ، ونقل المعرفة ، والتسويق ، وتطوير الموارد البشرية . واذا اقتضى الأمر فلا مانع من وضع استراتيجية اقل طموحاً من اجل بناء القدرات الوطنية ، فالهم هنا هو ان يأخذ بناء الطاقات الوطنية قصب السبق ، اذ ان الشيء الأكثر اهمية من النمو السريع للسياحة هو ان يكون لدينا الرؤية الصحيحة ، وان نتخذ الخطوات الصحيحة في اتجاه مثل هذه الرؤية ، وبالتالي تحقيق المنافع للشعب ومجتمعاته المحلية في الاردن .

### الدرس السادس :

يجب على الاستراتيجيات ان تتحلى بمنظور استراتيجي ، وان تركز وعلى القضايا التي تتخذ صفة الاولوية ، ومن جملة هذه القضايا التي ذكرت التدريب والتنمية الادارية ، كما يجب تطبيق مبدأ التسويق على نطاق صغير ، وهي فكرة اقترحها السيد هاك ، الممثل المقيم لمؤسسة فريدريش ايبيرت في الاردن واعتقد انها فكرة جيدة . بالاضافة الى ذلك ، وكما أشار غيري من المتحدثين ، هناك حاجة لأن يجري تركيز الوعي العام على هذه القضايا والمجالات ، وهو شيء أود ان أسميه بـ «مبدأ ٨٠ - ٢٠» . ففي كل مسعى بشري تقريباً ستجد انك تستطيع ان تحقق ٨٠ بالمئة من النتائج لقاء بذل ٢٠ بالمئة من المجهود . وهذه هي المجالات التي يجب تحديدها والتركيز عليها . كما يجب المحافظة على المرونة لاغراض التكيف مع الظروف المتغيرة .

### الدرس السابع :

وهو المشاركة ، وهذا يعني التعاون المفتوح والمسؤولية المشتركة . ان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تعبئة جهود كل قطاعات المجتمع ، وليس فقط الحكومة او الصناعة . ويجب ان تشمل الاستراتيجيات على طيف واسع من اللاعبين الذين يشتركون في تحمل المسؤولية ابتداء بصانعي السياسات ، وانتهاء بالمستويات القاعدية ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية . ويجب على منقذي هذه الاستراتيجيات ان يشاركوا في وضع هذه الاستراتيجية وفي القرارات المؤدية الى تنفيذها . وبالإضافة الى ذلك ، فان المشاركة الأولية في «المدخلات» ، وفي «عرض الافكار الجديدة» يجب ان تكون مشاركة واسعة . وبهذه الطريقة ، نستطيع ان نضمن ان الاستراتيجية ملائمة للغرض ، وان التجاوب معها ذاك النوع من التجاوب الذي يشعر فيه الناس بأن هذه الاستراتيجية تخصهم شخصياً .

### الدرس الثامن :

وهو الاتصال ، ونعني بذلك ان الاتصال يجب ان يقدم المعلومات ، ويزيد من الوعي ، ويغير السلوك . ان على الاستراتيجية ان تتجاوز تدفق الاتصال من طرف واحد فقط ، كما هو في الصحف واجتماعات التشاور ، لتشمل تدفق الاتصال في الاتجاهين ، مما يؤدي الى قيام عملية لتنمية المجتمع ، والى تغيير سلوكي قائم على الاستماع والفهم والتفويض وتعبئة المجتمع ، فمثل هذه الامور مهمة لاغراض بناء الاجماع حول الاهداف والقضايا التي تتخذ صفة الاولوية والاعمال التنفيذية الرئيسة الملائمة لتحقيق الهدف .

### الدرس التاسع :

وهو بناء القدرات . وبناء القدرات قضية اساسية ، اذ اننا نحتاج الى مثل هذا النوع من البناء من اجل تحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسات . لقد اشار المتحدثون السابقون الى التعليم وانظمة المعلومات والآليات الضرورية لتكامل القطاعات المختلفة ، اي تكامل القضايا والاهداف والبرامج البيئية والاجتماعية والثقافية ، وكيفية وضعها كلها في نسيج واحد . ان المفاهيم اللازمة لخلق التكامل بين هذه الابعاد المختلفة تستدعي التدريب والتعليم لتنمية الموارد البشرية وللتنمية المجتمعية ، وهي من الامور الأساسية ، وذلك حتى نتفادى الوقوع في مطب التناقض الاداري . ومع الدخول في هذه العمليات ، كما قلنا سابقاً ، فستتولد لديكم اختلافات في وجهات النظر ، وفي بعض الاحيان اهداف مختلفة ، وخاصة عندما يتعلق الامر بالحكومة والقطاع الخاص . والسؤال هنا هو : كيف نحل هذه الخلافات بطريقة ودية نستطيع من خلالها الاستمرار في العمل كشركاء يسعون الى تحقيق هدف ورؤية مشتركة؟

## الدرس العاشر :

وهو الرصد والتقييم ، وهو غالباً الجزء المنسي من هذه العملية . وفي حقيقة الامر ، يجب ان تتكيف الاستراتيجية مع واقع الحال ، ومع السياق البيئي . فالنتائج غير مضمونة دائماً بسبب تغير الظروف ، فالأوضاع الاجتماعية ، والاطار البيئي لما يجري ، وادخال التقنيات الجديدة . ولهذا يجب ان يكون الرصد والتقييم جزءاً لا يتجزأ من العملية الاستراتيجية منذ البداية ، وذلك حتى يكون بالامكان مواكبة هذه العملية مع الاوضاع والنتائج المتغيرة . ومن الجدير بالملاحظة ان عملية الرصد تساهم ايضاً في بناء عملية التعلم والتأمل . وهي تساعد الفرقاء على تذكر النتائج المهمة . ويجب ان تكون المؤشرات بسيطة وملائمة للأوضاع المحلية ، كما يجب ادخال التحسينات على عملية الرصد والتقييم نفسها بشكل مستمر في كل مرحلة من مراحل الدورة .

ان الشيء الاول والاهم في العملية الاستراتيجية ، والذي يجب ان نأخذ بعين الاعتبار هو السائح . وكما اشار زملائي ، فان الاولوية يجب ان تكون تحقيق مستوى من الخبرة السياحية الذي يعزز من تقدير السائح للمناطق التي زارها ، وذلك عن طريق تقديم المعلومات الدقيقة والتفسيرات الملائمة لكل ما يشاهده السائح . ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للسائح الشباب وكبار السن والمعوقين . ويمثل سكان البلد المضيف ، في هذا السياق ، عاملاً في غاية الاهمية بالنسبة للسائح ، ويجب ان نتذكر ان السياحة المستدامة ، على المدى الطويل ، تعتمد على غو السياحة بصورة منسجمة مع المجتمع المضيف . ويجب احترام طريقة الحياة التي يعيشها هذا المجتمع المضيف والتشاور معه بشكل دائم ، والاشتراك معه في تشجيع المبادرات المحلية والوظائف الجديدة التي تنشأ من جراء تنمية السياحة في المنطقة . كما يجب احترام المواقف السلوكية والقيم الثقافية والروحية للمجتمع .

## الابقاء على التنوع :

ان الابقاء على التنوع الطبيعي والاجتماعي والثقافي والتراث الفريد والقيم الجمالية الموجودة في الاردن سيساعد على خلق قاعدة اقوى لصناعة السياحة .

والاعتبار الاخر الذي يجب التاكيد عليه هو ضرورة المحافظة على الموارد القابلة للتجدد ، وتلك غير القابلة للتجدد ، وخاصة فيما يتعلق بالحد من الهدر من خلال اعادة استعمال المواد بعد معالجتها ، وفي هذا الموضع ، الطاقة والماء بصورة خاصة . من المهم جداً ان أؤكد هنا على انه قبل اقامة اي فندق في الاردن ، فانه يجب على ذلك الفندق ان يوقع اتفاقية يتعهد فيها بالقيام بمسؤولياته البيئية . وقد تقدمت التكنولوجيا تقدماً هائلاً في مجال تصميم وبناء الفنادق التي توفر الطاقة والمياه وتعيد استعمال الموارد بعد معالجتها من قبل موظفي الفندق . ولذلك

فلدى بناء فندق في الاردن ، فمن الضروري التقييد بمثل هذه الارشادات .

ولدى استعمال الموارد ، فعلى الشركات الصناعية ان تنظر الى الموارد الطبيعية كموجودات ذات قيمة عالية تستعمل في تحقيق الرفاه للمجتمع ، وفي الوقت نفسه حماية قاعدة هذه الموارد لكي تستفيد منها الاجيال القادمة .

أما البند الأخير هنا فهو التسويق المسؤول . لقد راقت لي الفكرة التي تقدم بها السيد هاك عن «التسويق على نطاق مصغر» ، اي ايجاد اهداف محددة في السوق العالمية ، كالسائح الثقافي او السائح الباحث عن الطبيعة ، واللذان سيأتيان الى هذا البلد ويثمانان القيمة الحقيقية للأشياء الموجودة فيه ، خاصة وان مثل هذا السائح هو الذي ينفق في رحلته اكثر من غيره . كما ان استقطاب النوع الصحيح من السياح أمر في غاية الأهمية بالنسبة لبناء علاقة صحيحة بين السائح والمواطن المضيف ، والذي تحدثت عنه سابقاً . وتجدر الاشارة ان من واجب التسويق زيادة وعي وتقدير السائح لما يتوقع ان يشاهده في الاردن ، وكذلك حث السائح على احترام التاريخ المحلي والعادات والتقاليد والتضاريس الطبيعية للمنطقة . وعلى التسويق ان يكون اميناً فيما يروج له ، وان لا يخلق لدى السائح توقعات غير حقيقية .

في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٩٤ ، قام معاهدي بتنظيم مؤتمر في مونتريال تحت عنوان : « بناء عالم دائم الحياة من خلال السياحة » . ويشرفني ان اقول ان جلالة الملكة نور كانت الرئيسة الفخرية لهذا المؤتمر . وقد بحثنا في ذلك المؤتمر اكثر من ٢٠٠ دراسة حالة عن قصص نجاح تحققت في مختلف انحاء العالم من خلال السياحة المستدامة . واود ان اقول لكم ان افضل نموذج شاهدته من اي مكان من العالم ، ولم اكن على وعي به خلال انعقاد المؤتمر ، بل أصبحت ادركه خلال زيارتي للاردن في العام الماضي ، اقول ان افضل نموذج للسياحة المستدامة في العالم هو النموذج الذي شاهدته في «طيبة زمان» . والقصة التي تكمن وراءه هي قصة عظيمة ، اذ نجد هنا قمة الاخلاق البيئية ، حيث يجري استعمال كل شيء بعد اعادة تصنيعه من قبل كافة اعضاء المجتمع ، وحيث تقوم التنمية على اساس ملكية السكان للمرافق القائمة ، اذ انهم هم الذين بنوا هذه المرافق وهم الذين يديرونها . وقد تحدثنا ايضاً عن المحافظة على التقاليد وطريقة الحياة والمصنوعات اليدوية التقليدية التي يجري انتاجها هنا في الاردن . ان هذا المشروع حائز على كل هذه الصفات ، وهو شيء يستطيع الاردن ان يفخر به ، وانا متأكد ان كل شخص يعمل في هذا المشروع ويشكل جزءاً منه هو فخور به ايضاً .

وباختصار ، فان السياحة المستدامة في الاردن تتطلب رؤية قادرة على توفير المنافع لشعب

الاردن ومجتمعاته المحلية ، والمحافظة على التراث الثقافي الثمين ، وحماية البيئة وروح التعاون مع البلدان الاخرى في المنطقة .

واود ان اختتم بقراءة «شعار المسافر المسالم» الذي يتبناه معهدي : انني ممتن للفرصة التي اتاحت لي للسفر ومشاهدة العالم ، ولان السلام يبدأ من الفرد ، فانني أؤكد على مسؤوليتي الشخصية والتزامي بما يلي :

- ان اسافر بعقل مفتوح وقلب رقيق .
- ان اقابل التنوع الذي اشاهده بالشكر والامتنان .
- ان احترم واحمي البيئة الطبيعية التي تحفظ جميع انواع الحياة على الارض .
- ان اكن التقدير لكل الثقافات التي التقى بها .
- ان احترم واشكر مضيفي على ترحيبهم بي .
- ان امد يد الصداقة لكل من التقى بهم .
- ان ادعم مؤسسات السياحة والسفر التي تشاركني هذه الافكار ، وان اعمل من أجلها كل ما في وسعي ، بالكلام والفعل والروح .
- ان اشجع الآخرين على السفر في العالم بسلام .

## الفصل السابع

رئيس الجلسة : د. أمية طوقان .

ورقة عمل :

**متطلبات التغيير الهيكلي**

**للاقصاد الاردني،**

د. جواد العناني.

تعقيب : د. خليل حماد .

## ملخص

### متطلبات التغيير الهيكلي للاقتصاد الاردني

(د. جواد العناني)

انطلاقاً من ان التغيير الهيكلي قضية حركة وتفاعل سياسي واقتصادي واجتماعي وديمقراطي ، ومطلب داخلي لا مفر منه ، فان هذه الورقة تعالج اربع قضايا ترتبط بذلك المطلب ، وهي : الهجرة ، البنية الاجتماعية ، الاستثمار في رأس المال البشري ، والعلاقات الاقتصادية مع الدول العربية . ثم تراجع الورقة في النهاية عناصر اعادة الهيكلة المطلوبة بهدف احياء تلك العناصر والترويج لها .

ففي مجال الهجرة ، تستعرض الورقة موجات الهجرة المختلفة التي عاصرتها البلاد منذ انشاء الامارة ، مركزة على آلية تكيف الاقتصاد الاردني مع كل منها . اما في مجال التلاحم الاجتماعي ، فتوضح الدراسة ان اهم المميزات التي انفرد بها الاردن هي حرية الحركة الاجتماعية .

وتبرز الورقة ان التطور في الاقتصاد الاردني بفعل الظروف السياسية الخارجية والداخلية ، وبفعل تحول السياسة الديمغرافية واعادة تعريف العلاقة المالية بين السلطة والشعب ، قد جعل التقلب في الدورات الاقتصادية نابعاً من الدورة الاستثمارية ، بحيث بات احتواء الدورات السلبية مهمة داخلية لا خارجية .

اما في مجال الاستثمار في راس المال البشري ، فقد انطلقت الدراسة من ان اهم سمات المجتمع الاردني هو ان الهجرات وندرة فرص العمل والنكبة الفلسطينية قد جعلت التعليم ، كرسيد متنقل ، بدون جمارك أو ضرائب ، استثماراً مغرياً .

وبالانتقال إلى العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية ، فان المرتكز هنا هو ان تجارة الاردن الخارجية مع الدول العربية بما في ذلك مجال الخدمات تتجاوز ما نسبته ٢٥٪ من اجمالي التجارة الخارجية للاردن ، بينما لا تتجاوز التجارة العربية البينية ما نسبته ٨٪ من اجمالي التجارة العربية الخارجية . وظهرت الدراسة ان تقلب العلاقات مع الدول العربية يعود اساساً

إلى ثلاثة أسباب : مستوى دفع العلاقة مع تلك الدول ، وصحة الاقتصاد العربي ، والحاجة إلى الأردن كمتنافس من الضغوط الاقتصادية الداخلية خاصة في الحالة الفلسطينية . وفي الختام ، تطرح الورقة مراجعة تحليلية لعناصر الهيكلية ، وترى ان التغيير الهيكلي في الاقتصاد الاردني ممكن ، والمهم هو ان تتوفر السياسة لذلك والاستعداد لدفع ثمن لا يمكن تجاوزه .

## متطلبات التغيير الهيكلي للاقتصاد الاردني

د . جواد العناني

### المدخل

إن عنوان هذا البحث أذهلني ، لأنه ادخلني الى ساحة واسعة لا ادري اين تبدأ ولا أين تنتهي . ولكن التفاؤل والغرور هما بضاعة البسطاء أمثالي . فأثرت ان الجأ الى اسلوب تصنيف القضايا المطروحة . ولقد حاولت ان اقيس قدرة الاردن على إعادة الهيكلة ليس كشرط خارجي ، ولكن كجزء من سياق الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية في الأردن . وانطلقت من فرضيتين : الاولى انه لا داعي لذكر التقلبات الجديدة الكبيرة المؤثرة على التغيير في الاردن ، مثل حرب الخليج الاولى والثانية ، وعملية المفاوضات السلمية ، وبرنامج التصحيح وغيرها من الأمور ، فهذه صارت معروفة والدراسات التحليلية حولها كثيرة . والثانية ان التغيير الهيكلي في الاردن هو أمر مطلوب ، ولا داعي للنقاش حول هذا الموضوع . وانطلاقاً من هاتين الفرضيتين عاجلت اربع قضايا مهمة في بنية الاقتصاد الاردني ، وهي : الهجرة ، والبنية الاجتماعية أو التلاحم الاجتماعي في الاردن ، والاستثمار في رأس المال البشري ، والعلاقات الاقتصادية بالدول العربية . ومع أن النتيجة الاولى لتحليل هذه العناصر لا تعطي التبشير الكافية باقناع الاردنيين بضرورة التغيير والهيكلية ، ولكنني انطلقت بعدها لوضع ستة أماكن يمكن التركيز عليها لاجداث التغيير المطلوب في الاردن . وهذه هي دور المرأة ، والاتفاق على نموذج اقتصادي يعتمد على اقتصادات السوق والانفتاح ، وإعادة النظر في نظم التعليم والتدريب ، وتأكيد مفاهيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع ، وتحقيق الاستقرار في السياسة الخارجية لمنع التقلبات الاقتصادية الناجمة عن عدم استقرار تلك السياسة ، واخيراً وليس آخراً إعادة هيكلة مؤسسات القطاع الخاص وقبولها لدعم وحماية اقل مما تعودت عليه .

## الهجرة

لا يوجد مجتمع معزول في العالم عن التغيرات الدولية التي تجري فيه ، وحتى الجزر الصغيرة في العالم تتفاعل تأثيراً وأثراً ، بما يصل إلى شواطئها من عناصر المد والجزر الدوليين . والأردن كان من أكثر الدول تأثراً على المستويين الديمغرافي والجغرافي خلال الخمسين سنة الماضية ، فتارة تراه يتوسع جغرافياً وسكانياً ، وأحياناً يتقلص جغرافياً ويزداد سكانياً ، وأحياناً يبقى جغرافياً على حاله ولكن عبثه الديمغرافي يزداد . وبسبب الهجرات والتغيرات المساحية ، فإن الأردن وجد نفسه ، وبدون تخطيط أو منهج عقائدي ، يتحول إلى مجتمع رفاه تتولى الدولة فيه دور المغيث للملهوفين ، وبقيت هذه السمة غالبية على سياساته المالية والنقدية . ولذلك ، فإن كثيراً من المساعدات التي كانت تأتيه ، وأحياناً تحجب عنه ، تنتج عن هذا الدور الاجتماعي الغوثي . ولو تأملنا في أحداث الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ و ١٩٧٥ (لبنان) و ١٩٩٠ (العراق) ، لرأينا أن هذه حالات دائمة . وحتى أن دور الحكومة قد تقوى في الثلاثينات أيام الكساد الكبير ، حين صارت الملاذ والمعين لكثير من الناس الذين لم يتمكنوا من تدبير لقمة العيش ، فلجأوا إلى الحكومة مما اعطاها دوراً اجتماعياً واضحاً مكنها من بسط نفوذها على مختلف أرجاء المملكة ، وجعلها أكثر تماسكاً وتعاضداً .

والواقع أن تاريخ الأردن الاقتصادي قد جعله دائماً وابتداءً حقيقياً بالذين أتوا إليه طالبين الملاذ فيه . فالأردن لم يكن منطقة جذب اقتصادية ، بل كان يدفع الناس إليه خشية من الاضطهاد السياسي أو الديني أو الاثني الذي كانوا يتعرضون له في اوطانهم الأصلية . وقد وجد جميع هؤلاء في الأردن بلداً مضافاً بسبب الطبيعة السمحة لأهل الأردن من ناحية ، وبسبب غياب حكومة مركزية من ناحية أخرى . وقد أدى هذا إلى أن تلجأ الأقليات إلى ممارسة ما كانت تتميز به من نشاط ، فالشركس والشيشان تخصصوا في زراعة الحبوب ، والبهائيون بنوا مزارع حمضيات ، والأرمن أتوا بالتصوير وأعمال الميكانيك ، والفلسطينيون والسوريون مارسوا التجارة والصناعة . وعند إنشاء إمارة شرق الأردن مع وصول المغفور له الأمير عبدالله بن الحسين عام ١٩٢١ ، كانت سياسته جعل الأردن نموذجاً للنهضة العربية وثورتها . فبدأ يجذب أبناء العرب بتخصصات مختلفة جديدة مثل اللبنانيين في مجال الطب ، والفلسطينيين في الإدارة العامة ، وكذلك السوريين والحجازيين ليسهموا في بناء مؤسسات الدولة الحديثة . وهكذا ، قدم الأردن منذ بداياته تجسيدا عملياً لمفهوم «بوتقة الصهر» للأعراق والجناس المختلفة فيه .

ولكن التحول الأكبر الذي أثر على بنية الأردن الاجتماعية لم يأت نتيجة لهجرات قسرية من أماكن بعيدة ، بل بسبب حروب طاحنة على حدود الأردن في فلسطين ، الأرض التي شاركت الأردن ظلم الانتداب ، ونهر الأردن ، وبادلت التجارة والنسب والشراسة ، ووحدة المصير والحال والتاريخ والمستقبل .

وتعرض الأردن لثلاث موجات من الهجرات في الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ و ١٩٩٠-١٩٩١ ، ولقد كانت الأولى هجرة اللاجئين ، والثانية النازحين ، والثالثة المهجرين . ولقد كانت هذه الهجرات كبيرة في حجمها قياساً إلى عدد السكان في الأردن . ولذلك كان عبء استيعاب هذه الهجرات كبيراً . ولكن لا يملك المرء إلا أن يلاحظ بأن عبء هجرة عام ١٩٤٨ كان أكبرها على الإطلاق لأن الأردن كان محدود البنية الفوقية والتحتية ، قليل الموارد والأزاق ، وقليل التجربة في إدارة الهجرات الكبيرة . ولذلك ، كان إنشاء وكالة الغوث الدولية وبرامجها الطارئة معينا للأردن على التصدي لذلك التحدي الكبير . وقد تم استيعاب هؤلاء بالفعل عام ١٩٥٤ ، عند صدور قانون الجنسية الجديد بعد وحدة الضفتين . وفي عام ١٩٦٧ ، كان حجم الهجرة الاصلي كبيراً جداً ، وصاحبه فقدان للأرض ، واستمرار لحرب الاستنزاف عبر الحدود ، ولكن النازحين هذه المرة لم يكونوا مواطنين من دولة أخرى ، بل أردنيون . ولذلك ، كان العبء كبيراً ، ولكن ادارتها على صعوبتها أمكن إنجازها بسبب عودة الكثيرين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ، بعدما تبين لهم أن العودة ممكنة . والثانية أن كثيراً من النازحين كان لهم أقارب وأصدقاء في الأردن قدموا لهم المأوى المؤقت في بيوتهم ، والثالثة أن كثيرين من النازحين انتقلوا من مخيمات في الأرض المحتلة إلى مخيمات في الأردن . وقامت وكالة الغوث بالاستمرار في تقديم المساعدات لهم مثلما كانت تفعل لما كانوا يقطنون المخيمات في الضفة الغربية . ولكن أهم سبب هو أن الأردن كان أكثر تطوراً وقدرة على معالجة الموقف عما كان عليه عام ١٩٤٨ .

أما في عام ١٩٩٠-١٩٩١ ، فإن المهجرين كانوا أردنيين ، معظمهم من اصل فلسطيني ، وليس كلهم ، وقد عادوا إلى بلدهم الأردن بسبب حرب عربية عربية في بدايتها ، تحولت إلى حرب اقليمية دولية . وقد عاد كثير من هؤلاء إلى بيوت لهم ، أو منازل استأجروها . ولكن مطالبهم المدنية كانت واضحة ، فمعيشتهم في الكويت وباقي دول الخليج عودتهم على أنماط استهلاكية وأنماط معيشية سهلة معتمدة على منتجات العصر الحديث . وقد بدأ واضحاً أن المرافق الأردنية المتاحة لن تكون كافية لتلبية حاجاتهم ، فزاد الضغط على المدارس والمستشفيات والهواتف والمكاتب والمحلات التجارية والشقق والمنازل ، ووسائل النقل ، وغيرها من الخدمات والمرافق . ولذلك ، استطاع الاقتصاد الأردني أن يستجيب لكثير من هذه النواقص التي ظهرت بواسطة القطاعين العام والخاص . وقد تم تسجيل شركات كثيرة ، وارتفعت وتيرة الاعمار والبناء ، وأقيم أعداد متزايدة من المدارس والجامعات الخاصة ، والمستشفيات ومؤسسات العلاج ، وانشئت الابنية التجارية والشقق ، وازدادت اعداد المحلات التجارية والخدمات لقطاع المستهلكين ، وادخلت أنماط جديدة من السلع والخدمات إلى السوق الأردنية . ولذلك ، خرج الاقتصاد إلى حد ما من كبوته التي كان يعاني منها منذ عام ١٩٨٨ . وصار واضحاً أن المهجرين إلى الأردن لم يشكّلوا عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ أعباء إضافية

كما كان الحال عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ .

ولعل الموجة الثالثة والاخيرة تشبه الى حد كبير ما حصل عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ حين قدم كثيرون من لبنان الشقيق طالبين الملاذ في الاردن من ويلات الحرب الاهلية في لبنان . ويقدر عدد اهل لبنان الذين جاءوا بحوالي ثمانين ألفاً ، معظمهم من رجال الاعمال والوسطاء والعاملين في مجال الخدمات . وقد جاء هؤلاء طمعاً في ان مناخ الانفتاح الاقتصادي والوفرة النسبية للخدمات ستمكنهم من الاستمرار في تسيير اعمالهم ووساطاتهم المالية والتجارية والمصرفية من الاردن . وكان معظم الذين اتوا من لبنان تحت الانطباع الخاطي بأن الحرب الاهلية لن تدوم طويلاً . ولكن الحرب طالّت ، وتبين ان بنية الاردن الخدمية لن تكون كافية لانجاز اعمالهم بالسرعة والفاعلية المطلوبة . ودار جدل مطول ايامها حول احتمالية ان تحل عمان مكان بيروت . ولكن لما طال امد الحرب ، ولم يستطع الاردن ردم الفجوة الخدمية بالشكل المقنع ، غادر كثيرون الى اماكن اخرى مثل قبرص ، وأثينا ، والبحرين ، والامارات العربية المتحدة ، ولندن ، وباريس ، وغيرها من حواضر العالم . وهكذا ، فإن الأردن الذي عجز عام ١٩٧٦ عن توفير البنية التحتية للنهوض بالخدمات ، تمكن من الاستجابة للطلب بشكل فاعل اسرع عام ١٩٩١ و ١٩٩٢ .

والسؤال يثور ثانية لماذا؟ والجواب عن هذا السؤال يمكن ان يطرح من عدد من الزوايا التي تكشف قدرة الأردن التنمائية على التكيف والهيكلية . أما الجانب الأول من الإجابة فيتعلق بفرق المستوى في البنية التحتية المتاحة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩١ . فبينما شرع الاردن في تنفيذ خطته الخمسية الأولى عام ١٩٧٦ ، فإن بنيته التحتية كانت ما تزال ناقصة جداً من حيث خطوط المياه والكهرباء ، والطرق ، والجسور ، والمجاري ، وصناعة الاسمنت والحديد وغيرها . أما في عام ١٩٩١ ، أي بعد خمسة عشر عاماً ، فإن البناء التحتي قد اكتمل ، وصار بالإمكان التوسع في مساحات البناء والإعمار ببسر وسهولة . أما الجانب الثاني ، فهو أن الذي تكفل بتصميم المشروعات الجديدة وتنفيذها وتمويلها عام ١٩٧٦ ، كان القطاع العام الذي اعتمد تمويله على مصادر خارجيه وترتيبات طويلة النفس . أما عام ١٩٩١ ، فقد اضطلع القطاع الخاص بذلك ، وتمويل ذاتي . مما قصر المسافة بين التفكير في المشروع واخراجه جاهزاً إلى حيز التنفيذ . وأما السبب الثالث فهو أن الذين أتوا من الكويت وباقي دول الخليج اعتمدوا على أموالهم ومدخراتهم لتنفيذ مشروعاتهم وبذلك كانوا إضافة نوعية للاقتصاد . ولو قارنا بينهم وبين المهاجرين اليهود لاسرائيل من الاتحاد السوفياتي سابقاً لوجدنا أن هنالك تشابهاً في الكفاءات ، باستثناء الكفاءات التكنولوجية في مجال الذرة والالكترونيات ، ولكن المهجر الاردني العائد من الخليج كان في غالب الأحيان يحمل كلفة إدامته في جيبه . أما المهاجر اليهودي ، فهو عبء على الدولة تتقاضاه من تبرعات اليهود الأثرياء الآخرين وكفالات

القروض الامريكية . فكيف يجوز ان يسمى اليهود المهاجرون رصيذاً لإسرائيل ، والعائدون من الخليج عبئاً على الاقتصاد الاردني .

### التلاحم الاجتماعي

من اهم المميزات التي تفرّد بها الاردن منذ الثلاثينيات هي حرية الحركة الاجتماعية ، ومن ثم غياب الطبقة الراسخة ، باستثناء بعض الأسر التي عملت بالوكالات التجارية ، او تلك التي حققت مداخيل ريعية من توزيعات «الكوتا» ، فإن معظم الاردنيين ينحدرون من أسس متقاربة في الدخل ، والتعليم ، والمستوى الاجتماعي . وما تزال ذاكرة الاردنيين تحتفظ بصورة التجانس ، وتغلب النمط الافقي في مفهوم الحرية والتميز . وبفضل الهجرة المستمرة ، وارتفاع العناية بالتعليم ، فإن الحركة الاجتماعية بقيت مكفولة للمواطن ، معتمداً في تقدمه على مهاراته ، وقدراته في خدمة المجتمع سواء كان ذلك في القطاع الخاص أو في القطاع العام .

لقد كان استاذ المدرسة يحتل مكانة مرموقة في المجتمع ، ويعود الناس اليه طلباً للنصح والمشورة في كثير من شؤون حياتهم ، لأن المعلم كان يتميز براتبه الذي سجل في المعدل اربعة اضعاف دخل العامل العادي ، ولأنه كان يتفانى في تعليم الاولاد والبنات . وكذلك ، كان التميز في المجتمع قائماً على نظام الاستحقاق الذي انعكس على مداخيل المستحقين . ومن هنا صار المعلم ، والطبيب ، وبعد ذلك المهندس امثلة تحتذى . ومع التحول التدريجي نحو المدينة بعيداً عن حياة الريف ، وزيادة الطلب على التعليم ، صار هنالك إقبال على المهن التي ميزت الناس في يوم من الايام . وبسبب الهجرة الدائمة من الريف الى المدينة ، وسيادة المجتمع الرسمي على حساب المجتمع الريفي غير الرسمي تفتحت ابواب جديدة للرزق ، تدعمت تدريجياً بانفتاح ابواب الهجرة إلى الخارج . وبالمقابل فإن امام هذه الديناميكية الاجتماعية السلسلة كانت تجري في المجتمع تحولات سياسية لم تقم على المنافسة بين الناس في طلب الرزق ، وانما قامت على دوافع سياسية كانت في معظمها مبنية على افكار مستوحاة من خارج الحدود الاردنية . لقد كان التعليم مفتاحاً للوعي السياسي . ولأن الاردن لم يولد افكاراً ذاتية سياسية ، وغاذج فكرية كما كان الحال في مصر ، وسورية ، والمغرب ، ولبنان ، وإلى حد ما فلسطين . فلذلك جاءت كل الافكار السياسية من خارج الاردن ، مثل الشيوعية ، والافكار الاسلامية الحديثة ، والقومية السورية ، والبعث ، والناصرية . ولذلك ، كان لابد من ان يؤدي هذا الوضع في نهاية الأمر إلى المناوئة بين النظام السياسي في الاردن واصحاب هذه الافكار . ولذلك ، تعطلت الحياة الديمقراطية في الاردن في اكثر من مناسبة . وصار يبدو كأن قضية الصراع كانت محصورة بين النظام من ناحية وبين الحزبيين من ناحية اخرى .

وهكذا نرى دون الدخول في تفاصيل الحياة الحزبية في الاردن ، وقد كتب عنها الكثير ، ان

معظمها مرتبطاً بقرارات تصدر عن المؤسسة الاستثمارية Institutional Investor ولهذا، فإننا نرى في الوقت الراهن انكماشاً واضحاً ومقصوداً في حجم السيولة المتاحة في الاقتصاد الأردني، تعود أسبابها إلى قرارات البنك المركزي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف للدينار. ولم يكن هذا بالامر المتاح قبل عدد من السنوات، خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ على سبيل المثال، حين كان الاقتصاد الأردني يعاني من نسبة تضخم تتجاوز ١٥٪ وكان البنك المركزي أيامها يلجأ إلى الضغط على البنوك لكي تقلل من التوسع في الائتمان، ولكن البنوك لم تستجب مثلما تستجيب في الوقت الحاضر. ويجب ان نؤكد هنا بأن استجابة البنوك في الوقت الحالي لتوجيهات سياسة البنك المركزي قد استفادت من تجارب عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، ومن تجربة بنك البتراء، وغيره من البنوك التي افلست او شارفت على الافلاس، وكذلك بسبب تراجع قدرة البنوك على تحصيل ديونها المتعثرة، مما فرض عليها ان ترفع من احتياطات الديون الهالكة، وتقلل من نسب الارباح الموزعة.

ولذلك، فإننا نرى أن التطور في الاقتصاد الأردني، بفعل الظروف السياسية الخارجية والداخلية، وبفعل التحول إلى سياسة الديمقراطية وإعادة تعريف العلاقة المالية بين السلطة والشعب، قد جعل التقلب في الدورات الاقتصادية نابعاً من الدورة الاستثمارية، وصار احتواء الدورات السلبية مهمة داخلية لا خارجية. لقد صارت العلاقة بين الاستهلاك، والادخار والاستثمار، وتفاعلها مع أنظمة السعر السائدة، هي المحك الذي تقاس به قدرة السياسات على احتواء الأزمات، ومواجهة الدورات، وتعزيز التنمية، وتوزيع المكاسب والمغارم. ولم يعد صحيحاً أن المساعدات الخارجية ستكون كافية لمعالجة الخلل أو التشوه في الاقتصاد ما لم يصاحب ذلك سياسات تصحيحية وتقويمية سليمة.

### الاستثمار في رأس المال البشر

من أهم سمات المجتمع الأردني هو أن الهجرات، وندرة فرص العمل، والنكبة الفلسطينية قد جعلت التعليم، كرسيد متنقل بدون جمارك أو ضرائب، استثماراً مغرياً. ولذلك، فإن قرار الأفراد والاسر والحكومة بالاستثمار في رأس المال انطلق من معالجة سلبيات الواقع، ومواجهة الخطر الجاثم على الاستثمارات الثابتة الأخرى، والناجم عن احتمالات الحروب والتقلبات السياسية، وما ينجم عنها من هجرات قسرية تجعل المنكوبين يواجهون الحياة من جديد بعد تدمير ما جمعه وحشده من استثمار وادخار. ولذلك، صار العلم والمعرفة رصيماً ثابتاً، قابلاً للحركة، والتراكم، مما جعله مغرياً ومبرراً من حيث الكلفة والمردود. وكذلك، فإن المجتمع الأردني الذي خلا من الطبقة، قد جعل التعليم واسطة لاختراق الصفوف إلى الواجهة، وبذلك حقق المتعلم مردوداً مادياً مستقراً إلى حد ما ومكانة اجتماعية مهمة.

التوافق الاجتماعي قابله إلى حد ما تنازع سياسي. وبينما كان الانسجام الاجتماعي نابعاً من ظروف الأردن الداخلية، فإن النزاع السياسي كان إلى حد ما مستورداً. وهكذا، فإن الأردن لم يفقد كثيراً من خواص المرونة، لأن النزاع السياسي فيه جعل المطلوب تنحية الأفكار السياسية الخارجية عن الفعل داخل الساحة الداخلية. وهكذا صارت الفلسفة الاقتصادية في الأردن قائمة على أساس مجتمع الرفاه في حدود الامكانيات المتاحة. وقد نجح الأردن لفترة معينة من الزمن في ان يوفر للأردنيين أسباب العيش بالرغم من شح الموارد. وتمكن النظام في الأردن من التحوط ضد محاولات تغيير النظام مثل الذي كان يحصل في الأنظمة العربية المجاورة. ولكن سياسة الرفاه، وتوفير الخدمات والدعم للمواطنين بقيت خاصية ملازمة للاقتصاد الأردني بعد فورة النفط، والتي كان من أبرز نتائجها السياسية تعطيل إعادة العمل بالديمقراطية في الأردن. فظالما ان الدور الرفاهي قائم، وتمويله متيسر، فإن القدرة على العطاء ترافقها قوة سياسية مركزية مؤثرة. ولما انتهت فورة النفط، وحصلت أحداث الجنوب في مطلع عام ١٩٨٩، أفتتح الباب على مصراعها للمطالبة بعودة الديمقراطية، والاستجابة لذلك الطلب من قبل جلالة الملك. ولكن عودة الديمقراطية تزامنت مع امرين في غاية الاهمية: الأول هو نزوب موارد المساعدات الخارجية، ودخول الأردن مرحلة التكيف الاقتصادي الصعب. والثاني هو حصول حرب الخليج وما تلاها من بداية للتفاوض حول عملية السلام.

ان مجموع ما جرى من تحولات في الأردن منذ عام ١٩٨٨، ربما كان في ضخامته وزخامته مساوياً من حيث تأثيره على الجبهة الداخلية لمجموع ما واجهه الأردن من مؤثرات على بنيتها خلال الأربعين سنة التي سبقت ذلك.

وإذا ما تذكرنا النموذج السياسي الذي يحكم قرارات الأردن في سياسته الخارجية، فإننا نرى ان الهم الاساسي هو احتواء المؤثرات التي تأتي من خارج الأردن وانعكاساتها على الجبهة الداخلية. وهو يأخذ بعين النظر حصيلة تلك المؤثرات، ويتخذ بناء على ذلك قراره الخارجي، شأنه في ذلك شأن الدول ذات الاقتصاد المحدود والمفتوح. ومن هنا فإن المؤثرات الخارجية على الاقتصاد الأردني هي في الاصل مستوردة، ولكنها بدأت تتراجع في السنوات الثلاث الاخيرة لصالح المؤثرات على الدورة الاقتصادية الداخلية. وهذا التطور يتطلب مقدرة فنية وإدارية للتعامل مع دورات اقتصادية ليست متوفرة بالقدر الكافي في الأردن. ولعل الضيق المستمر والبرم بشروط البنك الدولي، ومن خلفه صندوق النقد الدولي، قد بات ينطوي على خطورة غير مرئية وهي أن الأردن قد اسقط التحول الذي يجري فيه من حساباته الاقتصادية مما يجعل التحكم في الدورة الاقتصادية امراً أكثر تعقيداً وصعوبة. ولذلك، يجب التنبيه إلى أهمية هذه النقطة وهي إعادة توزيع العوامل المؤثرة على الاقتصاد الأردني من الخارج إلى الداخل.

ولإعطاء مثال واحد على هذا التحول فإن قرارات الاستثمار لم تعد بيد الأفراد، بل صار

النمط العمري السائد في الأردن . وهذه هي ارتفاع معدل حجم الأسرة ، مما يعطي الوالدين صوتاً عالياً في قرارات الأسرة الأردنية . والثاني هو ارتفاع نسبة البطالة والاعالة عند الشباب مما يفقدهم الصوت الاقتصادي المؤثر داخل الأسرة أو الوحدات الانتاجية . وكذلك ، لأن الاناث في المجتمع الأردني ما يزلن قليلات التأثير قياساً الى نسبتهم في سوق العمل أو الى مجموع المتعلمين ، أو حتى مجموع السكان بشكل عام (٥٠٪) .

أما القناة الثانية فهي الديمقراطية والمساواة . والواقع أن الأردن قد قطع نحو هذا الامر اشواطاً ، ولكن نتائج الانتخابات وتكوين الاحزاب الجديدة لم ينجح حتى الآن في الهاب خيال الشباب أو استقطابهم . ونظراً لوجود حزب واحد كبير في الساحة الأردنية ، فهو يعتبر مقاوماً للتغييرات الهيكلية المطروحة في الأردن حالياً ، ويرى فيها انعكاساً للواقع المر الذي تحياه الامة . وهو ما يزال غير قادر نفسه على بلورة نموذج مقابل ، بل يكتفي بالتعميمات والوعظ . ولكنه مقاوم لفكرة الهيكلية . وأما بقايا الاحزاب الشيوعية والاشتراكية والبعثية والقومية ، فإنها ايضاً تنزع نحو مقاومة إعادة الهيكلية والتذكير بأكلافها الاجتماعية العالية . وأما الاحزاب الجديدة ، وحتى التي لا تستفيد من القاعدة العشائرية ، فإنها قد تبنت شعارات قريبة من الاحزاب الاخرى لكي تنافسها على جذب المنتسبين . أما أحزاب العشائر ، فإنها تسعى لكي تعطي نفسها ثوباً من التجديد عن طريق تبني الموقف الرسمي الداعي للهيكلية والتغيير . ولكن لو تأملنا في الموقف العشائري بدقة فإننا نرى أن له مصلحة في عدم التغيير ، وبخاصة اصحاب النفوذ منهم ، وليس الشباب بالضرورة . فالهيكلية تعني فتح ابواب التجارة الخارجية ، وتقليص الدعم ، وجمع الضرائب ، والتعيين على اساس الكفاءة ، وغيرها من الامور التي تقول بانتهاء الامتيازات ، وأنا اختلف القول بأن هذه التغييرات ستكون اكثر انصافاً لفئات اردنية على حساب أخرى ، أو محافظات على حساب محافظات أخرى ، ولكنها ستلغي دور الوساطة بين افراد العشيرة والحكومة ، والتي يضطلع بها الاقوياء في كوادر العشيرة الأردنية . وخلاصة القول أن هنالك نسبة اجماع على رفض التغيير ، وذلك لأن الأردنيين من اصل فلسطيني قد قبلوا بالامر الواقع ، وعجزوا عن التعبير عن قضاياهم الا عن طريق اثاره موضوع عدم المساواة بين الأردني والفلسطيني . والاصرار على اتباع هذا الاسلوب لن يأتي بنتائج بقدر ما سيثير مخاوف الجهات الاخرى ، ويفتح الباب على مصراعيه لاحتمالات المنافسة الحادة . إن للتغيير وإعادة الهيكلية مستفيدين من جميع فئات الشعب وبخاصة الشباب . وهؤلاء لم يتبلور لهم بعد صوت سياسي أو اقتصادي يعكس وجودهم . إن هذه هي في تقديري العضلة الاساسية التي تقاوم التغيير في الأردن . ورغم ان حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي قد صنفت نفسها وزارة شباب ، إلا أن قصر المدة التي استلمت فيها مهامها لا يمكننا من الحكم عليها أولها في مجال استقطاب الشباب ، وابرار دورهم في المجتمع .

ولقد بدأ الاستثمار في التعليم ، بطبيعة الظروف وضعف البنية التحتية في الخمسينات ، وكأنه منحاز للأردنيين من اصل فلسطيني . السبب هو أن الدافع لدى هؤلاء كان أقوى للتعلم بسبب النكبة والهجرة والخسارة الفادحة الناجمة عن ضياع الوطن والممتلكات . وأما السبب الثاني ، فإن كثيراً من اهل المدن والريف الفلسطيني قد خبروا نعمة التعليم ، وما تحققة لحاملها من عيش كريم ومكانة اجتماعية في فلسطين نفسها قبل الاحتلال . وأما السبب الثالث فهو ان معظم اللاجئين الفلسطينيين قد استقروا بالقرب من مراكز المدن حيث تسود خدمات أفضل ، وكذلك بسبب ما قامت به وكالة الغوث وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية من دعم لتقديم خدمات اجتماعية للمخيمات . وكذلك ، فإن انفتاح باب فرص العمل التدريجي أمام المتعلمين في دول الخليج الناشئة ، وغيرها من الاقطار العربية ، دعم إقبال الفلسطينيين على التعليم ، وصار جزءاً لا يتجزأ من حياتهم ومن مخططاتهم الاقتصادية ، وتدريبهم المنزلي .

ولكن ظاهرة الإقبال على التعليم لم تعد محصورة على فئة دون أخرى في المجتمع ، وسرعان ما صارت مهمة تعليم الأولاد ، ومن بعد ذلك البنات ، قلقاً عائلياً وحاجة أساسية . وهكذا انتشر التعليم بخطوات كبيرة في جميع مجالاته ، وصار سمة محددة لطبيعة الاقتصاد الأردني . فالتناس تهاجر لتعلم اولادها ، وتبني البيوت وتشتري العقار من اجل الادخار أو الاستثمار لتعليم ابناء الأسرة وبناتها . وتوسعت المنشآت والمرافق التعليمية طوياً وعرضاً ، رأسياً وأفقياً ، وفي جميع المناطق . ولما جاءت فورة النفط تبين ان اختيار التعليم والتخصص ، وبخاصة في الجامعات الجيدة ، يؤدي الى وظيفة ذات مردود عال وسريع نسبياً .

ولقد باتت الشكوى من أن التعليم في الأردن صار كعباً في نحاحه اكثر منه نوعاً . ولكننا لسنا هنا بصدد تقييم التجربة التعليمية ، ولكننا بصدد معرفة أثر الاستثمار في رأس المال البشري على قدرة الأردن على الهيكلية الاقتصادية . ومن البديهي القول أن الشعب الأوفر تعليمياً هو الأكثر استجابة لدواعي التغيير المستتير .

وحتى نضع نوعاً من التحليل لهذه العلاقة لا بد أن نرسم قنوات الاتصال الاساسية بين التعليم والهيكلية . وهذه القنوات هي الرغبة في التجديد وفهم متطلباته ، والسعي نحو الديمقراطية والمساواة ، ودرجة التمدين Urbanization .

ولو أخذنا بالقناة الاولى وهي الرغبة في التجديد لوجدنا ان هنالك رغبة لدى الشباب بالتغيير . ومعدل عمر الشعب الأردني في أي لحظة صغير وشاب ، ولا يتجاوز ٢٥ سنة ، حيث ان غالبيتهم دون سن العشرين ٦٠٪ . ورغبة الشباب في التغيير عالية . ولكن هنالك بعض السمات الاجتماعية التي تمنع الشباب من ان يستفيدوا من اكثريتهم او من كونهم يشكلون

## العلاقات الاقتصادية بالدول العربية

في الوقت الذي لا يزداد فيه معدل التبادل التجاري العربي البيئي الى مجموع التجارة العربية عن نسبة ٩٪ في أحسن الاحوال ، فإن تجارة الاردن مع الدول العربية تتجاوز ٢٠٪ من مجموع صادرات ومستوردات الاردن السلعية . ولو اضعنا إلى ذلك صادرات الأردن ومستورداته من الخدمات ، فإننا نرى ان النسبة سترتفع إلى حوالي (٢٥٪) ، من مجموع تجارة الاردن في السلع والخدمات ، وذلك بسبب حوالات الاردنيين العاملين في الخارج . وكذلك ، فإن الشواهد تدل على ان انتقال رأس المال بين الاردن وباقي الوطن العربي يشير إلى حركة مرتفعة نسبياً . ولهذا ، فإن الاردن ما يزال يعتمد بنسبة ٥٠٪ من وارداته من العملات الاجنبية السنوية على علاقاته الاقتصادية بالدول العربية ، بينما تجاوزت هذه النسبة خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٦ نسبة ٨٠٪ بسبب قرارات قمة بغداد عام ١٩٧٩ ، وبسبب الارتفاع المضطرد في حوالات العاملين في الخليج والقروض الخليجية ، والصادرات اليه . وقد تراجعت هذه النسبة بشكل ملحوظ بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠ .

ولو استعرضنا علاقة الاردن خلال الثلاثين عاماً الماضية مع كل قطر عربي على حدة ، لخرجنا بصورة متقلبة نسبياً . ولرأينا أن مصادر هذا التقلب قد اعتمدت على ثلاثة أمور أساسية : الأول هو درجة الدفء أو البرودة في العلاقات السياسية ، والتي كانت تترجم نفسها فوراً إلى علاقات حدودية لتنظيم حركة الناس والتجارة والمال . والثانية هي صحة الاقتصاد العربي ، فإن كان الوضع في القطر العربي جيداً فتح اسواقه للتعامل مع الأردن ، والعكس صحيح . وقد كان الاردن باستمرار موضع التضحية الأول في حالة تراجع الاقتصاد العربي الشريك ، وكان التراجع يترجم على واقع العلاقة مع الاردن من خلال الاختلال بالبروتوكولات ، أو تأجيل الدفعات ، أو إعاقه حركة الصادرات الاردنية لذلك البلد ، أو رفع الرسوم على أناسه وبضائعه وخدماته . وأما الأمر الثالث : هو الحاجة إلى الأردن كمتنفس من الضغوط الاقتصادية داخل البلدان العربية الاخرى ، ومن الامثلة على ذلك حرب العراق مع إيران والعقوبات الاقتصادية على العراق ، ومنع القطاع الخاص السوري من شراء الدولارات بما دفعهم لجعل الاردن مركز مقاصة للبيرة السورية ، وتهريب الاغنام عبر الاردن ، ولجوء اكثر من ٧٠ ألف لبناني إلى الاردن عام ١٩٧٦ ، وغيرها من الأمور . وأما أهم هذه الامثلة على الاطلاق فقد كانت العلاقة الاردنية الفلسطينية منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ وحتى الآن . ولقد كان الاردن حتى عام ١٩٩٣ مصدر سد العجز في ميزان مدفوعات اقتصاد الارض المحتلة أو القناة نحو ذلك . ولقد بلغ مجموع العجز التجاري وحده بين فلسطين والاردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٢ حوالي ٢,٢ مليار دولار ، بينما بلغ العجز التجاري الفلسطيني حوالى ٦,٥ مليار دولار . وقد تم تسديد الباقي عن طريق العمل في اسرائيل ، وحوالات الفلسطينيين في الخليج والاردن

وأما القناة الثالثة فهي ان نجاح التجربة الانمائية الاردنية في اصال شبكات البنية التحتية والمرافق العامة والمدارس الى جميع انحاء المملكة قد سهلت مهمة التوسع التجاري والميركانتيلي Mercantilist في جميع مناطق المملكة ولهذا ، فإن المجتمع الاردني قد صار مدنياً في استهلاكه وإن ما زال في كثير من الاحوال ريفياً في اسلوب انتاجه . ففي حين نما الاستهلاك الشخصي في الاردن ، وفي جميع انماطه ، فإن الانتاج ما يزال ، وحتى في الشركات المساهمة الكبرى ، غير رسمي النزعة ، ويدار بعقلية كبير العائلة ، وليس بالوسائل الادارية الحديثة ، وتقسيم العمل حسب مقتضياته ، وخلق خطوط الاتصال الافقية والعمودية المثلى . ولذلك ، فإننا نرى ان نظام الانتاج يستند باستمرار الى دعم الحكومة في الانفاق على الشركات المفلسة ، ولا تتم اعادة هيكلة هذه الشركات أو تصفيتها إلا بعد فترة انتظار طويلة ومكلفة . ونرى ان هنالك تعيينات فوق الحاجة تصل إلى حد البطالة المقنعة . لذلك ، فقد صارت الشركات تسعى إلى تشابك مصالحها مع كثيرين لتحمي نفسها من الاجراءات الرقابية الحكومية ، فكأنها تهدد الحكومات بعدم تغيير اوضاع الشركات بسبب ارتفاع الكلفة المالية والادارية لذلك التغيير .

أما من الناحية الاستهلاكية ، فإننا نرى ان الاسر قد تعودت على نمط من الاستهلاك يصعب التكيف مع حد ادنى منه . ولذلك ، جاءت الانتخابات الديمقراطية لتضع حداً أدنى على ألم التكيف المطلوب . ولذلك ، نرى نواباً وبعض قادة الاحزاب من يهدد بأن رفع سعر الخبز أو الماء قد ينطوي على حركة شبيهة بحركة نيسان عام ١٩٨٩ . إن اسلوب التهديد للاستقرار والنظام صار سلوكاً يلجأ اليه الرافضون للتغيير واعادة الهيكلة . ولذلك ، فإن انماط التمدين ، قد وضعت سقفاً على اسلوب الهيكلة واعادتها في الاقتصاد الاردني من حيث الاستهلاك والاستثمار . أما من حيث الادخار ، فقد صار واضحاً أن استثمار الافراد قد تراجع حيال استثمار المؤسسات ، وبخاصة في ظل السياسة النقدية التصحيحية ، والتي تشفط السيولة من القنوات الاقتصادية ، وتجمدها داخل المؤسسات المالية والمصرفية والتأمينية والادخارية والاستثمارية . ولو نظرنا إلى سلوك المؤسسة الاستثمارية في الاردن لوجدنا أنه يسير مع الدورة الاقتصادية Pro-cyclical ، فهو ينكمش مع انكماش الاقتصاد ، وينفتح مع انفتاحه . وهذا صحيح هذه الايام بالذات . ولو نظرنا إلى الجهات التي تسيطر على المؤسسات المالية لوجدنا ان معظمها قد شاخ ، وغلب على طبعه الأناة ، وتجنب المخاطرة ، وأنه لا يعطي قروضاً إلا لمن هم قادرين على الدفع وغير ميالين للمخاطرة مثلهم . ولذلك ، فإن اعادة الهيكلة الاستثمارية تلاقى مقاومة بحكم طبيعة الامور .

عبر الأردن إلى فلسطين، وعن طريق بعض الصادرات الفلسطينية إلى الأردن ودول عربية أخرى. ولذلك، فإن الترابط بين الاقتصاديين الأردني والفلسطيني خلال تلك الفترة كان واضحاً بحيث أن الاقتصاديين كانا متقاربين في معدل الدخل ويسير الناتج الإجمالي فيهما عبر الزمن بخطين متوازيين.

والسؤال إذن: هل العلاقات الاقتصادية الأردنية مع الوطن العربي ستكون عنصراً دافعاً وحافزاً لإعادة الهيكلة في الاقتصاد الأردني؟ إن الجواب المبني عن هذا السؤال هو نعم إلى حد ما. فالعلاقة التجارية والاستثمارية مع دول الخليج ستفرض على الإنتاج الأردني مزيداً من الانفتاح، والتنظيم، ومراعاة الاتقان والنوع. وكذلك، فإن الاستثمارات المشتركة الموجهة للاقتصاد العالمي أو الاقتصاد الإسرائيلي ستفرض غطاءً مشابهاً. ولذلك، فإن العلاقات الاقتصادية الأردنية العربية والدولية ستسير باتجاه إعادة الهيكلة، خاصة وأن زمن المساعدات بدون مقابل، والهبات قد انتهى. وليس في مقدور الخزينة من الآن فصاعداً أن تتحمل اعباء الاستمرار في نمط الدعم الكبير الحالي. ولو تمتع المرء في الموازنة الحالية للحكومة الأردنية لرأى أن حوالي ثلثها على الأقل يتوجه نحو الدعم. وإذا أضفنا الموارد التي لا تحصل في حالة التسعير الصحيح للمواد الغذائية الأساسية والمياه والطاقة، فإن الدعم ربما يرتفع ليصل إلى رقم يقارب حجم الموازنة. ولتأخذ المياه وحدها كمثال. فلو سمرت المياه بموجب كلفتها الفعلية (حوالي ٣٥٠ فلساً للمتر الواحد)، فإن حصيلة المياه ستبلغ حوالي ٣٢٠ مليون دينار بينما لا تبلغ في الوقت الحالي أكثر من ١٢٠ مليون ديناراً!

### وماذا إذن؟

وباستعراض الجوانب الأساسية المؤثرة في البنية الاقتصادية الأردنية، يرى المرء حالة من التغيير المستمرة، ولكنها قد لا تنبئ عن كثير من الاستعداد في الساحة الأردنية على قبول التغيير، وبخاصة التغيير الهيكلي المطلوب في البنية الاقتصادية الاجتماعية. فبالرغم من أن المعاملات الأساسية للديمقراطية والحركة وارتفاع نسبة الخدمات في الاقتصاد الكلي وغياب الطبقة الاجتماعية، إلا أن المحصلة لا تعطي قناعة بأن الأردن بلد يرغب في التجديد أو إعادة الهيكلة. ولكن، هنالك مظاهر من تاريخ الأردن الاقتصادي والاجتماعي، قد تساعد على مقارعة عناصر التصلب في الشرايين. وسوف نمر على عناصر إعادة الهيكلة بهدف إحيائها والترويج لها لتكون عوناً على قلب التربة حتى يظهر خيرها إلى السطح، وتعطي منتجاً أفضل. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١ - أن دور المرأة في الأردن يستهان به أحياناً كمعصر فاعل في أحداث التغيير. ولا تأتي فعالية هذا العنصر من الضغوط النسائية نحو التغيير فحسب، بل إن السبب الأهم هو أن

عوامل المدينة الاستهلاكية والتعليم جعلت عمل المرأة مرغوباً فيه. ولو عدنا إلى الخمسينات لرأينا أن تعليم المرأة كان قضية جدلية غير محسومة، واستمرت حتى عام ١٩٦٧. وبعد ذلك صار عمل المرأة في المهن التقليدية والجزئية وبعض المهن الجديدة هو القضية الأولى. ولما برز عنصر «الاختلاط» كمعوق ديني في طريق عمل المرأة لجأت كثير من النساء إلى اللباس الشرعي كي تتجاوز هذه المشكلة إلى جانب دوافع دينية واقتصادية أخرى. ودخلت المرأة ميادين جديدة كان يعتقد أن عدم دخول المرأة إليها محسوماً بفعل الطبيعة. إن المرأة صارت عنواناً ورمزاً ووسيلة للتغيير المجتمعي الكبير في الأردن. وقد رأينا أن لدخول المرأة عوامل كثيرة منها هبوط نسبة المواليد، والخصوبة، وحجم الأسرة، وارتفاع معدلات الدخل، والتقليل من دوافع الهجرة للخارج، وارتفاع سن الزواج من الذكور والإناث، وإيضاً ارتفاع نسبة الطلاق.

وما من شك في أن الضغط على إعادة هيكلة الجهاز الحكومي، وتغيير القيادات العليا، وزيادة مشاركة المرأة في الحياة التشريعية والمؤسسات غير الحكومية والتنظيمات الحزبية سوف يكون باعثاً لحركة التجديد وإعادة الهيكلة في الاقتصاد.

٢ - البحث عن نموذج تنموي في الأردن لم يكن في السابق أمراً سهلاً أو ممكناً. فالأردن، مثل باقي دول العالم الثالث، خرج بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من بؤرة الاستعمار الأوروبي القديم، وورث عنه إدارة الدولة وأراضيها وممتلكاتها ومشروعاتها. وقد رأينا في بعض الدول أن الانظمة الجديدة لم تكتف في كثير من الدول بميراث الاستعمار، بل صادرت املاك الاقطاعيين والتجار والصناع الذين اغتنوا واستفادوا إبان حكم الاجنبي. وقد نتج عن ذلك بالطبع استبدال لقطاع خاص وطني واجنبي يعرف بأمر العمل والتجارة بجيل جديد من الضباط والبيروقراطيين والاعنياء الجدد ممن يقتاتون من شحم القطاع العام. ولذلك حصلت فجوة تنظيمية إدارية لم يجر حتى الآن ردمها بالكامل في كثير من الدول النامية. وأما الأردن فقد كان تلميذاً مطيعاً لنماذج البنك الدولي بعد إعادة بنائها وبلورتها لتناسب ظروف الأردن. وقد سبق وأن أجريت شخصياً دراسة على نموذج التنمية الأردني فوجدته أقرب إلى نموذج هارود - دومار الذي يقول بأن معدل التنمية المنشود يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال إلى الانتاج في نسبة الادخار من الدخل.

ولذلك، فإن نسبة النمو تتحدد بانتاجية رأس المال ونسبة الادخار. وبما أن الانتاجية معروفة ومحددة خارجياً من قبل الاقتصاد الكلي، فإن نسبة التنمية تعتمد على مدى توفر التمويل المحلي والخارجي. وهكذا، إذا حددنا نسبة التمويل الداخلي، فإن المبلغ الباقي سيكون على شكل مساعدات وقروض تقدم للخزينة بكفالتها. ولما انحلى النقع عن هذا النموذج، وتبين أنه انطوى على حسنة البناء وسيئة الدين الخارجي، فقد اضطر الأردن إلى دخول بوابة التصحيح وإعادة الهيكلة، وصارت حاجته للتمويل الخارجي بسبب تدني الادخار المحلي

وبسبب تسديد الديون هي الاداة التي دفعته الى التصحيح . ويشور السؤال الآن : هل نحن بحاجة إلى نموذج اقتصادي اجتماعي جديد؟ والجواب نعم . وهو فتح الابواب للقطاع الخاص لكي يؤدي دوره الكامل ، وترشيد الانفاق الحكومي ، ولا بد من بناء هذا النموذج ، والتمسك به ، وجعله الراشد الهادي لكل سياساتنا المستقبلية .

ان بناء نموذج متعارف عليه ، يتخذ دليلاً ومرشداً ، يشكل قاعدة فكرية يلتقي عندها المجتمع الاردني ، وتحدد «الثوابت» للعمل الاقتصادي المستقبلي . وإن بناء هذا النموذج على اسس اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية ، وتطويره لينسجم مع تطلعات الناس نحو العدل والمساواة وتكافؤ الفرص ، سوف يشكل قاعدة واضحة نحو إعادة الهيكلة ، والتفاوض مع العالم ، وتحديد اولويات الاردن الاغاثية .

٣- إعادة النظر في نظام التدريب والتعليم على مرحلتين . الاولى مرحلة قصيرة الاجل ، مع جعلها برنامج تعليم وتدريب مستمر . والثانية طويلة المدى تنصب على هيكلة النظام التعليمي . ويقترح في مجال المرحلة الاولى ان تطور الاردن تلك المهارات التي هو بحاجة ماسة اليها ، أو تلك التي تعطيه ميزة نسبية أو كفاءة حدية Competetive Edge ومن تلك الكفاءات صناعة النسيج والملابس ، والجلود ، والصناعات الكيماوية ، والصيانة الهندسية ، والتخصصات السياحية ، والمعالجة الطبية والمهن الطبية المساعدة ، والتعليم والتدريب ، والتسويق ، والادارة المالية ، وميكانيك السيارات ، والخدمات الاجتماعية وإعادة التأهيل ، والعناية بالكبار . ويمكن أيضاً تطوير المهارات المتطورة في مجال تصليح الالكترونيات ، وصناعة بعضها ، وتقديم الخدمات المتطورة في مجال المعلوماتية ، والكمبيوتر ، والإعلام ، والاستشارات الهندسية ، والانتاج الاداعي والتلفزيوني ، والكثير من الامور الاخرى التي يستطيع الاردن ان يطورها ، ويفتح فرص العمل لأبنائه فيها محلياً وخارجياً . ولذلك ، فإن مفهوم التدريب في المدى القصير يجب ان ينصب على تنمية المهارات والكفاءات . وما يزال سوق العمل الاردني ضيقاً بكل المعايير ، ولا يتجاوز «مليون شخص» ، منهم اكثر من مائة وعشرين ألفاً عاطلين عن العمل . ولذلك ، فإن المعضلة يمكن حلها .

ولكن على المدى الطويل ، يجب ان نعيد هيكلة النظام التعليمي ، وان نركز على تعليم الاساسيات وتقوية الطلاب فيها وبخاصة الرياضيات والفيزياء ، وبعد ذلك ، التعبير اللغوي السليم والتربية الوطنية . وان يعاد النظر في هذه المساقات جميعاً لنضمن قدرة ابناء الاردن على التعامل مع التطورات المستقبلية وتكوين الذهن المناسبة لذلك .

٤- ضرورة إدخال مفاهيم العدل والمساواة على منافع الحكومة ومغارمها ، وان نتجنب تفصيلها لخدمة فئة دون أخرى بغض النظر عن المبررات والدوافع . وإذا كان هنالك مبررات للتمييز فلا بد من بحثها على المكشوف داخل المؤسسات الديمقراطية الدستورية ، حيث يجب

إقرارها . وبدون إلغاء التمييز في القطاع العام ، فإنه سيبقى لديه العذر في توسيع هذا الباب ، حيث يسعى طرف لازالة الحيف عن جماعته بحيف آخر يستدعي حيفاً وظلماً في مكان ثالث . وهكذا تتسع حلقات الظلم والفساد الاجتماعي . ولا بد أن يعود العمل الديمقراطي لمواجهة قضية العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بكل أمانة ، وأن تبحث القضايا بشكل مفتوح . إن اشعار المواطن بالأمن والاستقرار الوظيفي والاستقرار الاستثماري هو جزء لا يتجزأ من بناء البلد ومستقبله . وما نسمعه أحياناً من أصوات نشاز تدعي حقوقاً مفبركة لها لتبرر «اسلوب الغنيمة» أحياناً ، فهذه قلة لا يكون صوتها ذا صدى إلا إذا بقي نظام التمييز القائم حالياً . أما إذا الغي ، وتم معاقبة المفتشتين على المجتمع عندما يرتكبون المخالفات ، فإن هذه الاصوات ستصبح ، وإن علت ، مجرد عواء ذئاب على القمر .

٥- أما في مجال السياسة الخارجية الاردنية ، فإن التقلب فيها مفهوم لانه ناجم عن ردود الفعل تجاه زحف الآخرين على الأردن لا اعتبارهم إياه ذا حجم صغير ثابت ، وأنه ليس إلا ساحة خلفية ليلعب فيها الكبار (من الجيران) متى يشاءون . ولكن الأردن قادر على الفعل الآن ، وعليه ان يبنّي سياسته الخارجية على هذا الاساس حتى ينال احترام اشقائه وجيرانه . ولذلك ، فإن توضيح معالم السياسة الخارجية ، وتركيزها وتثبيتها على اسس واضحة ، وتقليل مساحات التضارب والتناقض فيها ، هو الذي سيجعل العلاقات الاقتصادية الاردنية بأشقائه العرب اكثر استقراراً وديمومة . وهذا بحث طويل ، ويعتبر الكاتب ان استقرار السياسة الخارجية الاردنية هو من أهم عناصر استقرار العلاقات الاقتصادية الخارجية إقليمياً ودولياً . ويجب ان يخرج الاردن من عقلية الحصار أو عقلية الشعور بالصغر حيال الآخرين ، ويتصرف بإمكاناته ، على اساس أن كرامته وسيادته محفوظتان لا يمسهما احد .

ولا شك ان استقرار العلاقة الاردنية الفلسطينية يبقى العامل الاساسي مستقبلاً في تحقيق الاستقرار الداخلي ، ومنح صاحب القرار القدرة على السير في الاصلاحات الهيكلية دون اجحاف بحقوق احد على حساب الآخر ، أو التخويف من ان يكون الاصلاح متطوياً على هذه المخاوف . فالانتقال إلى دعم القطاع الخاص يخيف الذين يعملون في القطاع العام والذين يستفيدون من كبر القطاع العام . ولذلك ، فإن المطلوب هو احداث التغيير السلس في الأردن ، وتقليل حجم المتضررين ، ومنح المحتتمل تضررهم كالعاملين في اجهزة الحكومة ومؤسساتها وشركاتها فرصة للاطمئنان على اسرهم واولادهم . ولعل فتح الباب بفهم وتعقل وتسامح لاستثمار القطاع الخاص العربي والاجنبي يخفف كثيراً من عبء التحول على العاملين في قطاع الدولة ، لأن الكثيرين يمكن منحهم رواتب اعلى في الشركات الاجنبية ، مما يعني تحسيناً في الظروف المعيشية للعاملين في الشركات الاردنية ، ومن ثم انتقالاً سلساً للعاملين في القطاع العام نحو القطاع الخاص . وهكذا يؤدي الاستثمار العربي والاجنبي في الاردن دور دول الخليج

في فترة النفط ( ١٩٧٣ - ١٩٨٤ ) .

٦- إن على القطاع الخاص ان يبدأ في ادراك الحقيقة الاساسية ان زمن الحماية ، والدعم ، والشراء الحكومي ، واحتكار السوق المحلي قد ولى الى غير رجعة . لقد انتقلنا الى زمان المنافسة والتصدير . ولذلك ، فإن قرارات الاستثمار يجب ان تكون اكثر استنارة وفحصاً ، وان يدخل اليها «المهنية» ، وحسن اختيار المكائن ، وتدريب الكوادر . ولن يستطيع القطاع الخاص ان يستمر في البكاء على كتف الشقيق الاكبر (الحكومة) فتسرع الى تجديده . سنرى من الان فصاعداً شركات كثيرة تفتح ، واخرى كثيرة تغلق ، ولا باك أو نادب عليها . وسوف ترتفع نسبة التقلب في الاستثمارات الصغيرة ، والمتوسطة . وان التغير الهيكلي القادم في مؤسسات القطاع الخاص ، واسلوب ادارتها ، وضرورة التحرك السريع فيها ، سوف يبرز بشكل واضح بفعل المنافسة الخارجية وبخاصة تلك القادمة من اسرائيل أولاً . ويجب ان نتذكر ان هذا التغير الذي يجري في الاردن ليس حكراً عليه ، بل هو واقع في معظم الدول العربية المجاورة . فماذا سيكون موقف القطاع الخاص ؟ وأخيراً .....

ان التغير الهيكلي في الاقتصاد الاردني ممكن . والمهم هو ان تتوفر الارادة السياسية لذلك ، وان يكون هنالك اناس جاهزون لدفع ثمن ما لا يمكن تجنبه .

## تعقيب ا لدكتور خليل حماد

### مقدمة

أتقدم بالشكر الجزيل للاستاذ هاني الخوراني مدير مركز الاردن الجديد ورئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر «الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي - نظرة مستقبلية» لدعوتي للمساهمة في اعمال المؤتمر وانشطته المختلفة . ويسرني ان اتقدم بالتعقيب التالي على ورقة الدكتور جواد العناني بعنوان : متطلبات التغير الهيكلي للاقتصاد الاردني .

فقد ذكر الدكتور العناني ان هناك ستة أماكن يمكن التركيز عليها لإحداث التغير المطلوب في الاردن . وهذه الامور هي : دور المرأة ، والاتفاق على نموذج اقتصادي يعتمد على اقتصادات السوق والانفتاح ، واعادة النظر في نظم التعليم والتدريب ، وتأکید مفاهيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع ، وتحقيق الاستقرار في السياسة الخارجية لمنع التقلبات الاقتصادية الناجمة عن عدم استقرار تلك السياسة ، وأخيراً وليس آخراً ، إعادة هيكلة مؤسسات القطاع الخاص وقبولها لدعم وحماية اقل مما تعودت عليه .

وفي هذا التعقيب اتناول هذه المواضيع الستة ، واضيف عليها موضوعين آخرين يمكن احداث التغير الهيكلي فيهما وهما : اعادة هيكلة الهجرة الداخلية والتركز السكاني في محافظات المملكة ، وتغييرات هيكلية استجابة لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية .

### متطلبات التغير الهيكلي للاقتصاد الاردني

#### ١- تفعيل دور المرأة في الحياة الاردنية الاقتصادية والاجتماعية

خطت المرأة في الاردن خطوات واسعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، واصبحت المرأة شريكة الرجل في جميع الاعمال . ففي الحكومة الحالية وزيرة واحدة ، وفي البرلمان الاردني عضو واحد ، وفي مجلس الاعيان عضوتان . وقد ساعد على ذلك رغبة اكيدة لدى المرأة

وامهاتهم ، لادركنا الدعوة الى تغيير هيكلية في سوية المرأة الاردنية واشراكها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لما ينطوي عليه ذلك من زيادة الانتاج ورفع الغبن عن المرأة واعطائها فرصاً متكافئة مع الرجال .

والحق ان المرأة في الاردن بحاجة الى مزيد من الجهد والعمل الرسمي الحكومي وغير الحكومي لكي تتبوأ مكانة افضل وتعمل من اجل رفع الحيف والظلم عن بنات جنسها في ظل النظام الديمقراطي والحياة الدستورية والمؤسسات النسوية والعالية لرفع مساهمتها في كافة نواحي النشاط الانساني الذي يليق بها .

## ٢- نظام اقتصادي ام نموذج تنموي في الاردن

التغيير الهيكلي المطلوب اقتصادياً هو اعمال نظام الاسواق او الاسعار Price System بمعنى ان تباع السلعة في السوق بسعر يعكس الكلفة الحدية الاجتماعية ؟ للوحدة المنتجة او المباعية من السلعة . وهذا يعني ان يسود نظام الاسواق وسيطر المستهلك او ما نسميه Consumer Sovereignty ، وبالتالي فان الانتاج يجب ان يقوم به القطاع الخاص ، وان الحكومة عليها ان تصحح تشوهات السوق بنظام الحوافز والتشريعات التي تسهل عملية نظام السوق .

والحق ان موضوع انتقال الادارة الى القطاع الخاص من الشركات التي تملكها الحكومة او تساهم فيها هو موضوع الساعة والذي يطلق عليه الخصخصة Privatisation او الخصوصة ، وبالتالي فان تأمين التغيير الهيكلي المطلوب في الاقتصاد الاردني لمواجهة متطلبات المرحلة محلياً وخارجياً يكمن في انتاج اسلوب الخصخصة في تلك المشاريع التي تساهم بها الدولة بشكل او بآخر ، حيث تهدف الخصخصة ، فيما تهدف اليه الى زيادة فعالية او انتاجية وحدة النقود المستثمرة ، وزيادة العائدات الحكومية عن طريق بيع جزء او كل حصة الحكومة او التعاقد على ادارتها او تأجيرها وغير ذلك من وسائل سمعت بها مثل BOT ، BOO ، BOOT . فالخصخصة ترفع اعباء كبيرة عن كاهل الحكومات وتفتح ابواب المنافسة امام هذه السلع مع السلع الاخرى . وان ما يقال عن مساوئ الخصخصة من تركيز الثروة في ايدي قلة من الاغنياء او الرأسماليين ومن حصول بطالة نتيجة الاستغناء عن العمال القدامى كلياً او جزئياً وضياح حقوقهم المكتسبة في الشركات من تأمين صحي وضمان اجتماعي هي في رأيي اسباب واهية لا تصمد عندما تتوفر الارادة السياسية والتصميم على مواجهة متطلبات العصر . فالدولة تستطيع ان تؤجر هذه المؤسسات او تتعاقد على ادارتها مع اطراف اخرى . وقد تباع جزءاً من اسهمها وتدرجياً على مدى ٥-١٠ سنوات ، وبالتالي تتجنب الكثير من الروتين وسوء استغلال المناصب الحكومية . وبالنسبة لحقوق العمال فيمكن استخدام الاموال او الايرادات من بيع الاسهم والخصص في انشاء مؤسسة او صندوق يعمل على رفع الحيف والظلم عن

الاردنية في المساهمة مع الرجل في كل شيء ، يدعمها شعب اردني منفتح ومتقن وتشريعات لا تميز بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات . ولدى المرأة الاردنية اكثر من اتحاد او تجمع او منظمة حكومية تعنى بشؤون المرأة في الريف والبادية والمدينة . وتبلغ نسبة التعليم في الاردن حوالي ٨٢٪ ممن يجيدون القراءة والكتابة ، وبذلك تكون هذه النسبة من اعلى النسب في العالم . وجاء في التقرير السنوي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي حول التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ان ١٤٪ من الاعمال الادارية والتنظيمية شغلتها النساء في الاردن خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ . وأشار التقرير الى ان ٧٥٪ من النساء الحوامل حصلن على رعاية ما قبل الولادة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ ، وأن ٨٦٪ منهن تمت عملية ولادتهن تحت اشراف صحي خلال الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠ .

وفي تقرير لبرنامج الامم المتحدة للعام ١٩٩٥ ، والذي صدر قبل اسبوعين من مؤتمر المرأة العالمي الذي انعقد في بكين بين ٤-١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٩٥ ، اكد هذا التقرير انه ليس من بلد في العالم يعامل المرأة على قدم المساواة مع الرجل ، وان التمييز قائم ، وان الاجحاف يمارس بحق المرأة في جميع المجالات ، من التوظيف والرواتب الى المشاركة في السلطة السياسية والاقتصادية الى الصحة والتعليم ، وذلك بالرغم من ان العمل المنزلي الذي تقوم به النساء يساوي ١١ تريليون دولار ولا تظهر في الحسابات القومية في الاقتصاد العالمي . وندد البرنامج بعدم المساواة المزمرة في الرواتب بين الرجال والنساء مشيراً الى ان رواتب النساء ادنى بنسبة ٣٠-٤٠٪ من رواتب الرجال . والحق ان هذا يستدعي قيام دراسة للموازنة او المقارنة بين رواتب الرجال والنساء في الاردن لأن معرفة ذلك يضع المشكلة تحت المجهر ، ويسلط الضوء عليها تمهيداً لدراستها ووضع الحلول المناسبة لها . ولقد بين التقرير ان ١,٣ مليار شخص يعيشون تحت خط الفقر المطلق في العالم ، وأن ٧٠٪ منهم من النساء . وهذا يستدعي كذلك قيام الباحثين بدراسة هذه المشكلة وبيان نسبة النساء الاردنيات اللواتي يقعن على عتبة خط الفقر من اجمالي الاردنيين الواقعين تحت خط الفقر ، وذلك تمهيداً لتحليل المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها .

كما بين التقرير ان النسبة العامة للنساء في المجالس التشريعية في العالم لا تزيد عن ١٠٪ ولكنها تختلف بين دولة واخرى ، ففي حين تصل هذه النسبة الى ٣٠٪ في الدول الاسكندنافية فانها تنخفض الى ١٩٪ في آسيا والى ١٠٪ في امريكا اللاتينية ولكنها لا تزيد عن ٤٪ في الدول العربية ، ولا يوجد سوى ٦٪ من نساء العالم في مناصب وزارية .

وقد دلت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في عام ١٩٩٤ ان عدد سكان المملكة يبلغ ٤,٠٩٥,٥٧٩ نسمة ، وان عدد الذكور قد بلغ ٢,١٣٥,٨٨٣ نسمة ، وان عدد الاناث قد بلغ ١,٩٥٩,٦٩٦ نسمة ، بنسبة ٤٨٪ تقريباً من عدد السكان . ولما كانت النساء شقائق الرجال

العمال في الشركات التي تم خصصتها حتى يتم استيعابهم في عمل يرضون عنه .

ولا بد لهذا النموذج التنموي او النظام الاقتصادي الذي تحدثنا عنه من ان يسان بتشريعات تمنع الاحتكار وتحد منه ، حتى ولو كان احتكاراً حكومياً . فكيف يمكن تفسير استمرار الخسائر في مؤسسة الطيران الملكية الاردنية؟ وكيف يمكن استمرار مؤسسة الاتصالات بدون خصخصة وقد مضى على طلب الحصول على هاتف منزلي (لي شخصياً) سنتان دون بريق امل؟ لقد كنت طالباً في الولايات المتحدة وقمت بطلب هاتف الى شقة استأجرتها ، ولا بد انكم تعرفون ان رجال المكتب المكلف بتمديد الهاتف وصلوا الشقة قبلي وكانوا بالانتظار؟ الى متى تبقى الخدمة الهاتفية وكثير مثله في تخلف غير مبرر؟ ان رأس المال والقطاع الخاص والكفاءة في تقديم الخدمة هو المطلوب .

كذلك فان النظام الاقتصادي او النموذج المطلوب لا بد له من تطبيق المواصفات والمقاييس الخاصة بجودة السلعة حتى لا تكون على حال غير الحال التي صنعت من اجلها وما يترتب على ذلك من اخطار ، وخاصة عندما تكون سلعة غذائية أو دوائية أو كيميائية . ان الانضمام الى مؤسسة المقاييس الدولية ISO والالتزام بمعاييرها أمر في غاية الأهمية اذا اردنا لانتاجنا ان يُحترَم ويباع وينافس السلع المشابهة في الاسواق .

### ٣- اعادة النظر في نظام التدريب والتعليم .

اتفق مع ما ذهب اليه الدكتور العناني من ضرورة اعادة النظر في نظامنا التعليمي . وقد نجح الاردن خلال العقدين الماضيين عندما فتحت كليات المجتمع وازداد عددها من حوالي اربع كليات الى حوالي ٥٠ كلية تدرس المهن الطبية المساعدة والتمريض والحاسبات والمساحة والمحاسبة وغيرها من المهن الخدماتية . ولكن لا بد من اضافة مهن وابعاد جديدة كما ذكره الباحث من تخصصات الصيانة والملابس والجلود والاعمال الميكانيكية التي لا تحتاج الى فترات تدريب طويلة . ويجب ان ينظر الى العمل بكل احترام مهما كان نوعه ، طالما انه يتم في ظل العمل الشريف الذي يصاحبه جهد وعرق وبالتالي دخل محترم .

لقد تم في ظل التوسع في التعليم المهني تقدم الانسان وتحسن دخله وزاد احترامه لنفسه ، وزاد احترام الناس له . وفي هذا الاطار ، فلا بد من استحضار التراث الاسلامي من آيات وأحاديث تحث على قدسية العمل وشرفه . فالانبياء من نوح الى عيسى الى موسى الى محمد (ص) كانوا يعملون في مهن ويبذلون الجهد ويحصلون على دخل يحفظ لهم مكانتهم بين الناس ويشير الاعجاب بصدقهم في العمل واتقانه .

### ٤- تعميق مفاهيم العدل والمساواة والصدق في التنفيذ والتطبيق .

وقد اشيع الدكتور العناني هذا الموضوع بعمق وصراحة تثير الاعجاب ، ولقد شعرت بحرارة

الكلمة وصدقها وقوة الكلمة التي تخرج من اعماق القلب .

### ٥- تقلب السياسة الخارجية وعدم ارساء تقاليد سياسية داخلية .

لا يحتاج المرء الى كثير من التفكير ليدرك مدى عدم استقرار سياستنا الخارجية . واذا كان الدكتور العناني يعطي عذراً لذلك الثقل بسبب ردود الافعال الاردنية ، فاني اقول ان ذلك لا يقنعني . ويقابل الثقل في السياسة الخارجية عدم ارساء تقاليد داخلية . انظروا كيف يتم تشكيل الحكومات في الاردن . انظروا الوزارات الثلاث الاخيرة ، لا يوجد نواب (عليهم المراقبة والمساءلة للسلطة هذا في وزارة د . المجالي الاولى ، ثم تعديل ونصف الحكومة نواب ، وأخيراً الوزارة الحالية : رئيسها وثلاث اعضائها من مجلس النواب) . فهل نتحرك نحو تقاليد داخلية في تشكيل مؤسساتنا ونعطي لانفسنا وللآخرين صورة مستقرة عن احوالنا الداخلية كذلك؟

### ٦- اعتماد القطاع الخاص على نفسه وإدراك معطيات المرحلة القادمة .

وهذا يتطلب ان تعتمد المؤسسات الانتاجية والخدمية الاردنية على جودة المنتج وقدرته على المنافسة ، وبالتالي رفع الحماية التي اعتمد عليها القطاع الخاص طويلاً في الحصول على امتيازات ودعم لم يعد له مبرر في ظل تقدم القطاع الخاص بقيادة عجلة الاقتصاد .

### ٧- اعادة هيكلة الهجرة الداخلية والتركز السكاني في محافظات المملكة .

من الامور الاساسية التي نعتبرها لازمة لاعادة هيكلة الاقتصاد الاردني ضبط مسألة الهجرة الداخلية للمواطنين وتدفقهم على محافظة العاصمة والزرقاء . فقد افاض الدكتور العناني في الحديث عن ثلاث هجرات قسرية في الاعوام ١٩٤٨ (للاجئين) و ١٩٦٧ (لنازحين) ، و ١٩٩٠-١٩٩١ للمهجريين وما ترتب على ذلك من خصائص ديمغرافية .

أما الهجرة الداخلية فتظهر في هجرة المواطنين الاردنيين من الارياف والمحافظات الاخرى بحثاً عن لقمة العيش والخدمات المتوفرة والوظائف التي تدر عليهم دخلاً . فمثلاً تتميز محافظة العاصمة بوجود خدمات وطرق وفرص عمل في المدينة وفي المدينة الصناعية في سحاب . ولقد أدى هذا النمط من الهجرة الى اكتظاظ في مناطق عمان والزرقاء . وفي تعداد السكان والمساكن في الاردن في عام ١٩٩٤ بلغ عدد سكان محافظة عمان ١,٥٦٨ مليون نسمة ، ومحافظة الزرقاء ٠,٦٢٣ مليون نسمة ، والبلقاء ٠,٢٧٣ مليون نسمة ، ومجموع هذه المحافظات الثلاث هو ٢,٤٦٤ مليون نسمة ، او ما يعادل ٦٠٪ من مجموع السكان في المملكة . وبحلول عام ٢٠١٤ سيكون سكان هذه المحافظات الثلاث حوالي خمسة ملايين على اعتبار ان عدد السكان في الاردن يتضاعف كل عشرين سنة . وبالمقابل نجد محافظات الجنوب كالتالي : عدد سكان الكرك ٠,١٦٩ مليون ، الطفيلة ٦١ ألفاً ، معان ٧٩ ألفاً ، ومعان ٨٠ ألفاً . ومجموع هذه المحافظات الاربع هو : ٣٨٩٨٥٤ نسمة او ما نسبته ٩,٥٪ من السكان .

ان اعادة هيكلية التركيز السكاني تقتضي اقامة مؤسسات وخدمات في مناطق الطرد السكاني ليبقى السكان في مناطقهم . وانا استغرب حتى الآن عدم وجود كليات للطب والصيدلة وطب الاسنان والطب البيطري في محافظات الجنوب . لماذا يتكبد ابناء الجنوب مثلاً السفر ودفع اجور التنقل والسكن للدراسة في جامعات الوسط والشمال؟ لماذا لا تعمل الحكومة على توطین العلم والطب والاستشفاء في مناطق الجنوب وقد اصبحت محافظة العقبة منطقة جذب سياحي كبير؟ لماذا لا تقام المدن الصناعية التي تناسب البيئة هناك لابقاء المواطن في ارضه؟

ان الحاجة ماسة لنقل الخدمات وتوطين العلم والتكنولوجيا في كافة مناطق المملكة حتى لا تصبح محافظة عمان والزرقاء والبلقاء دولة المدينة City State .

#### ٨- تغييرات هيكلية استجابة لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية .

بتوقيع الاردن معاهدة سلام مع اسرائيل اصبحت لزاماً تعديل الكثير من الأنشطة التي كانت رهن حالة الاستعداد والترقب انتظاراً لعدوان اسرائيلي . ان هذا يعني انتقال الاقتصاد الاردني من اقتصاد حرب الى اقتصاد مدني وما يتطلب من اعادة تخصيص الموارد Reallocation of Resources من الاستخدام في حالة حرب الى حالة سلم وانتاج السلع المدنية . ويقصد هنا باعادة تخصيص الموارد ، بالموارد المادية والبشرية ، بما يساعد في انتاج السلع والخدمات وزيادة الدخل القومي ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي للمواطنين .

## الفصل الثامن

رئيس الجلسة : د. فؤاد الشيخ سالم .

ورقة عمل :

**دور الدولة الاقتصادي في ظروف تحرير**

**الاقتصادات العربية (حالة الاردن).**

د. طاهر كنعان. د. خالد الوزني.

تعقيب : د. بشير الزعبي.

## ملخص

### دور الدولة الاقتصادي في ظروف تحرير الاقتصادات العربية : حالة الاردن ( د . طاهر كنعان د . خالد الوزني )

تحاول الورقة البحث في أبعاد طروحات التحرر الاقتصادي والتخاصية والعولة مع التركيز بشكل خاص على حالة الاردن ومراجعة وتحليل البعد المطلوب لدور الدولة في مجال الملكية والادارة واثر ذلك في معالجة التشوهات الهيكلية التي يعاني منها السوق المحلي . وقد قسمت الورقة إلى أربعة اجزاء اساسية ، تناولت الطروحات المختلفة لدور الدولة في المجال الاقتصادي ، ثم تطور حجم ونشاط الدولة في الحياة الاقتصادية للاردن ، ودراسة الواقع الحالي للمؤسسات المملوكة للدولة ، مع التركيز على اشكال مساهمة الحكومة وسياسات التصحيح التي تبنتها ، وأخيراً الاستراتيجية المستقبلية لمرحلة التحرر الاقتصادي في الاردن . وفي الختام خرجت الورقة ببعض الاستنتاجات .

ففي مجال تطور دور الدولة ، ابرزت الورقة ان المدارس الفكرية الاقتصادية جميعها لم تختلف حول وجود دور للدولة تلعبه في الحياة الاقتصادية ، مؤكدة على أن المطروح على الساحة هو حجم ومدى الدور الامثل الذي يمكن ان تلعبه الدولة في الاقتصادات المختلفة . وعن تطور الدور الاقتصادي للدولة في الاردن ، ابرزت الورقة ان الاقتصاد الاردني هو غط لاقتصاد مختلط احتوى دوماً دوراً جوهرياً للحكومة والقطاع الخاص ، وان التوجه نحو التخاصية هو مدار بحث اقتصادي شامل منذ بداية عقد الثمانينات ، بيد انه أخذ بعداً هيكلياً جاداً منذ بداية العقد الحالي . ثم تناولت الورقة اسهامات الدولة في المجالات والقطاعات الاقتصادية المختلفة .

وبينت الورقة ان الاستراتيجية المستقبلية تأخذ ابعاداً مختلفة منها ما يخص مساهمة الدولة في بعض القطاعات ، ومنها ما يتناول التوجه نحو اعطاء الادارة للقطاع الخاص ، ونحو البيع والتأجير ، وكذلك انشاء صندوق مشترك لطرح بعض المساهمات الصغيرة للاكتتاب العام والبيع .

وتشير الورقة في الختام إلى ان المطروح هو ليس مجرد التحول من سيطرة القطاع العام إلى سيطرة القطاع الخاص بل هو بشكل واضح تحرير الاقتصاد ورفع كفاءته بهدف دفع عملية التنمية الاقتصادية والتعامل مع متغيرات سياسات العولة .

## دور الدولة الاقتصادي في ظروف تحرير الاقتصادات العربية : حالة الأردن

د . طاهر كتعان

د . خالد الوزني

### ١- المقدمة

تهدف هذه الدراسة الى البحث في الطروحات الاقتصادية لدور الدولة في الاقتصاد ، في اطار سياسات التحرر الاقتصادي والتخاوصية التي تشهدها المنطقة . وتركز الدراسة بشكل خاص على حالة الاردن في هذا المجال ، متناولة البعد الذي تلعبه الدولة في مجال ملكية بعض المؤسسات الاقتصادية وأثر ذلك على كفاءة تلك المؤسسات والتشوهات التي تنعكس على السوق المحلي . وفي هذا السياق ، فقد قسمت الدراسة الى اربعة فصول وخاتمة ، بالاضافة الى هذه المقدمة . ويتناول الجزء التالي مراجعة سريعة للطروحات الخاصة بدور الدولة في النشاط الاقتصادي وفقا للمدارس الاقتصادية المختلفة ، مع مراجعة لتطور ذلك الدور على مدى الفترات المختلفة السابقة والحالية ، ثم يتناول الجزء الثالث تطور وحجم الدولة في الحياة الاقتصادية للاردن على المراحل المختلفة التي مرت بها البلاد . أما الجزء الرابع فيلقي الضوء على الواقع الحالي للمؤسسات التي تملكها الحكومة الاردنية مع التركيز على اشكال مساهمة الحكومة ، وسياسات التصحيح التي تمت بشأنها ، بالاضافة الى ما هو مطلوب في سياق تحرير الاقتصاد للتخلص من التشوهات التي يخلقها التدخل الحكومي في الادارة . ومن ثم سوف يتم استعراض الاستراتيجية المستقبلية المطلوبة لتحرير الاقتصاد ورفع كفاءة اداء المؤسسات الاقتصادية في البلاد من خلال الاستفادة من طروحات الواقع التي يوضحها الجزء السابق . وتنتهي الدراسة بخاتمة واستنتاجات يؤمل ان يستفاد منها المهتم وصانع القرار على حد سواء .

## ٢- تطور دور الدولة في المدارس الاقتصادية المختلفة

اتفق الفكر الاقتصادي بمدرسته الكلاسيكية (التقليدية) والكيينية على ان للدولة ثلاثة ادوار رئيسية يمكن تلخيصها في : الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي ، وتصحيح اختلالات الاسواق ، واعادة توزيع الدخل ورفاهية المجتمع . اما سياسات التدخل لتصحيح أو منع انهيار الاسواق سواء كانت اسواق سلع وخدمات أو اسواق عمل أو اسواق مالية أو غيرها ، فقد انطوى تحتها التدخل في مجال وضع الآليات التي تعمل من خلالها تلك الاسواق ، أو قيام الدولة بانتاج بعض السلع والخدمات بنفسها ( Public goods ) ، أو من خلال قيام الدولة بامتلاك بعض الصناعات أو الخدمات في اطار ما يسمى بالاحتكار الطبيعي - Natural Mono-plies . وقد اضيف الى الادوار الثلاثة السابقة دور الدولة الهام في مجال التخطيط ووضع السياسات الصناعية والتطوير الاداري ( Handousa, 1994, P6 ) .

وقد تعاضم الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصادات المختلفة من مركزية وغير مركزية وبوتيرة متزايدة منذ القرن التاسع عشر . بيد ان ذلك الدور ، أو التدخل الكبير ، بدأ يخبو شيئاً فشيئاً ، ليس فقط في الاقتصادات التي تنزع الى تطبيق آليات السوق ، بل ايضاً في تلك التي ما زالت تميل الى مركزية دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، ويمكن القول أن الصين وكوريا الشمالية وفيتنام من اكبر الامثلة على ذلك . ولعل الحقيقة التي لا بد من تأكيدها هي ان دور الدولة في الحياة الاقتصادية سيقظ محورياً وهاماً ، ولن يكن امر تحييد دور الدولة بالشيء المقبول حتى في ظل اقتصاد السوق وبالرغم من جميع الظروف التي تواجهها الدول محلياً أو دولياً .

ذلك ان المطروح على الساحة الان هو حجم ونطاق ومدى الدور الذي يمكن ان تلعبه الدولة في الاقتصادات المختلفة . فليس من المبالغ فيه القول ان القطاع الخاص لن يستطيع العمل دون الآليات التي تفرزها الدولة لتسهيل عمله وزيادة مساهمته ومساعدته في مجال تخصيص الموارد ورغد الاستثمار . فالمعروف ان الاطار التشريعي أو القانوني لعمل ذلك القطاع انما يأتي من خلال الدولة . كما ان آلية عمل السوق وتطوير البيئة الملائمة له في مجال الاستثمار والسياسة الضريبية وغيرها انما يفرضها حجم الدولة ونطاق عملها وأهدافها في مجال السياسات الاقتصادية التي ترغب في تحقيقها . فالسلوك الفردي للقطاع الخاص انما هو محصلة لما يتغذاه من روافد السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة . فالقطاع الخاص انما يكيف نفسه وفقاً لما يفد اليه من تغذية في مجال السياسات الاقتصادية في اية دولة . وفي هذا السياق ، فالنمط التنموي في أي اقتصاد يتبلور في اطار الدور الذي تتبناه الدولة سواء كان ذلك في مجال نمط الانتاج أو التكوين الهيكلي أو حجم الجهاز الحكومي ، ومدى استقلاليته (عبد المنعم السيد علي ، ١٩٩٥ ، ص ص ٤-٥) .

وفي اطار دور الدول ، فلعله من الممكن تصنيف ذلك الدور تجاوزاً الى تدخل مباشر وتدخل غير مباشر . فالدور الاول يمكن رؤيته من خلال مساهمة الدولة في مجال الانتاج أو التأثير المباشر على مستوى الاستهلاك أو الاستثمار . أما الدور غير المباشر فيبدو من الصعب حصره في اشكال معينة . فللحكومة دور غير مباشر في مجال التأثير على مستوى الاستهلاك من خلال سياسات الدعم والتحويلات الرسمية ، كما ان السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها الدولة تلعب دوراً هاماً في هذا السياق ، وفي مجال تعبئة المدخرات وحفز الاستثمار . يضاف الى ذلك الدور الهام الذي تلعبه الدولة في مجال التشريعات والقوانين والآليات تطبيقها (Virmani, 1990, P23) . ومن خلال الدور المباشر أو غير المباشر يمكن الحكم على مدى توسع حجم ونطاق دور الدولة في الاقتصادات المختلفة .

وبالنظر الى دور الدولة في الاقتصادات النامية بشكل عام ، وفي الدول العربية بشكل خاص ، فقد دار الجدل سجالاً بين الاقتصاديين حول حجم ونطاق تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني ، فكان هناك من التفت في تفسير التدخل الحكومي الكبير في الاقتصاد الى مرجعية ان آليات السوق غير قادرة على العمل بشكل فعال في الاقتصادات النامية ، ذلك ان استجابة عناصر الانتاج لمؤشرات آليات السوق في بعض الدول النامية ، تظهر تباطؤاً شديداً في الاستجابة ، بل انها تأتي بعكس ما هو مأمول منها . ويرى اصحاب هذا الرأي ان السبب في ذلك يعود الى عدم سهولة انتقال تلك العناصر بسبب تجانس الانتاج والمهارات وقلة المبادرات من جانب قطاع الاعمال بالاضافة الى ضعف سبل البنية التحتية خاصة في مجال الانتقال والاتصال .

أما الاسباب الاخرى في ضرورة زيادة حجم التدخل الحكومي في الدول النامية ، فان اصحاب هذا الرأي يعزونه الى أهمية الدور الحكومي في سياق عدالة توزيع الدخل وضرورة تحقيق المنافع الاجتماعية المتأنية من مساهمة الدولة فسي رفع رفاهية المجتمع (Eshag, 1985, Pp 11-15) .

على النقيض من ذلك ، فقد ذهب البعض الى التأكيد على ان مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي لها مجالاتها ، ومن ذلك ان للدولة دوراً في مجال خدمات التعليم والصحة والدفاع والامن ، بالاضافة الى الوظائف التقليدية المعروفة في سياق السيطرة على السياسات الكلية .

ومن هنا فان هذا الفريق لا يرى ضرورة أو تبريراً لدور الدولة وزيادة حجمها في مجال امتلاك محلات تجارة التجزئة أو بيع بعض السلع الاستهلاكية من مواد غذائية وخدمات ، حيث يكون للقطاع الخاص ميزة نسبية افضل في ادارة مثل هذه القطاعات . وبين هذا وذاك لا شك ان هناك مجالات كثيرة يصعب التعميم عليها ومعرفة من يديرها القطاع الخاص ام الحكومة .

فمنذ التحول الذي شهده العالم منذ عام ١٩٨٩، وبشكل خاص ما شهدته دول اوربوا الشرقية من تحول ايدولوجي، أصبحت قضية التخصيص محورية في جميع دول العالم، وخاصة في الاقتصادات ذات المنحنى المركزي السابق. ولقد ارتبط مفهوم التخصيص في الدول النامية بقضية التحرر الاقتصادي، حيث بات أمر التحول الى القطاع الخاص المحور الرئيس في تقليل حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني (Tesché and Tohamy, 1994, P1) وفي حالة الاردن فان الامر لا يختلف كثيراً عن ذلك، وان كان الاقتصاد الاردني والى حد كبير، اقتصاد مختلط منذ نشأته. وعليه فيغدو من المفيد لقاء الضوء على حالة الاردن في سياق التحدث عن دور الدولة في هذه الورقة.

### ٣- تطور الدور الاقتصادي للدولة في الاردن

يوصف الاقتصاد الاردني تقليدياً بأنه اقتصاد مختلط وأنه احتوى دوماً دوراً جوهرياً لقطاع خاص صغير ومتوسط الحجم، وفي الوقت نفسه سيطرت الحكومة على المؤسسات كبيرة الحجم، وذلك اما بسبب كبر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في تلك الشركات أو لكونها تنطوي على أهمية استراتيجية لاقتصاد البلاد، يضاف الى ذلك ان عدم استقرار الساحة السياسية منذ بداية النزاع العربي الاسرائيلي جعل من امكانية مساهمة القطاع الخاص (الحلي والاجنبي) في استثمارات ضخمة امراً شديداً الصعوبة، فالمنح الاستثماري لا يستقر أو ينمو في غياب ظروف عدم التأكد التي قد تكتنفه<sup>(١)</sup>. بيد ان الضغوط الاقتصادية التي اخذت تتراكم على كاهل الاقتصاد الاردني منذ عقد الثمانينات جعلت من التفكير في تقليل حجم ودور الدولة في النشاط الاقتصادي امراً لا مفر منه.

وقد تناول المخطط الاقتصادي موضوع التخصيص في الاردن منذ الخطة التنموية الثانية ١٩٨٠-١٩٨٥ (مارغريت، ١٩٩٤، ص ٢٣٩-٢٤٠). فكان بداية عقد الثمانينات هو مفتاح الافصح عن سياسة بيع مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص، وكانت اولى المؤسسات المرشحة لذلك هي مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية. بيد ان سياسة التخصيص تعثرت طوال عقد الثمانينات ولم تتخذ خطوات فعلية لذلك طوال العقد (مارغريت، ١٩٩٤، ص ٢٣٩-٢٤٠ ورفعت الفاعوري، ١٩٩٤، ص ٤٧).

ومنذ أواخر الثمانينات، زاد الاهتمام في الاتجاه نحو التخصيص في الاردن، خاصة بعد انفجار الازمة الاقتصادية التي تراكمت طوال العقد. وقد زاد من وتيرة تلك النزعة تجاه الاردن نحو سياسات التصحيح الاقتصادي التي تبنتها البلاد بمساعدة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تناولت البرامج الثلاثة التي اعدتها الاردن مع المؤسسات الدولية أهمية اتباع سياسات تكيف هيكلية تهدف الى اعطاء مساحة أوسع لدور القطاع الخاص وذلك من خلال التخصيص، وتحسين المناخ الاستثماري، ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج

والمراد قوله هنا ان دور الدولة في مجال «القطاع العام» غدا يبعد عن الاهداف الاساسية لقيام ذلك القطاع، لتجاوزه الى المساهمة في ادارة السياسات الاقتصادية الكلية وتحقيق أهداف تلك السياسات. فقد أدى الدور المتعاظم للدولة في امتلاك العديد من المؤسسات الى قيام القطاع العام بتحمل أهداف استيعاب البطالة وكبح التضخم وغيرها، فكانت نتيجة ذلك كله تفاقم مشكلة البطالة المفقنة واختلال آليات الاسعار في العديد من الدول التي طبقت المفهوم الموسع لدور الدولة، وجاء ذلك واضحاً في حالة الدول العربية (سعيد النجار، ١٩٩٠، ص ١٤-٣٥).

يضاف الى ما سبق أن دراسات عملية في مجال آثار زيادة حجم الدولة في النشاطات الاقتصادية وجدت مجموعة من الحقائق التي تشير صراحة الى مثالب ذلك التدخل. ولعل أهم هذه الحقائق تتلخص في ان مؤسسات القطاع العام في كثير من دول العالم النامي امتصت مبالغ كبيرة كان يمكن توجيهها أو تخصيصها بشكل افضل في مجال الخدمات الاجتماعية الرئيسية، على غرار التعليم والصحة وغيرها. كما ان المؤسسات المملوكة للحكومات استأثرت بنصيب هام من حجم الائتمان المتاح في الاقتصادات النامية، الامر الذي شكل عامل مزاحمة وطرده لملوسين للمبادرات الخاصة. ولقد استنتجت دراسة حديثة للبنك الدولي في هذا السياق ان رفع كفاءة المؤسسات التي تملكها الدول ولو بدرجة بسيطة يترك أثراً ملموساً على تخفيض العجز المالي أو ازالته في بعض الحالات (البنك الدولي، ١٩٩٥، ص ١-٢).

وفي اطار ما سبق، جاءت طروحات التخصيص أو التخصيص Parivatization وانسحاب الدولة أو تقليل حجم دورها في النشاطات الاقتصادية المختلفة، حيث غدا خيار التخصيص عامل سياسة اقتصادية هامة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وقد تنامت تلك القناعة من خلال تراجع كفاءة العديد من المؤسسات التي تملكها الدول في تحقيق اهدافها مقارنة بتطور اداء القطاع الخاص في جميع الدول (Perotti, 1995, P847)، ولقد أصبح من نافلة القول هذه الايام ان دول العالم قاطبة تبحث في كيفية إعادة التفكير في دور الدولة في الاقتصاد وأهمية التخصيص في هذا السياق. ومن هنا جاءت التخصيص كأحد استحقاقات عملية الهيكلة والتكيف. ففي الوقت الذي وجدت الدولة نفسها تدخل مباشرة في الكثير من النشاطات الاقتصادية التي يمكن للقطاع الخاص ان يقوم بها بكفاءة ويحمل عبئها عن كاهل موازنة الدولة، اتجهت الدول الى التصرف في كثير من القطاعات والمؤسسات التي تدخلت بها بشكل مباشر. وهنا جاءت مسألة المدى الذي يجب ان يتم فيه التخصيص والكيفية التي يجب ان يتم عليها (Luciani, 1990, P2).

الى هنا يمكن القول ان التخصيص أصبحت الآن الشغل الشاغل لكثير من دول العالم.

الاتصالات ، فحتى وقت ليس ببعيد ، كانت الدولة هي المحتكر الوحيد لهذا المجال ، إلا أن الاتجاه لإدارة هذه الخدمة وفقاً لأسس تجارية بدأ يتفاعل منذ عام ١٩٨٨ وهو الآن في طور الانتهاء .

أما القطاع الخاص في الأردن ، فيسيطر بشكل كامل على مجالات الزراعة والانشاءات وإلى حد اقل التصنيع (٩٤٪) والخدمات غير الحكومية (٩٥٪) .

على صعيد آخر وبعيداً عن المؤسسات التجارية التي تساهم بها الدولة عن طريق المؤسسة الأردنية للاستثمار ومؤسسة الضمان الاجتماعي ، فإن للحكومة دوراً متفاوتاً في بعض المجالات المالية (مؤسسات الاقراض المتخصصة ، وفي مجالات خدمات البنية التحتية حيثما يكون هناك منفعة عامة) . إلا أن هذه القطاعات تنسم بالاستقلالية المالية والادارية<sup>(٤)</sup> . وبالاتقال إلى أداء المؤسسات التي تملكها الدولة في الأردن ، فإنه يصعب القول بوجود أية دراسة شاملة أو كافية لتقييم أداء هذه المؤسسات . بيد أن هناك شبه اجماع بأن المؤسسات العامة في الأردن تعمل بمستوى كفاءة متدنية ، وأن ادائها يعاني من الاجراءات البيروقراطية ، وعدم التنافسية ، وضعف هيكل الحوافز ، والبطالة المقنعة . يضاف إلى ذلك أن هناك العديد من الشركات العامة التي فشلت في الأردن ، ومن الامثلة على ذلك : شركة الاخشاب الأردنية ، شركة الزجاج ، الاسمنت الابيض لشركة الانتاج التلفزيوني ، ومؤسسة النشر الأردنية . وقد وصل رأس المال المستثمر في هذه الشركات والتي كانت قد انشئت خلال عقد السبعينات إلى نحو ٣٥ مليون دينار اردني . وبالنظر إلى المؤسسات العامة التي ما زالت قائمة حتى الآن ، نجد أن معظمها يعاني من مشاكل مالية وادارية وعدم كفاءة في الاداء وغيرها . فقطاع الطاقة على سبيل المثال يعاني من مشاكل مالية مزمنة ، وقطاع الاتصالات غير قادر على الاستجابة لمتطلبات تطوير الاقتصاد واعداد شبكة الاتصالات المطلوبة . أما في قطاع النقل فالمعروف أن الملكية الأردنية تعاني ومنذ زمن طويل من خسائر كبيرة ومتتالية .

وفي إطار تقييم اوضاع الشركات العامة المساهمة في الأردن ، فقد بينت دراسة حول أداء الشركات التي تسيطر الحكومة عليها أن مساهمتها تزيد عن ١٥٪ مقارنة بتلك التي لا تملكها للحكومة أو تملك جزءاً بسيطاً جداً من اسهمها . وقد وجدت هذه الدراسة أن هناك علاقة مباشرة بين ملكية الحكومة وسيطرتها من ناحية وبين سوء الاداء المالي من ناحية أخرى . وقد اشار البنك الدولي إلى نتائج هذه الدراسة في تقريره عام ١٩٩٤ ، وخلص إلى نتيجة مفادها أن الشركات التي استثمرت بها الدولة بمبالغ كبيرة اظهرت ضعفاً في غو مبيعاتها ، وانخفاض متوسط العائد على الاستثمار ، وعوائد الانتاجية ، فيها .

وقد تم ارجاع ذلك إما إلى الملكية الحكومية أو لسيطرة الحكومة ، أو لكلاهما معاً . وعلى النقيض من ذلك اظهرت تلك الدراسة أن الشركات التي لا تملكها الحكومة أو تملك جزءاً غير

المحلي<sup>(٥)</sup> ، يضاف إلى ذلك كله أن اهلية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) تختم على الدول تحرير الاسواق وتوسيع المجال أمام المنافسة الكاملة دون أي تمييز بين مؤسسات القطاع الخاص وتلك التي تملكها الدول . فاتفاقية الجات (GATT) والتي أصبحت منظمة التجارة العالمية (WTO) معنية بها ، تحتم فتح الاسواق وفك القيود المعوقة للتجارة والغاء الامتيازات بكافة انواعها . وقد سمحت الاتفاقية باستمرار عمل المؤسسات التي تمتلكها الدول شريطة أن تدار وفقاً للأسس التجارية ، وبحيث تقوم تلك المؤسسات بالاستيراد والتصدير وفقاً للأسس التجارية البحتة وأن لا تكون مجالاً لغلاق الاسواق أو تقييد عمليات الاستيراد والتصدير في الدول المعنية (عبد الحليم محيسن ، ١٩٩٥ ، ص ٥٥) . ولما كان الأردن مع نهاية عام ١٩٩٣ قد قرر فعلياً الانضمام إلى عضوية الجات ، وبالتالي المنظمة العالمية للتجارة ، فقد بات من المؤكد أن تنزع الدولة إلى تخفيف دورها في النشاطات الاقتصادية لتفتح المجال أمام القطاع الخاص والمنافسة في شتى المجالات التي يتمكن ذلك القطاع من اخذ زمام المبادرة فيها .

وفي إطار هذه التحولات فإن الجزء التالي سيلقي الضوء على واقع الدور الحكومي في الأردن في النشاط الاقتصادي من خلال ملكية بعض المؤسسات .

#### ٤- واقع دور الدولة في ملكية المؤسسات في الأردن<sup>(٦)</sup>

يحتوي قطاع المؤسسات التي تملكها الدولة على مساهمات عامة في مجال الانتاج السلعي وذلك بخلاف قطاع الخدمات الحكومية المعروفة . وقد وجد في عام ١٩٩٢ أن المؤسسات المملوكة للدولة بالتعريف السابق تسيطر على ما يقرب من ١٤٪ من اجمالي القيمة المضافة للنتائج المحلي الاجمالي للبلاد . وتظهر المساهمة الكبيرة للدولة في مجال الاحتكارات الطبيعية مثل الصناعات الاستخراجية ، والمياه والكهرباء ، والنقل والمواصلات . ففي مجال الصناعات الاستخراجية نجد أن الحكومة الأردنية لها مساهمات ملموسة في الفوسفات (٤١,٥٪) والبوتاس (٥٥,٤٪) ، والتعدين (٥١,٣٪) بيد أن الحكومة في سعيها نحو التخصصية قامت عام ١٩٩٤ بأحالة عمليات التنقيب عن البترول واستخراجه لشركات قطاع خاص بعد أن كانت سلطة المصادر الطبيعية هي الجهة التي تتولى ذلك . أما في مجال الطاقة ، فإن الحكومة الأردنية تملك بالكامل سلطة الكهرباء الأردنية ، كما أنها تملك وتدير جميع محطات توزيع الطاقة في المملكة ، باستثناء محافظات عمان والزرقاء واربد حيث تساهم الحكومة بما لا يقل عن ثلث راس المال . أما في مجال المياه ، فالحكومة هي المورد الوحيد للمياه في الأردن ، وفي مجال النقل ، فإن الحكومة تمتلك شركة الطيران الملكية الأردنية ، ومؤسسة موانئ العقبة ، وسكك الحديد بالإضافة إلى مؤسسة النقل العام . بيد أن للقطاع الخاص مساهمته في مجال النقل البري بشكل منافس باستثناء النقل السياحي حيث بقيت شركة جت التي يمتلك القطاع الخاص ٩٣٪ من اسهمها تحتفظ بحق احتكار خاص حتى نهاية عام ١٩٩٤ . أما في قطاع

## ٥- استراتيجية لمستقبل دور الدولة

اشرنا الى ان قضية صياغة استراتيجية للتكيف والاصلاح الهيكلي في الاردن هي من الامور التي تشغل المخطط الاردني منذ فترة طويلة ، الا انها اخذت بعدها الاكبر منذ بدأ الاردن تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي مع نهاية العقد الماضي . وقد اعتبرت هذه المسألة من أهم الامور التي يتفاوض بها الاردن ويتشاور مع كل من الصندوق والبنك الدوليين . ولعلنا لا نحافي الحقيقة ان قلنا ان قطاعات الشعب ايضا مشغلة في هذا الامر ، اذا اخذنا ذلك بمنظور اهتمام مجلس النواب ووسائل الاعلام والاكاديميين وورشات العمل المختلفة التي تعقد في الاردن . وبالنظر الى قضية تخصيص المؤسسات التي تمتلكها الدولة ، فان الاستراتيجية المستقبلية هنا تأخذ مجموعة من الابعاد التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً : القيام بتسجيل قطاعات الخدمات العامة في مجال الطاقة والاتصالات كشركات عامة مساهمة وفقاً لقانون الشركات . وفي هذا الاطار ، فانه يتم الاستعانة بمجموعة من الخبراء والمختصين للمساعدة في عملية التخصيص بما يساعد على بيع جزء كبير من الحصص في هذه الشركات الى شركاء تعتبرهم الدولة مؤهلين لذلك .

ثانياً : التصرف في اسهم شركات توزيع الكهرباء في الاقاليم باستخدام اوجه التخصيص المختلفة .

ثالثاً : تحويل شركة سكة حديد العقبة الى القطاع الخاص عن طريق طرح عطاء لإدارة الشركة .

رابعاً : الاستمرار في عملية تخصيص المؤسسات التي تمتلك الدولة فيها ما يزيد عن ٤٠٪ ، وذلك عن طريق البيع وفقاً للمصلحة العامة ولشركاء تعتقد الدولة بأهليتهم لامتلاك ، آخذاً في الاعتبار البعد الاستراتيجي لهذه المؤسسات ونوعية الاشخاص الذين تتم عملية البيع لهم .

خامساً : القيام ببيع أو تأجير المؤسسات في محافظة المؤسسة الاردنية للاستثمار والتي تحمل سجلاً من تحقيق الخسائر المتراكمة والمتتالية .

سادساً : اما بالنسبة للمؤسسات التي تساهم بها المؤسسة الاردنية للاستثمار بنسب قليلة ، فسيتم تجميع تلك المساهمات في صندوق مشترك وذلك بمساعدة احد البنوك الكبيرة ، وبعد ذلك سيتم تعويم تلك الاسهم في سوق عمان المالي .

يمكن للمرء ان يدعم تحويل المؤسسات التي تمتلكها الدولة الى شركات مساهمة عامة ورفدها بنظام اداري متطور . بيد ان المشكلة الحقيقية هنا ان استراتيجية تحويل هذه المساهمات الى القطاع الخاص لا يمكن ان تكون صحيحة وذات فائدة حقيقة في جميع الظروف . وفي هذا

لملموس من اسهمها ، وبالتالي ليس لها سيطرة في ادارتها ، قد سجلت معدلات نمو عالية ، ومعدلات استثمار اكبر ، ومعدلات عائد افضل ، كما ان مستوى انتاجية عناصر الانتاج فيها اكبر بكثير من تلك التي تملكها الدولة . فضلاً عن ان هذه الشركات اظهرت قدرة على خلق وظائف اكبر من تلك التي تساهم بها الحكومة بمبالغ كبيرة او تملكها بكاملها .

الا ان الحقيقة التي لا بد ان نشير اليها هنا هي ان فشل الشركات التي تساهم بها الدولة بشكل كبير لا يمكن معرفة اسبابه الحقيقية ، فيما اذا كانت بفعل الاسلوب الاداري ام بسبب ملكية الدولة لها . إذ يمكن القول نظرياً ان وجود او تمثيل الحكومة في مجالس الادارات يفسح المجال امام فرض اهداف غير تجارية (اجتماعية) ، بيد ان هذا لا يمكن اعتباره العيب الرئيس في ادارة الشركات العامة الحكومية . ذلك ان الامر الاكثر خطورة يكمن في ان ممثلي الحكومة في مجالس الادارة يكونون في العادة الاقل اهتماماً ونشاطاً وبالتالي فهم لا يعملون في اطار اهداف معينة بقدر ما يقومون بوظائفهم مكلفون بأدائها وحضور جميع الاجتماعات المطلوبة لها . غير ان هذا يجب ان لا يعني ان مجال ادارات القطاع الخاص هي دائماً اكثر حركة ونشاطاً . فقد اثبت التجربة احياناً ان ممثلي القطاع الخاص في بعض المؤسسات اكثر سوءاً من ممثلي الدولة ، بل ان قضية تضارب المصالح تكون اكثر ظهوراً بين ممثلي القطاع الخاص عنها في حالة ممثلي الدولة .

لقد ترتب على كل ما سبق ان وجدت الحكومة نفسها ، وامام معطيات سوء الاداء ، مضطرة الى اتخاذ اجراءات جذرية من شأنها التخلص من العبء الكبير للمؤسسات المملوكة لها . ومن هنا جاءت أهمية سياسات التخصيص والتي ، كما ذكرنا سابقاً ، بدأت تأخذ مجراها منذ منتصف الثمانينات . الا ان خطوات تنفيذ هذه السياسة كانت ضعيفة وبطيئة وغير منظمة . ولعل السبب في ذلك يعود لامور تتعلق بمعوقات مقاومة التغيير . فقد احيلت صلاحيات التخصيص الى جهات حكومية تعمل وتدير الكثير من الشركات المرشحة للتخصيص ، الامر الذي يجعل من الصعب على هذه الجهات ان تحكم على نفسها بالتحويل الى القطاع الخاص . من ناحية اخرى ، فان هناك حساسية كبيرة لدى الحكومة من سلبيات التحول الى القطاع الخاص ، خاصة في مجال التخلص من العمالة الزائدة في الشركات التي سيتم تخصيصها . يضاف الى ذلك كله ان هناك معارضة واضحة من قبل الكثير من نواب البرلمان حول موضوع التخصيص ، خاصة اذا تعلق الامر بالشركات الكبيرة والمؤسسات التي تنضوي تحت مسمى «الصناعات الاستراتيجية» .

وعلى الرغم من ذلك فقد اتخذت الحكومة العديد من الاجراءات في مجالات تخصيص بعض المجالات ، خاصة في قطاع الطاقة والاتصالات وغيرها<sup>(٥)</sup> .

بالصرف في هذه الشركات وفقاً للأسس التجارية . والا فان نقل هذه الاحتكارات للقطاع الخاص سيعني فقط التخلص من احتكار الدولة والدخول في احتكار القطاع الخاص الأمر الذي قد لا يعني رفع كفاءة عمل هذه المؤسسات .

ان مغزى الاستراتيجية الذي يجب ان يتبع في هذا السياق لا بد ان ينطوي على حقيقة ان اتباع سياسة التخصيص او الصرف في المؤسسات العامة يجب ان يأخذ طابع الاهتمام بتحرير الاسواق ، ومعالجة الاختلالات التي تعمل في اطارها تلك المؤسسات . فالمشكلة لا تكمن في المفاضلة بين سيطرة القطاع العام وبين سيطرة القطاع الخاص ، كما انه ليس من باب التوجه الاستراتيجي استهداف رفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد بقدر ما هي استراتيجية تصحيح الاختلالات وتحرير الاقتصاد من التشوهات الهيكلية . ومن هنا يأتي ، حقيقة ، طرح استراتيجية المستقبل بحيث تكون استراتيجية طويلة المدى ترفع من فاعلية الاسواق التي تعمل في نسقها المؤسسات الاردنية الخاصة منها والعامة .

وفي هذا الاطار ، فان الاولوية القصوى لا بد ان تعطى لتحرير السوق المالي في البلاد . ففي حين نجد ان السوق المالي تنافسي في كثير من المجالات ، تظل هناك بعض التشوهات التي يجب التعامل معها خاصة في مجال ما يسمى بمؤسسات الاقراض المتخصصة ، مثل بنك الاسكان ، وبنك الانماء الصناعي ، ومؤسسة الاقراض الزراعي . فالمعروف ان هذه المؤسسات تختص ببعض الامتيازات التي تعتبر مكلفة من ناحية ومشوهة لسوق الاقراض من ناحية اخرى .

إن آلية عمل السوق يمكن ان تطبق ايضاً على مجموعة من الخدمات الحكومية التي لا تتبنى في الاساس كليات عمل سوقية الطلب والعرض . ولعل الهدف الذي نسعى اليه هنا هو تحقيق العائد المناسب في هذا القطاع بما يضمن بقاء واستمراره في اداء خدماته المطلوبة والضرورية للاقتصاد . ولعل خدمات التعليم<sup>(٦)</sup> والصحة والنقل من الامثلة القائمة على ذلك . إن ابقاء التشوهات في هذه المجالات سيجعلها مع مرور الوقت تفقد طاقاتها البشرية المطلوبة وتتحدر بخدماتها الى مستويات متدنية جداً مقابل منافساتها في القطاع الخاص ، حيث يستطيع الاخير ان يزاحم هذه الخدمات على الكفاءات البشرية الافضل وان يطردها عنها ، الامر الذي سيفاقم المشكلة .

## ٦- الخاتمة والاستنتاجات

استهدفت هذه الدراسة القاء الضوء على دور الدولة الاقتصادي في مرحلة التحرير الاقتصادي التي يشهدها العالم ، وقد تناولت حالة الاردن كنموذج للحالة في الدول العربية . ويمكن القول ان الدلائل تشير الى ضرورة رفع كفاءة وسوية الاداء الاقتصادي ، للدول النامية

الاطار لا بد من الإشارة الى حالات ثلاث يجب ان تكون محط الانظار عند اختبار عملية تخصيص تلك المؤسسات بعد ان تصبح مساهمة عامة ، وهذه الحالات هي :

الحالة الاولى : الشركات التي تعمل في سوق منافسة والتي هي في الاساس مساهمة عامة وتمتلك الدولة فيها ولكنها لا تسيطر على ادارتها ، ومن الامثلة على ذلك الفنادق والمؤسسات السياحية التي يديرها القطاع الخاص . فمثل هذه المؤسسات تدار وفقاً للأسس التجارية التي يتبناها القطاع الخاص محلياً ودولياً . ان قضية البيع او عدمه هنا لا بد ان تأخذ في الاعتبار اسس تعظيم الربح التي ينتهجها القطاع الخاص في العادة . وبالتالي فعلى المؤسسة الاردنية للاستثمار ان توازن المعارضة (Trade-offs) بين المكاسب الرأسمالية للبيع في الاجل القصير وبين الحفاظ على تدفقات دخل مستمرة على المدى الطويل . على صعيد آخر ، فان المؤسسة الاردنية للاستثمار مطالبة كمستثمر ان تدرس حقيقة تكلفة الفرص البديلة لعوائد بيع هذه المؤسسات . ذلك ان التصرف في هذه الملكيات سترتب عليه عوائد مالية كبيرة يجدر بالمؤسسة ان تبحث عن سبل توظيفها كمستثمر ، والا فالأفضل ان لا تتصرف في هذه المؤسسات ، خاصة وان أداءها وكفاءتها لا يشكوان من امراض التدخل الحكومي (Government Intervention Disease) في المؤسسات الاقتصادية .

الحالة الثانية : المؤسسات التي تعمل في سوق منافسة وتمتلك الدولة معظم اسهمها وتسيطر الحكومة بالتالي على أدائها ، ومثال ذلك مؤسسة السياحة والفنادق الاردنية والتي تمتلك الحكومة نحو ٨٧٪ من اسهمها . وهنا يمكن القول ان هناك سبباً وجيهاً للتصرف بالجزء الاكبر من هذه المؤسسات ونقلها للقطاع الخاص بحيث يكون له حق الادارة وفقاً للأسس التجارية المعروفة وآلية السوق ، الامر الذي يحميها من التدخلات الحكومية في الادارة والتي تحكمها في العادة الاعتبارات غير الاقتصادية والاعتبارات السياسية .

الحالة الثالثة : الشركات التي تعمل ضمن اسواق غير منافسة (احتكارية) وفقاً لاعتبارات حكومية . ومن الامثلة على ذلك شركة الفوسفات ، والبوتاس ، والاسمنت ، ومصفاة البترول ، وصباغة الجلود . وبغض النظر عن الاعتبارات التي اقتضت عمل هذه الشركات وفقاً لاحتكار الدولة ، فان هذه الشركات تعتبر نماذج واقعية لعدم الكفاءة أو الفعالية الاقتصادية حتى وان كان ذلك غير ظاهر في حالة كل من الفوسفات والبوتاس لكونهما تنافسان في سوق التصدير الدولية . بيد ان كون هذه المؤسسات تعمل ضمن احتكار طبيعي كمؤسسات مصادر طبيعية تختزل قيمة ربحية عالية تساعد على اخفاء ظاهر عدم الكفاءة الذي تبطنه . وعليه يُعتقد أن الحاجة ماسة الى التفكير جدياً بالتخلي عن الحماية الاحتكارية لهذه المؤسسات وفتح الاسواق امام المنافسة في مجالات عملها للمساعدة في رفع كفاءتها وتصحيح اوضاعها . وفي هذا السياق ، لا بد من الإشارة الى ضرورة أن يتم فتح الاسواق للمنافسة قبل ان تقوم الدولة

وذلك عن طريق معالجة الاختلالات والتشوهات الهيكلية التي يسببها التدخل الحكومي الكبير في النشاط الاقتصادي ، وخاصة في مجال ملكية المؤسسات الاقتصادية في شتى المجالات .

والقضية المحورية التي تنادي بها هذه الدراسة هي أن الامر ليس مجرد التحول من سيطرة القطاع العام الى سيطرة القطاع الخاص ، بل هي بشكل واضح تحرير الاقتصادات ورفع كفاءة عملها واداء القطاعات المكونة لها ، وبشكل خاص المؤسسات الاقتصادية التي تقع على عاتقها أهداف التنمية الاقتصادية والتعامل مع متغيرات سياسات العولمة التي نشهد ارهاصات بوتيرة سريعة منذ بداية هذا العقد . إن القضية لا تكمن في تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه ، بل هي في الاساس قضية الحجم المطلوب لدور الدولة في المرحلة الحالية .

ان تحرير الاقتصاد والتقليل من مستوى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، وبخاصة ذلك الذي يمكن للقطاع الخاص ان يقوم به اصبح مطلباً دولياً لا مفر من مواكبته والسير مع تياره . وفي حالة الاردن فالمطلوب هو اتخاذ الاجراءات التي تكفل تصحيح التشوهات في مسيرة النشاط الاقتصادي على مستوى القطاع الخاص والعام . فالتصرف بالمؤسسات التي تملكها الدولة أو انتهاج التخاصية يجب أن يستهدف بالدرجة الاولى تخليص الاقتصاد من كافة الاختلالات الهيكلية في مجال الحماية والاحتكار واغلاق الاسواق . وعلى المخطط الاقتصادي ان يسير بخطى محسوبة لضمان عدم سيطرة قطاع خاص لا يقوم على التنافسية أو الادارة الفعالة . كما أن الخدمات الحكومية المختلفة يجب أن يتم تقييم سويتها بما يكفل عدم تراجع ادائها أو انعدام الاهداف المطلوبه منها .

وهناك اعتقاد بأن السياسات المطلوبة لتطوير دور الدولة في الاقتصاد تتطلب اصلاح جميع اوجه النشاط الاقتصادي . ففي مجال المؤسسات الانتاجية الخاصة والعام لا بد أولاً من التصرف في الاخيرة بما يساعد على ضمان كفاءة ادائها وخدمة اهداف التنمية في البلاد ، كما أن هناك ضرورة للتأكد من فعالية القطاع الخاص في المنافسة ، خاصة وأن الاقتصاد العالمي مقبل على سياسات انفتاحية كبيرة بقيام منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات . ومن ناحية اخرى هناك ضرورة كبيرة للتصحيح واعادة الهيكلة في مجال الخدمات الحكومية العامة وفي السوق المالي الاردني .

ان المأمول من ذلك كله أن يستقبل الاردن استحقاقات الفترة المقبلة وهو مؤهل لها بما يساعد على تخفيف حدة الآثار السلبية التي قد تتأثر بها دول العالم النامي بشكل عام والاردن والسوق العربية بشكل خاص .

#### الهوامش :

- ١- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع (وهيب الشاعر ، ١٩٩٠) .
- ٢- لمزيد من التفاصيل راجع كل من (باسل جردانة ، ١٩٩٦) و (فهد الفانك ، ١٩٩٥) .
- ٣- استخلص هذا الجزء والجزء التالي من ورقة قدمها د . طاهر كنعان في ورشة عمل حول «الدور والحجم المتغير للمؤسسات المملوكة للدولة» عمان ، أيار ١٩٩٦ .
- ٤- حول قائمة المؤسسات راجع (Kanaan, 1996, P4) .
- ٥- لمزيد من التفاصيل راجع (Kanaan, 1996, Pp7-8) .
- ٦- حول تفاصيل اوفى عن موضوع تصحيح اوضاع الجامعات الحكومية في الاردن ، راجع (Kanaan, 1996, Pp12-13) .

## قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية

- ١- البنك الدولي ، ١٩٩٥ ، **بيروقراطيون في قطاع الاعمال ، الاعتبارات الاقتصادية والسياسية للملكية الحكومية «موجز»** البنك الدولي ، واشنطن .
- ٢- باسل جردانة ، ١٩٩٦ ، «الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاردني ، نحو سياسات تكيف وتثبيت موجهة لنمو مضطرب» ، ورقة مقدمة ضمن ورشات عمل بعنوان «الاقتصاد الاردني : استقرار الماضي والانطلاق نحو المستقبل» شباط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الاردنية ، عمان .
- ٣- رفعت الفاعوري ، ١٩٩٤ ، «اتجاهات موظفي مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية نحو تخصيصها في إقليم الشمال في المملكة الاردنية الهاشمية وأثره على استغلال الوقت» ، مجلة الادارة العامة ، المجلد (٣٤) ، العدد الاول ، يونية (ص ص ٤٢-٦٩) .
- ٤- سعيد النجار ، ١٩٩٠ ، «سياسات الاستثمار في البلاد العربية : القضايا الاساسية ، في سعيد النجار (محرر) ، ١٩٩٠ ، سياسات الاستثمار في البلاد العربية . الصندوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي ، صندوق النقد العربي .
- ٥- فهد الفانك ، ١٩٩٥ ، **برنامج التصحيح الاقتصادي في الاردن** . رسائل النداء الجديد رقم ١٩ ، القاهرة .
- ٦- عبد العليم محسن ، ١٩٩٥ ، **اضواء على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة GATT** ، جمعية رجال الاعمال الاردنيين ، عمان .
- ٧- مارغريت ريد ، ١٩٩٤ ، «الشروط المؤسسية المسبقة للتخصيص في البلدان التي يقوم اقتصادها المؤسسي على السوق : المغزى بالنسبة للاردن» في مصطفى حمارة (محرر) **الاقتصاد الاردني المشكلات والافاق** ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الاردنية ، عمان (ص ص ٢٢٩-٢٤٤) .
- ٨- مصطفى حمارة (محرر) ، ١٩٩٤ ، **الاقتصاد الاردني المشكلات والافاق** ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الاردنية ، عمان .
- ٩- وهيب الشاعر ، ١٩٩٠ ، «تجربة الاردن مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة» ، ورقة مقدمة لندوة **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي** ، ايار ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة .

## ثانياً: المراجع الاجنبية

- 1- Eshag, Eprime, 1985, **Fiscal and Monetary Policies and Problems in Developing Countries**. Cambridge University Press.
- 2- Handousa, Heba, 1994, "The Role of the State: The Case of Egypt." **Working Paper Series**, Working Paper # 9404 . Economic Research Forum.
- 3- Kanaan, Taher, 1996, "Jordan's SOE Reform Process: Strategy and performance". A Paper Presented to a workshop on **The Changing Size and Role of the State - Owned Sector**, ERF Amman, June 1996.
- 4- Luciani, Giacomo, 1990, "The Question of privatization and the Private/Public Symbiosis." A Paper Presented to the Conference on **Economic Development in a Global Context**. The American University in Cairo.
- 5- Perotti, Enrico, 1995, "Credible Privatization" **The American Economic Review**, Vol. 85. No. 4 Septemper. (Pp. 847-859).
- 6- Tesche, Jean and Saher Tohamy, 1994, "Economic Liberalization and Privatization in Hungary and Egypt." **Working Paper Series**, Working paper # 9410. Economic Research Forum.
- 7- Virmani, Arvid, 1990, "Size and Role of Government: Quality vs. Quantity of Intervention." **Indian Economic Journal**, Vol. 37 No. 4 (Pp 23-42).
- 8- World Bank, 1995, **Bureaucrats in Business: The Economics and Politics of Government Ownership**, World Bank publication. Washington.

## تعقيب د. بشير الزعبي

لقد تناول الباحثان تطور دور الدولة في المدارس الاقتصادية المختلفة ، وهي المدرسة الكلاسيكية والكينزية والتي ركزت على دور الدولة في مجالات الاستقرار الاقتصادي الكلي ، وتصحيح اختلالات الاسواق ، واعادة توزيع الدخل ورفاهية المجتمع ، بالاضافة الى دور الدولة في مجال التخطيط ووضع السياسات الصناعية والتطوير الاداري .

ان تقسيم العمل بين القطاعين العام والخاص قد احتل مكانة خاصة في ادبيات الاقتصاد والعلوم السياسية منذ فترة طويلة . وهنا لا بد من الاشارة الى ان دور الدولة لم تحدده المدارس الكلاسيكية والكينزية واتباعهما فحسب بل عرفت البشرية هذا الدور منذ ما يزيد على اربعة عشر قرناً . وما زال الباحثون في مجال النظام الاقتصادي الاسلامي يركزون على دور الدولة والمسؤوليات المناطة بها . ويتلخص هذا الدور في «ان الدولة تتعامل مع الواقع الاقتصادي المبني على الملكية الفردية ، والذي يسمح لجهاز الاسعار ان يلعب دوراً بناء في توجيه الموارد وتوزيع الدخل وتصريف المنتجات والربط بين رغبات المستهلكين والمنتجين ولكنها ايضاً تعزز حق المجتمع وتمنع الاجحاف والظلم» .

وبناء على ذلك يرى البعض ان دور الدولة يتلخص بالنقاط التالية<sup>(١)</sup> :

أ- تحقيق تشغيل امثل للموارد الاقتصادية .

ب- ربط الانفاق العام بمقدار المصلحة العامة المتحققة ، وهذا يتطلب انتقاء الجهاز الحكومي الذي يستطيع تحقيق اقصى منفعة عامة من أي انفاق ، من ذوي الكفاءة والامانة والاخلاص .

ج- محاربة الاحتكار والتدخل في السوق لتحديد الاسعار حيثما لزم الامر في الظروف الخاصة او الاستثنائية او في حالات الخدمات العامة .

د- ضبط الاعلان التجاري ووضع مقاييس ومواصفات للسلع والخدمات .

أما بالنسبة لموضوع التخصصية التي تطرق لها الباحثان فهي مؤشر على تناقص دور الدولة في النشاطات الاقتصادية، ولا نقول «تصفية الدولة» كما يدعي بعض الرافضين لفكرة التخصصية والذين يفضلون بقاء سيطرة القطاع العام وتؤثر فيهم على الأغلب اعتبارات أيديولوجية، حيث يزعمون أن التخصصية هي سياسة اقتصادية استعمارية مطروحة من قبل دوائر ومؤسسات دولية.

إن نجاح التخصصية يتطلب بقاء وظيفة هامة للدولة وهي الرقابة وعدم الاغفال عن المصلحة العامة لأفراد المجتمع، وعدم التخلي المطلق عن النشاطات الاقتصادية.

ولا شك أن من الأسباب التي أدت إلى تعثر القطاع العام وإلى انتهاج بعض الدول منهج التخصصية هي:

- ١- عدم وضوح الصلاحيات والاهداف لكثير من مؤسسات القطاع العام.
- ٢- البيروقراطية والبطالة المقنعة والترهل في القطاع الحكومي.
- ٣- انعدام الحوافز وتدني الانتاجية.
- ٤- ضعف الرقابة والمتابعة.
- ٥- التسعير الحكومي للسلع والخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة كالكهرباء والمياه والنقل العام (اسعار تعكس التكلفة الحقيقية).
- ٦- الفساد والمحسوبية.

هذه النقاط كنت اتمنى لو أشار إليها الباحثان في عرضهما لموضوع التخصصية.

وبعد ذلك انتقل د. كنعان و د. الوزني لموضوع تطور الدور الاقتصادي للدولة في الاردن. وكما هو معروف، فإن الاقتصاد الأردني يتصف بصغر الحجم وأنه اقتصاد خدومي، ويتصف بمعدل نمو مرتفع للسكان. وبالرغم من صغر حجمه، إلا أنه كبير في موارده البشرية المدربة والمؤهلة. وله صفة رئيسة أخرى وهي الدور الكبير للدولة، إذ أن الحكومة تمتلك شركات ومؤسسات عامة تغلب على بعضها الصفة التجارية، كما أن ما يقرب من ٥٠٪ أو ما يزيد من القوى العاملة موظفة في القطاع الحكومي، أضف إلى ذلك أن أكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي ينفق على شكل استهلاك حكومي في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية والتنمية الاجتماعية<sup>(٢)</sup>. بالإضافة إلى ذلك نجد أن الحكومة تناصف القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية التي تبنتها الحكومة في عقدي السبعينات والثمانينات في الخطط التنموية. لذا فقد أصبحت التخصصية من المواضيع التي كرس لها الدولة جهداً، وبخاصة منذ تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي في بداية هذا العقد وما رافق ذلك من تطورات في الظروف السياسية المحيطة وفي العلاقات الاقتصادية الدولية والمتعلقة باتفاقية الجات، والتي

هـ- تطبيق سياسة اجور وتشريعات عمالية عادلة.

و- التوزيع العادل للدخل وتكافؤ الفرص والضمان الاجتماعي للجميع.

ز- التخطيط والتنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية بمشاركة القطاع الخاص.

ح- المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتوازن العلاقات الخارجية.

ط- تحقيق التكافل والاستقلال الاقتصادي للدولة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل تستطيع الدولة النامية أن تحقق نمواً اقتصادياً معتمدة فقط على اقتصاد السوق؟

لا شك أن الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وجدت نفسها تخوض معركة الأعمار والبناء والتنمية منطلقة من مرحلة تحتاج إلى الكثير من التصحيح في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل والسياسة أيضاً، وهذا جميعه يتطلب دوراً فعالاً للدولة، وذلك على الأقل لتأمين التمويل اللازم لذلك، وهذا ما حاولت الدول النامية القيام به إلى أن وصلت إلى مرحلة المديونية التي تفجرت في بعض تلك الدول.

وبرزت الآراء حول تشجيع مشاركة القطاع الخاص لتحمل جزء من العبء التنموي في تلك الدول، وهذا ما حدث في الأردن والتي درسها الباحثان كحالة تطبيقية لهذه الورقة التي بين أيدينا.

انني اتفق مع الزميلين الكريمين حول انحسار دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، وفي تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تنظيم عمل آلية السوق وبخاصة ما يتعلق بالبنية التحتية وبالأطار التشريعي والقانوني الذي يعمل في ظله القطاع الخاص، وهذا ما أشار إليه الباحثان أن تدخل الدولة كما يبرره البعض ناجم عن انخفاض مرونة الانتاج بالنسبة لمؤشرات آليات السوق في بعض الدول النامية. وأود أن أشير هنا إلى أن هذا التدخل يجب أن يرافقه رفع كفاءة الجهاز الحكومي القائم على توزيع الموارد الاقتصادية.

وقد أورد د. كنعان و د. خالد الوزني نتائج بعض الدراسات العملية حول مثالب التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والتي تتلخص في أن مؤسسات القطاع العام في كثير من الدول النامية قد استنزفت موارد مالية طائلة كان من الممكن تخصيصها في مجالات أكثر فائدة. إلا أن هذه النتائج بالرغم من صحتها المحدودة، فكما أوردت سابقاً فإن الدول النامية وجدت نفسها مضطرة في بداية مراحلها التنموية، أن تنفق مبالغ كبيرة على قطاعات البنية التحتية والتي تعتبر قطاعات مساندة ومكملة للقطاعات الانتاجية. وهذا لا يعني أن القطاع الخاص لو قام بهذا العمل سوف لن يحتاج إلى مبالغ طائلة، ولكن الأمر الهام هنا هو كفاءة العاملين والرقابة عليهم.

توجب اتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة بشكل اكبر في الناتج المحلي الاجمالي وتحسين المناخ الاستثماري .

وبالفعل فقد قامت الحكومة في الآونة الاخيرة على تحفيز القطاع الخاص ليلعب دوراً في كثير من القطاعات الاقتصادية وبخاصة في الصناعات الاستخراجية وقطاع النقل ، بالإضافة الى القطاعات التي يساهم بها بشكل كبير مثل الزراعة والانشاءات والخدمات غير الحكومية .

وقد اغفل الباحثان التطرق بشكل اكثر تفصيلاً الى دوافع التخاصية في الاقتصاد الاردني لأنه ، كما اشرت سابقاً ، فإن التوجه نحو هذه السياسة لم يأت من فراغ .

وتتلخص تلك الدوافع بما يلي (٣) :

١- تحسين الوضع المالي للحكومة عن طريق تخفيض عجز الموازنة العامة وبالموازنة تلك المؤسسات المرشحة للتحويل للقطاع الخاص ، بالإضافة الى تقليل نسبة الحماية والدعم لبعض المؤسسات .

٢- تحسين وضع الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات .

٣- التخلص من مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص .

٤- تشجيع الاستثمار ودفع وتيرة النمو الاقتصادي .

٥- تحسين اداء الاقتصاد الاردني .

كما أن مقومات نجاح تطبيق التخاصية متوفرة وتتمثل بالاستقرار السياسي ووجود سوق عمان المالي والاستمرار في تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي .

وفي الجزء الاخير من الورقة تطرق الباحثان الى وضع استراتيجية لمستقبل دور الدولة والمتمثل في زيادة نصيب القطاع الخاص من المؤسسات التي تملكها الدولة من اجل تخفيف السلبات التي تلتصق بعمل تلك المؤسسات .

وفي الوقت الذي اتفق به مع الباحثين حول هذه الاستراتيجية والتي بينا فيها بعض الطروحات المتعلقة بتحويل ملكية بعض المؤسسات العامة الى القطاع الخاص ، لا بد من التنويه الى بعض الملاحظات حول امكانية نجاح مثل هذه الاستراتيجية وهي :

١- ضرورة اعلان الحكومة عن التزامها الصريح بتطبيق سياسة التخاصية وشرح اهدافها ودوافعها في القطاعات المرشحة لذلك .

٢- انشاء لجنة عليا تشرف على تخطيط وتنفيذ سياسة التخاصية ، على ان تتكون هذه اللجنة من خيرة الكفاءات في القطاعين العام والخاص ، بالإضافة الى لجان فرعية لدراسة حالة كل مؤسسة مرشحة على حدة .

٣- تهيئة الظروف المناسبة لحفز الاستثمار الخاص من حيث التشريعات او السياسات الضريبية المتعلقة بالرسوم الجمركية .

٤- العمل على توسيع قاعدة الملكية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بجذب صغار المستثمرين والحيلولة دون سيطرة اقلية من اصحاب رؤوس الاموال على المؤسسات التي سيتم تحويلها للقطاع الخاص .

٥- العمل على تطوير سوق عمان المالي .

٦- العمل على استقطاب الاستثمارات الاجنبية وذلك بسبب ضيق حجم سوق رأس المال المحلي .

٧- اجراء عملية هيكلية شاملة لكل مؤسسة على حدة حتى تصبح المؤسسة جاهزة للتمويل دون اية معوقات .

٨- العمل على انشاء وحدات رقابة متخصصة لمتابعة نشاطات المؤسسات التي تتم تخاصيتها كما ونوعاً .

٩- يجب ان تكون سياسة التخاصية واحدة من حزمة سياسات اقتصادية شاملة تهدف الى احداث اصلاحات جذرية في الاقتصاد .

١٠- خلق روح المنافسة في الاقتصاد ومحاولة عدم اقتصر التخاصية على نقل ملكية المؤسسات من قطاع عام الى قطاع خاص فقط .

١١- التدرج في عملية التخاصية اينما وجدت مناسبة للمصالح العام .

وهنا لا بد ان اؤكد حقيقة تطرق اليها الباحثان الكريمان وهي «ان موضوع الاستراتيجية ليس المفاضلة بين سيطرة القطاع العام مقابل سيطرة القطاع الخاص ، كما انه ليس من باب التوجه الاستراتيجي استهداف رفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد بقدر ما هي استراتيجية تصحيح الاختلالات وتحرير الاقتصاد من التشوهات الهيكلية . ومن هنا يأتي ، حقيقة ، طرح استراتيجية المستقبل بحيث تكون استراتيجية طويلة المدى ترفع من كفاءة وفاعلية الاسواق التي تعمل في نسقها المؤسسات الاردنية الخاصة منها والعامة» (كنعان والوزني ص١٣) .

ان هذا هو ما يتطلبه الواقع الذي نعيشه ، هناك اختلالات هيكلية في كثير ان لم يكن في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، ولا بد من وضع استراتيجية لمعالجة تلك الاختلالات .

انني اذ اشكر الزميلين الدكتور طاهر كنعان والدكتور خالد الوزني على هذا الجهد الطيب لامل ان تكون هذه الورقة مدخلا الى دراسات اعمق حول دور الحكومة الاردنية في النشاط

الاقتصادي والاستراتيجية المناسبة لرفع كفاءة واداء كل من القطاع العام والقطاع الخاص من اجل تحقيق الاهداف المنشودة .

## الهوامش

- ١- الاستاذ د . محمد صقر : «الخطوط العريضة للنظام الاقتصادي الاسلامي» ، بحث منشور في ندوة عقدت في تونس ١٨ - ٢١ / ١١ / ١٩٨٥ بعنوان «الاقتصاد الاسلامي والتكامل التنموي في الوطن العربي» ص ٣١-٣٤ .
- ٢- انظر د . تيسير عبد الجابر : «نظرة على الاقتصاد الاردني وموقعه في اطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الاقليمي» ص ٦ .
- ٣- انظر تيسير الصمادي : «التخاصية والاقتصاد الاردني» ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٣ .
- ٤- انظر المصدر السابق .

## الفصل التاسع

رئيس الجلسة : د. هاني الملقى .

ورقة عمل :

الاقتصاد الاردني وامكانيات  
المستقبل في المنطقة.

د. ابراهيم بدران.

تعقيب: د. فهد الفانك.

ورقة عمل :

منظور فلسطيني لمستقبل العلاقات  
الاقتصادية بين فلسطين والاردن واسرائيل.

د. عادل الزاغة

تعقيب: د. فهد الفانك.

ورقة عمل :

محددات علاقات اسرائيل الاقتصادية  
بالمنطقة العربية.

د. جميل هلال.

## ملخص

### الاقتصاد الاردني

### وامكانات المستقبل في المنطقة

( د . ابراهيم بدران )

تحاول هذه الدراسة التعرف ضمن اطار تحليلي على التحولات الاقليمية والدولية واستطلاع آفاقها المستقبلية على الاردن ودول المنطقة .

وتبرز الورقة بشكل خاص البعد السياسي والبعد الاداري الكلي لحقبة السلام ، والتغيرات الاقليمية ، والتغيرات الاقتصادية ، والعلاقات المشتركة ، والقرار السياسي ، والسيناريوهات المتوقعة لمستقبل العلاقات المشتركة .

وتوضح الورقة ان السلام ليس قراراً سياسياً أو توقيع اتفاقيات ، وانما هو سيرورة معقدة لها تقلباتها صعوداً وهبوطاً وانتكاساً وتراجعاً ، كما انه امتدادات مكانية وزمانية وقطاعية وانسانية .

وتركز الورقة في اطار الحديث عن التغيرات الاقليمية على ان حقبة التسعينات والسلام حملاً مسألتين غاية في الخطورة على البعد الاقتصادي والسياسي تأثر بهما الاردن بشكل ملموس أكثر من غيره من دول الاقليم ، أما الاولى ، فهي انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية وزوال الاستقطاب الدولي ، والثانية ، وهي حرب الخليج الثانية وتوقيع اتفاقيات السلام .

اما في مجال العلاقات المشتركة ، فان الدراسة توضح عند النظر إلى مثلث الاردن - فلسطين - اسرائيل ان الاقطار الثلاثة مؤهلة لعلاقات مشتركة من نوع مختلف عن مستقبل العلاقة بين اسرائيل ودول المنطقة الاخرى أو بين بعض دول المنطقة دون اسرائيل .

وعلى ضوء ما تقدم ، تضع الدراسة سيناريوهات سياسية ثلاثة ، تنشأ عنها سيناريوهات اقتصادية . اما الاول فهو سيناريو التطرف ، وهو سيناريو قد تنهجه اسرائيل وفقاً لمعطيات معينة مما سينعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني ثم الاردني . اما السيناريو الثاني فهو سيناريو الهيمنة ، وتعتمد فيه اسرائيل على مقومات الهيمنة الاقتصادية ، فيما يعتمد مجمل السيناريو على ما يقوم به كل طرف والتحرك السليم في هذا الاطار . اما السيناريو الثالث فهو سيناريو التكافؤ ، وهو اكثرها انسانية وواقعية . وتقتصر الورقة هنا غوذج البنالوكس ليضم الاردن وفلسطين واسرائيل شريطة ان يرتبط ذلك باعتراف اسرائيل بدولة فلسطين وبكافة حقوقها ، كما تبرز الورقة متطلبات ذلك السيناريو بجوانبه المختلفة .

## الاقتصاد الاردني

### وامكانات المستقبل في المنطقة

د . ابراهيم بدران

#### مدخل

استطاع الاقتصاد الاردني ، خلال الستينيات والسبعينيات وحتى اوائل الثمانينات ، ان ينمو بوتائر مضطردة وينتقل بالاردن الى مستوى متقدم نسبياً في المنطقة ، مؤثراً ، في الدول البترولية المجاورة من حيث مساهمته الفعالة في بناء نهضتها الحديثة ، ومتأثراً بها من حيث الثروة البترولية وتحويلات المغتربين الاردنيين العاملين في دول الخليج . وبلغ متوسط النمو الاقتصادي في اوائل الثمانينات حوالي ٦٪ سنوياً في ظل بطالة منخفضة للغاية . وبلغ متوسط دخل الفرد ١٦٥٠ دولاراً عام ١٩٨٥ . ومع تقدم الثمانينات بدأ التراجع الاقتصادي في العديد من دول المنطقة ، بما فيها الاردن ، بفعل حرب الخليج الاولى ، واستنزافات موارد المنطقة ، وتعثر قنواتها الاقتصادية ، وفشل ادارة الموارد البشرية . يضاف الى ذلك تداعيات الحرب الاهلية اللبنانية ، والصراع العربي الاسرائيلي ، والانقسام العربي نتيجة السلام المصري الاسرائيلي . هذا علاوة على تحول اهتمام اوروبا وامريكا نحو التغيرات والارهاصات الاولى لتصدع الكتلة الشرقية .

وكانت حصيلة النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٣ سالبة (-٥,٩٪) ، وانخفض دخل الفرد الى ١١٩٠ دولاراً في عام ١٩٩٣ . واستمر الوضع تقريباً على هذا المنوال حتى منتصف التسعينات . وقد التزم الاردن بتطبيق برنامج التصحيح المالي ، ولا نقول الاقتصادي ، مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وادى هذا التطبيق الى اصلاح بعض مظاهر الاختلالات المالية والنقدية ، والتي وصلت قمة تفاقمها عام ١٩٨٨ ، حين

٢- ان العديد من الاحداث والتوجهات التي تشكل المكونات الرئيسية لحقبة السلام في الشرق الاوسط واعادة ترتيب اوضاع الاقليم بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج هي ليست وليدة الساعة ، بقدر ما هي حصيلة للعديد من البرامج والاستعدادات والاستثمارات والقروض والمنح والدراسات والابحاث التي قامت بها الادارات والمؤسسات للدول المؤثرة او المتأثرة بالعملية السلمية على مدى العشرين او الثلاثين سنة الماضية ، هذا بالإضافة الى المؤسسات الدولية ومنظمات الامم المتحدة المختلفة .

٣- ان مكونات حقبة السلام واعادة هيكلة المنطقة في جزء كبير منها كانت ناضجة ومهيأة ، نتيجة للتراكم التاريخي الاقتصادي السياسي عبر السنوات الماضية دون ان يكون هناك تحديد مسبق على انها من صميم الحقبة الحالية ، وان كان ينظر اليها انها استثمار في السلام القادم يوماً ما . وكان الجهد الذي تم بذله خلال السنوات القليلة الماضية يتركز في كيفية تركيب هذه العناصر وجعلها قادرة على العمل في المستقبل .

٤- ان المنطقة العربية قد طغت عليها المسألة السياسية والتحركات السياسية على حساب البناء الاقتصادي ، ومع هذا ، فقد اخفقت في الاقتراب من التوحد وادارة متطلبات الوحدة ، واخفقت في ادارة بناء الدولة الديمقراطية المؤسسية ، وفي تفعيل الاقتصاد الوطني والعربي المتشابك المصالح . واخفقت اخفاقاً ذريعاً في ادارة هذه التشابكات . وكان معدل النمو الاقتصادي في معظم البلاد العربية هو المعدل الاعتيادي للدول النامية واقل من المتوسط العالمي .

٥- ان دول المنطقة بما فيها اسرائيل ، التي لم تهمل المسألة الاقتصادية ، اخذت تعاني من الانهك والاختفاق المتواصل في حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية او الامنية ، بسبب حالة اللاحق والاسلم التي سادت المنطقة لعقدين من الزمان سبقتها ثلاثة عقود من الصراع العسكري . وقد رافق كل ذلك بطء التقدم على مسار الديمقراطية والتعددية والازدهار الاقتصادي . وهكذا فإن حقبة السلام المقبلة ، وما قد تحمله من سياق جديد للشرق الاوسط والصراع العربي الاسرائيلي ، تمثل احد المداخل الرئيسية للخروج من هذه المأزقية المستعصية والخروج منها الى مرحلة جديدة منتجة .

٦- ان قوة الدفع التي حققها انتصار الكتلة الغربية في الحرب الباردة ينبغي على مختلف الاطراف استغلالها الى اقصى درجة ، وبالسعة القصوى الممكنة لانشاء نظام دولي واقليمي جديدين . وقبل ان تنشأ حالة جديدة مغايرة يصعب التنبؤ بطبيعتها او بمتطلباتها .

٧- واخيراً وليس اخراً وانطلاقاً من موقف توفيق براغماتيكي مقبول لجميع الاطراف ، فان الجميع ، بما فيهم الفلسطينيين واسرائيل ، قد وصل الى قناعة كاملة بأن استقرار المنطقة

اضطرت الحكومة الاردنية الى تخفيض سعر الدينار بنحو ٥٠٪ من قيمته آنذاك . الا ان النمو الاقتصادي الفعلي كان بطيئاً نسبياً وكان الاصلاح المالي والنقدي غير متواكب مع ما يناسبه من النمو الاقتصادي . ويشهد السوق الاردني الآن عدداً من الظواهر المقلقة التي تتطلب تفعيلاً جديداً وقوة دافعة مختلفة تعيد له حيويته ، وفي الوقت نفسه توظف الامكانيات الاردنية الكامنة . ويمكن ايجاز هذه الظواهر في : بطء النمو الاقتصادي ، وارتفاع معدل البطالة ، واستمرار المديونية ، وضآلة الاستثمارات الاجنبية ، وارتفاع الاسعار ، وتفاقم التضخم ، وارتفاع اسعار الفائدة ، وبطء الاصلاح الاداري والتشريعي ، وارتفاع كلفة الخدمات ، والبنية التحتية اللازمة للاستثمار .

وقد تميز الاقتصاد الاردني على مدى العقود الماضية بكونه شديد التأثير بأحداث المنطقة السياسية والاقتصادية والديموغرافية . بمخرجاتها المادية المختلفة مما حرمه فرصاً كثيرة لقراءة المستقبل والتعامل المبكر معه ، خاصة وان ضعف القاعدة الانتاجية المحلية كانت تحرمه من وجود عجلة تثقيب كافية لمواجهة الازمات المختلفة .

غير ان دخول المنطقة في العملية السلمية وتوقيع كل من الاردن وفلسطين معاهدات واتفاقيات السلام مع اسرائيل فتح باباً جديداً للاقتصاد الاردني ولاتقتصادات كل من فلسطين واسرائيل . غير ان هذا الباب لا زال حتى الآن متعدد المسارب ومتعدد الاحتمالات ، ولم يتبلور الى حينه تشكيل اقتصادي محدد . فإذا اخذنا بعين الاعتبار ان المنطقة برمتها تشهد تحولات وتغيرات سياسية واقتصادية هائلة وسريعة ، يتم العمل عليها بمشاركة عدد كبير من الدول ، فإنه يصبح من الضروري فيما يلي التعرف على هذه التحولات وعلى الاطار الدولي الذي يساهم في صنعها حتى يكون ذلك منطلقاً معقولاً لقراءة المستقبل .

## أولاً : البعد السياسي الكلي لحقبة السلام

من المهم جداً ان ندرك سرعة التغير التي تقع حالياً على الاصعدة السياسية والاقتصادية والاقليمية والدولية . ومن الضروري ان ندرك الاسباب الكامنة وراء هذه السرعة حتى يتم تفعيل آليات التغيير الاقتصادي الوطني والاقليمي وشبه الاقليمي بالتزامن معها . ويمكن الاشارة هنا الى بعض هذه الاسباب كما يلي :

١- ان ادوات صنع السياسة المعاصرة وآلياتها هي أكثر اكتساحاً وأعلى سرعة وأدق تنظيمياً مما كانت عليه ادوات السياسة قبل ثلاثين او خمسين سنة . وان هذه الآليات تعمل في الاقتصاد والسياسة في آن واحد ، وانها لا تنبع بالضرورة من رؤية الاطراف الاقليمية فقط .

استراتيجياً ونظماً وسياسياً واقتصادياً دون حل للقضية الفلسطينية واعطاء الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بالشكل الذي ترتضيه المنظمة الممثل للشعب الفلسطيني، امر غير ممكن على الاطلاق.

ولأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهي التي تفاوض وهي التي تقرر، فإن قراراتها ومفاوضاتها جزء من الشرعية القومية والشرعية الوطنية والشرعية الدولية. وهذا يعني ان الاستقرار الذي تمثله حقبة السلام له ارضية صلبة من قبول الاطراف له، وهو جزء من حقائق التاريخ ومن الشرعية الدولية التي يصلح البناء عليها. وتصلح ان تكون اساساً لبنيان اقتصادي جديد.

### ثانياً: البعد الاداري الكلي لحقبة السلام

ان حقبة السلام هي ليست مجرد قرار سياسي بانهاء حالة الحرب، كما تم مثلاً بين فرنسا والمانيا، وليست مجرد توقيع اتفاقية او معاهدة سلام كما تم بين الولايات المتحدة وفيتنام. وانما هي سيرة معقدة لها صعودات وهبوطات وانتكاسات وتراجعات، كما ان لها امتدادات زمنية ومكانية وانسانية وقطاعية متداخلة. وبالتالي فإن ادارة هذه العملية والنجاح في بناء شبكة علاقات موائمة تحل محل شبكة العلاقات العدائية الاستنزافية والتدميرية التي كانت سائدة امر له اهميته القصوى. ويمكن هنا ان نلاحظ ما يلي:

١- ان هناك تداخلاً موضوعياً هائلاً بين العملية السلمية، بمفهومها العام، وبين عمليات التحول الاقتصادي والاقتصادي الاجتماعي. وينبغي ان يحاول كل جانب اعطاء السياقات الكلية، وكذلك التفاصيل الدقيقة القانونية والعملية والفنية والاقتصادية التي ترد في الاتفاقيات، اهمية كبيرة للغاية عند التطبيق وينبغي ان لا تسقط الدقة او التفاصيل او الجزئيات على حساب الكليات.

٢- ان المرحلة التي قطعتها العملية السلمية، ونعني بذلك توقيع المعاهدات والاتفاقيات بالنسبة لفلسطين والاردن ومصر، هي بداية الحقبة تتطلب التعزيز والثقة بين الشعوب.

٣- ان ما تم محارزه على المسار الفلسطيني بالدرجة الاولى وعلى المسار الاردني والمصري والعربي عموماً امر ليس باليسير على المستوى السياسي او المؤسسي، من حيث المنظور الكلي التاريخي للصراع، اذ ان اسس الدولة الفلسطينية واسس الاقتصاد الفلسطيني وادواته هي في تبلور متواصل. وان اعتراف الجانب الاسرائيلي بالشعب الفلسطيني والكيونة الفلسطينية، بل والدولة الفلسطينية، قد اصبح جزءاً من واقع الحياة اليومية. بل وجزءاً من الخطاب السياسي الرسمي للقوى السياسية الاسرائيلية الكبرى، كما

عبر عن ذلك تعديل برنامج حزب العمل من مسألة الدولة الفلسطينية في نيسان.

٤- ان جميع الدول العربية دون استثناء، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، انتهت حالة الحرب وحالة العداء مع اسرائيل وان اسلوب التفاوض قد اصبح اسلوب التعامل بين الاطراف، بما يخدم المصالح المشتركة لجميع الاطراف، أخذاً في الاعتبار التزام اسرائيل بالدرجة الاولى بهذا الاسلوب وتخليها عن استعمال العنف والنزوع للقوة، وتخلت عن ردود الافعال المبالغ فيها والتي ترقى الى مستوى اعادة المنطقة الى حقبة الحرب وبالتالي نفس الاسس الفعلية للسلام. ذلك ان العملية السلمية الناجحة هي التي تحقق المكاسب الفعلية لجميع الاطراف في جميع الاوقات، وليس لواحد على حساب الآخر. ان تفاوت القدرات والاستعدادات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية هو احد المداخل لكي يكسب طرف على حساب الآخر وهذا اضعاف حقيقي لمستقبل السلام.

٥- وبشكل موضوعي ايضاً فإن السلام مع اسرائيل لا ينبغي ان يكون بديلاً عن العلاقة العربية الصحيحة، لأننا نتحدث عن منطقة الشرق الاوسط والتي تمثل اقليماً يضم الدول العربية واسرائيل وليس اسرائيل وعدداً قليلاً من الدول العربية.

٦- ان الشرق الاوسط الجديد، الذي تسعى جميع الاطراف الى بنائه، ليس فقط حالة سياسية ورؤية طوباوية وانما هو قبل كل شيء بناء اقتصادي اجتماعي ثقافي انساني. وهو حركة دائية للانسان وللمال والعلم والتكنولوجيا والفكر والابداع، وحياة جديدة للاقليم. وهنا تقع اهمية الادارة الناجحة لحقبة السلام واستحقاقات هذه الحقبة بقضها وقضضها. وهذا امر لم يتم الاقتراب منه الا في حدود ضيقة للغاية ولم تزل العملية السلمية حتى الان بطيئة في تغلغلها الى جذور الصراع والى اعمدته الرئيسية.

### ثالثاً: التغيرات الاقليمية

ان التطورات على الصعيد الاقليمي العربي قد تجمدت تقريباً على المسار العربي العربي وتحورت باتجاه العلاقة العربية الاسرائيلية على الصعيد السياسي او العلاقات العامة، دون ان يرافقه تعزيز حقيقي للبنية الوطنية وللعلاقة العربية العربية في بعدها الاقتصادي والسياسي، حتى بين الاطراف ذات التوجه المتشابه.

ولا تزال الاسواق العربية مغلقة هنا وهناك. ولا يزال التعاون العربي هامشياً. والعلاقات العربية التجارية لا تكاد تزيد عن ٧٪ من مجمل التجارة العربية الدولية. والتعاون الثنائي

السلع والخدمات ، رأس المال ، العمالة ، والاستثمار ، دون التدقيق في هوية السلعة أو رأس المال . وهذا التوجه يمكن ان يخدم العلاقة العربية العربية حتى وإن لم يأت من خلال اتفاق عربي عربي . وكذلك فإن هذا التحول يعني تراجع دور الحكومات في السيطرة على القرارات الاقتصادية واستبدال ذلك بالمجالس والمنظمات الاقليمية غير الحكومية التي تضم مختلف الفعاليات الاقتصادية .

ومثل هذا التحول يتطلب سيادة الثقافة التعايشية بدلاً من الثقافة التصادية ، ولا يعني ذلك ذوبان الثقافة الوطنية أو القومية أو انتهاؤها ، وإنما انطلاقها الى دائرة مختلفة . ولا يعني بالضرورة التخلي عن الابداع في الفكر الاقتصادي والتكنولوجي بغية تحقيق التفوق .

كما يُقصد به كذلك تحول الامن الوطني من الاعتماد على القوة المنظمة للدولة الى الامان الاجتماعي والمقدرة على تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في اطار قوي من الديمقراطية والتعددية والحرية . ولسوف يكون بقاء اي دولة واستمرارها في الاقليم رهن بقدرتها على ان تكون ركناً اقتصادياً فاعلاً وقادراً على التنامي والتقدم . والفعل الاهم هنا هو الانتاج السلمي والخدمي والتنامي والاستثمار وليس مجرد الجانب السياسي . وإذا كانت المنطقة العربية قد استهلكت نصف قرن من العلاقات التي حكمتها السياسات القصيرة والتحركات التأرجحية السطحية ، فإن وجود طرف قوي مؤسس في المنطقة وغياب الاستقطابات الدولية يجعل اساليب التكتيكات السياسية الصغيرة خسارة مؤكدة .

ان مثل هذه التحولات اذا اخذت في اطارها الاجتماعي الاقتصادي واطارها السياسي الاجتماعي هي على جانب كبير من الخطورة والتعقيد ، والوصول اليها وصولاً ليناً يتطلب اقصى درجات التأهب والعمل العلمي المنظم القادر على حل الاحتقانات الاجتماعية ، والقبال للتراكم المثمر ، وبخلاف ذلك فإنها قد تسفر عن شرق اوسط اشد قلقاً وتقلباً مما كان قبل العملية السلمية . ولعل النقطة المحورية في هذه التطورات أنها ليست تطورات من جانب واحد ضد جانب آخر ، الا بالقدر الذي يكون فيه هذا الجانب غير آبه بما يجري أو غير مستعد له أو منشغل عنه بالجزئيات الصغيرة . وهنا لابد من التأكيد على حقيقة هامة هي : ان الموقف السلبي من التاريخ ، سواء لدى الجانب العربي أو الجانب الاسرائيلي ، يرى هذه التطورات كلها سلبية ومقصود بها تحطيم الذات القومية والوطنية واستلاب القدرات ونهب الثروات الاقتصادية للمنطقة ، أو بالنسبة لإسرائيل فنائها وذوبانها في المنطقة . هذا في حين ان الموقف الايجابي من التاريخ يرى هذه التطورات فرصة للهجوم النافع على المستقبل واحراز الاهداف . والعبرة هي ليس بالموقف فقط وإنما بالآليات والوسائل والبرامج والادارة السياسية التي تحقق الاهداف .

ضئيل . وانفتاح الحدود والسياحة والمشاريع المشتركة ، وكل ما من شأنه ان يبني اقليماً متماسكاً لا زال في حالة جمود أو تراجع ، وكأن الاقليم العربي عليه أن ينتظر احداً من الخارج لكي يعيد ادارته ويعيد تنظيم علاقاته الاقتصادية والثقافية والسياسية والتجارية والسياحية .

ان دول المنطقة العربية ، اذا هي لم تضع نفسها في دائرة الفعل الواحدة مع نفسها ، والواحدة مع الاخرى ومع الآخرين ، فإن نتيجة العملية السلمية والتطورات الاقليمية التي ستنشأ عنها قد لا تكون كما تشتهي وكما تطمح شعوبها وقادتها . ان دول المنطقة اداراتها ومؤسساتها في حالة صراع مع الذات ، بين التمسك بالموقف القديم القائم على الفردية والانفلات من اي التزام جماعي وبين الانفتاح على المستقبل بكل ما يتطلبه ذلك من التزامات تجاه الاقليم الجديد ، والنظام الدولي ، وتجاه التشريعات والادارة وصنع القرار وتجاه التجارة والسيادة والامن الوطني والديمقراطية ، وتجاه التعايش بين الدول والشعوب .

ان التطورات المستقبلية التي تحملها حقبة السلام في ثناياها ، كجزء من السياق العام للنظام الدولي ، سوف لن تتركز فقط على العلاقة الثنائية . ذلك اننا نتحدث عن بناء اقليمي لمنطقة مكونة من عدة دول ، وهذه الدول ينبغي ان تكون اعمدة متساوية في ادوارها ، لا ان تعطي الفرصة للدول الاكثر تقدماً في الادارة والاقتصاد لأن تصبح دولة المركز التي تدور حولها دول المنطقة .

ان التطورات المستقبلية اذا سارت في الاتجاه الصحيح لبناء منطقة اقليمية متماسكة من المحتمل ان تقلل من دور الانظمة كأنظمة بالمفهوم الشرقي ، اي انظمة بيدها كل شيء . بل سوف تعطي هذه التطورات بسبب التشابكات الاقتصادية الاجتماعية ، وتشابكات البنية التحتية دوراً اكبر للدول والمؤسسات المختلفة فيها . وسوف تشمل التغيرات الكثير من المفاهيم والهيكليات الجديدة التي ينبغي القبول بها ، ليس من مدخل الانصياع والخضوع السلبي وإنما القبول بها كجزء من حقائق الحياة الدولية المعاصرة التي ينبغي التعايش معها بكل ايجابية وبمبادرة لتعظيم المكاسب وتقليل الخسائر . ولا بد من الاستعداد لها ، ليس فقط بالاستسلام لها ، وإنما بخلق وتطوير الافكار والادوات والاليات اللازمة لجعلها جزءاً من دائرة الفعل الوطني والاقليمي .

ومن هنا فإن بناء القدرة الاقتصادية للدولة من خلال اندماجها وتفاعلها الحر مع الاقليم ، وليس من خلال توجيه المساعدات لها في اطار انفرادي ، هو واحد من التحولات الرئيسة التي ينبغي تحقيقها ، وهذا اذا تم بنجاح مكسب وطني وقومي على حد سواء .

وهذا يعني ، ومن خلال التزامات دولية واقليمية ، الاستعداد للفتح المبرمج للحدود امام

## رابعاً: التغيرات الاقتصادية

خلفاً لكل ما شاهدناه في العقود السابقة منذ الحرب العالمية الاولى وما اسفرت عنه من الشكل القائم للشرق الاوسط وحتى الآن، فإن عقد التسعينات وحقبة السلام حملاً معهما مسألتين غاية في الخطورة في البعد الاقتصادي السياسي تأثر بهما الاردن بشكل بالغ اكثر من غيره من الدول، وذلك لكون المساعدات الدولية والاقليمية والانفاق الحكومي المدني والعسكري كانت جزءاً اساسياً من بنية الاقتصاد الوطني منذ انشاء الدولة عام ١٩٢١ وحتى الآن.

### المسألة الاولى:

انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية وزوال الاستقطاب الدولي بإبعاده الاقتصادية والسياسية والمالية والثقافية والايديولوجية، الامر الذي يعني انهيار المذاهب الاقتصادية احادية النظرة، وما رافقها من حواجز دولية ومراهنات على تجارب اقتصادية طوباوية او غير واقعية او اغذاب سياسي او منفعي لتلك الكتلة.

### المسألة الثانية:

حرب الخليج الثانية وتوقيع اتفاقيات ومعاهدات السلام المصرية الاسرائيلية والاردنية الاسرائيلية والفلسطينية الاسرائيلية، وما يعنيه ذلك من زوال الاستقطاب الاقليمي الاساسي والذي كان يتمثل بالصراع العربي الاسرائيلي بإبعاده العسكرية والايديولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وما كان يستنزفه من موارد اقتصادية هائلة، من جهة، ومن جهة اخرى انكسار الهيكل الاقتصادي والعسكري والسياسي للعراق، والتي كانت تمثل احد الاقطاب الاقليمية الرئيسة اضافة الى ايران ومصر اللذين تم ازالة قدرتهما الاستقطابية بطرق مختلفة.

وكانت الجهود التي بذلت من اجل الوصول الى السلام مكثفة معقدة على المستوى الدولي والاقليمي الوطني. ولأول مرة يتم فيها ربط العملية السياسية التي يمثلها السلام في الشرق الاوسط بمنظومة معقدة من القطاعات والمشاريع والنشاطات الموعلة في العمل الاقتصادي والتي تغطي، قطاعات الاقتصاد المختلفة: زراعة، صناعة، تجارة، البيئة، المياه، الطاقة، البنية التحتية، السياحة، والطاقة.

وعلى اثر ذلك، وبسبب الترويج السياسي المتفائل، ارتفعت الآمال في الاردن وفلسطين بالانتعاش الاقتصادي السريع مع السلام بشكل جعل الشعور بالايجابيات يسيطر على الدوائر الاقتصادية والاجتماعية بسبب مرور اكثر من اربعة اعوام على بدء المفاوضات في مدريد، وثلاث سنوات على اوسلو، وستين على وادي عربة دون اي انتعاش يذكر.

لقد كان التوقع العام (دون مبررات كافية) ان تنهال الاموال والمساعدات والاستثمارات على

المنطقة، وخاصة الى الاردن وفلسطين وبذلك تظهر آثار السلام ونتائجه كما كان يتمناها الناس ويشر بها بعض السياسيين والاعلاميين وكما كانت تلمح الدول الصناعية آنذاك. ولكن ذلك لم يحدث فعلاً. فحقبة السلام على الصعيد الدولي والاقليمي خلقت حالة جيوسياسية وجيو اقتصادية وجيومالية جديدة ادت الى بيئة اقتصادية غريبة نوعاً ما تقوم اساساً على «اعادة توزيع» للمال والاقتصاد بشكل لم يكن محسوباً او متوقعاً، بسبب تغير اللاعبين والمستفيدين على حد سواء. وبسبب التقدم السريع على الجانب السياسي، دون الحاجة الى دفع الاستحقاقات الاقتصادية او المالية مقدماً.

فانهيار الاتحاد السوفياتي استدعى توجيه اموال هائلة من الدول الصناعية الكبرى الى دول الكتلة الاشتراكية سابقاً. وبسبب الحجم الضخم لتلك الدول فإن استنزافها للأموال والجهود والاهتمامات الأوروبية والأمريكية كان ضخماً للغاية.

وفي ذات الوقت أدى انتهاء الاستقطاب الدولي الى جعل الضرورات السياسية الدولية للمعونات والمساعدات اقل إلحاحاً. وعلى صعيد آخر فإن حقبة السلام نفسها ازلت الاستقطاب الاقليمي وما كان يرافقه من تحويلات وبالتالي اضعفت المبرر للمساعدات المالية والقائمة على الاعتبارات السياسية لغايات التوازن الاقليمي. كما ان زوال الاستقطاب الاقليمي مع تجذر عملية السلام، وما رافقها من توجه الدولي نحو ازالة الحواجز وانهاء المقاطعات، جعل الفيصل في قرار تدفق الاموال والاستثمارات متأثراً بالجوانب والعوائد الاقتصادية اكثر منه بالتوجهات السياسية. وبالتالي فالقطر الاكثر جاذبية للمستثمرين هو الاقرب لقلوبهم وجيوبهم ولشاريعهم. ان نشوء الكيان الفلسطيني ككيان في طريقه لان يكون دولة يتطلب اقتصاده اعادة تأهيل كامل، مما جعل المساعدات والمعونات تتوجه بشكل اساسي الى فلسطين لغايات اعادة التأهيل على الارض الفلسطينية ذات الهيكل الاقتصادي الذي دمرته اسرائيل على مدى ثلاثين سنة من الاحتلال. كما ان نشوء الكيان الفلسطيني سوف يخلق فرص استثمارات جديدة، وخاصة في البنية التحتية والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهي مسألة لم يحسب لها سابقاً ان تأخذ مثل هذا الحجم، خاصة وان استقرار الدولة الفلسطينية مرتبط تماماً بسرعة اعادة التأهيل ومئاته من جهة، وتوفر الاموال من جهة اخرى. بيد ان اموال الدول الكبرى محدودة وقل بكثير من التوقعات، اذ لا تتعدى المبالغ المعروضة عشرات الملايين في حين كان الحديث عن المئات والألوف.

ان الموضوع الفلسطيني، والذي يشكل عاملاً مشتركاً في اقتصادات كل من فلسطين والاردن واسرائيل، يؤثر بشكل كبير ويتأثر بالتحويلات السياسية والقانونية والمالية والادارية ومتطلباتها. ذلك ان تداخل الاقتصاد الفلسطيني والاسرائيلي وكون الاول لا زال اسيراً للثاني، يغري العديد من المستثمرين الاجانب بدخول اقتصاد المنطقة من خلال البوابة

الاسرائيلية ، بسبب الامتيازات السياسية والتكنولوجية والادارية والمالية التي ترافق الاقتصادات الصناعية المتقدمة . وهو امر ان استمر سوف يحافظ على بقاء الهوة بين الاقتصادات الثلاثة قائمة ، خاصة وان اسرائيل لا تزال تعزز من حالة اسرها للاقتصاد الفلسطيني .

وعلى صعيد آخر استنفذت حرب الخليج الثانية جزءاً هائلاً من اموال المنطقة والتي كان الاردن ولا يزال متأثراً بها بشكل جذري . كما ان العلاقات العربية تعاني من تراجع واستقطابات وانقسامات وتواجهه استفزازات تجارية واقتصادية عديدة ، مما يجعل الاستفادة من السوق العربي امراً محدوداً للغاية ، وهذا يؤثر بدوره سلباً على بلد صغير السوق مثل الاردن ، والذي يعاني من ضيق الاسواق الطبيعية حوله بشكل مقلق للغاية .

ومن الملفت للنظر انه وعلى مدى خمسين عاماً مضت ورغم التوقيع على عشرات الاتفاقيات والبروتوكولات ، ورغم نشوء المجالس والمنظمات العربية العديدة ، فإنه لم تستطع اي دولتين عربيتين ، واكثر ، ان تنجحاً في تطوير علاقة اقتصادية مستقرة ومتنامية بشكل مضطرب . ويعود ذلك الى اسباب سياسية ومؤسسية واضحة ولكن ايضاً يعود الى اسباب اقتصادية هامة تتخلص في :

ان الاقتصادات الضعيفة هي بطبيعتها محدودة الامكانيات قليلة المرونة يسيطر عليها الخوف والتردد من جهة ، وتسيطر عليها الادارة السياسية المحلية من جهة اخرى ، وبالتالي فإن انصياعها للضغط والتقلب السياسي يكون كاملاً . وهذا ما لا نجده في الاقتصادات المتقدمة .

ان هذه الحقيقة يجب ان تكون مدخلاً جديداً لدى المفكرين والمثقفين والسياسيين والاقتصاديين لمستقبل السياسة العربية ، وخاصة في الاطار العربي الوحدوي . اذ ان النمو الاقتصادي الفعلي لكل دولة عربية هو غو لامكانياتها السياسية ، وهو عجلة تثقل ضد التقلبات السياسية الهوائية المزاجية الشائعة في الوطن العربي وفي المنطقة . ومن هنا فإن الدور المحوري لاي دولة يتحدد بقوة محورها الاقتصادي . ولا يتوقع احد ، وخاصة بعد انهيار وانتهاء عصر الايديولوجيات ، ان تقاد مجموعة من الدول عن طريق دولة تعتمد على المساعدات وتبحث عن المعونات او تعجز عن تفعيل امكانياتها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية . وما هي القيادة المعاصرة اذا لم تكن كل ذلك على وجه التحديد .

وهذا ينطبق على المنطقة بأكملها ، فلا تزال المنطقة العربية مع وضع السلام الجديد منطقة هشة ضئيلة الوزن بسبب ضالة قدرتها الاقتصادية اذ لا يزيد مجمل الناتج القومي العربي مجتمعاً عن ٥٠٠ بليون دولار مقابل ١٠٠٠ بليون دولار في ايطاليا و ٤٠٠٠ بليون دولار لليابان . واذا استثنى البترول ، والذي تحكمه سياسات واستراتيجيات عالمية مختلفة ، نلاحظ ان المنطقة ، لكونها ضئيلة الانتاج ، ضئيلة التشابك ، ضئيلة التبادل التجاري والرأسمالي

البيني ، لا تشكل اكثر من موزاييك قابل للفك والتركيب ، دون فاعلية أو ودون تأثير على الاقتصاد الدولي .

### خامساً : العلاقات المشتركة

عند النظر الى مثلث الاردن - فلسطين - اسرائيل نجد ان الاقطار الثلاثة مؤهلة لعلاقات مشتركة من نوع ما تختلف عن ما يمكن ان يكون عليه مستقبل العلاقات بين اسرائيل ولبنان مثلاً أو بين اسرائيل وسوريا أو مصر أو السعودية . ذلك ان هناك عناصر تداخل وربط او تشارك او تناقض تجعل النظر في مستقبل مثل هذه العلاقة امراً معقداً للغاية ومثيراً في الوقت نفسه . واذا انطلقنا من موقف سكوني يمثل اللحظة الحالية نستطيع ان نشير الى ما يلي :

١- ان «الموضوع الفلسطيني» ، بقضيه وقضيضه ، يشكل مادة مشتركة متعددة الابعاد في كل من الاردن وفلسطين واسرائيل بما في ذلك فلسطين ١٩٤٨ . وهذه المادة حية متحركة في السياسة والاقتصاد والثقافة وتؤثر بعمق في مستقبل الدول الثلاث . وسيبقى هذا التأثير قائماً الى ان تستقر العلاقة وترسخ بشكل دائم ومتوازن وقادر على الاستقرار .

٢- ان العمق الاستراتيجي للدول الثلاث يمكن ان يكون الواحدة في الأخرى ، وخاصة في الجغرافيا والديموغرافيا والاسواق ورأس المال والايدي العاملة الماهرة . علينا ان نتذكر ان اياً من الدول الثلاث لم تستطع ان تطمئن الى تكوين عمق استراتيجي آخر لها في المنطقة يتحقق فيه الرسوخ والالتزام والفاعلية .

٣- ان الدول الثلاث تشترك في مصادر طبيعية اساسية هي محدودة بطبيعتها او متداخلة او تستدعي التكامل والتشابك والتعاون . ونعني بذلك الارض ، والمياه ، والبيئة ، والطاقة ، والبحر الميت ، والمناطق الجافة ، وشاطئ البحر ، والممرات البرية ، والاماكن المقدسة ، والمجال الجوي ، والسوق السياحي ... الخ . وفي الوقت نفسه هناك تناقضات او خلافات ذات مدلول اقتصادي حاسم للغاية في نوع العلاقة التي يمكن ان تتطور بين الدول الثلاث نذكر منها :

أ- ان الاقتصادات الثلاثة غير متقاربة او متوازنة . فاحدها ، وهو الاقتصاد الاسرائيلي ، اقتصاد متقدم للغاية . (٧٠ بليون دولار الدخل القومي في اسرائيل مقابل ٦ بليون في الاردن و ٣ بليون في فلسطين) .

ب- ان الاقتصاد الاسرائيلي اقتصاد صناعي تكنولوجي ، مقابل اقتصادات زراعية او صناعية بدائية وخدمية في الاردن وفلسطين .

ج- ان معدل البطالة في فلسطين يصل الى ٤٠٪ في حين يصل في الاردن الى ١٧٪ ،

يستطيع جدول رقم (١)  
المؤشرات العلمية والتكنولوجية

| البيان                         | الأردن        | فلسطين | اسرائيل                       |
|--------------------------------|---------------|--------|-------------------------------|
| الانفاق العلمي والتكنولوجي     | ٦ مليون دولار | -      | ١١٠٠ مليون دولار              |
| الصناعات العسكرية              | -             | -      | متطورة<br>(أليات والكترونيات) |
| عدد العلماء لكل ١٠٠٠ من السكان | ٠,١           | ٠,٠٥   | ٤,٤                           |

جدول رقم (٢)  
المؤشرات الثقافية والاجتماعية

| البيان                       | الأردن                | فلسطين                  | اسرائيل                 |
|------------------------------|-----------------------|-------------------------|-------------------------|
| الامية                       | ٪٢٠                   | ٪٣٥                     | ٪٥                      |
| مشاركة المرأة في قوة العمل   | ٪١١                   | *٪٩                     | ٪٣٤                     |
| نسبة الاعالة                 | ٪٢٣                   | *٪٢١                    | ٪٤٢                     |
| نسبة الزيادة الطبيعية للسكان | ٣,٤                   | ٣,٤                     | ٪٢,٧                    |
| متوسط الحياة                 | ٧٠ سنة                | ٦٠ سنة*                 | ٧٧ سنة                  |
| عدد السكان                   | ٤ مليون<br>(عام ١٩٩٥) | ١,٧ مليون<br>(عام ١٩٩٢) | ٥,٢ مليون<br>(عام ١٩٩٢) |

\* تقديري

بينما هو في اسرائيل قريب من ٩٪ .

د- ان الاقتصاد الاسرائيلي متشابك العلاقات مع الاقتصادات الدولية في اوروبا وامريكا ، وله اذرع مالية قوية واذرع من العلاقات التسويقية الضخمة مقابل حالة متواضعة للغاية في الاردن وفلسطين .

هـ- ان مدخلات العلم والتكنولوجيا في الاقتصاد الاسرائيلي قوية وتمثل العديد من الدول الصناعية في اوروبا وتدعمها مؤسسات واستثمارات محلية وثنائية ودولية قوية . هذا في حين ان مدخلات العلم والتكنولوجيا في الاقتصاديين الاردني والفلسطيني محدودة للغاية ، والاستثمار في هذا المجال هامشي للغاية (انظر الجدولين ١ و ٢) .

و- ان كلاً من الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصاد الاردني يحتاج الى عمالة اضافية «وافدة» ، تقدر في الوقت الحاضر في حدود نصف مليون يد عاملة (٢٢٠ ألف في الاردن و ٢٨٠ ألف في اسرائيل) ، تستطيع العمالة الفلسطينية ان تغطي جزءاً كبيراً منها .

ز- ان ارتفاع اجرة الايدي العاملة في اسرائيل تقابله عمالة رخيصة نسبياً في الاردن وفلسطين ، وبحاجة الى اعادة تأهيل والى رفع الانتاجية الكمية والنوعية الى مستوى متقدم ينبغي ان يقترب من اربعة اضعاف الانتاجية الحالية .

وبالرجوع الى التاريخ قليلاً نلاحظ ان العلاقات الاردنية الفلسطينية كانت قائمة بشكل متكامل حتى عام ١٩٦٧ باعتبار وحدة الضفتين . وبقدوم الاحتلال ، فقد تم فصل الاقتصاد الفلسطيني كلية عن الاقتصاد الاردني بالدرجة الاولى وعن الاقتصادات العربية بشكل عام . وانحصرت العلاقة بين البلدين ، الاردن وفلسطين ، في عناصر رئيسة ثلاثة :

الاول : الصادرات الفلسطينية الى الاردن وعن طريق الاردن وكانت بشكل اساسي صادرات زراعية .

الثاني : القوى العاملة والخبرات الفنية ، وكانت تتجه دائماً من فلسطين الى الاردن .

الثالث : الاستثمارات الرأسمالية ، والمتمثلة في استثمارات المغتربين في دول الخليج في الاردن وفلسطين .

### سادساً : القرار السياسي ومستقبل العلاقات

قبل الدخول بتحليل انواع العلاقات الاقتصادية التي يمكن ان تنشأ بين الدول الثلاث ، في اطار عناصر التقارب والتنافر التي اشرنا اليها ، لابد من تناول موضوع القرار السياسي . إذن اي سيناريو للعلاقات الاقتصادية سيكون نتاجاً لسيناريو سياسي . ولا

الواقع الاقتصادي حالياً ان يفرض اي سيناريو سياسي ، كما هو الحال في العلاقات الاوروبية لاسباب ثلاثة :

الاول : ان التفوق السياسي والعسكري والاقتصادي لإسرائيل يجعلها ، بل ويغريها دائماً ، باتخاذ الموقف السياسي الذي تريد دون اعتبار لنتائج الاقتصادية على شركائها في المنطقة .

الثاني : ان ضعف اقتصادات كل من الاردن وفلسطين تجاه الاقتصاد الاسرائيلي يغري اسرائيل وبدعم متواصل من اصدقائها باستخدام ذلك لصالحها لكي تكون هي دولة المركز .

الثالث : ليس هناك حتى الآن ، باستثناء تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي ، اي منجزات او علاقات اقتصادية حقيقية مشتركة لها حرية الحركة والعمل ولها قوة التأثير .

وفي هذا المجال لابد من الاشارة الى مسألتين رئيسيتين ، الاولى اقليمية والثانية دولية .  
المسألة اقليمية :

صحيح ان الاردن وفلسطين ومصر قد وقع كل منهم معاهدة سلام واتفاقيات مع اسرائيل ، ولكن ذلك لم يشكل حقيقة اقتصادية اجتماعية راسخة حتى الآن . ولأن السياسة هي ليست فقط بسياقها الاستراتيجي الكلي وسياقها العام ، وانما هي ايضاً بجزيئاتها وتكتيكاتها وقراراتها المحلية ، فان الكثير من القرارات السياسية المحلية او اليومية كافية لان تحبط عملية بناء السلام في بعدها الاقتصادي الاجتماعي ، وتحويل السلام الى حرب غير معلنة او الى حالة متقطعة من التقدم خطوة والرجوع خطوة ، وبالتالي الى نوع من المرواحة او الى نفي واحباط للأساس الاقتصادي الاجتماعي الثقافي للسلام ، حتى ولو كان السياق العام يتجه نحو بناء شرق اوسط جديد ومشرق .

واذا ارادت اسرائيل مثلاً ان تبالغ بردود افعالها السياسية العسكرية بشكل لا حدود له ولا يقبله عقل او منطق ، كما فعلت في فلسطين اثر عمليات حماس او في لبنان اثر عمليات حزب الله ، فان الفرصة لبناء علاقات اقتصادية جديدة بين اسرائيل وفلسطين او اسرائيل والاردن ستكون ضعيفة ومتقلبة وتبدأ من الصفر مع كل مرة يقع فيها حادث . والبداءة من الصفر لا تكون فقط في الجانب النفسي والسياسي ، حيث يتأثر المستثمر في الاردن وفلسطين بالحدث السياسي اليومي فتضعف ثقته بمستقبل المنطقة ، وبذا تستمر معاناة كل من الاقتصاد الاردني والفلسطيني ، وانما تكون البداية من الصفر ايضاً في الجانب الاقتصادي ، نظراً لان ردود الافعال الهوجاء التي تقوم بها اسرائيل تعمل على تهشيم اقتصادات الدول المحيطة بها

وخاصة فلسطين ، وتربك كل عملية تراكم تمت خلال فترة الهدوء . ان اغلاق الضفة والقطاع على سبيل المثال يكلف الاقتصاد الفلسطيني ما يقرب من عشرة ملايين دولار يومياً (مباشرة وغير مباشرة) .

### المسألة الدولية :

وخلافاً للتوقعات التي رافقت العملية السلمية في بداياتها نلاحظ ان الدول الصناعية قد غيرت موقفها تغييراً كبيراً من حيث دورها ومسؤوليتها تجاه السلام وبناء الحالة الجديدة في المنطقة . فبعد ان جدت هذه الدول في بناء وتفصيل المفاوضات والمسارات المتعددة الاطراف لتشمل اللاجئين والمياه والبيئة والتنمية الاقتصادية والسياحة والأمن ، وبعد ان كانت تتحدث عن مئات الملايين من الدولارات لهذه الغاية ، تراجع كل ذلك وخفت بعد توقيع الاتفاقيات الى الدرجة التي لم يعد يذكر فيها الا نادراً . ومن المتوقع ان تتلاشى المفاوضات المتعددة وبالتالي المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي تجاه المساهمة المادية في بناء حالة السلام .

والخطأ الذي يمكن ان يقع في هذا المجال هو ان يكتفي المجتمع الدولي من السلام بتوقيع المعاهدات والاتفاقيات ، وان يُترك الجانب الاقتصادي الاجتماعي ، بكل ما فيه من فقر وبطالة وفوارق اجتماعية ومعاشية هائلة ، للأطراف المتنازعة او المتصالحة لتتولاها . وهنا سوف تدخل المنطقة في نوع جديد من المتاعب قد تؤدي الى استمرار التوتر الذي قد يتولد عن حالات من التطرف منشأها الفقر ، الامر الذي يعني غياب السلام والتعاون الاقتصادي ويتم الاكتفاء بالسياسة والامن . وفي هذه الحالة لن يكون ذلك كافياً لانه سيتيح الفرصة لأحد الاطراف ان يتحكم بالاطراف الاخرى .

على ضوء ذلك هناك ثلاثة سيناريوهات سياسية سوف ينشأ عنها سيناريوهات اقتصادية مناظرة .

السيناريو الاول : سيناريو التطرف .

السيناريو الثاني : سيناريو الهيمنة .

السيناريو الثالث : سيناريو التكافؤ .

### سابعاً : سيناريو التطرف

على الرغم من ان تعبير التطرف يشير دائماً الى «الاحزاب» او «الحركات» السياسية او الدينية المتطرفة الا انه ينسحب على «الدولة» التي تسلك سلوكاً متطرفاً مبالغاً فيه خارجاً عن المتوقع في معالجتها للأحداث . وهنا يكون الاسلوب الذي تتبعه الدولة متطرفاً ، وبالتالي باعثاً ومحفزاً للمزيد من التطرف لدى الحركات السياسية المختلفة . يتمثل هذا السيناريو في جانبه

### ثامناً : سيناريو الهيمنة

لقد كانت استراتيجية اسرائيل خلال العقود الخمسة الماضية تقوم على ثلاثة محاور هي التفوق العسكري ، والتفوق الاقتصادي ، والتفوق التكنولوجي . وأصبحت بعد مرور خمسين سنة دولة تنتمي اقتصادياً وتكنولوجياً الى مجموعة الدول المتقدمة . واذا كان تفوق اسرائيل العسكري خلال العقود الخمسة الماضية قد دفعها باتجاه التوسع على حساب حقوق وارضى الغير فان هناك احتمالاً بأن يدفع التفوق الاقتصادي والتكنولوجي الذي تتمتع به الى تبني استراتيجية تهدف الى الهيمنة الاقتصادية . ان العوامل التي يمكن أن تغري اسرائيل بمثل هذا التوجه عديدة يمكن الاشارة الى بعضها فيما يلي :

السياسي بأن تنسى اسرائيل ، أو تتناسى ، بأنه من المتوقع بين آن وآخر ان تقوم الحركات السياسية المتطرفة لدى الجانب العربي او الاسرائيلي بإرتكاب اعمال عنف غير مبرر ، فتلجأ الى اتباع اسلوب متطرف في الرد يقوم على الانتقام المفرط والتدمير الكاسح والغطرسة العسكرية لدى حدوث اي حادث يذهب ضحيته افراد ابرياء مدنيون او عسكريون ، او لغايات سياسية داخلية كالانتخابات والمنافسات التقليدية بين الاحزاب والزعماء . ان العلاقات الاقتصادية التي يمكن ان تنشأ في ظل هذه السياسة يمكن ايجازها بما يلي :

١- ان الاقتصاد الفلسطيني سوف يعاني من عملية تهشيم مستمرة ، تجعله غير قادر على النمو . بل ويتكبد خسائر هائلة نتيجة للقرار بإغلاق الحدود ومنع حركة العمال وتعطيل المصالح العامة . وهذا من شأنه ان يجعل الاقتصاد اشد ضعفاً والهوة بينه وبين الاقتصاد الاسرائيلي اكبر مسافة . وبطبيعة الحال تنعكس الآثار النفسية والاجتماعية بطريقة أو بأخرى على الاقتصاد الاردني فيفقد الفرص المتوالية للتحرك والانطلاق .

٢- ان المستثمر المحلي في فلسطين او الاردن والمستثمر الاجنبي في اي منهما سوف يشعر بأن المنطقة غير مأمونة وان انسياب الاعمال فيها غير سلس . وبالتالي فلم يحن الوقت بعد للإستثمار فيها . كذلك فإن سيناريو التطرف يؤثر سلباً في المشاريع الكبرى ، وخاصة مشاريع البنية التحتية والتي هي اكثر عرضة للتأثر بعمليات الاغلاق .

٣- على ضوء العزوف عن الاستثمار ، فان مشكلة البطالة والفقر ، وخاصة في فلسطين ، سوف تتفاقم مما سوف يشكل بيئة خصبة للعنف والتطرف لينعكس كل ذلك بأثار سلبية على عملية السلام في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء .

٤- في ظل سيناريو التطرف فان التحرك الجدي نحو مشاريع مشتركة بين الدول الثلاث يصبح امراً تملؤه العوائق والصعوبات . وتستمر الدول الثلاث في استنزاف مواردها على النمط السائد حالياً . وهناك بعض الموارد ، مثل المياه ، شارفت على الازمة ، وبالتالي فان سيناريو التطرف سوف يحول دون الشروع في مواجهة الازمة قبل وقت كاف . وهذا امر قد يدخل الدول الثلاث في نزاعات او خصومات جديدة ، وتكون عائقاً فعلياً امام نمو الاقتصادات الوطنية للدول المحدودة الموارد .

وخلاصة القول ، فان سيناريو التطرف في الجانب السياسي سوف يؤدي الى سيناريو تهشيم وخلخلة في الجانب الاقتصادي ، يجعل عملية السلام بكاملها في خطر حقيقي ، وهو امر لا يبدو انه يخدم اي مصلحة لاي بلد ، بما فيها اسرائيل .

١- ضخامة الاقتصاد الاسرائيلي بالنسبة للاقتصادات العربية ، لا سيما الاقتصادان الفلسطيني والاردني (انظر الجدول ٣) .

٢- العلاقات السياسية والمالية والاقتصادية الدولية التي تتمتع بها اسرائيل ، وخاصة لدى اوربا وامريكا ، وامكانية توظيف هذه العلاقات لتحقيق الاستراتيجية المطلوبة .

٣- ضعف العلاقات العربية العربية وضيق الاسواق العربية امام المنتجات الاردنية او الفلسطينية .

٤- اتفاقيات التكنولوجيا والبحث العلمي والمشاركة التي تتمتع بها اسرائيل مع الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية والمانيا وفرنسا واليابان ، مما يغريها بتوظيف هذه الاتفاقيات لصالح استراتيجية الهيمنة .

ومثل هذا السيناريو قد لا يدعو اليه احد صراحة في اسرائيل ، وقد لا يظهر في اي برنامج سياسي لزعيم او لحزب ، ولكنه امر ينبغي التنبيه اليه لأسباب موضوعية مادية :

أ) ان القدرة الانتاجية للاقتصاد الاسرائيلي والمؤسسات الاسرائيلية اكبر من امكانية ان يتم اشباعها من خلال استراتيجيات اقتصادية متواضعة .

ب) ان القدرة الاقتصادية الهائلة حين تدخل شريكة مع قوى اضعف تنجح بحكم قوة الاشياء الى الهيمنة والسيطرة ، ان لم يكن بتصميم مسبق فيديناميكية الاحداث والعلاقات .

ولا بد من الاشارة هنا الى حقيقة موضوعية اساسية وهي «ان سيناريو الهيمنة

الاقتصادية» لا يتحقق ولا يعمل من خلال طرف واحد . بل ان نجاح هذا السيناريو يعتمد على ما يقوم به كل طرف من الاطراف الثلاثة .

ومن هنا فان التحدي امام الاقتصاديين الصغيرين في المثلث ، ونعني بهما الاقتصاد الاردني والاقتصاد الفلسطيني ، هو كيف يمكن ان يتحرك هذان الاقتصادان وبأي وتيرة وكيفية ونوعية يمكن ان يتفاعلا حتى لا يصبحا جزءاً من سيناريو الهيمنة ، وحتى يتحول هذا السيناريو تدريجياً الى السيناريو الثالث وهو سيناريو التكافؤ .

ان النظر الى الموضوع من منطلق نظرية المؤامرة ، وبالتالي الاستسلام الكامل أو الرفض الكامل ، من شأنه ان يعمل على نجاح سيناريو الهيمنة . ذلك ان هذا السيناريو ليس حالة ذهنية او موقفاً سياسياً او اخلاقياً بقدر ما هو ديناميكية اقتصادية فاعلة يخلق سياقاتها وظروفها ومبرراتها بمشاركة الاطراف الثلاثة او تقاعسهم او تقاعس احدهم عن المشاركة .

وهذا يعني ان سيناريو الهيمنة ليس قدراً محتوماً او عملية اوتوماتيكية تلقائية او قراراً سياسياً ، انها جذلية اقتصادية اجتماعية سوف تنشأ بين الاقطار الثلاثة . وتأتي اهمية هذه الملاحظة في هذا المقام لكون سيناريو الهيمنة يمكن تغييره او ابطاله او تحويره من خلال ثلاثة مداخل رئيسة هي :

#### المدخل الاول :

الاسراع في بناء القدرة الذاتية الاقتصادية لكل من الاردن وفلسطين من خلال برامج وطنية اقتصادية محددة ، وستكون هذه البرامج هي معركة السلام الحقيقية .

#### المدخل الثاني :

التعاون الاردني الفلسطيني من خلال برامج عملية جادة ، بعيدة عن التكتيكات المرحلية والتي من شأنها ان تحرم البلدين من فرص الاستفادة من العوامل الايجابية المشتركة ، ومن عناصر التكامل القائمة على الارض وبين السكان ، والتي كان الاحتلال الاسرائيلي سبباً اساسياً في قصورها .

ان الاسترسال في تقديم الشعار السياسي على العمل الاقتصادي الاجتماعي سوف يؤكد هشاشة الاقتصاديين وسيضعهما في موقف تنافسي ضعيف ، الامر الذي يصعد من ديناميكية الهيمنة لصالح الطرف الثالث .

#### المدخل الثالث :

تأكيد العمق الاقتصادي العربي من خلال اعادة برمجة العلاقات الاقتصادية العربية والعلاقات التجارية العربية على اسس جديدة ومن خلال رؤية مستقبلية مفتوحة . ولا خلاف ان النجاح الذي يمكن احرازه في هذا المجال لا يتوقف على الاردن وفلسطين ، وانما يعتمد الامر

جدول رقم (٣)  
المؤشرات الاقتصادية الاساسية

| البيان                                             | الاردن                     | فلسطين                      | اسرائيل                     |
|----------------------------------------------------|----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| النمو الاقتصادي الحقيقي                            | ٦,٣- % (١٩٩٤-١٩٨٥)         | ٩,٨ % (١٩٩٢-١٩٨٨)           | ٢,٥ % (١٩٩٤-١٩٨٥)           |
| نصيب الفرد من الناتج الاجمالي (دولار سنوياً)       | ١٣٩٠ (١٩٩٤)                | ١٦٤٠ (١٩٩١)                 | ١٤٤٠٠ (١٩٩٤)                |
| البطالة                                            | ١٥ % - ١٨ %                | ٣٥ % - ٥٠ %                 | اقل من ١١ %                 |
| المديونية                                          | ١٥٠ % من الدخل القومي      | --                          | اقل من ٥٠ % من الدخل القومي |
| التضخم                                             | ٧ % الى ١٧ %               | ٢٠ %                        | ٢٢ %                        |
| الاستثمارات الاجنبية                               | متواضعة : عشرات الملايين   | --                          | مئات الملايين               |
| الوضع الاقتصادي العام                              | ركود                       | ازمة                        | جيد                         |
| الصناعات التحويلية                                 | ١٥ % (١٩٩٢)                | ٨,٥ % (١٩٩٢)                | ٢٢ % من الناتج (١٩٩٢)       |
| التكوين الرأسمالي للصناعات التحويلية (دولار للفرد) | ١٦٥ صناعة ٧٩ زراعة (٩٢/٩١) | ١١٠ صناعة ٢٠٤ زراعة (٩٢/٩١) | ٢٧٨٨ ٤١٧ (٩٢/٩١)            |

جدول رقم (٥)  
المؤشرات الاساسية لتكوين رأس المال  
البشري لعدد من الدول

| الدول          | القراءة/ كبار | القراءة/ صغار | العلماء والفنيون لكل ١٠٠٠ نسمة | علماء البحث لكل ١٠٠٠ نسمة | التعليم العالي العلمي والفني في المائة | خريجو الكليات |
|----------------|---------------|---------------|--------------------------------|---------------------------|----------------------------------------|---------------|
| الاردن         | ٨٠            | ٩٧            | -                              | ١,٣                       | ٥,٦                                    | ٢٥            |
| لبنان          | ٧٣            | ٩٣            | ٨,٥                            | -                         | -                                      | ٤٣            |
| تونس           | ٦٥            | ٩٥            | ١,٤                            | -                         | ١,٩                                    | ٣٦            |
| سوريا          | ٦٥            | ٨٢            | ٣,٦                            | -                         | ٠,٤                                    | ٣٣            |
| ماليزيا        | ٧٨            | ٩٤            | -                              | ٠,٤٠٠                     | ١,٤                                    | ٢٨            |
| سنغافورة       | -             | -             | ٢٣,٦                           | ١٨,٧                      | ٥,٨                                    | ٥٣            |
| قبرص           | -             | -             | ٦١,١                           | ٠,٢٠٠                     | -                                      | ٢١            |
| اسرائيل        | -             | -             | ٠,٧٦                           | ٥٩                        | ٥,١                                    | ٣٢            |
| العالم         | -             | -             | ٢٢,٢                           | ١٢,٢                      | ٣,٧                                    | ٣٠            |
| الدول الصناعية | -             | -             | ٨١                             | ٤٠,٥                      | ٩,٤                                    | ٣٥            |

كلية على تجاوب الاقطار العربية واستعدادها لرؤية المستقبل بعيداً عن العقد السياسية التقليدية ، والمنافسات الوهمية ، والمصالح القصيرة ، وبعيداً عن مركب الرفض والحنق الذي ساعد دائماً على تفكيك التشابكات الاقتصادية العربية على تواضع تلك التشابكات وهشاشة بنيانها . وبطبيعة الحال فان الابعاد والمفردات الاقتصادية للعمق العربي امر لا يحتاج الى كثير من التأكيد (انظر الجدول ١ ، ٢ ، ٣) .

## جدول رقم (٤)

## أرقام التنمية البشرية لعدد من الدول عام ١٩٩٤

| الدول   | رقم التنمية | ترتيبها بين الدول |
|---------|-------------|-------------------|
| اسرائيل |             | ١٩                |
| الاردن  | ٠,٥٨٢       | ٩٩                |
| فلسطين* | ٠,٥٢٠       | ١١٥               |
| سوريا   | ٠,٦٩٤       | ٨١                |
| مصر     | ٠,٣٨٩       | ١٢٤               |
| تونس    | ٠,٦٠٠       | ٩٣                |
| لبنان   | ٠,٥٦٥       | ١٠٢               |
| المغرب  | ٠,٤٣٣       | ١١٩               |

\* الارقام تقديرية

ان التحول من سيناريو الهيمنة الى سيناريو التكافؤ عملية غاية في التعقيد والصعوبة ، ويتطلب اساليب عمل غير تقليدية وغير ميسرة وتنبع من فكر اقتصادي عملي مبدع غير مسكون بعوامل الخوف والتحسب .

ان الخطر الحقيقي يكمن حين تنساق الدول العربية وراء التكتيكات السياسية ، على حساب بناء اقتصاد قوي ومنتج ومؤسسات مشتركة فاعلة واتفاقيات خاصة يضعها الخبراء أولاً . وإذا ما انسأقت الاقطار العربية وراء هذه المراوحت السياسية كما فعلت خلال الخمسين سنة الماضية فان سيناريو الهيمنة الاقتصادية يصبح امراً واقعاً بالضرورة .

لقد استمر الاحتلال الاسرائيلي ما يقرب من الثلاثين عاماً ثم خلالها تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني تدميراً شبه كامل . ان اعادة بناء هذه البنية هو احدى الشروط الاساسية لتعافي الاقتصاد الفلسطيني واعطائه فرصة حقيقية للنمو . والسؤال هنا هو : ما كلفة مثل هذه البنية ، التي يراد اعادة بنائها؟ ومن اين سيتم توفير بلايين الدولارات لإعادة بنائها؟ وخلال كم من الوقت يمكن فعلاً بناؤها؟ وما الشكل والحجم الاقتصادي الامثل لهذه البنية؟ هذا من جهة ، ومن جهة اخرى هل يمكن لصانع القرار في فلسطين ان ينظر الى الاردن وبنيتها التحتية كبديل ايجابي ومكمل للبنية التحتية الفلسطينية ، خاصة وان تداخل الجغرافيا والديموغرافيا يجعل مثل هذا التبادل والتبادل امراً طبيعياً؟ هل يمكن لعقدة الاقتصاد ان تتغلب على عقدة السياسة؟ هل يمكن توجيه مئآت الملايين من الدولارات من الانفاق في بنية تحتية كائناً ما كانت ، ولكنها في النهاية ستكون تكراراً لما يبعد عنها ٥٠ كم او ١٠٠ كم الى اتفاق في العمليات الانتاجية الفعلية المدرة للدخل وتحويلها الى تحفيز المستثمرين الى اعادة تأهيل الخبرات والمهارات؟ وبذلك نتعلم جميعاً من تجارب الدول الاخرى التي تشاركت في مطاراتها وقوانينها وسكك حديدتها وجامعاتها وطرقها ... الخ .

صحيح ان الدول الصناعية تغنت بالكثير من مشاريع البنية التحتية في المنطقة . ولكن الدليل على قيام الدول الصناعية بتمويل هذه المشاريع في وقت قصير ومبكر ، وبدون تحقيق جدوى اقتصادية فعلية ، امر فيه كثير من الشك . ان المشاريع المدرة للدخل هي العمود الفقري لأي نمو اقتصادي ، دون اهمال دور البنية التحتية في خدمة هذه المشاريع . ولكن الظروف الضاغطة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني تستدعي الاستفادة من ما هو متاح أولاً وليس العكس .

وعليه فان التعاون الاردني الفلسطيني ، بكل ما فيه من عناصر ايجابية لدى الجانبين هو الطريق الاساس . وهو الطريق لتطوير واقع اقتصادي جديد قادر على مواجهة الهيمنة ، ان القطاعات الاقتصادية التي يمكن تعزيز التعاون فيها بين البلدين تكاد تشمل كل شيء .

ولان مستقبل الاقتصاد مرتبط بنشاط القطاع الخاص ، فان ظروف البلدين التاريخية

## جدول رقم (٦)

تطور الفجوة بين عدد من الدول النامية والدول الصناعية

(فجوة الشمال والجنوب)

| الدول          | نصيب الفرد من الناتج المحلي |                       | المعدل السنوي لتجسير الفجوة | التقدم النسبي |
|----------------|-----------------------------|-----------------------|-----------------------------|---------------|
|                | % الى الشمال عام ١٩٦٠       | % الى الشمال عام ١٩٩٠ |                             |               |
| الاردن         | ٢٤                          | ١٦                    | -٠,٢٧                       | -٨%           |
| سوريا          | ٢٦                          | ٣٣                    | ٠,٢٣                        | +٧%           |
| تونس           | ١٨                          | ٢٥                    | ٠,٢٣                        | +٧%           |
| لبنان          | -                           | -                     | -                           | -             |
| قبرص           | ٣٦                          | ٦٩                    | ١,١                         | +٣٣%          |
| ماليزيا        | ٢٣                          | ٤٣                    | ٠,٦٦%                       | +٢٠%          |
| سنغافورة       | ٣٣                          | ١٠٠+                  | ٢,٢%                        | +٦٧%          |
| اسرائيل*       | ٤٠                          | ١٠                    | ١,٣%                        | +٤٠%          |
| العالم         | -                           | -                     |                             |               |
| الدول الصناعية | ١٠٠                         | ١٠٠                   |                             |               |

\* الارقام تقديرية

والجغرافية والاجتماعية والثقافية والتشريعية تجعل قابلية المشاركة والاستثمار المشترك والعمل بانسجام عالية جداً .

## تاسعاً : سيناريو التكافؤ

يعتبر سيناريو التكافؤ اكثر السيناريوهات انسانية وواقعية وافضلها لغايات الترويج والعلاقات العامة ، واكثرها تحجواً مع طموحات المثاليين من الساسة والمفكرين والمحبين حقيقة للسلام والمؤمنين به . ومع ذلك فان هذا السيناريو هو اصعب السيناريوهات واشدها تعقيداً في بدايات الولوج فيه ، نظراً للتغييرات التي يتطلبها مثل هذا السيناريو . فهناك التغييرات السياسية والايدولوجية لدى جميع الاطراف ، والتي تتمثل في قبول كل طرف بالطرف الآخر كامل الحقوق ، في الحرية والسيادة والاستقلال ، قبولاً مؤسسياً وقانونياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً دون التفات وكماثن ومراوغات ، ودون الاستناد الى سيف القوة وقوة الامر الواقع .

والصعوبة في هذا التغيير تقع بالدرجة الاولى لدى اسرائيل ، في حين ان الاردن او فلسطين والدول العربية الاخرى لا تجد صعوبة في ذلك . وهناك التغييرات الاقتصادية والتي تتمثل في ان تحاول ثلاث دول ، بينها عوامل تباين واسعة كما ان بينها عوامل تكامل واسعة ان تنشأ مجموعة اقتصادية شبه متماسكة . والاشكال هنا في كيف يلحق الاقتصادان الاصغران بالاقتصاد الاكبر دون ان يصبح جزءاً من منطقة نفوذه ، وهل يمكن للاقتصاد الاكبر ان يساعد الاقتصادين الاصغرين على النمو السريع ، باعتبار ان توابع الحلل الاقتصادي فيهما ترك آثاراً سياسية واجتماعية معقدة تصل الى عمق الاقتصاد القوي؟

والعلاقة النموذجية لسيناريو التكامل هو انشاء مجموعة تشبه البنالوكس تضم الاردن وفلسطين واسرائيل ، ولكن الشرط الاساسي لنجاح هذا السيناريو وتحقيقه هو ان تسارع اسرائيل بالاعتراف بالدولة الفلسطينية بكامل حقوقها واستقلالها والقبول بها كدولة تعامل على اساس التكافؤ والمصلحة المشتركة ، وليس على اساس من الابتزاز او الاسر او الاسترهان كما هو الوضع حالياً .

يشكل البنالوكس احد الآليات الرئيسة لحل مشكلات الموارد والسكان في كل من فلسطين واسرائيل والاردن . ذلك ان معادلة الموارد والسكان في الاقطار الثلاثة تشير الى اختلال هائل سيقع خلال السنوات القادمة ، بحيث لا تستطيع اي منهما ان تجد حلاً لها بمفردها او بمعزل عن العمق العربي . ويتطلب هذا السيناريو :

١- تثبيت الحدود السياسية لكل طرف ، والاعتراف السياسي الكامل محلياً واقليمياً ودولياً دون كماثن ومناورات .

٢- فتح الحدود امام انسياب العناصر الرئيسة الثلاثة للعملية الاقتصادية :

رأس المال ، الايدي العاملة ، والتكنولوجيا

٣- القرار السياسي بحل جميع الاشكالات العالقة بما فيها مشكلات اللاجئين والنازحين ، وازالة الاحتقانات والتوترات الاجتماعية او الاقتصادية غير المبررة ، والتوقف عن سيناريو التهشيم واضاعة الفرص .

وبسبب التفاوت في احجام الاقتصادات ، فإن برامج زمنية ، ربما تمتد الى عشر سنوات ، ينبغي رسمها حتى يمكن الوصول الى علاقة تكافؤية فاعلة ودائمة وفي اعتقادنا ان جهداً مكثفاً ومتواصلاً ومتأنيباً ، على غرار جهود السوق الاوروبية في بداياتها ، ينبغي القيام به ومن خلال مؤسسات مشتركة دائمة لكي تعمل على مواءمة الاقتصادات الثلاثة في جو سياسي مناسب . على ان هناك مجالات مشتركة واضحة يمكن التشارك فيها والشروع فيها في وقت مبكر اذا تحقق الشيطان الاول والثالث (ونعني بهما تثبيت الحدود السياسية والقرار السياسي يحل جميع الاشكالات العالقة) وهذه المجالات هي :

أ- انسياب العمالة الفلسطينية الى اسرائيل دون ربط هذا الانسياب بأعمال التطرف .

ب- تطوير الزراعة في المناطق الجافة من خلال التكنولوجيا الزراعية المتقدمة (انشاء مركز متقدم في الاردن لخدمة هذه الغاية) .

ج- مشاريع المياه المشتركة (تحلية مياه البحر ، اعادة تدوير المياه) .

د- مشاريع الطاقة المشتركة (شبكات كهربائية) ، محطات كهربائية ، خطوط نفط ، وخطوط غاز . فاذا تم ربط الشبكات في الاردن واسرائيل ، فان فلسطين تستطيع تأجيل انشاء نظام كهرباء خاص بها الى مرحلة لاحقة وبالتالي توفير مشات الملايين من الاستثمارات .

هـ- انشاء حزام صناعي في وادي الاردن ، بعد حل مشكلة المياه ، بحيث تشترك فيه العمالة والرساميل للدول الثلاث ، مع المحافظة على الحد الأدنى من الاحتكاكات السكانية في المراحل الاولى .

و- المشاريع المشتركة في البحر الميت ، خاصة وان الدول الثلاث مشاطة لهذا البحر .

ز- انشاء شبكة من مراكز البحث العلمي والتكنولوجي لخدمة البلدان الثلاثة من خلال نظام خاص لعمل هذه الشبكة .

ح- انسياب السلع دون القيود الادارية والسياسية غير المباشرة .

ان الاسترسال في الحديث عن مفردات هذا السيناريو سوف يستغرق الصفحات وسوف

يمثل افقاً تحليلياً واسعاً للغاية . وبالتالي فان الاكتفاء بما اشير اليه اعلاه يعتبر كافياً ، غير ان الاشكال هو :

«ان سيناريو التكافؤ شديد الحساسية لسيناريو السياسة ولرؤية كل طرف لمستقبله السياسي»  
تجاه الطرفين الآخرين وتجاه المنطقة العربية بأسرها ، وهذا امر لم يحسم بعد حتى الآن بالنسبة لإسرائيل .

ان المستقبل قد يحمل معه اشياء جديدة ، ولكن الحالة المثالية التي يمكن ان تتطلع اليها المنطقة هي ما يشبه الوحدة الاوروبية . فهل هذا ممكن في المستقبل المنظور؟!

## تعقيب الدكتور فهد الفانك

كاتب الورقة الدكتور ابراهيم بدران حجة في موضوع الاقتصاد في حقبة السلام ، فهو اقتصادي وخبير طاقة وسياسي وباحث ومنسق عملية السلام في الجانب الاردني ، وبالتالي فمن حقنا ان ننتظر منه صورة واضحة عن الوضع الراهن وامكانات المستقبل .

لكن ما قدمه الباحث كان معلومات وانطباعات تركتنا نضرب أحساساً بأسداس ، ربما لأن الموضوع شديد التعقيد والتشعب بحيث تصعب الاحاطة به والسيطرة عليه في عجلة ، ولذلك فليس غريباً ان يكون عرض الورقة أجدى من قراءتها .

مدخل البحث يدور حول ضعف الاقتصاد الاردني وأزمته وتراجعته في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩١ باعتبار هذا الواقع هو الخلفية الممهدة للعملية السلمية ، وكان الباحث يقترح أن الاردن تقدم الى السلام مدفوعاً بأزمته الاقتصادية . واذا صح أن الخروج من المأزق الاقتصادي يكون بالسلام ، فربما يخطر بالبال ان الاقتصاد الاردني سبق الى درجة الازمة لتسهيل الدخول في عملية السلام وفق نظرية المؤامرة .

وقد عدد الباحث اسباب التراجع الاقتصادي في الاردن ومنها حرب الخليج الاولى والحرب الاهلية اللبنانية ، مع ان الأرجح ان الاقتصاد الاردني بالذات لم يتضرر من الحربين بل استفاد منهما . كما يقول ان الحكومة الاردنية اضطرت لتخفيض سعر الدينار الى النصف الاخير من عام ١٩٨٨ ، مع ان الحكومة كانت ضد التخفيض لدرجة المكابرة ، ولكن التخفيض فرض نفسه في السوق عندما اغلق البنك المركزي نافذة العملة الاجنبية بعد أن استخدم آخر دولار في خزائنه في الدفاع عن الدينار .

ولأمر ما لم يذكر الباحث عند تعداد اسباب الازمة الاقتصادية والتراجع ، مشكلة سوء ادارة الاقتصاد الوطني خلال ١٥ عاماً (١٩٧٣ - ١٩٨٨) والتورط في المديونية الخارجية والداخلية ، فضلاً عن انتشار الفساد .

هذا وقد استخدم الباحث ، عناوين كبيرة يصعب اشباع الرغبة في شرح مضامينها

وتفاصيلها مثل : البعد السياسي الكلي لحقبة السلام ، البعد الاداري الكلي لحقبة السلام ، التغييرات الاقليمية ، الى آخره . وتحت كل واحد من هذه العناوين طرح الباحث افكاراً ، بعضها بشكل حقائق وأرقام ومعلومات ، وبعضها الآخر بشكل انطباعات ، وبعضها الآخر بصورة غيبيات .

وكثيراً ما انطلق الدكتور بدران من مقولات اعتبرها بمثابة بديهيات مع انها خلافية ، فهو يقول : ان الشرق الاوسط الجديد الذي تسعى جميع الاطراف الى بنائه هو بناء اقتصادي اجتماعي ثقافي انساني الى آخره . والواقع ان الشرق الاوسط الجديد كمشروع طوباوي واقتصادي واجتماعي هو من بنات افكار بيريز وحده ، ولا تشاركه فيه اكثر الاطراف العربية ، وهو محل سخرية في اسرائيل نفسها .

وفي هذا المجال ، وبعد مرور ١٧ عاماً على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، وعامين على معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية والاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، وعامين على معاهدة السلام او الصلح او انتهاء حالة الحرب ، هل ستتغير خريطة المنطقة ويقلب واقعها رأساً على عقب؟ فالصراع العربي الاسرائيلي المزعوم كان صراعاً ورقياً في ٩٩٪ من الوقت . والسلام العربي الاسرائيلي الجديد هو ايضاً سلام ورقى لم يترتب عليه انتهاء حرب لا وجود لها ، ولم يغير شيئاً على ارضية الواقع . ونحن في الاردن لا نشعر حتى الآن بأن أي شيء جوهري في حياتنا اليومية قد تغير نتيجة السلام ، ايجاباً أو سلباً .

وأوقف عند لب الورقة هو سيناريوهات المستقبل التي يذكر منها الباحث ثلاثة : أولها سيناريو التطرف (والمقصود تطرف المنظمات الاسلامية والدولة الاسرائيلية) ، وثانيها سيناريو الهيمنة الذي يفترض ان اسرائيل ستبسط سيطرتها الاقتصادية لأن حجم اقتصادها يعادل اضعاف حجم الاقتصاد الاردني والفلسطيني ، وفي ذلك خلط بين حجم الاقتصاد وبين قوته او ضعفه ، وثالثها سيناريو التكافؤ حيث الاحترام المتبادل والتعامل العادل .

ومن الطبيعي ان يختار الضعيف سيناريو التكافؤ ، ولكن المشكلة ان المعطيات العملية تفرض نفسها ، فاذا توفرت لاسرائيل امكانيات الهيمنة فمن العبث اقناعها بالتخلي عنها طوعاً من قبيل التعفف ، واذا استطاعت ان تتصرف بتطرف ولا تجد من يضعها عند حدها فمن العبث اقناعها بالاعتدال .

وما دام الامر كذلك ، فما مصلحتنا بالدعوة الى شرق اوسط جديد لن يكون بغير زعامة اسرائيل ، او الحديث عن بينولكس ثلاثي محروم من التكافؤ ومحكوم بالسيطرة والهيمنة ، خاصة وأن لدينا خياراً آخر هو الشراكة الاوروبية المتوسطية .

السلام خيار استراتيجي لنا مصلحة فيه ، وهو بمثابة صلح وعلاقات طبيعية ، وليس من الضروري ان يتحول الى علاقة حب وزواج ، ففي العالم دول كثيرة ، واسرائيل واحدة منها .

## ملخص

### منظور فلسطيني لمستقبل العلاقات الاقتصادية

#### بين الاردن وفلسطين واسرائيل

(د. عادل الزاغة)

تهدف هذه الدراسة إلى طرح منظور فلسطيني لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين دول مثل الشرق الاوسط : الاردن - فلسطين - اسرائيل ، وإلى القاء الضوء على المكاسب أو المغارم المحتملة للوضع الذي تستقر عليه العلاقات بين الكيانات الثلاثة ، والجابة عن التساؤل الخاص بالمنظور الفلسطيني لمستقبل تلك العلاقات وفضل الترتيبات لبلوغه .

وتبدأ الورقة بالاشارة إلى واقع الاقتصادات الثلاثة : الاردني ، الفلسطيني والاسرائيلي ، مركزة على المؤشرات الاقتصادية الكلية والعلاقات التجارية وهياكل هذه الاقتصادات بالإضافة الى التحديات التي تواجهها .

اما الشكل الامثل للعلاقات الاقتصادية بين الدول الثلاث ، فترى الدراسة ان من العسير الوصول اليه بسرعة ، وتطرح الورقة مجموعة من الآراء التي نادت بها بعض الادبيات ضمن ذلك المنظور . ثم تنتقل الدراسة لمراجعة البدائل التي تطرحها الادبيات الاقتصادية في مجال العلاقات بين هذه الكيانات الاقتصادية من قبيل الدولة الاولى بالرعاية ، وفكرة انشاء المنطقة الحرة ، والاتحاد الجمركي ، والترتيبات التجارية التفضيلية ، مبرزة ان الاتحاد الجمركي قد يكون الاكثر عملية .

وتنتهي الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات تلخص في ان الاقتصاد الفلسطيني هو الاضعف والاصغر بين الثلاثة اقتصادات ، وان بناء كتلة اقتصادي بين هذه الاقتصادات هو أمر ستفرضه عوامل متعددة اقليمية ودولية ، سياسية واقتصادية ، ثم تشير إلى ان قيام التكتل يستوجب البحث في قضية عدالة اقتسام الايرادات التي ستنتج عن الاتحاد الجمركي المقترح . وترتكز الدراسة على ان مكاسب التكتلات تتناسب عادة طردياً مع الحجم الاقتصادي النسبي للاطراف المشتركة .

وترى الدراسة ان التشاؤم بسبب الوضع الراهن ينبع من التجربة المتراكمة للعلاقات العربية العربية والفلسطينية الاسرائيلية ، ولكن هناك ضرورة لمقاومة هذا التشاؤم بتفاؤل الارادة لقيام فكرة القومية العربية التي تبدو للوهلة الاولى ان زمانها قد ولى .

## منظور فلسطيني لمستقبل العلاقات الاقتصادية

### بين الاردن وفلسطين واسرائيل

د. عادل الزاغة

#### مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى طرح منظور فلسطيني لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين ما يصطلح على تسميته بدول المثلث الشرق أوسطية ، والتي تشمل كلاً من الأردن وفلسطين وإسرائيل . وتنبع أهمية طرح تصور ما لهذا المستقبل من الرغبة في التعرف على المكاسب أو الخسائر المحتملة للشكل الذي ستستقر عليه العلاقات الاقتصادية بين هذه الكيانات الثلاثة . ويبدو أن هناك مخاوف كبيرة لدى أطراف عربية ذات اتجاهات فكرية وسياسية مختلفة من البحث في هذا الموضوع . ولكن الأمر الذي بات مفروغاً منه الآن هو أن البحث في هذه المسألة لم يعد من المحرمات . وللأسف فإن التحركات العربية في هذا الاتجاه ليست منسقة ، كما أنها ليست مبنية على استراتيجية عربية بالمعنى القومي للكلمة . ويبدو أن دخول إسرائيل كطرف في هذه المعادلة قد منحها ميزة نسبية جديدة في علاقاتها الاقتصادية بجيرانها العرب ، إذ أنها قد أصبحت القاسم المشترك الأعظم .

ولطرح تصور عن مستقبل العلاقات الاقتصادية بين دول المثلث الشرق أوسطي تبرز مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة ، والتي يتحتم على الباحث التطرق إليها بغض النظر عن منطلقاته الفكرية والسياسية وانتمائه القومي . وتتلخص هذه الأسئلة في ما يلي :

أولاً : ما واقع الاقتصادات الثلاثة (الأردني والفلسطيني والإسرائيلي)؟

ثانياً : ما واقع العلاقات الاقتصادية بينها؟

ثالثاً : ما الترتيبات الحالية لهذه العلاقات؟

من وفورات الحجم الكبير التي تنطوي عليها وتوفرها منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي لدول قومية متعددة اللغات والاتجاهات الدينية والقومية والثقافية . وبالرغم من كل هذه التباينات تسعى هذه الكتل لحماية مصالحها الاقتصادية في أسواقها المحلية والأسواق العالمية . ويمكن القول ان اهم هذه الكتل هي :

منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) والتي تشمل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا) ، والاتحاد الأوروبي الذي يتجه أيضاً لإقامة وحدة نقدية بين دول أوروبا الغربية .

أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط ، فهي لا تزال متخلفة في هذا المضمار عن الاتجاهات الدولية بالرغم من بعض المحاولات العربية العامة أو الإقليمية التي لم يحالفها النجاح في تخطي الهامشية التي تميز العلاقات التجارية فيما بين الدول العربية ككل أو بين تلك الدول التي اشتركت في مجالس إقليمية كدول : مجلس التعاون الخليجي ، واتحاد دول المغرب العربي ، واتحاد دول المشرق العربي .

ثانياً : هناك اتجاه متنامٍ لتحرير التجارة على النطاق العالمي والإقليمي على حد سواء . ومع أن هذا الاتجاه يجابه معارضة محلية ودولية متعددة ، إلا أن دورة الاوروغواي للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) ، والتي استمرت المفاوضات حولها أكثر من سبع سنوات ، دللت على أن هذا الاتجاه قد حقق نصراً هاماً أمام دعوات الحماية التجارية . فبشكل عام ، تم الاتفاق على تخفيض معدلات التعرفة الجمركية على كل السلع المستوردة من الدول النامية (باستثناء البترول) بنسبة ٣٠٪ ليصل معدلها إلى ٥٪ فقط<sup>(٢)</sup> .

ومع أن النظرية الاقتصادية تشير إلى إمكانيات تحقيق مكاسب اقتصادية من جراء عملية تحرير التجارة وتجنب الخسائر الاجتماعية التي تجلبها الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، إلا أن هذه العملية ستترافق هي الأخرى بخسائر اقتصادية من نوع آخر . وستنبع هذه الخسائر من عاملين تجلبهما عملية تحرير التجارة معها ، وهما : خلق التجارة ، وتحويل التجارة . وقد يفرق أولئك المنتجون الذين لن يتمكنوا من السباحة مع التيار ، إذ أن تحرير التجارة ينطوي على زيادة حدة المنافسة .

ثالثاً : هناك تقلص كبير في إمكانيات تصدير العمالة سواء على النطاق الإقليمي أو الدولي . ففي بعض الدول ، كالدول العربية المصدرة للنفط ، اكتملت البنية التحتية ، وانخفضت أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض عوائدها النفطية ، وبالتالي انخفض الطلب على العمالة الأجنبية ، وحيثما لزم الأمر تم استبدال العمالة العربية الوافدة بأخرى جنوب - شرق آسيوية ، وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية . وفي أوروبا ، والولايات المتحدة ، وكندا وأستراليا ،

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ستوفر لنا فرصة لفهم الواقع الراهن لهذه الدول ، وستشكل بالتأكيد منطلقاً موضوعياً هاماً في بحثنا للأسئلة الأكثر أهمية في هذا السياق ، ألا وهي :

رابعاً : ما المنظور الفلسطيني لمستقبل العلاقات بين الدول الثلاث؟

خامساً : ما افضل الترتيبات الاقتصادية لبلوغه؟

والورقة مرتبة على النحو التالي : الجزء التالي للمقدمة سيعالج مسائل إجرائية وملاحظات عامة ، ويعالج الجزء الثالث الواقع الاقتصادي لدول المثلث الشرق أوسطي ، فيما يعرض الجزء الرابع ، المنظور الفلسطيني لهذه العلاقات ، ثم نختم الورقة باستنتاجات واقتراحات للسياسة الاقتصادية الفلسطينية .

## ٢- بعض الملاحظات العامة

إن مشكلة أساسية تبرز في هذا السياق ولا ينبغي إغفالها ، فالبحث في المستقبل هو بحث فيما ينبغي أن يكون عليه الحال . وينطوي هذا الأمر على أحكام يكون بعضها محكوماً بقيم ومعتقدات الباحث . ونأمل أن يسعفنا الحظ في أن نحتكم للعقل وللحساب الاقتصادي أكثر من احتكامنا للعاطفة في هذا المقام .

وتتعدد هذه المشكلة أكثر بسبب أننا نخوض في مسألة تحيط بها الكثير من الشكوك والخطاطر ، والتي ليس أقلها الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية . كما أنه سيكون من غير الممكن تقدير حجم وتكوين التجارة المحتملة بين هذه الدول انطلاقاً من الاتجاهات السابقة للتجارة بينهما ، إذ أن «تجارة جديدة» ستنشأ بعد فتح الحدود وإقامة علاقات سياسية بين هذه الدول أو بعضها<sup>(١)</sup> .

وفي ظل عولمة الاقتصادات والمجتمعات المختلفة في النظام الدولي الجديد عموماً ، وفي مجال تقسيم العمل الدولي الجديد بشكل خاص ، تحتل مسألة البقاء الاقتصادي والقدرة على التكيف مع متطلبات هذا النظام موقعاً خاصاً في النقاش التنموي ليس فقط على مستوى الدول النامية ، بل على مستوى الدول الصناعية المتقدمة نفسها . هذا المتغير الجديد الذي نشأ على أنقاض الحرب الباردة يفرض على الدول النامية بشكل خاص أن تعيد النظر في استراتيجياتها التنموية القديمة لكي تتمكن من إيجاد ركن اقتصادي لها في منظومة جديدة من العلاقات الاقتصادية . وليس من نافلة القول بان الاقتصاد السياسي للعملية السلمية في الشرق الأوسط قد انطوى على حسابات من هذا القبيل . ومع أن الوقت لا يتيح لنا الخوض في هذا الجانب من التطور على النطاق الدولي إلا أنه من الضروري الإشارة إلى أهم الاتجاهات التي جلبها معه :

أولاً : لقد تشكلت وتأسست كتل اقتصادية هامة قامت بالأساس على محاولة الاستفادة

الروضح لمتطلبات الأزمة المتعمقة في عام ١٩٨٩، إذ تم تحرير سوق الصرف الأجنبي، وتخفيض قيمة الدينار الأردني، وفرض إجراءات للتقشف المالي. وبدأت الحكومة في اتخاذ مجموعة واسعة من الإصلاحات البنوية في مجالات التجارة، والزراعة، والقطاع العام. وبالرغم من إرهابات حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، استمرت الحكومة في برنامجها الإصلاحي. وبمقاييس كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن هذا البرنامج قد حقق إنجازات هامة تمكنا من وصفه بالنجاح<sup>(٥)</sup>. فلقد تزايدت معدلات النمو الاقتصادي من ١.٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ١١.٣٪ عام ١٩٩٢، و٦٪ عام ١٩٩٣، وحافظت على هذا المعدل خلال العامين الماضيين. وقد تم تخفيض معدل التضخم إلى حدود ٤-٥٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٤، وبالرغم من النمو الكبير الذي شهدته قوة العمل إلا أن معدل البطالة انخفض من ٢٥٪ خلال عام ١٩٩٠ إلى ١٢-١٥٪ خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٤، ولكنه عاد ليرتفع إلى ٢٠٪ حالياً.

وانخفض العجز المالي من ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى حوالي ٧٪ خلال عام ١٩٩٢، ثم إلى أقل من ٦٪ خلال عام ١٩٩٤. ويعكس هذا التطور تأثير الإجراءات الاقتصادية المتبعة والنمو الاقتصادي القوي في الأردن خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

كما تقلص العجز في الحساب الجاري من حوالي ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى حوالي ٦.٥٪ عام ١٩٩٤، ويعود هذا التحسن إلى الأداء الإيجابي للتحويلات المالية للعاملين الأردنيين في الخارج وإيرادات الصادرات غير التقليدية التي ازدادت بمعدل ١٤٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤، بالإضافة إلى انتعاش الإيرادات السياحية.

ولقد ساعدت كل هذه التطورات الإيجابية على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات خلال عامي ١٩٩٣-١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٤ تضعف حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية بسبب الشكوك التي ثارت لدى الجمهور حول إمكانية إلغاء التداول بالدينار الأردني في مناطق السلطة الفلسطينية، لكنه عاد ليتحسن بشكل كبير في النصف الثاني من عام ١٩٩٤.

وبشكل عام، فإن استراتيجية الحكومة تتجه حالياً نحو تقوية القطاع الخاص، وتشجيع الصادرات، بما يساعد الأردن على الانتقال إلى موقع مناسب ليستفيد من التطورات الإقليمية والفرص التجارية الجديدة.

والتحدي الذي سيواجه الأردن خلال القرن القادم هو خلق اقتصاد محلي ديناميكي ذي اعتماد أقل على التحويلات المالية الخارجية. وبسبب من ضيق السوق المحلي، فإنه لا بد من استراتيجية نمو هادفة إلى تكامل أكبر مع الاقتصاد الدولي.

وفي هذا الإطار، فإن الأردن يتمتع بمزايا داعمة تتمثل في قوة عاملة متعلمة، وبنية تحتية

تقلص الطلب على العمالة الأجنبية، وإن بدرجات متفاوتة، بسبب ضغوط البطالة المحلية في كل منها. وقد أدت هذه المتغيرات إلى زيادة الضغوط على أسواق العمل المحلية في العديد من دول المنطقة، وزادت معدلات البطالة فيها بشكل كبير، مع كل ما يرافق ذلك من مشاكل اجتماعية، وضغوط على المالية العامة، وعلى ميزان المدفوعات<sup>(٦)</sup>.

رابعاً: تشير الخبرة التنموية في العديد من الدول النامية إلى أن سياسة إحلال الواردات لم تعد مجدية في إطار العلاقات الدولية الاقتصادية، وإن هذه السياسة تنطوي على تكاليف باهظة بالمقارنة مع المنافع المحتملة، وأنها أدت في واقع الحال إلى نشوء جزر صناعية معزولة ليست لها ارتباطات أمامية أو خلفية بالاقتصاد المحلي، وبالتالي فإنها لم تكن محركاً للنمو الاقتصادي في هذه الدول. ومن الناحية العملية ستواجه هذه السياسة مصاعب جديدة بسبب الاتجاه العالمي نحو التحرير الاقتصادي.

خامساً: وبناء على ذلك كله، فإن السياسة الواقعية التي يمكن أن يتم اللجوء إليها لجعل التجارة محركاً للنمو الاقتصادي هي سياسة تشجيع الصناعات التي تحتوي على إمكانيات تصديرية عالية على أساس قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية. ويتطلب التحول إلى هذه السياسة القيام بإجراءات تصحيحية وتكيفية وتبشيرية مناسبة لتمكين الصناعات ذات القدرة التصديرية المحتملة من احتلال الأركان السوقية المتوخاة<sup>(٧)</sup>.

### ٣- الاقتصادات الإقليمية: الأردن، فلسطين، وإسرائيل

يتطلب الوصول إلى منظور استراتيجي للعلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة التعرف على اقتصادات كل منها وعلى العلاقات الاقتصادية القائمة بينها. وسنلقي نظرة مختصرة هنا على هذه الاقتصادات والعلاقات.

#### ٣-١- الأردن

لقد تمتع الأردن بنمو اقتصادي لا مثيل له خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٤، وتعزى أسباب ذلك إلى عوامل خارجية، استطاع الأردن تعبئتها بسبب الموقع الجيو-سياسي الذي يتمتع به، كالمساعدات والقروض الأجنبية، والتحويلات المالية للأردنيين العاملين في الخارج، والتصدير إلى الأسواق الإقليمية المجاورة وخصوصاً إلى العراق. ولكن هذه القفزة من النمو الاقتصادي السريع انتهت في أواسط الثمانينات، كنتيجة للانخفاض السريع في أسعار البترول والتباطؤ الذي ترتب عليه في نمو اقتصادات المنطقة. وكان من نتائج ذلك أن انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في الأردن بشكل كبير، وتحول الأمر فيما بعد إلى أزمة ابتداء من عام ١٩٨٦، مع ما صاحب ذلك من عجزات مالية حادة وفي حساباته الخارجية. واضطرت الحكومة إلى

متطورة نسبياً، سواء على المستوى المادي أو المؤسسي، وقطاع بنكي معقد، وسوق مالي محلي منظم. وتشكل محاولة جذب المدخرات الأردنية، التي تراكمت في الخارج أثناء فترة الانتعاش (١٩٨٤-١٩٧٥)، واحداً من أهم التحديات التي تواجه صانعي السياسة الأردنيين. وفي الوقت نفسه، فإن وجود نسبة عالية من الدين العام وهشاشة الصورة المالية الإجمالية سيعملان على خفض التدفقات الاستثمارية المحتملة.

### ٣ - ٢ - فلسطين

للاقتصاد الفلسطيني خصائص غير عادية. فالقاعدة الصناعية منخفضة جداً ولا تزيد عن ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبنية الناتج الإجمالي منحازة بشكل كبير للخدمات وتصدير العمالة إلى إسرائيل قبل سياسة الإغلاق الأمني التي تتبعها إسرائيل بشكل حاد منذ أواسط العام الماضي، الأمر الذي أدى إلى تصاعد نسبة البطالة فيها إلى حوالي ٥٠٪ من قوة العمل في الضفة الغربية و٧٠٪ منها في قطاع غزة.

ومثل الأردن، تعتمد فلسطين على التحويلات الأجنبية بدرجة كبيرة لدعم الإنتاج المحلي. ومع أن مستويات رأس المال للعامل الواحد شبيهة بمثيلتها في الأردن، إلا أن مستويات الأجور فيها تقارب تلك الموجودة في إسرائيل. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين حوالي بليون دولار، أي حوالي نصف حجمه في الأردن، أو ٤٪ من حجمه في إسرائيل.

لقد شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة نمواً عالياً خلال الستينيات وحتى أواسط الثمانينات بمعدل سنوي حقيقي بلغ ٦٪، ويعود ذلك إلى الاستفادة من سعة السوق الإسرائيلي الكبيرة نسبياً، ونقل التكنولوجيا، وفرص التشغيل الجديدة بأجور مرتفعة في سوق العمل الإسرائيلي. ولقد حصل هذا النمو على الرغم من الترتيبات التجارية شديدة التقييد التي فرضتها السلطات الإسرائيلية المحتلة طوال فترة الاحتلال. فالصادرات الصناعية إلى الأردن قيدت بشكل كبير. وفي ظل هذه القيود على الصادرات والأجور المرتفعة للعمل في إسرائيل، فإنه ليس من الغريب أن تأخذ التجارة شكل تصدير خدمات العمل: فلقد بلغت نسبة العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل حوالي ٤٠٪ من مجموع القوى العاملة الفلسطينية، وبأجور أعلى بكثير من تلك التي كان يمكن أن يحصلوا عليها في الأردن. ونظراً لأن مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت أقل منها في إسرائيل، فإن نمو الأجور الحقيقية كان مواتياً.

ومن المحتم أن الانتفاضة الفلسطينية والكساد الذي عاناه الاقتصاد الإسرائيلي وانخفاض فرص العمل في دول الخليج العربي، في الوقت الذي استمرت فيه نسب النمو السكاني العالية، قد عملت على كبح اتجاهات النمو الاقتصادي في فلسطين، وأدخلتها في مرحلة عميقة

من الكساد. ولعل البحث عن حل للقضية الفلسطينية قد تأثر إيجابياً بهذه المرحلة من الكساد. وفي التحليل النهائي تشكل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي أهم الخصائص المميزة للاقتصاد الفلسطيني، ولهذا الأمر عواقب مختلفة مجملها فيما يلي:

١- أن الفروقات بين مفهومي الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي مهمة بشكل خاص. إذ أن التحويلات المالية للعاملين الفلسطينيين في السوق الإسرائيلي بلغت حوالي ربع الدخل في الضفة الغربية وثلثه في قطاع غزة.

٢- اعتماد التجارة الخارجية لفلسطين على إسرائيل بشكل خاص، حيث أن مصدر الجزء الأعظم من الواردات الفلسطينية، وهدف الجزء الأعظم من الصادرات الفلسطينية كان إسرائيل. ولقد عملت التحويلات المالية للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل على سد الجزء الأعظم من عجز الميزان التجاري الفلسطيني مع إسرائيل.

وإذن فإن السماح للعمال الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل كان مريحاً لكل الأطراف كحل مؤقت أو قصير الأمد. فلقد استفاد الإسرائيليون من العمل الفلسطيني رخيص الأجر لأكثر من ٢٥ عاماً، وخصوصاً في قطاعي البناء والزراعة، وجزئياً في قطاعي الخدمات والصناعة الخفيفة، وسمح ذلك لإسرائيل بالحفاظ على تكاليف إنتاج منخفضة، وأتاح للمنتجين الإسرائيليين درجة عالية من المرونة وذلك بتجنب الاستثمارات في تكنولوجيا كثيفة الاستخدام لرأس المال.

كما سمح هذا الأمر للسلطة الإسرائيلية المحتلة بالحفاظ على مستويات إنفاق حكومي منخفضة جداً في المناطق المحتلة، وخصوصاً في مجال الإنفاق الاستثماري، حيث أن خلق فرص العمل والدخل للعاملين من هذه المناطق تم في إسرائيل وليس في فلسطين.

وبالنسبة للفلسطينيين كان العمل في إسرائيل أمراً هاماً، إذ وفر لهم فرصاً للعمل والدخل، وسمح بتقليل مستويات عدم المساواة في توزيع الدخل، وجنبهم الوقوع في شباك الكساد والبطالة لفترة طويلة من الزمن، وكان عاملاً من عوامل النمو الاقتصادي والسكاني.

ولكن هذه الآلية كلها عملت على جعل الاقتصاد الفلسطيني ملحقاً بالاقتصاد الإسرائيلي، وأضعفت البنية التحتية، وجعلت البيئة الاستثمارية في حالة يرثى لها، إذ أن هذه البنية استنزفت بالمعنى الحرفي للكلمة، وشهدت تخلفاً تكنولوجياً لا يكفي معه مجرد القيام بإصلاح هذه البنية بل يتطلب إعادة بنائها كلياً، وهو أمر ينطوي على تكاليف استثمارية عالية لا تقدر عليها السلطة الوطنية الفلسطينية أبداً. وترافق هذا الأمر بمنع نشوء وتطور قطاع بنكي ومالي فلسطيني، مما أدى إلى هروب المدخرات الفلسطينية إلى الخارج، وحرمان القطاع الخاص الفلسطيني من إمكانيات التمويل المحلية، وحرمان الفلسطينيين أيضاً من آلية تحكم

تقديرة . وتأثرت حركة مستويات الأسعار في كل من الضفة العربية وقطاع غزة بحركتها في إسرائيل .

خلقت هذه الخلفية إشكاليات هامة للسلطة الوطنية الفلسطينية التي نشأت وتأسست بناء على اتفاق إعلان مبادئ أوسلو الشهير بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول من عام ١٩٩٣ ، واعتمدت هذه السلطة استراتيجية للنمو الاقتصادي للمدى الطويل ، تقوم في جوهرها على خلق البنية التحتية المادية والمالية والبنكية والقانونية اللازمة لانطلاق جهود التنمية من القطاع الخاص النشط والمتطلع للنجاح . ولكن هذه الاستراتيجية تجابه قيوداً هامة طويلة الأمد ، أهمها :

١- الشك في الوضع السياسي النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة .

٢- التبعية الاقتصادية لإسرائيل في مجالي التجارة والعمل .

٣- اهتراء البنية التحتية وخصوصاً في مجالات الطرق وتوليد الكهرباء ونقلها ، والاتصالات ، والماء والصرف المائي ، وعدم توفر الموارد المالية والإدارية الكافية لإعادة بنائها ، خصوصاً لقلّة الالتزامات الدولية بتمويل برنامج إعادة البناء الطموح من جهة ، ولعدم التزام الدول المانحة ببرنامج التمويل من جهة ثانية .

٤- الإغلاق الأمني للمناطق الفلسطينية وانخفاض فرص التشغيل في سوق العمل الإسرائيلي للعاملين الفلسطينيين ، وزيادة نسبة البطالة الى حدود لا مثيل لها ، الأمر الذي يضطر السلطة الوطنية الفلسطينية الى البحث عن مصادر إضافية لتمويل خلق فرص عمل مؤقتة لمعالجة هذه الظاهرة على حساب برنامج إعادة البناء . وضاعفت هذه المشكلة القيود المالية على السلطة الوطنية الفلسطينية لأنها حرمتها من إيرادات ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات التي يتم الاتجار بها مع إسرائيل .

وإذن ، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تجابه تحديات كبيرة وواسعة ، تتجاوز قدرتها الذاتية على العمل والإنجاز ، وتتطلب تمويلاً يتعدى حدود المدخرات المحلية . وفوق ذلك ، فإن تخليص الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي يشكل التحدي الأكبر . ومن المؤكد أن تحقيق هذه المهمة يحتاج الى فترة زمنية أطول بكثير من تلك التي تحتاجها مفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية بين كل من السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل ، كما تحتاج الى جهود عربية داعمة للإرادة الفلسطينية .

### ٣-٣ - إسرائيل

تمتاز إسرائيل بان اقتصادها مبني على قاعدة صناعية قوية تمكنها من تنويع اقتصادها وتجارتها ، كما أنها تمتلك تكنولوجيا متطورة ، ويتوفر فيها رأس المال بشكل أكبر نسبياً من الأردن

وفلسطين . وتتمتع إسرائيل بمعاملات تفضيلية بموجب الاتفاقيات التجارية العديدة التي تحكم تجارتها مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد مرت إسرائيل بمراحل من التطور الاقتصادي حكمتها عوامل عديدة ، هي :

١- أيديولوجية الحزب الحاكم .

٢- تدفق المساعدات الخارجية من الحكومات الغربية والمنظمات الصهيونية واليهودية المنتشرة في أوروبا وبشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية .

٣- القدرة على استيعاب التطورات التكنولوجية عموماً ، والمساهمة بشكل فعال في تطورها بشكل خاص في قطاعات مختلفة .

٤- موجات الهجرة اليهودية المتعددة إليها .

٥- تطورات العلاقة السياسية مع الدول العربية المجاورة عموماً وبشكل خاص تجاه الشعب الفلسطيني وأرضه .

لقد عاشت إسرائيل في عزلة تامة عن الدول العربية المجاورة ، وسادت فيها لأكثر من ثلاثين عاماً أيديولوجية اشتراكية صهيونية قامت على تدخل عميق للدولة في الاقتصاد . إلا أنه في النصف الثاني من السبعينات لم تصمد اتجاهات تدخل الدولة في الاقتصاد ، وخصوصاً بعد أن انحزت مهمتها في بناء بنية تحتية متطورة ملائمة لتطور صناعي بشكل خاص . وعلى خلفية أزمة اقتصادية عميقة من التضخم المالي والعجز في الميزانية الحكومية ، وخسائر التجمعات الزراعية الاشتراكية (الكيبوتسات والموشافات) ، وغيرها من الشركات التابعة للقطاع العام ، وتزايد أعباء الديون الخارجية ، اعتلت حكومة بيغن الليكودية المؤمنة بالليبرالية الاقتصادية والتي استقدمت أشهر خبراء هذا المنهج الاقتصادي ، السيد ميلتون فريدمان ومساعديه من مدرسة شيكاغو ، بعد أن طبقوا أفكارهم الاقتصادية في تشيلي التي كانت محكومة آنذاك من طغمة عسكرية انقلابية مغرقة في الرجعية . وحاولت تلك الحكومة أن تقلص دور الدولة في الاقتصاد الإسرائيلي ، فبدأت بالقضاء على الاتجاهات الاشتراكية فيها ببيع الشركات الحكومية للقطاع الخاص . ونجحت بتقليص نفقات الخدمات الاجتماعية ، ولكنها سرعت ، في المقابل ، عملية استيطان الأراضي الفلسطينية ، فازداد العجز المالي بشكل مطلق وإن تقلصت نسبة نفوه كثيراً . لم تنجح هذه السياسة كثيراً ، إذ أنها اصطدمت بسياسة تصعيد العدوان على لبنان عام ١٩٨٢ ، الأمر الذي أثبت أنه كان مكلفاً جداً من الناحية الاقتصادية ، وأدى الى سقوط بيغن رمز التغيير في السياسة الاقتصادية .

وجاءت حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية عام ١٩٨٤ ، في وقت استفحلت فيه الأزمة الاقتصادية في إسرائيل . وتابعت هذه الحكومة تقليص دور الدولة في الاقتصاد ، فأنهت ما

تبقى في حزب العمل من «عمالته»، ونجحت في تقليل معدلات التضخم، من أكثر من ٤٠٠٪ سنوياً إلى ١٦٪، في حين نتج عن تقليص الخدمات الاجتماعية والإنفاق الحكومي تفاقم في معدلات البطالة التي وصلت إلى ٩٪ عام ١٩٨٦.

ودخلت إسرائيل في حالة من الكساد الاقتصادي من جديد في أواخر الثمانينات. وبتغير المناخ الدولي، وانطلاق الانتفاضة الفلسطينية وتصاعدها، كان على إسرائيل أن تبحث عن حل سياسي للقضية الفلسطينية، وأن تصل إلى سلام مع جيرانها العرب لأن متابعة الاتجاهات الاقتصادية السابقة بدأت تلقي مصاعب توفير التمويل الدولي المناسب والكافي. وهكذا تحاول إسرائيل الدخول إلى أسواق اقتصادية جديدة لتتخلص من أزمتها الاقتصادية حين اكتشفت أن سوقاً كبيراً تعداد سكانه يزيد عن ١٢٠ مليون نسمة هو قاب قوسين أو أدنى منها دون الحاجة إلى حروب عسكرية لمحاولة السيطرة عليه<sup>(٢)</sup>. وتكتسب هذه المحاولة بعداً خاصاً نظراً للأسباب التالية:

١- قدرات إسرائيل الاقتصادية في مجابهة القدرات العربية المنفردة كل على حدة في غياب الوحدة الاقتصادية العربية.

٢- التطور التكنولوجي الإسرائيلي، وخصوصاً في مجالي الزراعة والإلكترونيات، يفتح لها إمكانيات غزو هذه الأسواق التي تعتمد أصلاً على منتجات مستوردة لتغطية حاجاتها في هذين المجالين. وتمتلك إسرائيل في هذا الجانب ميزة نسبية بالمقارنة مع المصادر الأوروبية والأمريكية نظراً لكونها على مفترق طرق الدول العربية، وهي أقرب إليها من المصادر الغربية البعيدة.

٣- إذا تحقق لإسرائيل هذا الأمر، فإنها ستتمكن من تحقيق قفزة نوعية بالوصول إلى وفورات الحجم الكبير. وقد يتيح لها ذلك تحقيق احتكار الأسواق العربية في هذين المجالين إضافة إلى مجال إنتاج السلع المصنعة.

وبلخص الجدول التالي أهم المؤشرات الاقتصادية للبلدان الثلاثة، بالإضافة إلى بعض المؤشرات المقارنة.

| المؤشر                                          | فلسطين | الأردن | إسرائيل |
|-------------------------------------------------|--------|--------|---------|
| الناتج المحلي بالبلدين                          | ٢,١٦١  | ٤,٠٨٦  | ٥٩,١٠٤  |
| المساهمة النسبية للقطاع الاقتصادي (%)           |        |        |         |
| الزراعة                                         | ٣٥     | ٦      | ٢       |
| الصناعة                                         | ٨      | ١٧     | ٢٢      |
| البناء                                          | ١٢     | ٧      | ١٠      |
| الخدمات                                         | ٤٥     | ٥٧     | ٦٥      |
| الناتج القومي الاجمالي بالبلدين                 | ٢,٨٦٩  | ٣,٧٦٢  | ٥٨,٠٨٩  |
| الصادرات بالبلدين                               | ٠,٣٠٤  | ٠,٨٨١  | ١١,٨٩٣  |
| الواردات بالبلدين                               | ١,٤٧٠  | ٢,٥١٤  | ١٦,٩٠٦  |
| مؤشرات مقارنة                                   |        |        |         |
| السكان بالملايين                                | ١,٧    | ٣,٠    | ٤,٧     |
| الناتج المحلي الاجمالي / الناتج القومي الاجمالي | ٠,٧٥   | ١,٠٨   | ١,٠٢    |
| الناتج المحلي الاجمالي للفرد                    | ١,٢٧١  | ١,٣٦٢  | ١٢,٥٧٥  |
| الناتج القومي الاجمالي للفرد                    | ١,٦٨٧  | ١,٢٥٤  | ١٢,٣٥٩  |
| رأس المال بالنسبة لعدد المستخدمين بالدولار      | ٧,٦٦٢  | ١٧,٢٠٠ | ٥١,٤٩٧  |
| مؤشر الانكشاف التجاري*                          | ٠,١٤١  | ٠,٢١٦  | ٠,٢٠١   |
| الصادرات / الواردات                             | ٠,٢٠٧  | ٠,٣٥٦  | ٠,٧٠٤   |

المصدر: The world Bank, peace and the Jordan Economy (Washington, D.C.), 1994.p.10.

(\*) تم احتساب مؤشر الانكشاف التجاري بقسمة قيمة الصادرات السلعية على الناتج المحلي الاجمالي.

#### ٤- المتصور الفلسطيني لمستقبل العلاقات التجارية بين فلسطين والأردن وإسرائيل

يشكل البحث في طبيعة المتصور الفلسطيني لمستقبل العلاقات التجارية بين دول المثلث الشرق أوسطي محاولة في البحث عن ترتيب تجاري أمثل يؤمن للاقتصاد الفلسطيني تحقيق أهداف استراتيجية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: القضاء على تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ليس بمعنى الاعتماد المتبادل والتكافؤ، وإنما بمعنى التحول إلى هذا النوع الأخير من العلاقة وبشكل يخدم المصالح الفلسطينية وتجنب إيقاع الأضرار بها، ومن منطلق الإرادة المستقلة وليس من منطلق الإملاء من جانب واحد.

ثانياً: استعادة البعد العربي للاقتصاد الفلسطيني، ليس فقط من منطلق الانتماء القومي الضروري لانطلاقة التنمية الاقتصادية في فلسطين، وإنما أيضاً من منطلق تحقيق المنفعة المتبادلة للشعوب العربية، وبحسب الكفاءة الاقتصادية. إذ سيتيح هذا التوجه امكانية تقليص تكاليف الإنتاج وتحقيق وفورات الحجم الكبير.

ثالثاً: الاستفادة من الترتيبات التجارية الأمثل والتي تسمح لفلسطين بجعل تجارتها مع العالم العربي خصوصاً، والعالم عموماً، محركاً للنمو الاقتصادي فيها، والذي يعتبر شرطاً ضرورياً، وإن لم يكن كافياً، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

رابعاً: تقليص حساسية الاقتصاد الفلسطيني للتقلبات الاقتصادية الدولية والإقليمية إلى الحد الأدنى. فلقد ضاقت إمكانيات تصدير العمالة سواء إلى إسرائيل أو إلى الدول العربية المنتجة للنفط. وينبغي التحول إلى استراتيجية تشجيع الصادرات السلعية والتطلع إلى زيادة القدرة التنافسية لهذه السلع تمهيداً للحصول على ركن موثوق به من الأسواق التصديرية.

وبالطبع فإن تحقيق هذه الأهداف ليس أمراً سهلاً ولا يمكن الوصول إليها بسرعة. وسيكون البحث عن وسائل جديدة، وإعادة النظر في الوسائل المتبعة للوصول إليها أمراً ضرورياً، ويجب إيجاد مرونة كافية من أجل التأقلم المستمر مع التغيرات الدولية والإقليمية وبأقل ما يمكن من الخسائر. وسيكون على الفلسطينيين التعلم المستمر لاكتساب خبرة الدخول إلى الأسواق الدولية والإقليمية، والاستجابة لمتطلبات التطور التكنولوجي. وفوق ذلك، على الفلسطينيين إعادة بناء البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وتوفير المناخ القانوني والمؤسسي والسياسي المناسب لتمكين الشعب الفلسطيني المتطلع إلى النجاح من الاستجابة للتحديات والفرص التي سيوفرها لهم الانفتاح الاقتصادي على الدول العربية خصوصاً والعالم عموماً.

والسؤال المهم هو: ما الشكل الأمثل للعلاقات الاقتصادية بين فلسطين والأردن وإسرائيل

الذي سيوفر للفلسطينيين إمكانية وضع فلسطين على المسار الذي يخدم تحقيق هذه الأهداف؟ بالطبع فإن الإجابة عن هذه السؤال ليست جاهزة ولا هي سهلة. ومن الناحية الرسمية لا تتوفر فلسطينياً رؤية لمستقبل هذه العلاقات. وهناك محاولات بحثية محدودة على النطاق الفلسطيني، جربت البحث عن حلول لمسائل تتعلق بهذا السؤال بشكل مباشر أو غير مباشر<sup>(٧)</sup>. وبشكل عام فإن إمكانيات التكامل أو الاندماج الاقتصادي لدول الشرق الأوسط عموماً بعد استتباب السلام، أو كعامل حاسم في الوصول إليه، شكلت مجالاً خصباً للدراسات الشرق أوسطية<sup>(٨)</sup>. ولن نقوم بتقويم هذه الدراسات أو تلخيصها، ولكن نشير فيما يلي إلى تعليق محمد عبد الفضيل على الاتجاهات العامة لهذه الدراسات<sup>(٩)</sup>:

١- بالنسبة للكتاب الغربيين، هناك درجة عالية من التفاؤل حول آفاق «اقتصاد السلام» والمكاسب الكبيرة التي ينطوي عليها عائد السلام الجديد. وفي هذا الإطار فإن العديد من الدراسات جاءت على درجة عالية من التجريد، وتجاهلت أو أخفت المسائل الواقعية للاقتصاد السياسي المتعلقة بالمكاسب المحتملة لعمليات الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

٢- بالنسبة للكتاب العرب، فلا يتفق جميعهم مع هذا التفاؤل، ولديهم من الأسباب ما يبرر تشاؤمهم.

ومن المراجعة لهذه الدراسات نجد بأن DirkVadewalle لا يتفق هو الآخر مع الكتاب الغربيين المتفائلين، ويعتقد بأن الوصول إلى اتفاقية سلام شاملة في الشرق الأوسط لن تقود بالضرورة إلى اندماج اقتصادي إقليمي في المنطقة، بالرغم من اعتقاده بأن هذا الاندماج لا يمكن تجنبه في حالة كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل، لأسباب سياسية وأمنية<sup>(١٠)</sup>.

ويشير عبد الفضيل، وهو محق في ذلك، بناء على النقاش الفكري الدائر في مصر، والتي كانت الأولى بين الدول العربية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، يشير إلى أن المصريين يعتقدون بأنه من الواجب أولاً أن تطرح خطوط هذا السلام في شروط سياسية واقتصادية واضحة قبل أن تتم مقايضة الأرض بالسلام.

ويبدو من العملية السلمية الجارية في الشرق الأوسط أنها قد حققت زخماً يجعل من الصعب الرجوع عنها، لأن تكاليف الانفصال عالية. وتنشط دول عربية بعيدة عن إسرائيل في بحث إقامة علاقات لها مع إسرائيل، وخصوصاً في مجال إمداد إسرائيل بالغاز والنفط. وبدأت فعلاً المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل حول الحل النهائي وإيجاد ترتيب دائم لما تم احتزاه من قضية عربية إلى قضية نزاع بين الفلسطينيين وإسرائيل. وإذن فإن السؤال حول الترتيبات للعلاقات التجارية المستقبلية بين كل من فلسطين والأردن وإسرائيل هو سؤال حيوي

ويرتدي أهمية عملية لكل الأطراف .

فما البدائل التي تتيحها النظرية الاقتصادية لترتيب العلاقات الاقتصادية على نطاق إقليمي؟ نظرياً توجد أربعة بدائل بين الأطراف المعنية لترتيب مستقبل هذه العلاقات ، هي :

١- الدولة الأولى بالرعاية Most Favored Nation Status ، وفيه تتعهد الدول المتفقة على هذا الترتيب بان لا تفرض على الواردات من بعضها البعض تعريفات جمركية أعلى مما تفرضه على الواردات من الدول غير المشتركة في هذا الترتيب.

٢- ترتيبات تجارية تفضيلية Generalized System of Preferences تفرض بموجبها الدول المعنية تعريفات جمركية منخفضة على الواردات من بعضها البعض بالمقارنة مع العالم الخارجي.

٣- انشاء منطقة تجارة حرة Free Trade Area تزال فيها كافة العوائق أمام التجارة بين الدول المشتركة في الاتفاقية ، وتترك لكل دولة على حدة ترتيب سياستها الجمركية بالنسبة للدول الأخرى التي ليست طرفاً في الاتفاقية.

٤- انشاء اتحاد جمركي Customs Union ، وهو عبارة عن منطقة تجارة حرة ذات تعرفه جمركية موحدة تتفق عليها الدول الأعضاء في الاتحاد تجاه بقية العالم . ويتطلب هذا النظام انشاء صندوق موحد للإيرادات الجمركية بحيث يتم توزيعها على دول الاتحاد حسب معادلة متفق عليها مسبقاً .

ويبدو أن هذا النموذج الأخير سيكون الأكثر عملية للأطراف المعنية ، نظراً لأن طرفين ، هما فلسطين وإسرائيل ، يعيشان من الناحية الواقعية ، وإن كان بشكل قسري للفلسطينيين ، في اتحاد جمركي . وسيكون من السهل في المستقبل إضافة أطراف أخرى إليه . ويبدو أن التجربة العربية هي أقرب ما تكون أيضاً إلى هذا الترتيب بشكل مشابه للاتحاد الأوروبي . وبالنسبة للترتيبين الأولين ، فيمكن أن يكونا مؤقتين فقط بسبب الميل العالمي إلى عملية تحرير أعمق مما هو مطروح في الترتيبات التفضيلية .

وفي اعتقادي ، وهو أمر أشارت إليه دراسات سابقة في موضوع الاندماج الإقليمي مراراً<sup>(١١)</sup> ، بأن التعاون يفشل عندما لا يتم توزيع المكاسب المترتبة عليه بناء على أسس العدالة .

ومن المعروف بأن عملية التكتلات الاقتصادية Agglomeration Process التي تنشأ بين دول مختلفة في الحجم ، ووفرة الموارد الاقتصادية ، ومستويات الإنتاجية والمعيشة ، والمهارة ، والديناميكية ... الخ ، تتمخض عن ميل قوي لتوزيع الجزء الأعظم من المكاسب الناجمة عن التكتل لمصلحة الاقتصادات الأكبر حجماً . وهذا الأمر معروف في الدراسات النظرية

والعملية<sup>(١٢)</sup> . وفي خبرة الاتحاد الأوروبي ، الذي هو عبارة عن اتحاد جمركي ، يتم معالجة هذه المشكلة جزئياً بواسطة صناديق أنشأت خصيصاً للعمل على إعادة توزيع المكاسب من الاتحاد الأوروبي إلى الدول الأقل حظاً في الاتحاد كاليونان وإسبانيا والبرتغال .

إذن ، فإن البحث عن العدالة في توزيع المكاسب الناجمة عن نشوء تكتل اقتصادي يجمع الأردن وفلسطين وإسرائيل سيكون الهم الأكبر ، وينبغي البحث في تفاصيله ، معرفة التوزيع الدقيق للمكاسب بين هذه البلدان ، والتفاوض حول الآليات التي ينبغي استعمالها لإعادة توزيع المكاسب الناجمة عن التكتل ، وتأسيس آلية لحل النزاعات المختلفة التي ستنشأ حتماً بين أطرافه من حين لآخر .

وفي واقع الحال ، فإن بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة إسرائيل ينص على نظام تجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين إسرائيل ، يمثل مزيجاً من نظامي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي . ففي حين أن السلطة الوطنية الفلسطينية لها صلاحية تحديد التعرفة الجمركية على بضائع تم تحديدها مسبقاً ومستوردة من الأردن ومصر ومن دول عربية وإسلامية أخرى ، فإن التعرفة على جميع البضائع الأخرى ستنتج نظام التعرفة الإسرائيلي المعمول به حالياً ، كما ستخضع للتغييرات التي تطرأ على هذا النظام في أي وقت أثناء المرحلة الانتقالية . ومن هذا المنطلق يشبه هذا «الاتحاد الجمركي» ، والذي نجحت إسرائيل في التوصل إليه واقعياً de facto ، الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية ، والذي يضم كلاً من جمهورية جنوب أفريقيا ، وليسوتو ، سوازي لاند ، وبوتسوانا ، ومؤخراً ناميبيا . وتمثل جمهورية جنوب أفريقيا قلب هذا الاتحاد ، إذ تم تبني تعريفاتها الجمركية للاتحاد ككل ، ويحق لها تغيير هذه التعرفة متى شاءت دون موافقة باقي دول الاتحاد ، ولكن شريطة مشاورتها بشكل مسبق في الأمر .

لقد قامت منى الجوهري ورضوان شعبان ، في دراستهما ، بهذه المقاربة بين الاتحادين<sup>(١٣)</sup> . والسؤال الهام هنا هو : ما مصدر الخسائر الناجمة عن الاتحاد؟ ويمكن حصر هذه الخسائر فيما يلي :

- رفع أسعار المستوردات إلى دول الاتحاد والناتج عن اتباع نظام التعرفة الجمركية لجنوب أفريقيا والذي يحمي منتجي هذه الدولة على حساب المستهلكين في دول الاتحاد الأخرى من خلال اضطراطهم لدفع أسعار أعلى .
- عدم التوازن في توزيع مراكز الانتاج الصناعي بين دول الاتحاد ، حيث أن معظم المصانع يتم انشاؤها في جنوب أفريقيا .
- عدم توفر الحرية لدول الاتحاد لاتخاذ قرارات مالية فيما يتعلق بالتعرفة الجمركية بسبب

أحقية جنوب أفريقيا في تحديد وتغيير هذه التعرفة .

وبالطبع ، فإن هناك مكاسب متبادلة من هذا الاتحاد . فالاتفاقية تتيح لجمهورية جنوب أفريقيا حرية ادخال بضائنها دون جمارك لسوق دول الاتحاد الاخرى ، ووضع هذه الدول خلف جدار تعرفه جنوب أفريقيا المتميز بحمايته لصناعاتها المحلية . وهكذا تشرك جمهورية جنوب أفريقيا الدول الاخرى في الاتحاد بتحمل أعباء حماية صناعاتها . ومقابل ذلك تحصل هذه الدول على حصة معينة من الإيرادات الجمركية التي تساهم في دعم موازاناتها الحكومية وتعادل هذه الحصة ، في حالة ليسوتو ، أكثر من ٥٧٪ من مجمل إيراداتها الاجمالية (١٤) . بالإضافة الى ذلك لا تتحمل هذه الدول عبء اقامة أنظمة جمركية خاصة بها ، وتدخل منتجاتها بحرية الى جمهورية جنوب أفريقيا .

ومع ذلك هناك انتقادات لهذا الاتحاد من كل الأطراف : من قلبه ومن أطرافه . فجمهورية جنوب أفريقيا تدعي تسرب جزء لا يستهان به من إيراداتها لدول الاتحاد الأخرى . في حين توجد تقديرات لخسارة الدول الأخرى من هذا الترتيب بسبب تأثير نظام التعرفة الجمركية في جمهورية جنوب أفريقيا على رفع الأسعار في أسواقها .

فهل يتسرب جزء من إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية الجمركية إلى الخزنة الإسرائيلية؟ إن هذا الأمر يمكن الحدوث وله مصادر ثلاثة لخصها كل من الجوهري وشعبان في دراستهما الهامة فيما يلي :

١- هناك سلع تباع في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل إسرائيليين بالرغم من أنها سلع مستوردة من خارج إسرائيل وليست إسرائيلية الصنع ، ويمكن تسميتها «المستوردات غير المباشرة» ، ولكن الإيرادات الجمركية منها لا تحول إلى الخزنة الفلسطينية ، لأنها صنفت كسلع إسرائيلية ، وكان يجب تصنيفها كسلع غير إسرائيلية .

٢- اعتماد أسلوب الفواتير عند تقسيم الإيرادات الجمركية بين إسرائيل والسلطة الوطنية لا يؤدي إلى احتساب كامل الواردات الفلسطينية ، وبالتالي يتسرب جزء آخر من الإيرادات الجمركية التي كان يجب أن تحول للخزنة الفلسطينية . ولعل عدم التصريح بكامل القيمة المستوردة من خلال الفواتير Underinvoicing هو المسؤول عن هذا التسرب ، ولعلاجه ينصح الجوهري وشعبان باستخدام أسلوب التقدير الإجمالي للواردات الفلسطينية .

٣- هناك «السلع معادة التصدير» ، وهي سلع يستوردها الإسرائيليون ويضيفون إليها و/ أو يغيرون في صفاتها بشكل طفيف وتباع للفلسطينيين على أنها سلع إسرائيلية لا تخضع للرسوم الجمركية . ومن العدل أن تحول الجمارك عن الجزء غير الإسرائيلي من السلعة للخزنة

الفلسطينية لأن نقطة الاستهلاك هي فلسطينية وليست إسرائيلية .

ولقد قدر الجوهري وشعبان حجم هذا التسرب للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ بمقدار يتراوح ما بين ١٦٦ الى ٢٧٥ مليون دولار أمريكي ، أي حوالي ٦٪ - ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة (١٥) ، وكان يمكن لهذا المبلغ أن يساهم في سد الجزء الأعظم من العجز في ميزانية المصاريف الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية . وتعادل هذه الخسارة أكثر من ضعف إيرادات ضريبة الدخل الفلسطينية ، وتفوق قيمتها المساعدات المقدمة من قبل أي من الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي .

وللوصول إلى عدالة أفضل في اقتسام الإيرادات الجمركية مع إسرائيل نتفق كلياً مع توصيات الجوهري وشعبان ، والتي نلخصها فيما يلي :

١- مطالبة إسرائيل بتعويض الخزنة الفلسطينية عن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والناتج من إتباع نظام التعرفة الجمركية الإسرائيلي .

٢- تطبيق مبدأ قاعدة منشأ البضائع للسلع غير الإسرائيلية الأصل والمشتراة من الفلسطينيين من إسرائيل .

٣- التفاوض مع إسرائيل لإتباع أسلوب التقدير الإجمالي للواردات بدلاً من أسلوب الفاتورة ، أو تعويض الفلسطينيين عن الخسائر الناجمة من إتباع هذا الأسلوب .

٤- استخدام التصنيف العالمي للسلع المباعة والمشتراة من إسرائيل في الفاتورة الموحدة لتمكين الجانب الفلسطيني من المفاوضة على معادلة أكثر إنصافاً لاقتسام الإيرادات الجمركية . وإعادة تصميم هذه الفاتورة بحيث تظهر بوضوح المنشأ الأصلي للبضاعة المشتراة من تجار إسرائيليين وذلك للهدف نفسه .

ويعتقد الجعفري (١٦) بأن إلغاء القيود التجارية التي تعترض تدفق السلع الفلسطينية إلى أسواق التصدير التقليدية (أي إلى الأردن وإسرائيل) سيضاعف من قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية من المناطق الفلسطينية ، مما سيؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري السلعي لها بنسبة ٣٠٪ ، ولكن العلاقة التجارية مع الأردن ستشهد انجهاً معاكساً ، إذ أن الواردات الفلسطينية يتوقع لها أن تبلغ ثلاثة أضعاف الصادرات السلعية الفلسطينية إليه . ويمكن تفسير هذا الاتجاه بالاختلاف في بنية الأسعار بين المناطق الفلسطينية والأردن بسبب اختلاف واضح في تكاليف الإنتاج (١٧) ، نظراً لأحد الأسباب التالية :

١- اختلاف تكلفة مستلزمات الإنتاج السلعية وغير السلعية ، والتي تقل في الأردن بنسبة ١٢٪ عما هي عليه في فلسطين ، كما هو الحال في صناعة الأدوية والتي تتمتع في الأردن بميزة أخرى وهي المهارة المكتسبة في مجال التصدير والتسويق الدولي بعكس صناعة الدواء الفلسطينية .

## جدول ٢

مقارنة بين بعض الصادرات الأردنية المختارة والواردات الإسرائيلية لعام ١٩٩٢  
(بملايين الدولارات الأمريكية)

| رقم التصنيف<br>التجاري الدولي | اسم القطاع                | الواردات الاسرائيلية | الصادرات الاردنية |
|-------------------------------|---------------------------|----------------------|-------------------|
| ٥٢٢                           | مواد غير عضوية            | ٥٤,٠                 | ٩,١               |
| ٥٢٣                           | كيماويات غير عضوية اخرى   | ٥٤,٢                 | ٢٠,٦              |
| ٥٥                            | عطور ومنظفات              | ١٢٣,١                | ٥٥,٣              |
| ٦٥١                           | خيوط النسيج               | ٢٤٣,٨                | ٨,٤               |
| ٦٥١٣                          | خيوط القطن                | ٩٠,٩                 | ٣,١               |
| ٦٦١٢                          | الحجارة والاسمنت          | ٨٢,٨                 | ٣٢,٧              |
| ٦٧٨                           | الفولاذ والانايب الحديدية | ٣٠٣,٠                | ٦,٧               |
| ٦٩٩                           | معادن قاعدية              | ٦٩,٦                 | ٢,٦               |
| ٧٢٣                           | معدات الهندسة المدنية     | ١١٦,٦                | ٦,٦               |
| ٨٢١٩                          | الاثاث والقطع             | ٦٤,٨                 | ٥,١               |
| ٨٩٣٩                          | متفرقات بلاستيكية         | ١٢٩,٤                | ١٤,٦              |

المصدر: United Nations, Yearbook of International Trade Statistics, 1992

وسيتيح التخصص في المشاريع الأردنية القائمة، والانتقال إلى زيادة الإنتاج من خلال العمل بنظام ورديتين أو ثلاث تخفيضاً في تكاليف الإنتاج لهذه السلع، وسيزيد قدرة الصناعة الأردنية على المنافسة في الأسواق الدولية.

ويتجاوز طموح إسرائيل من خلال قيام اتحاد جمركي بين البلدان الثلاثة مجرد الوصول إلى السوق الأردنية نظراً لصغر حجمها، وبالتأكيد لا يشكل الوصول إلى السوق الفلسطينية هدفاً إسرائيلياً لأنها لا تزال تحت متناول اليد بفعل الاتحاد الجمركي القسري بين فلسطين وإسرائيل. ذلك أن الأهداف الإسرائيلية تتجلى في اقتحام الأسواق الخليجية العربية ذات الدخل المرتفع

٢- اختلاف في تكلفة عنصر العمل وتكلفة مستلزمات الإنتاج الأخرى معاً، مما يسمح للأردن بالحصول على مزايا نسبية كبيرة في تكاليف الإنتاج وبالتالي في الأسعار النسبية. ففي حالة الملابس الجاهزة، ودون تمييز في مجال الجودة<sup>(١٨)</sup>، تبلغ تكلفة الإنتاج الكلية في الأردن ٤٧٪ فقط مما هي عليه في فلسطين، وذلك أولاً لأن تكلفة عنصر العمل في فلسطين تبلغ ضعف تكلفته في الأردن، وثانياً لأن تكلفة مستلزمات الإنتاج تقل في الأردن بمقدار النصف عما هي عليه في فلسطين. ويتكرر هذا النمط في اختلاف تكاليف الإنتاج بالنسبة للأحذية، ولكن الفروق في هذه الحالة أوضح مما هي عليه بالنسبة للملابس، الأمر الذي يجعل الفروق السعرية في حالة الأحذية أكبر مما هي عليه في حالة الملابس.

ويبدو أن هذه الاختلافات في بنية الأسعار (بما فيها الأجور وأسعار مستلزمات الإنتاج الأخرى) تشكل مصدر القلق بالنسبة للفلسطينيين. ففي حالة إزالة الحواجز الجمركية ستفقد الصناعة الفلسطينية قدرتها على المنافسة وستخسر قسماً لا بأس به من أسواقها الداخلية، خصوصاً وأنه تناح للمستوردين الأردنيين فرصة استيراد سلع سورية الصنع، وبالتحديد الملابس، وإعادة تصديرها إلى الأردن بأسعار ونوعية منافسة جداً. وفي حالة نشوء اتحاد جمركي تكون الأردن طرفاً فيه إلى جانب فلسطين ستشور بينهما بالتأكيد مسألة اقتسام الإيرادات من التعرفة الجمركية على مثل هذه السلع.

إن إنشاء اتحاد جمركي يدخل الأردن طرفاً فيه إلى جانب كل من فلسطين وإسرائيل سيحقق بالتأكيد مكاسب للأردن من وراء الإمكانات التي ستتاح له من زيادة صادراته إلى الأسواق الإسرائيلية، وبسبب انخفاض التكلفة بالنسبة للمستهلكين الأردنيين في حالة حصولهم على بدائل إسرائيلية لسلع تستوردها الأردن حالياً من خارج هذه المنطقة، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال التصدير إلى الأسواق الدولية. ويبين الجدول التالي مقارنة بين بعض الصادرات الأردنية والواردات الإسرائيلية التي يمكن أن يشكل الأردن فيها مورداً بديلاً عن موردين من خارج المنطقة بالنسبة لإسرائيل.

والأكبر حجماً . والخوف كبير من أن يستخدم الاتحاد الجمركي بين الأردن وفلسطين وإسرائيل كمجرد وسيلة سياسية لتقوية عملية السلام في المنطقة بهدف الوصول إلى الأسواق الخليجية . وفي هذا السياق ستستفيد إسرائيل في هذه العملية من ميزة قربها إلى هذه الأسواق ، وأيضاً لأنها ستقدم بدائل لسلع تستوردها هذه الدول في إطار نظام تجاري منخفض التعرفة الجمركية . ويبدو أن ظهور تكتل تجاري بين فلسطين والأردن وإسرائيل سيكون في المحصلة النهائية أمراً لا يمكن تجنبه بسبب الميل العالمي والإقليمي الملحوظين إلى نشوء مثل هذه التكتلات . ولكن من المستبعد أن يظهر هذا التكتل بسرعة ، بل إن الانتقال إليه سيكون تدريجياً ، وسيشهد ظهور مناطق تجارية حرة Free Trade Zones كتلك التي نص البروتوكول الفلسطيني-الأردني على إنشاء واحدة مثلها في غور الأردن ، والتي احتفل بإنشائها الأسبوع الماضي .

والى حين ذلك ، يجب على الدول العربية أن تساعد الفلسطينيين على الدخول بمنتجاتهم إلى الأسواق العربية ضمن ترتيبات تفضيلية تتيح للفلسطينيين الاستفادة من وفورات الحجم الكبير . فالاقتصاد الفلسطيني صغير الحجم نسبياً ، وكثير من منتجاته الزراعية لا تشكل تهديداً للمنتجات الزراعية في البلدان العربية ، والخليجية منها بشكل خاص ، بل إنها تشكل بديلاً للسلع التركية المشابهة ، وهي أقل تكلفة منها بسبب قرب فلسطين الجغرافي إلى هذه الأسواق . ويمكن منح ترتيبات مماثلة لبقية المنتجات الفلسطينية . ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية سيكون من الضروري تحسين خطوط النقل والمواصلات بين فلسطين وبلدان الخليج العربي .

إن التحول إلى هذا الترتيب سيتيح للفلسطينيين الاستفادة من مبدأ مشهور في الأدب الاقتصادي هو «أهمية أن لا تكون مهماً» . وعلى الفلسطينيين أن يسعوا لتكييف منتجاتهم لتصبح ملائمة لمتطلبات هذه الأسواق ومعاييرها لكي يتمكنوا من دخولها مبكراً .

## ٥- استنتاجات

لقد استعرضنا في هذه الورقة البنية الاقتصادية لكل من الأردن وفلسطين وإسرائيل ، وبحث الورقة أيضاً الأفاق لشكل العلاقات الاقتصادية في المستقبل بين هذه البلدان ، وحاولت أن تطرح منظوراً فلسطينياً لهذا الشكل .

ويمكن تلخيص الاستنتاجات التي تطرحها هذه الورقة على النحو التالي :

أولاً : إن الاقتصاد الفلسطيني هو الأضعف والأصغر بين الاقتصادات الثلاثة لكل من الأردن وفلسطين وإسرائيل . ويمر هذا الاقتصاد بمرحلة إعادة بناء بنيتة التحتية ، وبناء مؤسساته ، ويعمل على إصلاح مظاهر الخلل البنيوية التي فرضتها سياسة الاحتلال الإسرائيلي عليه ،

كما يحاول استعادة البعد العربي له . وتواجه الفلسطينيون في هذه العملية ندرة الموارد المتاحة لهم للقيام بهذا الجهد البنيوي .

ثانياً : إن بناء تكتل اقتصادي من الدول الثلاث هو أمر ستفرضه عوامل متعددة أهمها ما يلي :

١- الاتجاه العالمي والإقليمي لبناء التكتلات الاقتصادية ، وزيادة حدة المنافسة التي ستترتب على هذا الميل .

٢- الاتجاه العالمي والإقليمي نحو تحرير التجارة الإقليمية والدولية ، ورغبة هذه الأطراف بالعمل ضمن الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الجات) .

٣- متطلبات الحفاظ على عملية السلام بين هذه البلدان ، إذ ينظر إلى بناء التكتل الاقتصادي بينها على أساس أنه إحدى الآليات التي يمكن استخدامها لتعزيز هذه العملية بزيادة تكلفة الانفصال Dissociation Cost من الترتيبات التي ستؤدي إلى تقوية الاعتماد المتبادل فيما بينها .

ثالثاً : يبدو أن الشكل الأكثر عملية لهذا التكتل الاقتصادي للبلدان الثلاثة هو الاتحاد الجمركي والذي قد يُطعم ببعض مزايا منطقة التجارة الحرة ، وذلك للأسباب التالية :

١- إن هذا الشكل موجود فعلاً بين فلسطين وإسرائيل وسيكون من السهل ضم أطراف جديدة إليه .

٢- إن التجربة الأوروبية في هذا المجال أقرب إلينا نحن الشرق أوسطيين من التجربة الأمريكية المتكونة على شكل منطقة تجارة حرة .

٣- إن هذا الشكل يتيح إمكانية أفضل لاقتسام الإيرادات الجمركية بين دول الاتحاد نظراً لوجود جدار حمائي موحد .

رابعاً : في هذا التكتل الاقتصادي ستشكل مسألة البحث عن العدالة في اقتسام الإيرادات الجمركية للاتحاد الموضوع الأهم والأكثر إثارة للمشاكل بين دول الاتحاد . ولذلك يجب البحث عن آلية مناسبة لهذا الغرض . وتشكل تجربة الاتحاد الجمركي لدول جنوب أفريقيا مجاًلاً خصباً للاستفادة منها في تحديد طريقة اقتسام الإيرادات وآلية حل المشاكل التي قد تنشأ .

خامساً : في التكتلات الاقتصادية تشير النظرية والتجربة العملية إلى أن المكاسب من التكتل الاقتصادي ، بغض النظر عن شكله ، تتناسب طردياً مع الحجم الاقتصادي النسبي للأطراف المشتركة فيه . وهذا يعني أن إسرائيل هي المستفيد الأكبر ، وفلسطين هي المستفيد الأصغر من المكاسب المترتبة على هذا التكتل . ولحل مسألة الإجحاف الذي سيلحق

بفلسطين ، والأردن بشكل أقل ، يجب تأسيس صندوق يكون الغرض منه إعادة توزيع المكاسب بشكل أكثر مثالية من ناحية العدالة .

سأبدأ : ستترتب على هذا التكتل تكاليف تكيف قصيرة الأمد ، وخصوصاً لفلسطين . إذ أن بعض الصناعات ستخسر أسواقها بسبب من المنافسة الشديدة التي ستأتي مع التكتل . ولذلك فإن الانتقال إلى التكتل الاقتصادي يجب أن يكون تدريجياً ، ويجب الإعلان عن خطوات التكتل مسبقاً لإتاحة المجال للصناعات التي قد تخسر ، وخصوصاً صناعة الأدوية والملابس والأحذية الفلسطينية ، لاتخاذ خطوات مناسبة للتكيف قد يكون أحد أشكالها إنشاء مشاريع أردنية - فلسطينية مشتركة تمكن الطرفين من الوصول إلى وفورات الحجم الكبير .

سابعاً : نظراً لكون الاقتصاد الفلسطيني صغير الحجم ، ولكون الزراعة تشكل جزءاً هاماً من ناتجه المحلي الإجمالي ، فبإمكانه الاستفادة من مبدأ «أهمية أن لا تكون مهما» في التجارة الدولية . ولذلك يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية التوصل إلى اتفاقيات تجارية مع الدول العربية ، والخليجية منها خصوصاً ، لإعفاء منتجاته من الرسوم الجمركية وغيرها من القيود التجارية ، ومنحها ظروفاً تفضيلية أمام المنتجات المثيلة لها والمستوردة . ولكن هذا الأمر يتطلب إقامة البنية التحتية لربط فلسطين بهذه الدول ، وهو أمر يتطلب استثمارات في طرق المواصلات بينها والتي لم يدرجها البنك الدولي في حساباته للمشاريع الإقليمية الضرورية لتشجيع التبادل التجاري في منطقة الشرق الأوسط تمهيداً لاندماجها الاقتصادي . وباختصار ، ينبغي على العرب اعطاء أولوية لنشوء تكتلات اقتصادية عربية قبل الدخول في تكتلات تكون إسرائيل طرفاً فيها . وللأسف فإن تجربة الاتفاقيات العربية في هذا المجال مثيرة للاحباط .

ثامناً : على السلطة الوطنية الفلسطينية عدم التوجه للاعتماد على تصدير العمالة الفلسطينية للأسواق الأخرى لأن فرص التشغيل في هذه الأسواق لم تنخفض فحسب ، بل إنها قد تولي الأمدار إلى الأبد . والاستراتيجية الممكنة هنا هي التحول إلى سياسة تشجيع الصادرات . وينبغي اتخاذ كل الإجراءات التي تجعل فرص النجاح لهذه السياسة أقصى ما يمكن .

إن التشاؤم الذي يفرضه علينا العقل بسبب الوضع الراهن ينبع من عدم الرضا عن المكاسب المتحققة من التجربة العربية-العربية نفسها ، ومن التجربة الفلسطينية-الإسرائيلية في مجال التكتلات الاقتصادية ، خصوصاً لأن كل هذه التكتلات لم تؤسس على إرادة حرة للأطراف المعنية ، ولكن هذا التشاؤم يجب مقاومته بتفاؤل الإرادة . ولهذا الغرض يلزمنا نحن الفلسطينيين أولاً ، والعرب ثانياً ، التمسك بالأمل في استنهاض فكرة القومية العربية التي يبدو للوهلة الأولى بأن زمانها قد ولى ، مع أن الأمر يتعلق بالإرادة السياسية وليس بأمر آخر .

## الهوامش :

انظر :

1- S. Hirsch, I. Ayal and Gideon Fishelson, "The Arab-Israeli Trade Potential: Methodological Considerations and Examples", The Israeli Institute of Business Research (Tel Aviv University), Working Paper 7/95, March 1995, p.1.

2- World Bank Policy Research Bulletin, Vol. 6, no. 1, (January-February 1995), p. 2.

بالرغم من ذلك ، فإن المنسوجات والملابس ستظل تواجه حواجز جمركية هامة في الدول المصنعة .

٣- لمزيد من المعلومات أنظر البنك الدولي ، منظور إقليمي لتقرير عن التنمية في العالم - ١٩٩٥ ،

هل تزدهر أوضاع العمال العرب في القرن الحادي والعشرين ، أم هل سيفوتهم القطار؟

أنظر أيضاً :

4- Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, Newsletter, Vol. 2, no. 4, December 1995, p. 4.

5- IMF Survey, Vol. 24, No. 14 (September 25, 1995), pp. 289-291.

أنظر :

6- Baruch A. Kipnis (1995), "The East Mediterranean Megalopolis: A Backbone of A Peaceful Middle East".

ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التأسيسي لمعهد المأمون للدراسات الشرق أوسطية IMSAM ، المنعقد في خيوس باليونان في الفترة من ٢١-٢٦ آب عام ١٩٩٥ . والأستاذ كينيس هو أستاذ للجغرافيا في جامعة حيفا في تل أبيب وله تأثير في الدوائر الحاكمة في إسرائيل . ويعني مصطلح «ميغالوبوليس» المدينة الكبيرة ، وقد أطلقه جوغان (١٩٦١) على التجمعات الحضرية في الشمال الشرقي للولايات المتحدة . فهذه المناطق تظهر علاقات اقتصادية قوية بينها بصفته مناطق كبيرة وقريبة لبعضها البعض ومتصلة بخطوط مواصلات ممتازة ، وتوجد بينها حركة نشطة للسكان والسلع والمعلومات . وبالإضافة إلى الحجم الكبير فإن الكثافة والشدة والنظام المتنوع لاستخدام الأرض والذي يشمل المدن والضواحي والبلدات الصغيرة بالإضافة إلى المناطق الريفية تمكن الميغالوبوليس من الوصول إلى حياة حضرية على نطاق أوسع . وتعمل كحاضنة للاختراعات والأفكار التي تعكس نموذج الحياة ما بعد الصناعية وما بعد الحديثة . وي طرح كينيس أن تكون إسرائيل حجر الزاوية لميغالوبوليس دول حوض شرق البحر الأبيض المتوسط .

٧ - أشرنا في مكان سابق من هذه الدراسة إلى دراستين من هذا القبيل وهما : الجعفري (تشرين

الثاني ١٩٩٥) ، ومكحول (كانون الأول / الثاني ١٩٩٦) . ونشير هنا إلى محاولة أخرى هي

دراسة منى الجوهري ، الترتيبات الجمركية الفلسطينية الاسرائيلية : البحث عن العدالة في

توزيع الإيرادات الجمركية ، ماس ، القدس ، كانون الأول ١٩٩٥ .

أنظر لهذا الغرض :

- 8- Andrew Watson (editor), **Economic Cooperation and Integration in the Middle East**, A literature Survey with Particular Reference to Egypt, Centre for International Studies, University of Toronto, 1995.

٩- أنظر المرجع السابق ، ص ١٥ .

أنظر :

- 10- Dirk Vanderwalle, "The Middle East Peace Process and Regional Economic Integration", *Survival*, vol. 36, no. 4, (Winter 1994-95), pp. 21-34.

أنظر على سبيل المثال دراسة :

- 11- Albert Fishlaw and Stephen Haggard, **The United States and Regionalization of the World Economy**, (Paris: OECD, 1990), P.13..

أنظر على سبيل المثال دراسة :

- 12- Dieter Weiss, "European - Arab Development Cooperation and the Middle East Peace Process", a paper presented in the Amman Meeting of Former Jordanian scholarship Holders in Germany, December 5-6, 1994.

١٣- الجوهري وشعبان (كانون اول ١٩٩٥) ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

أنظر :

- 14- R. Davies, The Southern African Customs Union (SACU): **Background and Possible Negotiating Issues Facing a Democratic Government**, Centre for Southern African Studies Working Paper Series< University of the Western Cape: Bellville, 1994. وردت في الجوهري وشعبان ، مصدر سبق ذكره ص ١٤ .

١٥ - المصدر السابق ، ص ٢٩ .

١٦- الجعفري (تشرين الثاني ١٩٩٥) ، مصدر سابق ، ص ٧ .

١٧ - مكحول (كانون الثاني ١٩٩٦) ، مصدر سابق ، ص ٤-٥ .

١٨- في مجال الملابس الشعبية ومتوسطة الجودة ليس للملابس الفلسطينية الصنع فرصة في المنافسة السعرية مع تلك الاردنية الصنع ، ومن الممكن أن يتوفر أساس فقط للمنافسة غير السعرية على أساس الجودة .

## تعقيب الدكتور فهد الفانك

تنطلق هذه الورقة من فرضيتين : اولهما وجود رغبة مشتركة او قرار أو ارادة باقامة علاقات اقتصادية خاصة بين ثلاثي الاردن وفلسطين واسرائيل (بنلوكس) تصل الى درجة الاندماج او الاتحاد الجمركي او منطقة التجارة الحرة ، وثانيهما ان الطرف الفلسطيني يملك قراره السياسي في المجال الاقتصادي ، ويستطيع ان يأخذ هذا الاتجاه او ذاك على ضوء مصالحه وحساباته .

ونحن نخشى ان كلا الفرضيتين لا تقوم على اساس ، فاسرائيل ليست متحمسة لاقامة هذا المثلث ، خاصة وأن مجموع الاقتصاديين الاردني والفلسطيني لا يزيد عن عُشر الاقتصاد الاسرائيلي ، ولا يمكن أن يكونا مصدراً لنفع كبير . فالتطلع الاسرائيلي يمتد الى اسواق دول الخليج العربي ، خاصة وأنها جاهزة بمجرد استكمال عملية السلام أو قبل ذلك .

وفي الوقت نفسه فان الاردن لا يرغب في بناء هذه المثلث ، لأن علاقاته التجارية مع العراق وباقي الدول العربية اهم بكثير من ان يضحي بها ليقوم اتحاداً جمركياً مع اسرائيل وفلسطين .

من ناحية أخرى فان القرار الاقتصادي الفلسطيني مرهون بالسياسة الاسرائيلية في الوقت الحاضر والى اشعار آخر . وحتى لو قامت دولة فلسطينية بسيادة ناقصة ، فان تحركاتها الاقتصادية ستظل محكومة بسياسة كل من اسرائيل والاردن ، وطبيعة العلاقة السياسية مع كل منهما .

من هنا فافاننا نزع من فكرة الاتحاد او الاندماج او التكامل الاقتصادي الثلاثي ليست موجودة كخيار عملي مدروس تطرحه اسرائيل او الاردن ، وهو اقل السيناريوهات المستقبلية احتمالاً . وأغامر بالقول بأنه مرفوض من منظور اردني ، سواء بالمقياس الوطني او القومي او المصلحي البحث .

ويبدو الباحث غير متأكد بما يريد ، فهو يطالب بسرعة البحث عن فرص الاندماج الاقتصادي بين الاردن وفلسطين قبل الدخول في ترتيب مع اسرائيل ، وكأن هذا ممكن سياسياً ، ثم يعبر عن تخوفه من المنافسة المحتملة بين الصناعات المحلية الاردنية والفلسطينية

العالمية؟ واية حماية يمكن أن تفرضها اسرائيل وهي تقيم منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الاوروبي ومع الولايات المتحدة؟ وهو يؤكد ان النظرية والتجربة تدلان على ان المكاسب من التكتل الاقتصادي تتناسب طردياً مع الحجم الاقتصادي ، وهذا خطأ فادح فالفرق شاسع بين قوة الاقتصاد وكفاءته من جهة ، وبين حجمه من جهة اخرى ، ففي السوق الاوروبية استفادت لوكسمبورج اكثر من المانيا ، وفي التعاون الباسفيكي تستفيد تايوان وكوريا وسنغافورة في تعاملها مع الصين الشعبية وأمريكا .

وأخيراً يعترف الدكتور الزاغة صراحة ، بأن بعض طروحاته لا يدعمها العقل لكثرة العقبات ، ولذلك يطالب بقوة الارادة العربية حتى لا يتحول العرب الى مستهلكين للسلع الاسرائيلية المصنعة . وبذلك يعلن عن الافلاس الاقتصادي وتعليق الآمال على السياسي ، ولو كانت الارادة السياسية العربية قوية وفاعلة لما احتجنا الى البحث في اتحاد اقتصادي فلسطيني اردني اسرائيلي .

ولذلك يقترح « التريث » في عملية تحرير التجارة بين الاردن وفلسطين .

والواقع ان الباحث شديد التخوف من المنافسة الاردنية في مجال الصناعة ، ومن فائض العمالة الاردنية التي قد تحمل اسرائيل على الاستغناء عن العمال الفلسطينيين ، مع ان العمالة الفائضة الاردنية هي عمالة المتعلمين وخريجي الجامعات الذين لا مكان لهم في الاقتصاد الاسرائيلي . أما العمال غير المهرة الذين ترغب اسرائيل في استقدامهم لاعمال البناء والزراعة ، فالاردن يستوردتهم من مصر ، وليس لديه ما يرسله الى اسرائيل او غيرها .

ويتواضع الباحث ليطالب صيغة بدائية للتعاون الاقتصادي الاردني الفلسطيني ، وهو السماح بتأسيس شركات فلسطينية اردنية مشتركة يتقرر موقعها في الاردن او فلسطين حسب الاعتبارات الاقتصادية ، وهذا السماح موجود ومطبق الآن ، فالشركات المشتركة قائمة ، ولكن الظروف السائدة في الضفة والقطاع لا تسمح لها بالعمل بسبب سيادة روح عدم التأكد وعدم الاستقرار والمناخ الاستثماري غير المواتي .

وتقترح الورقة منح البضائع الفلسطينية معاملة تفضيلية بشكل أو بآخر بحجة ان حجم الاقتصاد الفلسطيني صغير ولن تؤثر صادراته على تجارة الدول العربية ، وهو ما يسمى ذلك « أهمية ان لا تكون مهماً » ولا يخلو هذا الطرح من حسن النية وعدم الانسجام مع المنطق الاقتصادي في تبادل المنافع ، خاصة في ظل سيادة القطاع الخاص الذي يتحرك على ضوء النتائج المالية لا الاعتبارات الوطنية .

وفي الورقة تركيز كبير على أهمية الإيرادات الجمركية ، وكيفية توزيعها على الشركاء الثلاثة ، وكأنها القضية المركزية ، علماً بأن الإيرادات الجمركية تتناقص باضطراب سواء في اسرائيل او الاردن . وبموجب اتفاقيات الجات والشراكة الاوروبية سوف يستمر التناقص الى درجة قريبة من الصفر خلال عشر سنوات قادمة .

ويذكر ان الاتحاد الجمركي او منطقة التجارة الحرة غير مقبولة أردنياً ، وقد تأخر توقيع الاتفاقية التجارية بين الاردن واسرائيل لعدة اشهر لأن اسرائيل كانت تصر على اقامة منطقة تجارة حرة في حين قرر الاردن انه ليس جاهزاً بعد لهذه المخاطرة .

يبقى عدد من الملاحظات العابرة ، فاذا كان الباحث يصف الاتحاد الجمركي بين فلسطين واسرائيل بأنه قسري ، فلماذا يريد ان يستدرج الاردن اليه ؟ واذا كان يعتقد أن التكتل الاقتصادي بين فلسطين والاردن واسرائيل لا يمكن تجنبه بسبب الميل لنشوء مثل هذه التكتلات ، فلماذا لا يفكر الاردن في الخيارات الاخرى المتاحة له مثل الشراكة الاوروبية؟ ويطلب الباحث باقامة جدار حمائي موحد للبلدان الثلاثة لأنه يتيح اقتساماً افضل للإيرادات الجمركية ، فما مصلحة الاردن في اقامة جدار حمائي وهي في مرحلة الانفتاح على السوق

## ملخص

### محددات علاقات

### اسرائيل الاقتصادية بالمنطقة العربية

( د . جميل هلال )

في ضوء مراجعة استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط والايديولوجية التي تحكمها والاهداف الكبرى التي تسعى اسرائيل من خلالها إلى توطين نفسها في اقليم الشرق الاوسط ، تسعى هذه الدراسة إلىلقاء الضوء على العوامل والمحددات التي تحكم علاقات اسرائيل الاقتصادية بالمنطقة العربية ، حيث تبدأ الدراسة بتوضيح مكونات استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط ومصادر دعمها ، ثم آليات تلك الاستراتيجية . كما تبرز الورقة التحولات في بنية الاقتصاد الاسرائيلي ، وتحلل محدّدات موقع اسرائيل في الاقتصاد الاقليمي .

وتشير الورقة في مجال مكونات استراتيجية اسرائيل للشرق الاوسط إلى مشروع بيريز بخصوص شرق اوسط جديدة ، وتوضح ان اسرائيل تقترح بناء اقتصاد اقليمي على ثلاث مراحل تبدأ بمشاريع مشتركة ثنائية ومتعددة الاطراف ، واشراك المؤسسات الدولية في المشاريع المشتركة ذات التمويل الضخم ، وصياغة سياسة اقتصادية للمنطقة . وتبرز الورقة هنا ان الهدف من هذا كله هو توفير وتنظيم شروط اندماج اسرائيل في البنية التحتية والاقتصادية للمنطقة . بيد ان الورقة توضح ايضاً ان تدقيق المشاريع الاسرائيلية الاقليمية يشير إلى ان الاستراتيجية المحركة لها تتمحور حول توفير شروط اندماج اسرائيلي غير متكافئ في المنطقة ، بحيث تكون هي المركز الرئيس في البنية التحتية الاقليمية في المشرق العربي .

ثم تشير الدراسة إلى التحولات البنوية في الاقتصاد الاسرائيلي واتجاهات حركته وإلى حسابات اسرائيل لعلاقاتها الاقتصادية في المنطقة والاعتبارات التي ترتبط بها .

وتختتم الورقة بتحليل محدّدات موقع اسرائيل في الاقتصاد الاقليمي مع الاشارة بشكل خاص إلى صعوبة التكهن بذلك الموقع لعدة اسباب ترتبط بصعوبة تحديد دور اسرائيل

السياسي في المنطقة ، والرؤى المختلفة لاطراف النزاع للتسوية بجوانبها المختلفة ، وصعوبة تحديد الطاقات الكامنة لدى الاقتصاد الاسرائيلي بالتوازن والعلاقات المحتملة مع الاقتصادات العربية ، ثم تؤكد في النهاية ان هناك مجموعة من الاعتبارات تخص الاوضاع الاقتصادية في المنطقة ، تنطلق من كون الاسواق العربية صغيرة وتهيمن عليها المراكز الرأسمالية ، ومن قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على الهيمنة الكاملة على الاقتصاد الفلسطيني ، كما تؤكد ان هروب رؤوس الاموال العربية إلى المراكز الرأسمالية هو نتاج شروط سياسية وقانونية محلية واقليمية غير قابلة للتغير .

## محددات علاقات اسرائيل الاقتصادية بالمنطقة العربية

د . جميل هلال

### مقدمة

تشكل استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط مكوناً من استراتيجية اشمل ، وهي استراتيجية حكمها تاريخ الصهيونية كحركة استيطانية ، والطبيعة العنيفة لقيام دولة اسرائيل ومسار الصراع العربي - الاسرائيلي ، والصراع الفلسطيني - الاسرائيلي . وهو تاريخ صيغ مختلف مفاصل رؤية اسرائيل لعلاقاتها مع المحيط العربي بمضامينها السياسية والاقتصادية والامنية والايديولوجية ، كما صيغ ادارتها لمفاوضات التسوية السياسية الجارية .

لقد ولدت اتفاقيات كمب ديفيد إهتماماً أكاديمياً ومؤسسياً شبه رسمي في شكل ونطاق العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والدول العربية ، وبشكل خاص دول الجوار . وبدأ هذا الاهتمام يتبلور عند « الانتليجنسيا » الاسرائيلية على شكل نظرية - مستقاة من قراءة سطحية لتجربة دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية - مفادها انه بقدر ما تتكشف علاقات التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة ، بقدر ما يتوطد « السلام » وبقدر ما تصبح « الحرب حالة غير قابلة للتصور » .

ومن هنا بقى الإهتمام الاسرائيلي « التكنوقراطي » منصباً ، طوال عقد الثمانينات ، على صياغة مشاريع تندرج تحت عنوان « التعاون الاقتصادي الاسرائيلي - العربي » يختزلها شعار ان « التعاون الاقتصادي يوطد السلام » ، وبقيت تلك المشاريع دون إطار استراتيجي جامع ، إلى ان تولى حزب العمل الاسرائيلي وضع عملية التسوية في إطار مشروع إقامة نظام إقليمي جديد . وكان افضل من عبر عن هذا المشروع ، وتولى التنظيم والترويج له شمعون بيريز ، وزير الخارجية انذاك ، ويوسي بيلين نائبه .

## مصادر دعم المشروع الاسرائيلي

يبقى مشروع اقامة نظام اقليمي شرق اوسطى مشروعاً لحزب العمل الاسرائيلي ، ويحظى المشروع ، وإن بدرجات متفاوتة ، بتأييد قوى وأحزاب ثانوية في اسرائيل ، ويتأييد اطر وفئات مؤثرة من بيروقراطية الدولة ، والتكنوقراط وشرائح من البرجوازية الاسرائيلية . كما ينبغي ملاحظة ان المشروع الاسرائيلي جاء في سياق تغييرات سياسية واقتصادية كبيرة محلية واقليمية ودولية شهدتها الثمانينات والتسعينات .

ان تصور اسرائيل لنظام اقليمي يستند إلى مقومات استراتيجية . وهو يحمل سمات مرحلة تاريخية لم تستكمل شروطها سوى في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات . لكن هذا لا ينبغي ان يعني ان المشروع الاسرائيلي لنظام اقليمي جديد هو رسم تخطيطي وتفصيلي جاهز ويجري تطبيقه وفق جدول زمني محدد<sup>(١)</sup> .

## آليات استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للمنطقة

تعتمد استراتيجية اسرائيل الاقتصادية على الآليات التالية :

١- عقد اتفاقيات ثنائية (سياسية - اقتصادية) مع الدول العربية المجاورة كل على حدة من جانب ، وعقد اتفاقيات متعددة الاطراف مع عدد من الدول العربية أو مجموعها ، من جانب ثان . وتحدد الاتفاقيات الثنائية علاقات اسرائيل مع كل من دول المحيط العربي في المجال الاقتصادي والتجاري ، والامني - العسكري ، اضافة إلى المجال الدبلوماسي ، وما يترتب على هذه من ترتيبات تنظيمية وادارية وفنية وعسكرية مشتركة .

٢- التركيز في المراحل الاولى على توفير شروط قيام محور ثلاثي يأخذ بالتدرج صيغة تشكيلة سياسية - اقتصادية - امنية تضم اسرائيل والاردن والكيان الفلسطيني ، وترتبط لاحقاً ، وتدرجياً ، بتشكيلة تضم سوريا ولبنان وربما بلدان أخرى . ويجري في الوقت نفسه توسيع العلاقات الاقتصادية مع مصر ، وتحديداً في مجالي الطاقة والسياحة وبعض الصناعات المحددة التي تتكامل مع احتياجات وحركة توسع الاقتصاد الاسرائيلي ، كالنسيج .

٣- تطبيع العلاقات الاقتصادية مع بلدان المنطقة وفق مقتضيات السوق الحرة ، اي دون اشتراط علاقات اقتصادية متميزة ، كما جرى مع الكيان الفلسطيني والاردن ، وكما تطلب اسرائيل في مفاوضاتها مع سوريا ولبنان ، ولكن من دون اغفال الاعتبارات الامنية التي تعطيها اسرائيل أولوية ومضموناً خاصاً . ويرتبط اشتراط اقامة علاقات اقتصادية متميزة مع الدول العربية المحيطة بمفهوم اسرائيل لأمنها القومي وسعيها إلى توليد مصالح مادية مشتركة تقلص امكانية نشوب صراعات عسكرية جديدة .

وبداً التصور الاسرائيلي في التبلور ، من تصور يختزل عملية « السلام » إلى عملية توليد مصالح اقتصادية ، إلى تصور يربط ارساء السلام في المنطقة بعملية تأسيس نظام إقليمي جديد فيها ، مع بدء وتطور المفاوضات العربية - الاسرائيلية .

## مكونات استراتيجية اسرائيل للشرق الاوسط

مشروع « الشرق الاوسط الجديد » الذي طرحه شمعون بيريز وآخرون ليس مشروعاً لاقامة سوق شرق اوسطية ، كما ظن الكثيرون من المثقفين والساسة العرب ، بل هو مشروع لاقامة نظام إقليمي يحمل بنية معينة وله وظائف محددة كذلك : مشروع يستهدف خلق مجموعة اقليمية لها سوق مشتركة وهيئات مركزية منتخبة ، تتشكل وفق نموذج المجموعة الأوروبية ، حسب تعبیر شمعون بيريز . وهو مشروع يتضمن تأسيس نظام امني اقليمي يتولى تثبيت النظام السياسي الجديد في المنطقة على أرضية صلبة ، ويرافق تنفيذ المشروع الاسرائيلي تشكيل اطر متعددة من الهيئات واللجان الاقليمية والمشاركة الفنية والاختصاصية والاقتصادية والتنسيقية ، وما شابه .

كما يتضمن انجاز المشروع ، وفق التصور الاسرائيلي ، على مراحل زمنية وسياسية - تنظيمية ، حيث يتم التركيز في المرحلة الزمنية الاولى على عقد إتفاقيات ثنائية ، وفي الثانية على تطبيع العلاقات الاسرائيلية - العربية . وتقترح الاستراتيجية الاسرائيلية بناء اقتصاد اقليمي على ثلاث مراحل ، هي :

- ١- إقامة مشاريع مشتركة ثنائية ومتعددة الاطراف .
- ٢- إشترك مؤسسات دولية في انجاز مشاريع تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة .
- ٣- وضع سياسة اقتصادية لمجموعة اقليمية شرق اوسطية بالترافق مع تشكيل وتطوير مؤسسات اقليمية رسمية .

يعطي المشروع الاسرائيلي اهمية بالغة لعملية تنظيم الشرق الاوسط كوحدة اقتصادية عبر توليد تغييرات اساسية في اقتصادات المنطقة ، بكل ما يستدعيه هذا من اقامة مشاريع مشتركة ، وبناء محطات طاقة وتحلية مياه ، وتأسيس بنية تحتية من المواصلات والاتصالات ، وتطوير الزراعة والصناعة والسياحة ، وفتح الحدود ، وتشجيع المنافسة ، لكن هذا لا ينفي وجود وظائف مختلفة لإبراز « الفوائد » الاقتصادية والتجارية والمالية ، وللحديث المتكرر عن مشاريع اسرائيلية - عربية مشتركة ، وعن الاستثمارات والحدود المفتوحة « للبضائع والاشخاص والأفكار والتكنولوجيا » . ومن ابرز هذه الوظائف : تسويق التسوية السياسية باسم «السلام» باعتبارها ليس فاصلاً بين مرحلتين سياسيتين فحسب ، بل بين مرحلتين اقتصاديتين كذلك .

وتصب المشاريع الاقتصادية الاسرائيلية المقترحة ، بشكل مباشر أو غير مباشر في خدمة توفير وتنظيم شروط اندماج اسرائيل في البنية التحتية والاقتصادية للمنطقة . وعلى اساس هذه الوظيفة يمكن تفسير اهتمام اسرائيل الخاص بتوسيع وتطوير شبكات البنية التحتية بينها وبين الدول العربية المحيطة . فمعظم مشاريع البنية التحتية يقع في إطار القطاع العام الذي تسيطر عليه الدولة ، ويتطلب بالتالي اتفاقات تفصيلية بين اسرائيل وكل دولة من الدول العربية المعنية ، الامر الذي يستدعي تنسيقاً رسمياً وعلى مدى زمني مديد ، ومن المتوقع ان يتمنخض عنه لجان فنية مشتركة .

ومن المعروف انه من الاسهل الحصول على تمويل دولي ، وبشروط ميسرة ، لمشاريع بنية تحتية ذات بعد اقليمي . ومن هنا يلاحظ اهتمام البنك الدولي والمفوضية الأوروبية في مشاريع بنية تحتية خاصة في مجالات المواصلات ، والطاقة ، والمياه .

ويشكل توسيع وتطوير البنية التحتية المادية شرطاً وعاملاً مساعداً لتنمية اقتصاد السوق الحرة ، وهو عامل مساعد كذلك في تنمية سوق شرق اوسطية مشتركة .

وتفهم النخب السياسية والاقتصادية الاسرائيلية التطبيع الاقتصادي باعتباره يعني ، ان تتم معظم النشاطات الاقتصادية المشتركة ( المالية والتجارية والانتاجية ، الخ ) بين اسرائيليين وعرب ، والتي يساهم فيها الرأسمال الخاص بشكل رئيس ، وفق آلية اقتصاد السوق ، اي بدون اتفاقات بين حكومات بلدان المنطقة أو مؤسسات دولية ، بعكس ما يتعلق بالمياه والطاقة والمواصلات (مشاريع البنية التحتية) التي تحتاج إلى هكذا اتفاقات .

### « اندماج » . . . غير متكافئ

يتبين من التدقيق في المشاريع الاسرائيلية الاقليمية ان الاستراتيجية المحركة لها تتمحور حول توفر شروط اندماج اسرائيل اندماجاً غير متكافئ في المنطقة ، عبر آليات تتولى تحويلها إلى مركز رئيس في البنية التحتية الاقليمية في المشرق العربي ، يخدم أول ما يخدم توفير الطاقة لها بأرخص كلفة ممكنة ، ويوفر لرأسمالها أيد عاملة رخيصة . كما يخدم كذلك تحسين مكانتها الاقتصادية الدولية ، وحصولها على حصة من سوق المنطقة . ويتبين ذلك من نظرة تدقيقية الى وظائف عدد من المشاريع التي طرحتها اسرائيل في إطار «التعاون الاقليمي» :

(١) تحويل اسرائيل إلى وسيط لنقل المياه من لبنان إلى الاردن ، ومن مصر إلى غزة ، وسعيها إلى استغلال مصادر مائية جديدة ، مع الاحتفاظ بالمصادر التي تسيطر عليها ، والاستعداد لمنع نمو اوضاع ديموغرافية في الدول المجاورة تؤدي إلى رفع مستويات الاستهلاك المائي لموارد تشارك هي فيها ( مثل فرض قيود على دخول الفلسطينيين إلى مناطق الحكم الذاتي )<sup>(٢)</sup> .

(٢) تنوع مصادر اسرائيل من الطاقة (النفط والغاز ، إضافة إلى الفحم الحجري والطاقة الشمسية) والحصول عليها بأرخص كلفة ممكنة ، تحديداً فيما يخص الغاز والنفط ، وتخفيض كلفة الكهرباء عبر ربط شبكتها الكهربائية بشبكات دول المحيط .

(٣) احياء شبكة الطرق البرية والبحرية والسكك الحديدية التي ربطت فلسطين قبل ١٩٤٨ بحيطها العربي ، كنموذج لتطبيع علاقات اسرائيل بالدول العربية المجاورة ، وتأسيس شبكة علاقات جديدة (طرق سريعة تربط بين تركيا ومصر وتمر عبر اسرائيل ، الخ) تعطي اسرائيل موقعاً لوجستياً استراتيجياً .

(٤) وبين تفحص مشاريع اسرائيلية موجهة لمجالات غير مجالات البنية التحتية ما يلي :

أ- تمركز عدد وافر منها على الحدود مع الدول العربية . ويرجع هذا إلى اعتبارين :

الاول ، توفر يد عاملة رخيصة والقرب من الاسواق العربية المحلية ، والثاني اعتبار امني ، يقوم على الاعتقاد ان خلق نشاط اقتصادي في المناطق الحدودية يولد مصالح محلية في الاستقرار والتطبيع . ويظهر هذا اكثر ما يظهر في جنوب لبنان ، حيث تخص اسرائيل هذا الجزء من لبنان بعملية ربط مكثف مع المراكز الاقليمية والدولية التجارية والمالية ، كما يظهر في مشروع «منطقة الجولان» وفي عدد من المشاريع المقترحة بين اسرائيل والاردن . كما يظهر في مشروع المناطق الصناعية الحدودية المطروح اقامتها على الحدود بين مناطق السلطة الفلسطينية واسرائيل ، وهو مشروع يتبناه البنك الدولي .

ب- ترسيخ تقسيم عمل تتخصص اسرائيل وفقه في التكنولوجيا الراقية والخبرة التسويقية الدولية ( اي المجالات التي تتمتع بقيمة مضافة عالية ) ، في حين يتحدد للجانب العربي مجالات اقل تصنيعاً ، كمشروع صناعة النسيج بين اسرائيل ومصر ، على سبيل المثال .

(٥) من الواضح ان فكرة «البنولكس» أو «الاتحاد الاقتصادي» الاسرائيلي - الاردني - الفلسطيني لعبت دوراً موحهاً في صياغة الاتفاقات الاقتصادية التي تمت بين اسرائيل وكل من الطرفين الآخرين . لكن حجم امكانات اسرائيل الاقتصادية والعسكرية ، وحالة التبعية والتهميش التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والقيود السياسية والامنية التي وضعها اتفاق اوسلو والاتفاقات اللاحقة على السلطة الفلسطينية ، والصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الاردني ومحدوديته يعني ان العلاقة بين الاطراف الثلاثة ستتجه نحو اقامة نموذج يشبه ، في جوانب منه ، ذلك الذي تمثله نافتا (رابطة امريكا الشمالية للتجارة الحرة) .

وتتضح استراتيجية اسرائيل في بناء علاقات غير متكافئة مع محيطها العربي بشكل اعمق من مراجعة تصوراتها للترتيبات الامنية مع هذا المحيط . فهي ترتيبات لتأمين اوسع قدر ممكن من السيطرة العسكرية على محيطها في مرحلة ما بعد التسوية السياسية .

### التحولات في بنية الاقتصاد الاسرائيلي واتجاهات حركته

ان توجهات اسرائيل السلمية وثيقة الارتباط بالتحولات التي دخلت على النظام الاقتصادي العالمي في عقد الثمانينات وحاجة الرأسمال العالمي إلى التوسع ( التراكم) افقياً ، ليس في حقل الانتاج فحسب ، بل وفي حقل الملكية ، وتسهيل دخول الشركات متعددة الجنسية إلى الاسواق الناشئة ، ووثيقة الارتباط بالتحولات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط ، وبالتحولات التي دخلت على بنية الاقتصاد الاسرائيلي نفسه في عقد الثمانينات ، ولعل الحرك الاقتصادي لأبرز ما يجري في منطقتنا (التسوية السياسية ، بعض التحولات الديمقراطية المحدودة ، تشكيل اطار شرق متوسطي يجمع بين معظم بلدان المنطقة وبلدان اوروبا . .) يكمن في ضغوطات الرأسمال العالمي ومكوناته المحلية والاقليمية من ادماج اعمق لاقتصادات المنطقة (بما في ذلك اسرائيل) في السوق الرأسمالي العالم . ونجد ابرز تعبيرات هذه العملية على الصعيد الاقتصادي في : الخصخصة ، ازالة أو خفض الحواجز التجارية ، والانفتاح على الاستثمارات الخارجية ، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد المحلي .

بدأ التحول النوعي في الاقتصاد الاسرائيلي في منتصف الثمانينات عندما وصلت ازمته إلى أوجها . وهو تحول تمثل ، فيما تمثل ، بنمو حجم ونوع صادرات اسرائيل ليشمل التكنولوجيا الراقية ( ذات القيمة المضافة العالية) بدلاً عن سلع تقليدية ، مثل الحمضيات ومواد بسيطة التصنيع كالمنسوجات والخشب المصنف والمواد الغذائية . وترافق مع التحسن في بنية الصادرات الاسرائيلية ، تحسن في نسبة صادراتها إلى وارداتها ، رغم استمرار الرجحان لصالح الأخيرة . ودخل تطور على بنية قوة العمل الاسرائيلية وتوزيعها المهني لصالح الصناعات التكنولوجية الراقية وقطاعات الخدمات التجارية والمصرفية وقطاع الاعمال . ويلاحظ ، في هذا المجال نمو ملحوظ في حصة المهنيين والفنيين من مجموع القوة العاملة . وساهمت موجة الهجرة الأخيرة من بلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً في تنميتها . فأصبح اكثر من ربع القوة العاملة الاسرائيلية من المهنيين والفنيين ، في الثلث الاول من التسعينات ، وانخفضت نسبة العاملين في الزراعة إلى ما دون ٤٪ من مجموع قوة العمل الاسرائيلية . ودخل الاقتصاد الاسرائيلي في منتصف الثمانينات مرحلة « التعديل الهيكلي » بكل ما تعنيه من خصخصة وتحرير تجارة وانفتاح على الرأسمال العالمي . . .

ورغم التحولات الهامة ووتائر النمو العالية نسبياً التي شهدتها الاقتصاد الاسرائيلي منذ بدء تطبيق برنامج « الإصلاح الاقتصادي » (التعديل الهيكلي) في منتصف الثمانينات ، ما زال

القطاع العام و«الهستدروت» (مع بدء تغييرات ملحوظة على أوضاع الأخيرة) يحتفظان بدور مؤثر تحديداً في القطاع الزراعي وفي مجال الصناعات الكبيرة والمتوسطة الحجم . والقطاع العام في اسرائيل يعتبر ، حتى اللحظة ، من أكبر القطاعات العامة في العالم قياساً لحجم الاقتصاد . وما زال برنامج «الخصخصة» الذي تضمنه برنامج «التعديل الهيكلي» المذكور موضع تطبيق ، وإن بوتائر أبطأ بكثير عما خطط له بسبب المقاومة التي يلقاها من شرائح مختلفة داخل المجتمع الاسرائيلي . كما تم اعتماد العديد من اجراءات «تحرير» وتحفيز المنافسة في مجال الانتاج الصناعي . رغم ذلك كله ، ما زال للدولة ثقل مؤثر في الاقتصاد الاسرائيلي .

احتلت التجارة الخارجية موقعاً هاماً في الاقتصاد الاسرائيلي ، ويعود ذلك إلى تشابك عدة عوامل ، أبرزها : عزلتها عن محيطها الاقليمي بفعل احكام طوق المقاطعة العربية عليها ، وصغر سوقها ، وفقر مواردها الطبيعية ، وعلاقاتها السياسية والعسكرية المتميزة مع الغرب . كما ساعد على ذلك صلاتها مع الجاليات اليهودية في الخارج ، وحجم المساعدات المالية الكبير الذي اعتادت على تلقيه منذ تأسيسها . وساهمت العوامل ذاتها في توجيه الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية نحو العالم الرأسمالي المتطور ( أوروبا الغربية ، الولايات المتحدة ، ومؤخراً اليابان وجنوب شرق اسيا) .

وليس من المتوقع ان تدخل التسوية السياسية بين اسرائيل والدول العربية تغييراً نوعياً على بنية تجارة اسرائيل الخارجية ، بل نشهد ، منذ اتفاق اوسلو في ايلول ١٩٩٣ ، ما يؤكد عزم النخب الاسرائيلية الاقتصادية والسياسية على توطيد وتوسيع علاقات اسرائيل الاقتصادية بمراكز النظام الرأسمالي العالمي ، وما يعرف بالاسواق الناشئة ، واستثمار واقعها الاقليمي الجديد ، المترتب على التسوية السياسية وإنهاء المقاطعة العربية ، لهذا الغرض .

هناك ، اذن ، عدد من الاعتبارات التي اثرت على معادلة حساب اسرائيل لعلاقاتها الاقتصادية الاقليمية :

١- التحولات في بنية الاقتصاد الاسرائيلي نفسه كاققتصاد شبه - طرفي ، بما في ذلك التحول في طبيعة الرأسمال المهيمن . لقد جرى تبني برنامج « الإصلاح الاقتصادي » الاسرائيلي لمعالجة مشكلات اقتصادية بنوية ، وليس لتهيئة دور اقتصادي اقليمي مستقبلي لاسرائيل . ان دوراً كهذا هو حصيلة عملية سياسية بالاساس . كما ان برنامج الإصلاح المذكور لا يختلف في توجهاته الاساسية والكثير من بنوده التفضيلية عن البرنامج الذي يعتمده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع دول العالم الثالث والاقتصادات الناشئة . ومن الملفت للإنتباه ان الولايات المتحدة مارست سياسة «العصا والجزرة» مع اسرائيل لدفعها لتبني برنامج الإصلاح المذكور .

٢- شهدت صادرات اسرائيل زيادة مضطردة في حصة الصناعة ، وتقلصاً في حصة

باتجاه سلمي بإزالة الحواجز التجارية والاستثمارية .

لقد قلص هبوط أسعار النفط في التسعينات الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصدرة للنفط بنسبة ٣٠٪ إلى ٨٠٪ مما كان عليه في النصف الأول من السبعينات ، هذا في الوقت الذي تضاعف ، سكان هذه البلدان ، وتزايدت الفروق في توزيع الثروة ، وتزايد في معظمها القمع ضد المعارضة . وساهمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تزايد نفوذ الاسلام السياسي في المنطقة بشكل بات يهدد هذه الانظمة . لقد باتت الحكومات الغربية ترى في الاسلام السياسي الخطر الرئيس بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، وهي ترى ان الحل يكمن في ترتيب اصطفايات جديدة جغرافية - سياسية لمجابهة «خطر» الاسلام السياسي . وخطاب النخب السياسية الحاكمة في اسرائيل لا يمل من تضخيم وتعظيم «خطر» الاصولية الاسلامية على المصالح الغربية ، ومن ربط الاسلام السياسي بالارهاب .

وركزت الخطة الاقتصادية الاسرائيلية للأعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٦ ، على توفير شروط بدء «اندماج» ( بمعنى نسبي ومحدد) اسرائيل اقتصادياً بحيطها . وهي شروط لا تتجاوز كثيراً جعل اقتصادها اكثر قدرة تنافسية في الاسواق العالمية عبر استخدام جملة من الوسائل المالية والنقدية والبنكية ( مثل ضبط ارتفاع الاسعار ، تقليص العجز في الموازنة الحكومية ، خفض الضرائب على بعض النشاطات ، الحفاظ على مستوى فائدة منخفض ، الخ) ، وعبر استثمار حصة اكبر من المصروفات الحكومية في البنية التحتية البشرية والمادية ، ومواصلة عملية الخصخصة ، بما في ذلك البنوك ، وتشديد الرقابة على الاحتكارات ، وتشجيع المنافسة في عدد من المنتجات ، الزراعة لخفض اسعارها ، وتخفيض تكلفة السياحة لاسرائيل ، وإعادة النظر في بنية الصناعات العسكرية ، الخ .

ورغم ان الخطة الاسرائيلية المذكورة لا تطرح تغييرات حقيقية في سياسة الحكومة الاقتصادية ، إلا انها تهيئ لتقدير ينطلق من ان نجاح العملية السياسية سيقود إلى رفع وتأثر النمو الاقتصادي في اسرائيل لانه سيؤدي إلى : زيادة الاستثمارات في البنية التحتية (ربط البنية التحتية الاسرائيلية بالبنية التحتية للدول المجاورة ، والبدء في مشاريع بنية تحتية مشتركة ، الخ) : التصدير لأسواق جديدة (في المنطقة وخارجها بفعل وقف اجراءات المقاطعة العربية) تدفق استثمارات من الخارج ، واعتماد الشركات متعددة الجنسية اسرائيل مركزاً لها بسبب توفر عامل الاستقرار السياسي ، وتقدم البنية التحتية الاسرائيلية مقارنة مع الدول الاخرى في المنطقة .

٥- هناك إدراك عند معظم القوى والاحزاب السياسية الرئيسة والنخب والأطر الثقافية والمالية في اسرائيل ، ان تسوية الصراع في المنطقة سيتترك نتائج عميقة على وضع اسرائيل الاقليمي وواقعها السياسي والاقتصادي والأمني . واذا كان التحول في واقع علاقات اسرائيل

الزراعة ، وتراجعاً طفيفاً في حصة الماس . فمع بداية التسعينات ، تجاوزت صادرات المعادن والآلات والالكترونات والمنتجات الكيماوية نصف مجمل صادرات اسرائيل ، في حين شكلت الصادرات من الماس نحو ربع تلك الصادرات ، وشكلت السلع الزراعية والمأكولات والمنسوجات والملابس والجلود النسبة المتبقية . وأصبحت الصناعة الاسرائيلية تصدر في أواخر عقد الثمانينات نصف ما تنتجه من السلع بالمقارنة مع خمس (٢٠٪) إنتاجها في فترة الستينات . كما شهدت الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة نمواً متسارعاً خلال عقد السبعينات والثمانينات ، اذ تضاعف حجمها النسبي ، وارتفعت حصتها من المواد المصدرة . وتشير المعطيات إلى تنامي قدرة الصناعات التكنولوجية الراقية في اسرائيل على التنافس في الاسواق العالمية .

٣- نما حجم التجارة الخارجية بشكل مضطرب قياساً لحجم الناتج المحلي الإجمالي ، فبلغت قيمة الواردات الاسرائيلية عام ١٩٩٢ ما يقارب ٢٨ بليون دولار وصادراتها ما يقارب ٢١ بليون دولار ، مقارنة مع ناتج محلي إجمالي بلغ نحو ٦٠ بليون دولار في العام المذكور . ورغم النمو المتسارع في الصادرات الاسرائيلية في السنوات الاخيرة ، فقد نما ، في الوقت نفسه ، حجم الواردات ، مما حافظ على العجز في الميزان التجاري . وتعتمد اسرائيل على المساعدات الخارجية لسد العجز في ميزانها التجاري .

ويكشف تركيب الواردات الاسرائيلية ان معظمها من السلع الانتاجية (المواد الأولية أو الخام) ، وتأتي في المرتبة الثانية السلع الاستثمارية (اي الآلات والمعدات التي تستخدم في الانتاج وتضيف إلى التراكم الرأسمالي) . وتعكس البنية المذكورة اعتماد اسرائيل الكلي في انتاجها الصناعي على استيراد المواد الأولية والخام ( النفط ، الماس ، الخ) ، وحاجتها بسبب ذلك إلى التصدير لتغطية الجزء الأكبر من نفقات الاستيراد .

٤- اوجدت المتغيرات الاقليمية وبدء عملية التفاوض العربي - الاسرائيلي ، ومن ثم اتفاق اوسلو ظروفاً أكثر ملاءمة لتحويل الاقتصاد الاسرائيلي من اقتصاد حرب إلى اقتصاد مفتوح . لقد استفاد المركب الصناعي - العسكري الأمريكي من تسليح الشرق الاوسط ، وبعض التصديرات العسكرية ذهبت لاسرائيل باعتبارها ضرورية لابقاء التوتر الاقليمي لمساعدة الصادرات العسكرية الأمريكية . وتم الحفاظ على الصناعة العسكرية الاسرائيلية كونها لا تؤثر على الصادرات العسكرية الأمريكية . لكن التراجع الذي اصاب الاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات ، والتراجع الكبير في الطلب على السلاح ، والمنافسة من قبل دول اخرى ، ادى إلى تراجع الصادرات العسكرية الاسرائيلية . كما ان التحولات الدولية والاقليمية منذ بداية التسعينات (حرب الخليج) قلصت من الحاجة إلى اسرائيل كحارس للمصالح الأمريكية ، ومن هنا تؤيد الولايات المتحدة تحول السوق الاسرائيلي إلى سوق منفتح ، وتحول اقتصاد اسرائيل

لمستوردات اسرائيل من الطاقة (النفط والغاز) ، واستعداداً أوسع للإستثمار في البلد من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ، فإن فرص ووتائر نمو الاقتصاد الاسرائيلي ستتحسن .

### محددات موقع اسرائيل في الاقتصاد الاقليمي

ليس من السهل التكهن بنوعية وحجم الدور الاقتصادي الذي ستحتله اسرائيل في المنطقة العربية بعد استكمال التسوية السياسية ، لأسباب عديدة ، من أبرزها :

١- صعوبة تحديد ملامح دور اسرائيل السياسي في المنطقة . فعملية التطبيع لا تتوقف فقط على القرارات السياسية التي تؤخذ على المستويات القيادية الاولى في دول المنطقة ، ولا على القرارات الادارية التي تترتب على تلك القرارات . فهناك عوامل واعتبارات عديدة ومتنوعة يمكن ان تؤثر في تحديد مسار وملامح الدور المذكور . من هذه العوامل والاعتبارات ما هو خاص باسرائيل ويتصل بالصراع السياسي والايدولوجي الداخلي . وهو صراع من المتوقع ان يستمر ، ويشمل قضايا الانسحاب والحدود والمستوطنات ، إضافة إلى طبيعة الدور الاقليمي الاسرائيلي وهوية الدولة اليهودية . ومنها عوامل واعتبارات تخص الاوضاع الداخلية للأطراف العربية المعنية ، مباشرة واحتمالات خضوعها لتغييرات ما بعد تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، ورؤية كل طرف لمصالحه (وتعددية القوى داخل كل طرف التي تطرح صياغات لتلك المصالح) من جانب ، وقدرتها ، أو رغبتها كأطراف عربية مجتمعة ، على توحيد استراتيجيتها من جانب ثان ، وحجم المشكلات المعيشية والاجتماعية لغالبية السكان واشكال الحلول التي ستعتمد ازاءها من جانب ثالث ، وطبيعة التحالفات السياسية التي ستقوم في المنطقة بعد التسوية وموقع اسرائيل فيها ، ومنها مصير المجموعة العربية نفسها<sup>(٢)</sup> .

٢- رؤية كل طرف من الاطراف للتسوية بجوانبها المختلفة السياسية والأمنية والاقتصادية ، والمحاولات المحتملة لكل منها لتعديل جوانب من تلك التسوية لصالحه . كما ان اشكالات عديدة تبرز عادة عند التطبيق أو في القدرة أو الاستعداد على الالتزام ، وهو ما يحدث تعديلاً في ميزان القوى يدفع احد الاطراف إلى اعادة النظر في الاتفاقات المعقودة . ومهما يكن ، فليس من الحكمة استثناء بروز اشكال صراع وضغط وتحالفات اقليمية جديدة ، أو استثناء الدخول في تسويات جديدة على أرضية تحالفات جديدة . ومن الطبيعي ان تنعكس تلك التغييرات ، بهذا الشكل أو ذاك ، على مجرى العلاقات الاقتصادية العربية - الاسرائيلية ، والعربية - العربية . ولا شك ان بقاء قضايا الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي الأساسية معلقة (القدس ، المستوطنات ، اللاجئين ، الحدود ، المياه ، الخ) يجعل احتمال تفجر الصراع ، وإن بأشكال جديدة ، احتمالاً واقعياً .

٣- ليس من السهل وضع تحديد دقيق لإمكانات وطاقات الاقتصاد الاسرائيلي بالتوازن

السياسية المترتب على تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي قلما يناقش في اسرائيل خارج نطاق الترتيبات الامنية وعملية التطبيع ، فإن الاهتمام بـ «المردود» الاقتصادي للسلام يتجدد ويتسع مع كل اتفاق سياسي أو إنفتاح دبلوماسي اسرائيلي - عربي رسمي جديد . ويبرز البعد الاقتصادي في تضمين كل الاتفاقيات التي عقدت بين اسرائيل وأطراف عربية تفاصيل لرتيبات اقتصادية تخرج عن مستوى العلاقات الاقتصادية الطبيعية بين اي دولتين تقيمان علاقات دبلوماسية اعتيادية : فإتفاق السلام بين اسرائيل ومصر عام ١٩٧٩ استتبع عام ١٩٨٠ بإتفاقية تجارية بين البلدين ، وخصص الحجم الاكبر من بنود ملاحق «إعلان المبادئ» بين اسرائيل ومنظمة التحرير لقضايا العلاقات والترتيبات الاقتصادية ، واستتبع هذه بملاحق أكثر تفصيلاً في اتفاق القاهرة (أيار - مايو ١٩٩٤) ، واحتلت الشؤون الاقتصادية حيزاً هاماً في الاتفاقات الاسرائيلية - الاردنية التي تلت «إعلان واشنطن» في تموز - يوليو ١٩٩٤ .

رغم ذلك يبقى من الخطأ الشديد إغفال أهمية البعدين السياسي والأمني - الاستراتيجي في تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي . فالمغالة في أهمية البعد الاقتصادي لاتفاقيات السلام بين اسرائيل والدول العربية تهمش الأهمية الاستراتيجية الحيوية لاتفاقيات التطبيع السياسي بالنسبة لاسرائيل : الاعتراف بحقها في الوجود قبل الاقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في دولة مستقلة والعودة ، وقبل البت بمصير المستوطنات والقدس وقضايا المياه والحدود ، ومنحها شرعية ان تصبح دولة فاعلة ومعترف بها في المنطقة ومكون من مكوناتها ، وتطبيع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية مع المحيط العربي ، والحفاظ على التفوق العسكري لفترة مفتوحة زمنياً ، وحققها في ترتيبات أمنية غير متكافئة مع الاطراف العربية المحيطة ، وتعزيز مكانة اسرائيل الدولية .

ويتعدى «المردود» الاقتصادي على اسرائيل للتسوية السياسية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع المنطقة إلى توطيد علاقاتها مع مراكز الاقتصاد العالمي ، وربما كان هذا هو الجانب الأكثر أهمية من زاوية رؤيتها هي لمصالحها .

وهناك اجماع بين الاقتصاديين الاسرائيليين واصحاب رؤوس الأموال والتكنوقراط ان السلام سيعود بفوائد اقتصادية ملموسة على اسرائيل ، لكن هناك تباينات واسعة في تقدير حجم وطبيعة ومصادر تلك الفوائد .

فهناك تقدير أولي يرى ان النتائج الاقتصادية لانتهاء المقاطعة العربية لاسرائيل ولتطبيع علاقاتها العربية ستبقى محدودة ، فيما يوجد تقدير اسرائيلي مغاير تماماً للتقدير الاول .

وفي شتى الاحوال فان ما يجمع عليه الاقتصاديون الاسرائيليون هو الآثار الايجابية على الاقتصاد الاسرائيلي التي ستترتب على إنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل . ويرى هؤلاء انه حتى لو لم يتجاوز تأثير رفع المقاطعة تجارة محدودة بين اسرائيل والعالم العربي ، وتكلفة اقل

وبالعلاقات المحتملة مع الاقتصادات العربية . ولعل هذا احد الاسباب الرئيسة لتقديرات متباينة بين الاقتصاديين العرب لقدرات اسرائيل الاقتصادية ، مقارنة بقدرات الاقتصادات العربية ، والتفاوت ، الذي يصل إلى حدود التناقض ، لمضمون العلاقة المستقبلية الناتجة عن قيام سوق شرق اوسطية مشتركة : من تقدير يتكهن بهيمنة كاملة للإقتصاد الاسرائيلي على إقتصاد المشرق العربي ، إلى تقدير يرى فيه اقتصاد محدود الطاقات أمام القدرات الهائلة الكامنة للاقتصادات العربية المحيطة .

ويقود اعتماد المقاييس الاقتصادية المتعارف عليها (الناتج المحلي أو القومي الإجمالي) ، وهي مقاييس لها اشكالاتها وتقريبية في احسن الأحوال ، إلى تقدير ان حجم الاقتصاد الاسرائيلي قارب ، في الثلث الأول من التسعينات ، حجم اقتصادات الدول العربية المحيطة (مصر ، سوريا ، الاردن ، لبنان ، والكيان الفلسطيني) . لكن ينبغي ان يرى هذا بالتوافق مع حقيقة اخرى ، وهي ان اعتماد المقياس نفسه يعطي الاقتصاد السعودي حجماً بلغ ، في الفترة الزمنية ذاتها ، ضعف حجم الاقتصاد الاسرائيلي ، حيث بلغت صادرات السعودية عام ١٩٩٣ ضعف صادرات اسرائيل ، مع اهمية الفارق في طبيعة المواد المصدرة من الدوليتين . كما ان حجم الاقتصاد الجزائري كان في أوائل التسعينات (قبل تفجر ازمته السياسية) يعادل ، وفق المقياس ذاته ، حجم الاقتصاد الاسرائيلي . وبالمقياس نفسه وللفترة الزمنية ذاتها ، نجد ان مجمل اقتصاد العالم العربي واسرائيل يقل عن حجم الاقتصاد الاسباني (٤) .

يبقى من الصحيح القول انه ما اذا اخذنا بعين الاعتبار سمات وبنية الاقتصاد الاسرائيلي ، وسمات وبنية الاقتصادات المحيطة والخليجية ، فإن الاقتصاد الاسرائيلي سيكون المستفيد الاكبر من الانفتاح الاقتصادي على محيطه ، سواء من حيث استيراد مصادر الطاقة التي يحتاجها بكلفة اقل من السابق وتوفير حلول اسهل للمشكلات المائية واللوجستية ، أو من حيث قدرته على تصدير بعض السلع والخدمات إلى الاسواق العربية بأسعار وشروط تنافسية ، أو من حيث خلق بنية تحتية إقليمية مشرقية مشدودة إلى اسرائيل ، دون ان يغير اقتصاد الاخيرة من انشدها إلى اسواق مراكز النظام الاقتصادي العالمي وتجاه الاسواق الناشئة والتي تمنح المنتجات الاسرائيلية ميزات خاصة (٥) .

٤- من المفيد في هذا السياق الانتباه إلى الحقائق التالية :

أولاً : إن الاسواق العربية ما زالت صغيرة ومهيمن عليها من المراكز الرأسمالية التي ستحاول الاحتفاظ بهيمنتها هذه وتعميق ربطها بالأسواق العالمية .

ثانياً : إن هروب الرأسمال العربي إلى المراكز الرأسمالية ناتج عن شروط سياسية وقانونية محلية وإقليمية ، وهي شروط قابلة للتغيير ، وقد بدأت جزئياً في ذلك تلبية لمقترحات ونصائح

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وهذا يمكن ان يعدل من ميزان القوى الرأسمالي الاستثماري ، وخصوصاً اذا شكل الوضع الاقليمي الجديد حافزاً لبدء تشكيل مجموعة عربية اقتصادية من جانب اول ، ونظام اقليمي عربي جديد ذي هيئات مشتركة فاعلة ، من جانب ثان ، واذا ما اتسع نطاق الديمقراطية السياسية من جانب ثالث ، لمواجهة المشروع الاقليمي الاسرائيلي .

ثالثاً : يملك الاقتصاد الاسرائيلي قدرة على الهيمنة التامة على اقتصاد الكيان الفلسطيني ذي البنية التحتية الهشة والمنهكة والملحق بالاقتصاد الاسرائيلي ، وكذلك على الاقتصاد الاردني ذي الامكانيات المحدودة ومستوى دخل الفرد الذي يقل عن عُشر معدله في اسرائيل . لكن يمكن الانطلاق من هذه الحقيقة لاعتماد استراتيجيات تمنع او تحد ، على الاقل ، من استفراد اسرائيل بالاقتصاديين المذكورين وتقوية ، بالتالي ، من مكانة الاقتصاد الاسرائيلي في علاقاته مع الاقتصادات العربية الاخرى (المتشظية حالياً) .

ليست المشكلة في قوة اقتصاد اسرائيل ولا في جاذبية مشروعها لإقامة « شرق اوسط جديد » ، وهو مشروع يثير مخاوف قوى واسعة (اسلامية جذرية وقومية وديمقراطية علمانية بأيدولوجيات متعددة) لاعتبارات سياسية واقتصادية وثقافية - حضارية تتصل بعضها ببنية وهوية النظام الجديد ووظائفه السياسية ، ويتصل بعضها الآخر بأسباب تاريخية وايدولوجية ، بل تتمثل المشكلة الاساسية في المآزق الذي يطرحه غياب المشروع العربي الاقليمي المرحلي التكاملي وذي المضمون التنموي الاجتماعي ذاتي الحركة ، وفي واقع التهميش الذي يحكم شكل علاقات الاقتصاد العربي المبعثر والمتخلف بالاقتصاد العالمي ، وفي واقع انعدام الوزن السياسي للمجموعة العربية في علاقاتها مع مراكز القرار والتأثير في النظام الدولي القائم ، وتحديداً بعد حرب الخليج الثانية .

اعتمد هذا البحث ، بالاساس ، على المراجع التالية :

- جميل هلال ، استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩٥ .
- جميل هلال ، الاقتصاد الاسرائيلي ، البنية والتحولات ١٩٨٥ - ١٩٩٥ .
- جميل هلال «صناعة ايدولوجية السلام في اسرائيل» ، مجلة «السياسة الفلسطينية» ، السنة الثانية ، العددان السابع والثامن ، صيف وخريف ١٩٩٥ ، مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية ، نابلس .

Shimon Peres , The New Middle East , Element Books, 1993.

وانظر :

Government of Israel , Development Option : The Middle East/ East Mediterranean Region, 1966 , Vision IV, August 1995 .

وانظر :

Yossi Belin, A Vision of Peace, Tokyo , December 1993 .

يرى يوسي بيلين ( ايار / مايو ١٩٩٤ ) ، نائب وزير الخارجية الاسرائيلي آنذاك ، بأن اسرائيل ستفكر في اقامة سوق مشتركة في الشرق الاوسط في العقد المقبل بعد تنمية بنية تحتية مشتركة في المنطقة ، وإشارته إلى انه من « المحتمل ، ان تشهد المنطقة في السنوات الخمس المقبلة ، بناء بنية تحتية مشتركة لكل من فلسطين ، مصر ، الاردن ، سوريا ، ولبنان ، وإذا تم ذلك فإننا سنفكر في امكانية سوق مشتركة » ، ويقدر المسؤول الاسرائيلي ان ربط شبكات كهرباء اسرائيل مع الاردن ومصر ، وبالتالي المشاركة في الاتفاقيات القائمة مع تركيا والعراق سيوفر على اسرائيل ٧٠٠ مليون دولار في السنة .

انظر :

James Harding, " Israel to Consider Mideast Common Market " **Financial Times** 14/ 15 May 1994 .

ويعلق المسؤول الاسرائيلي « أنه من الزاوية الاقتصادية ، وبفضل الامكانيات المتوفرة في دول الخليج ، فمن المحتمل ان تكون علاقات اسرائيل الاقتصادية مع دول الخليج اكثر كثافة من العلاقات التي ستقام مع الدول المجاورة لنا ، بسبب الفجوة الاقتصادية الكبيرة بيننا وبين جيراننا وغير الموجودة مع دول الخليج ( Israel Information Service , Gopher 21,1994) .

اشار تحليل للتصريحات العلنية للنخب الاسرائيلية منذ نهاية الثمانينات ان القيادات العسكرية كانت أول من دعم «النظام الجديد من السلام والعملة» ، وتلاه نخبه رجال الاعمال ، وجاءت النخبه السياسية آخر من التحق بقطار «السلام» . انظر :

Jonathans Nitzan and Shimshon Bichler " From War Profits to peace Dividends, The New Political Economy of Israel " Paper Presented at San Diego . April 1996 .

٢- كمثال على الاهمية الاستراتيجية التي تعطيها اسرائيل لموضوع المياه ، انظر مقال زينف شيف في صحيفة هآرتس (عدد تاريخ ١٠/٨/١٩٩٣ ، والمنشور في «القدس العربي» تاريخ ١٩٩٣/ ١٠/١٢) .

٣- قارن ، على سبيل المثال ، الفارق الشاسع بين تقدير كل من مروان اسكندر ، ويوسف شبل لدور اسرائيل الاقتصادي المحتمل في المنطقة العربية .

انظر : مروان اسكندر ، العالم العربي في مرحلة السلام (الحلقة الاولى والثانية) ، صحيفة الحياة ، عدد تاريخ ١٤/١٠/١٩٩٣ ، وتاريخ ١٥/١٠/١٩٩٣ .

يوسف شبل ، «المواجهة الاقتصادية المرتقبة بين لبنان واسرائيل» ، مجلة «المستقبل العربي» السنة ١٦ ، العدد ١٧١ ، ايار / مايو ١٩٩٣ .

٤- يؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٣ ، ان الناتج الاجمالي العربي لعام ١٩٩٢ والبالغ ٤٨٢ بليون دولار يقل بنحو ١٥٪ عن نظيره لاسبانيا التي لا يتجاوز عدد سكانها ٣٩ مليون نسمة (مقابل ٢٣٦ مليون نسمة في العالم العربي) . اضافة الى ان اكثر من خمس الناتج الاجمالي العربي او نحو ١٠٢ بليون دولار لا يعتبر دخلاً بالمعنى المتعارف عليه ، وانما هو حصيلة ثروات النفط والمعادن المستخرجة من باطن الارض . ويقول التقرير ان نصيب الوطن العربي من الناتج العالمي تدهور منذ بداية عقد الثمانينات حتى قارب ١,٦٪ عام ١٩٩٢ (مقارنة بنسبة سكانية قدرها ٥٪) . انظر : تلخيص التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٣ (الحلقة الاولى) المنشور في صحيفة «الحياة» ، عدد تاريخ ١١/٤/١٩٩٤ .

٥- الدلائل على ذلك حاسمة ليس من حيث حجم التبادل التجاري بين اسرائيل من جهة وكل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة من جهة ثانية فحسب ، بل كذلك من سعي اسرائيل الحثيث لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع اوربا الغربية ، ومع اليابان وجنوبي شرق آسيا ، باعتبار انها حصلت من الولايات المتحدة على ميزات تجارية تفوق ما تحصل عليه اي دولة اخرى ، بما في ذلك دول «نافتا» . فهناك الاتفاق التجاري الامريكي - الاسرائيلي الذي يعفي كلياً (ابتداء من ١/١/١٩٩٥) السلع الاسرائيلية كافة من الرسوم الجمركية كونه يمنح اسرائيل مكانة الدولة التي تعتبر التجارة معها متحررة من كل القيود . كما يزيد عدد الشركات الاسرائيلية المدرجة في البورصات الامريكية على الخمسين مما يضع اسرائيل في المرتبة الثالثة في قائمة الدول الاجنبية التي تشارك اسهم شركاتها في مداولات البورصات الامريكية ، وهو امر يمنح اسرائيل منفذاً للأسواق الرأسمالية الامريكية . وتشكل الشركات الاسرائيلية اكثر من ١٠٪ من مجمل الشركات الاجنبية المدرجة في البورصات الامريكية الرئيسة الثلاث ، ولا تسبق اسرائيل في هذا المجال الا كندا ، ويفوق عدد الشركات الاسرائيلية المدرجة عدد شركات المكسيك التي هي عضو في «نافتا» (انظر تقرير بتسي لآون المملوف ، «عشر الشركات المطروحة للتداول في البورصات الامريكية يحمل الجنسية الاسرائيلية» ، صحيفة «الحياة» ، عدد تاريخ ١٤/١/١٩٩٤ . وتسارع مسعى اسرائيل لتحسين موقعها الاقتصادي مع الاتحاد الاوروبي واليابان والولايات المتحدة بعد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط ، وبعد اتفاق «اعلان المبادئ» بين اسرائيل ومنظمة التحرير ، وتبذل اسرائيل جهوداً كبيرة لاستثمار التقدم في مفاوضاتها مع دول المنطقة من اجل تحسين مكانتها الاقتصادية العالمية . وقد تمخض عن هذه المساعي منح اسرائيل العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي في مجال الابحاث والتطوير في صيف ١٩٩٤ (وهو مجال معني في شؤون التطوير العلمي والتكنولوجي) ، وتوقيع اتفاقية

التعاون التكنولوجي بين اسرائيل والولايات المتحدة في كانون الثاني / يناير ١٩٩٤ ، وسماح الحكومة الامريكية للشركات الامريكية بشراء واستيراد معدات وتقنيات مركبات الاطلاق الفضائية الاسرائيلية في شباط / فبراير ١٩٩٤ ، وغير ذلك .

## الفصل العاشر

### التحديات المستقبلية التي تواجه اقتصادات المنطقة العربية والاقتصاد الاردني

(مائدة مستديرة)

ورقة خلفية :

”الشرق - اوسطية“ ومستقبل التعاون  
والتكامل الاقتصادي العربي.

د. محمود عبد الفضيل.

رئيس الجلسة الاولى: د. نادر ابو شيخة.  
تعقيب: د. وسليم حرب. د. فهد الفانك.  
د. ابراهيم بدران. د. زكي حنوش. د. تيسير عبد  
الجابر. د. سمير نصر. د. منير حمارنة.

رئيس الجلسة الثانية: الاستاذ هاني الحوراني.  
تعقيب: أ. سمير حليلة. د. باسم فياض.  
د. ذكاء الخالدي. د. خالد الوزني. د. احمد النجار.  
د. وليد حميدات. د. كنعان اسماعيل.  
د. محمود عبد الفضيل.

## ملخص «الشرق اوسطية» ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

( د . محمود عبد الفضيل )

تتناول هذه الدراسة بالتحليل الطرح الشرق اوسطي الذي تواجهه المنطقة العربية بأبعاده المختلفة ثم تستطلع آفاق تعاون مستقبلي عربي في اطار محدد يدور حول اسلوب التخطيط التأشيري كركيزة للتعاون العربي . وتنقسم الدراسة إلى قسمين رئيسين : الاول ، يدور حول الابعاد الاستراتيجية للترتيبات الاقتصادية « الشرق اوسطية » ، اما الثاني ، فيتناول متطلبات واشكال التعاون الاقتصادي في مواجهة الشرق اوسطية .

ويتناول القسم الاول ، بداية ، التحديات الاقتصادية الجديدة مؤكداً على ان تلك التحديات تقود العالم العربي إلى ضرورة البحث عن صيغ جديدة لتوسيع حيز الفضاء الاقتصادي الذي تتحرك في اطاره الوحدات الاقتصادية القطرية العربية . كما تؤكد الدراسة على ان اندماج الاقتصادات العربية بشكل فردي في البنية الجديدة للاقتصاد العالمي في عصر ما بعد دورة اوروجواي هو محاولة انتحارية ، هذا مع التأكيد ايضاً على انه لا توجد صيغة مثلى ووحيدة للترتيبات الاقليمية .

ثم تنتقل الدراسة إلى تحليل الشرق اوسطية بمفهوم المركز والاطراف ، وتؤكد ان اسرائيل تريد بهذا الطرح ان تكون بوابة العالم الاولى إلى السوق الاقليمية الواسعة . ويستخلص هذا القسم ان الحفاظ على علاقات اقتصادية قوية في اطار الفضاء الاقتصادي العربي ، يعتبر ضرورة لمنع تجزئة الاقتصاد العربي إلى فضاءات اقتصادية متعددة غير متكاملة .

في القسم الثاني من الدراسة ، يتم تحليل منهج التخطيط التأشيري كأداة للتنسيق التكاملي العربي ، وكدليل يسترشد به في عمليات التنمية القطرية التي تواجه تحديات الشرق اوسطية والعولمة .

وفي اطار متطلبات التخطيط التأشيري ، تشير الورقة إلى المعطيات التي يجب عدم تجاهلها عند التعامل مع التخطيط التأشيري على المستوى القطري العربي ، خاصة في مجال استقلالية

التوجهات الاقتصادية لكل قطر ، والحق في الاعتماد على الذات بقدر الامكان ، وضرورة تحييد العمل الاقتصادي المشترك عن الهزات والخلافات السياسية .

ويتناول الجزء الاخير من هذا القسم مبدأ « التقسيم التفاضلي للعمل » كأساس لتنسيق خطط وبرامج الاستثمار والانتاج . وفي هذا الاطار ، تشير الدراسة إلى ان منهج التخطيط التأشيرى على الصعيد العربي يمكن ان ينهض على عدد من المبادئ الاساسية ، ثم توضح الطروحات المختلفة المتعلقة به على صعيد التكامل العربي . وترى الورقة ان التخطيط التأشيرى يستلزم وجود ارادة حقيقية للتنسيق العربي المشترك تدعمها الارادة السياسية بشكل خاص ، وتساندها الشروط الفنية .

## «الشرق اوسطية» ومستقبل التعاون

### والتكامل الاقتصادي العربي

د . محمود عبد الفضيل

القسم الاول : الأبعاد الاستراتيجية للترتيبات الاقتصادية «الشرق - اوسطية»

#### ١- التحديات الاقتصادية العالمية الجديدة

ليس هناك من شك انه في ظل الضغوط التنافسية الجديدة في الاقتصاد العالمي ، وتسريع معدلات التطوير التكنولوجي للمعدات والسلع والخدمات ، تصبح هناك ضرورات ملحة للبحث عن صيغ جديدة لتوسيع حيز «الفضاء الاقتصادي» Economic Space ، الذي تتحرك في اطاره الوحدات الاقتصادية القطرية العربية . ويقتضي ذلك بدوره البحث عن صيغ واشكال للتجمع الاقتصادي الاقليمي ، باعتبارها مستويات «وسيلة» تحدد من خلالها «الوحدات القطرية» شكل علاقتها ومستوى تعاملاتها مع الاقتصاد الكوني في عمومها .

وبالتالي ، فعلى راسمي السياسة الاقتصادية ، والمخطط الاستراتيجي عموماً ، في أي بلد عربي ان يدرك نط التداخل والترابط بين ثلاثة مستويات في العلاقات الاقتصادية :

(أ) المستوى القطري (داخل حدود التراب الوطني) .

(ب) المستوى الاقليمي . ويمكن أن تتعدد المستويات الوسيطة تحت الاقليمية Sub-

regional التي تقود الى المستوى الاقليمي «الامثل» او «الكتلة الاقليمية المثلى» .

(ج) المستوى الكوني ، على صعيد الاقتصاد العالمي في مجمله .

ولن نخوض هنا في الجدل الطويل الذي دار حول طبيعة «التكتلات الاقتصادية الجديدة

وضمن هذا المنظور «الشرق - اوسطي» تركز اسرائيل على تنمية الموارد البشرية بالدرجة الاولى ، نظراً لانعدام الموارد الطبيعية الاخرى ، وتستثمر ٣,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي في انشطة «البحوث والتطوير» (R&D) بهدف الدخول في مجال الصناعات الحديثة المتقدمة «عالية التكنولوجيا» (High - tech.) والابتعاد عن الصناعات البسيطة ومحدودة المهارة (أو ما يسمى «T-Shirt industries» ) . وتهدف سياسات اسرائيل الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، ولا سيما الشركات الدولية الكبرى التي تعمل في مجال الالكترونيات ، لكي تكون اسرائيل «الجسر» الذي تمر منه منتجات تلك الشركات الى «السوق الشرق اوسطية» الاكبر والاوسع حجماً ، في مرحلة ما بعد «السلام» .

## ٢- «الشرق - اوسطية» : المركز والاطراف

لا تعترف اسرائيل أصلاً أن هناك «اقتصاد عربي» أو «بنية اقتصادية عربية» ، بل تبني رؤيتها الاستراتيجية على تأسيس تجمع اقليمي اقتصادي شرق - اوسطي ، تلتحق به الاقتصاديات القطرية في منطقة الهلال الخصيب (أو ما يسمى «بلاد الشام» ، فيما مضى) ، دون تنسيق أو تكامل اقتصادي مسبق ، على أن ... تحتل «اسرائيل» ضمن هذا التجمع دور «المركز» أو «القلب» الذي يضخ الدم في بقية اطراف هذا التجمع . بيد ان اسرائيل لا يهمها ، في التحليل الاخير ، «التجمع الاقتصادي الشرق - اوسطي» الا بمقدار ما تستطيع ان تساو به اسرائيل على علاقات اقتصادية خاصة ومتميزة مع الكتل الاقتصادية الكبرى لبلدان العالم الاول : النافتا - الاتحاد الاوروبي - جنوب شرق آسيا .

ولذا فإن «العالم العربي» يشكل بالنسبة لاسرائيل (ذلك «البلد الشمالي» ) ، نوعاً من «بلدان الجنوب» (أو الاطراف) ، بمعنى أن تكون المنطقة العربية بالنسبة لاسرائيل بمثابة «الحديقة الخلفية» ، مثلما هي العلاقة بين بعض بلدان امريكا الجنوبية وتجمع «النافتا» ، او بين بلدان «جنوب المتوسط» والاتحاد الاوروبي ، او بين بعض البلدان الآسيوية واليابان . وبعبارة اخرى ، فإن اسرائيل تسعى في اطار «المشروع الشرق اوسطي» لاقتناص موقع مركزي ومهيمن في بنية اقتصاد منطقة المشرق العربي وامتداداتها «الخليجية» ، انطلاقاً من «البؤرة المركزية» التي تشمل «المثلث الاسرائيلي - الاردني - الفلسطيني» .

وهكذا ، فان اسرائيل تسعى لكي تكون «بوابة» العالم الاولى الى السوق الاقليمية الواسعة «الشرق - اوسطية» ، ويقوم الرهان الاسرائيلي على أن فتح الاسواق العربية امام الصادرات الصناعية الاسرائيلية سوف يساعد بدوره على جذب الاستثمارات الاجنبية الى اسرائيل للاستفادة من موقعها كمحطة لتصدير (Export-platform) السلع الصناعية «العالية التقنية» لأسواق المنطقة العربية بتكاليف نقل شديدة الانخفاض . ويؤكد ذلك استطلاع قامت به

العلاقة في العالم» : النافتا (NAFTA) ، الاتحاد الاوروبي (EU) ، الآسيان (ASEAN) ، الميركسور (MERCOSOR) في أمريكا اللاتينية ، وهل هي «كتل اقليمية مغلقة» أم «مفتوحة» OPEN REGIONALISM Vs. CLOSED REGIONALISM ، انما كل ما نود ان نؤكد هو ان اندماج الاقتصادات العربية فرادى في البنية الجديدة للاقتصاد العالمي في عصر «ما بعد دورة اوروجواي» هو محاولة انتحارية ، وسوف تنعكس بالسلب على مستقبل عمليات النهوض والتطوير الاقتصادي للبلدان العربية .

واذا كانت البلدان العربية بصدد البحث عن وعاء أو فضاء «اقليمي» ملائم في ظل تلك التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة ، فانه يجب التأكيد على حقيقة جوهرية فحواها انه لا توجد صيغة وحيدة ، أو مثلى ، للترتيبات الاقتصادية الاقليمية ، ف نموذج «السوق الاوروبية المشتركة» هو مجرد احد النماذج الممكنة ، ويلائم بلداناً متقدمة تكون قد قطعت اشواطاً كبيرة في تطوير هياكلها الانتاجية قبل البدء بعمليات الاندماج الاقليمي . كذلك هناك خصوصية تاريخية لنموذج «النافتا» الذي يجمع بين بلد قيادي من بلدان الشمال (أو المركز) ، الولايات المتحدة الامريكية وكندا ، وبلد متقدم من بلدان الجنوب (أو المحيط) ، وهو المكسيك ، بينما يقوم نموذج الآسيان على صيغة انتقالية تتسم بالمرونة ، وتأخذ بعين الاعتبار اختلاف مستويات التنمية وتطور قوى الانتاج فيما بين البلدان المشتركة : سنغافورة ، بروناي ، ماليزيا ، الفلبين ، اندونيسيا ، وفيتنام .

ولقد احتدم الجدل في البلدان العربية في الآونة الأخيرة حول افضل الترتيبات الاقليمية التي تتجاوز «الفضاء الاقتصادي العربي» في ظل التطورات الاقليمية والعالمية الجديدة . وتحضر بهذا الصدد المفاضلة بين «الترتيبات الشرق - اوسطية» و«الترتيبات الاوروبية - المتوسطية» ، اذ تفضي الترتيبات في اطار كلا المشروعين الاستراتيجيين الى خلق «فضاء اقتصادي جديد» يضم عدداً من البلدان العربية (حسب التقاطعات الجغرافية الممكنة) ، ويفضى الى قيام منطقة للتبادل التجاري في غضون عام ٢٠١٠ .

ومن الواضح لنا ان المشروع «الشرق - اوسطي» هو في الاساس صياغة اسرائيلية بدعم أمريكي ، بهدف بناء ما أسماه شيمون بيريز «الشرق الاوسط الجديد» الذي تلعب فيه اسرائيل دوراً رئيساً وقيادياً ، وتكون بمثابة «الوسيط» و «الوكيل المعتمد» بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب وآسيا ، من ناحية ، وبين بلدان المشرق والخليج العربي بالاساس ، من ناحية اخرى . وقد سبق لنا في كتابات اخرى ، ان طرحنا تحفظاتنا على المشروع الشرق - اوسطي ، والمكاسب والخسائر الاقتصادية والاستراتيجية المحتملة في ظل هذا المشروع الذي يجري تسويقه بأساليب دعائية براقه<sup>(١)</sup> .

مؤسسة «CRB» لدى عدد من الشركات الدولية النشاط العاملة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. إذ اشارت نتائج هذا الاستطلاع الى ان الشركات الدولية العاملة في صناعات المنسوجات والاعذية والمنتجات الكيماوية الخفيفة (المنظفات) سوف تتجه باستثماراتها نحو مصر، بينما الشركات الدولية العاملة في مجال الصناعات «عالية التقنية» التي تبحث عن يد عاملة عالية المهارة وتسهيلات لتطوير البحوث (R&D) سوف تتجه باستثماراتها نحو اسرائيل (٢).

ومن الملفت للنظر في نتائج هذا الاستطلاع، ان معظم الشركات الدولية التي تم استطلاع رأيها بخصوص عملياتها المستقبلية في منطقة الشرق الاوسط بعد اقرار السلام، قد اشارت الى ان توسيع «حجم السوق» لمنتجاتها (٦٣ بالمئة من مجموع الشركات) هو العامل والحافز الرئيسي وراء عملياتها الاستثمارية او التوزيعية المستقبلية في المنطقة (٣). كذلك اقرت الفروع الاسرائيلية لشركات دولية امريكية بأن النفاذ الى الاسواق النهائية للمستهلك العربي، ستكون الدافع الرئيس (٧٥ بالمئة) من توسيع عملياتها المستقبلية في منطقة الشرق الاوسط (٤).

وعلى الصعيد التقني (التكنولوجي)، تستعد اسرائيل لجني مكاسب الاقتصاد السياسي للسلام على صعيد منطقة الشرق الاوسط، اذ تم الاتفاق على اقامة «مؤسسة للعلم والتكنولوجيا» بين أمريكا واسرائيل، وهو اتفاق له دلالة سياسية لا تخطئها العين في هذا التوقيت بالذات، اذ ان هذا الاتفاق يشكل «سبيل ضمان استمرار التفوق النوعي لاسرائيل «تكنولوجياً» في المنطقة على نحو يلائم الظروف الجديدة التي تتحقق فيها الهيمنة لمن هو اكثر قدرة على توفير سلع افضل في سوق شرق اوسطية مشتركة» (٥).

وقد يرى البعض ان هناك ثمة مبالغة في اهمية الدور الاسرائيلي ومخاطر «الهيمنة الاسرائيلية» في ظل الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية الجديدة، وان معظم المخاطر والمخاذير تستند الى رؤية «ساكنة» ستاتيكية للواقع المتخلف الراهن للاقتصاديات العربية... وان المستقبل يحمل امكانات لتطوير اوضاع الاقتصاديات العربية وزيادة مقدرتها التنافسية. وكنموذج جيد لتلك الكتابات، نشر الى دراسة د. فهد الفانك عن «الابعاد الاقتصادية للحل السلمي»، اذ يرى الفانك انه في حالة التوصل الى الحل السلمي «المقبول»، فان اسرائيل سوف تصبح احدى الدول الاجنبية التي يمكنها تصدير سلعها الى الاسواق العربية على قدم المساواة مع المصنوعات الاجنبية الاخرى، كما تستطيع ان تقيم استثماراتها في البلدان العربية، شأنها في ذلك شأن أية دولة اجنبية اخرى (٦).

وفي الجانب الآخر، يحذر فريق من الكتاب والمحللين، من ان معظم المكاسب المترتبة على النظام الاقتصادي «الشرق اوسطي الجديد» سوف يذهب الى الاقتصاد الاسرائيلي، نظراً الى

ان الترتيبات الاقتصادية الجديدة سوف تساعد الاقتصاد الاسرائيلي على الاستغلال الامثل لموارده الاقتصادية والتقنية. فمن المعروف ان الاقتصاد الاسرائيلي يعتمد اعتماداً كبيراً على المبادلات الخارجية: استيراد الخامات والسلع الوسيطة (تمثل نحو نصف الواردات الاسرائيلية)، وتصدير السلع الصناعية (تمثل نحو ثلثي الصادرات الاسرائيلية) (٧). وفي ظل الترتيبات الاقتصادية الجديدة يمكن ان يتحول العديد من البلدان العربية الى بلدان مصدرة للخامات والمكونات لتغذية الصناعات الاسرائيلية من خلال ما يسمى تعاققات التبادل التجاري في ما بين الصناعات (Intra-Industry Trade)، مما يعمق مفعول النمو «غير المتكافئ» بين الاقتصاد الاسرائيلي وبقية الاقتصادات العربية، وكمثال لهذا النموذج الجديد لتقسيم العمل، يطرح بعض الاقتصاديين الاسرائيليين فكرة أن تخصص مصر في انتاج غزل القطن وعمليات تفصيل الملابس الجاهزة (وغيرها من الانشطة كثيفة العمالة)، بينما تخصص اسرائيل في الانشطة المتقدمة في صناعة الغزل والنسيج مثل: التصميم والطباعة والتسويق (٨).

وتراهن اسرائيل خلال الفترة القادمة، على أن تكون المركز الرئيس للصناعات عالية التقنية High-tech. Industries في المنطقة «الشرق - اوسطية»، نظراً لتوافر البنية التحتية الملائمة في هذا المجال وخاصة الموارد البشرية والتسهيلات التقنية. وقد قامت بالفعل شركات عالمية في مجال الالكترونيات باقامة فروع وتسهيلات انتاجية في ما يسمى منطقة «MATAM High-Tech Park» في مدينة حيفا. وأهم تلك الشركات: Intel, Elbit, Microsoft, IBM, Fibro-nics, Chip express, Net manage, Elscint.

وقد اشار نائب رئيس شركة Rockwell العالمية الى ذلك التصور لدور اسرائيل في مرحلة ما بعد السلام، في تصريح ادلى به في ابريل ١٩٩٥، وتردده المطبوعات الاسرائيلية حول جذب الاستثمارات الدولية (٩).

"Israel is industrially and geographically at the center of the Middle East and poised to be a springboard for industrial development. Rockwell desires to play a larger role in the coming industrial growth and Israel represents a very attractive base from which to accomplish this".

وتشير بعض التقارير الى ان شركتي «انتل» و «موتورولا» العالميتين، والرائدتين في مجال الالكترونيات الدقيقة، استثمرتا نحو ٢,٦ بليون دولار في الدولة العبرية، باعتبارها «البوابة الطبيعية» الى الاسواق العربية والشرق اوسطية.

وجدير بالذكر ان الاستراتيجية الاقتصادية الاسرائيلية لمرحلة «ما بعد السلام» تؤثر تأثيراً بالغاً على المستقبل الاقتصادي للبنان، اذ ان «قطاعات اقتصادية مثل النقل والسياحة والتجارة

والعناية الصحية، والتوسط الرأسمالي... تشكل العمود الفقري لاقتصاد لبنان، لكنها أيضاً القطاعات التي تتمتع فيها إسرائيل بتفوق طبيعي او مكتسب<sup>(١٠)</sup>.

### ٣- المخاطر والمخاطر المستقبلية للترتيبات الإقليمية الجديدة

حذر الكاتب والباحث المتميز جميل مطر من مخاطر الترتيبات الاقتصادية الجديدة (سواء «الشرق - اوسطية» أو «المتوسطية»)، من حيث ان كلاً من هذه الترتيبات تقوم على «تجزئة العرب الى اجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع اجزاء اخرى من الاقتصاد العالمي... جزء كبير في الاقليم الشرق الاوسطي، وبعض هذا الجزء مع جزء آخر في الاقليم المتوسطي»<sup>(١١)</sup>.

وهنا يثور التساؤل الهام حول مستقبل «بروتوكول الاسكندرية» الذي تأسس بمقتضاه «نظام اقليمي عربي»، غداة الحرب العالمية الثانية، في اطار الجامعة العربية. وقد شهد هذا «النظام الاقليمي العربي» غواً وازدهاراً خلال حقبة الخمسينات والستينات والسبعينات، رغم الخلافات والصراعات العربية - العربية، وقبل الدخول في مرحلة «النظام الاقليمي العربي» في الثمانينات في ظل التجمعات الجهوية الجديدة: مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي، الاتحاد المغاربي. ومن الملاحظ، ان تلك التجمعات العربية الجهوية، التي لم تشمل كافة البلدان العربية اذ ظل خارجها ما يسمى «بلدان الفاضل»، قد نشأت دون الاهتمام بصياغة «العلاقات المفصلية» التي يجب ان تربط بين تلك التجمعات، حرصاً على وحدة الجسد السياسي والاقتصادي العربي.

ويطرح البعض بهذا الصدد اشكالية «التقاطعات» الممكنة بين المشروعات الاقتصادية البديلة للتعاون الاقليمي: مشروع التكامل الاقتصادي العربي، المشروع «الشرق - اوسطي»، والمشروع «الاوروبي - المتوسطي»... باعتبارها مشروعات متكاملة... وليست مشروعات متنافسة. ولا يتسع المجال هنا لمناقشة هذه المقولة مناقشة نقدية... ولكن المدخل الحقيقي للنقاش حول هذه القضية، هو مدخل استراتيجي بالضرورة.

ولكن تظل المفاضلة في جانب «التقاطعات» لصالح مشروع الشراكة «الاوروبية - المتوسطية»، نظراً لأن «الاطار المؤسسي» في ظل هذا المشروع يظل اطاراً فضفاضاً واكثر مرونة على غرار منتدى APEC (Asia Pacific Economic Forum)، اذ أن تحول هذا التنظيم الاقتصادي «الفضفاض» الى «جماعة اقتصادية» على غرار «الجماعة الاقتصادية الاوروبية» EEC يأخذ فترات انتقالية طويلة، تسمح باعادة ترتيب «البيت العربي» الذي مزقته جراح حرب الخليج الدامية والمدمرة.

وعلى العكس من ذلك، فإن المشروع «الشرق - اوسطي» ينطلق منذ البداية من ترتيبات مؤسسية فورية، تؤسس لنظام اقليمي شرق اوسطي جديد، يطمس الهوية العربية، ويعطي

لاسرائيل دوراً قيادياً وناظماً للتحويلات الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية، دون ان تترك للعرب فرصة لالتقاط الأنفاس.

ورغم كل ذلك، تنور المشكلة ذاتها في حالة البلدان العربية المنضوية في اطار ترتيبات «الشراكة الاوروبية - المتوسطية»، حيث لا بد من طرح العلاقات المستقبلية بين البلدان العربية المشاركة في الفضاء الاقتصادي «الاوروبي - المتوسطي»، وبين بقية البلدان العربية التي لا تدخل ضمن تلك الترتيبات الاقليمية («بلدان الفاضل» مرة اخرى). والمشكلة تنور بصفة اساسية بالنسبة لبلدان «مجلس التعاون الخليجي»، والعراق، وبلدان مثل السودان واليمن. ومن الواضح، انه لا بد من ايجاد ترتيبات اقتصادية بين البلدان العربية المشاركة في الترتيبات «الاوروبية - المتوسطية»، من ناحية، وبين بلدان مجلس التعاون الخليجي، من ناحية اخرى، وذلك بهدف دعم «القوة التفاوضية» العربية، وخلق ظروف موضوعية افضل تساعد مجموعة البلدان العربية «المتوسطية» في تطوير اطار للمساومة الجماعية في اطار مشروع الشراكة «الاوروبية - المتوسطية» بما يعود على مجمل الاقتصاد العربي بالنفع والفائدة.

وهكذا فان الحفاظ على علاقات اقتصادية قوية في اطار مجمل «الفضاء الاقتصادي العربي»، من خلال قطاع «العمل الاقتصادي المشترك»، يعتبر ضرورة لمنع تجزئة الاقتصاد العربي الى «فضاءات اقتصادية» متعددة وغير متكاملة، على النحو الذي سوف نراه في القسم الثاني من هذه الدراسة.

### القسم الثاني: متطلبات

واشكال التعاون الاقتصادي في مواجهة تحديات «الشرق - اوسطية»

#### ١- منهج التخطيط التأشيري كأداة للتنسيق التكاملي العربي

في اعقاب الحصول على الاستقلال السياسي انهمكت الاقطار العربية فرادى في عمليات التنمية القطرية، اعتماداً على امكانية تغطية الخلل في مقومات التنمية لدى كل منها عن طريق التعامل مع اقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة، وقد قامت عمليات التنمية القطرية على ارضيات مختلفة، من حيث تفاوت مستويات نمو القوى الانتاجية وتباين طبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لدى كل منها.

فبعض الاقطار قد نشأت لديها مجموعات قليلة من الصناعات الخفيفة وبعض المرتكزات الاساسية في فترات سابقة، كما في حالة مصر (منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية)، وكما في حالة سوريا ولبنان والعراق وبعض اقطار المغرب العربي (بعد تلك الحرب). اما اكثرية

تتضمن عمليات توفيق ومواءمة جدية بين المصالح الاقتصادية للكيانات القطرية المنفصلة عن بعضها . وقد مضت سنون كثيرة قبل ان تدرك الجهات المضطلة بأمر الوحدة والتكامل الاقتصادي ضرورة التنسيق بين الممارسات الاقتصادية ، وخصوصاً بين عمليات التنمية الجارية لدى الاقطار العربية ، على الصعيد القطاعي او على مستوى السياسة الكلية .

ولعل تعقيدات المساعي «التكاملية» تنبع من كون تلك الخطوات انما تجري بين اطراف يسعى كل واحد منها الى تحقيق مصلحته الذاتية في نطاق المصلحة الجماعية ، والامر الاخير يستدعي ايجاد توازنات وتكافؤات بين «افعال الأخذ» و «افعال العطاء» المتبادلة فيما بين الاطراف الداخلة في مضمار التكامل الاقتصادي ، وكل عملية تبادل للمنافع»<sup>(١٦)</sup> .

ولذا فان منهج التخطيط التأشير يمكن ان يشكل دليلاً تسترشد به عمليات التنمية القطرية التي تواجه تحديات متشابهة ازاء الترتيبات الاقتصادية «الشرق اوسطية» واتجاهات العملة عموماً ، وخاصة لتحديد موقع «الاقتصاد العربي» ضمن بنية الاقتصاد العالمي ، اذ ان عمليات التنمية القطرية العربية ما زالت بحاجة ماسة الى «دليل عمل» يعين لها اتجاهاتها ومراميها ازاء بعضها بعضاً ، بما يضمن لها اكبر قدر من التناسق والتكامل .

وجدير بالاشارة هنا ان منهج التخطيط التأشير على الصعيد العربي ليس مجرد منهج فني ، بل يشكل ضرورة اقتصادية وسياسية من منظور المستقبل العربي من اجل تحقيق اكبر درجة من التناسق ، ولا نقول التنسيق ، بين سياسات التنمية القطرية في اتجاه التكامل الاقتصادي العربي ، وبناء درجة اكبر من التنافسية . وبعبارة اخرى ، فان منهج التخطيط التأشير على الصعيد العربي سوف يساعد على تأكيد البعد القومي في الخطط الانمائية القطرية والتنسيق بين هذه الخطط في اطار رؤية بعيدة المدى للمتغيرات الاقتصادية العالمية والاقليمية .

وتكمن المعضلة الرئيسية في عمليات التخطيط التأشير في مدى امكانية التوفيق والمواءمة بين اعتبارات ضرورة ضبط وتخطيط عمليات الانماء التكاملية على الصعيد العربي ، من ناحية ، وبين احترام مبادرات المستثمرين في القطاع الخاص على صعيد كل قطر عربي على حدة ، من ناحية اخرى . ولذا فإن نهج التخطيط التأشير المقترح هو نهج تجريبي في الاساس يجري تطويره تدريجياً من خلال الممارسة ومن خلال التجربة والخطأ .

وهكذا فإن مجهودات التخطيط التأشير يمكن لها من الناحية العملية ان تنصب وتتمحور حول «قطاعات» او «انشطة» رئيسية ، تمثل نقاط التقاطع الممكنة بين مجهودات التنمية القطرية وبين عمليات التكامل الاقتصادي العربي ، ولا سيما في مجالات الامن الغذائي ،

الاقطار العربية الاخرى فقد كانت اقتصاداتها ما تزال في مرحلة زراعية - رعوية عند البدء بمساعي التنمية . كما ان بعض الاقطار كانت لديها معطيات مواتية للتنمية اكثر مما لدى غيرها ، خصوصاً فيما يتعلق بالامكانات الزراعية والقوى البشرية والموارد التمويلية . ولكن الاقتصاديات العربية كانت وما زالت كيانات آخذة بالنمو حديثاً ، وتغلب عليها حالات الاعتماد على مورد وحيد مهمين ذى طبيعة زراعية او استخراجية او رعوية<sup>(١٧)</sup> .

وازاء الطريق الذي انساق فيه عمليات «التنمية القطرية» ، المعزولة عن بعضها ، بدأت الاقطار العربية تبحث عن السبل الممكنة للكشف عن مواضع التكامل في عمليات النمو القطرية . كما حاولت جهود ومساعي التوحيد الاقتصادي ، في اطار الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تحديد المداخل والسبل التي تسمح بتحقيق مزيد من التضافر والتلاحم بين مجهودات التنمية القطرية .

ولقد اتسمت وسائل وأساليب المحاولات العربية للتكامل خلال الخمسينات والستينات بنظرة مثالية - قانونية تجاه الواقع الاقتصادي العربي . فلم تجر في مضمار العمل الاقتصادي العربي المشترك محاولات جدية لرصد التضاريس الاقتصادية والاجتماعية المتمايزة لكل قطر عربي ناهيك عن تقصي التأثيرات المرتقبة لهذه المتغيرات . ومن يستعرض وقائع الاعمال التمهيدية لمختلف الاتفاقات الاقتصادية العربية ، فانه لا يعثر على اية دراسات او عروض وافية الخصائص والمعطيات المتاحة ، سواء في كل قطر على انفراد او على صعيد الاقتصاد العربي كله<sup>(١٨)</sup> .

ونتيجة لهذه الذهنية فلا يعلم احد شيئاً كثيراً عن الاعتبارات الموضوعية التي روعيت بشأن معظم القرارات والاتفاقات ، كما لا يدري المرء اي شيء عن مقدار المنافع التي يمكن ان ينالها اي طرف من الاطراف المتعاقدة ، او الاضرار التي تصيب هذا الطرف او ذاك ، سواء في الاجل القصير او المدى الطويل للزمن . ولعل الافتقار الى الدراسات والتحليلات الوافية ، هو الذي جعل التدابير والاتفاقات العربية تأتي كضرب من ضروب الاستعارة المبسترة لاشكال الترتيبات الحاصلة بين مجموعات الدول الاخرى ، دون مراعاة كافية لطبيعة الشروط الاقتصادية والاحوال السكانية والاجتماعية السائدة والمرتقبة في الاقطار العربية<sup>(١٩)</sup> .

ولعل هذه الحقيقة تفسر حالة الانفصام بين ما تم اتخاذه من قرارات واتفاقات جماعية وبين ما جرى تنفيذه فعلاً في كل قطر على انفراد ، اذ يبدو كما لو ان القرارات الجماعية تستلهم صوراً مستعارة او تنشر غايات طموحة ، بينما الاجراءات التنفيذية القطرية لا تراعي الا المعطيات الراهنة في بلدها فقط<sup>(٢٠)</sup> .

كذلك فان المساعي الداعية الى اقامة علاقات تنسيق وتكامل بين الاقتصادات العربية لم

الصناعات الأساسية ، وهياكل البنية الارتكازي ، الوساطة المالية ، التي يصعب تخطيطها وتشغيلها بشكل كفؤ على مستوى القطر الواحد . وبالتالي يصبح «التخطيط التأشير» أداة فعالة لتحقيق «الكفاءة التنافسية» من ناحية ، وتخفيض عناصر «المصادفة» و «عدم اليقين» من ناحية أخرى . فالخطة التأشيرية - على حد قوله بييرماسيه - الذي ظل امداً طويلاً على رأس هيئة التخطيط الفرنسية - هي نقيض المصادفة<sup>(١٧)</sup> .

وقد يعتقد البعض ان القطاعات والأنشطة التي تدخل ضمن دائرة التخطيط التأشير يمكن أن يجري تحديدها بشكل اعتباطي كل فترة تخطيطية في ضوء الملاءمة التي يمكن تحقيقها بين متطلبات الانماء التكاملية العربي ، من ناحية ، وبين أولويات التنمية القطرية ، من ناحية أخرى . ولكن مفهوم «التخطيط التأشير» يقتضي اتخاذ موقف أكثر إيجابية وأقل سلبية إزاء الأنشطة والاستثمارات محل التخطيط التأشير . وبهذا الصدد يؤكد بعض منظري التخطيط التأشير في فرنسا على ان مجهودات التخطيط التأشير يجب ان تنصب في جانب الاستثمارات على :

(أ) الاستثمارات المحفزة Investissements Entrainants ، أي تلك الاستثمارات التي تحفز المزيد من الاستثمارات (العامة والخاصة) في مجالات أخرى وفي بلدان عربية متعددة . وباختصار يجب التركيز على الاستثمارات التي تجر وراءها العديد من الموجات الاستثمارية في مجالات وأنشطة مترابطة داخل القطر الواحد وعبر الاقطار العربية المختلفة .

(ب) الصناعات المصنعة Industries Industrialisantes ، أي تلك الصناعات الأساسية التي تكون بمثابة صناعات قائدة او مصنعة لصناعات أخرى سواء في القطر الذي يجري فيه توطئ هذه الصناعة او في الاقطار العربية الأخرى التي تمد هذه الصناعة بمستلزمات الانتاج او تقوم بمزيد من التشغيل لمنتجاتها<sup>(١٨)</sup> .

وفي ظل الأوضاع الراهنة للمنطقة العربية يجب التسليم بعدد من المعطيات التي لا يجوز الاصطدام بها او تجاهلها حتى يكتب لمجهودات التخطيط التأشير النجاح . ونخص من بين هذه المعطيات ما يلي<sup>(١٩)</sup> :

١- حق كل قطر عربي في استقلالية توجهاته الاقتصادية وحرية استخدام موارده الاقتصادية لتحقيق اهدافه الانمائية الذاتية طبقاً لنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

٢- حق كل قطر عربي في تحقيق أكبر قدر من الاعتماد على الذات (او الاكتفاء الذاتي) في بعض المنتجات او بعض الموارد ، دون ان يكون ذلك في تناقض صارخ مع

اعتبارات تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد على الصعيد العربي .

٣- ضرورة احترام ما جاء بميثاق العمل الاقتصادي العربي - الذي اقره مؤتمر القمة العربية الحادي عشر - من ضرورة «تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة ، باعتباره الأرضية المتينة المشتركة لبناء التضامن العربي ، عن طريق ربط المصالح المتبادلة ونسج الصلات العضوية والوشائج التي تحقق المنافع المتوازنة» .

وضمن حدود هذه المعطيات يجب دراسة الصيغ المختلفة للتنسيق والتكامل بين الخطط والسياسات الاقتصادية القطرية بما يحقق أكبر قدر من المواءمة بين أهداف التنمية القطرية وأهداف التكامل الانمائي العربي ، وبما يسمح بحل التناقضات القائمة بين المصالح القطرية في الأجلين القصير والمتوسط .

وغني عن البيان ان عمليات التخطيط التأشير على الصعيد العربي تنطلق من افتراض التقارب بين النظم الاقتصادية والاجتماعية العربية ، على الرغم من الفروق النوعية التي تميز نظاماً عن نظام .

## ٢- مبدأ «التقسيم التفاوضي للعمل» كأساس لتنسيق خطط وبرامج الاستثمار والانتاج

بالرغم من اهتمام مدخل التخطيط التأشير بالتأكيد على النواحي الانتاجية وانماط النمو القطاعي ، فإن هذا المدخل يحمل في ثناياه ترتيبات تسمح بزيادة وتعظيم حجم المبادلات التجارية والمتدفقات السلعية فيما بين البلدان العربية . اذ انه نتيجة عملية تنسيق الخطط القطرية يمكن ان ينشأ نظام جديد للعلاقات والمبادلات التجارية . . من خلال ما تقرره البرامج الانمائية المشتركة من ضرورة تدفق انواع معينة من المواد الخام والسلع نصف المصنعة من قطر الى آخر بما يتفق مع تطوير الهياكل الانتاجية الجديدة .

ويمكن لمنهج التخطيط التأشير على الصعيد العربي ان ينهض على عدد من المبادئ الأساسية :

١- الاعتراف بالسيادة الكاملة لكل دولة من الدول العربية في وضع خططها القطرية الانمائية .

٢- وجود اطار تفاوضي يسمح بوضع برامج واتفاقيات (ثنائية او متعددة الأطراف) ترمي قواعد التخصص والتقسيم العربي الجديد للعمل كل عشر سنوات على اساس اختياري وتفاوضي .

٣- على الرغم من الطابع الاختياري لعمليات التنسيق بين الخطط الانمائية القطرية ، فإن

ويأجيز فان التقسيم التفاوضي للعمل في المجال الصناعي يعتبر في حقيقة الامر عملية مستمرة للتوفيق بين هدفين : اولاهما الاستفادة المثلى من الامكانيات المتاحة للمنطقة العربية ككل باقامة الهياكل الصناعية التي يتيحها التكامل (الكفاءة) ، وثانيهما توفير الفرصة لكل قطر عربي للمساهمة في تلك الهياكل الصناعية ببناء قواعد صناعية تقوم على اساس من التخصص والاعتماد المتبادل فيما بينها (العدالة) . واذا كان التوفيق بين هذين الهدفين ليس سهلاً حتى عندما يتعلق الامر بتوزيع الصناعات داخل القطر الواحد توزيعاً يكفل الكفاءة والعدالة بين مختلف محافظاتهما ، فان القضية تصبح اعقد عندما يتعلق الامر بعدة دول تشارك جميعها في صنع القرار ويمكن لأي منها ان ترفض ما لا يتفق مع مصلحتها<sup>(٢٠)</sup> .

وليس هناك من شك في أن هذا الاسلوب يتطلب استخدام ادوات فنية على درجة عالية من الجدة لتحديد غط توزيع الصناعات الجديدة بين البلدان الاعضاء بما يحقق هدف الكفاءة والعدالة معاً ، والتوصل الى قرارات سريعة بصدد المشاكل او الصعاب التي تعترض سبيل التكامل خاصة فيما يتعلق باختيار الصناعات وتوطينها ، ولا سيما لدى مجتمع «رجال الاعمال» .

وأخيراً يجب الا يغيب عن اذهاننا حقيقة أساسية : ان هذا النوع من التخطيط يستلزم وجود حد أدنى من الشروط السياسية والفنية . ان الارادة السياسية هي شرط مسبق لأي عملية تنسيق او تخطيط تأشيري فعال ، على الصعيد العربي ، فاذا ما انتفت هذه الارادة اضحى الحديث عن التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي غير ذي موضوع . أما الشروط الفنية فمهما تكن مصاعبها فإنها قابلة للحل طالما توفرت الارادة السياسية .

منهج التخطيط التأشيري يسمح بنوع من التخطيط المشترك لفروع معينة من الصناعة والانشطة الانتاجية والخدمية مثل الصناعات البتروكيمياوية ، صناعات الحديد والصلب ، برامج تنمية الثروة الحيوانية ، برامج التنمية الزراعية والامن الغذائي ، مشروعات شبكات الطرق البرية ، مشروعات بناء السفن والناقلات ، شركات التأمين واعادة التأمين ، حيث يشارك رأس المال العام ورأس المال الخاص .

بيد أنه تجب الإشارة الى ان مدخل التخطيط التأشيري لتنسيق الخطط الاغائية القطرية لا يتطلب بالضرورة تنسيق كامل للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في كافة الاقطار العربية ، اذ ان تبين النظم الاقتصادية والاجتماعية فيما بين الاقطار العربية وبالتالى اختلاف السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المعمول بها يجب ألا يقف عائقاً امام الاخذ بالسلوب التخطيط التأشيري والتنسيق بين مجهودات التنمية القطرية .

وتبدو اهمية تنسيق الخطط القطرية في مجال الاستثمارات الصناعية كضرورة تاريخية تفرضها اعتبارات تزايد تعقيد عملية التصنيع والتطور التكنولوجي السريع والاتجاه العام للصناعة ، وخاصة الصناعات الرأسمالية والوسيلة (الحديد والصلب والكيمياويات) ، الى مشاريع ذات اقتصاديات الحجم الكبير وما يتطلبه التصنيع من توافر الهياكل الاساسية المادية والاجتماعية .

واما تنوع الهياكل وضخامة الموارد المالية التي يستلزمها ذلك كله ، وفي مواجهة ضيق الاسواق الوطنية في الاقطار العربية ، والمصاعب التي توضع امام صادراتها في الاسواق الخارجية ، وخاصة في الدول المتقدمة ، كان لا بد للبلدان العربية الساعية للتصنيع ان تبحث عن وسيلة تتسع معها السوق وتتوزع فيها الموارد وتستطيع عن طريقها اقامة صناعات اساسية اكثر فاعلية وتستعمل تكنولوجيا اكثر كفاءة من شأنها ادخال تغييرات عميقة في الهيكل الاقتصادي .

ان الوسيلة التي تكفل تحقيق ذلك تتجسد في اسلوب التخطيط التأشيري متمثلاً بتنسيق حركة الاستثمارات الخاصة فيما بين البلدان العربية مما يشكل مجالاً جديداً يساعد على اجراء التغييرات الهيكلية المنشودة في بنية الاقتصاد والمجتمع العربي عامة .

ان الوفورات الخارجية تنشأ من علاقة الاعتماد المتبادل القائمة بين الانشطة الصناعية المختلفة على الصعيد العربي ، ولذا فإن قرارات الاستثمار الخاصة ، المنعزلة عن بعضها البعض ، لن تمكننا من التوصل الى مستوى ونوعية الاستثمار الصناعي الأمثل من وجهة نظر الاقتصاد العربي ككل . كذلك فإن ترك الامور لعشوائية القرارات الاستثمارية الخاصة المنعزلة سوف يؤدي الى نتائج مخالفة تماماً لما تستهدفه استراتيجية التصنيع المتجهة الى تحقيق قدر اكبر من التنافسية على الصعيدين الاقليمي والعالمي .

## الهوامش :

- (١٤) محمود الحمصي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ .
- (١٥) انظر : سيد نوفل في تعقيبه على محاضرة احمد الغندور ، «العمل العربي المشترك : المحاذير ومعوقاته» ، في مجموعة المحاضرات التي القيت في الموسم الثقافي الاول خلال الفترة من نوفمبر الى ديسمبر ١٩٧٧ ، الجزء الثاني (القاهرة) : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية دزتن) ، ص ١٥ .
- (١٦) د . محمود الحمصي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧ .
- (١٧) راجع بهذا الخصوص المؤلف الهام لبيري ماسيه : Pierre Masse, Le Plan ou l'Anti-hazard Collection idees (Paris: Gallimard, 1965).
- (١٨) راجع بهذا الخصوص المقال الهام التالي بالفرنسية : G.De Bernis, "Industries industrielles et contenu d'une Politique d'intergration regionale", Economie Appliquée tome 19, nos. 3-6 (1966), PP. 458-460.
- (١٩) راجع : معهد البحوث والدراسات العربية ، دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي ، ص ٣٦٨-٣٦٩ .
- (٢٠) راجع : مدخل لاستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي ، مرجع سبق ذكره ص ٢٧٢ .

- (١) راجع بهذا الخصوص : محمود عبد الفضيل ، مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق اوسطية» التصورات - المحاذير - اشكال المواجهة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٩ ، يناير ١٩٩٤ ، ص ٩٠-١٢٤ .
- (٢) انظر بهذا الصدد : Dan D. Singer Associates, **Multinational Cooperation Survey of New Middle East Peace Scenario**, (Report of the C.R.B Foundation. April 1990), P. 23.
- (٣) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .
- (٤) المصدر نفسه ، ص ٤٠ .
- (٥) محمد سيد أحمد ، «جاء وقت القرارات المصرية بشأن مستقبل الشرق الاوسط» ، الاهرام ، ١٩٩٣/٣/٢٥ .
- (٦) انظر : فهد القانك ، «الابعد الاقتصادية للحل السلمي» ، ورقة غير منشورة قدمت الى ندوة : النتائج الإقليمية للتسوية السلمية في الشرق الاوسط ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ايلول / سبتمبر ١٩٩٢ ، ص ٨ .
- (٧) انظر : CLTawson and Rosen. **The Economic Consequences for Peace, for Is-raeli, the Palestians and Jordan. P. 13.**
- (٨) انظر بهذا الصدد : Seev Hirsch, "Trade Regimes in the Middle East," in: G. Fishelson, ed., **Economic Cooperation in the Middle Est** (Boulder, Colo: Westview Press, 1989).
- (٩) راجع نشرة : Israeli Ministry of Industry, Reasons to Invest in Israel (Dec. 1995)
- (١٠) راجع : غياث اليافي ، «اي خيارات للبنان - والمنطقة العربية - في ضوء خطة اسرائيل الخفية .. اقتصادياً وسياسياً» ، جريدة الحياة ، ٣١ يناير ١٩٩٦ ، ص ١٧ .
- (١١) راجع : جميل مطر ، «وثائق المنظومة الإقليمية الاعظم في الشرق الاوسط» ، جريدة الحياة ، ١٠ ديسمبر ١٩٩٥ .
- (١٢) راجع : د . محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية ومحاذيرها التكاملية والتنافرية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٢١ .
- (١٣) انظر على سبيل المثال : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الاعمال التمهيدية لاتفاقيتي الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية ، حيث اقتضت تلك الاعمال على مداولات منطوية بشأن صياغة بنود الاتفاقية دون ان ترافقها او تسبقها دراسات عن طبيعة الاوضاع الاقتصادية الوطنية واحتمالات تطوراتها المقبلة .. الخ .

## تعقيب الدكتور وسيم حرب

أود ، باديء ذي بدء ، ان اهنيء الدكتور محمود عبد الفضيل على ورقته القيمة ، والتي تؤكد مرة أخرى ان ثمة فائدة دائماً في قراءة ما يكتبه الدكتور محمود عبد الفضيل . كما تؤكد في الوقت نفسه مرجعيته كأحد الاقلام الاقتصادية العربية النافذة .

لن أتناول في تعقيبي تبيان ايجابيات البحث وفوائده ، وهي كثيرة ، كما انه من الصعب علي ان أتناول مختلف الجوانب والمسائل التي طرحها المحاضر ، لذا سأكتفي فقط بالتوقف عند بعض النقاط الواردة في البحث ، ثم أبين وجهة نظري في مسألة تفصيلية مهمة لم يعطيها المحاضر حقها في المعالجة وهي تتعلق بواقع «اقتصاد المعلومات» في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية وأثره على بقية القطاعات والشؤون الاقتصادية .

أولاً : ان السمة الغالبة في البحث موضوع النقاش تقوم على فرضية الصراع بين الجزئيات والكل ، اي بين منحنى التكتل الاقليمي الجزئي والمنحنى القومي العربي الشامل والكلي . وان الاتجاه الى صيغة تعاون متوسطة مرتكزة على بنية اقتصادية عربية قائمة على التوافق هو المدخل الصحيح الى المستقبل ، وهذا الامر لا يحدث الا بتبلور ارادة سياسية عربية تترجم نفسها من خلال عملية تخطيط تأشيري فعال .

ان هذا الطرح يبقي الامر ضمن الضبابية ، فضلاً عن انه يبقيه سجيناً للنزعة الوجدانية القومية . في حين ان العرب مدعوون ، بفعل المتغيرات العالمية والاقليمية ، الى نوع من المقاربات الجديدة التي تعتمد على مفاعل فكري جديد يعتمد التوجه التركيبي البنوي وفي مقتضيات هذا التوجه ، أطرح سلسلة من الاسئلة او التساؤلات :

لماذا لم تنجح حتى اليوم الارادة العربية في صياغة تصور اقتصادي عربي او ما يقارب المخطط التأشيري؟

وهل فعلاً صحيح ان ندخل الى تصور اقتصادي عربي جامع من الباب القومي الذي هو بالاساس شأن سياسي وجداني ومشاعري؟

وهل صحيح او يكفي أن نحب بعضنا كعرب حتى نتعاون اقتصادياً؟

ان اقتصاد المعلومات هو من اكثر القطاعات الاقتصادية اهمية في عالمنا اليوم واهميتها تكمن ليس في كونه قطاعاً نامياً وينمو بوتيرة متعاطمة وسريعة ، انما تكمن اهميته ايضاً في كونه يؤثر ويفعل في بنية القطاعات والانشطة الاقتصادية .

ان هذا القطاع يقوم بشكل عام علي ركيزتين اساسيتين :

- صناعة ونشر المعلومات عبر ادوات المعلوماتية والتلماييك .

- صناعة انظمة البرمجة Softwaring Industry .

ان صناعة ونشر المعلومات بغض النظر عن كونها قد نشطت مؤخراً بشكل كبير لا سيما إثر المبادرة الامريكية باطلاق مشروع اتوستراد المعلومات وترجمته المعروفة بشبكة Internet ، قد اصبحت تشكل العمود الفقري لمختلف الانشطة الاقتصادية ، ذلك ان الاستثمارات والتوظيفات ومختلف القرارات الاقتصادية تعتمد على توفر المعطيات الكاملة والدقيقة ، سواء كانت من باب المعطيات الجزئية Micro-economy او من باب المعطيات الكلية التحليلية Macro-economy .

ولا أراني بحاجة امام هذا الجمع الذي يضمن خبراء اقتصاديين من مقام رفيع ان ابين الواقع الاقتصادي على صعيد العالم لصناعة ونشر المعلومات ، ولذا سأكتفي فقط بأن اذكر ما يلي :

ان تحكم الاقتصاد الغربي ، وبخاصة الاقتصاد الاميركي ، في هذا القطاع يسمح له بهيمنة اقتصادية شاملة وعظيمة ترتكز اساساً على قدرة مراكز المعلومات الامريكية ان تحلل مجموع الاسئلة والاسترجاعات التي تحصل عليها من بنوك المعلومات ، وتستخرج من تحاليلها بيانات ومعطيات تسمح لها بمعرفة مسار الاهتمامات ومالكها ، ذلك ان بإمكان موزعي المعلومات ان يخزنوا الاسئلة الاسترجاعية التي ترد من مختلف اقطار العالم ، وبالتالي ان يقوم بتحليلها مستخدمين تقنيات الانظمة الخبيرة Expert Systems . من هنا يمكننا ان نتبصر مكمناً لخطر اسرائيلي توفره العلاقات المميزة القائمة بين اسرائيل ومراكز القرارات الاقتصادية الغربية وبالتحديد الاميركية .

ان الوطن العربي بكل دوله واقطاره ما زال متخلفاً كثيراً في هذا المضمار . وحتى اليوم ما زال العرب ، دولاً ، وأفراداً ، ومؤسسات اقتصادية يتعاملون مع ادوات المعلوماتية والتلماييك من باب الاستخدام الضيق لتلبية الحاجات الادارية الضيقة .

فالمرآكز العربية التي اهتمت بالتوظيف غير المباشر في حقول المعلوماتية لا تتجاوز العشرة . وقد اقتصرحت محاولاتها على الصناعات المعلوماتية الخفيفة في مجال البرمجة . كما ان المراكز العربية التي اهتمت بصناعة المعلومات قليلة جداً .

ثم ما هو المعنى الفعلي الواقعي لعبارة او مصطلح او مقولة التكامل العربي؟ هل ان هذه المقولة مبنية على معطيات وبنيات اقتصادية - اجتماعية صالحة لقيامها؟ ام انها في الحقيقة امنية قومية سياسية ، كما يتراءى لي من خلال قراءة الادبيات المنشورة حول هذا الموضوع؟ من جهة اخرى هل ان ما يطرح من مشاريع او افكار او تصورات حول التكتلات الاقليمية مبني على معطيات واقعية؟

هل ان الكتلة الثلاثية المزعومة الاردن - فلسطين - اسرائيل ، مطلب اسرائيلي أم مطلب اردني فلسطيني؟ في الحقيقة ما هي مقومات هذا التكتل؟ هل هو سوق مشتركة ، هل هو مدخل الى سوق اكبر ، او بوابة لاسرائيل الى سوق اكبر؟ وهل هي فعلاً بحاجة الى هذه البوابة في آفاق سلم عام؟

فعلاً اننا بحاجة الى اجوبة واقعية مدعومة بالتفاصيل والشروحات لتتبين الحقيقة .

ثانياً : جاء في بحث د . محمود عبد الفضيل ان اسرائيل تسعى من خلال التجمع الاقتصادي الشرق اوسطي ، وانطلاقاً من البؤرة المركزية التي تشمل المثلث الاسرائيلي الاردني الفلسطيني ان يكون لها علاقة اقتصادية متميزة مع الكتل الاقتصادية الكبرى ، والى اقتناص موقع مهيمن في بنية اقتصاد المشرق العربي وامتداداته الخليجية .

اني اتفهم كلياً المخاوف القومية من وراء هذا الطرح . كما ادرك سلفاً ان التعاون الاقتصادي العربي ضرورة ومطلب ، الا انني اوافق المحاضر قوله في آخر بحثه ان الارادة السياسية هي شرط مسبق لكل تنسيق اقتصادي عربي ، فاذا كان هذا هو الامر ، فما هو البديل في غياب هذه الارادة السياسية الجامعة؟ ان مأزق الفكر الاقتصادي العربي انه اسير هذه المعادلة .

بالطبع انا ارفض كقومي عربي ناضلت وهتفت في مطلع عمري لعبد الناصر وما زلت اؤمن بهويتي العربية ، ارفض ان اسقط هذه الهوية . وحتى لا اسقط هذه الهوية علي ان تعامل بواقعية وموضوعية مع الواقع الراهن ، وان افتش عن مقاربات جديدة .

ثالثاً : جاء في بحث الدكتور محمود عبد الفضيل ان اسرائيل تسعى الى تنمية مواردها البشرية في مجال أنشطة البحوث والتطوير ، لكي تكون الجسر الذي تمر به منتجات الشركات الدولية الكبرى الى السوق الشرق اوسطية ، كما أنها تسعى (اي اسرائيل) الى ان تكون المجال لاستثمارات وتوظيفات الشركات الكبرى في قطاع الصناعات التقنية العالمية High-tech Industries .

ان هذه المسألة تعتبر في نظري بالغة الاهمية ، وتشكل اهم الاخطار الاسرائيلية للوطن العربي والتي سيكون لها مستقبلاً اثارها الاقتصادية والسياسية في أن . وكنت اتمنى على المحاضر ان يعطيها حيزاً أكبر في بحثه ، ويوفر لنا المعطيات التفصيلية التي تسمح لنا ان نرى بوضوح مقوماتها وابعادها بالنظر الى كونها تشكل اكثر النقاط سخونة في ما يعرف باقتصاد المعلومات .

ففي الواقع لا يوجد بنك معلومات عربي واحد يوزع معلوماته على شبكات نقل المعلومات . وبنوك او قواعد المعلومات الموجودة في الوطن العربي تقتصر على اعمال ارشفة وليس على تقنيات صناعية حديثة . والمعلومات المصنفة متوفرة فقط باللغة العربية ، وتستخدم على مستوى قطاعي وجغرافي ضيق .

ان هذا النقص الهائل سيؤدي بالنتيجة الى قيام شركات عالمية باعمال صناعة المعلومات العربية ، وفي الامر مخاطر عديدة .

كما انه يؤدي عملياً اليوم الي غياب المعطيات التي تسمح بوضع دراسات جدوى صالحة يمكن اعتمادها لجلب الاستثمارات والتوظيفات العربية العالمية .

وبدون دراسات جدوى لا مجال للتوظيف الصالح ، وبالتالي لا مجال لوضع السياسات والخطط الاقتصادية ، ولا مجال للنمو الاقتصادي الصحيح .

أشير على سبيل المثال ان نسبة التوظيفات الصناعية المنفذة في دولة الامارات العربية المتحدة ، وفقاً لدراسات جدوى ، لا تتجاوز ٢٤٪ من المجموع العام للتوظيفات الحاصلة سنة ١٩٩٤ ، كما اشير على سبيل المثال ايضاً ان مصادر المعلومات الاقتصادية العربية المتوفرة تكاد تنحصر في دول الخليج العربي ، بحيث ان المصادر الغربية الورقية وبنوك المعلومات . تشكل المصادر الوحيدة التي يركن اليها لاجراء مقاربات دراسية . هذا بالنسبة لصناعة المعلومات ونشرها .

اما بالنسبة لصناعة انظمة البرمجة ، فالضعف العربي يبرز بشكل حاد يقابله اهتمام اسرائيلي كبير ، يشكل في نظرنا الخطر الاعظم في المستقبل القريب .

ان اسرائيل لم تجذب فقط ٢,٦ بليون دولار امريكي لتوظيفها في مجالات التطوير المعلوماتي وصناعة انظمة البرمجة بل ان الرأسمال الذي تمكنت من جذبته لتوظيفه في هذا المجال قد فاق ١٢ بليون دولار .

ويحكى ان اسرائيل تشكل توائم في صناعة البرمجيات في مجالات Macro-informatic ، وهي مجالات Cybertique, Robotique .

هذا الامر سيسمح لها ان تكون مصدراً وليس فقط جسراً (كما يقول المحاضر) للبرمجيات التي تتحكم بالقطاعات الاقتصادية عامة ، وهنا يكمن الخطر الاعظم الذي يفترض بالعرب معرفته ومواجهته بعقلانية وجرأة .

وأتساءل ، كما يتساءل المحاضر ، هل يمكننا ان نواجه تحديات المستقبل في ظل غياب ارادة سياسية واعية ومسؤولة لدى المسؤولين والرأسماليين العرب ، سياسة تدرك معنى التوظيف غير المباشر؟

## تعقيب الدكتور فهد الفانك

قدم الدكتور محمود عبد الفضيل ورقة بحثية متميزة تجمع بين المنهج الاكاديمي والتطبيق العلمي على ارضية الواقع العربي ، وهي حالة صعبة ، لأن الواقع العربي لا يكاد يسلم نفسه للتحليل العلمي بسبب كثرة المتغيرات وتقبلها ، وفي كثير من الحيات تمردها على المنطق العلمي نتيجة بعض التصرفات والسياسيات المزاجية غير المحسوبة في حين ان الباحث مضطر لافتراض معقولة صانع القرار العربي .

ومع اعجابي القديم والمتجدد بفكر الدكتور عبد الفضيل ، فاني اسمح لنفسي ببعض الملاحظات والتحفظات التي لا تقلل من اهمية الورقة التي قدمها .

يؤكد الباحث في الصفحة الاولى أن اندماج الاقتصادات العربية فرادى في البنية الجديدة للاقتصاد العالمي في عصر ما بعد دورة اورجواي هو محاولة انتحارية سوف تنعكس بالسلب على مستقبل عمليات النهوض والتطوير الاقتصادي للبلدان العربية .

وهو تأكيد تنقصه الحثيات ، فهل انضمام دول العالم الثالث كلها فرادى الى منظمة التجارة العالمية (الجات) يشكل انتحاراً لها ، أم ان هذا الحكم مقتصر على الدول العربية بالذات؟ وهل تفضيلنا كباحثين لدخول منظمة التجارة العالمية ككتلة اقتصادية عربية موحدة يكفي ، حتى مع علمنا بأن ذلك مستحيل عملياً ، على الاقل في الاجل القصير حيث يرفض قادة الدول العربية أن يلتقوا حتى مجرد لقاء .

نستطيع القول انه في ظل عدم امكانية دخول المنظمة كعالم عربي واحد ، فان البقاء خارجها يعتبر انتحاراً لانه يعني العزلة والخروج من السوق العالمية ، خاصة وأن السوق العربية البينية تافهة وامكانياتها محدودة ، والارادة السياسية بتفعيلها معدومة .

واتفق مع الباحث في رفضه لمشروع «الشرق الاوسط الجديد» الذي طرحه بيريز في كتابه ، ولكنني اسجل على هامش هذا الرافض المشترك ان المشروع لا يزيد عن افكار وتوجهات طرحتها

بعض مراكز الفكر الأمريكية ، ومقالات صحفية هنا وهناك ، اما من الناحية الواقعية فليس هناك مشروع سوق شرق اوسطية متبلور محدد ومطروح من جهة ما ، ولم تتلق اية دولة عربية دعوة رسمية لدخول مثل هذه السوق التي يبدو واضحاً انها مستحيلة عملياً ، على الاقل لانها تتطلب توحيد الاسواق العربية ، فاذا اضفنا اسرائيل وربما ايران وتركيا فان الوضع لا يصبح اسهل بل يزداد تعقيداً . أما لو تطورت الامور لدرجة صياغة مشروع شرق اوسطي بعد تحقيق السلام الشامل ، فاننا سنكون ضده لانه سيكون حتماً بزعامة وقيادة اسرائيل كمركز ، بينما تلعب الدول العربية دور الاطراف بحكم اوضاعها ودرجة تطورها .

في هذا المجال لا أقف طويلاً أمام تخوف الباحث من أن الشركات الدولية الكبرى ، وخاصة تلك التي تعمل في مجال الالكترونيات ، سوف تذهب لاسرائيل في ظل السوق الشوق اوسطية المحتملة ، لتكون اسرائيل هي الجسر الذي تمر منه منتجات تلك الشركات الى الاسواق العربية . ذلك أن الاسواق العربية مفتوحة لانتاج هذه الشركات ، ولا تحتاج للبوابة الاسرائيلية التي ان لم تضرها فلن تنفعها ، ويبقى السؤال : لماذا لا تختار هذه الشركات الكبرى بوابة مصر او الاردن لدخول الاسواق العربية ، اذا كانت بحاجة الى اية بوابة . ولماذا تستثمر في اسرائيل وليس في مصر بالرغم من اهمية السوق المحلية والانفتاح العربي ورخص الايدي العاملة بالمقارنة مع اسرائيل ؟ .

والمعروف ان بعض الشركات الأمريكية الكبرى تستخدم اسرائيل كموقع لاجراء البحث والتطوير لاسباب تتعلق بوفرة المهندسين والفنيين وانخفاض كلفتهم بالمقارنة مع نظرائهم الأمريكيين ، ولكن الشركات الاميريكية مثل انتل وموترولا فعلتا ذلك في ظل المقاطعة الاقتصادية العربية ، وقبل السلام والحديث عن سوق شرق اوسطية .

واذا كنت افهم وأدعم الموقف السلبي من السوق الشرق اوسطية ، مع اختلاف الاسباب والمبررات ، فاني لم أفهم التحذير من الشراكة الاوروبية المتوسطة التي تشكل البديل الملثم اقتصادياً وسياسياً . وقد وقعت كل من المغرب وتونس اتفاقيات الانضمام اليها ، ومن المنتظر ان توقع مصر والاردن قبل نهاية هذا العام ، وبالتالي فاننا نتحدث عن بديل عملي موجود ، وليس مجرد خيار من عدة خيارات اخرى متاحة .

وفي اعتقادي ان المتوسطة بزعامة أوروبا هي المهرب الحقيقي من الشرق اوسطية بزعامة اسرائيل ، وهي توفر للعرب فرصة الالتحاق بالعالم المتقدم وفتح اسواق اوروبا امامهم ، وبالتالي توفير فرصة التصنيع والتنمية والنمو .

أما تخوف الباحث نقلاً عن زميله جميل مطر من أن هذه الترتيبات تقوم على تجزئة العرب الى أجزاء جغرافية منفصلة فليس في محله ، لأن تجزئة العرب حاصلة وفي أسوأ حالاتها بدون سوق شرق اوسطية او متوسطة . وهذه التجزئة هي احد اسباب حتمية فشل السوق الشرق

اوسطية ، ولكنها لا تنطبق على الشراكة الاوروبية لأن الاوروبيين انتبهوا الى أن الانتظار حتى يمكن حدوث تكامل أو تكتل عربي يعني الانتظار طويلاً طويلاً ، ولذلك قرروا ان يعرضوا الانضمام على الدول العربية المتوسطة فرادى ، ومن الواضح انهم نجحوا .

ويذكر بالنسبة ان الاجزاء المفهومية في الاتفاقيات الافرادية مع الاتحاد الاوروبي واحدة ، وتقتصر الخلافات على اسماء السلع والقوائم والكميات حسب ظروف كل بلد عربي . وقد أطلعت على اتفاقية تونس لأجد انها لا تسمح لتونس فقط بل تشجعها على الدخول في تكامل عربي . فالشراكة الاوروبية تضم بعض الدول العربية وليس كلها ، ولكنها لا تحول بين هذه الدول وبين عقد اتفاق متكامل اقتصادي عربي شامل . ويبدو ان الاوروبيين لا يعتبرون ذلك تنازلاً ، أولاً لأنهم يفضلون التعامل مع كتلة عربية متكاملة ، وثانياً لأنه يدركون ان التكتل الاقتصادي العربي الشامل معجزة ليس مطروحة الا في الابحاث والمقالات والتمنيات .

أما التخوف من عدم انضمام بقية البلدان العربية ، وخاصة بلدان الفائض النفطي ، فليس مبرراً للتردد لأن الدول العربية النفطية (والتي لم تعد فائض بل عجز كبير) هي التي تنأى بنفسها عن التكامل او التوحيد مع الدول العربية الفقيرة علماً بأنها سعت للدخول في اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي .

ويبقى ان أسجل ان الدكتور محمود عبد الفضيل حزم أمره وقرر أن المفاضلة في جانب التقاطعات تظل لجانب مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطة ، لأنها تسمح باعادة ترتيب البيت العربي الذي يقول الباحث ان جراح حرب الخليج قد مزقته ، مع ان حرب الخليج كشفت عجز النظام العربي ولم تنشأ هذا العجز ، وقد ذهبت آثار حرب الخليج وبقي العجز العربي .

ويذكر بأن الشراكة الاوروبية المتوسطة ليست قضية اقتصادية وتجارية وحسب ، بل لها ابعاد اخرى هامة مثل : الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان وحماية البيئة والتفاعل الثقافي والحضاري ، مما يوفر للعرب فرصة الارتقاء واللاحاق بالبشرية المتقدمة ، وهي فرصة لا يجوز تفويتها بسبب بعض التحفظات هنا وهناك .

الجيو بوليتيك والجيو اكونومك هي حالة مادية حقيقية وليست حالة ذهنية ، هي ليس خريطة يرسمها شخص على ورقة فيصبح هناك شرق اوسط جديد وجيو بوليتيك جديد . فما لم تدخل العناصر الفعلية القائمة المادية باقتصادها وبديمقراطيتها وجغرافيتها لا يحصل شيء ولا يتغير شيء . وفي الوقت نفسه ، فإن رفض الفكرة لا يعني ان السياق لا يحقق هذه الفكرة لان هناك ديناميكية الاشياء ، وهناك تسارع الاشياء ووزنها . ولذلك اعتقد اننا حين ننظر إلى مستقبل الشرق الاوسط الجديد يجب ان ننظر بكل تأكيد وبكل قوة لما يجب ان يفعله الطرف العربي ، طرفاً طرفاً ودولة دولة وقطراً قطراً ، ثم ثنائياً وثلاثياً ورباعياً إلى ان نصل إلى ٢٢ ، دون ذلك ، باعتقادي ، سنبقى في الفراغ .

ثالثاً : النقطة الاضافية التي أود ان اذكرها ان هناك هيمنة اسرائيلية . موضوع الهيمنة الاسرائيلية يجب ان ينظر اليه بشيء من التعقل وبعيداً عن الوهم ، وفي الوقت نفسه بعيداً عن التبسيط . بعض المحللين يحسب احياناً كم يمكن أن يأتي من التجارة ، وكم يمكن ان نصدر . في اعتقادي ، هذا تبسيط للأمر ، ولا شك بأن القدرة الاسرائيلية ليست محدودة فقط بمساحة اسرائيل أو بعدد سكانها ولا حتى بالناتج القومي الاجمالي الاسرائيلي الذي هو ٧٠ بليون دولار . هناك اذرع قوة ، وهذه اشار اليها الباحث ، اذرع قوة وهيمنة موجودة ، وتستطيع اسرائيل أن تستخدمها . وهذه الاذرع هي ثلاثة أو اربعة رئيسية : أولاً ، ذراع المال الدولي ، ونحن نعرف ان هناك نفوذاً لاسرائيل في كثير من البيوتات والمؤسسات الدولية . وثانياً ، الذراع التكنولوجي . ونحن نلاحظ انه خلال فترة السنوات الاربع الماضية منذ مدريد وحتى الآن ، وقعت اسرائيل اربع اتفاقيات تكنولوجية اساسية أولها مع الولايات المتحدة ، ثم مع ألمانيا ، فاليابان ، فالهند التي هي في طريقها إلى التوقيع . ومدلول هذه الاتفاقيات هو مدلول مستقبلي وليس تأكيداً لما يجري الآن ، ثم هناك الذراع السياسي ، وأخيراً ذراع الرأي العام .

ان موضوع تزامن الاحداث الذي اشار اليه الدكتور عبد الفضيل ، حيث قال اننا لسنا بالضرورة مضطرين إلى وضع تزامنات للاحداث ، الاشكال ان التزامن يقع كأمر واقع كطبيعة للاشياء . والمثال الذي ذكر عن فيتنام وتأخر ارسال السفير الفيتنامي أو السفير الامريكي عشرين سنة ، هذا يمكن أن يكون بين فيتنام وامريكا ، حيث لا تداخل ولا عناصر حياتية يومية مشتركة ، بينما المنطقة العربية معلقة منذ خمسين عاماً على هذا الصراع ، وبالتالي لا نستطيع ان نعطي انفسنا وقتاً طويلاً للتفكير والتدبير والتأمل والنظر ماذا يصنع الطرف الآخر ، لان الاحداث تفرض نفسها بقوة ، والمطلوب من العقل العربي والمفكر العربي ومن صانع القرار السياسي العربي ان يدرك هذا التزامن ، وان يعمل بالتالي بأن يصبح القطر العربي ، سواء كان في مثلث اردني فلسطيني اسرائيلي أو شرق اوسط او في منطقة عربية ، جزءاً فاعلاً وليس جزءاً متأثراً بما يحدث وبأي فراغ قد ينشأ .

## تعقيب الدكتور ابراهيم بدران

أود أولاً أن اثني على الورقة المقدمة من د . عبد الفضيل ، واعتقد انها ورقة جيدة تناولت كثيراً من النقاط التي تحتاج إلى استزاده من ناحية ، وفي الوقت نفسه تمثل منطلقاً لرؤية مختلفة من ناحية أخرى . وسوف اعلق على ثلاث نقاط رئيسة في الموضوع :

أولاً : من حيث المفاهيم ، اعتقد اننا ربما كمثقفين مسيسين مصابون بنوع من الاستحواذ ، بحيث ان اللفظ يهيم لنا حالة مادية حقيقية ، في حين ان الموضوع ليس كذلك . الشرق الاوسط هو شرق اوسط ، وهو عربي بثقافته وتاريخه وفكره وناسه وجغرافيته وديمقراطيته وحاضره ومستقبله ، وبالتالي في الحديث عن الشرق الاوسط لا يجب في اعتقادي ان ننظر اليه بشكل مفرغ يأخذ منا كل الجهد في محاولة الابتعاد عنه ، وكأننا لم نعد نحن من الشرق أو لم يعد الشرق الاوسط لنا .

ثانياً : ان المشاريع الجيو سياسية والجيو اقتصادية تظهر عادة إما في حالة فراغ جيو سياسي أو جيو اقتصادي ، أو في حالة قدرة وطاقة جيو سياسية أو جيو اقتصادية فائضة . في كلا الحالتين تظهر المشاريع من هذا النوع . ونحن في الوطن العربي نعاني في الواقع من الحالة الاولى ، بمعنى الاقطار العربية في المنطقة العربية مضي على علاقاتها المنظمة وغير المنظمة ، المزاجية وغير المزاجية ، المؤسسة وغير المؤسسة ، ما يقرب من خمسين سنة ، اذا اخذنا عام ١٩٤٥ منطلقاً لذلك ، ومع ذلك ، وبكل اسف ، وهذه مسؤوليتنا نحن كساسة ومفكرين ومثقفين ، لم تنجح دولتان فقط ، ولا أقول ثلاث أو خمس أو عشر في انشاء علاقة اقتصادية مستقرة يستطيع اي مستثمر ، اي باحث أو مفكر أو مثقف ان يطمئن ان يستمرها لعشر سنوات أو للعشرين سنة القادمة ، وبالتالي في الواقع نحن في حالة فراغ ، والفراغ بطبيعة الحال مفر للقسوة الاخرى اياً كانت هذه القوى ، سواء كانت اسرائيل او بوركيننا فاسو ، وهذه قضية طبيعية ، لذلك اعتقد اننا كمثقفين يجب ان لا نفني جهدنا واعصابنا في التنبؤ فيما يمكن ان يكون كامناً وراء الفكر الاسرائيلي ، حين طرح بيريز مشروع الشرق الاوسط الجديد ، وبالنسبة ، المشروع لم يطرحه ببرز في اعقاب حرب ١٩٦٧ ، بل صدرت كثير من الدراسات والكراسات حول شرق اوسط جديد . الخ . ولكن القضية الاساسية انه يجب ان لا نفني طاقنا بالتنبؤ بما يمكن ان يفعله الطرف الاخر فيما لا نركز على ما يجب ان نفعله .

ويعتبروا اسرائيل واقتصادها جزءاً يتبع الكل ، وليس جزءاً يتبعه الكل ويلحق به .  
ومن هنا تأتي أهمية الرؤية التي انتهى إليها الباحث عندما أكد بأن اندماج الاقتصادات العربية فرادى في البنية الجديدة للاقتصاد العالمي في عصر مابعد الاوروجواي هو محاولة انتحارية ، وسوف تنعكس بالسلب على مستقبل عمليات النهوض والتطوير الاقتصادي للبلدان العربية .

ويقودنا هذا إلى التنبيه بأن الدول العربية وهي بصدد البحث عن وعاء أو فضاء اقليمي ملائم ، يجب أن لايعني بالضرورة نقل أو تقليد نماذج الآخرين (نافتا ، أفتا ...الخ) أو مواجهة خيارى الشرق أوسطية ، أو الشراكة المتوسطة ، وكلاهما كما نعلم صيغة تخدم في منطلقها وخلفيتها وأهدافها مصلحة طارحها اسرائيل وأميركا في الصيغة الشرق أوسطية ، وأوروبا في الصيغة المتوسطة كبديل للشرق أوسطية ، لايدعمها حتى الآن تصميم نافذ ، وخطوات عملية ذات أثر واضح سوى بعض البدايات الهامشية مع قطر عربي أو أكثر في المغرب العربي .

واسرائيل في كل الأحوال لا تعترف أصلاً بوجود اقتصاد عربي أو بنية اقتصادية عربية بالمعنى الجمعي . وهي في أحسن الافتراضات ترى وحلفاؤها أن هذا الاقتصاد العربي إذا كان موجوداً فالمفروض أن يوضع في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي ، وهي تسعى إلى احتلال موقع البوابة الاقليمية لمنطقة الشرق الأوسط من وإلى بقية العالم ، وتمسك بمفاتيحها .

وباختصار ، فإن اسرائيل تسعى إلى أن تصبح مركز الثقل في جميع الأنشطة الاقتصادية المستهدفة ، ونقطة الالتقاء أو العبور لمعظم مشروعات البنية التحتية كالطرق ، والسكك الحديدية ، والاتصالات ، والطاقة ، والمجرى المياه بالتعاون مع تركيا ، وكذلك البلد المستفيد الأول من جميع البرامج السياحية المتعددة الوجهات ، ونقطة استقطاب للاستثمارات الخارجية الوافدة وشريكاً رئيسياً في التجارة البينية ، وأن تصبح مصدراً رئيساً للتقانة للبلدان العربية ، مما يتيح لها بالنتيجة قوة اقتصادية مهيمنة ، بالإضافة إلى قوتها العسكرية المؤكدة لتصبح المرجعية السياسية الأولى في المنطقة ، وكل ذلك يثلج صدر أميركا ويقر عينها اللتين تتطلعان باستمرار إلى احتمالات الانفلاتات والانفجارات الايدولوجية ، والشعبية ، في الدول العربية مما يهدد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة ، وهي التي رسمت ولا تزال ترسم لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبدأت تقطف ثمارها ، خاصة بعد حرب الخليج الثانية وبل مسرحية حرب الخليج الثانية التي عرضت بالذخيرة الحية . وكان آخرها التخطيط لاقامة مظلة ضد الصواريخ البعيدة المدى تغطي كل المنطقة العربية والشرق الأوسط .

ويبدو واضحاً ، أن أحد أهم الأهداف (الماورائية) لهذا السعي ، إضافة لما ذكرناه ، هو الغاء التفكير (من خلال الواقع الجديد) في أي توجه عربي أو رؤية لما يسمى بكيان اقتصادي

## تعقيب الدكتور زكي حنوش

إن أية معالجة لهذا الموضوع انطلاقاً من أن معاهدات السلام مع اسرائيل هي الأساس تتجاهل ان التحدي الأكثر تأثيراً على العرب هو المتغيرات الاقتصادية العالمية كمتغير مستقل أما المتغير الاقليمي العربي الاسرائيلي فهو متغير تابع .

وبالتالي فإن كل معالجة لأوضاع الوحدات الاقتصادية القطرية العربية يجب أن تنطلق من حقيقة ، وضرورة البحث عن صيغ مناسبة ، وتصورات عملية وواقعية لمواجهة متغيرات الاقتصاد العالمي من منظور (اقتصاد عربي) في التعامل مع اقتصاد كوني يتضمن تجمعات اقتصادية عملاقة . واسرائيل في هذه الحالة يجب أن لاتخرج عن كونها مجرد طرف من أطراف المجموعة الاقليمية في الفضاء العربي أو الشرق أوسطي . وبناء على ذلك فإن من أكبر الأخطاء التي يقع فيها العرب في هذه المرحلة ، اعتقادهم وتعاملهم مع المعادلات الجديدة من خلال اعتبار اتفاقيات السلام بوابة ومدخلاً للاقتصاد العالمي ، واعتبار اسرائيل نقطة العبور اليه ، بل الوسيلة الوحيدة للدخول إلى عالم مابعد التكتلات ، ومنظمة التجارة العالمية . ومن هنا ظهرت الطروحات الفجة في الآونة الأخيرة عبر مقولات ، وعلى سبيل المثال ، اقتصاد سوري اسرائيلي ، اردني - اسرائيل ، لبناني اسرائيلي ، مصري اسرائيلي .. الخ ، وكان اسرائيل هي القاسم المشترك الأعظم والأب الروحي للجميع ، ومفتاح الولوج إلى الحل .

صحيح أن السلام أنهى حالة الحرب بين العرب واسرائيل ، ولكن مصير الاقتصادات العربية في مرحلة مابعد السلام يجب أن لايرتهن لاسرائيل ولمصلحتها . بل لمصلحة العرب أولاً وأخيراً . فالتحديات التي كانت تواجه الاقتصادات العربية في مرحلة ما قبل السلام بقيت هي ذاتها في مرحلة مابعد السلام ، ودخول اسرائيل كمتستجد يجب أن يبقى حالة طارئة وجزئية . والمشروعات المطروحة الآن لتنمية وتقوية الاقتصادات العربية والتي تتناول كل شيء تقريباً ، كما هي ممكنة الآن ، كانت هي نفسها مطروحة وممكنة سابقاً .

وبناء على ذلك ، فإن على راسمي السياسات الاقتصادية العربية والمخططون الاستراتيجيون العرب ، أن يسقطوا هذا التصور على أهدافهم القطرية أو القومية ، والاقليمية ، والكونية ،

عربي وصولاً إلى كيان منظومي عربي بإبعاده السياسية والقومية ، بما في ذلك من احتمالات ولو كانت ضعيفة لتحقيق حالة ما من التكامل أو التضامن العربي .

وربما يكون من المثير الوصول إلى تصور غير معلن ، ولم ينبه له أحد حتى الآن ، وهو أن أغلب النخب العربية الحاكمة بانظمتها البعيدة عن مضامين ومفاهيم المجتمع المدني تميل ضمناً إلى السعي لتحقيق هكذا صيغة عبر الشرق أوسطية ، فتلغي بذلك كل احتمالات (بل كوابيس) وحدوية عربية قد تهدد مستقبلاً كياناتها الخاصة ومصالحها الذاتية ونفوذها القطري ومواقع حكمها وسلطتها لمصلحة الجمع العربي . وشواهد الخمسينات والستينات تؤكد ذلك كما يقرئنا التاريخ القريب ، وكما تؤكد التوجهات المغرقة في القطرية بعد حرب الخليج الثانية ، لدرجة العداء للآخرين (العرب طبعاً) .

وكمحصلة ونتيجة ، يصبح واضحاً أن الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة ، ستنتهي ، إذا سارت الأمور على ما هي عليه ، إلى تحويل معظم المكاسب إلى الاقتصاد الاسرائيلي ، الذي سيعتمد على جملة من المزايا النسبية ، والأوضاع السياسية في مواجهة الدول والاقتصادات العربية المنفردة ، إضافة إلى مصادر التميز والتي منها :

١- التفوق التقني الاسرائيلي الذي تدعم أكثر بالاتفاق على إقامة مؤسسة العلم والتكنولوجيا مع الحليف الأمريكي الدائم .

٢- مبادرة الأطراف العربية الموقعة لاتفاقيات السلام إلى إقامة مشاركات غير متكافئة مع العديد من الأنشطة الاقتصادية الاسرائيلية يقدم فيها الطرف العربي جملة من التسهيلات كشريك تابع حيث يوفر الأيدي العاملة الرخيصة ، وخدمات الانتاج المساعدة ، وجملة من التسهيلات الأخرى ، في حين تقوم اسرائيل بمهام التخطيط ، والتصميم والتسويق ، وتقديم جزء من التمويل .

٣- الاعتراف باسرائيل ، ليس كعنصر اقتصادي سياسي في المنطقة فقط ، بل باعطائه دوراً قيادياً وامتيازات تساعد على حل مشكلاتها على حساب الجوار العربي من خلال فتح الأسواق العربية وإعطاء الأفضلية للصادرات الاسرائيلية ، وبمعنى آخر إعطاء اسرائيل امتيازات لم تعطيها الدول العربية لبعضها البعض حتى الآن .

٤- تفكيك الوطن العربي إلى كيانات غير عربية منسوبة إلى ائمتائها الاقليمي ، كفصل الخليج العربي عن بقية الوطن العربي وتحويله إلى محميات ، وفصل المغرب العربي عن المشرق العربي وربطه بأوروبا ، مع بروز تناقض هذه النظرة الأوروبية والنظرة الأميركية ، والأهم من هذا وذاك جعل محور الشرق الأوسط بقيادة اسرائيلية .

توصلنا هذه الاستنتاجات إلى حالة من اليقين أقرب منه إلى الشك في مدى جاذبية

واقعية قيام سوق شرق أوسطية تأتي للدول العربية واقتصاداتها بمكاسب توازي المكاسب التي تمنحها اسرائيل .

فالمشروع وفق ما عرضناه يسمح لاسرائيل بأن تصبح نقطة استقطاب مركزية اقتصادياً ومالياً ، ويسمح لحليفها أميركا والغرب عموماً بأن تثبت تغلفها وتعزز استغلالها الاقتصادي وهجمتها الثقافية والاستهلاكية على حساب العرب .

### الصيغ والبدائل المقترحة لاشكال التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات الشرق أوسطية

#### استهلال :

بداية أضيف إلى ماذكره الباحث في تحليله لأسباب وحالة الانقسام بين ما تم اتخاذه من قرارات عربية واتفاقات جماعية و بين ما جرى تنفيذه فعلاً في كل قطر عربي على انفراد . إذ يبدو - من وجهة نظر الباحث - كما لو أن القرارات الجماعية اخذت صوراً مستعارة ، أو سعت لغايات طموحة ، بينما الاجراءات التنفيذية القطرية لم تراعى إلا المعطيات الراهنة في بلدها فقط ، إضافة للافتقار إلى الدراسة والتحليلات الواقعية مما جعل التدابير والاتفاقات العربية تأتي كضرب من ضروب الاستعارة المبسترة ، دون مراعاة كافية لطبيعة الشروط الاقتصادية ، والأحوال السكانية والاجتماعية السائدة والمرتبقة!

وهذا الذي أوردته الباحث وإن كان صحيحاً إلا أنه ، ومن وجهة نظرنا ، يجب أن لا نغفل النوايا (الرديئة ربما) لكثير من الحكومات العربية التي اتخذت هذه القرارات تجنباً للملامة أو استجابة للضغط ، أو لتبريد بؤر الاتجاهات التوحيدية العربية ، التفافاً على المحتمل ، وحفاظاً على المصالح الشخصية الذاتية حتى بعيداً عن المصلحة القطرية للقطر نفسه . وإلا لكانت بادرت في ذلك الوقت ، ويمكن أن تبادر الآن إلى إقامة السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة ونفذت عشرات القرارات والاتفاقيات الثنائية والجماعية العربية المعروفة .

انسجاماً مع هذا التصور ، فإن منهج التخطيط التأشيري قد لا يفي بالغرض ، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تطرح فيها بقوة ، وبصراحة ، مقترنة بالسلوك العملي غير المبرر من قبل بعض الاقطار العربية ، دعاوى السلام ، والتفرد غير المتعقل في التحلق على الانفتاح مع اسرائيل بكل المضامين ، بدعوى المتغيرات الدولية وضغوط القوى ، والرؤية البراغماتية إلى آخر ما هنالك من دعاوى تليفقية بحجة غياب الدراسات العربية ، مقابل وضوح وجاهزية الدراسات الاسرائيلية التي تعطي مبرراً يبدو منطقياً للحكومات العربية بادعاء وجود مصلحة

العلاقات الاقتصادية ، وبالتالي من الهيمنة السياسية ، إلى جانب التفوق العسكري الذي لاجدال حوله . فعندما تكون المواقع متوازية على أرضية أفقية ، يتاح للتعامل بين العرب واسرائيل لدى التوصل إلى تسوية سياسية مرضية للفريقين أن يكون تعاملًا ندياً متكافئاً ، لا تقتصر دلالاته وأثاره على اعتبارات الحساب الاقتصادي فحسب . فإذا كانت هيكلية العلاقات المرسومة من حيث تقسيم الأدوار والمواقع في البرامج والمشروعات والمؤسسات التي يلحظها المشروع الشرق أوسطي تعطي اسرائيل موقعاً متميزاً ومتفوقاً بصورة استباقية - كما يلاحظ في ما قدم من مقترحات في وثائق قمة الدار البيضاء وما جاء في قسم كبير من البيانات والمداخلات - فإن هذا يشكل في الأساس خللاً بنيوياً خطيراً تترتب عليه آثار ضارة مخيفة للأقطار العربية .

#### ب - الاشتراط الثاني :

لتحقيق مكاسب مرضية لجميع الفرقاء من إنطلاق المشروع الشرق أوسطي هو ألا تكون مكاسب اسرائيل على حساب العرب ، ومن الضخامة بحيث يعمل ذلك على تهميش الدور والموقع العربيين ، وبالتالي على إيصال اسرائيل إلى هيمنة اقتصادية تتولد منها هيمنة سياسية إلى جانب التفوق العسكري .

#### الصيغة الثانية :

من الواضح أن كل طرف عربي شارك في عملية السلام ووقع اتفاقاته ، انطلق من مصالحه وأمنه وجغرافيته بمنظور قطري ، وسعى من حيث المبدأ والأساس إلى تجميد التناقض والصراع مع اسرائيل لصالح الالتفات للمشكلات السياسية والاقتصادية والاحتياجات الداخلية العديدة المترامية . ولكن قيمة السلام في الحقيقة وبالمفهوم العربي يجب أن تنطلق من مدى مساهمته في مساعدة الدول العربية ، كل على حدة وفي إطار جماعي ، في الوقت ذاته على حل أهم مشكلاتها الاقتصادية والسياسية والمائية والبيئية والتعليمية والأمنية في الإطار الداخلي والقومي والاقليمي ، وليس حل مشكلات اسرائيل على حسابها .

فالتشكيل الجديد الناتج عن السلام يجب أن يعني السعي رغم العقبات الكثيرة لبناء عقلانية جديدة في المنطقة العربية ومحيطها الاقليمي يقوم أساساً على رؤية عربية قطرية وقومية إقليمية شاملة لأمر التنمية والبناء الاقتصادي ، ونظام وحركة المعلومات والسياحة والملاحة والتجارة ، وحماية البيئة ، وحماية مصادر المياه وتوزيعها وترشيد استخدامها ، وتطوير الزراعة ، والتعاون الاقتصادي والكونفدرالية والأمن ، والحد من التسليح ، وتطوير أشكال من المشاركة السياسية الديمقراطية ، وحقوق الانسان .

إن المستقبل مرتبط بقدرة المخططين والاستراتيجيين العرب (الرسميين وغير الرسميين

مباشرة ومؤكدة لها في إقامة نوع من التخطيط التأشير مع اسرائيل بدلاً من الاقطار العربية . وقد يكون المجال الوحيد والأكثر فعالية من وجهة نظرنا هو عرض هذه الدراسات والتحليلات في مثل هذه المؤتمرات وقيام مثل هذه المراكز بإجراء هذه الدراسات لتكون أداة لاسقاط الحجة بغياها بدلاً من طرح الإطار العام كما جاء في الورقة .

ولربما يقع عبء ذلك على المفكرين العرب الاستراتيجيين وعلى مراكز الدراسات الاستراتيجية المستقلة . فهذه الدراسات من شأنها أن تسقط مبررات وادعاءات الحكومات العربية بغياب الرؤية الواضحة أو البراهين المنطقية .

وبافتراض حسن النية فإن هذه الدراسات ستكون بديلاً ومنافساً للمشروعات الاسرائيلية المطروحة بصيغ مغرية وربما خبيثة كما حدث في قمتي الدار البيضاء وعمان حيث دأبت اسرائيل منذ قبل قيامها ولا زالت على اعداد «سيناريوهات» مستقبلية ومنها مشروع بالتييمور ، ومشروع جامعة تل أبيب ، وكتيب ١٩٦٧ ، والشرق الأوسط الجديد ... الخ خلافاً لما جرى عليه العرب .

ولا تفتونا في هذا السياق الإشارة إلى أن العديد من الدراسات التي قدمت لهذا المؤتمر بمنطق تعقيبنا هذا كان المفترض فيها أن تتناول رؤية مستقبل الاقتصاد الاردني في إطاره الاقليمي من زاوية البعد العربي وليس من زاوية البعد الاسرائيلي عبر اتفاقية السلام ، وبالتالي فرص التعاون الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية المحتملة والممكنة بإيجابياتها وسلبياتها عربياً واسرائيلياً لتكون مرجعية لمتخذي القرار القطري أو القومي في منهج التخطيط التأشير المقترح ، أو غيره من الصيغ .

#### الصيغة الأولى :

كي لا يتهم تحليلنا بالتحيز صوب إبراز سلبيات المشروع الشرق أوسطي ، على إدراكنا إيجابياته التي يمكن تحقيقها ، وهي ما يدعمه التحليل الاقتصادي النظري . على أننا هنا مدعوون بالضرورة إلى اعتماد قواعد التحليل ومضامينه في نطاق الاقتصاد السياسي والمؤسسي ، أي التحليل الذي لا يغفل الاعتبارات السياسية والمؤسسية وغط تقاسم المكاسب بين فرقاء التعامل والتفاعل في الشرق الأوسط المنشود في قمة الدار البيضاء ، وهنا يصبح من الضروري إيفاء شرطين أساسيين مترابطين عضويًا لكي تكون المكاسب المتوقعة من المشروع الشرق أوسطي كافية لتبرير الانطلاق فيه لدى الفريق العربي :

#### أ - الاشتراط الأول :

أن يكون دور اسرائيل وموقعها في هيكلية النظام الشرق أوسطي وحركيته ، معادلاً وموازياً لدور أي من الاقطار العربية ، بمعنى أن تكون المواقع والأدوار في ترتيب أفقي ، لا في ترتيب عمودي . فالترتيب العمودي يعني ، وبشكل استباقي ، تمكين اسرائيل من الهيمنة على شبكة

### الصيغة الثالثة : النهاية الصغرى

إن المشروع الشرق أوسطي بصيغته الراهنة ليس نابعاً من مصالح الدول العربية وفق ماسبقت الإشارة إليه وما تتفق عليه كل الدراسات ، فالدول العربية ليست في حاجة إلى اسرائيل ، بل العكس . كما أن للغرب مصالحه في الوطن العربي ، وللعرب مصالحهم مع الغرب ، وبالتالي فإن إقامة سلام مفروض على العرب يبقى الكثير من المسائل معلقة أو مؤجلة لا يلغيها التعاون الاقتصادي مع اسرائيل .

ولذلك ، فإن الواقعية السياسية تفرض على العرب الإمساك بمفصل المصالح وليس التخلي عنه لاسرائيل ، لأنه في حالة الإذعان للجبرية العالمية ، وتحديداً الاسرائيلية الأمريكية ، وللضغوط فإن من شأن ذلك أن يبرد الصراع في المنطقة على المدى المنظور ، إلا أنه على المدى البعيد وفي ظل العلاقات غير المتكافئة بين العرب كطرف شعبي وبين الأطراف الأخرى ، وبالذات اسرائيل ، قد يؤدي إلى تراكم مشاعر الغبن وضغوط الهيمنة التي تخلفها عادة السيطرة الاستعمارية بمختلف صيغها وأشكالها وبالتالي يصبح المستقبل غير مضمون . ولعل في ظاهرة الاسلام السياسي أو الارهاب ما يترجم مثل هذا الاحتمال (مع رفضنا من حيث المبدأ والأصل لطروحات اصحابه) . وبناء عليه نقول في رؤية مستقبلية فيما يشبه الحتمية التاريخية ، بأن العرب وتحديداً الحكومات العربية ، إذا لم تبادر إلى رعاية مصالح شعوبها في مناخ أصبح كل شيء فيه واضحاً جملة وتفصيلاً ، وإذا استمرت في الإذعان لغواية مصالحها الذاتية ومصالح اسرائيل واميركا ضمناً ، فإن لا شيء يضمن على الاطلاق الانفجار العربي وفي أي وقت قادم ، وعندئذ قد يبدأ زمن الأصولية العربية بكل أشكالها واحتمالاتها وقراءة التاريخ لاستبعاد ذلك ولاتنفيه .

ومراكز الدراسات) باختلاف دولهم على وضع مجموعة الدراسات والسيناريوهات والبدائل الآن وفوراً لجهة تصور عربي ، تملك زمام المبادرة فيه سوق شرق أوسطية عربية ، كبديل للمشروع الاسرائيلي الاميركي المطروح والهادف إلى التعاون فوق القومي في السوق المأمولة والذي يهدف إلى حذف هوية وانتفاء دول المنطقة .

ولتحقيق الصيغة العربية فإن الدراسات والتحليلات والمنطق التخطيطي التأشيرى يجب أن تتناول فرص التعاون العربية العربية ، والعربية الاسرائيلية ، والعربية العالمية مع هامش من الحرية لاستقلالية كل قطر عربي في توجهاته الاقتصادية وحرية استخدام موارده لتحقيق اهدافه الانمائية الذاتية ، طبقاً لنظامه السياسي الاقتصادي والاجتماعي مع التزام الحد الأدنى بصيغ ومتطلبات التنسيق والتكامل مع الخطط والسياسات الاقتصادية القطرية ، بما يحقق أكبر قدر من المواءمة بين أهداف التنمية القطرية وأهداف التكامل الإقليمي العربي ، وبما يسمح بحل التناقضات القائمة بين المصالح القطرية في الأجلين القصير والمتوسط .

ذلك أنه من الصعب في تصورنا أن يتمكن الشعب العربي خلال هذين الأجلين ، ولأسباب وجدانية ، من هضم صيغ التعاون العربي الاسرائيل وقبولها تماماً ، خاصة وإنها تطرح من خلال الجبرية العالمية التي أمّلت حل الصراع العربي الاسرائيلي بالطرق السلمية وعلى حساب العرب ، قولاً واحداً .

وهي ذاتها - بمنطق واقعي - تملي على الأنظمة العربية منهجاً انفتاحياً يفترض أن يسير بخطة محسوبة واعية للتعامل مع الشرق أوسطية ومع المتوسطية أيضاً ، بعيداً عن منطق الامتناع العاطفي تماماً عن المشاركة التي تعني الارتداد عن حركة التسوية السلمية ارتداداً قصير النظر وموازن القوى والقوة على ماهي عليه ، وطالما أن المعالجة الشاملة بكل أبعادها ومضامينها متعذرة على المدى المنظور ، والنظام العربي المفترض متعثر ، والسوق العربية غائبة ، والهزولة متسارعة بسبب وبدون سبب في بعض الأقطار العربية بل من قبل بعض الحكومات العربية ، فإنه يبدو من المناسب كمرحلة أولى إقامة نظام عربي صغير يقوم مؤقتاً ، كما يمهّد للنظام العربي الكبير في ممارسة التعامل المسؤول والعقلاني مع الحركة الشرق أوسطية في مداها القريب والمتوسط يضم عدة أقطار مشرقية ومغاربية تكون مهمته ترشيد الحركة داخل الدائرة العربية واتصالها بالدائرة الشرق أوسطية .

ونرى أن هذا النظام المصغر يمكن أن يشكل الأرضية المناسبة لممارسة نهج التخطيط التأشيرى المقترح للتنسيق التكاملي العربي على الأمد البعيد ، الذي إذا تحقق فسيكون الطرف الأقوى والأجدر بالمكاسب في مجالات التعاون الاقليمي ، أو العالمي عبر منظمة التجارة العالمية وفي مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى . وفي المحصلة مع اسرائيل كمجرد دولة من دول الاقليم .

وتغطي الورقة في حيادها بصورة جيدة محدوديات التعاون الاقتصادي العربي، خاصة وانها تشير الى التفاوت الشديد بين اغطاى الاقتصاديات العربية وليس بين انتاجها فقط، والى اثر حرب الخليج السلبي على استمرارية التعاون الاقتصادي العربي، والى اهمية الارادة السياسية في ذلك، اذ يقول الباحث كنتيجة لدراسته انه «اذا ما انتفت هذه الارادة اضحى الحديث عن التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي غير ذي موضوع». صفحة ١٨.

والسؤال الذي يثور مباشرة هو، هل تتوفر الارادة السياسية لدى الدول العربية للالتزام بتكامل اقتصادي شامل كاقامة منطقة تجارة حرة او سوق مشتركة ولو بعد عقدين من الزمن؟ الجواب على ذلك بالنفي. اذ لا زالت تلك الارادة اما غائبة او ضعيفة او مشتتة. ولا زالت غير قادرة على تحقيق منهاج تكاملي اقتصادي. نحن نواجه الآن حقيقة فشل تحييد العمل الاقتصادي، وتفاوت الارتباطات الاقتصادية الخارجية للدول العربية، وضعف الارادة السياسية، والانقسام العربي نتيجة للاخطار والهواجس الامنية، كل هذا في ظل بيئة اقتصادية جديدة اقليمياً وعالمياً وتنافس اقتصادي دولي شديد على منطقة الشرق الاوسط.

في ظل هذا الواقع، على الاقتصاديين العرب ان يفكروا ملياً في جدوى متابعة هذا الطريق المسدود ذاتياً ودولياً نحو تكامل اقتصادي عربي شامل، وان يتجهوا نحو هدف اكثر واقعية ولو انه اقل طموحاً وهو:

- ١- امكانية التعاون الاقتصادي بين عدد من الدول العربية دون الانتظار حتى ينضم الجميع.
- ٢- تحقيق المصالحة بين الدول العربية وبخاصة في المجالات السياسية والثقافية.
- ٣- توسيع آفاق التعاون بين رجال الاعمال والمستثمرين العرب والهيئات الممثلة للقطاع الخاص في الدول العربية.
- ٤- الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة وتخفيف القيود الرسمية على انتقال رأس المال والعملات والاشخاص.
- ٥- اقامة المشاريع الاقليمية المشتركة وربط قطاعات البيئة التحتية اينما كان ذلك ممكناً، مثل ربط الشبكات الكهربائية والطرق والمياه والاتفاق على تراكمية المنشأ حسب اتفاقات المشاركة مع الاتحاد الاوروبي.

هذا ما يمكن تحقيقه، وبالتالي ما يجب علينا في اطار الاقتصاد السياسي أن ندعو الدول العربية لتبنيه، وكما يعلم الزميل الدكتور عبد الفضيل، فإن أهمية التخطيط، الالتزام والتأثير، قد تراجعت كثيراً ولم يعد اداة ضرورية لنمو الاقتصادي ما دامت برامج التصحيح في الدول العربية تدعو للتركيز على دور القطاع الخاص والاعتماد على قوى السوق وتقليص

## تعقيب الدكتور تيسير عبد الجابر

يتناول الزميل الدكتور محمود عبد الفضيل في ورقته بدائل التكتلات الاقتصادية المطروحة في الوقت الحاضر على الدول العربية. ويركز على ثلاثة من هذه البدائل هي:

١- الترتيبات الشرق - اوسطية.

٢- الترتيبات الاوروبية المتوسطة.

٣- التعاون الاقتصادي العربي.

ويرى ان ما يسميه المشروع الشرق اوسطي «هو في الاساس صياغة اسرائيلية بدعم امريكي»، وسيعتمد على دور اسرائيلي كمركز اقتصادي لهذا النظام وبوابة العالم الى السوق الاقليمية في المنطقة. وانها ستتخصص في الصناعات عالية التقنية التي تعتمد على قوى بشرية عالية المهارة وتسهيلات للبحث والتطوير.

ويبين الدكتور عبد الفضيل محاذير هذه الترتيبات التي تنطبق الى حد ما، وفق رأيه، على الترتيبات الاوروبية - المتوسطة. فهي لا تعامل الدول العربية كوحدة اقتصادية واحدة وبنفس الشروط. كما تعيد الى الازهان ذلك النمط من التكامل الرأسي القديم بين دولة المركز والاطراف. ومع ذلك، فانه يفضل مشروع المشاركة الاوروبية المتوسطة نظراً لانه اطار فضفاض واكثر مرونة.

ويبين في النهاية البديل الثالث وهو التعاون الاقتصادي العربي. ويقترح اتخاذ اسلوب التخطيط التأشير في جميع الدول العربية كأداة للتنسيق التكاملي العربي.

ومع تقدير الكمال لما قدمه الزميل الدكتور عبد الفضيل من افكار، الا انني لا اجد في ورقته موقفاً محدداً من البدائل المتاحة تستطيع دولة مثل الاردن او مصر مثلاً ان تتبناه وتعتمده، وهذا يجعل من الورقة دراسة محايدة تبين المحاذير والمخاطر والعوامل المحددة، وتترك للجهة المعنية او القارئ ان يحلل ويقرر. هذا الموقف المحايد هو في الحقيقة اسهل المواقف وان كان قاصراً عن الاجابة على سؤال هام وهو أي البدائل المتاحة سنختار؟

حجم الحكومة والخصخصة وتحرير النشاط الاقتصادي .

دعونا نعود للبديلين الاول والثاني . بالنسبة للنظام الشرق اوسطي ، فإنني اشارك الدكتور عبد الفضيل في الاشارة الى بعض المحاذير ، ولكنني اركز على الانتباه للممارسات التجارية لاسرائيل اكثر من اي شيء آخر والتي تعرقل العلاقات الاقتصادية بحجج تتعلق بالمواصفات او النواحي الامنية . فيما عدا ذلك ، اود ان ابيه الى النقاط التالية :

١- ليس هناك أي دولة عربية بحاجة الى وسيط بينها وبين الاسواق الاخرى ، فهناك علاقات اقتصادية قائمة فعلاً ومنذ سنوات طويلة بين كل دولة عربية ومناطق العالم الاخرى ، اذن ، دور الوسيط الذي قد تسعى اسرائيل للقيام به غير مطلوب ، ولا توجد دولة ستحشر نفسها في ذلك النطاق .

٢- هناك في المنطقة تنافس اقتصادي بين اكثر من دولة ترغب في لعب دور اقليمي واسع ، ويمكن أن يؤهلها حجمها للقيام بذلك ، فاسرائيل لا تحتكر ذلك الدور .

٣- اذا كان لدولة مصلحة في مشروع معين او عملية اقتصادية مع اسرائيل ، فانه قد لا يكون من المستحسن تجميد ذلك في ظل السعي الجاد نحو اهاء الصراع العربي الاسرائيلي والفلسطيني الاسرائيلي ، وقد يكون من المصلحة العربية بعيدة المدى ان يحدث تداخل اقتصادي عربي مع الاقتصاد الاسرائيلي بما في ذلك انتقال العمالة العربية لاسرائيل ، والمعاملة بالمثل في شراء الاسهم والعقار . وتبقى هذه النقطة جدلية وخاضعة لنقاش بين اكثر من وجهة نظر .

أما فيما يتعلق ببديل التعاون الاقتصادي الاوروبي المتوسطي وفق اتفاقات المشاركة ، فإن الدكتور عبد الفضيل يبدو مؤيداً ولو بتحفظ لهذا البديل . وأنا من جانبي أؤيد توجه الدول العربية المتوسطية للتعاون مع الاتحاد الاوروبي ، اذ ان تجربة الدول الآسيوية الناجحة في النمو الاقتصادي السريع تدل على اهمية افتتاح اسواق الدول المتقدمة امام صادراتها وبخاصة الولايات المتحدة واليابان . وتقدم الاسواق الاوروبية منفذاً اقتصادياً ضخماً لتنمية صادرات وانتاج الدول العربية ولو ان هذا سيتطلب تكيفاً له كلفته على المدى القصير والمتوسط . وتتضمن اتفاقات المشاركة مساعدات مالية ستخفف من تلك الكلفة .

كما أن اتفاقات المشاركة لا تحول دون تعاون اقليمي بين عدد من الدول المتوسطية بما في ذلك دول عربية ، بل تشجع على ذلك من خلال تمويل المشاريع الاقليمية وتشجيع اقامة مناطق تجارة حرة للافادة من تراكمية المنشأ .

أخيراً ، اشكر الدكتور محمود عبد الفضيل على ورقته التي فتحت كثيراً من المواضيع للنقاش ، وما ملاحظاتي اعلاه الا اسهام في هذا المجال .

## تعقيب الدكتور سمير نصر

شكراً سيدي الرئيس . لا بد في البداية من التنويه بالجهد التحليلي ووضوح الرؤية التي اتسمت بها ورقة الدكتور محمود عبد الفضيل ، انما اود ان اقدم بعض الملاحظات حول النقاط المثارة في الورقة .

ان اي اتفاق شرق اوسطي يفترض حداً ادنى هو موافقة جانبين ، فاذا كانت نظرة طرف تؤسس للهيمنة ، فالموضوع يمكن تلافيه من خلال الموافقة على اطر اخرى مع مجموعة من الاستثناءات . ان التفاوض عملية طويلة مستمرة في الشرق اوسطية وفي غيرها ، وقد تأتي متغيرات وبدائل تؤسس لمحاوٍر معينة قد تسقط جزئياً النظرة المفروضة أو التي يمكن ان تفرض . ان هيكليّة الاقتصاد العالمي ستجعل التنافس ، على اشدّه بين مراكز الانتاج في مختلف الدول الصناعية عما سيضعف الهيمنة الاسرائيلية المزعومة ، وقد يحصرها في مجالات محددة كالتيكنولوجيا المتقدمة ، أو الطيران ، أو في بعض السلع الصناعية المحددة ذات القيمة المضافة العالية . وقد لا تكون حصة الاسواق العربية من هذه المواد ما يكفي لبناء استراتيجية تتكفل عليها اسرائيل ، خاصة وان المنافسين الآخرين لن يتركوا لها مجالات احتكار اي من الاسواق المجاورة ، بسبب عمق العلاقات وحجم المصالح الاوروبية والامريكية مع هذه الاقتصادات ، وخاصة الخليجية منها . ومن المرجح ان يكون الاطار المقترح مليئاً بالتنازلات وطموحاً من حيث الاهداف دون ان يؤدي بالضرورة إلى واقع ملموس . ان النظرة التشاؤمية لا مبرر لها إزاء المشروع الشرق اوسطي ، لكنها موجودة في المقابل في مجالين أساسيين : سمات نمو في الاقتصادات العربية والفشل النسبي في التعامل فيما بينها . وياً كانت مبررات المناقشة ، فإن انماط النمو والتعاون ضرورية بحد ذاتها ، سواء كانت هناك مخططات شرق اوسطية أو لم تكن . كما ان بناء دولة والمؤسسات ضرورية بوجود أو بغياب أي مواجهة أو مشروع تعاون اقليمي ، فالتنافس في السوق العالمية موجود وهو يغربل تدريجياً بين مختلف الاداءات ليعرض السلع والخدمات ذات النوعية والجودة والاسعار الافضل . ان الفرضية الوحيدة الموجودة هي في ضرورة الانتقال إلى اقتصادات اكثر فعالية . من هنا يتحدد التحدي الذي يواجهه الاقتصاد العربي عموماً في

التكنولوجية وليس فقط بقاعدتها المالية ، وذلك من خلال المناطق الحرة والشراكة مع الشركات الأجنبية وحتى فتح المجال لشراء حصص في الشركات المحلية والتعاون في مجالات التسويق والانتاج والخدمات وليس ترك هذا الموضوع بيد الاسرائيليين الذين يسخون رؤوس الاموال والتكنولوجيا في مناطقهم .

والتعاون العربي لم ينجح لانه بني على اعتبارات عاطفية وكلام سياسي محض ومحاولات تخطيط فوقية ، وكثير من الارتجال والتوصيات التي غالباً ما تكون بعيدة عن الواقع ، وانفصام بين القول والفعل ، وعدم التفريق بين الاختلاف السياسي والتعاون التجاري ، وغياب التشاور بين الادارات الوسطى ، وتباعد ثقافات انظمة وميكانيكية العمل في مختلف الاقطار ، وعدم الانخراط إلا نادراً ضمن مشاريع واقعية . فالانطلاق الفعلي يكون من خلال المصلحة المشتركة ، وبنائه يكون على ارض الواقع ، ومقياسها هو الجدوى الاقتصادية ومجالها هو توسيع السوق ، ومعيارها هو ازالة العوائق المختلفة ، وانماؤها يكون من خلال توزيع المعلومات . ان التخطيط الفعلي يقوم ببرمجة ازالة العوائق على انواعها . ان الانتقال من التمسك بالمصلحة الآنية إلى اعتماد مبادئ المصلحة طويلة المدى تتطلب صدمة ايجابية . فهل انتقال الدول من اقتصادات حرب إلى اقتصادات سلام يكون هو المفصل . وياً تكن الايجابيات ، فقد تكون ميكانيكية التجمعات تفرض نمواً متوازناً وجماعياً وليس تسليطاً وهيمنة . ان فرضية استفادة طرف دون غيره وهيمنة لان التبادل التجاري يفرض رفع القوى الشرائية باستمرار لكافة الدول من اجل استمرارية التعاون .

ان التخوف من الشرق اوسطية ضروري لكنه غير مبرر ، ضروري لانه يدفع إلى اعتبار التحدي الاقتصادي أمر جدي بعد أن كان التوازن العسكري هو السائد ، وهو مهم لانه قد يعيد مواضيع التعاون العربي إلى الواجهة ، وهو قاعدة توسيع الوعي الاقتصادي بين المفكرين والمقررين ، وهو اساسي لانه قد يسهل الانتقال إلى مواضيع الانماء بعد فترة طويلة من تغييبها من اولويات العمل العام ، انه غير مبرر لان الخيار الوحيد هو في انهاء الطاقات العربية ، أي أن تكن سمات الاقتصاد العالمي والاقليمي ، وهي في بناء حلقات تعاون تحرر تدريجياً الاقتصادات المحلية من القيود استعداداً لمواجهة مهما طاللت فترة تأجيلها فانها آتية لا محالة . فيكون الخوف من الشرق اوسطية حجة للبعض لتسريع الاستعداد ، وللبعض الآخر في تطوير مجالات التعاون العربي ، وفي كلا الحالتين ، تسريع قطار العمل الاقتصادي ، والانتقال التدريجي من اقتصاد الدعم إلى اقتصاد التنافس . وقد يكون مجرد الكلام عن الشرق اوسطية دفعاً لهذه النقطة النوعية .

كيفية بناء قوة تنافسية ، وفي كيفية التأقلم مع مقتضيات تطور الاقتصاد العالمي ، وفي كيفية دفع مجالات التعاون العربي الاقليمي نحو توسيع السوق بشكل تدريجي . هذه الاسئلة مطروحة مع الشرق اوسطية وبدونها ، وهي ملحة منذ زمن .

ان تحسين اداء الاقتصادات العربية يمر حتماً بمقومات عديدة ، لكن البحث العلمي والاستيعاب التكنولوجي يحدد مدى التطور الاستراتيجي للاقتصاد . كما ان اليد العاملة من خلال برامج التدريب على كل المستويات ، وهي العمود الفقري للانتاجية التي مع ضبط الاكلاف والاسعار ، واعتماد المواصفات والمقاييس الصارمة ، وحسن الاداء الاداري بمعناه الواسع في ميادين الانتاج والتوزيع والتسويق يمكن ان تشكل قاعدة لهذا النمو .

ان بلوغ الاهداف المذكورة يعطي للقطاع العام مهمة دفع البحث وتقويل التأهيل ويترك للقطاع الخاص مهام الاستثمار والادارة . ان التوزيع الواضح للمهام قد يتضمن بعض الاستثناءات من حيث ترك عدد قليل من الوحدات الانتاجية الاستراتيجية ، حسب حالة كل دولة عربية ، في يد القطاع العام ومشاركة القطاع الخاص . ان التعاون الاستراتيجي في قضايا التحويلات المالية وفتح رساميل الشركات العربية ، وتطور الاسواق المالية المساندة للاستثمار العربي كفيل ببناء مشاريع مشتركة لا تكون نتيجة اتفاقيات بيروقراطية بل مبنية على قاعدة الجدوى الاقتصادية واقتناع المستثمرين المحليين بفتح رساميل شركاتهم ، والاتفاق على خطة عمل موضوعية ، واستقبال رؤوس الاموال العربية ، ضمن أطر مؤسسية ذات رقابة محاسبية صارمة ، وشفافية للمعلومات ، وامكانية تسهيل الاسهم والمشاركات في البورصات والاسواق الثانوية منعاً لتحويلها إلى رساميل رهينة .

ان التخطيط التأشير هو قبل كل شيء توفير للمعلومات على انواعها وبناء شفافية للمعطيات الاقتصادية والمالية والتجارية لكي يستطيع المستثمر اقتناص الفرص وتقييم اداء المشاريع والشركات وتقدير مدى المخاطر التي يقبلها . كما انه فتح مستمر لقنوات الاتصال على انواعها . وقد يكون التنسيق العربي في مجالات عديدة كقوانين الاستثمار ، ومقاييس الانتاج والانظمة الاجتماعية . ان رفع العوائق الجمركية والحمايات المصطنعة ولو بشكل تدريجي ومدروس هو جزء اساسي من التعاون المذكور لانه يوسع السوق امام منتجات وخدمات الدول العربية بما يزيد مردوديتها ، ويضخ اليها رساميل اضافية ، ويجعلها قادرة على توسيع نشاطاتها في مجال جغرافي واسع . ومن الخبرة نجد ان الموانع تأتي غالباً من المنتجين المحليين الذين يضغطون للمحافظة على مكتسبات الحماية الجمركية تجنباً لتنافس قد يضرهم على المدى القصير . ان هذه النظرة الضيقة من قبل بعض المنتجين هي بحد ذاتها انعكاس لعدم نضوج الرؤية لدى قسم من ارباب العمل واستيعابهم للتحويلات البنوية الضرورية للارتفاع بمستوى ادائهم . ان التخطيط التأشير يفرض أيضاً قدراً من الاستثمارات الخارجية بأشكالها

التراكم المالي الدولي ، وتفرض الكثير من الامور على كثير من بلدان العالم . وأكثر ما أخشى ، انه في الوقت الذي تجري فيه الأحاديث عن الخصخصة في بلدان العالم الثالث كشكل من اشكال التطوير الاقتصادي ان يغيب عن بالنا ان السيولة الدولية المتاحة في المرحلة الحالية تكاد تكون كما يقدرها البعض ٢٠ الى ٣٠ ضعف حجم التجارة الدولية ، ولان هذه السيولة لا تجد اماكن تعمل فيها فهي تتجه إما إلى المضاربة وإما إلى شراء الاصول في بلدان العالم الثالث . وبعد فترة من الزمن ، اذا تمت الخصخصة على اساس فتح المجال للرأسمال الاجنبي ان يشتري اصول العالم النامي فسوف نجد ان امكانياتنا واموالنا تديرها جهات لا نعرف عناوينها ، وهذه قضية في غاية الاهمية . لذلك ، فان واحدة من هذه المخاطر الكبرى هي الموقف من التبدلات التي تحدث والتي يجب البحث في اطارها في موضوع الشرق اوسطية ، واسرائيل ليست طرفاً بعيداً عن القوى الفاعلة في موضوع الشرق اوسطية فمن هو الذي كان وراء موضوع دعوة مؤتمرات الدار البيضاء وعمان والقاهرة هي مؤسسة دولية ، دور القوى الصهيونية فيها كبير ، لأن هذه الوسيلة هي التي من شأنها ان تجمع قوى المنطقة حول قضية اقتصادية محددة . انا اعتقد ، كلما طرحنا الحقائق عندما نتحدث عن هذه الامور كلما ساعدنا ذلك في الوصول إلى استنتاجات حتى وان كانت قاسية وصعبة ، الا انها مفيدة من اجل صياغة السياسات التي لا بد ان نواجه بها التحديات القادمة .

مسألة اخرى اريد ان الفت النظر اليها : الامم المتحدة ومؤسساتها قبل ان تعتدي امريكا عليها باعتبار انه لا يوجد اموال للدفع لها ، اجرت دراسة مسحية لمحاولات التكامل في العالم النامي في منتصف الثمانيات ، وتبين انه اكثر من اربع وعشرين أو خمس وعشرين محاولة تكامل في العالم النامي لم تنجح أولم تصل إلى ما هو مخطط ومرسوم لها . ما السبب؟ هناك مسائل مشتركة بين عدم النجاح في كل هذه الحالات : أولاً ، فقدان الارادة السياسية . ثانياً : وهذا شيء مهم ، اثر العامل الخارجي ، السياسي الاقتصادي ، دور الشركات متعددة الجنسية . ثالثاً : الخلافات الموجودة بين هذه البلدان . وفي هذا السياق لن نتجح محاولات العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ولن نتجح محاولات التكامل ، رغم الصيغ المتقدمة احياناً ، لماذا؟ لان البلدان العربية تتمتع بمركز اكثر حساسية من كثير من البلدان الاخرى التي لم تنجح فيها محاولات التكامل ، فعندنا النفط ، وعندنا الموقع الاستراتيجي . لذلك ارجو ان نتوصل في تحليلنا إلى صيغ تسمح للعمل الاقتصادي العربي المشترك ان يبدأ بداية تسمح له ان يصمد امام المتغيرات .

## تعقيب الدكتور منير حمارة

شكراً سيدي الرئيس ، أولاً اريد ان اقدم تهنئتي للدكتور محمود عبد الفضيل على ورقته القيمة التي اثارت مجموعة من القضايا . واريد ان اضيف بعض الامور التي اعتقد انها قد تكون مناسبة في السياق .

أولاً : لماذا الخوف من الشرق اوسطية ؟ ولماذا الحديث الكثير حولها ؟ انا اعتقد ان السبب في ذلك هو ان الشرق اوسطية تبدو احدي شروط التسوية في ظل اختلال موازين القوى في المنطقة . فاذا كانت التسوية السياسية التي يجري البحث فيها حالياً هي تسوية غير متوازنة ، والشرق اوسطية احدي شروطها المطروحة ، فهذا سبب كاف وكبير لمخاوف كل الوطنيين من الشرق اوسطية .

الشيء الآخر المهم : اذا دققنا في الاتفاقات الاسرائيلية العربية التي وقعت للآن ، خاصة الاخيرة ، سنجد ان اسرائيل حريصة على اجراءات التطبيق وخاصة الاقتصادية منها ، وحريصة على ان تشمل هذه الاتفاقات شروط واتجاهات العمل المشترك في المنطقة ، وان تدخلها في صلب الاتفاقات . من هذه النقطة بالذات ، تتولد المخاوف من قضية الشرق اوسطية التي هي عبارة عن عملية تفكيك واعادة تركيب اقليمية من الناحية الاقتصادية في اطار التبدلات السياسية التي تجري في المنطقة . هذه كلها اسباب مبررة لكي يخاف الناس من قضية الشرق اوسطية التي تعني ان التسوية للصراع العربي الاسرائيلي ستعطينا بديلاً جديداً هو تنظيم من نوع آخر . صحيح قد لا نعرف كل محتويات الشرق اوسطية الآن ، ولكننا نعرف عناوينها في اللحظة الراهنة . فأين هي المخاوف الآن في بلداننا وفي البلدان النامية بشكل عام؟ المخاوف هي من التبدلات الاقتصادية الدولية بالدرجة الاولى ، وعدم مقدرتنا على الموامة معها . والحقيقة ان الفرص غير معطاة للموامة معها ، هناك فرص لنكون ملحقين بها وليس عناصر فاعلة فيها ، وانا اخاف أحياناً من الوهم الذي يقول نحن قادرون ان نصبح شركاء في هذا الذي يجري في العالم ، انا اقول اننا لسنا قادرين ان نصبح شركاء لأنه يوجد في العالم ترابط على اساس قوى غير متكافئة ، امكانات غير متكافئة ، قوى تكنولوجية متقدمة تقود

بالمثلث ، وبتقديري انه مشروع في الهواء ، مشروع في عقول البعض ، وليس موجوداً على الارض . هذا المشروع كان خياراً يعبر عن ارادة اسرائيلية وتم رفضه فلسطينياً ، وتم رفضه اردنياً ولو مؤقتاً . فالاردن لم يوقع اتفاق تجارة حرة مع اسرائيل باطار محدد يسمح له بالدخول مع اسرائيل بمنطقة تجارة حرة خلال فترة محددة ، وهذا يعني رفض على الاقل لعشر سنوات قادمة للدخول في مثل هذه العلاقة . اما فلسطين فوضعها يميز وخاص وهو ليس ان تختار الدخول في علاقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي مع اسرائيل ، وانما خيارها هو ان تخرج من الاندماج مع الاقتصاد الاسرائيلي إلى وضع وحدة جمركية ، وهو الوضع الحالي ، ثم إلى تجارة حرة في المستقبل ، أي اننا ننتقل من وضع اندماج في المجتمع والسوق الاسرائيلي ، إلى وضع اقل اندماجاً ، ثم إلى وضع تكون فيه عرى التبعية والعلاقة مع اسرائيل كما الدول الاخرى .

اذن بسبب وضعنا الخاص ، فاننا نرى في المثلث الذهبي مشروعاً اسرائيلياً نرفضه ، وحتى المشروع الشرق اوسطي فهو ايضاً مشروع اسرائيلى وليس هناك تجاوب عربي موحد معه ، ولكن هناك تعاون ثنائي معه وامكانية فعلية للدور عربي لمواجهة المشروعين وافشالهما .

## تعقيب الاستاذ سمير حليلة

اشكر الاستاذ د . عبد الفضيل على ورقته وعلى ما جاء فيها . وأبدأ حديثي بالقول ان هناك ضرورة لتفصيل دقيق لمشروع الشراكة الاوروبية المتوسطة باعتبارها حلاً بديلاً للمنطقة ، أو باعتبارها مشروعاً بديلاً لمشروع الشرق اوسطية . هناك مشروع اوروبي متوسطي يفتح الباب لدخول اطراف عربية ثنائياً مع أوروبا ، ولكنه يفتح الباب ايضاً لعلاقات افقية وثيقة بين دول المنطقة بما فيها اسرائيل ، بهذا المعنى ، فانه حتى في اطار المشروع الاوروبي لا نستطيع ان نتهرب من حقيقة ان اسرائيل هي جزء رئيس من مكونات منطقة المتوسط . ولذا ، فقضايا التراكم في التجارة البينية ، أو في التجارة الاوروبية ستجبر العديد من الدول العربية على الدخول في علاقات ثنائية مع اسرائيل ، اذا كانت تريد أن تتمتع بعلاقة مميزة أو بسوق واسع مع أوروبا ، كما جرى مع تونس والمغرب ، وكما سيجري بتقديري مع دول عربية اخرى . وبهذا المعنى ، فان المشروع الاوروبي ليس مشروعاً بديلاً للشرق اوسطية وليس بديلاً للمشروع العربي ، ولكن ، يبدو أنه الحل الممكن في ظل الوضع الحالي ، وسيسمح لاسرائيل بدور يميز وكبير ، ولكن لن يكون دوراً قائداً كما في مشروع الشرق اوسطي .

وعلى ضوء عملية السلام ، هناك على الاقل ثلاث آليات لتشكيل المنطقة ، العرب موجودون فيها ، فرادى : المفاوضات المتعددة التي لم يشارك فيها عدد من الدول العربية ، وهي آلية نقاش وتحضير لتشكيل المنطقة بما فيها برامج ومشاريع محددة . وهناك مجموعة طابا الاقليمية ، وهي تضم الدول الاربع المجاورة لاسرائيل واسرائيل ووزير التجارة الامريكي ، وتمثل هذه المجموعة اطاراً يحدد وينظم ، بشكل أو بآخر ، علاقات التجارة الاقليمية مع اسرائيل وامريكا في العقد القادم . وهناك ايضاً مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطي . الاطر الثلاثة للتنسيق الاقليمي العرب موجودون فيها فرادى كدول ، وليس كوحدة واحدة . واعتقد على الاقل اذا لم يكن هناك اطار عربي لتوصيل وجهة النظر والرؤية حول مستقبل المنطقة يجب على الاقل ان يكون هناك تنسيق عربي في هذه الاطر .

الموضوع الثالث والاخير الذي ارغب ان اتكلم فيه يتعلق بفلسطين وبمشروع ما يسمى

الاقتصادي الموجودة، لكن اعتقد ان اشكال التكامل، خصوصاً نموذج السوق الأوروبية، لا يجب ان ننظر لها في وضعها الموجود به في هذه الفترة، اذ في مراحلها التاريخية، واعتقد ان النموذج الأوروبي يعطينا حداً أدنى من المحددات الاقتصادية التي يجب ان نفكر فيها جيداً لفحص مدى امكانية استثمارها في مناطق التكامل العربي المقترحة.

سوف لن ادخل هنا في موضوع الشرق اوسطية، لانني ارى ان الجزء الاول من الورقة تغطي بما فيه الكفاية، وسأحاول ان اركز على الجزء الثاني من الورقة.

اشكال التكامل التي نعرفها جميعاً هي الاشكال الخمسة: وجود منطقة تجارة حرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، وانتهاءً ببناء اتحاد نقدي. طبعاً المحددات الاقتصادية لكل واحد من اشكال التكامل الخمسة تختلف باختلاف شكل التكامل المقترح، اذ لا نقدر ان نتنقل الى شكل، من اشكال التكامل او نتجاوز شكلاً لحساب شكل ثان، على الاقل لو ما كانت المحددات الاقتصادية للمنطقة او لشكل التكامل الاول لتواجدت. ونحن لسنا بحاجة الى ان ندخل لنصل الى النقاش النظري الموجود في السوق الأوروبية عن اختيار منطقة التكامل الاقتصادي المثلى وما اذا كانت موجودة في البلاد العربية او غير موجودة فيها، لاننا اذا طبقنا المعايير نفسها التي تطبق في السوق الأوروبية او حتى في مناطق اخرى من مناطق التكامل، فلن نجد الشروط الموجودة سواء كانت المحددات الاقتصادية الموجودة بمنطقة التجارة الحرة او بالاتحاد الجمركي من اتجاه شدة التجارة، تشابه هيكل الاسعار، او علاقات التجارة البينية، معدل الحماية، حجم منطقة التجارة، او اذا كنا سنصل الى السوق المشتركة من ناحية تشابه سوق العمالة، تشابه هيكل الاجور، او حتى الاتحاد النقدي. هذه فكرة تطرح في البلاد العربية او من قبل مفكرين اقتصاديين عرب، وانا لا افهم على اي اساس يطرحونها، فاذا كانت اصلاً اشكال التكامل الاقتصادي البدائية لم توجد منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي فبأي دليل نتكلم على اتحاد نقدي او اتحاد اقتصادي.

وقبل التفكير في قيام اي تكامل اقتصادي بين البلدان العربية يجب أن ندرس المحددات الاقتصادية الضرورية لها. وعندما ادعو الى دراسة محدّدات اختيار البلدان العربية التي تشكل منطقة تكامل اقتصادي مثلى بينها لا أنفي مسألتين: لا أنفي ان التكامل الاقتصادي العربي بمعنى ان منطقة التكامل يجب ان تشمل كل البلاد العربية في يوم من الايام، ولكن اقول دعونا نبدأ، مثلما قال الدكتور محمود عبد الفضيل في كلمته، بالشكل الواقعي او بالشكل الموجود او بالشكل الممكن حدوثه، فالبلاد العربية القادرة أن تبدأ أكثر من غيرها في اقامة منطقة تكامل اقتصادي فلتبدأ. وفي الوقت نفسه، يجب ان تكون هناك آليات مثلما عملت السوق الأوروبية، أي تكون هناك آليات لالتحاق مجموعة البلاد العربية الاخرى حينما تسنح لها ظروفها او عندما تحس ان منطقة التكامل الاقتصادي منطقة جذابة او تحقق لها فوائد.

## تعقيب الدكتور باسم فياض

في البداية يجب ان نحیی الدكتور محمود عبد الفضيل على الورقة التي قدمها لانها تعكس الحس القومي الذي نفتقده هذه الايام، الا انها، بالاضافة الى ذلك، تعطي نظرة مستقبلية للتطورات التي سنعيشها في الفترة القادمة. وسأحاول باختصار ان افكر مع الدكتور عبد الفضيل بصوت عال وبتصور قريب من تصوره، وأن اختلف معه في بعض التفاصيل او بعض السيناريوهات.

سأبدأ معه في الجزء الذي ورد في الورقة حول ان فترة الخمسينات والستينات واولائل السبعينات كان فيها عمل اقتصادي مشترك أو كان فيها تكامل او اشكال من التكامل الاقتصادي. انا أسجل اول اختلاف معه، لا اعتقد انه كانت هناك نجاحات في العمل الاقتصادي المشترك في فترة الخمسينات والستينات، وان كان فيها توعية معلنة، لكن اعتقد أولاً: انه توجد اسباب لفشل العمل الاقتصادي العربي المشترك، إذ على الرغم من الارادة السياسية التي كانت موجودة، الا انه لم تكن هناك ارادة سياسية حقيقية عند اغلب الحكام العرب، حتى وان كانوا ينادون بالقومية العربية وبكل شعاراتها.

النقطة الثانية: لم يحصل مراعاة حقيقية لاختلاف مستويات التطور الاقتصادي بين البلدان العربية، والمثال الواضح بالنسبة لنا: مصر وسوريا، اذ لم يكن اي مراعاة لاختلاف مستويات التطور الاقتصادي او لمستويات قاعدة الانتاج التي هي المحددات الاقتصادية لمناطق التكامل الاقتصادي، مثلما هي معروفة بالنظرية الاقتصادية. البلاد العربية لم تحاول ان تمهد لذلك.

والنقطة الثالثة: في المستقبل، ضرورة أن يتم البدء بازالة الفوارق سواء بين القطاعات الانتاجية او بين الاقاليم الاقتصادية، بغض النظر ان كانت اقاليم متقدمة او متخلفة نسبياً.

طبعاً انا متفق مع الدكتور عبد الفضيل ان اشكال التكامل الاقتصادي في البلدان المتطورة لا تصلح لنا بالضرورة، يعني لا يصلح ان نأتي بكميون وننقل اشكال التطور واشكال التكامل

بالنسبة لها . كذلك لا انفي استبعاد اشكال تكاملية اخرى ، فلا استبعد هنا الشراكة الاوروبية اساساً أو التعاون الشرق اوسطي ، وانا اضع التعاون الشرق اوسطي بين قوسين لأن له محاذير ، وهو من وجهات نظر كثيرة فكرة غير واقعية ، فإن كانت البلاد العربية ، مثلما يقال ، ليست قادرة على ان تحقق شكل تكامل اقتصادي فيما بينها ، فأى شكل ثان ستدخل فيه اسرائيل أو تركيا ، لا اقصد فقط اسرائيل ، فالخطر الذي تمثله تركيا ليس اقل من الخطر الذي تمثله اسرائيل ، ولكن حساسيتنا في التعامل مع اسرائيل هي التي تجعلنا ننظر ناحية اسرائيل العدو وليس ناحية تركيا ، أعود وأؤكد ثانية ان دراسة المحددات الاقتصادية لاختيار شكل التكامل ، لو درسناها (يوجد دراسات كثيرة عملت في هذا الموضوع) سنتكتشف انه لا توجد بلاد عربية قادرة على تحقيق منطقة التكامل الاقتصادي المثلى ، ولكي نحقق هذا او لكي نحاول أو نحفز وجود المحددات الاقتصادية لاشكال التكامل الاقتصادي ابتداءً من منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي وانتهاءً في يوم من الايام بالاتحاد النقدي . يجب ان يكون هناك عمل عربي منظم على مجموعة من المحاور تقع كلها في الآليات التي كان الدكتور عبد الفضيل يطلبنها ان نفكر فيها في مجال التخطيط التأشيري ، انا اعتقد ان اهم المحاور التي يجب ان نتكلم فيها هي :

أولاً : تدعيم دور الوحدات الاقتصادية ، خصوصاً وحدات القطاع الخاص ، ويجب ان تكون هناك شبكات عمل وعلاقات استراتيجية بين الشركات سواء كانت شركات قطاع عام او قطاع خاص بحيث نعطي الاولوية للقطاع الخاص . ولو كان القطاع الخاص اكثر دينامية وبدأ بعمل تحالفات استراتيجية لأوجد في يوم من الايام مبرراً قوياً جداً لحدوث انواع من التكامل الاقتصادي .

ثانياً : التعاون في انشطة البحث والتطوير العلمي ، فالمشكلة الاساسية انه لا يوجد بحث وتطوير علمي نتيجة عدم وجود ميزانيات على المستوى القطري لكل بلد من البلاد العربية ، اذن علينا ان نحل هذه المشكلة حلاً واقعياً ، وذلك بأن تضع البلاد العربية ميزانيات مشتركة لاشكال بسيطة من البحث والتطوير العلمي ، على ان يتم البدء بابحاث تطبيقية لا بأبحاث نظرية ، او كما عملت دول آسيوية كثيرة في نظريات الهندسة العكسية او في نظريات فك الهندسة ، وليس خطأ ان نبدأ بأخذ التكنولوجيا وتطويرها .

ثالثاً : اتباع سياسة صناعية اقليمية تنطبق الى حد كبير مع كلام الدكتور عبد الفضيل في التخطيط التأشيري . ولا بد من توضيح ان السياسة الصناعية اقليمية لا تصاغ بلقاء حكومي أو في اجتماع وزراء الصناعة لمدة خمس دقائق او حتى عشر ساعات لوضع سياسة ثابتة .

رابعاً : نظام التجارة الخارجية ، حيث يجب ان يوضع نظام حتى ان لم نتكلم عن اتحاد جمركي او اتحاد تجاري ، ويجب ان تكون هناك اشكال من التسامح الاقتصادي او التجاري بين البلاد العربية وهذا لا يتعارض مع اتفاقية الجات ، وذلك اولاً ، من أجل تنشيط التجارة العربية

البينية ، وثانياً من اجل رفع مستوى الصادرات كما وكيفاً من البلدان العربية المختلفة الى الاسواق العالمية ، وهذا لن يتم الا من خلال دعم الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لان اغلبية الشركات الموجودة في البلاد العربية هي شركات صغيرة ومتوسطة وليست شركات كبيرة ، وهذه سمة عامة من سمات الاقتصاد العربي . ومن الضروري جداً ان تعمل اشكال تسويقية لمنتجات هذه الشركات هذه . ومن حيث اقتصادات الحجم سيكون هذا عاملاً مساعداً على قيام مؤسسات تجمع صادرات البلدان العربية من مختلف انواع الشركات وتسوقها تسويقاً جماعياً .

خامساً : التعاون في البنية الاساسية ، ولن يحصل اي نوع من انواع التكامل او الوحدة الا اذا كانت هناك بنية اساسية ، ولسنا بحاجة لان نقول مشتركة ، ولكن على الاقل متكاملة .

سادساً : تصحيح الاختلافات بين بلدان التعاون ، اي منطقة التكامل الاقتصادي . واذا لم تكن هناك آليات واضحة جداً من البداية لكل المشاركين فيها حول كيفية تصحيح الاختلافات والاختلالات سواء الهيكلية او القطاعية او الاقليمية ، فان شكل هذا التعاون لن يكون ايجابياً او مغرياً للبلدان المشاركة ، ناهيك عن عدم تشجيع بلدان عربية اخرى او من الاقليم نفسه على الدخول فيه .

في ذلك الوقت ، له ، آخر البدء بالمشروع الشرق - أوسطي . ولكن بعد حربي حزيران ١٩٦٧ تشرين الاول ١٩٧٣ ، وعندما ادرك الغرب واسرائيل ان الدول العربية اقتنعت باستحالة القضاء على اسرائيل من خلال المواجهة العسكرية بدأت الدعوة الى «المشروع الشرق - اوسطي» تظهر على السطح من جديد . وينسب اول تصريح واضح بالفكرة الى وزير خارجية اسرائيل ابا ايبان بعد انتهاء حرب عام ١٩٧٣ عندما قال ان الضمانة الوحيدة للسلام في الشرق الاوسط تكمن في اقامة مصالح اقليمية مشتركة ومتداخلة . ومع ذلك ، فان المشروع لم يطرح بجدية وقوة الا بعد انتهاء ما يسمى بحرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ والتي اسفرت عن تدمير القدرات العسكرية والمالية العراقية ، والذي تزامن مع انهيار المعسكر الاشتراكي . وبذلك فقدت حركة الكفاح الفلسطيني المسلح سندانين قويين لها ، كما تركت الحرب شرخاً عميقاً في العلاقات العربية - العربية بدت معه الحكومات العربية اكثر استعداداً من أي وقت مضى للقبول بفكرة السلام مع اسرائيل .

من ذلك يمكن القول ان المشروع الشرق اوسطي في اصله مشروع سياسي أمني ، أما تبعاته الاقتصادية (التي أصبحت موضوع بحث ومناقشة مستفيضة منذ البدء بعملية السلام والتطبيع مع اسرائيل والى الوقت الحاضر) فهي نتيجة حتمية لاختلاف حجم الاقتصاد الاسرائيلي ودرجة تقدمه الاقتصادي والتكنولوجي مقارنة بالدول العربية من جهة ، وظروف العولة وتخريب التجارة العالمية التي اعقبت التوقيع على نتائج جولة الارغواي من جهة ثانية . ويمكن القول بسهولة ان الاخيرة ، اي متطلبات العولة وتخريب التجارة العالمية ، هي التي مهدت الطريق لبحث امكانية تأسيس سوق شرق اوسطية بعد البدء بعملية السلام مع اسرائيل . فلولا هذه الظروف المستجدة لكان بالامكان الحديث عن علاقات اقتصادية ثنائية بين اسرائيل والدول العربية في اطار السلام شأنها شأن الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية بعضها مع البعض الآخر وبين الدول العربية وجيرانها من الدول غير العربية .

صحيح ان مستقبل العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية العربية سيتحكم به الى حد بعيد العاملان المذكوران اعلاه وهما : الفرق في المستوى الاقتصادي والتكنولوجي بين اسرائيل والدول العربية ، وظروف العولة وتخريب التجارة العالمية . الا ان موقف الدول العربية نفسها وما ستستخذه من اجراءات لتحديد شكل وفحوى هذه العلاقة سيلعب دوراً كبيراً بلا شك . فالافتراض ان الدول العربية سيكون لها دور المتلقي فقط لما ترغب اسرائيل بتحقيقه افتراض تغلب عليه النظرة السلبية . صحيح ان حجم الاقتصاد الاسرائيلي ومستوى تقدمه يعطي اسرائيل اليد العليا في اي شكل من اشكال التعاون او التعامل الاقتصادي مع الدول العربية ، الا ان ذلك يجب الا يمنع الاخيرة من رفض اشكال التعامل المجحفة ، والمساومة على بدائل افضل .

ان النص الذي ذكرته الورقة في الصفحة الاولى وهو : «ان اندماج الاقتصاد العربي فرادى

## تعقيب الدكتور ذكاء الخالدي

ذكرت الورقة في الصفحة (٤) ما نصه : ان المشروع الشرق - أوسطي هو في الاساس صياغة اسرائيلية بدعم امريكي بهدف بناء ما اسماه شمعون بيريز «الشرق الاوسط الجديد» الذي تلعب فيه اسرائيل دوراً رئيساً وقيادياً ، وتكون بمثابة «الوسيط» و «الوكيل المعتمد» بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب وآسيا من ناحية ، وبين بلدان الشرق والخليج العربي بالاساس من ناحية اخرى» .

وفي الصفحة (٩) تنص الورقة على «ان المشروع الشرق - اوسطي ينطلق منذ البداية من ترتيبات مؤسسية فوقية تؤسس لنظام اقليمي شرق اوسطي جديد يطمس الهوية العربية ويعطي لاسرائيل دوراً قيادياً وناظماً للتحويلات الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية دون ان تترك للعرب فرصة لالتقاط الانفاس» .

رداً على هذين النصين ، اود القول هنا ان المشروع الشرق - أوسطي مشروع قديم وليس مشروعاً جديداً كما يعتقد الكثيرون ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية خلق اسرائيل . فعندما عمل الغرب على تأسيس دولة اسرائيل توقع ان يحصل قبول لها من قبل الدول العربية خلال فترة قصيرة من باب التسليم بالامر الواقع يتبعه بعد ذلك دمج هذا الكيان الجديد بالمنطقة ليتفاعل معها اقتصادياً وسياسياً ، شأنه شأن الدول الاخرى غير العربية في منطقة الشرق الاوسط . فالولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى الداعمة لاسرائيل كانت تدرك منذ البداية ان ديمومة اسرائيل لا يمكن ان تتحقق بضمان تفوقها العسكري فقط .

فعدم قبول الدول العربية لها سيمثل باستمرار زعزعة لأمنها ، كما أن تكرار الحروب مع جيرانها من الدول العربية يمثل استنزافاً للموارد المالية للدول الداعمة لها وقيداً على رخاء اسرائيل وتقدمها الاقتصادي . ولكن ظهور التيار القومي العربي بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر في منتصف الخمسينيات ودعم الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي ، بثقله الكبير

في البنية الجديدة للاقتصاد العالمي في عصر ما بعد دورة الارغواي هو محاولة انتحارية ، وسوف تنعكس بالسلب على مستقبل عمليات النهوض والتطوير الاقتصادي للبلدان العربية» لا يمكن ان يختلف عليه اثنان . ولكني اختلف مع الاستاذ عبد الفضيل عندما يعتبر مشروع التكامل الاقتصادي العربي مشروعاً بديلاً للمشروع الشرق - اوسطي او المشروع الاوروبي المتوسطي . في رأيي ان المشروعين الاخيرين ليسا بديلين لمشاريع التكامل العربي وانما الدخول فيهما يتطلب التحضير له بشكل من اشكال التكامل العربي مهما بدا هذا الشكل بسيطاً . ولو اخذنا بنظر الاعتبار كل العوامل والظروف الوطنية والاقليمية والعالمية الراهنة للدول العربية ، الايجابية منها والسلبية ، لوجدنا انه ليس صعباً اقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية لتكون نواة لترتيبات اكثر تشابكاً في المستقبل ، خصوصاً وان شروط منظمة التجارة العالمية فيما يخص الغاء الحواجز الجمركية ستفرض على كل الدول الاعضاء في المنظمة ، والدول العربية إما اعضاء في هذه المنظمة او في صدد تنفيذ اجراءات الانضمام او تدرس مشروع الانضمام باستثناء دولتين هما العراق وليبيا اللتين لم تبديا لحد الآن مواقف رسمية بهذا الشأن ، ولكن لا اتوقع بقاءهما خارج هذا التنظيم لفترة طويلة .

ولتفعيل دور منطقة التجارة الحرة المقترحة في تنمية العلاقات التجارية بين الدول العربية لا بد من تعزيزها باجراءين :

الاول : تقوية دور الاجهزة القائمة حالياً بتمويل وضمان الصادرات العربية .

ثانياً : البدء بشكل جدي وسريع بتطبيق اجراءات كفاءة التجارة Trade Efficiency .

ويقصد باجراءات كفاءة التجارة تحديث وترشيد واستعمال الكمبيوتر في كافة المراحل التي تمر بها عمليات الاستيراد والتصدير وتشمل : اجراءات التجارة ، الجمارك ، البنوك ، التأمين ، والنقل ، بحيث تؤدي الى السرعة في تنفيذ المعاملات التجارية ، وتقليص كبير في التكلفة ، وتجنب الهدر الذي يصاحب الوسائل التقليدية عادة . وقد اطلقت الاونكتاد لأول مرة هذا المشروع في دورتها الثامنة التي عقدت في قرطاجنة - كولومبيا في عام ١٩٩٢ وظهر فعالية كبيرة في تنمية تجارة الدول التي طبقت .

ان نجاح انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية كفيل باقناع الاطراف المعنية بالسعي الى تطبيق خطوات اخرى اكثر تقدماً على مستوى التكامل العربي . واود ان اختتم تعقيبي هذا بالقول ان من واجب التجمعات الاقتصادية ، كتجمعنا هذا ، دعوة كل الجهات الضاغطة من منظمات حكومية وغير حكومية الى اقناع اصحاب القرار في الدول العربية ان التكامل الاقتصادي العربي لم يعد ترفاً سياسياً كما كان في السابق ، وانما هو ضرورة ملحة تحتمها علينا التيارات الاقليمية والعالمية التي وصلت الى اعتاب بيوتنا .

## تعقيب الدكتور خالد الوزني

اشكر الاستاذ الفاضل د . عبد الفضيل على ورقته القيمة ، ولكن من باب استشارة الفكر Brain-storming سوف اناقش بعض النقاط بسرعة ، واحاول ان لا اقطع الوقت كاملاً . الاحاديث بدأت تدخل في باب الخيال هذه الايام حول التعاون العربي او الصيغ الممكن ان يكون عليها التعاون العربي ، ولكن بالرغم من كل ذلك ما زلنا بحاجة لمثل هذا النوع من التفكير او ما يسمى باستشارة العقل .

ابدأ من نقطة تناولها كثيرون من قبلي ، وانا سأتركها للدكتور ذكاء الخالدي لأنني قرأت في تعقيبيها الكثير حول فكرة الشرق اوسطية وكيف بدأت ، لكن التطورات التي نراها حول السوق الشرق اوسطية يجب ان نعترف انها جاءت من منظور ان ازمة الخليج الاخيرة كانت هي فعلاً ، بمعنى الحلال والحرام الذي تفضل به الدكتور زكي حنوش ، حيث قال ان قضية الشرق اوسطية حرام وان التعاون العربي حلال وبينهما امور متشابهة مثل الشراكة وما شابه ، أقول ان أزمة الخليج الاخيرة كانت هي فعلاً الطلاق الاخير في الزواج العربي المهزوز من بدايته ، وبالتالي كان لا بد من وجود محلل هذه الايام بمفهوم الحلال والحرام ، وها هي اسرائيل تحلل للزواج العربي ان يعود ، فبدون اسرائيل هل تستطيع الدول العربية ان تعمل سوق شرق اوسطية؟ الحقيقة ، هذا سؤال كبير يمكن ان نفكر كثيراً للإجابة عنه ، وبلغه اهل الكيمياء فان اسرائيل هي العامل المحفز Catalyst الذي يدخل على المعادلة من اجل ان يحلها باسرع ما يمكن ، وبدونها على ما يبدو نحن لن نعمل اتحاداً عربياً ، وبوجودها اصبح هناك حديث عن التعاون العربي ، اي انها بمثابة المحلل الذي يعيد احياء قضية التعاون العربي .

سأتناول الآن نقطتين سريعاً ، وأبدأ بالقضية التي تطرق اليها الدكتور عبد الفضيل حول ان الاندماج الفردي للاقتصادات العربية بالكتل المختلفة هي محاولات انتحارية ، والقضية الثانية هي أنه لا توجد صيغة مثلى وحيدة للترتيبات الاقليمية الاقتصادية . هاتان قضيتان سأضعهما كرؤوس اقلام طويلة او عريضة ، ثم اعود وأسأل السؤالين اللذين سأختتم بهما مداخلتني . ولكن

يوجد مجموعة من النقاط حول الدور الذي يمكن ان تلعبه اسرائيل او التكوينات التي يمكن ان تمثي عليها الاقتصادات العربية بما فيه قضية ان الاقتصادات العربية مستهدفة بأن تكون اقتصادات خدمية لصالح اسرائيل ، قضية ان اقتصاد اسرائيل هو اقتصاد تكنولوجيا عالية ، وبالتالي هناك سؤال مهم يجب ان نسأله لانفسنا : اين الاقتصادات العربية في هذا المجال؟ اي اين ساضع الاقتصادات العربية في منافسة هذا الاقتصاد؟ انا اتفق ان الاقتصادات العربية ستكون خدمية للاقتصاد الاسرائيلي ، هذا الشيء ليس وهمياً ، الحقيقة انها قضية واقعية ، اقتصاد مثل اقتصاد الاردن ما الدور الذي سيلعبه في قضية الشرق اوسطية؟ سيلعب دوراً رئيسياً ومهماً كجسر لكل ما تريده اسرائيل ان يدخل الى منطقة الخليج او المنطقة العربية بالمعنى الاوسع .

القضية الاكبر في قضية الشرق اوسطية قضية ما تريده امريكا في هذا المجال لانه يجب ان نفكر ان طرح الشرق اوسطية ، برغم ان الطرح حديث الا أننا متفقون انه يوجد طرح قديم . الطرح الحديث لهذا الموضوع جاء من خلال ان امريكا الآن تريد ان تخدم مصالحها الكبيرة عن طريق اسرائيل . فأمريكا تسيطر على المنطقة ، لكن اذا استطاعت ان تكون اسرائيل هي المحرك الرئيسي في ظل وجود علاقات جيدة مع كل الدول العربية . فأمريكا تريد ان تصل الى كل الدول العربية من خلال هذا الرفيق او الشريك الذي تضمن انه لن يتراجع عن خدمتها ، لانه لا دول الخليج ولا القواعد الموجودة هناك تضمن ان يظل الامر على ما هو عليه ، ولكنها تضمن ان تظل اسرائيل موالية لها مدى الحياة بسبب كل ما نعرفه عن اللوبي الاسرائيلي وعن العلاقات الاستراتيجية . دعوني من اجل الاختصار أن انتقل الى قضية التخطيط التأشيري . اتفق بشكل تام مع ما طرحه الدكتور عبد الفضيل بشأن اهمية التخطيط التأشيري ، فهذه قضية ممكنة هذه الايام بعدما انتهت قضية التخطيط المركزي ، واصبح الآن الكلام عن التخطيط التأشيري . وفي شتى الاحوال كيف ستعمل الاقتصادات بكل انواعها بدون وجود تخطيط سواء كان مركزياً او غير مركزي؟ انا لا اناادي بتخطيط مركزي او غيره ، ولكن نحن بحاجة الى قضية التخطيط ولا احد يستطيع أن ينكر الحاجة اليها .

القضية المهمة هنا ، أن قضية التخطيط التأشيري بقدر ما لها مزايا فان لها عيوباً نعرفها ، فهذا التخطيط غير ملزم ، ولا يمكن أن يتم التعامل معه الا في بيئة ومناخ معين تسمح بوجوده . وقد يؤخذ علينا ان قضية التخطيط التأشيري ستأتي عن طريق المخلل الاسرائيلي ، بمعنى انه اذا اصبحت الامور جيدة فبالامكان ان نعمل تخطيطاً تأشيرياً وان يطمئن الناس على استثماراتهم ، وتسير الامور على ما يرام .

الشرق اوسطية بمعناها الموسع هي من اكبر النماذج على الانقسام بين الشعوب والنظم في الشرق الاوسط ، ولا احد في هذه المنطقة مقتنع في داخله باقامة سوق شرق اوسطية وعلاقات

مع اسرائيل ، فعن غير اقتناع ولكن مواكبة لنهج العولمة القائم وهذا هو فعلاً الانقسام . ان النظم تروج لقضية الشرق اوسطية ، بينما الناس غير راغبة بها فعلاً الا بمعنى التحسن الاقتصادي . والحقيقة هناك قضايا مهمة ، أوجهها للدكتور عبد الفضيل : القضية الاولى في سؤالني هو ان العالم العربي يتعامل مع بعضه باستمرار على اساس التشكيك المتبادل ، وهذه حقيقة لا يمكن انكارها ، انه تاريخنا للأسف الشديد ، فهذه صيغة التعاون . بين مصر وسوريا سابقاً وبين الاردن ومصر واليمن والعراق ، وغيرها وبالتالي فكيف سنصوغ قضية التخطيط التأشيري في ظل هذا التشكيك المتبادل .

السؤال الأخير : هو حول قضية الصيغة الانسب للتعامل مع النسق الخارجي . فاذا شكلنا هذه التشكيلة وأقمنا التخطيط التأشيري ، سنعود ونطرح ما طرحه وزير خارجية مصر ، أي الهرولة ، حيث يعمل كل واحد من وراء الثاني مهرولاً هرولات من اجل ان يبرم اتفاقات خارجية ، فما الصيغة الانسب لأن يكون هناك تعاون جماعي مع الخارج؟ النقطة الاخيرة في قضية الفضاء الاقتصادي ، كلمة الفضاء يمكن ان تكون صعبة قليلاً لأن الفضاء لا يوجد له ضوابط ، وقد يكون الانسب ان نقول النسق الاقتصادي بدل الفضاء الاقتصادي .

الاسرائيلي ناتجه المحلي الاجمالي ٧٠ مليار دولار، بالفعل ناتجه ٧٠ مليار دولار، الناتج المحلي لمصر بالقدرة الشرائية وفقاً للبنك الدولي حوالي ٢١٣ مليار دولار أي حوالي ثلاثة أضعاف الاقتصاد الاسرائيلي. الناتج القومي لعدد من الدول العربية نفس المسألة يمكن ان نراها من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وفقاً للقدرة الشرائية للدول لكل دولة عربية من عدد السكان، ويمكن ان نحصل على الناتج الحقيقي وفقاً للقدرة الشرائية لان كل عملات العالم المقدرة تقيّم مختلفة عن قيمها الحقيقية، يعني مثلاً «الين» قيمته وفق قدرته الشرائية: الدولار = ١٦٧ (ين) سنة ١٩٩٣ وفقاً للسعر السائد في السوق والناتج جزء منه عن عمليات المضاربة، كان في متوسط ١٩٩٣ ١١١,٩ (ين)، هذا نوع من الحماية التجارية للولايات المتحدة الامريكية مقابل اليابان نتيجة عجزها عن المنافسة في مقابلها. بالنسبة لنا، الناتج القومي العربي اكبر بكثير اذا قورن بالناتج المحلي لاسرائيل، اذا اخذت في الاعتبار مسألة القدرات الشرائية.

الملاحظة الثالثة: الورقة لم تشر الى حالة الاستقطاب بين الدول العربية حسب الانتماءات السياسية والايديولوجية، والتي ادت بصورة او باخرى الى نزوع الدول الرئيسية في الوطن العربي لاحتكار القوى الاقتصادية في فترات الخمسينات والستينات والسبعينات وحتى في الثمانينات في ظل المناخ التنافسي وغير الودي في غالب الاحيان، بصورة قللت فرص التعاون الفعال على اساس تبادل المصالح وتقاسم هيكل القوى الاقتصادية. والنزوع للاحتكار لا يسمح بالتخاضع، وربما يكون ضعفه قد أدى الى تفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية رغم كل سيئاته بالنسبة لنا، الا انه ربما يكون له ميزة خاصة في انهاء حالة الاستقطاب بين الدول العربية او التخفيف منها الى حد كبير، بحيث حل احتكار القوى الاقتصادية محل النزاعات، وحلت معها الرغبة في التعاون على اساس تبادل المصالح الاقتصادية لمواجهة التحديات في مناخ دولي مفعم بالفعل بالتحديات للدول المتفرقة غير المنضوية تحت أي لواء تكتل اقتصادي كبير.

الملاحظة الاكثر اهمية تخص المخرج الذي رصدته الدكتور عبد الفضيل للاستجابة لمتطلبات اشكال التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات الشرق اوسطية. د. محمود عبد الفضيل رصد بالتحديد ضرورة اعتماد منهج التخطيط التأشير على الصعيد العربي لتحقيق التناسق بين سياسات التنمية القطرية، وايضاً اعتماد مبدأ التقسيم التفاضلي للعمل كأساس لتنسيق خطط وبرامج الاستثمار والانتاج. والحقيقة ان التخطيط التأشير هو مرحلة متقدمة في ما بين الدول العربية، ومن الصعب في هذا الوضع العربي، وفي هذه الظروف الاقليمية والدولية والضغط الخارجية المعلنة على الدول العربية في هذا الاتجاه او ذاك من التنسيق الاقليمي، من الصعب تصور حدوث تخطيط تأشير على الصعيد العربي الا كمرحلة لاحقة

## تعقيب الدكتور احمد النجار

لا بد من الاشارة الى ان ورقة د. عبد الفضيل وعرضه محكمان كالعادة، وبصورة تعكس ألقه الفكري. وأما بالنسبة لي فيوجد صعوبة باعتباره استاذي بالمعنى الحرفي للكلمة، ولكن احاول طرح بعض الملاحظات التي لا تقلل في النهاية من التقدير الشديد للورقة.

الملاحظة الاولى تتعلق بتحديد موقع اسرائيل من التجمع الاقتصادي الشرق اوسطي. هو اشارة الى ان اسرائيل لا يهمها، في التحليل الاخير، التجمع الاقتصادي الشرق اوسطي الا بمقدار ما تستطيع ان تساهم به على علاقات اقتصادية خاصة ومتميزة مع الكتل الاقتصادية الكبرى لبلدان العالم الاول. في هذه الحالة من الصعب قبول هذا التحديد لسبب ان اسرائيل عانت منذ انشائها من ازمة ضيق السوق الداخلي وقصوره عن توفير الحد الأدنى لنشوء الصناعات المرتبطة بالاحجام الكبيرة. ولولا الالتزام الامريكي باستيراد الصادرات الاسرائيلية، وهذا يفسر الفائض الدائم منذ انشاء اسرائيل حتى الآن مع الولايات المتحدة، وعجزها بالمقابل، مع الاتحاد الاوروبي. فلولا هذا الالتزام الامريكي لأصبحت مشكلة ضخمة بالنسبة لمسألة تسويق الصادرات الاسرائيلية. اعتقد ان السوق العربي الذي بلغت مجموع مستورداته حوالي ١٦٠ مليار دولار سنة ١٩٩٤، في حين ان الصادرات الاسرائيلية في مجملها ١٤ مليار دولار، اعتقد ان هذا السوق العربي يهم اسرائيل بالدرجة الاولى. هذا لا ينفي ان اسرائيل ستستخدم علاقاتها بهذا السوق بأي اطار شرق اوسطي في مساومة الشركات العالمية او الكتل الاقتصادية الرئيسية للحصول على وضع خاص ومميز، ولكن لا يمكن اغفال اهمية السوق الشرق اوسطية بحد ذاته وليس فقط الاهمية المشتقة مما يتيح من قدرة على المساومة.

الملاحظة الثانية: ان هناك بالفعل تهويلاً في قدرات الاقتصاد الاسرائيلي. وأنا، لست من دعاة الشرق اوسطية، اذ انني باختصار مع الدكتور عبد الفضيل جملة وتفصيلاً في رفضه لهذه السوق وتفضيله لاشكال التعاون العربي العربي اياً كانت الاشكال التي يمكن ان تطرح بها. لكن الملاحظ بصفة عامة ان هناك تهويلاً بقدرات الاقتصاد الاسرائيلي. وقد قيل ان الاقتصاد

في اجراءات اكثر سهولة ويسر من التعاون في الوقت الحالي . اعتقد مثلما قال بعض الزملاء ان ربط البنية الاساسية في الدول العربية بشكل مكثف ومتنوع يسهل انتقال السلع والخدمات ، ويعطي ميزات تنافسية للسلع والخدمات العربية في الاسواق العربية ، وكذلك تحرير العلاقات الاقتصادية العربية في مجالات التجارة بمعنى خلق مناطق تجارة حرة بين هذه الدولة وتلك أو بين عدد كبير من الدول العربية وتحرير حركة الاستثمار وكذلك الاتفاق الخاص او العام على اقامة مشروعات تكامل رأسي وليست تكامل افقي ، بمعنى ان تقام مثلاً صناعة سيارات ، بحيث يصنع جسم السيارة في دولة عربية ، والمحرك في دولة عربية ثانية ، والاطار في دولة عربية ثالثة ، ويتم التجميع في دولة رابعة ، بحيث لا تستطيع اي دولة داخله في مثل هذا التكامل ، في ظل أي غط من انماط التكامل الرأسي ، ان تضر به دون أن تضر نفسها قبل ان تضر الآخرين . وبعد ذلك ، فان ما يتعلق بتحرير التجارة سيساهم بشكل اساسي في فرز المجالات التي تتمتع فيها كل دولة عربية بميزات نسبية ، وتحريك بعض عناصر الانتاج بصورة تسهل بالفعل امكانيات التخطيط التأشيري او التفاوض على تقسيم العمل من منطلق مستوى اعلى من التعاون او التكامل . وفي النهاية اي تعاون بين الدول العربية لا بد ان يستند الى ثلاث ركائز : الدول ، ورجال الاعمال ، واتحادات العمال ، اي الثالوث الذي لا بد ان يشكل اساس التفاوض بين الدول العربية لتطوير التعاون الاقتصادي اياً كانت الآليات التي سيتم الاتفاق عليها .

## تعقيب الدكتور وليد حميدات

في بداية حديثي اتقدم بخالص شكري لكل من مركز الاردن الجديد للدراسات ومؤسسة فريدريش ايبرت وجامعة فيلادلفيا لدعوتهم لي لحضور هذا المؤتمر الذي حفل بدراسة واعية عميقة لموضوع الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي .

وبعد ان استمعت الى الاوراق المقدمة والتعقيبات الهامة عليها وورقة المائدة المستديرة التي قدمها الدكتور محمود عبد الفضيل لا يبقى لي الا ان أؤكد على النقاط التالية :

أولاً : انني اتفق مع ما جاء في ورقة الدكتور محمود عبد الفضيل من ان اندماج الاقتصادات العربية فرادى في البنية الجديدة للاقتصاد العالمي في عصر ما بعد جولة اوروجواي هو محاولة انتحارية ، وسوف تنعكس بالسلب على مستقبل عمليات النهوض والتطوير الاقتصادي للبلدان العربية ، وانه لا يوجد صيغة وحيدة او مثلى للترتيبات الاقتصادية الاقليمية ، وأن المشروع الشرق

ثانياً : بما انه يوجد مخاطر من الترتيبات الاقتصادية الجديدة الشرق اوسطية او المتوسطة ، وبما انه ايضاً لا يوجد تعارض بين الجات وبين التكتلات الدولية والاقليمية ، فإن المطلوب هو مزيد من التعاون الاقليمي ، في تحرير التجارة البينية العربية وتنسيق السياسات التجارية العربية . ومن شأن اقامة منطقة عربية للتجارة الحرة ان يقدم اساساً قوياً للتكامل الاقليمي بالنسبة لاسواق الانتاج الزراعي والصناعي ، فمثل هذا التجمع قادر على تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية ويسمح للبلدان العربية بان تسير بخطى حثيثة اكبر نحو التحرير المتعدد الاطراف مع العالم الخارجي في اطار منظمة التجارة العالمية ، وتحقيق هذا السيناريو ليس بالامر السهل ولكن يجب على الدول العربية ان تبادر الى تحقيقه .

وفي الختام أدعو الله العلي القدير ان يوفق كل العقول والجهود المخلصة لمزيد من الرقي والازدهار لهذا البلد الآمن المعطاء .

والتكامل مع اسرائيل ولاي مستوى تحت اي صيغة في الوقت الحاضر ، والاستمرار بالمقاطعة العربية لاسرائيل حتى استعادة كامل الحقوق العربية ، وكذلك تعزيز الروابط العربية البينية ، وتعزيز اواصر التعاون الاقتصادي من خلال تجاوز السلبيات التي حدثت في الماضي والاستمرار في التوسع بصيغة المشروعات العربية المشتركة من اجل تحصيل اقتصاداتها وتقوية روابطها القطاعية وجعلها قادرة على المنافسة .

## تعقيب د. كنعان اسماعيل

اود ان اشكر الدكتور محمود عبد الفضيل على الورقة القيمة والجهد الكبير المبذول في اعدادها ، كان بودي مناقشة بعض الامور التي سبقني اليها زملاء ، ولكن ارى ان من غير المناسب تكرار طرحها .

ابدأ حديثي إذن بما تفضل به الدكتور عبد الفضيل في ختام الورقة ، وهي ان الارادة السياسية هي شرط مسبق لاي عملية تنسيق او تخطيط تأشيري ، فاذا انتفت هذه الارادة اضحى الحديث عن التنسيق والتكامل غير ذي موضوع ، وبهذا فأنا أؤيد الدكتور عبد الفضيل في هذا المجال .

ولكن هناك نقطة لم تتطرق اليها الورقة بالتفصيل ، وهي ان مناقشة موضوع الارادة بمعزل عما وصل اليه الوضع الحالي للامة العربية انما هو نوع من الانقياد ، حيث ان الولايات المتحدة الامريكية والتي نجحت بالسيطرة على القرار السياسي في التبعية لاغلبية الدول العربية وخاصة الخليج العربي والذي تحقق لها ذلك عبر الحرب العدوانية الامريكية على العراق والتي مكنها ايضاً من السيطرة على منابع النفط من اجل خنق كل من اوربا الغربية واليابان وجعلها تحت سيطرتها .

وبالتالي فان القرار اصبح ليس بيد كثير من هذه الانظمة وانما في يد القطب الوحيد الحالي وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، فمن الصعوبة ، في الوقت الحاضر ، الحديث عن التكامل الاقتصادي العربي واعادة مؤسسات هذا التكامل جميعها ، وانما من الممكن أن أؤيد ما طرحه الدكتور زكي حنوش في اقامة تكتلات وتعاون اقتصادي ، وكذلك ما تطرق اليه الدكتور عبد الفضيل وصولاً الى الهدف وهو التكامل الاقتصادي العربي وضمن تصورات عملية واقعية لمواجهة التغيرات الدولية الجديدة وفق منظور قومي عربي في التعامل مع التجمعات الاقتصادية العملاقة وكذلك بالنسبة لموضوع السوق الشرق اوسطية والتعامل مع اسرائيل .

واحب ان أؤكد على ضرورة عدم التسرع في المشاركة في اي شكل من اشكال التعاون

التأهيل للدخول في العولة، فكل الامنيات التي تدعو للتفكير في الدخول ستؤدي فعلاً الى عملية انتحارية. لهذا الوقت لم يسرق منا حتى الآن، وبالتالي علينا ان نعلم ان السنة الواحدة ضمن السنوات القادمة سوف تقاس بمقياس الذهب، وان كل الرهانات هي على الدخول في العولة فرادى او في تجمعات، ولهذا فكلما دخلنا بترتيبات عربية عربية فهذا يساعدنا على عملية التأهيل، واربطها بعملية التخطيط التأشيرى، وبالذات التخطيط التأشيرى على مستوى القطاع. هذا يعني أن هناك ترابطاً شديداً بين أن توقع على اتفاقات فيها عولة، مثل منظمة التجارة الدولية واتفاقات الشراكة مثل المتوسطة وبين الدخول في الترتيبات يكون فيه الآخرون مؤهلين تماماً: الصين مؤهلة، اسرائيل مؤهلة، ولكن حينما نقول نحن سنتأهل فهذه ليست قضية نظرية ويجب ان نبدأ بالترتيبات العربية العربية وآلية التخطيط التأشيرى، وسأعود الى الموضوع مرة. يعني هناك ترابط منطقي في الورقة، وبالتالي لم اذكر منظمة التجارة الدولية ولكن ذكرت كافة اشكال الاندماج. نحن لسنا مستعدين بعد، ولا توجد ضمانات الا ضمانات نظرية حتى نكون مؤهلين بعد عشر سنوات. والقضية ليست قضية اموال، قضية القطاعات المؤثرة، سواء مؤسسات، او بنية تحتية، أو رأس مال بشري، او كل الاشياء التي قادت الى نهضة آسيا، حيث لم يكن المال اساسياً بل كانت التكنولوجيا، البنية التحتية، رأس مال بشري، الكفاءة مالية هي الروافع التي قادت آسيا دون تصحيح هيكلي، بمعنى بنك والصندوق الدوليين، وبدون أموال طائلة جاءت من هنا وهناك للتأهيل، هذا شيء واضح وضوح الشمس بالنسبة لي، ولكنني حينما حسمت الامر في الورقة، كما اعترف الدكتور الفانك بان الخيار المتوسطي افضل وقصفاً أكثر ويسمح لنا بتقديم الحركة وهناك تحفظات ترد على هذا المشروع بالذات لان بلاد الخليج ليست داخلية في الترتيبات، فكيف تدخل في الترتيبات من الباب الخلفى او الامامى؟ هذه قضية تحتاج الى نقاش طويل لانه يجب ان لا يغلق الباب امام دخولنا بترتيبات مع آسيا أيضاً من خلال بوابة خارجية. وبالتالي كيف تتسع درجات الحرية وتقل درجات الاجبار، هذه قضية تحتاج أن نحسن مسألة الحزم Backage طول الوقت ولا نقبل الحزمة كما يطرحها الاوروبيون، مع أن هذا الخيار فيه درجة اكبر من الحرية التاريخية كما هو واضح في الورقة. ولعله من المعروف أيضاً انه لو تمت اتفاقات شراكة رأسية طول الوقت على اساس ثنائي ثنائي بين القطر العربي وبين الاتحاد اوروبي، كما هو الحال الآن، دون ان توجد علاقات افقية عربية عربية لن تكون المنطقة العربية جاذبة للاستثمارات، وهذا موضوع معروف جيداً للاقتصاديين.

اريد ان أقول ان هناك تكاملاً بين الترتيبات العربية العربية على اسس متعددة الاطراف، مهما كان عدد الاطراف الداخلة في الترتيبات، وبين اشكال الارتباط بالترتيبات الاقليمية. واذا لم تكن نرى هذه التقاطعات يبقى اذن ماذا سنفعل؟ اعتقد أننا سنفقد الرؤية.

## ردود الدكتور محمود عبد الفضيل

ابدأ بشكر جميع السادة على مشاركتهم رفيعة المستوى والتي تعبر عن التعددية في الرأي، ونحن نعيش عصر التعددية، ولهذا اسمحو لي ان التقط بعض النقاط التي تحتاج الى استكمالات او توضيحات او مناقضة فكرية في بعض الاحوال.

لقد اثرت قضية المفاهيم حول التكامل والتنسيق والتعاون، واعتقد ان الورقة ليست ورقة مدرسية لكي تدخل في مثل هذه التعاريف، وليست ورقة بحثية بمعنى الدخول في الارقام، بل هي ورقة تثير بعض القضايا وتقف عند هذا المستوى.

الدكتور وسيم حرب اتهم الورقة انها تنحو نحو النزعة الوجدانية القومية والمطلوب هو توجه تركيبى بنيوي، ولم نعرف بالضبط ما يقصده. كل ما اود ان اقله انه مطلوب باستمرار التركيب البنيوي بين العقل والوجدان، واعتقد اننا نسعد بأننا دائماً نؤلف بين العقل والوجدان، ولا نستطيع ان انفي وجود الوجدان، ولا الاطراف الاخرى تستطيع ان تنفي الوجدان، في هذه العملية بالذات في الجانب الاسرائيلي حينما تكتب، ولكن باختصار اريد ان اقول ان التنسيق والتعاون والتكامل ليست مفاهيم بل هي عمليات. واتفق مع الدكتور وسيم حول ان اقتصاد المعلومات قطاع رئيس ومحرك، ويجب ان يعطى اهتمام في هذا المجال. أما الدكتور فهد الفانك فقد التقط نقطة، واعتقد أنها تكررت في مساهمات عديدة، حول ان الدخول في بنية الاقتصاد العالمي ما بعد الجات محاولة انتحارية وتنعكس سلباً. وقد أشار الى أنني تحدثت عن دخول منظمة التجارة الدولية، بينما انا، في الورقة، لم أت على سيرة التجارة الدولية، وهي طبعاً أحد اشكال الاندماج بأشكاله المختلفة بدون تأهيل، وأركز مرة اخرى أنه انتحار لانه في كل الترتيبات سواء منظمة التجارة الدولية او اتفاقات الشراكة او الشرق اوسطية يقال دائماً بأن هناك اتفاقات الشراكة الاوروبية او الشرق اوسطية يقال دائماً بأن هناك فترة انتقالية تتراوح بين ٥ الى ١٠ سنوات يجب ان يتم خلالها ترتيب البيت العربي والبيت القطري والعلاقات العربية العربية وهي مرحلة ما يسمى اعادة البناء او باعادة التأهيل. وأنا اقول هناك خمس سنوات اذا لم يتم فيها الارتفاع الى مستوى التحديات والبدء فوراً بعملية

ردى على الدكتور بدران حول مفهوم الشرق اوسطية يجب ان يكون مفهوماً مفرغاً، كان رداً بسيطاً جداً، إذ يصعب علي قبول اي ترتيبات اقليمية شرق اوسطية تبنى فوق اوضاع سياسية غير مستقرة ومهترئة، وفيها عدم حل المشاكل الاساسية، يعني هو يتحدث عن التوازن المستقر او العلاقات المستمرة لا يمكن ان نبني بنية مؤسسية، اقتصادية وترتيبات فوقية اذا كانت المشاكل الاساسية السياسية لم تحل، سواء في الانسحاب من جنوب لبنان او من الجولان او اعطاء دولة فلسطينية. وفي اوروبا الغربية حينما تمت الترتيبات كانت الامور السياسية قد حسمت بشكل واضح. فانا لا أضع العربية امام الحصان ويجب ان نصر على حل المشاكل السياسية أولاً، واخلاء الارض من جميع الالغام السياسية قبل أن تعصف الالغام السياسية بالبنية الاقتصادية، اما اذا كان القصد رفع المقاطعة فقط لاجل فتح الاسواق امام الشركات الدولية فهذا مفهوم جداً وما عدا ذلك غير واضح ابداً.

واسعدني ايضاً الدكتور بدران إذ اعترف ان هناك أذرعاً لهيمنة المال والتكنولوجيا والنفوذ العسكري والسياسي. الدكتور تيسير عبد الجابر اشار الى نقطتين تحتاجان برأيي الى وقفة طويلة: قضية انه في ظل انعدام توفر الارادة السياسية لدى العرب، فان الطريق مسدود امام التعاون العربي العربي، انا لا اعتقد هذا تماماً. اعتقد انه يوجد في تجربة آسيا تحديداً نوعان من الترتيبات ذكرت في كتاب تشارلز اومنت، حول انه يوجد ترتيبات اقتصادية اقليمية مؤسسية فوقية تتم باتفاقات سياسية للحكومات مثل السوق الاوروبية المشتركة وغيرها، ويوجد ترتيبات اقتصادية اقليمية تتم من خلال الحركة الاقتصادية والشركات والمستثمرين وخلافه، هذه حالة قائمة عربياً الآن واتحاد الغرف التجارية موجود ورجال الاعمال وهكذا... هذه القوى هي التي عملت التقدم والتكامل الاقتصادي في آسيا دون اي ترتيبات فوقية، واذا نظرنا لآسيا سنجد ان الترتيب الوحيد الموجود هو مجموعة الاسيان وهي مجموعة صغيرة من البلاد، بينما كل الترتيبات لها علاقة بين الصين وهونج كونج، الصين وسنغافورة، الصين وماليزيا وكوريا، وكل الترتيبات هذه قائمة بدون اي ترتيبات فوقية، واعتقد ان هذا طريق مفتوح. واذا كان هناك تخطيط تأشيري سوف يعمل علاقة عضوية او جدلية بين العام والخاص في هذا المجال، ويحسنه على الاقل على المستوى القطاعي.

النقطة الخطيرة التي اشار اليها د. تيسير عبد الجابر واظن اشار اليها أيضاً د. خالد الوزني، أننا نعيش في عصر برامج التصحيح الهيكلي، وان التخطيط أو آلية التخطيط فقدت جزءاً من قيمتها او فعاليتها. اعتقد ان هذا الكلام غير دقيق لسبب بسيط هو أن برنامج التصحيح الهيكلي له اهداف محددة واضحة جداً هي اعادة التوازن المالي، خفض ميزان المدفوعات، وفي المرحلة الثانية التي تعلق عليها الآمال هو مجرد تحرير الاسواق وادخال قدر من التخصصية واصلاح القطاع العام. انما لا يحل هذا البرنامج، ويتحدى من يعطي البيانات، مشكلة البطالة

ولا مشكلة الصادرات ولا مشكلة احراز فقرة انتاجية او تحول في الهيكل الانتاجي، وبالتالي حين نقول خلق البيئة الاقتصادية المناسبة، نعم، انما ما هي الضمانات لتحقيق نحو، او نهضة اقتصادية او حل مشكلة البطالة في الجانب العيني من الاقتصاد، ولذا نحن نحتاج الى التخطيط التأشيري لأننا في البلاد العربية لا زلنا في حالة تحول هيكلي، ونسعى للتطوير الاقتصادي والنهضة، ويبقى في هذه الحالة برنامج التصحيح العسكري جزءاً مطوعاً من برنامج تخطيطي اوسع. فمجال التخطيط للبلاد التي تعيش مرحلة تحولات قضية اساسية، والاصلاح الهيكلي لا يفصح عن كيفية الانتقال من الاصلاح الى النمو، حتى أن مايكل برومو كبير اقتصاديي البنك الدولي قال في مؤتمر نحن لا نملك اي نظرية او اي ضمانات لاي بلد للانتقال من الاصلاح الى النمو واستخدم تعبير We are Working dark، وبالتالي هذا واضح.

وجاء في كلمة الدكتور تيسير عبد الجابر وكلمه الاستاذ احمد النجار قضية في منتهى الخطورة ايضاً هي موضوع استخدام حجم الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للقوة الاقتصادية. فلو نظرنا الى قوة الاقتصاد السعودي لوجدنا، كما قال د. عبد الجابر أنها اكبر من قوة الاقتصاد الاسرائيلي والاستاذ احمد النجار قال الكلام نفسه. انا شخصياً اتحفظ بشدة على هذا، فما هي مؤشرات القوة الاقتصادية؟ مؤشرات القوة الاقتصادية واضحة عندي تماماً هي حجم الانفاق على البحث والتطوير (R&D) حجم الصادرات الصناعية المترتبة High - tech، التركيبة القطاعية للاقتصاد، وأستطيع ان اضيف حجم الرأسمال البشري المائل الى قوة العمل، اي لو اخذنا هذه المؤشرات واعدد عشرة منها لو اردت، معايير القوة الاقتصادية واضحة ليس فقط في اسرائيل ومصر والعرب وفي العالم كله، الصين لم تكن قوتها الآن مجرد ناتج محلي اجمالي GDP أعلى حتى لو عدل الى ناتج قومي اجمالي GNP. يطلع احسن من غيره لا... لان الصين واليابان لم تمتلك الذي يقول عليه بالضبط، بما فيه معيار الكفاءة المؤسسية التي يمكن ان تقاس ايضاً، وهي معايير القوة الاقتصادية، يعني أن الذي يذهب هذه الايام الى سنغافورة سوف يجده أنها أقل دخلاً وأعلى اجراً لأنها اكفأ، اذن من الخطر ان تستخدم في المقارنات اليوم خصوصاً ان دخل البلاد العربية اذا قلنا ديناميك، هذه البلاد نصفها قائم على البترول القابل للنفاذ، ومشتقات من البترول والسياحة، هذه اذن قضية منهجية أساسية، واستطيع ان اجادل فيها طويلاً.

وطرح ايضاً ان القوة التساوية للعرب لن تتأخر كثيراً في منظمة التجارة الدولية يعني اذا اشتغلوا مع بعض سواء في اطار منظمة التجارة الدولية او في التفاوض مع الاتحاد الاوروبي، واعتقد ان هذا ليس صحيحاً لأن كل واحد يمكن ان يوقع لوحده ولكن حينما يكتسب قوة في اطار اقتصادي اوسع يستطيع أن يبقي وضعه في اطار ترتيبات التجارة الدولية الجديد احسن.

الدكتور تيسير عبد الجابر اشار الى تراكمية شهادة المنشأ وهذا موضوع لن يحل في اطار

الاتحاد الاوروبي من خلال اتفاقات الشراكة الرأسية بل عندما تكون هناك اتفاقات عربية عربية . وانا برأيي هناك مجال كبير لرفع القوة التساومية في اطار نظام التجارة الجديد متعدد الاطراف في ظل الجات الجديدة وفي ظل الاتحاد الاوروبي ، يعني انها ستستفيد في التفاوض من حيث تعظيم المكاسب . الدكتور سمير نصر اشار الى ان النظرة التشاركية للشرق الاوسطية ضرورية وغير مبررة في الوقت نفسه وهو يقصد البيئة الضرورية لاثارة المخاوف والمخاطر وعدم الارتكان لان نحن منتصرون لحجم قوتنا ووضعنا التاريخي ، وفي الوقت نفسه لا يبرر رمي المشكلة على الطرف الآخر الذي يريد ان يقتنص فرصه الاقتصادية . واعدو هنا انه لطرحه موضوع رفع الكفاءة التنافسية ، انا اقول ان المسألة اكثر من رفع الكفاءة التنافسية ، هي عملية تأهيل داخلية ، أي تحسين كفاءة الوحدات الاقتصادية القطرية ، عمل ثورة في نظام التعليم ، بناء قطاع للبحث والتطوير R&D لا يوجد لدينا القطاع حقيقة بل يتم العمل بتراخيص ، بناء قطاع الصناعات الوسيطة لان كل نهضة آسيا قامت على بناء قطاعات صناعة وسيطة ، فلو عملت قطاع صناعات وسيطة بشكل جيد الجودة عالية ، والتكلفة منخفضة ، والمنتج نفسه يتحسن ، واذا لم يكن عندك صناعات متوسطة بسيطة فان المنتج النهائي والتنافسية تنتهي . قطاع الخدمات وكفاءته ، اذا لم تكن المصارف موجودة ، هذه القضايا لا تنفع . وعلى العرب ان يعملوها خلال السبع سنوات القادمة بعدما وقعوا على اتفاقات قصراً او طوعاً او لانه ليس لديهم خيار آخر ، تلك هي المحرك .

د . سمير نصر اثار قضية مهمة جداً انه من الآن فصاعداً يجب ان نراعي العصمات الاجنبية التي تحبب لنا تكون ذات طابع تكنولوجي او انها تتضمن حزمًا تكنولوجية متقدمة وهذه ليست فقط من طبيعة مالية ، هذه مهمة في طبيعة ما هي العصمات التي نقبلها الآن عن الايام المقبلة ، ليس توظيفات مالية ، وانما استثمارات حاملة للتكنولوجيا وحاملة للكفاءة .

نقطة أخرى هامة جداً : د . سمير حليبة اشار الى ان اسرائيل موجودة في الاطار المتوسطي ، وطبعاً هي موجودة ولكنه اعترف ان سيكون دورها اقل تهميشاً من وجودها في المشروع الشرق اوسطي ، ولا خلاف حول هذه القضية . وهو اشار ان مشكلة الاقتصاد الفلسطيني هي الخروج من حالة الاتحاد الجمركي المفروضة عليه قصراً ، وهي حالة متقدمة مفروضة ، ولكنها قصيرة .

اريد ان اقول ان بعضاً من الترتيبات الجديدة ليس طوعاً ، وانما قصري ، وهذه مسألة مهمة جداً ومطروحة وبحاجة لمعرفة كيف يمكن فك حالة القصر والحصار او الالتفاف عليه .

دكتورة ذكاء الخالدي افاضت في شرح تاريخ المشروع الشرق اوسطي ، وهذا يشير الى انه هناك اشكالية تاريخية خاصة بالمنطقة ، فعندما تسعى اسرائيل الى الدخول بترتيبات اقليمية هدفهما التطبيع والدمج في المنطقة من جانب ، وفي الجانب التوظيفي الذي اشار اليه الاستاذ

احمد النجار ، فالقصة ان اسرائلي رغم انها كائن دخيل تريد أن تهيمن وهذا لم يحصل في العالم ، فتايوان لم تكن كائن دخيل انما شطر من الصين ، كوريا الجنوبية والشمالية بلد شطرت ، حتى جنوب افريقيا وضعها مختلف ، فهذا وضع خطير جداً وخاص جداً يجعل هناك مشكلة بمعنى التطبيع وعلاقته بالتعاون الاقتصادي من منظور تاريخي طبعاً ، إنه موضوع طويل عريض .

الاستاذ باسم فياض : انا فقط أخذ نقطة واحدة هي أن بداية تجربة السوق الاوروبية المشتركة مفيدة لنا ، انا اعترض على هذا من مفهوم ، ذلك ان المدخل الرئيسي في المرحلة الاولى لتجربة السوق الاوروبية المشتركة قبل وصولها الى الاشكال المتقدمة كان تحرير التجارة وهذا الذي فعلوه بالسوق العربية المشتركة في الاول وفشل لانه ليس لدينا هياكل انتاجية وصلت الى النضج الذي كان موجوداً في أوروبا الغربية حينما دخلت في ترتيبات اتفاقية روما . وبالتالي ، العرب عندهم اشكال اخرى مثل مدخل التنسيق القطاعي ، اعتقد التجربة الاوروبية كانت فيها بنيت اقتصادية مختلفة تماماً ، ودرجات التفاوت مختلفة ، والسرعات مختلفة ، ولذا اعتقد أن درجة الاستفادة منها في المراحل الاولى محدودة .

د . خالد الوزني اشار الى قضية طريفة في اطار الاحوال الشخصية في البلاد العربية مثل علاقة الزواج والطلاق والحلل . انا فكرتي في هذا الموضوع ان المحلل قد يرفض التطبيق بعد قليل . قضية التخطيط التأشير في موضوع القطرية ، انا اقول ان وستون وهو يوازن بين القطرية ، يعني مراعاة المصلحة القطرية ، وفي النهاية تبدأ العملية بتخطيط قطري يجلس المخططون مع بعض البعض على المستوى القطاعي ويراعوا اقتصاديات السوق لانه يوجد شراكة اساسية بين القطاع الخاص والقطاع العام في اطار التخطيط التأشير ، ولكن ألياته ما زالت تحتاج عندنا الى ندوات ومؤتمرات وبحوث ودراسة . وماذا نستطيع ان نأخذه من التجربة؟ بالذات الآن بخصوص الخبراء قالوا ان موضوع التخطيط التأشير قد لا ينجح النجاح الذي نلحج فيه في أوروبا غداة الحرب العالمية الثانية ، الظروف لم يكن فيها هذا القدر من التحرير التجاري ، وبالتالي يجب ان ندرس كيف يمكن أن نأخذ بأشكال من التخطيط التأشير ، وما الآليات المناسبة لنا ونحن في حالة إعادة بناء مثلما كانت أوروبا في مرحلة إعادة بناء؟

موضوع ضيق السوق الداخلية لاسرائيل ايضاً ، نعم ، هذا موجود ويجب ان لا ينكر ، ولكن ما يمكن لاسرائيل ان تصدره الى البلاد العربية محدود لانه (High-tech. Industries) مجالها في بلاد ثانية ، وانها هي تستخدم كمعبر للشركات الدولية كمحطات Sarvecs يعني يوجد دخول للسوق من خلال اشكال اخرى خدمات After-sales ان يعمل التجميع عنده وبيع لك سلعة معمرة ، يعني هناك شراكة برأس مال دولي مع اسرائيل في اختراق السوق العربية هذا ليس مشروع اسرائيلي بحث لان قدرة اسرائيل ذاتها على التصدير محدودة مع ان السوق العربي جيد طبعاً .

## الفصل الحادي عشر

### اوراق اللجنة التحضيرية

ورقة خلفية: د. محمد هيثم الحوراني.  
نبذة عامة:

- تقديم عام .
- تعريف بالمؤتمر.
- برنامج المؤتمر.
- اللجنة التحضيرية.

## ورقة خلفية لآعمال اللجنة التحضيرية

د . محمد هيثم الحوراني

### أولاً : التطورات الاقليمية الحالية

بعد ان تم عقد اتفاقيات السلام بين اسرائيل والاردن والسلطة الفلسطينية ، وقبلها مع مصر ، وذلك بعد سنوات طويلة من الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة وما نتج عنه من هدر قدر هائل من الموارد الاقتصادية والتي كانت تتوجه للجهد العسكري على حساب التنمية الاقتصادية ، فإن استحقاقات السلام ترى انه لا بد من حدوث تطورات ايجابية في اقتصاديات هذه المنطقة وضرورة ان تنعكس مكتسبات وثمار هذا السلام على شعوبها . ان السلام الذي تنشده المنطقة يجب ان يرافقه جهود مستمرة في التنمية الاقتصادية حتى يمكن تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي لدول هذه المنطقة .

لقد ظهرت مجموعة من الطروحات السياسية التي تؤكد على أهمية التعاون الاقليمي بين دول المنطقة ، وعلى أن العملية السلمية تتطلب تعاوناً اقتصادياً بين هذه الدول من جهة ، وبين الكتل الاقتصادية الاخرى في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى .

وقد تزعمت الولايات المتحدة الامريكية هذا التوجه اذ اكدت ان للسلام وجهين : سياسي واقتصادي ، وأن الوجه الاقتصادي لا يتحقق الا بصورة اقليمية ، الأمر الذي يعني خلق منطقة اقتصادية واحدة ، ودمج اسرائيل عملياً في اقتصاد هذا الاقليم .

وأكدت الطروحات أنه ما لم تصبح المنطقة مجموعة اقتصادية متكاملة فلن تتمكن من اجتذاب الاستثمارات الاجنبية ، بيد أنها دعت الى ادخال اصلاحات اقتصادية في كل بلد من بلدان هذا الاقليم والى دمج اقتصاديات هذه المنطقة حتى تستفيد من الاقتصاد العالمي .

ومن هنا جاءت مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا لتؤكد هذا التوجه ، حيث بدأت في الدار البيضاء في عام ١٩٩٤ ، وفي عمان العام الماضي ، وستعقد في القاهرة في اكتوبر من هذا العام ويليها في الدوحة في العام القادم .

وقد سعى مؤتمر قمة عمان الاقتصادية الى تقديم هذه المنطقة كإقليم اقتصادي متكامل ليكون بداية لاعادة تأهيلها في اطار من النظرة الشمولية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، وتوفير الفرص الجيدة للقطاع الخاص العالمي للاطلاع ودراسة فرص وامكانيات الاستثمار في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

وفي ختام المؤتمر تم الاعلان عن انشاء ثلاث مؤسسات للتعاون الاقليمي هي : بنك تنمية الشرق الاوسط ، وهيئة سياحية اقليمية ومجلس قطاع الاعمال الاقليمي .

ولعل من ابرز اشكال التعاون الاقليمي التي تظهر على الساحة في الوقت الحاضر هو ما يسمى الشراكة الاقتصادية بين دول حوض البحر المتوسط مع الاتحاد الاوروبي بهدف دمج هذه المنطقة مع شرق وغرب اوروبا في شكل من المؤمل ان يظهر بحلول عام ٢٠٢٠ ، ليشمل ثلاثين قطراً يسكنها حوالي ٧٠٠ مليون شخص ، وتثل حجماً كبيراً في التجارة العالمية .

ويرى الاتحاد الاوروبي ان هذه الشراكة الاقتصادية مع دول البحر المتوسط هامة جداً وتهدف الى تعزيز التعاون الاقتصادي بين هاتين المجموعتين من دول البحر المتوسط والمنطقة الاوروبية .

أما على صعيد التعاون الاقليمي على نطاق المنطقة ، فقد تم طرح عدد من النماذج الاقليمية التي تلت توقيع اتفاقية السلام مع الاردن والسلطة الفلسطينية . فمن ناحية هناك ما يطلق عليه الشراكة الثلاثية بين الاردن وفلسطين واسرائيل كنواة لتكتل اقتصادي قابل للتوسع مستقبلاً على اسس تكاملية ، وقد قطعت الاردن واسرائيل شوطاً في التعاون الاقتصادي من خلال الاتفاقيات التي تم توقيعها مؤخراً ، مثل مطار السلام ، ومشروع تطوير وادي الاردن ، ومشروع نقل مياه البحر الاحمر وتحليتها وغيرها . ومن ناحية اخرى ، هناك نموذج آخر للتعاون الاقليمي يضم دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالإضافة الى الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الاوروبي .

### ثانياً : ابعاد التطورات الاقليمية وتوجهات المؤتمر الاقتصادي

من وجهة نظرنا ، فقد رأينا ان لا تنصدي هذه الورقة لموضوع التطورات الاقليمية من منظورها الاقتصادي الذي يتم الحديث حوله في الوقت الحاضر ، اذ انه من الواضح ان على رأس اولويات هذا التوجه يأتي الترويج لدخول اسرائيل اقتصادياً في المنطقة العربية واندماجها في الاقتصاد العربي .

ونظراً لأن السلام الذي تحقق حتى الآن يعتبر سلاماً أعرجاً ومنقوصاً ، وبعيداً كل البعد عن السلام الشامل والعاقل الذي تنشده الشعوب العربية ، فالى حين ان يتحقق هذا السلام المنشود ، فإن موضوع التطبيع المتسارع والتعاون الاقتصادي المتنامي بين عدد من الدول العربية واسرائيل يثير كثيراً من المخاوف والقلق .

وتأتي الاحداث التي شهدتها الضفة الغربية وقطاع غزة وبعدها في لبنان لتؤكد هذه المخاوف وتشير الى استمرارية سياسة اسرائيل القهرية بتأييد من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا مما يؤكد ان سياسات لي الذراع ، وفرض الامر الواقع ، وتأكيد ممارسة سلطة القوي على الضعيف ما زالت هي المبادئ التي تحكم سلوك اسرائيل في معالجتهم للمشاكل التي تثور مع الدول العربية المجاورة وفي وضع الحلول لاحتلال السلام في المنطقة .

ولذلك فإن التطورات الاقليمية التي يتم الترويج لها في هذه المنطقة ما زالت غير واضحة المعالم ، وباستثناء حصول السلطة الفلسطينية على جزء يسير من السيادة على ارض الضفة وقطاع غزة والتي تتطلب تقديم كل الدعم والمساندة الاقتصادية لها ، فإن السلام الحقيقي مع اسرائيل ما زال بعيد المنال .

وبناء عليه ، فلنني ارى ان يتم التركيز في اعمال هذا المؤتمر على مناقشة كيفية تنشيط وتفعيل الاقتصاد الاردني للاندماج في الاقتصاد العالمي ، والبحث في اعادة تنظيمه وهيكلته بما يتماشى مع التطورات العالمية الحديثة اكثر من مناقشة اشكال التعاون الاقليمي سواء كان ذلك في ظل الشراكة الاقتصادية الثلاثية او في ظل اقليم شرقي اوسطي وشمال افريقيا او في ظل الشراكة الاقتصادية الاوروبية البحر اوسطية .

ورغم ان قمة عمان الاقتصادية التي انعقدت في اكتوبر ١٩٩٥ قد سعت الى ابراز اهمية المنطقة اقتصادياً كإقليم متكامل قادر على جذب الاستثمارات الدولية وخلق مناخ تعاون تجاري بين دول الاقليم وبين الكتل الاقتصادية الاخرى في العالم ، الا أنه يبقى لكل دولة من دول هذه المنطقة ان تعمل على تهيئة اقتصادها الوطني لكي يؤدي الدور الذي يرمي الى تحقيقه ضمن منظومة اقتصاد الاقليم بالإضافة الى الدور الذي يأمل ان يشارك به في اطار التبادل التجاري مع دول العالم ، وتحقيق التعاون الاقتصادي وجذب الاستثمارات .

ولعل فعالية ونجاح كل دولة في المشاركة الاقليمية والمشاركة الدولية يعتمد على قوتها الاقتصادية وقدرتها على التنظيم والتميز في ادائها .

انطلاقاً من هذا التوجه فإن ورقة العمل هذه سوف تحاول تسليط الضوء حول ابرز المحاور التي يستوجب الاهتمام بها ، وذلك من اجل بناء اقتصاد قوي قادر على اثبات قدرته في رفع مستوى معيشة المواطن الاردني وتحقيق الامن والاستقرار الاقتصادي المنشود .

وقد تم تقسيم هذه المحاور الى مجموعتين :  
المجموعة الاولى تتناول تطوير السياسات الاقتصادية الاردنية .  
المجموعة الثانية تبحث في مرتكزات تطوير الاقتصاد الاردني .

### ثالثاً: محاور تنمية الاقتصاد الاردني

#### ١- تطوير السياسات الاقتصادية الاردنية

تعتبر السياسات الاقتصادية من اهم المحاور الرئيسية التي تطرحها هذه الورقة لكونها تمثل المرتكزات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وخلق مناخ استثماري ملائم في الاردن ، واتخاذ برامج التصحيح الاقتصادي التي تبناها وتنفذها الحكومة الاردنية .  
ويمكن طرح هذه السياسات في مجموعتين : سياسات تحقيق الاستقرار الكلي وسياسات التحرير الاقتصادي .

##### ١-١-١-١ سياسات تحقيق الاستقرار الكلي

يعتبر تحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد الاردني الشرط الاساسي للوصول الي التنمية المتوازنة والمستدامة . ويتمثل الاستقرار الكلي بشقين متكاملين هما الاستقرار المالي والاستقرار النقدي . وفيما يلي تحليل موجز للسياسات الاقتصادية الخاصة بهما .

##### ١-١-١-٢ السياسات المالية وتحقيق الاستقرار المالي

يهدف الاستقرار المالي الى القضاء على العجز في الموازنة العامة ، والى ان يكسب الاقتصاد الاردني الثقة والسمعة المالية العالية التي تجتذب الاستثمارات الدولية .

ولا شك ان تحقيق الاستقرار المالي في الوقت الحاضر ليس أمراً سهلاً ، اذ يتطلب وضع وتنفيذ سياسات مالية حكيمة تعمل على ضبط الانفاق الحكومي والحد من العجز المتراكم في الموازنة العامة وإدارة المديونية الخارجية .

وترتبط مشكلات الاستقرار المالي بالاوضاع الاقتصادية العامة وحجم النشاط الكلي في الاقتصاد الوطني . ولقد عانى الاقتصاد الاردني منذ منتصف الثمانينات من الركود الذي تمثل في انخفاض التحويلات المالية من الخارج ، وضعف الصادرات ، الامر الذي انعكس على انخفاض حجم النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة .

ووضعت الحكومة الاردنية برنامجاً للإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٨٩ بيد أنه لم يكتمل بسبب أزمة الخليج الأخيرة ، ثم جاء بعد ذلك برنامج التصحيح الحالي والذي يغطي الفترة

٩٨/٩٢ ، وقد اعتمدت هذه البرامج في جوهرها على تخفيض العجز في الموازنة وتحسين ميزان المدفوعات . ولعل من ابرز التوجهات المالية في الوقت الحاضر السعي لزيادة الادخارات المحلية ونقل عبء الضرائب من المدخرين والمستثمرين الى المستهلكين ، واجراء تخفيض في معدلات التعرفة الجمركية ، والسعي حثيثاً للانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، والمفاوضات مع الاتحاد الاوربي لتحقيق الشراكة الاقتصادية ، وتطوير السوق المالي في الاردن .

ان مواجهة العجز المالي والسعي لتخفيض المديونية الخارجية هما من ابرز التحديات امام جميع الدول النامية في الوقت الحاضر . وقد استطاعت الحكومة الاردنية تخفيض المديونية الخارجية من ١٧٠٪ من الناتج القومي الاجمالي الى ٩٢٪ منه في الاعوام القليلة الماضية<sup>(١)</sup> .

ولعل في اعادة هيكلة المؤسسات الحكومية ، وتنفيذ برامج الخصخصة وترشيد الانفاق الحكومي بالنسبة للانفاق الجاري ، وتحسين كفاءة التحصيل الحكومي ، والقضاء على الفساد الاداري والمالي ابرز العناصر التي تساهم في تقوية المركز المالي للدولة .

وعلى مستوى النشاط الاقتصادي فان تحريك دفة الاقتصاد الاردني وتنشيط الاستثمارات وزيادة الانتاج الوطني من شأنها ان تعزز الموقف المالي للدولة .

##### ١-١-٢-٢ السياسات النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي

يهدف الاستقرار النقدي الى المحافظة على ثبات سعر الصرف للدينار الاردني ، وكبح جماح التضخم وذلك من خلال تقوية ميزان المدفوعات وتوفير الاحتياطات من العملات الاجنبية .

ولقد تعرض نظام الصرف للدينار الاردني الى أزمة عصفت به في عام ١٩٨٨ ، واصبح مقيداً حتى عام ١٩٩٥ عندما اعلنت الحكومة الاردنية ان الدينار اصبح عملة قابلة للتحويل .

ويتم تحقيق الاستقرار والثبات لسعر صرف الدينار عن طريق تفعيل وتدعيم الأنشطة الاقتصادية التي تدر دخلاً بالعملات الاجنبية وعلى رأسها :

أ- زيادة الصادرات الاردنية .

ب- تنشيط السياحة .

ج- جذب التحويلات من الخارج .

ولعل البحث في كيفية تفعيل هذه الأنشطة يتطلب مجالاً آخر في التحليل والنقاش . ولكن الى جانب هذه الأنشطة ، فان السياسات النقدية التي تتبعها الحكومة من اجل بناء احتياطاتها من العملات الاجنبية ، والتي تتمثل في سياسة معدلات الفائدة ، وزيادة الفروقات لسعر الفائدة على الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية ، حيث يتم رفع سعر الفائدة على الودائع بالدينار الاردني مقابل الفائدة على الودائع بالدولار .

وقد حصلت الحكومة على بعض القروض في اطار برنامج التصحيح الاقتصادي لدعم ميزان المدفوعات واحتياطي المملكة من العملات الاجنبية<sup>(٢)</sup>.

ونحن نرى ان هناك مجالات عديدة تساهم في تعزيز ارصدة العملات الاجنبية من اهمها تطوير الصناعة وانتاج سلع تحمل محل المستوردات وخاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، وهذا يتطلب رفع جودة المنتجات الاردنية من المواد الغذائية والالبسة والاحذية، بالإضافة الى صناعة مستلزمات البناء ومتطلبات قطاع الانشاءات والصناعات البلاستيكية وغيرها. وكذلك تطوير قطاع الخدمات العلاجية حيث نال هذا القطاع سمعة ممتازة من رعايا الدول العربية ولكن يحتاج الى مزيد من التطوير والعناية.

#### ٢-١: سياسات التحرير الاقتصادي

يقصد بالتحرير الاقتصادي تمكين الاقتصاد الوطني من ان يعمل بحرية ووفق نظام السوق الحر وبدون اية قيود، وهو اساس نظام الاقتصاد الحر الذي اثبت فعاليته ونجاحه في العصر الحديث. وعلى صعيد التعامل مع الاقتصاد العالمي فان تحرير الاقتصاد يعني الغاء القيود على التعامل مع الخارج وتشجيع الاستثمار والتجارة مع جميع الدول وتحقيق الانفتاح الاقتصادي وتقليل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

في السنوات الاخيرة عانت معظم الدول النامية من مشكلات المديونية الخارجية وتفاقم العجز في الموازنة العامة، وتعرضت ارصدها من العملات الاجنبية للنفاذ، وانخفضت اسعار صرف العملات الوطنية، ونتيجة لذلك كان لا بد من تبني برامج اصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لاقتصادياتها ومراجعة السياسات الاقتصادية التي كانت تتبعها.

ولعل من ابرز السياسات التي تعرضت للنقد والتقييم زيادة دور الحكومة في تسيير الاقتصاد سواء من خلال تملكها لقطاعات انتاجية واشرافها على تشغيلها، او في اتخاذ قرارات وتنفيذها فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير وتبني سياسات دعم المستهلكين وتحميل موازنة الدولة اعباء مالية نتيجة لتدخلها في الاقتصاد الوطني.

في الوقت الحاضر ومنذ التسعينات، تبني الاردن برنامجاً للتصحيح الاقتصادي يقوم في اساسه على تخفيض العجز في الموازنة العامة وتعزيز ميزان المدفوعات والخصخصة. واعتمد تطبيق الاردن سياسات التحرير الاقتصادي في مجال التعامل مع الاقتصاد العالمي تتمثل في الآتي:

أ- تحرير الاستثمار واسواق العمل.

ب- تحرير التجارة الخارجية.

#### ١-٢-١ سياسات تحرير الاستثمار

تسمى الحكومة الى سرعة اندماج الاقتصاد الاردني مع الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات ورؤوس الاموال من الخارج. ولقد هدف الاردن من مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي عقد في عمان في نهاية العام الماضي الى ترويج الفرص الاستثمارية المتاحة للدخول فيها من قبل المستثمرين الاجانب، وشرح المناخ الاستثماري الجديد الذي توفر بعد ادخال حزمة من التشريعات الاقتصادية كان ابرزها قانون الاستثمار الذي ساوى الاستثمارات الاجنبية بالاستثمارات المحلية. وتعتزم الحكومة اصدار قانون يسمح لرأس المال الاجنبي الاستثمار في سوق عمان المالي دون الموافقة المسبقة باستثناء قائمة محدودة. وبهذا تكون الحكومة قد ألغت القيود المفروضة على الاستثمارات الاجنبية.

#### ١-٢-٢ سياسات تحرير التجارة الخارجية

تتولى الحكومة الاردنية التفاوض حالياً للانضمام الى منظمة التجارة الدولية والتي بموجبها ستعمل الحكومة على الغاء القيود على نشاط الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات.

ويستوجب ازاء هذه السياسات تطوير الصادرات الاردنية وتشجيع الصناعة الاردنية والاهتمام بتحسين الجودة حتى تستطيع المنافسة مع المنتجات المماثلة في الاسواق الخارجية. ان انفتاح الاقتصاد الاردني والسعي لاندماجه مع الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات من الخارج، يتطلب زيادة درجة استجابة الاقتصاد الاردني للتطورات التكنولوجية التي تحدث في الاقتصاد العالمي ورفع درجة شفافيته، ويتطلب ايضاً رفع كفاءة الانتاج الوطني وتقليل التكاليف حتى يتمكن من المنافسة في السوق العالمي.

#### ٢- مرتكزات تطوير الاقتصاد الاردني

تحاول هذه الورقة عرض مجموعة من المرتكزات الرئيسية لتنمية وتطوير الاقتصاد الاردني والتي تمثل متطلبات توفير البيئة الاستثمارية القادرة على استقطاب واجتذاب الاستثمارات الوطنية والاجنبية.

وسيتم عرض بعض هذه العناصر بايجاز وشرح لعناصر اخرى نعتقد انها تتطلب التركيز والتحليل وهي على النحو التالي:

أ- الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو موضوع شارب لذاته.

ب- توفير البنيات الاساسية من مطارات وطرق وخدمات مرافق، عامة وجعل بعضها قابل للاستثمار فيه من قبل القطاع الخاص.

ج- توفير التشريعات والانظمة التي تساهم في التطوير الاقتصادي وتحرير التجارة والاستثمار . ولقد تم مؤخراً اصدار حزمة من هذه التشريعات وعلى رأسها قانون الاستثمار وقانون ضريبة الدخل ، ويبقى ان تستمر الجهود في ادخال التعديلات المطلوبة على القوانين الاخرى واللوائح المنظمة لعمل هذه القوانين .

د- تطوير القطاع العام واعادة هيكلة المؤسسات الحكومية بهدف رفع كفاءتها والتخلص من البيروقراطية في الاجراءات الحكومية من اجل ارساء قواعد البيئة الاستثمارية الجاذبة وتشجيع القطاع الخاص .

هـ- التركيز على تطوير القطاعات الانتاجية التي تتمتع بميزة نسبية في الاقتصاد الاردني ونذكر منها على سبيل المثال :

- قطاع السياحة .
- قطاع الخدمات العلاجية .
- قطاع التعليم العالي .
- قطاع الخدمات المالية والمصرفية والعقارية .
- قطاع الصناعة الاستخراجية - الفوسفات والبوتاس .
- قطاع الزراعة مع التركيز على انتاج الخضروات في المواسم المبكرة .
- و- تنشيط الصادرات الاردنية .

تكمن قوة الدول الاقتصادية عادة في قدرتها التصديرية العالية . وتعتبر الصادرات الاردنية من اهم مصادر تعزيز ودعم ميزان المدفوعات الاردني وحتى يتمكن الاقتصاد الاردني من الاندماج في الاقتصاد العالمي والدخول في اتفاقية الانضمام الى منظمة التجارة الدولية والمشاركة مع دول الاتحاد الاوروبي فان من الضروري تهيئة الاقتصاد الاردني للانتاج بجودة عالية تتماشى مع مواصفات الجودة العالمية وبكلفة اقتصادية قادرة على المنافسة والتصدير للاسواق الدولية . هذا يتطلب قيام قطاعات انتاجية متطورة من صناعية وزراعية . وقد حققت بعض الصناعات مرحلة جيدة من التطور ، واستطاعت الوصول الى العديد من الاسواق الخارجية مثل الصناعات الدوائية وبعض الصناعات الغذائية والبلاستيكية . ولا بد من اعتماد المواصفات الدولية في المنتجات الاردنية حتى تتمكن الصناعات الاردنية من التصدير ، وتوفير الآليات الداعمة للتصدير ، ومن اهمها بنوك تمويل الصادرات ومؤسسات ترويج الصادرات الاردنية وتوفير برامج لضمان الصادرات ومنح حوافز لتشجيع الصناعات على التصدير والاهتمام بالجودة العالية التي تتطلبها الاسواق الخارجية .

ز- تطوير وتفعيل دور القطاع الخاص والاستمرار في الخصخصة .

يمثل القطاع الخاص والنشاط الاقتصادي الذي يؤديه احدى المرتكزات الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتنفيذ السياسات وبرامج اصلاح الاقتصادي ، ولا شك ان نجاح السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الحكومة يعتمد على فعالية وكفاءة القطاع الخاص في اخذ المبادرات واداء الانشطة الانتاجية من سلبية وخدمية على اعتبار ان القطاع الخاص والافراد هم الاقدر على ادارة المشاريع وتحقيق الكفاءة العالية في انتاج السلع والخدمات .

وحتى يتمكن القطاع الخاص من العمل بنجاح لا بد من دراسة احتياجاته وتوفير المناخ الملائم لنجاحه وتذليل العقبات التي يواجهها سواء في تعامله مع الاجهزة الحكومية لاستصدار تراخيص الاستيراد والتصدير ، او في مجال التعامل المصرفي وتوفير الدعم والمشورة لرجال الاعمال في مختلف انشطتهم .

وفيما يتعلق بالخصخصة فان الحكومة الاردنية مستمرة في تحويل بعض الانشطة ونقل ملكيتها الى أسهم وبيعها الى القطاع الخاص . ونأمل ان يستفيد الاردن من خبرات الدول الاخرى في هذا المجال لتلافي اية اخطاء قد تنعكس سلباً على مستوى اداء الخدمات للمواطنين ، ولعل من ابرز المجالات التي تعمل على تحويلها الى شركات مملوكة من قبل الحكومة باتجاه الخصخصة مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، شركات الكهرباء والخطوط الجوية الملكية الاردنية بالإضافة الى بيع الحكومة حصصها واسهمها في أنشطة التعدين بما فيها الفوسفات والبوتاس .

ح- تنمية وتطوير القوى البشرية .

لعل من أبرز مرتكزات التنمية الاقتصادية ومتطلبات استقطاب الاستثمار الخارجي هو توفير القوى البشرية الماهرة والكفاءة فنياً وادارياً . وهذا ما أكدته تجارب الدول المتقدمة وعلى رأسها اليابان والولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي ، اذ ان النهضة الاقتصادية التي وصلت اليها هذه الدول والنمو الكبير في الانتاج الصناعي والزراعي قد تحققت بفضل وجود القوى العاملة الفنية والسواعد الصناعية الماهرة والقدرات الادارية والتنظيمية المبدعة والخلاقة .

ولقد قطع الاردن ومنذ أوائل الخمسينات مرحلة طويلة في اعداد وتأهيل الانسان الاردني وذلك من خلال التعليم الاكاديمي ، كما واصلت الاجيال طلب العمل في الجامعات وحقق مراتب متميزة في حقول المهن المختلفة وعلى رأسها العلوم الطبية والهندسية والزراعية والمصرفية والاقتصادية .

ولكن لم يستطع الاردن مواكبة هذا التميز على صعيد المهن الفنية والزراعية والتجارية والحرفية التي تؤهل الشباب بالمهارات والخبرات التقنية بالنسبة للعمالة الفنية المتخصصة والتي تتطلب توفر المعاهد التقنية الحديثة القادرة على تأهيل العمالة الاردنية وتزويدها بالمهارات الفنية المتطورة .

ان هذه الورقة تؤكد على ضرورة تشجيع الصادرات الاردنية وترويجها في الاسواق الخارجية ، وحتى تتمكن من المنافسة والتصدير لا بد ان يكون الانتاج الاردني على مستوى عالي من الجودة والكفاءة الاقتصادية من حيث التكاليف والاسعار . ولعل من ابرز عوامل النجاح هذا الجانب يكمن في توفر القوى العاملة المدربة على المستوى التقني والاداري .

ولعل ايضاً انضمام الاردن الى منظمة التجارة الدولية والشروع في تحرير الاقتصاد الاردني ، وتبني برامج الاصلاح الاقتصادي ، يضع هذا الموضوع على رأس اولويات السياسات والبرامج الاقتصادية .

يعتبر الانسان الاردني هو رأس المال الحقيقي ، وهو من اهم مصادر التميز في اداء الاقتصاد الاردني على طول الفترة من بداية الخمسينات وحتى منتصف التسعينات . ولعل في تحولات الاردنيين العاملين في الخارج اكبر مصادر تعزيز ميزان المدفوعات وتحقيق ثبات سعر صرف الدينار . ان جميع هذه العوامل تؤكد على اهمية طرق هذا الجانب من تنمية وتدريب وتطوير القوى البشرية .

اذن ما ترغب هذه الورقة تأكيده هو ضرورة اطلاق قوى الابداع لدى الانسان الاردني من خلال اعداده وتأهيله على نحو متفوق وضرورة التركيز على تنمية الموارد البشرية باعتبارها من اهم مرتكزات الانطلاق والتقدم الاقتصادي .

وتؤكد الورقة ايضاً انه لا زال امامنا الكثير للقيام به على صعيد تدريب وتطوير القوى العاملة الاردنية في مجالات الانتاج الصناعي ، وقطاع الخدمات واهمها القطاع السياحي والمصرفي .

وفي رأينا ان المطلوب في مجال تنمية وتطوير القوى البشرية هو ما يلي :

أولاً : على صعيد التدريب والتطوير

١- تنفيذ برامج التدريب المهني والحرفي بما يتفق واحداث التطورات التقنية والعلمية وبذل مزيد من الجهود في هذا المجال من خلال انشاء المعاهد والمؤسسات التدريبية العالية . ولا بد من التميز في تنفيذ برامج التدريب والتأهيل حتى نستطيع تزويد المتدربين الاردنيين باحدث الخبرات التقنية والتي ستنعكس في رفع كفاءة الانتاج .

٢- تنفيذ برامج تدريبية في مجال ادارة المشروعات للقطاع الخاص .

٣- النهوض في البحوث التطبيقية ذات الصلة المباشرة بالصناعة والتي تعمل على معالجة المشاكل التي تواجه الانتاج ، وتساهم ايضاً في ترشيد استخدام مستلزمات الانتاج والمياه والطاقة .

ثانياً : توفير العلاقات الصناعية البناءة في جميع الشركات والمؤسسات حتى يشعر العامل بالانتماء الحقيقي للمنشأة التي يعمل فيها ويساهم في رفع الكفاءة الانتاجية وترشيد استهلاك المياه والطاقة ، وترشيد استعمال مستلزمات الانتاج .

ثالثاً : توفير مظلة من التأمينات الاجتماعية والصحية التي تساهم في تحقيق الاستقرار النفسي للقوى العاملة وتعمل باقصى طاقاتها في الانتاج .

ويبقى الموضوع حتى الآن في اطار ما يجب ان يكون ، وفي نظرنا حتى يمكن تنفيذ هذه الافكار علينا اولاً ان نوجه اولوية عالية نحو هذا الموضوع واقتناع القيادة العليا بالاهمية القصوى لتحقيق التنمية والتطوير للقوى البشرية الاردنية ، والسعي لاستقطاب واجتذاب المؤسسات الدولية والدول الصديقة للمساعدة في انشاء مثل هذه المعاهد المهنية المتطورة ويمكن الاستفادة من ثمرات مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي عقد في عمان في شهر اكتوبر الماضي ، حيث اعربت بعض الوفود مثل المانيا واليابان عن استعدادها دعم الاردن في مجال التدريب المهني والحرفي .

#### الهوامش :

(١) يقدر الدين الخارجي على الاردن في عام ١٩٩٢ بنحو ٦٦٢٥ مليون دولار وهذا يعادل ١٢٨,١٪ من مجمل الناتج القومي ، وقد بلغ في عام ١٩٩٣ (٦٠٠٨) مليون دولار وهذا يعادل ١١٠,١٪ من مجمل الناتج القومي ، وانخفض في عام ١٩٩٤ الى ٥٦٥٧ مليون دولار وهذا يعادل ٩٢,٧٪ من مجمل الناتج القومي .

ولغ تقليص الدين الخارجي الرسمي الذي منح للاردن في اطار مسيرة السلام بنحو ٨٣٥ مليون دولار .

كما ابرم الاردن بتاريخ ٢٨/٦/١٩٩٤ اتفاقاً مع نادي باريس تم فيه اعادة جدولة الدين الخارجي بمبلغ ١٢١٢ مليون دولار على ٢٠-٢٢ سنة مع فترة سماح من ٥-١٢ عاماً .

(٢) حصل الاردن مؤخراً على قرض من البنك الدولي بمبلغ ثمانين مليون دولار يسدد في مدة عشرين سنة مع فترة سماح خمس سنوات ، وذلك تقديراً من البنك الدولي للإنجازات التي حققها في مجالات الاصلاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار . كما حصل الاردن على قرض من الحكومة اليابانية بمبلغ ١٣٥ مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات .

## تقديم عام

تشهد المنطقة الاقليمية العربية ومحيطها ، في المرحلة الراهنة ، تغيرات متسارعة يتوقع ان تنجم عنها في المدى المنظور والبعيد آثار عميقة ، قد لا يكون اقل مظاهرها محاولة اعادة تشكيل الاطار السياسي والاقتصادي للنظام الاقليمي وبناء علاقات جديدة بين اطرافه .

ولا يغيب عن عين المراقب حقيقة ان الاردن يقع في البؤرة المركزية لهذه التغيرات الاقليمية ، التي تنعكس عليه بقوة من ناحية ، في حين يسعى - من ناحية اخرى - إلى احتواء آثار هذه التغيرات وعدم تحولها ضده ، مع العمل على تحقيق مكاسب محددة من خلال انخراطه النشط في عملية اعادة تشكيل الخارطة الاقليمية للمنطقة ، ولا سيما عبر عملية المفاوضات التي توجت بانتهاء حالة الحرب مع اسرائيل والسعي لانعاش اقتصاده وتحريه من اثقال الديون الخارجية واطلاق عوامل نموه ، في اطار عملية تنمية شاملة يجري الترويج لها لتشمل الصعيد الاقليمي .

وقياساً على المراحل السابقة ، فإن الاقتصاد الاردني بحكم حجمه وخصائصه من ناحية ، وموقع الاردن الجغرافي - السياسي وارتباطه الوثيق بالصراع العربي - الاسرائيلي على امتداد نحو نصف قرن مضى ، كان وما يزال شديد التأثر بما يجري حوله من تطورات اقليمية وعالمية ، فالاقتصاد الاردني يمثل نمطاً نموذجياً لاقتصاد صغير مفتوح يتأثر بكل الصدمات والتغيرات التي يتلقاها داخل نسقه الاقليمي والدولي . كما انه - اي الاقتصاد الاردني - تلقى الآثار طويلة المدى للمواجهة مع اسرائيل ، بأبعادها السكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، حيث تركت هذه المواجهة بصماتها القوية على بنية الاقتصاد الاردني وخصائصه ، واورثته عدداً من المشكلات الهيكلية .

فمن ناحية تأثر الاقتصاد الاردني بمختلف مراحل المواجهة السابقة مع اسرائيل ( حربي ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ ) وانعكست عليه ، من ناحية اخرى ، التطورات الاقليمية الاخرى ، كالفورة النفطية في اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، ثم تراجع اسعار وعوائد النفط في معظم سنوات الثمانينات . ومثلما ادت تلك الطفرة إلى انعاش الاقتصاد الاردني في السبعينات فان تراجع اسعار النفط في مطلع الثمانينات ادى إلى تقليص المساعدات العربية وانخفاض الطلب على العملة الاردنية في اسواق دول الخليج وتراجع الزخم الانمائي والاستثماري ، الامر الذي مهد الطريق لانفجار ازمة المديونية والازمة الاقتصادية عامة ، منذ أواخر الثمانينات .

ومنذ مطلع التسعينات انعكست أزمة وحرب الخليج الثانية على الاردن بقوة ، بفعل الحصار الاقتصادي وانسداد اسواق التصريف التقليدية للمنتجات الاردنية وعودة نحو نصف مليون من المغتربين ، بكل مازاق ذلك من ضغوط على الموارد والخدمات ، الامر الذي ابقى على معدلات البطالة المرتفعة وعلى تفشي مظاهر الفقر والاختلالات الاجتماعية والبيئية . وفي ضوء التحركات والتطورات المتسارعة حالياً على الصعيد الاقليمي ، فان السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الاطار : ما موقع الاقتصاد الاردني في اطار التغيرات السريعة التي تشهدها المنطقة ، وما الآثار والانعكاسات المتوقعة عليه خلال الفترة المقبلة ، وهل يستطيع الاقتصاد الاردني مواجهة التحديات الجديدة المترتبة على التغيرات الاقليمية وكيف سيتكيف معها ، ثم ما المشكلات المتوقعة ان يواجهها في المدى القريب والمتوسط ، واخيراً هل تتوفر للاردن البنية التحتية والادارة اللازمة والتشريعات الملائمة لملاقاة استحقاقات التغيرات المحتملة في البيئة الاقليمية وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة ؟

ومع ان تجارب سابقة اظهرت ان الاقتصاد الاردني اظهر قدراً عالياً من المرونة في التعاطي مع الصدمات والتغيرات الاقتصادية والسياسية المفاجئة ، مما قلص الآثار السلبية الناجمة عن هذه التغيرات والصدمات ، إلا ان التحديات الجديدة الناجمة عن انتهاء المواجهة في الشرق الاوسط ، قد تتطلب سياسات جديدة في ادارة الازمات والتحكم فيها ، تستدعي استراتيجيات بعيدة المدى ، وربما تعديلات هيكلية جوهرية في الاقتصاد الاردني واعادة نظر في الادوات والمناخ الاقتصادي الاردني ، وهو امر ربما يستدعي ، اكثر من اي مرحلة مضت ، رؤية ابداعية ونقدية وقدرات خلاقة على استبصار واستشراف احتمالات المستقبل .

وفي ضوء ذلك وجد مركز الاردن الجديد للدراسات اهمية تنظيم مؤتمر علمي اقتصادي لبحث تحديات المرحلة المقبلة على اقتصاد المملكة الاردنية الهاشمية وأفاق التطور الممكنة والمرجوة له ، في اطاره الاقليمي والعالمي .

وبوضح الهيكل العام المقترح لمخاور هذا المؤتمر القضايا والاشكالات التي يفترض ان يتصدى لها ، مما يوفر الفرصة لمشاركة جمهرة من الاختصاصيين والباحثين الاقتصاديين من داخل الاردن وخارجه ، اضافة إلى اصحاب القرار الاقتصادي والمشرعين ورجال الاعمال وممثلي المؤسسات المعنية ، الاردنية والاقليمية والدولية ، في بحث وتسلط الضوء على هذه القضايا والتحديات والخروج بتصورات ومقترحات ووجهات نظر ، نأمل ان تكون مفيدة لاصحاب الشأن والاهتمام .

هاني الحوراني  
رئيس اللجنة التحضيرية

## نبذة تعريفية حول المؤتمر

ينظم مركز الاردن الجديد للدراسات مؤتمراً علمياً بعنوان «الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي - نظرة مستقبلية» ، وذلك لمدة أربعة أيام ، ما بين ٢٦ و ٢٩ أيار (مايو) ١٩٩٦ .

ويتعاون المركز في عقد المؤتمر المذكور مع مؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية وجامعة فيلادلفيا (الاردن) . وسوف تتخلل اعمال المؤتمر (وترافقها) فعاليات اخرى ، منها معارض وجولات وزيارات ولقاءات مع مسؤولين ورجال اعمال . كما سوف تصدر اعمال المؤتمر في كتاب .

### ١- وقائع المؤتمر :

يبدأ المؤتمر صباح يوم ٢٦ أيار (مايو) بحفل افتتاح قصير ، تتخلله محاضرتان اقتصاديتان . ثم يشرع المؤتمر بأعماله ، حيث يناقش ثلاثة محاور رئيسة ، هي :

- الآثار المحتملة للتطورات الاقليمية على القطاعات الرئيسة للاقتصاد الاردني .
- الاقتصاد الاردني واحتمالات قيام كتل ومنظومات اقليمية جديدة .
- دور الدولة في العمليات الاقتصادية في ظروف تحرير الاقتصادات العربية والتطورات الاقليمية الجديدة .

ويبدأ كل محور من محاور المؤتمر بعرض لورقة عمل رئيسة ثم يبدأ تقديم اوراق العمل القطاعية أو أوراق المجموعات ثم التعقيب عليها واجراء المناقشة العامة .

ويتوج المؤتمر اعماله بعقد مائدة مستديرة تكرر لمناقشة التحديات المستقبلية التي تواجه اقتصادات المنطقة العربية ومنها الاقتصاد الاردني . وسوف تخصص الجلسة الاخيرة من المؤتمر

لعرض الملاحظات والتوصيات الختامية ، وللإستماع الى تعليقات المشاركين على اعماله .

## ٢- اهداف المؤتمر والنتائج المتوقعة منه :

ان الغرض المحدد للمؤتمر هو بحث المتغيرات الجديدة في المنطقة من حيث أثرها على الاقتصاد الاردني ، وتفحص امكاناته للتكيف مع هذه المتغيرات والتعامل معها كتحديات تتطلب على الأرجح احداث تعديلات هيكلية على بنية الاقتصاد وعلى آليات ومناخ الاستثمار وتحديث التشريعات وتطوير الاداء الحكومي .

ويتوقع من المؤتمر ان يبرز جدية التحديات التي يفترض انها تواجه الاقتصاد الاردني في الظروف الجديدة ، وبالقدر نفسه فان من المؤمل ان يستكشف المؤتمر آفاق وامكانات نمو الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي . ولعل المؤتمر يشكل مناسبة أولى ، بعيد انعقاد قمة عمان الاقتصادية المقررة في اواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٥ ، للتوقف امام الافكار والمقترحات والسياسات الخاصة المعلن عنها خلال المؤتمر ، وبالتالي مدى ملاءمتها واتجاهات متابعتها ، وتحديد الخطوات اللازمة لدفع عجلة نمو الاقتصاد الاردني .

ومن المؤمل ان يتيح المؤتمر فرصة مناسبة للاكاديميين والباحثين ، من داخل الاردن وخارجه ، ولواضعي السياسات الاقتصادية وممثلي القطاع الخاص للحوار بشأن المتغيرات الجديدة ، ليس فقط باعتبارها مجرد تحديات مفروضة ، وانما باعتبارها ايضاً فرصاً متاحة لاعادة النظر في الهياكل والسياسات الاقتصادية ، بما يمكن الاردن من لعب دوره كشريك في صنع وتحديد مستقبل المنطقة .

كما ان المؤتمر سوف يشكل فرصة ملائمة للاطراف المعنية بالمنطقة ، ولا سيما المنظمات الدولية والاقليمية والخبراء والباحثين من خارج المنطقة لاطهار مدى اهتمامهم بمستقبل المنطقة ولتقديم تصورات وخيارات محددة للتعاون الاقتصادي مع الاردن والبلدان الاخرى في الشرق الاوسط ، وكذلك للتعليق على سياسات وسيناريوهات سبق ان تم تبنيها .

ومن اجل توفير فرص افضل للحوار ، فان برنامج المؤتمر سوف يتيح المجال لتبادل وجهات النظر ليس فقط داخل جلساته الرسمية ، وانما ايضاً خارجها ، وخاصة من خلال تنظيمه لعدد من الفعاليات واللقاءات والزيارات التي ستنظم طوال ايام المؤتمر ، والتي سوف تمكن المشاركين من التعارف واجراء مناقشات حرة فيما بينهم .

## ٣- المشاركون في اعمال المؤتمر :

ان المشاركة في اعمال المؤتمر متاحة للاكاديميين في الجامعات الاردنية والعربية والجامعات الاخرى في العالم ، وكذلك امام الخبراء والباحثين وممثلي المؤسسات الرسمية والجامعات المنظمة لرجال الاعمال ، سواء بصفتهم الرسمية او الشخصية . وسوف توجه الدعوات لهؤلاء ، وكذلك لعدد من المنظمات الدولية والاقليمية المعنية .

وعدا عن المشاركين الاردنيين ، فان اهتماماً خاصاً سوف يولى لدعوة مشاركين من العالم العربي ومن القارات الاخرى ( اوروبا ، امريكا الشمالية ) للانضمام الى المائدة المستديرة الخاصة بمستقبل الاقتصادات العربية .

إن من المؤمل ان يشكل المؤتمر توليفة ما بين رجال العلم والخبراء وصانعي القرارات الاقتصادية ورجال الاعمال . وسوف يكون المؤتمر فرصة مؤاتية لاجتماع البرلمان ورجال الصحافة والاعلام ومراكز الدراسات وقادة الرأي العام للحصول على المعلومات وتبادل الآراء مع المشاركين الاخرين .

## ٤- اللجنة التحضيرية للمؤتمر :

يشرف على التحضير للمؤتمر وتنظيم اعماله مركز الاردن الجديد للدراسات بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ايبرت وجامعة فيلادلفيا . وترحب اللجنة التحضيرية بانضمام مؤسسات اخرى للتعاون في انجاح اعمال المؤتمر وتنظيم فعاليات موازية له ، ولا سيما المعارض والزيارات والجولات على عدد من المنشآت الاقتصادية والمواقع السياحية .

وتؤلف اللجنة التحضيرية للمؤتمر لجنة للنظر في اوراق العمل واجازتها ، كما تؤلف اللجان الاخرى المعنية بتنظيم المؤتمر .

تمنح اوراق العمل والتعقيبات المجازة مكافآت نقدية وتنشر ، مع المناقشات ، في كتاب يصدر عن اعمال المؤتمر باللغتين العربية والانجليزية . وفيما يخص المشاركين من خارج الاردن فان منظمي المؤتمر يستضيفونهم لمدة خمسة ايام على نفقة المؤتمر ، وتمنح مكافآت نقدية فقط في حالة طلب اعداد اوراق عمل محددة .

وسوف يزود الراغبون في المشاركة في اعمال المؤتمر بكافة التفاصيل اللازمة ، بما في ذلك مواعيد تسليم الاوراق والعناصر المحبذ معالجتها في كل بحث يقدم للمؤتمر .

جلسة مسائية : ( ١٧,٠٠ - ١٩,٠٠ )

ورقة عمل : د . تيسير عبد الجابر

نظرة عامة على الاقتصاد الاردني وموقعه

في اطار السيناريوهات المحتملة لقيام تكتل

اقليمي جديد في المنطقة .

تعقيب : د . اديب حداد

مناقشة عامة .

عشاء : ( ٢٠,٣٠ - ٢٢,٣٠ )

اليوم الثاني . الاثنين ٢٧ أيار (مايو) ١٩٩٦

المحور الثاني : الاثار المحتملة للتطورات الاقليمية على القطاعات الرئيسة

للاقتصاد الاردني

تسجيل : ( ٩,٣٠ - ٩,٠٠ )

الجلسة الاولى : ( ٩,٣٠ - ١١,٣٠ )

المياه والزراعة .

ورقة خلفية ( المياه ) : د . زكي حنوش

ورقة عمل اولى : م . فوزي ابو النعاج

ورقة عمل ثانية : د . سالم بطرس ، ود . يوسف هياجنة

تعقيب : د . سليمان عربيات

مناقشة عامة .

استراحة .

مؤتمر : الاقتصاد الاردني

في اطاره الاقليمي والدولي - نظرة مستقبلية

٢٦ - ٢٩ أيار (مايو) ١٩٩٦

المركز الثقافي الملكي ، قاعة المؤتمرات ، عمان

البرنامج المبدئي

اليوم الاول . الاحد ٢٦ أيار (مايو) ١٩٩٦

حفل الافتتاح : ٩,٠٠ - ١٠,٣٠

تسجيل

كلمة ممثل مركز الاردن الجديد للدراسات

كلمة ممثل جامعة فيلادلفيا

كلمة ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت - الاردن

كلمة راعي المؤتمر

المحور الاول : التطورات الاقتصادية العالمية وأثرها على الاقتصاد العربي

جلسة صباحية : ( ١٠,٣٠ - ١١,٠٠ )

محاضرة افتتاحية : د . جودة عبد الخالق

محاضرة ثانية : د . كلاوس كيسكر

المشاركة في حفل افتتاح معرض الصناعات الاردنية وغداء بدعوة من

غرفة صناعة عمان ( ١٢,٠٠ - ١٥,٠٠ )

الجلسة الثانية : ( ١١,٣٠ - ١٣,٠٠ )  
الصناعة والنقل .

ورقة عمل أولى : د . عثمان الكيلاني  
ورقة عمل ثانية : د . اكرم كرمول  
ورقة عمل ثالثة : د . دريد محاسنة  
مناقشة عامة .

غداء ( ١٣,٣٠ - ١٥,٣٠ )

الجلسة الثالثة : ( ١٦,٠٠ - ١٨,٠٠ )  
المصارف والتجارة

مداخلة أولى : أ . جواد حديد  
مداخلة ثانية : د . أمية طوقان  
ورقة عمل أولى : د . أحمد قاسم  
ورقة عمل ثانية : أ . عبد القادر دويك  
تعقيب : أ . ابراهيم عبد الكامل  
مناقشة عامة .

استراحة .

الجلسة الرابعة : ( ١٨,٠٠ - ١٩,٣٠ )  
السياحة

ورقة عمل أولى : د . حابس سماوي  
ورقة عمل ثانية : أ . مانفريد هاك (المانيا) .  
ورقة عمل ثالثة : أ . لويس داموري (الولايات المتحدة) .

مناقشة عامة .

حفلة استقبال : ( ٢٠,٣٠ - ٢٢,٣٠ ) بدعوة من ممثل مؤسسة فريدرش  
ايبيرت الالمانية - عمان .

اليوم الثالث . الثلاثاء ٢٨ أيار (مايو) ١٩٩٦

المحور الثالث : الاقتصاد الأردني في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية

تسجيل : ( ٩,٠٠ - ٩,٣٠ )

الجلسة الاولى : ( ٩,٣٠ - ١١,٣٠ )

ورقة عمل : د . جواد العناني

متطلبات التغيير الهيكلي للاقتصاد الأردني

تعقيب : د . خليل حماد

مناقشة عامة .

استراحة .

الجلسة الثانية : ( ١١,٣٠ - ١٣,٠٠ )

ورقة عمل : د . طاهر كنعان ، د . خالد الوزني

دور الدولة الاقتصادي في ظروف تحرير

الاقتصادات العربية : حالة الاردن

تعقيب : د . بشير الزعبي

مناقشة عامة .

غداء وبرنامج عمل خارجي : ( ١٣,٣٠ - ١٧,٣٠ )

عشاء : ( ٢٠,٣٠ - ٢٢,٣٠ ) بدعوة من بنك الانماء الصناعي .

اليوم الرابع ، الاربعاء ٢٩ أيار (مايو) ١٩٩٦

## المحور الرابع : مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الاردن وفلسطين واسرائيل

تسجيل : ( ٩,٣٠ - ٩,٠٠ )

الجلسة الصباحية : ( ٩,٣٠ - ١٣,٠٠ )

ورقة عمل أولى : د . ابراهيم بدران

ورقة عمل ثانية : د . عادل الزاغة

ورقة عمل ثالثة : د . جميل هلال

تعقيب عام : د . فهد الفانك

استراحة .

مناقشة عامة .

غداء وجولة في جامعة فيلادلفيا ( ١٣,٠٠ - ١٥,٣٠ )

## المائدة المستديرة : التحديات المستقبلية التي تواجه اقتصادات المنطقة العربية والاقتصاد الاردني

اجتماع المائدة المستديرة : ( ١٥,٤٥ - ١٩,٣٠ )

ورقة عمل خلفية : د . محمود عبد الفضيل

مداخلات المشاركين من الاردن والعالم العربي

استراحة .

استئناف المداخلات والاختتام

## اللجنة التحضيرية للمؤتمر

- ١- أ . هاني الحوراني رئيس اللجنة ، مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات .
- ٢- أ . مانفرد هاك ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت ، عمان .
- ٣- د . عثمان الكيلاني جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الادارية والمالية .
- ٤- أ . حسين ابو رمان منسق المؤتمر ، مدير النشر ، مركز الاردن الجديد للدراسات .
- ٥- د . طالب عوض مدير البرامج ، مركز الاردن الجديد للدراسات .
- ٦- د . خالد الوزني كلية العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة آل البيت .
- ٧- د . احسان سمارة جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الادارية والمالية .
- ٨- أ . ابراهيم عبد الكامل جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الادارية والمالية .

### الورقة الخلفية للجنة التحضيرية

- ١- أ . د . محمد هيثم الحوراني استاذ اقتصاد في الجامعة الاردنية سابقاً ، مستشار اقتصادي .

### الاستشارات

- ١- د . تيسير عبد الجابر رئيس المركز الاستشاري العربي .
- ٢- د . فهد الفانك باحث وكاتب اقتصادي .
- ٣- د . خالد الوزني كلية الاقتصاد ، جامعة آل البيت .

### منسق طباعة أوراق المؤتمر

- أ . حامد الدباس مدير التوثيق والمعلومات ، مركز الاردن الجديد للدراسات .

### سكرتاريا المؤتمر

- ١- السيدة هناء بلوي
- ٢- السيدة سهلا محمد
- ٣- الأنة زاهرة الجمال
- ٤- السيد حسام عيساوي
- ٥- السيد مؤمن عبد الغني ( للشؤون المالية )
- ٦- المهندس محمد نبيل ياسين ( للتزويد والتنقلات )
- ٧- المهندس محمد عيساوي ( للتزويد والتنقلات )
- ٨- السيد ايمن الامريكاني

### ٣- سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الاردنية

| الرقم | اسم التقرير                                                   | الإعداد، السنة      | عدد الصفحات |
|-------|---------------------------------------------------------------|---------------------|-------------|
| ١     | حزب جبهة العمل الاسلامي                                       | مؤلف جماعي، ١٩٩٣    | ١٣٢         |
| ٢     | حزب جبهة العمل الاسلامي، بالانجليزية                          | مترجم، ١٩٩٣         | ١٨٠         |
| ٣     | الاحزاب السياسية الاردنية                                     | اعداد جماعي، ١٩٩٣   | ١٦٨         |
| ٤     | الاحزاب السياسية الاردنية ، بالانجليزية                       | مترجم، ١٩٩٣         | ١٠٤         |
| ٥     | بواكير محاولات التنظيم العمالي في شرق الاردن (١٩٢٩ - ١٩٤٨)    | هاني الحوراني، ١٩٩٣ | ١٢٦         |
| ٦     | حزب المستقبل                                                  | اعداد جماعي، ١٩٩٣   | ٥٢          |
| ٧     | حزب التجمع الوطني الاردني                                     | اعداد جماعي، ١٩٩٣   | ٤٨          |
| ٨     | المرأة الاردنية والعمل السياسي                                | تقرير، ١٩٩٣         | ٥٦          |
| ٩     | الاحزاب السياسية الاردنية (ملحق)                              | اعداد جماعي، ١٩٩٣   | ٤٨          |
| ١٠    | خارطة الاحزاب الاردنية عشية انتخابات ١٩٩٣                     | هاني الحوراني، ١٩٩٣ | ٢٤          |
| ١١    | انتخابات ١٩٨٩ ، حقائق وارقام                                  | اعداد جماعي، ١٩٩٣   | ٦٠          |
| ١٢    | انتخابات ١٩٩٣ الاردنية                                        | اعداد جماعي، ١٩٩٤   | ٧٦          |
| ١٣    | الانتخابات النيابية في الاردن ، ١٩٩٣                          | ملف ندوة، ١٩٩٤      | ٩٢          |
| ١٤    | موجز تاريخ الحياة الحزبية والسياسية الاردنية (١٩١٨ - ١٩٥٠) ج١ | هاني الحوراني، ١٩٩٤ | ٦٤          |
| ١٥    | ورشة ما بعد الانتخابات، بالانجليزية                           | تقرير، ١٩٩٤         | ٦٢          |
| ١٦    | واقع المنظمات النسائية في الاردن                              | د. طالب عوض، ١٩٩٥   | ٣٦          |
| ١٧    | منظمات البيئة وحماية الطبيعة في الاردن                        | د. نظام عساف، ١٩٩٥  | ٦٨          |
| ١٨    | دليل المؤسسات الثقافية في الاردن                              | حسين الدعسة، ١٩٩٥   | ٤٨          |
| ١٩    | دليل النقابات المهنية الاردنية                                | حسين ابو رمان، ١٩٩٦ | ٨٤          |
| ٢٠    | الصحافة والديمقراطية في الاردن                                | جميل النمر، ١٩٩٥    | ٤٠          |
| ٢١    | الحركات الاسلامية السياسية في الاردن                          | حامد الدباس، ١٩٩٥   | ٦٤          |
| ٢٢    | الاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات العمالية               | هاني الحوراني، ١٩٩٦ | ٨٠          |
| ٢٣    | الاسلام السياسي في الاردن والديمقراطية                        | زكي الطلحة، ١٩٩٦    | ٣٢          |
| ٢٤    | الجمعيات الخيرية والتطوعية في الاردن                          | حسين ابو رمان، ١٩٩٦ | ٦٠          |
| ٢٥    | المجتمع المدني والمجال العام (مترجم)                          | كريغ كالهون، ١٩٩٦   | ٢٨          |
| ٢٦    | مستقبل المجتمع المدني في الشرق الاوسط (مترجم)                 | اوغست نورثون، ١٩٩٦  | ٣٢          |

### مطبوعات

### مركز الاردن الجديد للدراسات

#### ١- الكتب

| الرقم | العنوان                                                             | الإعداد - السنة      | عدد الصفحات |
|-------|---------------------------------------------------------------------|----------------------|-------------|
| ١     | المرشد إلى الحزب السياسي                                            | عدة مؤلفين، ١٩٩٥     | ٢١٦         |
| ٢     | الانظمة الانتخابية المعاصرة                                         | امال مؤتمر، ١٩٩٥     | ٢٩٦         |
| ٣     | المرشد إلى مجلس الامة الثاني عشر (١٩٩٣ - ١٩٩٧)                      | إعداد جماعي، ١٩٩٥    | ٢١٦         |
| ٤     | المرشد إلى مجلس الامة الثاني عشر (١٩٩٣ - ١٩٩٤)                      | مترجم، ١٩٩٥          | ٢١٨         |
| ٥     | المسار الديمقراطي الاردني.. إلى أين؟                                | امال مؤتمر، ١٩٩٦     | ٣٥٦         |
| ٦     | المسار الديمقراطي الاردني .. إلى أين؟ بالانجليزية                   | مترجم، ١٩٩٦          | ٣٩٢         |
| ٧     | العمل البرلماني .. واقع وتطلعات                                     | امال ندوة، ١٩٩٦      | ٢٠٤         |
| ٨     | المرأة الاردنية والعمل السياسي                                      | امال ندوة، ١٩٩٦      | ١٣٨         |
| ٩     | الديمقراطية وسيادة القانون                                          | امال ندوة، ١٩٩٧      | ٢٣٦         |
| ١٠    | الميثاق الوطني والتحول الديمقراطي في الاردن                         | امال ندوة، ١٩٩٧      | ٢٣٤         |
| ١١    | جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ( ١٩٤٦ - ١٩٩٦)                     | ابراهيم غرايبة، ١٩٩٧ | ٣٠٤         |
| ١٢    | عمان ... واقع وطموح                                                 | امال مؤتمر، ١٩٩٧     | ٦٨٢         |
| ١٣    | المرأة الاردنية وقانون الانتخاب                                     | امال ندوة، ١٩٩٧      | ١٤٤         |
| ١٤    | الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي                          | امال مؤتمر، ١٩٩٧     | ٥٢٤         |
| ١٥    | الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي، بالانجليزية مترجم، ١٩٩٧ |                      | ٥٦٠         |

#### ٢- كتب ( بالاشتراك مع دار سندباد للنشر):

| الرقم | العنوان                            | الإعداد، السنة    | عدد الصفحات |
|-------|------------------------------------|-------------------|-------------|
| ١     | رسائل إلى اولادي، اوراق غير منشورة | منيف الرزاز، ١٩٩٥ | ١٣٠         |
| ٢     | دروب المنفى، الصعود إلى الصفر      | فيصل حوراني، ١٩٩٦ | ٤٢٤         |

#### ٤- سلسلة اقتصاديات الاردن والشرق الاوسط

| الرقم | اسم التقرير                                                                           | الإعداد، السنة        | عدد الصفحات |
|-------|---------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|-------------|
| ١     | الثابت والمتغير في مشكلات الاردن الاقتصادية                                           | هاني الحوراني، ١٩٩٣   | ٣٦          |
| ٢     | العلاقات الاقتصادية الاردنية - الاوروبية                                              | د. طالب عوض، ١٩٩٣     | ٢٨          |
| ٣     | سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي، تجربة الاردن                                           | د. خالد الوزني، ١٩٩٣  | ٤٠          |
| ٤     | الاقتصاديات العربية في مرحلة السلام، نحو تكتل اقتصادي عربي منفتح                      | د. سمير مقدسي، ١٩٩٥   | ٣٦          |
| ٥     | هل حقاً انتهى دور النفط العربي سياسياً واقتصادياً؟                                    | ممنوح سلامة، ١٩٩٥     | ٣٦          |
| ٦     | التكامل التجاري والمالي الشرق أوسطي : دروس مستفادة من تجربة الاتحاد الاوروبي ( مترجم) | ردني ولسون، ١٩٩٥      | ٤٨          |
| ٧     | تقرير الدار البيضاء، عن مؤتمر القمة الاقتصادية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا (مترجم)  | لجيبال، ك. شواب، ١٩٩٦ | ٥٦          |

#### ٥- تقارير خاصة

| الرقم | اسم التقرير                                         | الإعداد، السنة   | عدد الصفحات |
|-------|-----------------------------------------------------|------------------|-------------|
| ١     | الثقافة والحضارة الاسلامية المعاصرة ( ندوة)         | تقرير، ١٩٩٤      | ٦٠          |
| ٢     | المسار الديمقراطي الاردني .. الواقع والآفاق (مؤتمر) | تقرير، ١٩٩٤      | ٧٦          |
| ٣     | الحزب السياسي (ورشة عمل)                            | تقرير، ١٩٩٤      | ٤٠          |
| ٤     | الاتجاهات المعاصرة لتطور الانظمة الانتخابية (مؤتمر) | تقرير، ١٩٩٤      | ٦٠          |
| ٥     | البديل للأزمة في الوطن العربي (ماندة مستديرة)       | تقرير، ١٩٩٥      | ٣٤          |
| ٦     | تشريعات الانتخاب .. حجر الاساس في النظام الديمقراطي | اعمال ندوة، ١٩٩٥ | ٩٠          |

#### يصدر قريباً

#### عن مركز الاردن الجديد للدراسات

\* \* \* \* \*

|     |                             |                                               |
|-----|-----------------------------|-----------------------------------------------|
| ٢٧٠ | مؤلف جماعي، ١٩٩٧            | الحركات الاسلامية في الاردن                   |
| ٢٦٠ | مترجم، ١٩٩٧                 | الحركات الاسلامية في الاردن، بالانجليزية      |
| ٩٦  | اعمال ندوة، ١٩٩٧            | نحو قانون انتخاب ديمقراطي ملائم               |
| ١٤٠ | جوليان شويذر، ١٩٩٧ ( مترجم) | المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الاوسط |
| ١٨٠ | اعداد جماعي، ١٩٩٧           | دليل الاحزاب السياسية الاردنية                |
| ٢٢٠ | مترجم، ١٩٩٧                 | دليل الاحزاب السياسية الاردنية، بالانجليزية   |